



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الأول

أئمة - أجزاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ وما كان المؤمنون لينفروا كافةً فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون . . .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

١ : حرف جر، من، وضمها

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

٤٠٤هـ - ١٩٨٣م

طبعة ذات السلام - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والمشؤون الإسلامية - الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِي يَنْتَعِبْنَ ﴿١﴾ اَلَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ
وَيُعِيْمُوْنَ الصَّلَاةَ وَرَمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُوْنَ ﴿٢﴾
وَالَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ وَمَا اُنْزِلَ
مِنْ قَبْلِكَ وَيَاْ اٰخِرَةَ مُّسَدِّ يَوْقِنُوْنَ ﴿٣﴾
اُولٰٓئِكَ عَلٰى هُدٰى مِّنْ رَّبِّهِمْ ۖ وَاُولٰٓئِكَ هُمُ
الْمُفْلِحُوْنَ ﴿٤﴾

نحمدك اللهم على عظيم آلائك، ونشكرك على جزيل نعمائك، ونصلي ونسلم على خاتم رسلك وأنبيائك سيدنا محمد الذي أتم الله به النعمة، وكشف به الغمة، وأقام به الحجة، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن علم لغته الإسلامي له أهميته التي لا ينكرها منكر، فهو الذي يبين لنا أحكام أعمالنا من عبادات ومعاملات، ولا يستغني عنه مسلم حريص على دينه، وها نحن أولاً نشاهد بوادر الصحوة الإسلامية في أنحاء

مشغرفة من العالم ، فهناك أصوات تنادي بوجوب العودة إلى الله وتعظيم شريعته .

ومن هنا رأت دولة الكويت ممثلة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أن يكون لها قدم صدق في الإسهام بدعم الثقافة الإسلامية من نواحي شتى ، فأرسلت الدعاة إلى أنحاء العالم ، وبذلت جهداً في طبع الكتب الإسلامية ونشرها ، كما رأت أن مشروع الموسوعة الفقهية هو الجدير بالاعتناء ، لأنه يوفر على الراغبين في معرفة أحكام دينهم الوقت والجهد ، ويجمع شتات الذخائر الإسلامية بهذا العلم الذي لا يستغني عنه مسلم .

ولم تبخل دولة الكويت لنجاح هذا المشروع بمجهود أو مال إيماناً منها أن هذا عمل تفرضه الشريعة الإسلامية وتحتّمه ظروف هذه الصحوة الإيمانية .

وفد مرت أطوار على هذا المشروع تحدثت عنها المقدمة بصدد التعريف بالموسوعة ، والآن تتقدم وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت بياكورة هذا المشروع الذي نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينعم على خير وجه ، فإنه وحده المستول أن يعين على إتمام صالحي الأعمال .

ومن المعلوم أن المرحلة الأولى في كل عمل تتطلب جهداً مضاعفاً وزمناً أطول ، حتى يقوم البناء على أساس متين . ومشروع الموسوعة يتطلب إعداداً غير عادي على خطوات متتابعة لا يمكن حذف واحدة منها ، هي : استخراج المصطلحات الفقهية من مظانها في كتب الفقه المتعددة وفي

المذاهب المختلفة - فرز هذه المصطلحات واخراج ما لا يمت
إلى المصطلحات الفقهية بصفة - تصنيف هذه المصطلحات إلى
أصلية ومصطلحات إحصائية ومصطلحات دلالة - التخطيط
لكل مصطلح - طرحه للاستكتاب إما داخلياً أو خارجياً -
إرساله إلى المراجعين من فقهاء العالم الإسلامي الذين لهم قدم
ثابتة في الفقه - مراجعة هذه المصطلحات المكتوبة مراجعة
علمية - مراجعتها مراجعة أخيرة لاعتمادها - استخراجها فنياً
وموسوعياً قبل تقديمها للطبع والنشر.

فإذا كان قد تأخر صدور هذا المجلد بعض الوقت ، فإن
هذا راجع إلى التشبث من مادته ، وإخراجها على الصورة
المنشودة في المضمون والشكل .

على أن هناك مصطلحات قد تم إعدادها ولكن لم يأت
مؤعد نشرها ، لالتزامنا بالترتيب الأبجدي على الطريقة
الموسوعية . وهناك مصطلحات معدة ولكنها في حاجة إلى
المراجعة العلمية وإجراء المراحل المختلفة المتتالية قبل الطبع .

وقد سبق أن صدرت بعض بحوث في طبعة تمهيدية لتلقي
الملاحظات من جميع الحام الإسلامي على هذه البحوث
وبلغت اثني عشر بحثاً لم يلتزم فيها بالمنهج النهائي الذي
استقرت عنيه الخطة للموسوعة المرتبة .

هذا وإن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لترحب بكل
نقد بناء يرد إليها ، وتعيد أن يكون هذا النقد على دراسة
وتسحيص ، لأن الكمال لله وحده ، وما زال العلماء (قديماً

وحدثاً) يراجع بعضهم بعضاً، ويستدرك بعضهم على بعض، من غير أن يكون هناك حرج في الصدور، فإن الحق أحق أن يتبع. كما ترجو الوزارة من المختصين في الفقه الإسلامي أن يتعاونوا معها إما بكتابة الأبحاث أو مراجعتها. والوزارة — في كل الأحوال — تقدر لكل مجتهد جهده، ولا يخفى ما يؤدي إليه هذا التعاون المنشود، من سرعة الإنجاز وزيادة الإنتاج.

وان دولة الكويت، أميراً وحكومة وشعباً، لترجو من الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يتمه على أحسن الوجوه ومكمنها، وهي تعتبر أن إسهامها في هذا المضمار على الصورة التي خرجت وتخرج عليها هو مرض كفاً في قامت به امتثالاً لأمر الله وتعاوناً على البر والتقوى. والله المسئول أن يهدينا جميعاً سواء السبيل، وأن يسدد على طريق الخير خطانا، إنه سميع مجيب.

شمان ١٤٠٠ هـ

نمر (يوليو) ١٩٨٠ م

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الفقه الإسلامي

والشريعة بالموسوعة الفقهية

الحمد لله الذي شرع لنا من الدين ما نستقيم عليه حياتنا، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أحكم العلم بمصالح عبده، ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الذي ختم الله به الرسلات، وأتم به النعمة، وأكمل به الدين، ونصلي وسلم على هذا الرسول الأمين الذي بلغ رسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، ولم ينتقل إلى الرفيق الأعلى حتى بين ما نزل به من كتاب، وما أجمل من خطاب، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم بعد ذلك من سافلة القول أن نقرر أن علم الفقه كان أوفر النعم الإسلامية حفظاً. ذلك لأنه القواعد التي يركب عليها المسلم حياته أم حرام؟ صحيح أم فاسد؟ واجب أم مستحب؟ كمشيبي في جميع العصور - حرصوا على معرفة الإحلال والإحرام، والصحيح والفساد من تصرفاتهم، سواء ما يتعلق بعلاقاتهم بالله أو بعباده، أو بيناً كان أو بعيداً، عداً كان أو صديقاً، حاكماً كان أو محكوماً، مسلماً كان أو غير مسلم.

ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا من علم الفقه الذي يبحث فيه عن حكم الله - سبحانه وتعالى - على أفعال العباد حسناً أو نجساً، أو وضعاً، وسواء كان المطلوب حبيب نفس أو ضار كلف عن النفس، سواء كان لحكم الوضعي كقول

الشيء، صحيحاً أو فاسداً أو شرطاً أو سبباً، بل غير ذلك مما سنبينه في موضعه إن شاء الله.

ولما كان الفقه — كغيره من العلوم أو كغيره من الأحياء — ينمو باستعماله، ويخسر بامهاله، مرتتبه أطواراً فيها وترعرع وتناول كل مناحي الحياة، ثم غدت عليه عوادي الزمن فوقف نموه أو كده، لأنه أبعد — إما عن عهد أو إهمال — عن كثير من مث كل الحياة، لاستبدال أكثر دول الإسلام قوانين أخرى لا تمتُّ إلى عاداتهم وبشئهم ومعتقداتهم بصلة، أعجبوا ببريقها، وصرفوا النظر عن مضمونها، فاتخذوا منها قوانين تنظم حياتهم، ونقص مشاكلهم، فألغيت عليهم الحياة، ونقضت بهم المشاكل. وكان من أول ما صرف النظر عنه في بعض هذه الدول الإسلامية ما يتعلق بالحدود وانقصاص والتعازير، ثم تبع ذلك ما شرعوه — من عند أنفسهم — من قوانين مدنية تنظم علاقة الأفراد بعضهم ببعض في البيع والشراء والأخذ والعطاء وما باحوا ما حرم الله من ربا وبيع فاسدة ومعاملات باطلة، فعقدوا على انماس حياتهم كما عقدوا على التقاضي، حتى إن كثرة من الناس يترك حقه الشرعي لكثرة ما يعانيه من تعقيدات.

وأنحصر جهد الفقهاء من أواخر القرن الثالث عشر الهجري إلى اليوم في بيان أحكام الأسرة، وهو انقسام الذي أطلقوا عليه — تحيراً — اسم «الأخوان الشخصية». بل إن بعض هذه الدول امتدت بها إلى هذا القدر لفشل من الفقه الإسلامي لشوخته باسم الإصلاح والتجديد.

وبالرغم من نواحي الضربات على هذا العلم، فإنه — لقوة أساسه وأحكام بنيانه — لا يزال صاعداً يتحدى الزمن، وقد أذن الله — سبحانه وتعالى — لهذه الأمة الإسلامية أن تصحوب بعد غفوتها، فسمعنا أصواتاً مدوية من هنا ومن هناك تنادي بوجوب العودة إلى شرع الله تعالى في كل شيء. فاستجاب لهذه الأصوات بعض الدول، فأعلنوا عن رغبتهم في العودة إلى حظيرة الإسلام تشرعاً وتطبيقاً. وكان من هؤلاء دولة الكويت. فقد صدر في غرة ربيع الأول ١٣٩٧ هـ

الموافق ١٩ من فبراير ١٩٧٧م قرار مجلس الوزراء بأن يعاد النظر في قوانين البلاد كلها على ضوء الشريعة الإسلامية، فتشكلت لجان لهذا الغرض، فعمل الله سبحانه أن يوفق الجميع للعمل بشرفه، وتيسر تطبيقها عملياً في جميع مناحي الحياة، حتى تتخلص الأمة من الاستعمار الفكري وانتشر بهي كما تخلصت من الاستعمار العسكري.

وتوسميراً على المشتغلين بالتشريع نضع بين أيديهم مقدمة لعلم أغفقه لا يستغني عنها دارس أو مدرس، أو فقيه أو متفقه. ولئن نرسل في هذه المقدمة إلا بالقدر الذي ندعو إليه الحاجة، تاركين تفصيل كل شيء إلى موطنه من هذه الموسوعة، أو إلى الملاحق التي سنلحق بها، حتى لا يشعب الأمر على القارئ. والله المسئول أن يهدينا إلى سواء السبيل.

الفقه الإسلامي

تعريف الفقه لغة :

١ - الفقه لغة: الفهم مطلقاً، سواء ما ظهر أو خفي. وهذا ظاهر عبارة القاموس والمصباح النير. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى - حكاية عن قوم شعيب - : « نَالُوا بِأَشْعَبِ مَا نَفَقَهُ كَثِيراً يُمَّا تَقْوُكَ »^(١) وقوله تعالى : « وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أُنْشِئَ بِعَمْدٍ مِنْ رَبِّكَ لَا تَقْضُونَ تَسْلِيمَهُمْ »^(٢) قالوا : إن تدلان على فني الفهم مطلقاً.

وذهب بعض العلماء إلى أن الفقه لغة هو فهم الشيء الدقيق، يقال : فقه كلامك، أي ما يرمي إليه من أغراض ورسار، ولا يقال فقهت السماء والأرض. والمتتبع لآيات القرآن لكرم يدرك أن لفظ الفقه لا يأتي إلا للدلالة على إدراك

(١) سورة هود / ٩١

(٢) سورة الإسراء / ٨٤

المشيء العقيق، كما في قوله تعالى : « وَلَهُ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَوْفًى وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ »^(١) وأما الأبدان السابقتان فليس المنفي فيها مطلق الفهم، وإنما المنفي في قول قوم شيع - عليه السلام - إدراك أسرار دعوته ، وإلا فهم قاصرون لظاهر قوله ، والمنفي في آية الإسراء إدراك أسرار تسبيح كل شيء لله تعالى ، وإلا فإن أيسر العقول تدرك أن كل شيء يسبح بحمد الله طوعاً أو كرهاً لأنها مسخرة له . وإياً ما كان فالذي بعيننا إنما هو معنى لفقه في اصطلاح الأصوليين والفقهاء ، لأن هذا هو الذي يتصل ببحثنا .

تعريف الفقه عند الأصوليين :

٢ - انفقه في اصطلاح الأصوليين أخذ أطواراً ثلاثة :

الطور الأول : أن الفقه مرادف اللفظ الشرع ، فهو معرفة كل ما جاء عن الله سبحانه وتعالى ، سواء ما يتصل بالعقيدة أو الأخلاق أو أفعال الجوارح . ومن ذلك ما عرفه الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه - : « هو معرفة النفس ما لها وما عليها » . ولهذا سمي كتابه في العقائد : « الفقه الأكبر » .

الطور الثاني : وقد دخله بعض التخصص ، فاستبعد علم العقائد ، وجعل علماً مستقلاً سمي بعلم التوحيد أو علم الكلام أو علم المعتقد . وعرف الفقه في هذا الطور بأنه العلم بالأحكام الفرعية الشرعية المستمدة من الأدلة التفصيلية .

والمراد بالفرعية ما سوى الأصولية التي هي العقائد ، لأنها هي أصل الشريعة ، والتي يتبني عليها كل شيء . وهذا التعريف يتناول الأحكام الشرعية العملية التي تتصل بأفعال الجوارح كما يتناول الأحكام الشرعية الفرعية القضائية كحكمة كراه والكبر والحسد والمحب ، وكلها التواضع وحسب الخير للغير ، إلى غير ذلك من الأحكام التي تتصل بالأخلاق .

الطور الثالث : - وهو الذي استقر عليه رأي العلماء إلى يومنا هذا - أن

(١) سورة الأنعام ١٠٠

الفقه هو انظم بالأحكام الشرعية الفرعية العملية المستمدة من الأدلة التفصيلية .
وعلى هذا فالأحكام الشرعية الفرعية المتصلة بأعمال القسب أثرها علم
خاص محسوف باسم علم المنصوف أو لأخلاق .

٣ - يتضح من التعريف الأخير أمور ثلاثة من التنبية عليها وهي :

أ - أن العلم بالذوات أو الصفات ليس فقهاً ، لأنه ليس علماً بالأحكام .

ب - والعلم بالأحكام لعقلية والحسية واللغوية والوضعية (أي التي
تواضع لمن كل علم أو فن عليها) ليس فقهاً أيضاً ، لأنها ليست علماً بالأحكام
الشرعية .

ج - والعلم بالأحكام الشرعية لاعتدالية التي هي أصول الدين أو الأحكام
الشرعية العقلية التي ترجع إلى أعمال القلوب كحرمة الحقد والحسد والزنا
والكبر وجوب عجة الخبز للغير ليست من الفقه في اصطلاح هؤلاء ، وكذا لعلم
بالأحكام الشرعية التي يشتمل عليها علم أصول الفقه كوجوب العمل بخبر
الآحاد ، أو وجوب التنقيذ بالقياس ، إلى غير ذلك . وإذا لم تكن هذه من الفقه
لأنها ليست أحكاماً عملية ، بل هي أحكام علمية فلبية أو أصولية .

د - وعلم جبريل عليه السلام ، وعلمه صلى الله عليه وسلم ، بما طرقه
الوحي ، ليس فقهاً ، لأنه غير مستفاد بطريق الاستنباط والاستدلال ، بل
بطريق الكشف والوحي . أما علمه صلى الله عليه وسلم بما طرقه الاجتهاد فلا
يستبعد أن يسمى اجتهاداً .

هـ - وكذلك العلم بكل ما علم من الدين بالضرورة ، كوجوب الصلاة
والزكاة وصوم رمضان والحج على المستطيع وحرمة الربا والزنى وشرب الخمر
والميسر ، ليس فقهاً ، لأنه غير حاصل بالاستنباط بل بالضرورة ، بدليل حصوله
للعوام والنساء والعبيان المميزين وكل من شأ في دار الإسلام . ولا يستبعد أن
تكون هذه الأحكام من قبيل علم العقائد ، لأن من أنكر شيئاً من ذلك حكم
عليه بالكفر .

و - وليس من الفقه كذلك معرفة العباء بالأحكام الشرعية الفرعية العممية بطريق التقليد، كمعرفة الحنفى فرضية مسح ريع الرأس، ووجوب صلاة الوتر والعبددين، وكنقضى الوضوء بيلان الدم والقيح عن محلها، إلى غير ذلك من الأحكام، وكمعرفة الشافعى جواز الاكتفاء بمسح بعض الرأس في الوضوء، وكمعرفته أن الوضوء ينقض بمس المرأة التي تحل له مطلقاً، وكمعه بوجوب الولى والشاهدين في عقد النكاح، إلى غير ذلك مما هو مبسوط في كتب الفروع. فكل هذه الأحكام حاصلة عند لمتفقين، لا بطريق الاستنباط، وإنما بطريق التقليد.

ز - ومن هذا الشرع نعم أن وصف الفقيه لا يطلق عند الأصوليين على المتفقه منها كان عنده من علم الفقه وإدراسته بفروعه، بل الفقيه عندهم من كانت له ملكة الاستنباط، ويستطيع أن يستنبط الأحكام من أدلتها التفصيلية. ونبس من الضروري أن يكون محيطاً بجميع أحكام الفروع، بل يكفي أن يكون عنده تلك ملكة الاستنباط، ولا فإن أكثر الأئمة المعروفين توقفوا في بعض المسائل، إما لشحاض الأدلة عندهم تعارضاً يصعب معه ترجيح دليل على دليل، أو لم تعمل إليهم أدلة على هذه المسائل التي توقفوا فيها.

تعريف الفقه عند الفقهاء :

١ - يطلق الفقه عندهم على أحد معنيين :

أولها : حفظ طائفة من الأحكام الشرعية العممية الواردة في الكتاب أو السنة، أو وقع الإجماع عليها، واستنبطت بطريق القياس باعتد شرعاً، أو بأى دليل آخر يرجع إلى هذه الأدلة، سواء أحفظت هذه الأحكام بأدلتها أم بدونها. فالفقيه عندهم لا يجب أن يكون مجتهداً كما هو رأي الأصوليين.

وثالثها : المقدار الأدنى الذي يجب أن يحفظه شخص حتى يطلق عليه لقب فقيه. وانتها إلى أن هذا مشروط للمعرف. ونستطيع أن نقرر أن عرفنا - الآن - لا يطبق لقب « فقيه » إلا من يعرف موطن الحكم من أبواب الفقه المتأثرة بحيث يسهل عليه الرجوع إليه.

وقد شاع بين عوام بعض البلاد الإسلامية إطلاق لفظ فقيه على من حفظ القرآن وإن لم يعرف له معنى .

واتفق الفقهاء على أن « فقيه النفس » لا يطلق إلا على من كان واسع الإطلاع قوياً النفس والإدراك، ذا ذوق فقهى سليم وإن كان مقلداً .

وثانيها : أن الفقه يطلق عن مجموعة الأحكام والمسائل شرعية العملية . وهذا الإطلاق من قبيل إطلاق المصدر ورادة الحاصل به ، كقوله تعالى : « هَذَا حَقُّ اللَّهِ »^(١) أي مخلوقه .

الألفاظ ذات الصلة بلفظ فقه :

لفظ « الدين » :

٥ — يطلق لفظ الدين لغة على معان شتى ، فهو من قبيل الألفاظ المشتركة ، والذي يهمنا في هذا المقام هو بعض هذه المعاني التي تتصل بموضوعنا ، وهي الجزاء ، كما في قوله تعالى « مَا لَكُمْ بِذِمَّةِ اللَّهِ »^(٢) ومن ذلك قوله — جل شأنه — : « قَاتِلُوا قُتَيْبَةَ ثَمُودَ إِنْ كُنْ يُرَىٰ فَرِيْقٌ يَقُولُ أَهْلُكُمُ الْمُصَدِّقِينَ أَوْ ذَا مِثْلًا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظًا مَا أَمَّا أَنْتُمْ فَيَكْفُرُونَ »^(٣) أي يخرّبون . ومنها الطريقة ، ومن ذلك قوله تعالى : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ »^(٤) أي حاكمية كفوله تعالى : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ بَاقِيَةٌ وَيُكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ »^(٥) أي حاكميته وتفريده بالشرع . ومنها القواعد والتفنين ، ومن ذلك قوله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ

(١) سورة البقرة : ١٧٧ .

(٢) سورة البقرة : ١٧٧ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٧ .

(٤) سورة البقرة : ١٧٧ .

(٥) سورة البقرة : ١٧٧ .

لَا يُرْسِلُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْأَسْمَاءِ الْآخِرَةِ وَلَا يُعَزِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَنْدُبُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ ذَاكِرُونَ»^(١) وقوله تعالى: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^(٢) فهاتان الآيتان تدلان على أن الدين هو القانون الذي ارتضاه الله لعباده.

أما الدين اصطلاحاً فإنه — عند الإطلاق — يراد به ما شرعه الله لعباده من أحكام، سواء ما يتصل منها بالعقيدة أو الأخلاق أو الأحكام العملية.

وهذا المعنى يتفق مع المذكور في الفقه في أوان الأمر كما تقدم، فيكونان — بهذا الاعتبار — لفظين مترادفين.

لفظ «الشرع» :

٦ — أما لفظ شرع فهو مصدر شرع للناس كذا أي سن لهم كذا، ثم استعمل هذا اللفظ في شروعات، فيقال: هذا شرع الله أي ما شرعه الله وسنّه لعباده. ومنه قوله تعالى: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^(٣) والشرع في اصطلاح علماء الإسلام: هو ما سنّه الله لعباده من أحكام عقائدية أو عملية أو خلقية.

وهذا يتبين لنا أن لفظ شرع مرادف للفظي الدين وفقهه بالاعتبار السابق، وإن كان لفظ شرع ودين يعتبران لفظين عامين بالنسبة للمعنى الذي ستقر عليه رأي المتأخرين من الأصوليين وفقهاء.

لفظ «الشرعة والشرعة» :

٧ — الشرعة في اللغة: العتبة ومورد الشاربة، ومثلها شرعة. وعند علماء الإسلام تطلق على ما يطلق عليه اسم الشرع. ومن ذلك قوله تعالى: «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا

(١) سورة النور: ٢١.

(٢) سورة القصص: ٢٧.

يقسمون»^(١١) ومن ذلك قوله تعالى : « لِكُلِّ شَيْءٍ سُنَّةٌ مِنْهُ وَهُوَ مُبْتَغَى »^(١٢) هذا، وفي العصر الحديث شاع إطلاق لفظ الشريعة على ما شرعه الله من أحكام عملية، فهي بهذا الإحتمال تكون مرادفة للفظ فقه باعتبار الذي عليه المتأخرون .

وبعد لهذا العرف، السائد منذ من قوله تعالى : « لِكُلِّ شَيْءٍ سُنَّةٌ مِنْهُ وَهُوَ مُبْتَغَى »^(١٣) فإن من المعلوم أن ما يختلف فيه شرائع السماوية إنما هو في الأمور العلية الفرعية، وإلا فالأحكام الأصلية واحدة في كل الشرائع السماوية .

وبهذا العرف المستحدث أطلقوا على الكليات التي تعنى بدراسة انشروع اسم كليات اشريعة .

لفظ « الشريعة » :

٨- الشريعة لغة مصدر شرع، أي وضع قانوناً وقواعد .
وفي الاصطلاح هو خطاب الله تعالى المتعلق بالعباد طلباً أو تحبيراً أو وصفاً .
ومن هنا ينبغي أن يسمى أنه لاحق في الشريعة إلا لله وحده، كقوله تعالى : « إِنْ أَحَكَمْتُ إِلَّا اللَّهُ يَنْقُضُ الْحَقُّ وَهُوَ شَرُّ الْمُحَاصِينِ »^(١٤) فليس لأحد — كانا من كان — أن يشرع حكماً، سواء ما يتصل بحقوق الله أو حقوق العباد، لأن هذا اقتضاء على الله، وسلب لما يخص به نفسه : « وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقُتُوا عَمَلِي اللَّهِ الْمُسَكِّبُ بِنِ الْغَيْبِ يُفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ، مَتَّعَ قَلِيلٍ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ »^(١٥)

(١١) سورة المائدة : ١٠٦

(١٢) سورة المائدة : ١٠٦

(١٣) سورة المائدة : ١٠٦

(١٤) سورة المائدة : ١٠٦

ورسول الله صلى الله عليه وسلم - مع عدم مكانته - ليس له حق التشريع وإعماله حق أنبياء، وعليه وجب التبليغ: «يا أيها الرسل! بلغ ما أنزل إليكم من ربكم وإن لم تفلح فإنا نبلغه»^(١) ويقول تعالى: «وإنا أنزلنا عليك الكتاب بالبينات ولأولئك فيه هدى وزخمة لا يؤمنون»^(٢) «وكفونه تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزلنا إليهم ولعلهم يفكرون»^(٣)

وهذا ما أجمع عليه المسلمون قاطبة، بل أجمعت عليه الشرائع السماوية كلها، ولم يشذ عن ذلك إلا الذين رفضوا الانصياع إلى شرائع الله جملة وتفصيلاً، وسننبتين - إن شاء الله - ذلك بالتفصيل في الملحق الأصولي، مبين المذاهب ولأدلة التي لا تدع مجالاً للشك في أن الحكم لله وحده.

لفظ «الاجتهاد» :

٩ - الاجتهاد لغة مأخوذ من الجهد، وهو المشقة أو توسع أو الطاقة. قال في القاموس: الجهد: الضيقة والمشقة... إلى أن قال: والتجاهد بذل الجهد كالاجتهاد.

وسواء كان ذلك في معرفة حكم شرعي عمقادي أو عملي، أو معرفة حكم لغوي أو مسألة عقلية، أو كان في أمر عموس كعمل شيء، ولا يقال: جهته في حمل وردة.

وأما الاجتهاد عند علماء الفقه أو الأصول فقد عرفوه بتعاريف متقاربة في كفايتها ومعانيها، وإذا كان قد ورد على بعض هذه التعاريف اعتراضات ترجع إلى الصنعة اللغوية، فكيف تدور حول بذل الجهد والضيقة لمعرفة الحكم الشرعي

(١) سورة الشورى: ٢١.

(٢) سورة النحل: ٦٤.

(٣) سورة النحل: ١٠٤.

من دليله . وأدق ما قيل في تعريفه ما ذهب إليه صاحب مستم الثبوت : (١) « إن الاجتهاد هو بذل الطاقة من لفظه في تحصيل حكم شرعي ظني » .

ومن هنا يتبين لنا أن الاجتهاد لا يكون إلا في المسائل الظنية . وهو بهذا المعنى يتفق مع الفقه في أكثر مسائله ، وإن كان الفقه يتناول بالمعنى الذي ذهب إليه الفقهاء الأحكام القطعية التي تتناول الأفعال ، كقوهم : الصلاة واجبة ، إلخ غير ذلك . وبيان مسائل الاجتهاد بالتفصيل ستكون إن شاء الله في المحقق الأصولي لهذه الموسوعة .

٩٠ - بشور بمناسبة الحديث عن الأحكام الظنية الاجتهادية التي هي مثار اختلاف الفقهاء قديماً وحديثاً تساؤل حاصله : أم كان لأجدد أن تنمي النصوص والأدلة قطعية حتى لا يفتح باب الاختلاف الذي هو مثار اختلاف والشتاق بين أهل الملة الواحدة حتى امتزاج بعضهم دم بعض ؟!! فنقول . ويا الله التوفيق :

إن الأحكام التي هي أساس الدين سواء ما يتصل منها بالعقيدة أو الأمور العملية قد وردت في آيات محكمة لا تخضع التأويل ، ولا تنجز الاختلاف ، لأن الله سبحانه وتعالى أراد أن تكون هذه الأمور ثابتة على مر العصور كأكثر أحكام المواريث ، وأصول أحكام الأحوال الشخصية ، وآيات الحدود ونحوها .

أما المسائل القابلة للتطور فقد جاء القرآن الكريم في شأنها موضحاً الخطوط الرئيسية ، وكانت محللاً لاختلاف لأتظار . واختلاف النظر - إذ لم يكن مبنياً على المبرر والتشهي - فهو راحة للأمة ، قديماً تختلف الصحابة في كثير من المسائل ، ولم يكن هذا الاختلاف سبباً لمنازعة ، وكان يصلي بعضهم خلف بعض من غير تكبر ، لأن كلا منهم كان يرى أن ما ذهب إليه هو العنواب مع

(١) هو بحث الفقيه عبد البكر البازي . عن هذه الفقه تقول سنة ١٤١٦ هـ وسنة ١٤٢٠ هـ . يعتبر هذه الكتاب حاشية ما كتب في هذا علم أصول الفقه . ويخرج من هذا كتاب شهير من في حدود هذا العلم . وهو طريقة التكميل ومعرفة المحقق ٣٩٦٢

احتمال الخطأ، وما ذهب إليه غيره خطأ مع احتمال الصواب . فلما تجمت الفتنة تحكمت الأهواء ، فكان الاختلاف في الرأي سبباً للشقاق .

والمستبح لسنة الله في خلقه سواء ما يتصل بالتشريع أو الإبداع يجد أنه ما من خير إلا ويشوبه بعض الشر ، والذي يتفاوت بين الخير في وجود الظني من النصوص الذي هو ثمار اختلاف الأنظار ، وما قد يشوبه من شر ، يدرك أن الخير ككل الخير فيها وقع ، فإن جود الأفكار — لوجاهت النصوص كلها قطعية — يكون بلاء دونه كل بلاء .

والتاريخ يشهد بصدق هذا ، فإن الآراء المبنية على الحوى ، والتي نجم عنها ما نجم من فتن ، قد اندثرت آثارها ، ولم يبق لها إلا آثار في بطون الكتب ، نقلها اتفalcon لشهد لهذه الأمة على سمع صدرها ، وحرية الرأي فيها ، ولكنها ذهبت كقناء السيل ، وانطفأت كوميض البرق : « قَالُوا الزُّبُرُ بَاطِلَةٌ فَيَذَرُوهَا كَمَا يُتْرَكُ مَا يَنْتَفِعُ النَّاسُ فَيَنْتَفِعُ فِي الْأَرْضِ »^(١)

على أنه لوجاهت النصوص الشرعية كلها قطعية لقائلهم : هلا كان لنا مجال للاجتهاد حتى لا تحمد عقولنا ، ونصبح أمام نصوص جامدة ؟ !!

الفرق بين الفقه الإسلامي والفقه الوضعي :

١١ — يقول بعض المتصهين للفقه الوضعي : إن الفقه الإسلامي ما هو إلا آراء لبعض العلماء ولا يعتبر الخروج عليه خروجاً على الشريعة ، كما يقولون : إن الفقه الإسلامي لم يعالج مشاكل العصر وما جد من أحداث . بل يتجزأ البعض ويقول : إنه أصبح تاريخاً ، كشرع الآشوريين وقدماء المصريين وغيرهم من الأمم البائدة .

ونقول — وبالله التوفيق — : إن الفقه الإسلامي وإن كان مجموعة آراء لبعض العلماء ، إلا أن هذه الآراء لابد أن تكون معتمدة على نص شرعي من

(١) سورة الزمر ١٧/١٨

كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إن الآراء المعتمدة على الإجماع والقياس وغيرها من الأدلة المساندة لابد أن ترجع — أخيراً — إلى كتاب الله أو سنة رسوله، فالإجماع — مثلاً — لابد أن يكون له سند من نص قرآني أو سنة مقبولة، وهو ما يعرف عندهم بسند الإجماع. وقد يكون هذا السند ظني الدلالة، ولكن اجتماع آراء المجتهدين على رأي واحد يرفعه من الظنية إلى القطعية. والأحكام النابعة من القياس لابد أن ترجع إلى أصل من الكتاب أو السنة، لأن القياس — كما عرفوه — هو الحاق مسألة لم يرد فيها نص بمسألة أخرى ورد فيها نص لإثبات حكم شرعي لطامع بينها، وهذا الجامع هو العلة، كما سنبين ذلك معصلاً إن شاء الله في الملحق لأصولي، والمسائل التي نبتت على الاستصحاب، وهي ما تعرف بالمصالح المرسلة، لابد أن تكون تلك المصلحة لم يلغها الشارع، بل لابد أن يعتبرها الشارع ولو بأي وجه من وجوه الاعتبار. وهكذا يقال في كل حكم.

ومن هنا يتبين لنا أن وجه نقداسة في الفقه الإسلامي هو النظر إلى مصادره، ولذا رأينا الفقهاء — على مدى العصور — يرفضون كل رأي لا تشهد له الشريعة مهما كان قائله، فأبى هذا من الفقه الوضعي الذي نبتت أكثر أحكامه على الأهواء والأغراض وترضية أصحاب النفوذ، والذي يلبس في كل حين لباساً جديداً.

أما دعوى أن الفقه الإسلامي لم يعالج مشاكل العصر فهذه دعوى كذبا التاريخ، لأن هذا الفقه حكمت به دول وشعوب مختلفة على مدى ثلاثة عشر قرناً، فكان فيه لكل مشكلة حل، حتى في عهد التقليد والجمود، فقد رأينا في كل عصر مفتين وعلماء وجدوا في هذا الفقه حلاً لما كل هذه المجتمعات المختلفة، ولولا إبعاد هذا الفقه — عن قصد أو غير قصد — عن مجالات الحياة وأكثرها لوجدناه مسيراً لكل عصر، حلاً لكل مشكلة، فإن الفقه كما تقدم هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية، العملية المستنبطة من الأدلة التفصيلية. فهذا

التعريف بوحى بأن لكل فعل مصدر من الإنسان حكماً شرعياً، سواء ما يتصل بالعبادات أو أمه ملات أو أحكامه الأسرة أو القضاء أو السلم أو الحرب، فكيف يقال إن هذا الفقه عاجز عن علاج مشاكل المجتمع الجديد. فليس العيب في لفقه الإسلامي، إنما العيب في عدم تطبيقه.

فإن كان الغرض من فهمه : إن الفقه الإسلامي قاصر عن مجازاة مشاكل العصر أنه لا يستجيب للأهواء لجائحة فتحي معهم، لأن الفقه الإسلامي بما أراد الله له أن يعيم به أمة تسير على الجادة الواضحة والحق البيضاء ليها كنزها : لا أن يكون مظية تدوي الأهواء يحون هذا الشيء حياً وبحر مونه حياً.

أما فهمه : إن الفقه الإسلامي قد أصبح ندياً، فهذا القول لا يعبر به قائله لا على هوى في نفسه، ولكن الله سبحانه وتعالى خلف ظنه، فقد رأينا الكثرة الكثيرة من الشعوب الإسلامية تدهي موحوب الرجوع إلى شريعة الله المتعطفة في الفقه الإسلامي. والذي سيصبح ندياً — إن شاء الله — هو لفقه الوصفي الذي لم يبق أمده في البلاد الإسلامية إلا قرناً أو قن من قرن، ومع هذا فقد ضاقت به النفوس، ولم يبق مشعلها به إلا شرفة ترى أن حياتها مرتبطة بحياته، وسعة أرونها منوطه ببقائه. ولكن قد يظهر ديه ولو كره لشركون.

١٢ — هنالك فرق واضح بين الفقه الإسلامي والفقه الوصفي، فإن الفقه الإسلامي يرتبط دائماً بالجزء الديني والجزء الأخروي. فليس معنى انعطاف اشخص من الجزء الديني انقلاته من الجزء الأخروي. وفي كل مسألة في الفقه نجد أن الفقهاء تكلموا على الحكم التكليفي لهذا الأمر احتلال هو أم حرام ؟ أقرض هو أم مندوب ؟ كما تكلموا على حكمه الوضعية أصبح هو أم غير صحيح ؟ نافذ هذا تصرف أم غير نافذ ؟ وقد رأينا اثنين لا يفهم أن يكسبوا قضية أمام القضاء إلا إذا ارتفعت ضمايرهم أن هذا الحق ندي ثبته لهم لقضاء حق مشروع، بينما المشعلون بالفقه الوصفي لا يفهم إلا الحكم

الندنيوي حتى ولورقضة الشرع، ولذا يتفنتون في الحيل التي يكمنون بها هذا الحق الالهي.

الأطوار التي مر بها الفقه الإسلامي :

١٣ — ليس من موضوع هذه المقدمة أن نتناول تاريخ الفقه الإسلامي بالتفصيل، فإن لهذا علماً خاصاً عرف بتاريخ التشريع، أفردت فيه المؤلفات. ولكن لابد أن نلقي الضوء على هذا التاريخ ليكون القارئ على بينة من الأمر، ولنثبت استقلال هذا الفقه عن غيره من فقه الأمم الأخرى.

وقد مرت بالفقه الإسلامي أطوار متعددة يتداخل بعضها في بعض، و يؤثر المتقدم فيها بالتأخر، ولا نستطيع أن نقول: إن هذه الأطوار مميزة من حيث الزمن تمييزاً دقيقاً، اللهم إلا الطور الأول وهو عصر النبوة، فإنه متميز عما بعده بكل دقة، بانتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى.

الطور الأول : عصر النبوة

١٤ — وهو في عهده انكبي والمندني يعتمد كل الاعتماد على الوحي، حتى إن المسائل التي اجتهد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو اجتهد فيها أصحابه في حضرته أو غيبته ثم علمها فأقرها أو أنكرها تعتمد — كذلك — على الوحي، لأن الله سبحانه وتعالى إن أقر هذا الاجتهاد فهو تشريع بظرف بين الوحي، وإن رده فالاعتماد على ما أقره الوحي من تشريع.

ومها قيل في اجتهاده صلى الله عليه وسلم — نقياً وإيثاقاً — فإن الحق أنه قد اجتهد في بعض المسائل التي لم يكن فيها وحي، فأجابتها بقوله الله على هذا الاجتهاد، وحيث بين له أن الأولى غير ما ذهب إليه.

ومن هنا يتبين أن هذا العهد لم يتأثر بفقه أجنبي من هنا أو هناك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس إلى معلم قط، وقد نشأ في أمة أمية لا عهد لها بالثقافة الروماني أو غيره.

نعم كانت هنالك أعراف اصطلاح عليها الناس، فحينئذ نجد أن بعض هذه الأعراف قد أقرها الشارع، وأحياناً نجد أن الشارع قد أبطل هذه الأعراف، كمعرف الشبني ومعرف الظهار وبعض أنواع الأكلعة التي كانت معروفة عند العرب، ومما لا يفتقد كان معروفاً بينهم، إلى غير ذلك، ولا يستطيع أي إنسان — مهما كان مغالياً في عدائه للإسلام — أن يدعي أن الشريعة في هذا العهد قد تأثرت بغيره من تشريعات الأمم السابقة.

ولم يُدَوَّن في هذا العهد إلا القرآن الكريم، وقد نُهي عن تدوين غيره خشية أن يخلط على الناس كلام الله بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، كما وقع للأمم السابقة، حيث خلطوا بين كلام الله ورسوله وأخبارهم ورواياتهم واعتبروها كلها كتباً مقدسة من عند الله، ولكن أذن لبعض الصحابة أن يدوّنوا أحاديثه الشريفة، كعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد كتب ما سمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمى صحيفته هذه بـ «الصادقة»، وأذن لعلي كرم الله وجهه أن يكتب بعض المسائل التي تنصل بالدماء والديارات.

وقد انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى بعد أن مكث يبلغ رسالة ربه ثلاثاً وعشرين سنة، منها ثلاث عشرة سنة بمكة، كانت مهمته الأولى تشييت العقيدة، ما يتصل منها بالله سبحانه وتعالى أو التدليل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم أو ما يتصل منها باليوم الآخر، كما غني في هذا العهد بالدعوة إلى مكارم الأخلاق وانتهى عن أمهات الرذائل، وإذا كان في العهد انكبي بعض الأحكام الفرعية كالأحكام الذبائح فإن هذه الأحكام لها صلة بالوحيد.

والعهد المدني هو ذلك العهد الذي توالى فيه التشريعات العملية بكل ما تحمله هذه الكلمة.

وإذا كان لنا أن نقول في هذا العهد شيئاً فإننا نقرر أن دعاء الإصلاح على مدى الأزمان يصنعون نظرياتهم ولا يعيشون ليروا ثمرة هذه النظريات، ولكن

الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى حتى تم التشريع ،
وظيفة عمليا في أكثر الأمور ، سواء ما يتصل منه بالأمر أو نظام الحكم أو
المعاملات المدنية من بيع وشراء وأخذ وعطاء . وصدق الله تعالى إذ يقول :
«الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّخَذْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَزَيَّيْتُ لَكُمْ
الْإِسْلَامَ دِينًا» (١)

الطريق الثاني : عهد الصحابة :

١٥ - وهذا العهد يتميز بكثرة الأحداث التي جرت بعد عهد النبوة ، لكثرة
الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم من الأمم التي لها أعراف لم تكن معروفة
عند العرب . ولابد من معرفة حكم الله في هذه الحوادث الجديدة ، لأنه - كما
كررنا مراراً - ليس هناك حادثة إلا وفيها حكم شرعي . وكان هذا العهد يتميز
بوجود صحابة عرفوا بالغف ، فكان يرجع إليهم إذا تزلت الحوادث . وكان منهم
انكشرون نفياً وهم لا يتجاوزون ثلاثة عشر شخصاً ، نذكر منهم : عمر وعلياً
وزيد بن ثابت وعائشة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل
وعبد الله بن مسعود الخ . رضي الله عنهم جميعاً ، ولو جمعت فتاوى كل واحد منهم
نكأت سقراً عظيماً . ومنهم المتوسطون كأبي بكر رضي الله عنه . وإنما قلنا ما نقل
عنه عن جاء بعده لأنه لم نقل حياته بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد
مات في السنة الثالثة عشرة للهجرة ، وكان خمسة إطفاء فتنة المرتدين وما نعي
الفراسة ثم توجيه الجيوش الإسلامية إلى الروم والفرس ، ومنهم عثمان رضي الله
عنه وأبو موسى الأشعري وغيرهم ، بحيث لو جمعت فتاوىهم لبلغت كرامة أو
كراسين .

وهناك من أثر عنه الفتوى في مسألة أو مسألتين أو ثلاث . وكان منهم من
يعتمد في جهوده على روح التشريع متى ساعدته النصوص . ويعبر إمام هذا

(١) - سورة البقرة الآية ١٠٥

المذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم تلميذه عبد الله بن مسعود . ومنهم من كان يلتزم الحرفية ، كعبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وفي صدر هذا العهد ، وبالتحديد في عهد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بحسب مصدر ثالث سوى الكتاب والسنة كان مرجعاً لمن جاء بعدهما ، ألا وهو الإجماع ، فقد كان إذا تزلت الحادثة يستدعي الخليفة من عرفوا بالفقه في الدين ، وكانوا معروفين مشهورين محصورين فيما بينهم ، فيعرض عليهم الأمر ، فون تفقوا على رأي كان ذلك إجماع لا يسوغ لمن جاء بعدهم أن يخالفوه .

ومنها شگت المشككون في حجية الإجماع أو مكانته فقد وقع ولا سبيل إلى إنكاره ، كإجماعهم على نور بث الجدة الصحيحة السدس إذا انفردت ، واشترائه الجذات فيه إذا تعددت ، وكإجماعهم على حرمة تزويج المسلمة للكتابي مع حل تزوج أنفسهم لكتابية . وكإجماعهم على جمع القرآن في المصحف ، ولم يكن الأمر كذلك في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ... إلى غير ذلك من المسائل المجمع عليها .

ودعوى الإجماع بعد عهد الشيخين دعوى تقتضي دليل ، لأن المجتهدين من الصحابة قد انتشروا في الآفاق وتفرقوا في الأمصار ، وعادة ما يستطيع الفقيه أن يقول : لا أعلم في هذه المسألة خلافاً .

ومن هنا يتبين أن القول بأن الإمام أحمد بن حنبل أنكر الإجماع قول عابر عن الصحبة ، فعادة ما نقض عنه أنه قال : من ادعى الإجماع فهو كاذب ، فإنه يريد الإجماع بعد عهد الشيخين .

وفي هذا العهد لم يدون إلا الشرائع الكريمة قضاء ، وكانت السنة وفنارى الصحابة في المسائل المستحدثة تنقل حفظاً في الصدور ، اللهم إلا أن البعض كان يدون بعض هذه الأمور لنفسه لتكون تذكراً له .

وفي آخر عهد الصحابة أطلت الفتنة شرئها بغت الخليفة ذي النورين عثمان رضي الله عنه ، ثم تلك لأحداث العظام التي وقعت في عهد علي رضي الله عنه ،

وكان ما كان من وجود المُرقة نبي لازلنا نكتوي ببارها إلى اليوم. وبدأ بعض المتحصبين يسوغلون آراءهم بوضع أحاديث يرفعونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى كبار الصحابة، ولم يكن هؤلاء المتحصبون من الصحابة بل كانوا من الطبقة التالية الذين كانوا حديثي عهد بالإسلام.

وفي هذا العهد لم يتأثر الفقه بالتقنين الرومانية أو الفارسية. وإذا كان الصحابة قد انتسروا بعض التنظيمات الإدارية، من هؤلاء أولئك، فليس معنى هذا أنهم خرجوا عن الخط المرسوم، وهورد الأحكام إلى كتب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إما بطريق مباشر، وإما بطريق الإجماع أو القياس أو الاستصلاح، فقد أبطل المسلمون أعرافاً كانت شائعة في البلاد المفتوحة لأنها تخالف التشريع الإسلامي نصاً وروحاً.

الطور الثالث : طور التابعين :

١٩ — وهذا الطور امتداد لعهد صفار الصحابة، وقد اشترك أكثرهم في حروب الفتنة. ولكن هذا العهد يتميز بوجود مدرستين: إحداهما بالحجاز، والأخرى بالعراق. فأما مدرسة الحجاز فكان اعتمادها في الاجتهاد على نصوص من كتاب وسنة، ولا تلجأ إلى الأخذ بالرأي إلا نادراً، وذلك لوفرة الحديث هناك، إذ هو موطن الرسالة، وفيه نشأ المهاجرون والأنصار، وسلسلة الرواة عندهم قصيرة، إذ لا يتجاوز اتابعي في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من راو واحد، وهو الصحابي غالباً، والصحابة رضي الله عنهم عدول ثقات. وكانت هذه المدرسة بالندبة يتزعمها أولاً: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ومن بعده سعيد بن المسيب وغيره من التابعين، وأخرى بمكة، وكان يتزعمها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما تريحان القرآن. وحمل الأمانة بعده تلاميذه كعكرمة مولاة وابن جريج.

أما المدرسة الأخرى — وهي مدرسة العراق — فكانت تلجأ إلى الرأي كثيراً. والرأي عندهم يرجع إما إلى انقياس لأصولي، وهو الحاق مسألة لا نص

فيها بمسألة فيها نص شرعي ، لعل جامعة بينها ، وإما رد المسائل المستحدثة إلى قواعد الشريعة العامة ، لأن أساتذة هذه المدرسة شددوا في الرواية ، نظراً لأن العراق كان يومئذ موطن الفن ، فقيه الثوريون الذين يكون العداء للإسلام ، ولكنهم يعبرون عن ذلك بكراهيتهم للعرب ، ومنهم الملاحدة الذين لا يفتنون بشيرون الشبهات ، ومنهم غلاة الرافضة الذين بالغوا في حب علي حتى جعلوه إلهاً أو شبه إله ، ومنهم الخوارج الذين يكرهون علياً وشيعته ، بل و يشيخون دماء المسلمين الذين على غير نحلتهن ، ومنهم ومنهم ... فكان الفقهاء الذين يعتد بهم يتحفظون في الرواية ، و يدققون فيها ، و يضعون شروطاً لم يلتزمها أهل الحجاز . وذلك أنهم اعتبروا عمل الصحابي أو التابعي بغير ما روى قدساً في روايته . فيحملون هذه الرواية على أنها منسوخة أو مؤولة . وكذلك يعتبرون أن أفراد الثقة برواية في مسألة نعم بها البلوى قدح في روايته ، ويحملون هذه الرواية على أنها إما منسوخة أو خطأ من الراوي عن غير قصد ، لأنهم كانوا يتعاشرون وصف لفتات بتعمد الكذب ، قال العدل قد بنى أو يخطئ .

ومن هنا كثرت اعتماد فقهاء هذه المدرسة على الأخذ بالرأي فيما يجد لهم من أحداث ، اللهم إلا إذا ثبتت عندهم متة لا شك فيها ، أو كان احتمال الخطأ فيها احتمالاً ضعيفاً .

وكان زعيم هذه المدرسة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . ثم جاء من بعده نلاميذه ، وأشهرهم علقمة النخعي ، ثم من بعده إبراهيم النخعي ، وعليه تخرج أئمة هذا المذهب .

١٧ — ليس معنى أن مدرسة الحجاز كانت مدرسة الحديث والأثر أنه لم يكن من بين فقهائها من يعتمد على الرأي في كثير من استنباطاته ، فقد عرفه في هذا العهد من الحجاز بين ربيعة بن عبد الرحمن المشهور بربيعة الرأي ، وهو شيخ الإمام مالك . كما كان في العراق من يكره الأخذ بالرأي كعامر بن سراحيل المشهور بالشعبي .

١٨ — ليس معنى المدرسة في كلامنا هذا ما هو معروف عندنا من مبنى خاص، أو مكان أُنشد للدراسة، بل المراد بالمدرسة التزام التجمّع الخاص ومنهج متميز، وإن كانت المساجد الجامعة في الجملة هي مكان تجمّع العلماء. وفيها حلقات التدريس. عل أن العلماء في هذا العهد كانوا يفتنون في بيوتهم وطرقهم.

١٩ — وما ينبغي أن يعلم أن أكثر حلة العلم في هذا العهد كانوا من الموالي، ففي المدينة كان نافع مولى عبد الله بن عمر، وفي مكة كان عكرمة مولى عبد الله ابن عباس، وفي الكوفة سعيد بن جبير مولى بني والبة، وفي البصرة الحسن البصري وابن سيرين، وفي الشام مكحول بن عبد الله وهو أستاذ الأوزاعي، وفي مصر يزيد بن أبي حبيب وهو أستاذ اللبث بن سعد إمام أهل مصر... وكثير غير هؤلاء من الموالي.

وكان هناك عرب خلصت تفرغوا للعلم في هذا العهد كسعيد بن المسيب وهارم الشعبي وعلمة بن قيس النخعي.

وكانت الطلبة في العلم في بعض الأمصار، للعرب، كالمدينة والكوفة، وفي البعض الآخر للموالي كسكة والبصرة، والشام ومصر مع اختلاط بعضهم ببعض، وأخذ بعضهم عن بعض، من غير غشاضة لأن الإسلام نزع من قلوبهم عصبية الجاهلية.

ولكن أكثر أهل العلم — في هذا العهد — كان من الموالي. ولهذا أسباب:

أ — أن العرب كانوا — يومئذ — حلة السيف، وقادة الجيوش، لأنهم معدن الإسلام، وهم عليه أغبر، فشغلهم ذلك عن التفرغ للعلم تعليماً وتعلماً.

ب — أن هؤلاء الموالي نشؤوا في بيئات لها حضارتها وثقافتها، ولرأدوا أن يسهموا بمجهودهم في نصرة هذا الدين الذي اعتنقوه طائعين مختارين. ولما لم يكونوا من أهل السيف، فليصروا هذا الدين بالقلم.

ج — حرص ساداتهم من الصحابة على تعليمهم حتى يحملوا عنهم أمانة ما حلوا من العلم، فهذا نافع مولى عبد الله بن عمر، علمه وهدبه وأخذ عنه وعن

كثير من الصحابة كأي هريرة وأم المؤمنين أم سلمة ، وقال فيه ابن عمر : « لقد من الله علينا بنافع » .

وهذا عكرمة مولد ابن عباس ، وقد مات ابن عباس وعكرمة على الرق ، فباعه علي بن عبد الله بن عباس لخالد بن يزيد بن معاوية بأربعة آلاف دينار ، فقال عكرمة لعلي : بعث علم أمك بأربعة آلاف ، فاستقال علي خائداً من بيعته ، فأقاله ، فأعتقه .

وهذا الحسن البصري سيد التابعين ، نشأ في بيت أم المؤمنين السيدة أم سلمة رضي الله عنها ، وحسبك هذا فضلاً .

د - إن هؤلاء المولي لازموا ساداتهم من كبار الصحابة في حبهم وترحالهم ، فكانوا أعرف الناس بسر هؤلاء السادة وعلائقهم ، فنقلوا ذلك للأمة .

٢٠ - يعتبر هذا العهد - في الجملة - امتداداً لعهد كبار الصحابة من حيث عدم تدوين شيء سوى القرآن الكريم ، اللهم إلا النزول اليسير كما تقدم ، كما لم يعرف عن أحد من فقهاء هذا العهد أنه بنى وأيا على نظرية قانونية بعيدة عن المصادر الشرعية المعروفة ، وإلا فليد لنا هؤلاء الشككون على مسألة واحدة ليس لها مصدر شرعي ، من المسائل التي أثيرت في هذا العهد .

والمسائل المبنية على الأعراف خاضعة للميزان الشرعي ، فإن رد الإسلام عرفاً منها فلا قيمة له ، والأخذ به ضلالة ، وإن اعتمد به لا على أنه عرف ، ولكن على أنه معتمد على النص ، وإن سكوت عنه كان الأخذ به أو رده منياً على المصلحة .

٢١ - وبإزغ من أن هذا العهد كانت فيه فتن كبرى إلا أن هذه الفتن كان تأثيرها يكاد ينحصر في أمر الخلافة وما يتصل بها من أحكام .

٢٢ - وبإزغ من أن هذا العهد كان معاصراً لعهد الأمويين ، والحنفاء في هذه الدولة يتفاوتون في سياستهم بين اللين والشدّة والتوسط بينها ، إلا أن النكل كان حراً بعضاً على ألا يرتكب كتمراً بواحاً ، ومن فعل منهم شيئاً فريباً من ذلك

وقد حُويبه بالإنكار. وكما أنه في هذا العهد يرسل بعضهم بعضاً ،
ويستظهر بعضهم بعضاً ، ويتزل بعضهم على رأي بعض ، اتباعاً للحق ، فإن هذا
لقرن قد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخير ، فقد صح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ بَعْدَهُ ، ثُمَّ
الَّذِينَ بَعْدَهُمْ » .^(١)

ولا يضر الأمة أن يشاء منها شأداً أو يخرج على صفوها خارج ، إذا كانت
— في جملتها — تسير على الطريق المستقيم .

الطور الرابع : عهد صغار التابعين وكبار تابعي التابعين :

٢٢ — يكاد هذا الطور يبدأ في أواخر القرن الأول من الهجرة وأوائل القرن الثاني ،
ويمكن أن يقال : إنه يبدأ من عهد الإمام العادل عمر بن عبد العزيز ،
وكما قلنا : ليس هناك حدود زمنية فاصدة بين تلك الأطوار ، فهي متداخلة
ينقي الخلف منها عن السلف .

و يسميز هذا الطور بأنه قد بدى فيه بدو بنسبة محتلفة بقناوي الصحابة
والتابعين ، وذلك بأمر من أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، بعد أن شرح الله
صدره لهذا ، وخشي أن تضعف السنة وأقوال الصحابة والتابعين ، وأن تصبغ طي
النسبان مع توالي الأزمان . وذلك بعد أن زالت الغلة التي خشي معها أن يختلط
التميز بغيره . فقد حفظ القرآن في الصدور والسطور ، وأصبح حفظ القرآن
بالآلاف ، ولا يكاد يوجد بيت مسلم لا وفيه مصحف ، فأمر حجة العلم في عهده
بأن يدوروا ما عندهم من سنة وقناوي الصحابة والتابعين ، لتكون مرجعاً يرجع
إليه ، وفادح يمدى بها لمجتهدون في حل مشاكل المجتمع الإسلامي لتتطوّر إلى
تتولى فيه الأحداث التي تتطلب أحكامها الشرعية .

٢٤ — ومن هنا يشين زيف ما ذهب إليه بعض المستشرقين من أن تدوين

(١) حديث : « خير الناس قرني ... » رواه الشيخان وغيره عن أبي حمزة ، وفيه زيادة (الفتح الكبير ١/٢٩٦ ط
مطبع الخليل)

السنة كان يشير إلى الآراء الفقهية ، إذ التاريخ يشهد بأن الآراء الفقهية والسنة
دونتا في عهد واحد ، وبذل العلماء في جمعها جهداً لم تبد له أمة في تنقيح الرواية ،
والثبوت من صحتها .

٢٥ - وإذا كان العلماء في هذا العهد قد بدءوا بتخصصون في مناهجهم
وانحياضاتهم العلمية ، فهم المتخصص لجميع اللغة ، ومنهم المتخصص في آدابها
وتاريخها ، ومنهم من اتجه إلى الاشتغال بالمسائل النظرية المتصلة بالعقيدة ،
كالتمحيص والتفصيل العقليين ، ورواية الله وغير ذلك ، فإننا نرى أن المشتغلين
بالفقه - في هذا العهد - كانوا يعتبرون من حلة السنة ، ومفسري القرآن
الكريم ، مع إحاطتهم بأسرار اللغة العربية بالقدر الذي يساعدهم على استنباط
الأحكام الشرعية من القرآن والسنة . ولهذا كانت منزلة الفقهاء في هذا العهد
منزلة مرموقة بحسب ما الحكام ألف حساب ، كما أن العامة كانوا يقدرونهم حق
قدرهم ، ويرجعون إليهم في حل مشاكلهم ، ويعتبرونهم مصابيح هذه الأمة ،
بصرف النظر عن مراكزهم السياسية في الدولة . نذكر من ذلك على سبيل المثال
لا الحصر : الزهري وحامد بن مسلمة شيخ أبي حنيفة .

٢٦ - وفي أواخر هذا الطور بدأت تظهر المذاهب الفقهية المتميزة . كما أن
هذا الطور شهد تطور التدوين ، فيعد أن كان التدوين محتفظاً بدأ بأخذ حريق
التنظيم ، وكان هذا الطور تمهيداً للطور الخامس ، وهو طور الأئمة العظام .

الطور الخامس : طور الاجتهاد :

٢٧ - ويبدأ هذا الطور مع بدء النهضة العلمية الشاملة في الدولة الإسلامية ، من
أواخر عهد الأمويين إلى نهاية القرن الرابع الهجري تقريباً ، وكما قلنا مراراً
ونكراً لا يمكن المؤرخ أن يضع حدوداً زمنية معينة بدءاً ونهاية ، كما يمكن أن
نقول : إن هذا الطور يتناول عهد الأئمة العظام ، والأئمة المتتبعين ومجتهدي
المذاهب وأهل الترجيح . كما أن هذا العهد يتناول عهد تدوين المذاهب الفقهية
على الصورة العلمية الدقيقة .

وقبل أن نتناول تمييز المحدثين وطبقاتهم يجب أن نقرر أن هذا العهد شهد مولد علم جديد ، له انصبان وثيق بالعلم وهو علم أصول الفقه .

علم أصول الفقه :

٢٨ — هذا العلم وُلد في القرن الثاني الهجري ، وذهب جمهور العلماء إلى أن أول من دون هذا العلم هو الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وذهب ابن النديم في «المفهرست» أن أول من ألف فيه هو أبو يوسف صاحب أبي حنيفة . وفيما كان ذلك أقدم مؤلف في هذا العلم وصل إلينا مرسالة الإمام الشافعي رضي الله عنه . وهذا العلم قد بين القواعد التي يجب على المجتهد أن يلتزمها في استنباط الأحكام الشرعية سواء من الكتاب أو السنة أو القياس . وقد وضع هذه الرسالة ليبين منهاجه في الاجتهاد . وكان في علمه أو كثره حتى يولد صغراً ثم يكبر ، فهذا نعم قد أخذ أطواراً ، وأدخلت فيه مباحث من علوم أخرى رأى المؤلفون فيه أن لها صلة بالاجتهاد . بين أكثر من هذا فقه تناوب هذا علم مباحث نظرية بحتة .

وقد نقب هذا العلم ما بين موسوعات ومختصرات ، مستقذول — بإذن الله — بواطنها بالتفصيل عندما نقدم الملحق الخاص بعلم أصول الفقه .

٢٩ — ولا يفتقر ظنان أن الاجتهاد قبل تدوين هذا العلم لم يكن مبنياً على قواعد ملزمة ، بل الأمر بالعكس ، فقد كان المحدثون من عهد الصحابة إلى عهد تدوين أصول الفقه ملتزمون بقواعد ثابتة ، وإن اختلف رأي فقيه عن فقيه في بعض القواعد فإن اختلافهم كان مبنياً على تحري لصواب قدر الإمكان ، والابتعاد عن تحكيم هواي والقول بالتشبه في الأحكام الشرعية . نعم لم تكن هذه القواعد مدونة ، وإن كانت ملزمة ، كشأن علم النحو مثلاً ، فقد كان العرب قبل تدوينه يتقنون رفع الناعل وهصب النفعول مثلاً من غير أن يلتزموا تلك المصطلحات لعممة .

ومن هنا يتبين أن تدوين علم أصول الفقه جاء متأخراً عن تدوين الفقه ، وإن كان — من حيث الوجود — متعاصرين متلازمين .

٣٠ — وفي هذا العهد — أيضاً — ظهر الفقه الافتراضي (المتخديري) وقد عظم هذا اللون من الفقه في مدرسة العراق من قبل ظهور أبي حنيفة رضي الله عنه وتلاميذه ، وإن كان قد تزايد الاشتغال بهذا الفن في عهدهم وعهد تلاميذهم . وكان الفقهاء — أمم هذا اللون من الفقه — على ضربين : كارهون له لأن الاشتغال به غير مجيد ، وقد يجر إلى الجبن المفضي إلى النزاع ، وآخرون يؤيدونه ويقولون : إنه نعمة لكل حادثة حكمها حتى إذا وقعت لا تنعير في معرفة هذا الحكم . وسكن رأي وجهته ووجهته . ولنا بصدد المقارنة بين الرأيين ، ون كما نرى أن الإسراف في هذا اللون من الفقه بافتراض مسائل مستحيلة الوقوع عادة اشتغال بما لا يجدي وعيش ، والله لا يحب العايشين . وأما افتراض مسائل ممكنة الوقوع ولكن لم تقع فلا بأس به ، فقد رأينا في كتب الفقه مسائل مثيرة كان المتقدمون يرونها مستحيلة الوقوع قد وقعت بالفعل كافتلاب الجنس من الذكورة إلى الأنوثة وبالعكس ، وكمسائل التلقيح الصناعي ، إلى غير ذلك من نفل الأعضاء من الموتى إلى الأحياء ، أو من الأحياء بعضهم لبعض ، فإن الفقه الافتراضي في مثل هذه المسائل ففتح لنا بدياً كان يصعب علينا أن نلج به . وقد مهد الفقهاء القدامى رضي الله عنهم لنا طريقاً مستتبهاً .

طبقات المجتهدين والفقهاء :

٣١ — في هذه النقرة سنبين طبقات المجتهدين على سبيل السرد لا على سبيل البسط . لأن بسط هذا الموضوع تكفل به علم تاريخ التشريع وكتب طبقات الفقهاء .

وقد قسم العلماء المجتهدين إلى الطبقات الآتية :

١ — المجتهدون الكبار : وهم أصحاب المذاهب المعروفة والمتداولة ، وكل منهم له منهجه الخاص في الاجتهاد تأصيلاً وتفرعاً ، كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد أصحاب المذاهب الأربعة ، التي يعتنقها الكثيرة الكاثرة من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها . وكان يعاصر هؤلاء أئمة لا يقلون عنهم منزلة — وإن

اندثرت مذاهبهم كالأوزاعي، والشام، والبيت بن سعد، وابن أبي نيل
والشوري، باعراق... إلى غير هؤلاء ممن زعرت بهم كتب الخلاف والتعاسير
وشروح الأحاديث والآثار.

ب - المجتهدون المستنبطون : وهم أصحاب هؤلاء الأئمة وتلاميذهم . وهم
يستفقدون مع إمامهم في القواعد والأصول ، وقد يختلفون معه في التشريع . وآثر وهم
تعتبر من المذهب الذي يتشبهون إليه ، حتى ولو كان رأيه غير مردى غير مناسب
لمذهب كآبى يوسف ومحمد ، وزفر من أصحاب أبي حنيفة ، وكعبد الرحمن بن
الغاسم وابن وهب من أصحاب مالك ، وكالزني للشافعي . أما أصحاب أحمد
فكانوا رواية فقط لأحاديثه وأرائه الفقهية ولم يؤثر عن أحد منهم أنه تخلف إمامه
في أصل أو فرع . ومهم أبو بكر الأثرم وأبو داود السجستاني وأبو إسحق
مخري .

ج - مجتهدو المذاهب : وهم لا يختلفون مع فقههم لا في الأصول ولا في
الفرع . ولكن يحررون المسائل التي لم يرد عن الإمام وأصحابه رأي فيها ،
مفسرين مذهب الإمام في استنباط الأحكام . وربما يختلفون إمامهم في المسائل
المبنية على العرف . ويعبرون عن هذه المسائل بأنها ليست من قبيل اختلاف
الدليل والبرهان ، ولكن لاختلاف العرف والزمان ، بحيث لو اطلع إمامهم على
ما اطلعوا عليه لمذهب إلى ما ذهبوا إليه . وهؤلاء هم الذين يعتمد عليهم في تحقيق
المذهب وتثبيت قواعده وجمع شتاته .

د - المجتهدون الشرحيون : وهؤلاء مهمتهم ترجيح بعض الروايات على
بعض ، مراعين القواعد التي وضعها المتقدمون في هذا الباب .
وبعض أمراء جعلوا هاتين الطبقتين : ح ، د طبقة واحدة .

هـ - طبقة المستدبرين : وهؤلاء لا يستنبطون ولا يرجحون قولاً على قول ،
ولكن يستدلون بالأقول ، ويبينون ما اعتمدت عليه ، ويوازنون بين الأدلة من
غير ترجيح للحكم ، ولا يبدن لما هو جدير بالعمل .

وأنت إذا دقت النظر رأيت أن هذه الطبقة لا تقل قدراً عن سابقتيها ، إذ

لا يعقل أن يكون اشتغالهم بالاستدلال بالأحكام لا ينتهي إلى ترجيح رأي على رأي . ومن هنا فالأولى أن تكون هذه الطبقات الثلاث متداخلة .

٣٢ - وعن عدواني هذه الطبقات الثلاث كمجتهدي مذهب ، أو من أهل الترجيح ، أو المستدلين ، من الحنفية : أبو منصور المنبري ، وأبو الحسن الكرخي ، وأصحاب الرازي ، وأبو زيد الدبوسي ، وشمس الأئمة الحلواني ، وشمس الأئمة الرخسي الخ .

ومن المالكية : أبو سعيد البرادعي ، واللخمي ، والباجي ، وابن رشد ، والمازري ، وابن الحاجب ، والقرافي .

ومن الشافعية : أبو سعيد الإصطخري ، والغفان الكبير الشاشي ، وحجة الإسلام الغزالي .

ومن الحنابلة : أبو بكر الخلال ، وأبو القاسم الحرثي ، والغفاني أبو بعل الكبير .

وبالرجوع إلى هؤلاء المذكورين نجد أن المؤرخين اختلفوا في تقديرهم وفي ضيقاتهم ، ونكتهم مجمعون على أن هؤلاء لم قدم صدق في تثبيت هذه المسائل ، ولم لأثر البعيد في بقائها وتثبيت أركانها .

٣٣ - المقلدون : وهؤلاء ليس لهم اجتهاد ، وإنما عملهم في قوة النقل . وهم طيفتان : طبقة الحفاظ ، وطبقة الاتباع المجردين .

أ - طبقة الحفاظ : هم الذين يعرفون أكثر أحكام المذهب ورؤاياه ، وهم حجة في النقل لا في الاجتهاد ، فهم حجة في نقل الروايات ، وبيان أوضاعها ، ونقل أقوى الآراء ترجيحاً من غير أن يرجحوا . ويقول فيهم ابن عابدين : وإنما القادرون على التمييز بين الأقوى والضعيف ، وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية الباردة ، كأصحاب كتون المعترة كصاحب الكنز وصاحب تنوير الأنصار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع . وشأنهم ألا ينقلوا في كتبهم الأقوال الردودة وروايات الضعيفة ، وعلى هذا لا يكون عملهم الترجيح ،

ولكن معرفة درجات الترجيح وترتيبها على حسب ما قام به المترجمون ، ويختلفون حينئذ في نقل الترجيح ، فقد ينقل بعضهم ترجيح رثن عن رثن ، وينقل الآخر خلاف ذلك ، فينبغي أن من أقول المترجمين أقواله ترجيحاً وأكثر اعتناءً على أصول المذهب ، أو ما سيكون أكثر عدداً ، أو ما يكون صاحبه أكثر حجة في المذهب .

وهؤلاء هم من الإفاء كائناتين ، ولكن في دائرة فنية من الأولين . وقد قال فيهم ابن عاتق : ولا شك أن معرفة راسخ مختلف من مرجحه ومرتبته قوة وضعفاً ، هو نهاية مال المشهورين في تحصيل العلم . فانفروص على المفتي والمناصي التثبت في الجواب ، وعدم المجازفة فيه ، خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتحليل مراءه ونحرهم ضده .^(١)

ونرى أن هذه الطائفة درستها دراسة جمع وتصنيف ، وترتيب للأقوال في المذهب من حيث صحة مقبها ، لا من حيث قوة دليلها .

ب — النسخون : وتصنف هؤلاء الذين يتبعون غيرهم في كل ما يتعلق بالمذهب ، فيستعملون من سبقهم في الاجتهاد ، وفي الترجيح بين الآراء ، وفي الاستدلال ، وفي الشرح في العمل وفي ملاحته . هؤلاء ليس لهم إلا فهم نكتب التي التفتت على الترجيح ، فلا يستعملون الترجيح بين آراء ، وإن يؤخذوا علماً كعلم المرحومين في شرح باب من أبواب الترجيح ، وتصنيف درجات لترجيح . وهؤلاء قد فهم بين عاتق : لا يفرقون بين الفتح وتسمين ، ولا يميزون الشبهات من اثنين . من يجمعون ما يعدون كعاضب ليل ، فالويل لكل قول لم يقدح .

وإن هذا الصنف من كتبه قد كثرت العصور الأخيرة ، فهم يعكفون على عبارات الكتب ، لا يتحججون إلا إلى الالتقاط منها ، من غير قصد تعرف دليل ما

(١) انظر المصنف في المذهب ، ص ٢٢٢ من المجلد الثاني .

بالتقصير، و يستوفى عليه، بل يكفون بأن يقولوا: هناك قول بهذا، وإن لم يكن له دليل قوي.^(١١)

ولقد كان لهذا الفريق أثران مختلفان: أحدهما خير، وهو ما يتعلق بالقضاء، فإنه إذا كان القضاء لا يصح إلا بالراجع من المذهب، فإن هؤلاء عمليهم الاتباع لهذا الراجع، وفي ذلك ضبط للقضاء من غير أن يكون الأمر فرطاً، وتسيباً للقضاء في الأزمان التي تتحرف فيها الأفكار واجتباب، بل إن اتباعه لا يكون حسناً إلا في الأحكام القضائية.

الأثر الثاني: أن هذا فيه تدريس لأقوال الفقهاء السابقين، واعتبار قولهم حجة سائغة، من غير نصر إلى قوة الدليل، ومقدار صلة نقول بالكتاب والسنة، ومن غير نظر إلى صلاحية للتطبيق، وقد اختلط الخلل بذلك بل. وقد كان لهذا أثر في البيئات التي تحاول أن تجد مسوغاً لما تفعل، فيسارع المراءون المتعلقون إلى تبرير أفعال بعض ذوي النفوذ، بذكر أقوال شاذة، فيتعلق هؤلاء بأن بعض العلماء أجازوا ما ذهبوا إليه، وما إنكبه من أفعال، أي كان قوله، ولما كانت حجته بين أيديهم كانت سلامة نقله أو قوته في المذهب الذي دون في كتبه، ثم ينثر هؤلاء المتعلقون ذلك شراً في المجالس، مباحة بكثرة العلم. فالويل هؤلاء، والويل لمن قلدهم، والويل لمن يأخذ كلامه حجة في دين، والويل لمن يشجعهم.^(١٢)

٣٤ - في عصور الاجتهاد المختلفة، سواء أكان مطلقاً أم مقيداً، من وفي عصور التقليد، لم نجد أحداً من المشتغلين بالقضاة اعتمد في استنباط حكم شرعي على غير الأدلة الشرعية، ولم يتجه أحد منهم إلى لأخذ من القانون الروماني أو غيره من القوانين التي كانت سائدة في البلاد المفتوحة.

وعلى الذين يشككون في أن فقهاءنا قد اعتمدوا على القانون الروماني في

(١١) انظر في هذا ما ذكره في كتابي

(١٢) «مقدمة الفقه الإسلامي» ص ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠،

استنباطهم أن يدلونا على حكم واحد اعتمدوا فيه على هذا القانون أو غيره ، فإن وجد حكم مطابق لما في القانون الروماني فليس معنى هذا أنه مستنبط منه ، بل هو ما اتفقت عليه الفطر السليمة ، ومن المسائل التي لم تختلف باختلاف العصور والأزمان . وعند النظر في مصدر هذه الأحكام — إن وجدت — نجد أنها معتمدة على أصل شرعي .

بقاء المذاهب وانتشارها :

٣٥ — لما تقدم علمنا أن هنالك مذاهب اندثرت ، وأخرى بقيت ونمت . وقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن ذلك يرجع إلى قوة السلطان والتفوذ .

وهذا القول على إطلاقه — مردود — فقد يكون للسلطان والتفوذ بعض الأثر في بقاء ما بقي من المذاهب وانتشاره ، ولكن هذا الأثر ضئيل ، إذ إن الدولة العباسية — وكان نفوذها يمتد على جميع الأنظار الإسلامية — كان القضاء بيد الفقهاء الحنفيين . ومع هذا فإننا نجد أن مذهب الحنفية لم يجد له أتباعاً في الشمال الإفريقي أو في مصر إلا قلة قليلة . بل إن الكثيرة الكثيرة من بلاد فارس كان مذهب الشافعية هو الغالب على أهلها يومئذ ، وكان مذهب الحنفية إبان هذه الدولة قاصراً على العراق وبلاد ما وراء النهر وبعض بلاد فارس . كما أن الدولة العثمانية وكان سلطانها يمتد على أكثر البلاد الإسلامية كان مذهبها الرسمي هو المذهب الحنفي ، وكان القضاء في كل السلطنة العثمانية في علماء هذا المذهب ، ومع هذا نجد أن الشمال الإفريقي كله لا ينتشر فيه إلا مذهب مالك ، اللهم إلا السرد اليسير في عاصمة تونس في بعض الأسر المنحدرة من أصل تركي . وكذلك الحال في مصر ، فإن أكثر أهلها شافعي المذهب ومنهم المالكيون في صعيد مصر أو في محافظة البحيرة ، ولا نجد الحنفيين إلا قلة قليلة متحدرة من أصل تركي أو شركسي أو تمذهب بهذا المذهب طمعاً في تولي القضاء ... وإن كانت حلقات الدراسة في الأزهر عامرة بطلاب هذا المذهب ، ولكن العامة إما شافعيون أو مالكيون ، فأين تأثير السلطان في فرض مذهب خاص ؟!!

ومثل ذلك يقال في شبه الجزيرة العربية ومناطق الخليج ، فقد كانت كلها تابعة للدولة العثمانية ، ومع ذلك ترى أن المذاهب المنتشرة في هذه المناطق هي مذهب المالكية والحنابلة ، وربما الشافعية ، ولا وجود لمعتنقي مذهب الحنفية ، إلا شريحة قليلة .

والحق أن بقاء مذهب ما أو انتشاره يعتمد أولاً وقبل كل شيء — على ثقة الناس بصاحب المذهب ، واضمئنانهم إليه ، وعلى قوة أصحابه ودأبهم على نشره وتحقيق مسائله وتيسير فهم هذه المسائل بحسن عرضها .

التقليد :

٣٦ — ببالغ بعض الناس في الظن على من قد عالمًا في أمر من أمور دينه ، وربما شبه بعضهم التقليد بالمشركين في قولهم : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ شَيْءٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُتَقِلُونَ »^(١)

والحق أن التقليد في العقائد والمسائل الأساسية في الدين ، وهي المعمومة من الدين بالضرورة لا تقليد فيها لعالم ، مهما كانت مكانته ، بل لابد من اجتنباع تام يثبتها عن صاحب الشرع ولو بصيغة إجمالية . أما المسائل الفرعية التي تتطلب النظر في الأدلة التفصيلية فإن تكليف العامة بالنظر في الأدلة تكليف شاق لا نستقيم معه الحياة ، إذ لو كنفنا كل مسلم أن ينظر في كل مسألة نظرة المجتهد فإن الصناعات ستعطل ، ومصالح الناس ستجفل . وما لنا نطيل الكلام في ذلك وسلف الأمة — وهم خير القرون كما شهد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم — لم يكونوا كلهم مجتهدين ، بل كان المجتهدون قلة قليلة ، وكان المكثرون منهم لا يتجاوزون الثلاثة عشر شخصاً .

على أن من استطاع أن يجتهد فعليه أن يجتهد متى توفرت به أسبابه وتوفرت فيه شروطه التي سنبينها بالتفصيل — إن شاء الله — في المنهج الأصولي لهذه الموسوعة .

(١) سورة الفرقان (٢٦)

ومن العجب أن بعض هؤلاء المغالين يقول : إنه يكفي الشخص ليكون مجتهداً أن يكون لديه مصحف وسنن أبي داود وقاموس لغوي ، فيصبح بذلك مجتهداً لا حاجة له إلى تقليد إمام من أئمة المسلمين ، فلو أنه يكفي بالمصحف وسنن أبي داود والقاموس لكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم مجتهدين ، لأنهم إما عرب خلعن ، أو نشؤوا في بيئة عربية خالصة ، وشاهدوا أحداث التنزيل ، وفريده عهد برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك الادعاء بكذبه الواقع . والقول بأن تقليد الأئمة في الأمور الظنية شرك وتأليه لهم قول لا أصل له ، فليس هناك أمتي — فضلاً عن متعلم — يرى أن للأئمة حتى التعليل والتحرر الذي هو حق خالص لله سبحانه وتعالى ، بل كل ما يعتقد فهم أن هذا الإمام أو ذلك مؤثوق بعلمه ، مؤثوق بدينه ، أمين على دين الله غير متهم . ومن العجب أن أكثر هؤلاء الذين يدعون الاجتهاد ويدعون إليه في هذه الأيام لا يحسن أحدهم أن يقرأ آية صحيحة من المصنف ، فضلاً عن أن يستنبط منها حكماً شرعياً ، فأقل ما يجب أن ينصف به المجتهد أن يكون متعمقاً في اللغة العربية ، عالماً بالتأنيخ والنسوخ ، والعلم والخاص والمطلق والعقد ، إلى غير ذلك مما يتطلب إعداداً خاصاً لا يتوفر إلا للقلة القليلة المتفرغة .

٣٧ — وهذه المناسبة لابد أن يعرف المسلم أنه ليس من الضروري أن يلتزم الشخص مذهباً خاصاً في عباداته ومعاملاته ، بل إذا نزلت به نازلة ، أو عرضت له مشكلة ، فعليه أن يتشمس الحكم الشرعي من شخص مؤثوق بعلمه ، مؤثوق بدينه ، يطمئن إليه قلبه . وهذا في غير المسائل المعروفة من الدين بالضرورة ، فإنه لا يقبل فيها قول لقائل غير ما عرف بين المسلمين خلفاً عن سلف . فهذا أفتى بعض الناس بحل الربا ، أو شرب الخمر ، أو ترك الصلاة والاستعاضة عنها بالصدقة مثلاً ، فلا يقبل قوله . ولا تكون فتوى مثل هؤلاء عذراً بتذريه بين يدي الله سبحانه وتعالى .

إفتعال باب الاجتهاد :

٢٨ - مما يك أهل القرن السادس الهجري حتى نادى بعض العلماء بإفتعال باب الاجتهاد ، وقالوا : لم يترك الأوائل للأواخر شيئاً . وكانت حججهم في ذلك قصور الحمم ، وخراب الذمم ، ونسب الحكماء المستبدين ، وخشية أن يتعرض للاجتهاد من ليس أهلاً له ، إما رهبة أو رغبة . فسدأ للذرائع أنفتوا بإفتعال باب الاجتهاد . وتعرض بعض من خالف الأوائل في آرائهم لسخط العامة وخاصة ، ولكن مع هذا فقد كان يظهر بين الفينة والفينة من ادعى للاجتهاد ، أو ادعى له ، وكانت لهم اجتهادات لا بأس بها كإين نعمة ، وتلميذه إين القيم ، والكمال بن المعمام الحنفي لذهب ، فقد كانت اجتهادات خرج فيها على المذهب ... ومن هؤلاء تاج الدين الشككي صاحب جمع احوامع ، وأبوه من قبله . وأما ما كان فقد كان اجتهاد هؤلاء لا يخرج عن ترجيح رأي على رأي ، أو حل لمشكلة عارضة لم يتعرض لها الأئمة المتقدمون .

والذي ندين الله عليه أنه لابد أن يكون في الأمة علماء متخصصون ، على علم بكتب الله وسنة رسوله ومواطن الإجماع وفناوى الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم . كما ينبغي أن يكونوا على خبرة تامة باللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم ، ودونت به السنة النبوية ، وأن يكونوا قبل ذلك وبعد ذلك على الصراط المستقيم ، لا يمشون في الله لومة لائم ، ليرجع إليهم الأمة مما نزل بها من أحداث ، وما يجده من نوازل ، وألا يفتنح باب الاجتهاد على مصراعيه ، فيلج فيه من لا يحسن قراءة آية من كتاب الله في المصحف ، كما لا يحسن أن يجمع بين أشنات الموضوع ، ويرقع بعضها على بعض .

والذين أنفتوا بإفتعال باب الاجتهاد إنما ترعوا عن خوف من أن يدعى الاجتهاد أمثال هؤلاء ، وأن يعتري على الله الكذب ، فيقولون هذا حلال وهذا حرم من غير دليل ولا برهان ، وإنما يقولون ذلك إرضاء للحكام . ولقد رأينا بعض من يدعى الاجتهاد يتوهم أن القول بكذا وكذا فيه نرضية هؤلاء السادة ، فيسبقونهم

بما نقول . و يعتمد هؤلاء الحكماء على آراء هؤلاء المدعين . فقد رأينا في عصرنا هذا من أفتى بحل الربا الاستغلائي دون الاستهلاكى ، بل منهم من قال بخله مطلقا ، لأن المصلحة — في زعمه — توجب الأخذ به . ومنهم من أفتى بجواز الإجهاض ابتداءً تعديد النسل ، لأن بعض الحكماء يرى هذا الرأي ، و يسميه تنظيم الأسرة ، ومنهم من يرى أن إقامة الحدود لا تثبت إلا على من اعتاد الجريمة الموجبة للحد ، ومنهم ... ومنهم ... فأمثال هؤلاء هم الذين حملوا أهل الورع من العلماء على القول بإقتضائى باب الاجتهاد . ولكننا نقول : إن القول بحرمة الاجتهاد واقتضائى بابه جملة وتفصيلا لا يتفق مع الشريعة نصاً وروحاً ، وإنما القولة الصحيحة هي إباحته ، بل وجوبه على من توفرت فيه شروطه . لأن الأمة في حاجة ، إلى معرفة الأحكام الشرعية فيها جد من أحداث لم تقع في العصور القديمة .

مصادر الاجتهاد :

٣٩ — بينما قيا سبق أن عناء الأمة جميعاً اتفقوا على أنه لا حكم إلا لله ، وعليه فإن مصدر الأحكام كلها منه تعالى بواسطة الوحي .
والوحي إما متلو وهو القرآن الكريم ، أو غير متلو وهو السنة النبوية المطهرة ، فياته صلى الله عليه وسلم بصفته رسولاً لا يستطيق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

ومن هنا يشهد أن مصادر الأحكام كلها ترجع إلى الكتاب والسنة بصفة مباشرة .

أما الإجماع — إذا تحقق — فهو كاشف عن حكم الله سبحانه وتعالى ، لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة .

وأما القياس — عند من يقول به — فهو كاشف عن حكم الله تعالى في ظن المجتهد ، وهذا الظن كاف في الاحتجاج متى توفرت شروط القياس الصحيح ، سواء قلنا بأن الحق لا يتعدد أم قلنا بغير ذلك .

ومستبين لنا من المالحق الأصوي توضيح ذلك بالتفصيل، إلا أننا سنتناول مسائلين عاجلتين كثر الحديث عنها في هذه الأيام .

أ - المسألة الأولى : حول السنة

٤٠ - أما بعض الناس أن السنة ليست مصدراً للنشر، وسبوا أنفسهم بالفرأين . وقالوا : إن أممنا لقرآن، محل حلاله، ونحرم حرامه . والسنة كما يزعمون قد دُس فيها أحاديث مكذوبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء متداد لقوم آخرين . بأنما شهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد روى أحمد وأبو داود والحاكم بسند صحيح عن المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بُوشِكُ أَنْ يَفْعَدَ الرَّحْلُ مُنْكَأً عَلَى أُرْيَكَيْهِ يُحْلِمُهُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فَمَا وَبَّشَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ ، وَمَا وَبَّشَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ ، لَأَوْ لَا مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ »^(١) وهؤلاء ليسوا بفرأين ، لأن القرآن الكريم أوجب طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما يفرق من مائة آية ، واعتبر طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم من طاعة الله عز وجل « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَوَاقَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ خَيْطًا »^(٢) بل إن القرآن الكريم الذي يدعون التمك به نفي الإيمان حسن رفض طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يعقل حكمه : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجْعَلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا قُضِيَتْ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا »^(٣) وفولهم : إن السنة قد دُست فيها أحاديث موضوعية مردودة بأن على هذه الأمة غشوا أشد العباية بتقية السنة من كل دحين ، واعتبروا الشك في صدق روى من الرواة أو احتمال سوء رداً للحديث . وقد شهد أعداء هذه الأمة بأنه ليست هناك أمة غشيت بالسند وبتفجيع الأخبار ولا سبب المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كهذه الأمة .

(١) المصنف الكبير ٣٣٥٥ ورواه الترمذي باختلاف في الخط وقال : حسن صحيح (ص : الترمذي شرح ابن العربي ١٢٣١٩١)

(٢) سورة ١ - ١٠٦

(٣) سورة ١ - ١٠٦

و يكفني لوجوب العمل باخذيث غلبة الظن بأنه صادر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان - صلى الله عليه وسلم - يكفني بإسلاخ «عونه بمراسل واحد» من أصحابه مما يدل على أن خبر الواحد إذا غلب على الظن صدقه يجب العمل به .

ثم نسأل هؤلاء أيس هي الآيات التي تدل على كيفية الصلاة، وعلى أن للصلوات المفروضة خمس، وعلى أنصبة الزكاة، وعلى أعمال الحج، إلى غير ذلك من الأحكام التي لا يمكن معرفتها إلا من السنة.

وهناك فرقة أخرى لا تغفل خطراً عن هذه الفرقة تقول: «إننا نقبل السنة كمصدر نشر يعني فيما يتصل بالعبادات، أما ما يتصل بأمر الدنيا من نشر بدعت لموسى فكذلك فليست بصحة علينا، وبتعلقون بشبهة وهبة، وهي حادثة تأثير النخل، وحاصلها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما هاجر إلى المدينة رأى أهلها يؤسرون النخل (أي يلقحون إناث النخل بطلع ذكورها) فقال لهم: «لوم تفعلوا لصنع» فتركوه فخاص (أي غش وصرحه شيئاً وهو رديء آخر) فرمهم فقال: «ما لنخلكم؟» قالوا: «فلت كذا وكذا قال: «لستم أعلم بأمر دنياكم.»» (١)

هذا الخبر إن دل على شيء ، فأما يدل على أن الأمور الدنيوية التي لا صلة لها بالتشريع تحبلاً أو تحريماً أو وصفاً أو فساداً ، بل هي من الأمور التجريبية ، لا تدخل تحت مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم كصانع عن ربه ، بل هذا الحديث يدل على أن مثل هذه الأمور خاضعة للتجربة ، وارسول صلى الله عليه وسلم بهذا كان قدوة عممية غشيت على أن الأمور الدنيوية انتهت التي لا علاقة لها بالتشريع ينسب علينا أن نبذل الجهد في معرفة ما هو الأصح من غيره ، وشأن من هذه

[illegible]

الحادثة وبين أن يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن هذا حلالٌ وحرامٌ ، أو أن هذا الإثم موجبٌ للمعصية أو غير موجب ، أو أن هذا البيع صحيحٌ أو غير صحيح ، لأن هذه الصور من صلب وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أوجب الله علينا طاعته في كل ما يبلغ عن ربه .

ب - المسألة الثانية :

١١ - تتأري هذه الأيام بين الفسنة والغبية دعوى الاعتماد على المصلحة في نشر بعباننا بحجة أنه اشريعة الإسلامية إنما جاءت لخير البشرية ، فإما كان غيراً أخذنا به ، وإما كان شراً تعرضنا عنه . وهذه كلمة حتى أريد بها باطل ، فإن الشريعة الإسلامية - جلة وتفصيلاً عبادات ومعاملات - إنما أريد به مصحة البشر . ولكن ما هي هذه المصلحة ؟ ! أهى مسارة الأهواء ونرضية النفوس الجعنة ؟ أم هي المصلحة الحقيقية التي يستقيم عنها أمر الناس ؟ ثم ما السبل إلى التفرقة بين المصلحة الموهومة والمصلحة الحقيقية ؟

وطبائع الناس ، كما تعلم ونشاهد ، مختلفة ، فما يحبه هذا يكرهه ذاك ، وما يكرهه ذاك يحبه هذا ، والمحبة لا يرى فيها أحب إلا جانب الخير والمصلحة ، والكاره لا يرى فيها يكره إلا جانب الشر والضرر .

وعين لرضاً عن كل عيب كليله . كما أن عين السخط تبدي المساوئ . وقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يختلط الخير بالشر في هذه الدنيا ، فتجميع مصححة على مصلحة أو مفسدة على مفسدة ، أو مقارنة لمفاسد بالمصالح وتجميع إحصائها على الأخرى ، كل ذلك يتطلب أن يكون المصدر في ذلك ممن يشزه عن الأهواء والأغراض ، وهو الله سبحانه وتعالى ، لأنه الغني عن العالمين ، وهو الذي يريد لعباده اليسر ولا يردهم العسر .

ومن هنا يتبين لنا أن المصالح ثلاث : مصححة تعتبرها الشريعة برغم ما قد يختلط بها من بعض الأضرار البسيطة ، لأن الخير بها أرجح كالمصلحة في الصوم

مع ما فيه من بعض الشاق، والمصلحة في الجهاد مع ما فيه من بذل الأموال والأرواح . ومثل ذلك يقال في الحج وغيره .

وهناك مصالح ألبها الشارح إلقاء ثاماً ، لأن ضررها أكثر من نفعها ، كما المصلحة في الخمر والميسر ، كما قال الله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْغَيْرِ وَالغَيْرِ يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْسُ بَعْضٍ وَبَعْضٌ لِلثَّائِبِينَ وَالْمُتَّقِينَ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا »^(١) والمصلحة في الربا ، فإن الله سبحانه وتعالى حرمه بأي صورة من صورته أو شكل من أشكاله : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا »^(٢) وكذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ . فَإِن لَّمْ تَقْلُوا فَأَذْنُوا بِعَرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْسُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أُنُورٍ لَّكُمْ لَا تَقْلُوا وَلَا تَقْلُوا »^(٣)

وهناك مصالح مكنت عنها الشارع فلم يعتبرها ولم يبلغها بخصوصها ، فهذه المصالح إنما يقدرها المختصون دون غيرهم ، مع وجوب مراعاة حمايتهم — قدر الإمكان — من ذهب المغز وسيفه ، وأن يكون الميت في هذا الأمر من شأن الجماعة لا الأفراد ، كما ينبغي أن تكون مثل هذه المصالح تحت التجربة ، فإن أمثالها تختلف من عصر إلى عصر ، ومن بلد إلى بلد .

تقسيمات الفقه :

للفقه تقسيمات شتى لا اعتبارات شتى ، نكتفي منها بذكر التقسيمات

الآتية :

أ - تقسيم مسائله باعتبار أدلته :

٤٣ - وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين :

أولها : فقه مستند على أدلة قطعية في ثبوتها ودلائلها ، كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج على المستطيع ، وكحرمة الزنى والربا وشرب الخمر وإباحة

(١) سورة البقرة / ٢١٩

(٢) سورة البقرة / ٢٧٥

(٣) سورة البقرة / ٢٧٨ ، ٢٧٩

الطيبات من الرزق .

وثانيها : فقه يعتمد على أدلة ظنية كتحديد القدر المسح من الرأس ،
والغراءة المتعينة في الصلاة ، وتحديد عدة المظنة ذات الحيض بألظهر أم
بالحيض ؟ وهل الخلوة الصحيحة موجبة لتمام المهر ووجوب العدة ؟ . . إلى غير
ذلك .

وكما تقدم فإن الأحكام الثابتة بأدلة قطعية معلومة من الدين بالضرورة لا
تعتبر في نظر الأصوليين فقهاً ، وإن اعتبرت في نظر الفقهاء .

بـ — تقسيم الفقه باعتبار موضوعاته :

٤٣ — لما كان علم الفقه هو العلم الذي تعرف منه أحكام الله سبحانه وتعالى في
أفعال العباد ، انخضاء أو تخييراً أو وضعاً ، فإنه بهذا الاعتبار ينأول كل ما يصدر
عن العباد . وهذا تعددت موضوعاته ، فالأحكام التي تنظم علاقة العبد بالله
تعالى سميت بالعبادات ، سواء كانت هذه العبادات بدنية محضة وهي الصوم
والصلاة ، أو مالية محضة وهي الزكاة ، أو منها وهي فريضة الحج . والأحكام
التي تنظم الأسرة من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وولاية ونسب وما يتصل
بذلك أطلق عليها الآن فقه الأحوال الشخصية ، وأخفقوا بها الوصايا والإرث
لانتمائها الوثيق بأحكام الأسرة .

والأحكام التي تنظم معاملات الناس من بيع وشراء وشركة — بكل
صورها — ورهن وكفالة ووكالة وهبة وإعارة وإجارة قد أطلقوا عليها الآن اسم
القانون المدني أو التجاري .

والأحكام التي تنظم القضاء وما يتصل به من طرق الإثبات أطلقوا عليها
اسم قانون الإجراءات .

والأحكام التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين ، والمحكومين بالحاكم أطلقوا
عليها الآن اسم القانون الدستوري .

والأحكام التي نظمت علاقة المسلمين بغيرهم مسلماً وحرّاً قد أطلق عليها
الفقهاء القدامى اسم الشير ، وسماها المحدثون باسم القانون الدولي .

والأحكام التي تنبذول تصرفات العباد في ما كلهم ومليهم وسلوكهم أطلق عليها الفقهاء مسائل الحظر والإباحة .

ولأحكام التي حددت الجرائم والعقوبات قد أطلق عليها فقهاؤنا اسم الحدود والجنايات والشعزيرات ، وسماها المحدثون باسم القانون الجزائي أو الجنائي .

ومن هذا البيان المختصر يتبين لنا أن الفقه تناول كل ما يتصل بالإنسان ، فليس قاصراً — كما يزعم البعض — على تنظيم علاقة الإنسان بربه ، فمن ذهب هذا المذهب إما جاهل أو متجاهل بالفقه الإسلامي وموضوعاته .

ج — تقسيم الفقه باعتبار حكمته :

٤٤ — تنقسم مسائل الفقه من حيث إدراك حكمه التشريعي فيه أو عدم إدراكها إلى قسمين :

أولها : أحكام معقولة المعنى ، وقد تسمى أحكاماً معللة ، وهي تلك الأحكام التي تدرك حكمة تشريعها ، إما لتتصير على هذه الحكمة ، أو يسر استنباطها . وهذه المسائل هي الأكثر فيها شرع الله سبحانه وتعالى ، حيث :

لم يمنحنا بآثار العقول به حرصاً علينا فلم نرتب ولم نهم

وذلك كتشريع الصلاة والزكاة والصيام والخير في الجملة ، وتشريع إيجاب شهر في الشكاح ، وانعذار في الصلوات ، ووجوب النفقة للزوجة والأولاد والأقارب ، وتشريع انصلاق عندما تنقصد حياة زوجية ... إلى آلاف المسائل الفقهية .

وثانيها : أحكام تعبدية ، وهي تلك الأحكام التي لا ندرك فيها مناسبة بين الفعل والحكم المرتب عليه ، وذلك كمعدد الصلوات وعدد الركعات وكأكثر أعمال الحج . ومن رحمة الله سبحانه وتعالى أن هذه الأحكام قليلة بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى .

وتشريع هذه الأحكام التعبدية إنما يراه به اختيار العبد هل هو مؤمن حقاً ؟

وبما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن الشريعة في أصولها وفروعها لم تأت بما ترفضه العقول ، ولكنها قد تأتت بما لا تدركه العقول ، وشتان بين الأمرين ، فالإنسان إذا اقتنع — عقلياً — بأن الله موجود ، وأنه حكيم ، وأنه المستمع وحده للرؤية دون غيره ، واقتنع — عقلياً — بما شاهد من المعجزات والأدلة — بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم المبلغ عنه فإنه بذلك قد أقر الله سبحانه وتعالى بالخلافة والربوبية ، وأقر على نفسه بالعبودية ، فإذا ما أمر بأمر ، أو نهى عن شيء ، فقال : لا أمتثل حتى أعرف الحكمة فيها أمرت به أو نهيت عنه ، يكون قد كذب نفسه في دعوى أنه مؤمن بالله ورسوله ، فإن للعقول حداً ينهي إليه إدراكها ، كما أن للحواس حداً تقف عنده لا تتجاوزه .

وما مثل التمرد على أحكام الله تعالى التعبدية إلا كمثل مريض ذهب إلى طبيب موثوق بعلمه وأمانته ، فوصف له أنواعاً من الأدوية ، بعضها قبل الأكل وبعضها أثناءه وبعضها بعده بمختلفة المقادير ، فقال للطبيب : لا أتعاطى دواءك حتى تبين لي الحكمة في كون هذا قبل الطعام وهذا بعده ، وهذا أثناءه ، ولماذا تفاوتت الجرعات فلة وكثرة ؟

فهمل هذا المريض والحق — حقاً — بطيبه ؟ فكذلك من يدعى الإيمان بالله ورسوله ، ثم يتمرد على الأحكام التي لا يدرك حكمها ، إذ المؤمن الحق إذا أمر بأمر أو نهي عنه يقول سمعت وأطعت ، ولا سبها بعد أن يتبين أنه ليس هناك أحكام ترفضها العقول السليمة ، فعدم العلم بالشيء ليس دليلاً على نفيه ، فكم من أحكام خفيت علينا حكمها فيما مضى ثم انكشف لنا ما فيها من حكمة بالغة ، فقد كان خافياً على كثير من الناس حكمة تحريم لحم الخنزير ، ثم تبين لنا ما يجعله هذا الحيوان الخبيث من أمراض وصفات خبيثة أراد الله سبحانه وتعالى أن يحمي منها المجتمع الإسلامي . ومثل ذلك يقال في الأمر بغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات إحداهن بالتراب .. إلى غير ذلك من الأحكام التي تكشف الأيام عن سر تشرعها وإن كانت خافية علينا الآن .

التعريف بالموسوعة الفقهية

تطوير عرض الفقه (والتدوين الجماعي) :

15 — لقد مر الفقه الإسلامي في رحلة تدوينه بأطوار مختلفة تشبه أطوار تكوينه . ولا يتسع المجال لأكثر من الإشارة إلى أنه بدأ بمتزجا بالسنة والآثار ، ثم ظهر في صورة الأمالي والسائل واجوامع المهتمة بأصول والفروع أكثر من المبادئ ، ثم تلا ذلك تأليف التدوينات ومهات الكتب المبسطة التي حفظت بها المذاهب من الاندثار ، وقد آل التصنيف في الفقه بعدئذ إلى عرضه بأسلوب علمي شديد التركيز ، متفاوت الترتيب ، مستغلل العبارة لغو المتمرس ، وظهرت (المثلون) التي استلزم ايضاحها وضع (الشروح) وتطبيق (الحواشي) على قنط صعب لا تكمل الفائدة منه إلا للمتخصص ، بل ربما تنحصر خيرة الفرد بمذهب دون آخر ، لما تعارف عليه أهل كل مذهب ، في دراسته والافتاء به والتأليف فيه ، من أصول ورموز واصطلاحات ، بعضها مدون في مواضع متفرقة ، وبعضها لا يدرك إلا بالتلفين والتوقيف عليه .

واسغرض هنا الاشارة إلى ظهور بعض المؤلفات المنطوية في عرض الفقه تشبه الموسوعة — إذا غُض النظر عن قضية الترتيب — على أهميتها — لاستخدامها عن بعض خصائص الكتبة الموسوعية كالشمول وطلائق البحث عن التقيد بربطها كتاب ، أو منهج تدريسي ، أو طاقة الفرد لعددي ... والأمشة على ذلك كشيعة في الكتب التي تجمع في صعيد واحد ما تعرف في غيرها من المؤلفات ، وتعننى بما كان يسمى : علم الخلاف (مقاربة المذاهب) وتجري على أسلوب البسط والاستيفاء لكل ما يحتاج إليه بحسب تقدير المؤلف .. لكن تلك الأشباه الموسوعية كانت جهودا فردية (أو شبه فردية حين تحترم نسبة المؤلف) فبأنني من

بضع نكلة للكتابة) والنزول ليسر منها كان جهداً جماعياً وغالبه ثمرة اهتمام أولي الأمر قفراحاً، أو تشجيعاً، أو تشيئاً واستضافاً.

٤٦- ومن الأمثلة للجهد الجماعي في المؤلفات الفقهية الجارية بحرى الموسوعات: الكتاب المعروف في الفقه الحنفي بالفتاوى الهندية، والذي اشترك في انجازه (٢٣) فقيهاً من كبار علماء الهند بطلب ونمويل ملكها (محمد أورنگزيب) اللقب: «عالم كبير» أي فاتح العالم، ولذا سميت «الفتاوى العالمية»^(١).

ويجربى على هذا النوال من حيث تحقق بعض أهداف الموسوعة بالرجوع إليها والاعتماد على ما فيها: المختارات الشريعية الفقهية التي كانت مثابة للقضاة والمفتين بالالتزام فضلاً عن الإلزام، كسجلة الأحكام المدنية المعروفة والتي وضعها لجنة من الفقهاء بتكليف من الخلافة العثمانية، وكان بين أعضائها الشيخ علاء الدين ابن عابدين (نجل صاحب الحاشية المشهورة في الفقه الحنفي). ويقاربا في الذبوع ثلاثة كتب للعلامة محمد قنبري باشا مصوغة كقوانين مقترحة (وهي مرشد الخبران في معرفة أحوال الإنسان، والأحكام الشرعية في لأحوال الشخصية، والنمذ والانتصاف في أحكام الأوقاف) تلك الكتب التي يورد بعض الكتاب احتمال أن يكون مؤلفها قد أعانه عليها قوم آخرون، بالرغم من أهليته العلمية التي لا يستغرب معها نبوضه بهذا العمل وحده، وهو بما يتو به الأفراد.

ولا يتسع المقام للإفاضة في هذا الموضوع وضرب الأمثلة الكثيرة عليه، فهو مما يعنى به علم وصف الكتب (البليوغرافيا) وما كتب في تاريخ الفقه والتشريع، والمداخل إلى الفقه ومذاهبه وسير الأئمة وطبقات الفقهاء.

(١) نلاحظ أن محمد قنبري (الحقوقي الكائناني) مقال نفيس مفصل من الفتاوى الهندية نشر في مجلة الزمي الإسلامي (العدد ١٠٩) من سنة السادسة ١٣٩٠ هـ.

تعريف « الموسوعة .. »

٤٧ - تطبق الموسوعة - أو دائرة المعارف ، أو المَعْنَمَة - على المؤلف الشامل لجميع معلومات علم أو أكثر، معروضة من خلال عناوين متعارف عليها ، بترتيب معين لا يحتاج معه إلى خبرة وممارسة ، مكتوبة بأسلوب بسيط لا يتطلب فهمه توسط المدرس أو الشروح بل يكفي للاستفادة منها الحد الأوسط من الثقافة العامة مع الإلمام بالعلم الموضوع له ، ولابد مع هذا كله من توازن دواعي الثقة بمعلوماتها بحزوها للمراجع المعتمدة ، أو نسبتها إلى المختصين تدين عهد إليهم بتدوينها ممن يطمأن بصدورها عنهم .

لخصائص (الموسوعة) التي توجب لها استحقاق هذه التسمية هي :
الشمول ، والترتيب السهل ، والأسلوب البسيط ، وموجبات الثقة .

و يبين من هذا التعريف التوضيحي العام أن « الموسوعة الفقهية » هي ما كانت فيه هذه الخصائص ، وأن أساس الترتيب فيها هو المصطلحات المتداولة في الفقه (وهي الكلمات العنوانية لأبوابه ومآله المشهورة) ، والتي ترتب الفبائياً لتكوين الفهرس وغيره من الوصول نظام البحث ، وأن موجبات الثقة هي بيان الأدلة والعزو للمراجع الأصلية ، وأنه لابد من التنسيق بين جميع معلوماتها بما يتحقق به الترابط والتكامل والبيان المتكافئ .

فهي إذن غير ما يطلق عليه اسم : المدونات ، أو المطولات ، أو البسوطات ، أو الأمهات من كتب فقهية لم تقرأ فيها جميع الخصائص المشار إليها ، وإن وجود خصيصتها منها أو أكثر ، بالقصد أو اتفاقاً ، ولا سيما شمول قدر كبير من المادة الفقهية الموثقة هو الذي يسبغ إطلاق اسم الموسوعات عليها ، من باب التجيز لا الحقيقة ، لأنها تفتقر إلى أهم الخصائص : اتخاذ المصطلحات المرجية أساساً للبحث فيها ، فضلاً عن سهولة الأسلوب وإطلاق الحدود للبيان المتناسق . والفقه الإسلامي غني بأمثال تلك المراجع التي إن خدمت بفهارس تحليلية كانت بمثابة موسوعات مبدئية للمذهب أو المذكر ، وهي بهذه الخدمة ستكون مما يوطئ للموسوعة ويسد الفراغ إلى حين .

باعتباره من الفروض الكفائية التي يتم بها واجب تقديم الفقه بانصورية العصرية
الداعية لتعلمه وليشيرة للعمل به ، ومثل ذلك لابد من المبادرة إلى القيام به
لاغتنام الفضل والأجر ، واسقاط المؤاخذة والمسئولية عن الأمة كافة .

ومما لابد من بيانه هنا أنه لا ضير من تعدد الجهود في خدمة الفقه الإسلامي
لاقتنانه الشديداً في مجال العرض الحديث والاخراج الفني . ومن الملحوظ فيما ظهر
من نتائج الموسوعات الثلاث القائمة (في سرية ومصر والكويت) أن لكل منها
وجهة تسعى من خلالها إلى اغناء الفقه في مجال ، أو بطريقة ، غير ما تسمى إليه
الآخرى وإن في هذا التنوع ما بقي صالحاً لجهات المختلفة والأوان العذبة بالفقه
وتفريه إلى طالبيه .

مراحل مشروع الموسوعة الفقهية في الكويت :

(أولاً) : الدورة السابقة للمشروع :

٥٠ — استمر العمل في مشروع الموسوعة الفقهية في دورته الأولى خمس سنوات ،
تم فيها وضع الخطة وصنع معجم فقهي مستخلص من « المعني » لابن قدامة
الحنبلي ، وكتابة حسين بحاً متفاوتة في « تكمية والشريعة » نشرها ثلاثة في طبعة
تجهيزية لتلقي الملاحظات . وقد انتهت هذه الدورة وأخرج عام ١٩٧١ م ، ثم تلتها
فترة تربت قطعها المباشرة في عام ١٩٧٥ ببعض الأعمال التحضيرية
والاتصالات بالمتخصصين لحشد الطاقات وتجميع الجهود الإسلامية لمواصلة
هذا المشروع وظل ذلك خلال العامين التاليين لجميع الاقتراحات ودراساتها
بقصد الوصول إلى الطريقة المثلى لاستئناف العمل استجابة لمطالب الإسلامية
— من الداخل والخارج — بمواصلة السير في إنجازها . ولهذا تم وضع تقرير مفصل
عن المشروع وخطواته السابقة وإنجازاته واحتياجاته ، ثم صدر قرار استئنافه ورافق
ذلك إجراءات عديدة أهمها :

أ — الاتصال ثنائية بالجهات العلمية المعنية بالفقه والدراسات والشئون
الإسلامية التي قدمت مقترحاتها ووضعت إمكاناتها للتعاون والعمل المشترك ،
وذلك لتجنب الطاقات العلمية التي تنسب إليها .

ب - اختيار تسعة نماذج أخرى من البحوث السابقة نشرها في طبعة تمهيدية ، على عطف النماذج الثلاثة المنشورة في الدورة الأولى ، وذلك لتلقي المزيد من الملاحظات ، وللاعلام الفعلي عن استئناف مشروع .

(ثانيا) الدورة الحالية للمشروع :

٥٩ - بدأت مرحلة التخطيط الجديد لموسوعة بتشكيل اللجنة العامة للموسوعة النعوية ، بأمر من الوزير رفد / ٧٧ بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧/٣/١ م والتي يرأسها وزير الأوقاف والشئون الإسلامية فضلا عن ثمانية أعضاء من كبار الإداريين في الوزارة وبعض الخبراء المختصين في لفعة وبعض المستشارين العاملين في مجال القضاء . وقد توالى اجتماعاتها منذ ذلك التاريخ بحسب الحاجة لتقوم بتأجيل الدورة السابقة ووجه الاستفادة منه للدورة الجديدة ، والإشراف على تنفيذ ما تصدره من قرارات وتوصيات والعمل لتوفير المتطلبات .

ومن أبرز ما بدأت به اللجنة العامة :

١ - وضع خطة منقحة للكتابة ، وخطط أخرى علمية للأعمال الموسوعية لضمان الجودة والتنسيق .

٢ - الاستفادة من رصيد الدورة السابقة بتبني ما أمكن منه بعد اختصاره دراسة أوبة فتقويمه ومطابقته للخطة المنقحة .

وقد رأت اللجنة العامة الاكتفاء بالنماذج الاثني عشر التي تم نشرها في طبعة تمهيدية لأنها أدت مهمتها ، وتوفير الزمن للعمل النهائي وتكثيف الجهود للاثناج الجديد ، واستعاض عن تنفي الملاحظات (المتوقعة منها) بالتزم إجراء مراجعة خارجية للبحوث الكبيرة يقوم بها عدد من الفقهاء المختصين في العالم الإسلامي لتوثيق المادة العلمية وتوسيع ساحة التعاون المشترك ؛ فضلا عما يقوم به الجهاز العلمي بالنسبة لجميع البحوث من مراجعات وتنقيح وتنسيق .

مشمولات الموسوعة :

موضوع الموسوعة :

٥٢ - تشتمل هذه الموسوعة الفقهية على صياغة عصرية لثراث افقه لاسلامي (لغاية القرن الثالث عشر هجري) مراعى فيها خطة موحدة للكتابة سيأتي الحديث عنها ، على أن هناك أقساماً ذات صلة بالفقه اقتضت طبيعتها ، والانتمز بالمخطة ، أن تكتب منفصلة عن صميم الموسوعة ، مع أنها صالحة للدخول في شحوها انعام نولا تحري الدقة في لموقع المناسب ، وثوقى القيس من النظر إلى كل ما في الموسوعة - ان ادرجت فيها تلك الأقسام - على أنه محكوم بخطة واحدة ، ومنسند من التراجع القديمة ، بذات اختيار هذه الأقسام صورة التلاحق بعد اجازات الكلام عن الضروري منها بين مصطلحات الموسوعة . وليس اطلاق اسم المنحق هنا منعاً من ظهور بعضها عند مواتاة الفرصة وتوفيل استكمال مشتملات الموسوعة الأساسية . كما أن هناك أقساماً أخرى من الفقه ليست من شأن الموسوعة بل تطلب في الترتيب أو الكتب المخصصة لها ، كمفردات الأئمة أصحاب المذاهب ، ورسم المفتي (أصول الافتاء والترجيح) ولاجماعات ، ولأفكار الفقهية ، والخيال ، والشروط (الخاصة والتوثيفات) الخ .

ما يخرج عن الموسوعة :

وعلى الأخص لا تشتمل الموسوعة على (الناقشات المذهبية ، والترجيح الشخصي ، والتقنيات) وإن كان النوعان الأولان يذكرا في المراجع الفقهية ، والأخير يتعرض له بعض الكتب للفقهية الحديثة . وذلك للأسباب التالية :

أ - التقنيات :

٥٣ - وضعية كانت أو شرعية ، أما الوضعية فلنقدم اعتبارها فقهاً إسلامياً ، وأما الشرعية فلا اعتمادها غالباً على اجتهد حديث أو تحريجات معاصرة ، وهي بهذا ذات مصادر خارجة عن الأطار الرسمى للموسوعة الأساسية ، فضلاً عن

اختلاف التفتينات بحسب البلاد الإسلامية ، وتعرضها للتعديلات الكثيرة بحيث يحدو : لتقديم منها قليل الأهمية بعد زوال أهم ما يمتاز به وهي صفة الالتزام الناشئة من تخصيصه للحكم به .

ولا ينطبق هذا على الإشارة إلى بعض المصطلحات القانونية التي اشتهرت بحيث يفيد بيانها في تمييز المصطلح الفقهي (الموافق لها في اللفظ) عن المعاني القانونية أو العرفية غير المرادة للفقهاء .

ب - الترجيح الشخصي :

٥٤ - يقصد بهذا الترجيح الخارج عن شمول الموسوعة كل ما لم ينقل عن فقهاء المذاهب خلال لفرون الثلاثة عشر الهجرية ، وحصل ذلك ملحق المسائل المستحدثة . و يدخل في المنع بالأولوية رأي الكاتب الشخصي فلا يثبت منه شيئا إلا حين نمنس الحاجة لإبداء ما فهمه من المنقول حسب أصول المذاهب و بعبارة تشعر بذلك .

وهناك بدليل عن الترجيح الذي يركن إليه البعض في مواطن الخلاف هو الانحاء الموافق للجمهور ، والمقدم غالباً على غيره عند عرض الاتجاهات .

ج - المناقشات المذهبية :

٥٥ - يقتصر في الاستدلال لكل اتجاه بمذاهبه على ما يحتج به أصحابه من أدلة المنقول والمحقول إذا جاء بطريق الدلالة المباشرة ، أما الاستدلال القائم على مناقشة أدلة الآخر بن والإيراد عليها على طريقة (التناقض المذهبية) فوطنه المشرح وكتب اختلاف الفقهاء وما يكتب من دراسات حديثة مخصصة لذلك . ولا شأن للموسوعة بهذا لصلته بالترجيح الشخصي ولأنه ليس له في الغالب حظ ينتهي إليه .

ملاحق الموسوعة :

أ - تراجم الأعلام :

٥٦ - من البهذهي أن تمنى الموسوعة بذلك بعد أن أصبح ملتزماً في جميع المؤلفات المحققة، ولذا التزم بترجمة الأعلام الذين يرد ذكرهم في بحوث الموسوعة من فقهاء دول غيرهم بصورة موجزة يحصل بها التعريف بهم وتمييزهم حيث تشفى أحياناً شهرة أو نسبة الكثيرين، مع الإشارة لأشهر مؤلفاتهم ومنزلتهم في الفقه، ليراعى ذلك فيما ينقل عنهم من ترجيح أو تحريج، وتختتم الترجمة ببيان بعض التراجم التي كتبت عنهم.

وهذه التراجم تنشر كملاحق مفرقة على أجزاء الموسوعة، فيسجل في كل جزء منها بشرجة من جرى ذكره لأول مرة (مرتبة ترتيباً ألفبائياً فيما بينها). أما من يشكر ذكره في جزء ثانٍ وقد سبق ترجمته، فإنه يورد في ترتيب التراجم كذلك الجزء ويكتفى بالدلالة إلى الموطن السابق.

ب - أصول الفقه وتوابعه :

٥٧ - أصول الفقه هو العلم الذي قال عنه المختصون : إنه علم محصور في حين أن الفقه مستمر متزايد، والكتابات في الأصول كثيرة ومتنوعة قديماً وحديثاً، حتى وصفوه أيضاً بأنه العلم الذي تضاعف واحترق. ونست الحاجة إلى تجديد عرضه كالحاجة القائمة بالفقه.

للأصول طبيعته الخاصة في اعتماد فهمه واستثماره على انضمام معلوماته وترتيبها المنطقي في النشأة والاستناد، كما أن الخلاف فيه منحي آخر تمتد فيه الموازنة حتى تشمل كل من عني بقضايا الاستدلال من أصحاب الفرق فضلاً عن المذاهب.

لهذه الأسباب أفرد عن الموسوعة بحثاً، واكتفى بإدراج جميع المصطلحات الأصولية مرتبة في فصايف لمصطلحات لفهية، للتعريف والإشارة للحكم

واحدة التفصيل إلى ذلك الملحق الذي سيكون له ترتيب موضوعي يتحقق به لم إجراء مباحثه تسهيلاً للإفادة منه كما سبقت الإشارة، مع احتواء الملحق على مهندس الفياثي للدلالة على مواطن الكلام عن مصطلحاته فيه وفي الموسوعة. وكذلك الأمر بالنسبة للمعلوم المتأرجحة بين الفقه والأصول كالفوائد الكنسية، والأشباه والنظائر، والفروق، سيكون موطنها ذلك الملحق وترتيب بنائها. وهذه اجواب، بالرغم من أنها ثرات فقهي، هي أقرب إلى أن تكون من الوسائل الميسرة لفهم الفقه وتكوين أهلية التخريج والاستنباط، ويتأثر اعتبارها عن الفقه الخاص المقصود للقضاء والافتاء، ولهذا صرح بعضهم بضرورة نشره في الفسوى بما في كتبها قبل تبين اجتماعه مع ما في الكتب الفقهية لأصية.

ج - المسائل المستحدثة :

٥٨ - وهي الوقائع التي جددت وليس لها حكم ظاهر مفصل في المراجع الفقهية القديمة التي دونت خلال القرون الثلاثة عشر للهجرة. وقد اختير أن تكتب في ملحق مستقل عن أصل الموسوعة، لوقوع معظم مراجع هذه المسائل خارج الإطار الزمني للموسوعة، وهي في الغالب ثمرة اجتهاد شخصي جديد وإن كان مطابقاً لأصول الاستنباط، كما أنها قائمة على المناقشات والتبرير والاختيار فكان لا بد من فصلها عن صميم الموسوعة لتتميز عن ثرات الفقه الذي تضمنته والذي يعتبر أساساً لاستخراج الحلول للمشكلات العصرية في ضوء مبادئه بطريق المشابهة والتخريج والاستنباط الجديد.

ويطلق فيه للكتاب الاستعداد من شتى المصادر القديمة والحديثة، ومن لدوريات (المجلات بأنواعها) والرسائل الجامعية المتخصصة، وما يصدر عن الجامعات والجمعيات الإسلامية. فضلاً عما جاء عن موضوعه في كتب الفتاوى الفقهية متأخرة.

وفي هذا المجال سيكون للمختصين في شتى العلوم دور أساسي لتقديم التصور الصحيح للوقائع والبحوث فيها ، سواء أكانت نظرية (اقتصادية أو اجتماعية ...) أم تجريبية (طبية أو علمية ...) لأن لذلك أثره في إعطاء الحكم الشرعي الصحيح فالحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وصحة الحكم تتوقف على صحة التصور ، فكثير من الاختلاف ينشأ من عدم تحديد التصور ، أو الخطأ فيه ، أو لاستناد إلى أعراف تغيرت أو وسائل مدنية تطورت ... وبانتهاء هذا الدور تأتي مهمة استنباط الحكم الشرعي التي تناط بكل من له أهلية معروفة مبنية في مواظبتها عند الكلام عن الاجتهاد والافتاء .

وسيكون هذا الملحق عرضة للتعديل والتنقيح ، على العكس من التراث الفقهي المنقول والمسنن من الكتاب والسنة مباشرة أو في عصور الاجتهاد حسب أصول الفقه المتولق بها على مدى العصور ، أما ما يتضمنه الملحق فإنه يحتاج إلى فترة زمنية يخصص فيها للنقد والتحقيق قبل ضمه إلى صميم الموسوعة ، وربما كان من الوسائل الضرورية لإغناء هذا الجانب وإتقانه عقد مؤتمرات للفقهاء المعاصرين للوقوف على ما لهم من آراء شرعية في المشكلات والقضايا العصرية ، وقد يقتضى تجاوز ذلك في الوقت المناسب تكوين مجمع فقهي ذي دورات منتظمة .

د - غريب لغة الفقه :

٥٩ - فضلاً عن أثر ذلك في الإفادة من المراجع الفقهية القديمة التي استمدت منها معلومات الموسوعة ، فإنه تستكمل في هذا الملحق معاني الألفاظ اللغوية التي يكثر تداول الفقهاء لها ، فيوضح مرادهم منها لاسيما حيث ينحصر اشتبارهم في أحد معاني اللفظ ، أو يكون مشتركاً فيصطلحون على صرف لفظه إلى أحد الوجوه . ومعرفة هذه المتاحد لا تنوِّق حقها إلا بتناول لغة الفقه عبراً بصورة جامعة لما تفرق وتكرر في المؤلفات التي وضعت لأهل كل مذهب لتحقيق هذا

الغرض فكانت معاجم لغوية متخصصة ، كالمُعَرَّب للمَطْرُوزِي وطلبة الطبعة
النفسى (للحنفية) وكالزاهر للأزهري والمصباح للفيومي ، وغيرهما (الشافعية)
وكالمطلع للبجلي (لمعتابنة) وتبني الطالب لفهم ابن الحاجب الأمازيغي انترسي
(للمالكية) وغيرها ، وهي مطبوعة متداولة إلا الأخير .

وسبكون في عداد ما يتضمنه الملحق أيضاً الألفاظ التي يستعملها الفقهاء
كشعار اصطلاحية وصيغ متداولة ، ليس للأحكام ، لتفهم نفسها ، بل للدلالة
على مرتبة الحكم من حيث الاعتبار والرجحان ، كالمفتى به واختار والصحيح ..
فهذه أمثاله وإن كان لفظه الظاهر واضحاً ، فإنه ما وضع له من دلالات خاصة
يعتمد من غريب لغة الفقه المحتاج للبيان .

خطة كتاب الموسوعة :

٦٠ — لابد لأي موسوعة من خطة تنسجها في تحقيق أهدافها ولحفاظ على أهم
خصائصها وهي الوحدة والتناسق . وبيان خطة السجدي في الكتابة أمر في
عبارة الأهمية ، لأنه يبر السبب للاستفادة الصحيحة من الموسوعة ، كما يعين على
التعرف إلى طابعها العام .

ونجد الإشارة إلى أن هناك خطأ أخرى ثانوية نزع الحديث عنها لأنها لا
تعمد أن تكون من قبيل النج السلوك في إعداد الموسوعة ، وهي وسائل تنعقد
وتستطير . كما نترك الحديث عن أحطة الشكيلة للإخراج الموسوعي لأنها مشهودة
باخطر ، وجارية على السن العهود في تحقيق النصوص وأصول الإخراج .

ونود هنا إيضاحاً للخطة الملتزمة في كتابة هذه الموسوعة — فضلاً عما سبق
بيانه قريباً — تبعاً لعناصرها التالية :

ترتيب الموسوعة : تصنيف المصطلحات ، عرض الاتجاهات ، الاسوب
والراجع ، الأدلة والتخرج .

ترتيب الموسوعة الألفبائي :

٦٩ - إن اختيار تقديم المعلومات في الموسوعة من خلال مصطلحات (الألفاظ عسوائية متعارفة . على ترتيبها بدلولات علمية خاصة) ثم ترتيبها ألفبائياً (على حروف الهجاء) يحقق أهم خصائص الموسوعة ، وهو سهولة الترتيب واستقراره ، بحيث يزول الاضطراب الدائم عن اختلاف أقدار المؤلفين لتقديمي في تحديد الموقع المناسب للمصطلح الفقهي التي نتج عنها أبواب شتى ، بل امتد الاختلاف إلى ترتيب الأبواب نفسها ما بين مذهب وآخر وفي المذهب الواحد . والقرام الترتيب الألفبائي يزول الاضطراب ويسر البحث لغير المختص .

و ينظر إلى المصطلحات عند ترتيبها إلى جانب تراثها ولو كان بعضها - بحسب الاشتقاق - قد دخلت حروف زائدة على لفظه لأصلي المجرى ، لأن اعتبارها كذلك يسر للكشف عنها ، ولأن كل لفظ من تلك الألفاظ صار لقباً ملازماً للمسألة المدلول عليها به ، وقد لوحظ ما في الطرق المختلفة لترتيب بعض الحروف ، فروعني تغليب جانب النطق في اعتبارها ، لأنه الأصل الذي تستد إليه الكتابة في العربية ، كما روعي في الألفاظ المركبة ترتيب الأجزاء الأولى ثم لانتفات لترتيب ما بعدها أيضاً (كما في لفظ « صلاة » وما أضيف إليه) . وهو ما يدعى : « النظام الكلبي لا الحرفي » . وقدم اللفظ « الحالي أولاً » حين تزيد حروف أحد اللفظين عن الآخر بعد ثبات .

تصنيف المصطلحات الفقهية :

ولزيادة إيضاح المقصود بالمصطلحات نشير إلى أنها تلك الألفاظ العنوية التي استعمالها الفقهاء بمعنى خاص زائد عن معنى الغوي الأصلي ، أو قصرها على أحد المعاني نردة من اللفظ المشترك . أو اعتبارها لقباً للمسألة . ومنها جميع لغات ابن التبوينة للملازمة لموضوع كلبي أو جزئي ، أحكام شرعية . ويسر من هذا التسجيل ما خلا عن أحد هذه الصفات ، فتردد على كلمة

الفقهاء على سبيل التعيرات التي تعاقب بيان المعاني ، فإذا احتج أحدهم على الآخر لم يحتل القصد العلمي الخاص من اختيار اللفظ .

والمصطلحات ذات ترتيب واحد ينظمها بها كانت صفتها ومقدار بيانها ، فوحدة لترتيب هي المحففة للسهولة وليسر ، إلا أن ذلك لم يمنع من تصنيف المصطلحات فيما بينها — لاجبة تنظيمية — تبعاً لمقدار بيان وارتكاز بعضها على بعض ، فهي ثلاثة أنواع : مصطلحات أصلية ، ومصطلحات بحالة ، ومصطلحات دلالة وإتيان إيضاحه :

أ — المصطلحات الأصلية :

٦٣ — وهي التي يشرف بيانها بالتفصيل بمجرد أن تذكر (ويستعان لتفصيل أحكامها بذكرها ضمن عناوين عديدة مرتبة موضوعياً) وذلك لكون اللفظ هو لمظنة الوحيدة — أو الغالبة — لاستخراج مبادئ الموضوع حيث لا يتدرج تحت غيره كجزء تابع لا يحسن إفرده عنه . والأصل في اعتبار المصطلح أصلياً أن يكون جديراً بالاستقلال واستحجام بيانه في موطن واحد ليس له منازع ، ولا علاقة لذلك بالكثرة بل كالبصرة بأن لا يكون له موطن البقي بالتدرج ضمنه ونقصه فيه .

أما إيثار لفظ من ألقاظ الموضوع المتعددة ليربط به البيانات المفصلة ففرد أنه يكون مصدراً مفرداً (كالصحيح ، والبيع ، والشركة) سواء أكان للدلالة على تصرف أم واقعة عبادية أو تعاملية ، وقد يكون المصطلح من أسماء الأشياء والذوات ، ولا يعدل عن المصدر أو المفرد إن غيره من وصف أو جمع إلا إذا كان ذلك هو الغالب في استعمال الفقهاء ، أو كان له دلالة خاصة مرادة لا تحصل بالمصدر أو المفرد (كالشهيد ، والأيمان) .

والالزام بتفصيل ما يتمثل بالمصطلح الأصلي لا يمنع من إحالة التفصيل لبعض بياناته إلى مصطلح أصلي آخر فإما يتكرر اعتباره فيها ، كشروط انعقاد

مثلا وأهلية التكليف . وكذلك إذا كان لعدد من المصطلحات الأصلية مصطلح يشملها كلها كمصطلح عقد ، أو معاوضة ، ونحوها .

وكشابة المصطلحات الأصلية يسبقها التخطيط التفصيلي للمصطلح بالصورة التي يؤمن معها من التكرار الحصى والتداخل إلا بالقدر الذي لا يحرم الاستفادة من الإلزام الضروري بما يتصل بالموضوع ، كما يضمن معه عدم الاختلال بمسائل الفقه الأساسية التي تتبع ذلك المصطلح .. وعناصر هذه المخططات تتحول بعد الانحياز إلى عناوين تأخذ موطنها في فهرس المجلد .

ب - المصطلحات الفرعية (الإحالات) :

٦٤ - وهي المصطلحات التي أجل بيانها في صورة (عجالات) تتضمن : « التعريف » بالمصطلح لغة وشرعا وتمييزه عن الألفاظ ذات الصلة به ، ثم بيان « الحكم الإجمالي » له ، وقد يتضمن الإشارة إلى القاعدة العامة التي يتبعها دون التوسع في الأدلة أو المراجع ، وأخيرا الإرشاد إلى « مواطن البحث » التفصيلي له ، بحسب المجهود من الفقهاء في المراجع الأصلية (وهو الغالب حين يكون المصطلح الواجب الإحالة إليه لم تتم مراحل انحازه ، أو لا يجزم باشتداده على البيان الموعود به لاحتمال أن يقتضي التنقيح خلافه) على أن ذلك الموطن المجهود للفقهاء لا بد أن يؤخذ بالاعتبار في مصطلحات الموسوعة . ويشار أيضا إلى موطن بحثه في الموسوعة كلما أمكن ذلك .

وامتداد طريقة (الإحالات) لم يكن منه بد لتحقيق أمرين :

(١) تخاشي التكرار للبيانات الواحدة عن المصطلح ، مرة مستقلا ومرة متدرجا ضمن أصله مع أشباهه ونظائره .. فاختير التبجيل في أحد المواطنين بيانات إجمالية : إما أن يكتفى بها وإما أن تمهد للتفصيل الوارد في الموطن الآخر (الأول بذلك) .

(٢) مراعاة حاجة غير المختص في استعانة بطلبه سواء اتجه إليه من جهة

الأصل أو الفرع بدلاً من. هــدار بعض الاحتمالات التي قد تشكاف فيعذر في
النصراف ذهه إلى أحدها .

ج — مصطلحات الدلالة :

٦٥ — وهي المصطلحات التي جيء بها لجراد الإرشاد إلى الوطن الذي اختير
لبحث الموضوع ، فهي بدائل عن أحد الألفاظ الأصلية أو النجاة ، من قبل
المرادفات (كالتقراض مع المضاربة ، والككر ، مع الإجارة) أو بقية المشتقات
التي جعل أحدها مرتكراً للموضوع .

فهذه المصطلحات يقتصر فيها على بيان مكان بحثها بين مصطلحات الموسوعة
مثل (قراض ، انظر : مضاربة) دون الحاجة إلى أي بيان آخر سيكون من
التكرار الحرفي . ولا معدى عن الاهتمام بمثل هذه الألفاظ بعد أن استعملها
الفقهاف وتداولوها بين مصطلحاتهم الثابتة لا عل انها تعير متقّاب (ولا مشاحة
في الاصطلاح) .

وبعد ، فإن مصطلحات الدلالة هذه ، ومصطلحات الإحالة أيضاً — لا هي
عيبه من الإجمال — هــا من نافلة البحث في هذه الموسوعة ، فإن المصطلحات
الأصلية هي قوامها ، وهي التي يحصل من تكاملها — بالضرورة — استيفاء جميع
موضوعات الفقه (مفصلة ملتزماً فيها بجميع عناصر الحطة) وهي المستهدى إليها
بمصطلحات الدلالة ذات القرض التكليفي والمهّـد لها بالبيانات الإجابية في
(الاحالات) التي يقتصر هدفها على سد الحاجة انشار إليها .

عرض الاتجاهات الفقهية :

٦٦ — إن انطريقة الشئ اختيرت لبيان المسائل وأحكامها هي طريقة
(الاتجاهات الفقهية) وهي تختلف عن فصل المذاهب وتكرار المسألة .
ففي الطريقة المختارة تحصر الآراء المتعددة في المسألة ، متبوعة بما يندرج تحت

كل انحاء من مذهب أو أكثر، وإذا كان في المذهب الواحد أكثر من رأي فإنه يتكرر ذكره بحسب تلك الروايات مع الاتجاهات المناسبة لها .

ويقدم الاتجاه الذي ذهب إليه أكثر الفقهاء (الجمهور) إلا حيث تقضي منطقية البيان بمخالفة ذلك لتقديم البسيط على ما فيه تركيب أو تفصيل ، وكالبداهة يتوقف عليه فهم ما بعده .

والساعث على سلوك هذه الطريقة — المعروفة صمونها على الكتاب — كغاية المستفيد من الموسوعة مهمة استخلاص مواطن الوفاق والاختلاف بدقة ، واعطاء النصوص فنام لمناحي الاجتهادات الفقهية وهو مما يتيسر معه الاستنباط منها في الدراسات وانتشر بعد أن غلب عليها البحث غير المتخصص على مذهب واحد بخصوصه ، ولا يخفى ما في هذه الطريقة من تحاشي التكرار في ذكر كل مذهب على حدة وتكرار المسألة وأدلتها تبعاً لذلك .

كما أن هذه الطريقة ليست بدعاً من الأمر فهي ما عييه معظم المؤلفين القدماء في كتب اختلاف الفقهاء ولشرح المعنى بالإشارة للمذاهب ، وعبها أيضاً جميع الدراسات الفقهية الحديثة . ولم تكن ثمة حاجة للتأكيد عليها لولا أن بعض الكتابات ستروحت إلى طرق أخرى كإفراد المذاهب كتاباً ، أو البدء بمواطن الاتفاق إجمالاً ثم العودة لأفرادها عند التفصيل والاختلاف .

ويطغى بعد حصر الاتجاهات في المسألة بإتباع كل اتجاه بما وافقه من فقه المذاهب الأربعة التي يتيسر توفير الفقهاء الملتزمين بفقهها مجتمعاً ، للتقارب الشديد بين أصولها وتداول مراجعتها ، كما يشار إلى ما يتيسر الوقوف عليه من مذاهب أسلف (الصحابة ومن بعدهم) مما تضمنته كتب الفقه المعروفة . ويحصل بذلك الاجتزاء عما لم يتيسر أولاً بطلع عليه من مذاهب لكونها مثلاً في أحد الاتجاهات .

الأسلوب والمراجع :

٦٧ - التزام في الموسوعة أن يكون أسلوبها واضحاً ، وهذا غالباً ما يتطلب التصرف في العبارات المقتبسة من المراجع الخفية لإزالة غموضها أو تعقيدها ، واختصار القصد بين الاسهاب الملل والابحار الملل . وسنؤكد طريقة الاتجاهات أعانت على ذلك لأنها لا تتحقق إلا باختيار العبارة المثلى مما يقف عليه الكاتب في المراجع المذهبية المختلفة .

وبالرغم من إتاحة التصرف في العبارات النقوية بما لا يحيل منهاها ، فقد التزم ألا ينسب رأي لمذهب إلا بالاستناد إلى كتبه لأصليته المصنوعة ، وقد يستعان في تصوير الاتجاهات بالكذب المعنى بالفقه المأثور من مذهب واحد مع العزو إلى بقية الكتب المتنوعة .

٦٨ - والمراجع المعتمد عليها هي "الفقهاء التي نداولها أصحاب المذاهب وعندموها بالشرح والحواشي وتعقيوها بالانكزار والتفصيل أو الأقرار والتسليم ، والتي تعتبر تراثاً فقهياً يتميز في أسلوبه وتأليفه عما بعده من دراسات حديثة . والحد المفاضل بينها نهاية القرن الثالث عشر الهجري ، وقد اختير عدد من المراجع الأساسية بتحقيقها التمثيل الجلية لفقه كل مذهب ، لجمعها بين ما هو من كتابات المذهب الأول وأما أخره ، وما بهم بالأدلة العقلية والتوجيهات المعقولة ، فضلاً عما هو معتمد لفتوى به .

(وهذه المراجع - الموصى بالاستعداد منها فضلاً عن غيرها - يجري العمل لوضع فهراس تحصيلية لها ، لتسهيل الاقادة منها في كتابة الموسوعة) (١)

(١) من القادرين الفقهية التي يجري عليها ، واستعداداً بها :

- ١ - فهرس جمع المراجع وشرحه ، في أصول الفقه .
- ٢ - فهرس أسنم المصنفات وشرحه ، في أصول الفقه .
- ٣ - فهرس شرح النواحي وحواشيه في الفقه الشافعي .
- ٤ - فهرس حاشية ابن عابد في الفقه الحنفي .
- ٥ - فهرس جواهر لاكنيل شرح معجم سنبل في الفقه الزنكي .

و يرجع إلى غير كتب الفقه من كتب الشريعة عند الحاجة ، ولا سيما بالنسبة
لفقه السلف إلى كتب التفسير وأحكام القرآن ، وكتب شروح السنة وأحاديث
الأحكام .

هذا ، وإن الاستمدا من المراجع الفقهية لا يقتصر على المطبوع منها بل
يشمل المخطوطات التي يتم الحصول على صور (ميكرو فيلم) لها من خزائنها في
العالم ، كما استحضرت أجهزة فنية لقرءتها وإرسال صور عنها كمراجع إضافية
للباحث . لنني يكلف بها المستكثبون من الخارج .. والثنية متجهة لإخراج بعض
ذلك التراث الفقهي ، بدءاً بكتاب « المنصورة » للإمام القراني المالكي .

الأدلة وتخرجها :

٦٩ — تتميز هذه الموسوعة بافتران الأحكام الواردة فيها بأدلتها من المنقول
والمعقول ، فتذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وبقيّة مصادر
الأحكام ولو كانت محتجفاً فيها . وذلك بالقدر الذي يعرف به وجه استنباط
الحكم . وتورد تلك الأدلة المختلفة عقب الأحكام نفاذاً من تكرار تصوير مسألة
واحكم فيها إذا جئ ، بالأدلة المختلفة مستقلة .

ويرعى في الأدلة التي تورد أن تكون مستنداً للإنجاء الواحد وما ينتظمه من
المذاهب المتفقة في الحكم ، ولا يتعرض لمناقشات الأدلة إلا إذا كان الدليل هو
المستند لأكثر من اتجاه مضرب من الخلاف في فهمه أو تأويله ، فيقتصر على
ما يؤدي هذا الغرض .

و يلتزم بتخريج الأحاديث وبيان درجتها وإثباتها بالرواية على وجهها
الثابت في أصول السنة إذا كان لفظ الحديث المنقول من المراجع الفقهية مغايراً
لرواية الوحيدة أو المشهورة أو مروياً بالمعنى . وقد يكون غير ثابت فيعزز بالحديث
الثابت البديل إن تيسر . هلى أن ظهور ضعف الحديث المستدل به لمسألة لا
يقتضى استبعادها لأنه قد يكون للحكم دليل آخر في المراجع الفقهية نظراً
للاقتصار في الموسوعة على الأدلة المستمدة من مشهور كتب الفقه .

خاتمة :

٧٠ - إن مشروع الموسوعة الفقهية ذو طبيعة خاصة يختلف فيه عن غيره من مشاريع الخدمات العلمية أو العملية . ذلك لأن عناصر إنجازها ليست في مقدور فرد أو جهة أو دولة ، بل لابد أن يشترك فيه أصحاب الاختصاص في العالم الاسلامي فتعاونوا على المستوى المطلوب من حيث الانتاج كميّة وكيفيّة وزمناً . وفي مثل هذه الأمور يكون التحكم في عنصر الوقت غير مقدور عليه ولا بد لتجّاح هذا المشروع ومثاله من لأناة والصبر وسعة الأفق ، مادامت الأمتس التي يجري عليها صحيحة ، ومن شأنها اعطاء النتائج المرجوة . ليخرج الانتاج بالصورة المنشودة التي لا يهدر فيها الانفاق مشجعاً لا للزمن .

كما أن مثل هذا المشروع لا يتناسب الزمن فيه مع مظاهر الانتاج ، نكثرة ما يبذل في تكوين أسسه واعدادته الأولية لاسباب مع الالتزام في مشروع الموسوعة بالانخراج الكامل المرتب .

وهو - أخيراً - ضرورة إسلامية لا مناص من النهوض بها ، ولا يسع الأمة ترك أمثال هذه المشاريع إذ تأخرت أو تعصرت ، بل لابد من استكثاف نهج السبل لنجاحها ، وتوفير الاستقرار والامكانيات الكافية لها ، والله المستعان ، وهو ولي التوفيق .





الموسوعة الفقهية



أئمة

التعريف :

يهدى أئمة من اثنين يصلون أساساً - وبغية هذه الإمامية بأنها الإمامة الصغرى - لأن من دخل في صلاحهم لزمه الانتماء به ، قال عليه الصلاة والسلام « إبرا جع الإمام يؤمن به ، فإذا رجع فاركعوا ، وإذا سجد فمسجدوا ، ولا تغفلوا على إيمانكم بها »^(١)

وهذا هو إطلاق أئمة اصطلاحية أخرى لصطلاح « أئمة » عند العلماء يختلف من علم لآخر ، فهو يطلق عند العلماء على عهدي الشرع أصديب ، يذهب الشيعة^(٢) وإذا قيل « الأئمة الأربعة » يعرف ذلك إلى أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، ويطلق عند الأصوليين على من لهم سبق في تدوين

١ - لأن أئمة من إفتى بهم من رئيس أو غيره (المعبره : إمام ، ولا يبعد المعنى اصطلاحياً عن المعنى القوي ، ويطلقه نقاسن للمعتدى بهم عموم في حال خبر والشرط طوعاً وكرهاً^(٣) .

الإطلاقات مختلفة لهذا المصطلح :

٢ - يطلق على أنبياء عليهم السلام أنهم « أئمة » من حيث يجرى على خلق شعاعهم ، قال الله تعالى : « نعت دكر بعض الأنبياء » (ونعتهم أنه نعتهم) ، كما يطلق على الخلفاء « أئمة » لأنهم رؤسا أو الملأ الذي يهدى على الناس تبعهم ، وقبول قولهم وأحكامهم . وترى في إمامهم وإمامة الكبرى ، كما

(١) تصحيح القرطبي ١٧٧٦ هـ عند ابن أبي عمير ، وصححه .
 (٢) يهدى الإمامة أربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .
 (٣) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .
 (٤) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

الشيخ ابن أبي عمير ، وصححه . (٥) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

(٦) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

(٧) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

(٨) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

(٩) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

(١٠) يهدى الأئمة الأربعة : ١ - زور ، ٢ - زور ، ٣ - زور ، ٤ - زور .

ومطربة ربيعة الخصبية أنه «لا يصح أن يراد من
اللفظ معناه الحقيقي والمجازي في آن واحد» أرجح أن
المنبسط غير صحيح كما في التنقيح. قال سعد الجعفي
الشعبي راسي: «قد أمر المسلمون الكفار على الآراء
والأهواء فإنه لا يتناول الأجداد والأحداث» (١).

وحاشا في معناه في الحديث في باب الوصية مدقاً
عنه المصنف «إذ أوصي لآراء فلاں وفلاں» وفيه آراء
وأهواء. حدثوا في توصية، ولو لم يكن فيه آراء
وأهواء، وإنما فيه أجداد وأحداث، فإنه لا يدخلون
في الوصية» (٢).

وفي الحديث أيضاً «قال محمد رحمه الله: وإن كان
نساءهم ليدن بشكمتي» به أن الجد والد يدخل في
الأولاد» (٣).

وأما عند الشافعية والمحققين، فيصح إضلال
المنبسط الواحد من حقيقته ومجازيه وإن واحد أو عمل
هذا معنى من قول الرملي من الشافعية من قال:
أوصيت لآراء فلاں، يدخل الأجداد من التحريق (٤)
بمعنى من قبل الآراء والأهواء.

مواطن البحث :

٤ - هـ - لذا وقد ذكر بعض الفقهاء هذه المسألة
في مباحث الوصية ومباحث الأمان.

فقد حقق، ومن أرسل بعد البحث: «ومثل هذه
مدرسة مسجد الشوك الحلي البعري وسبق أن
نسبت وإنهم اخبروا» (١).

آباء

التعريف :

١ - الآباء جمع أب، الأب الواحد (١) و«الأمون»
أب من الآباء، تشمل الأمون بالأمهات والأجداد
والأخوات.

ويجوز في لغة العرب أن «آباء» شاملاً
للأجداد، لما عده على الشخص من الولادة.

وقد يدخل الأعمام، لأنهم يسمون أبا جراً
ومنهم من قال: «إنما هو كذا» عن أولاد بقوت عبي
السلام: «فإنكم نعتهم بالهت وإنه آباءك» (٢) فترجمة
فإنكم نعتهم بالهت، فإنهم يسمونهم بآباءهم
السلام.

٢ - ويستعمل «آباء» في كلام الفقهاء بمعنى
الأولاد المذكور، كما في الاستعمال المعهود.

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف الفقهاء إذا استعملوا «آباء» في حصة
وصية أو محرار في تناولها للأجداد، لاختلفوا في
أن المصنف هل يصح أن يراد به حقيقته ويجوز في آن
واحد، فإن إجمالي «آباء» على الأجداد مجاز.

(١) - جامع الزمخشري ١١٤١٢، ١١٤١٢.

(٢) - ابن جرير، ج ١، ص ١٠٠.

(٣) - سورة بقره ١٣٣.

(١) - الفروع على الترمذ ١٠٠١، ١٠٠١ طبعه مطبع.

(٢) - الدرر ص ١١٤١٦ طبعه مطبع.

(٣) - اختلاف الفقهاء في أبواب الإنسان ١٠٠١.

(٤) - مع البرزخ محامد الساسي ١٠٠١، ١٠٠١ طبعه مطبع.

مصطفى الحفص، وإنشاء المحرر من ١٠٠١ طبعه مطبع.

الحفص، وإنشاء المحرر، وإنشاء المحرر، ١٠٠١ طبعه مطبع.

١٠٠١ طبعه مطبع.

(٥) - باب ١٠٠١، ص ١٠٠١ طبعه مطبع.

تفصيل في التصريف في أحكام المياه . غير أن هذا آتار تكلم الفقهاء عن كراهة التطهير بآبارها لأنها في أرض مغضوب عليها . وهناك من الآبار ما هي المشفاهة على اختصاصها بالفضل ، وريقوا على ذلك بعض الأحكام .

المبحث الثاني

حفر الآبار لإحياء الفوات وتدفق حق الناس بآبارها أولاً - حفر البئر لإحياء الموات :

٣ - حفر البئر وضروح الماء مما طريق من طرق الإحياء . وقد أجمع الفقهاء على أنه إذا تم تفجير الماء ولا تضاع به في الإنسان ، مع سعة الفلك ، يتم به الإحياء . وذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن تفجير الماء يتم به الإحياء في الحسنة ، غير أن المالكية يشترطون إعلان البئر إذا كانت البئر مباحية ، والشافعية في الصحيح يشترطون الخرس إذا كانت الترويضان ، كما يشترطون نية الفلك . واشترط بعضهم طين (أي ماء حذر) إذا كانت في أرض رخيصة أو الحفنة فيرون أن الإحياء لا يتم بتفجير الماء وحده ، وإنما بالمحر وسقي الأرض .^(١)

ولا خلاف في أن البئر في الأرض الواجب سرجها ، لحاء في الخضر والاصفر ، حتى لو أراد أحد أن يصر

ويرجع إليها أيضا في مباحث « الشتركة » من أصول الفقه . ولعرفة سائر أحكام الآبار (ر : آب)

آبار

المبحث الأول

تعريف الآبار وبأنه أحكامها العامة

١ - الآبار مع بئر مأخوذ من « بار » أي حفر ، ويجمع أيضا جمع فة على أبور وأبور . وجمع تكثرة منه بئر .^(١)

ويقتل البئر عابدين في حاشيته عن « التفت » : البئر هي التي لها مواد من أسفلها ، أي ما مياه تده وتنبع من أصلها . وقال : ولا يقتضى له على هذا التعريف يخرج المهرج . واجب وآبار التي تملأ من الشطر ، أو من الأنهار ، ونهي يطلق عليها اسم التركية (على وزن عطية) كما هو المعروف ، إذ التركية هي البئر كما في القاموس ، لكن في يعرف هي بئر تجتمع ماؤها من الشطر ،^(٢) فهي معنى المهرج .

وفي حاشية لسجيري على شرح الخطيب أن « البئر » قد تطلق على المكاب الذي ينزل فيه البول والبقائط ، وهي الحاصل التي تحت بيت الزاغة . ويسمى الآن بالخران . ويقال عن هذه البئر بئر الخرس ، والخشي هو بئر الخلاء .^(٣)

٢ - والأصل في ماء الآبار التطهيرية (أي كونه طاهرا في نفسه مطهرا لغيره) ، فصيح التطهيرية اتفاقا . إلا إذا شجس الماء أو تغير أحد أوصافه على

(١) طهطا . (ر : حفر) (ر : آب)

(٢) حاشية في سبيل ١١٦ طهطا .

(٣) حاشية العمري ١١٦ طهطا .

(١) لشرح نصيب ثلاثة الساعات ١٩٧١ ب ١٢٦١ هـ .
والشرح الكبير وحاشية المدرك ١٩٧١ طهطا . العكر العربي ،
بمسرح ١٩٧١ هـ . مصطلح الحنفية ١٩٧١ هـ .
الترغيب والترهيب ١٩٧١ طهطا . مصطلح الجلس ١٩٧١ هـ .
١٩٧١ طهطا . حاشية ١٩٧١ هـ . تبين عقائدي ١٩٧١ هـ .
١٩٧١ هـ . حاشية ١٩٧١ هـ . حاشية ١٩٧١ هـ . حاشية ١٩٧١ هـ .
١٩٧١ هـ . حاشية ١٩٧١ هـ . حاشية ١٩٧١ هـ .

منه في هذه المسائل الحارّة في الأملاك. كالمدر
والنقط (١١).

المبحث الثالث

حد النكثرة في ماء البئر وأثر اختلافه بظاهر
والغيب في أدنى فقه ظاهر أو نه نجاسة

٩ — اتفق فقهاء المذاهب على أن الماء النقي لا
يحبسه شيء ما لم يتنجس لونه أو جعده أو رجه.
ويجسّفون في حد النكثرة، فيقدها المحقة بـ بورق
عمر أربع في عشرة دون احتساب الجبس وما دام النجاس
يظهر فلا يترافق. والفرق سبع قده... لأنها أو
كذلك عسالي عس فـ ماء لا ينحس شيء عالم
بـ مع لونه أو طعمه أو ريحه. إشاراً بالماء
الحار... والغيث أن لا يظهر، لكن ترك الغيب
للأثر، ويعد من آثار صلبة على الآثار. (١٢) والغيث
... دول بالماء ولو سكبوا بعد مائه طول ولا يجرى
في الأصح. وفيه لغو في الحد النكثرة وأن المثل
... ماء على عدم صحة ثبوت تغير شره (١٣)

و يترك النكثرة أن النكثرة عاراد قدره من ثنية
... وكذا دارا عن قدر آفة بوضوه، عن
له حـ (١٤) و يتفق الشافعية، وحذلق في ظاهر

لده. ولا رخصي للملوك، ودين حتى ناس...
فحين بأن لناس... وهو قول عند الغلبة إذا
لم يوجد ماء قريب إلى بحر صحت أحد، حتى نوب بفض
عن... عند... وقد أكثر المذاهب ذلك،
نار... كان ببعض عن حاجته (١٥) وهو مذهب
... الماء... لم يراعى الإحراز، ولأن في ماء
حين استنفذ ضرورة، ولأن... لا ينجس لأرض دون
ماء، والماء... سكر كذا في بلاد... الماء والكلاب
ولأن... (١٦) وهذا الماء في مذهب... نذهب إذا
كـ... قصد الاستماع... أو جمع ففقد
ذلك، وهو غير المشهور عند المالكية في غير دار...
وهو نظراً... وفيه فأنك لن ربه... كانت
أبهر في أرض لا يفسدها الذوب فيها (١٧)

الأبناء الثاني: أنه لا يتفق... حتى...
وما كان... مذهب... وهو قول عند الغلبة
ورواية عن أحمد، ومذهب المالكية... آثار
السور والخروطة السورة، والسور السور...
... من الآثار الخاصة في الآثار...
... والأصح... كان بقدر
السبع، أو كان... فقد ذلك...
عن هذا أن بيع العبر من من أخذه بعد... وأن يبيع
الآن، وأنه في حكم... و... نبع حـ من
خفيف، بحسب... لأنها... (١٨) وفي

(١١) المصنوع ١١/١٠ ط مكتبة المجمع.
(١٢) مجمع الزهد ٣٧/١ ط المطبعة، ومسانيد ابن عباس
١٢٤١، ١٢٤٢ ط حياقي
(١٣) حاشية ابن علقم ١٣١٦ ط المطبعة
(١٤) التاج الكبير ١٠٠ ط المطبعة، وشرح
لحاشي ١٠١ ط مطبعة، وشرح لـ ١٠١ ط مطبعة
١٣١٦ ط

(١٥) الفاروق ١٢/١٠١، وبيد، حاشي ١٠١
(١٦) حاشية... (١٧) حاشية...
(١٨) حاشية... (١٩) حاشية...
... (٢٠) حاشية...
... (٢١) حاشية...
... (٢٢) حاشية...
... (٢٣) حاشية...
... (٢٤) حاشية...
... (٢٥) حاشية...
... (٢٦) حاشية...
... (٢٧) حاشية...
... (٢٨) حاشية...
... (٢٩) حاشية...
... (٣٠) حاشية...

تجاسة حقيقية أو حكمية، إلا إذا ثبتت من ظهوره وقت انقضاءه. (١)

١١ - وإذا كان ماء البئر قليلاً وانفس فيه بغير نية رفع الحدث، فالمالكية على أن الماء المجاور فقط يصير مستعملاً. (٢) وعند الشافعية والحنابلة الماء على ظهوره. (٣) واختلف الحنفية على ثلاثة أقوال: ترمزها كتبهم: «مسألة البئر جحط». «ويزمزون بالجحط إلى ما قاله الإمام من أن الماء نجس بإسقاطه الغرض عن البعض بأول الملافة، ولرجل نجس لبقاء الحدث في بقية الأعضاء، أو لاجتماع ماء المستعمل، ويزمزون بالماء لرأي أبي يوسف من أن الرجل على حالة من الحدث، لعدم النصب، وهو شرط عنده، ولما على حالة لعدم نية القرية، وعدم إزالة الحدث، ويزمزون بالماء لرأي محمد بن الحسن من أن الرجل طاهر لعدم اشتراط النصب، وكذا الماء بعدم نية القرية. (٤)

١٢ - نعم إذا تنفس في الماء القليل بنية رفع الحدث كان الماء كله مستعملاً عند الحنفية والمالكية والشافعية، لكن عند الحنابلة يبق الماء على ظهوره ولا يرفع الحدث، وكذلك يكون الماء مستعملاً عند حنفية لوتدرك ولو لم يتورع حدث: لأن اتفادك فعل منه يقوم مقام نية رفع حدث. (٥)

والانعاس رفع الحدث، وإما أن يكون بقصد التبرؤ أو بخلافه.

وإن كان الترتيبياً، أي ماؤه جدر، فإن انفسه من الجانب ومن في حكمه لا ينجسه عند ابن القاسم من المالكية، وهو رواية يحيى بن سعيد عن صالح. (١) وهو مذهب الحنابلة إن لم يتورع الحدث. (٢) وهو نحوه من قان من الحنفية: إن الماء المستعمل طاهر لغلبة غير المستعمل، أو لأن الانعاس لا يصير مستعملاً، وعلى هذا فلا يترج منه شيء. (٣)

١٠ - ويرى الشافعية كراهة تنفاس الجانب ومن في حكمه في البئر، وإن كان نجساً، حذر أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا ينجس أحدكم في الماء كله ثم وهو نجس». (١) وهو رواية علي بن زياد عن مالك. (٢) ومذهب الحنابلة إن سوى رفع الحدث. (٣) وإلى هذا ينجه من يرى من حنفية أن الماء بالانعاس يصير مستعملاً، ويرى أن الماء مستعمل نجس يترج كله وعن أبي حنيفة يسرح لم يمتد ولو، لو كان حدثاً، ويترج جميعه لو كان جسماً أو كمرأ، لأن بدن الكافر لا ينجس من

(١) البيهقي ٢٧٦، ط ٢٨٠ نسخة

(٢) كتاب الدع ٢٧٦، م أخبار السن

(٣) الدع ٢٧٦، ومع لأثر ٢٧٦

(٤) شرح الزواجر ١/١٠٠، إك: للإسلام، وحاشية جبري على الخطيب ١٣٦١، ط ٧٤، ١٣٧٠ هـ، وعبارة: «لا يغسل أحدكم...» رواه مسلم والنسائي وأبو ماجه عن أبي هريرة: «الفتح الكبير ٣/٣٠٦ ط دار الكتب العربية»

(٥) الآونة ٢٧٦، ط ٢٨٠

(٦) كتاب الدع ٢٧٦

(١) الدع ٢٧٦

(٢) شرح طريحي ٢٧٦، ط ٧٤

(٣) نهاية المحتاج ١/٢٠٠، حاشية الطيبي وكتاب الدع ٢٧٦

(٤) التدائع ٢٧٦، وجمع الآثار ٢٧٦، وحاشية طريحي

(٥) الدع ٢٧٦، ط ٢٨٠، وشرح طريحي ٢٧٦

(٦) الدع ٢٧٦، ط ٢٨٠

(٧) الدع ٢٧٦، ط ٢٨٠

ذلك وكذلك حبره جميع ما ذكر من غصه من تقطير
على الأربع (١٦).

المحب الرابع

أروغ حيو في البر

١٥ - الأصل أن الماء الكثير لا ينحس إلا ينفر
أحد أوصافه كما سبق ، ونحن نقفه الماء
الأربعين من أن هذا ليس له نفس حرة ، بل هو وقع
في ماء البحر ، لا يترك ظاهرة ، كالنفس ، المحبب
بعد من سبب فانه إذا لم ينفس الله الحي الذي عليه
وسم : كل مغز ومزاج وقت فيه دابة ليس لها
ذه فانت قهر حلال ، لا يترك في يديه أن
النفس له الدماء الحارة ، لا لا دابة سائلة
بشخص ما كنت فادت فيه من الماتة (١٧) وكذا
ما كان ماكون المحب ، بل لم يكن بضم أن على يده
أو يخرج حرة حرة ، ويخرج حياً ، ما دام لم يتسبب في
نفس أحد أوصاف الماء ، عما كان نفس العين
كحزير (١٨).

١٣ - أما إذا لم ينحس في ماء البحر وعلى
يدنه لحدة حرة ، أو ألقى في ماء نجس ، من
النفث عليه أن الماء الكثير لا ينحس في ماء
ينفر لونه أو نفسه أو رنجه ، على ما سبق (١٩).

يعر أن المدامنة في أشهر وأشبهه مع
بروت أن لا يمكن حرة ، بل على نفس ، فلا ينحس
على من النجاسة ، إلا سول وقدمين أو غمرته
لأهنا (٢٠) وحسبه ذلك ما بين عن أي حرة
عن النبي صل الله عليه وسلم قال : « لا يبول
أحد في الماء الذي لا حرة ، لا يجوز من ينحس
فيه » (٢١) وكذلك إذا ما عطف فيه شيء نجس ، وفي
مفاس شهر في مذبح أمهات أن الماء لا ينحس إلا
زائد عليه وكثيره (٢٢).

١٤ - وفيه فصل الحرة شد به في بعضه
غيرهم ، ونحو على أن الماء لا ينحس بحر الماء
والصغير ، وله كذا كثير ، لا ما هو متحدثاً ،
بلالة الإحرة ، فإن الصغير الأول وهو حرة ، يجوز
على حرة الماء الحارة في الماتة ، على النجس
حرة ، مع ورود الأمر بتطهيره ، وفي ذلك الماء
ظاهرة الـ ، ونجاسته ، وحرة الصغير كحرة
الحامة ، فإن لا على الظاهرة حرة ، على طهيرة

(١٦) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (١٧) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (١٨) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (١٩) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢٠) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢١) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢٢) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٣) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٤) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٥) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢٦) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢٧) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢٨) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٢٩) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة » (٣٠) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٣١) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٣٢) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(١٦) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(١٧) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(١٨) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(١٩) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٠) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢١) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٢) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٣) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٤) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٥) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٦) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٧) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٨) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٢٩) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

(٣٠) عن الأثر : « لا ينحس في الماء الذي لا حرة »

وقيل: يستحب النجس بحسب كبر الدابة وصغرها، وكثرة ماء البروقلة.

وعن ابن الجاشون وابن عبد الحكم وأصبح: أن الأبار الصغار، مثل آبار الدور، تفسد بما وقع فيها حياً، ثم مات فيها، من شاة أو دجاجة، وإن لم تفسد، ولا تفسد بما وقع فيها ميتاً حتى تتغير. وأما ما وقع فيها ميتاً ضليلاً: إنه بمنزلة ما مات فيه، وقيل: لا تفسد حتى تتغير. وقالوا: إذا تغير الماء طعماً أو لوناً أو ريحاً بفسخ أجساد فيه تنجس.^(١)

١٧ - وقال الشيخان: إذا كان ماء البئر كثيراً طاهراً، وتحتت فيه نجاسة، كقذارة تمسك شعراً بحيث لا يتولد من شعرة، فهو طاهر كما كان إن لم يشجر. وعلى القول بأن الشعر نجس ينجس الماء، كما يذهب للشرع، مع ملاحظة أن ليس عرفاً من الشعر مضعفه ما عدا شعر الكلب والخنزير.

ويفهم من هذا أن ماء البئر إذا كان قليلاً فإنه ينجس ولو لم يتغير، وهو ما رواه ابن الجاشون ومن معه من المالكية في الآبار الصغار إذا مات فيها حيوان ذو نفس سائلة.^(٢)

١٨ - ويقول الحنابلة: إذا وضعت القارة أو الخمر في ماء يسير، ثم خرجت حية، فهو طاهر، لأن الأصل الطهارة. وإصابة الماء بموضع النجاسة مشكوك فيه، ولكن حيوان حكم بجلده وشعره وعرقه ودعده ولعابه حكم سؤره في الطهارة والنجاسة.

(١) - معناه السائل ١٧٠١ ط ١٣٧٢ هـ، وحاشية إمامي

(٢) - ٥٧٧ - ٤٩ ط ملاق.

(٣) - نفس المطبوع ١٣٧ - ١٠٥، والمجموع ١٦٧٢ - ١١٩ هـ

لدارة الطباعة العربية، والرجوع ٨٢١

ويذكر الحنابلة وبطل الحنفية أن الغبار السؤر، فإن كان لم يصل فيه إلى الماء لا ينجس منه شيء، وإن وصل وكان سؤره طاهراً فإنه طاهر. يقول النكاشاني: وقال البعض: الغبار السؤر، ويقول ابن قدامة: وكل حيوان حكم بجلده وشعره وعرقه ودعده ولعابه حكم سؤره في الطهارة والنجاسة.^(١) وينظر حكم السؤر في مصطلح «سؤره».

١٩ - ويختلف الفقهاء فيها وراء ذلك، فغير الحنفية من فقهاء المذاهب الأربعة يتجهون إلى عدم التمسك في الحكم بالتنجس بوجع الحيوان ذي النفس السائلة (الدم الحاش) خصوصاً وإن وجد بعض اختلاف بينهم. فلهذا لكي يصرح على أن الماء الراكد، أو الذي له مادة، أو كونه أثناء جارية، إذا مات فيه حيوان برز ذو نفس سائلة، أو حيوان يمضي، لا ينجس، وإن كان يشرب سؤره قدر معين، لاحتمال نزول مصلات من الميت، ولأنه تعافى النفس.^(٢) وإذا وقع شيء من ذلك، وأخرج حياً، أو وقع بعد أن مات بالخروج، فإن الماء لا ينجس ولا ينجس منه شيء، لأن سقوط النجاسة بالماء لا يطلعه بسببه النزح. وإنما يوجب الخلاف فيه إذا كان يسيراً. وموت الدابة بخلاف ذلك قبل. ولأن سقوط الدابة بعد موتها في الماء هو بمنزلة سقوط سائر النجاسات من جوفها، وأما ما روي من نجاسة بالمرور، فلو طلب النزح في سقوطها ميتة لطلب في سائر النجاسات، ولا فارق لذلك في المذهب.

(١) - السدائغ ١٧١، وشيخ الحنفية ٢٨٤ - ٣٠، والمص ١٤٩

ط ١٣١٦ هـ.

(٢) - طهارة ذلك ١٤٩ - ١٦

لأن سول من بركل خمسة نجس بحامه غفصة ، وقد
زاد حفة بسبب البئر فيكفي نرج أدنى من ينزع .
وعلى أن يوصف : ينزع ماء البئر كله ، لا يتواء
السماعة الحفصة والغفظة في حكم نجس الماء .^(١)

المحدث الخامس تطهير الآبار وحكم نزعها

٢٩ = ذهب المالكية والشافعية والخلافة إلى أنه
إذا تنجس ماء البئر فإن التكتير طريق تطهيره عند
نصبها إذا كان الصبغ ، ويكون التكتير المترك حتى
يريد الماء ويصل حد الكثرة ، أو يصب ماء طاهر
فيه حتى يصل هذا الحد .

وأضاف المالكية طرقاً أخرى ، إذ يقولون : إذا
نجم ماء البئر بفتح الحوان فمداً أو لولاً أو ربحاً يظهر
بالنزع ، أو يزول أثر التجانس بأي شيء ، بل قال
بعضهم : إذا زالت السماعة من نفسها ظهر^(٢) ، وقالوا
في بئر من راسية : ظهور مائها بريح ما يذهب
نجمه .^(٣)

٢٢ = وينص المصنف على التطهير على التكتير فقط
إذا كان الماء قسلاً (دون القلتين) ، إذ بالترك
حتم بزياد الماء ، أو يصب ماء عليه ليكثر ، ولا
يخبرون المزج لبيع الماء ظهور بعده ، لأنه وإن مرج
مع مر السنين ، من نجس ، كذا تنجس جذران البئر
بالسراج ، وقالوا : بها إذا وقع في البئر شيء ، نجس ،

و يفهم من قيد : لم يخرج حية ، أنها لم ماتت به
بتنجس الماء ، كما يفهم من قيد الماء : بالهجر
أن الماء التكتير لا نجس إلا إذا تغير وصفه .^(٤)
١٩ = أما الخفية فقد أكتروا من تعصباته
فذهبوا على أن تغارة إذا وقعت هاربة من الخط ينزع
كل الماء ، لأنها بئور . وكذا إذا كانت عروضة أو
منجسة ، وقالوا : إن كانت كغير مبيد ، أو ماء
عشر أو عشرة ، نكس لبئر أحد أو عدة ، وإن يكن
نزعها ، مرج قد مر كان فيها .

٢٠ = وإذا كانت البئر غير معين ، ولا عتري
عشر ، من مائة عشر أو دلو بطريق الوبوب ، إلى
ثلاثين دسماً ، عوت قارة أو عصور أو سام أرضه .
ووقع أكثر من قارة إلى الأربع فكانت حدة عدد أي
بوب ، وهو خمس إلى اثنين كالدراجة ، وعشراً
كالمشاة ، ولربما وثيق كهيئة سدحاجة بريح أو سول
حد محدد ، وإذا مات فيها حمة أو دحاجة أو سول
يسرج أو عود أو حوباً إلى سدر ، استحباباً ، وإن رواية
إلى خمسين .

و يشرح كله لسورين رشة ، أو انفاخ الحبول
الدموي ، أو لضعة أو صعب ، أو بطناس كذب
حتى لو صرح حياً ، وكذا كل ما سوره نجس أو
مشكوك فيه ، وقالوا في الشاة إن خرجت حية فإن
كانت هاربة من السبع نزع كذا خلافاً عند^(٥) .
ورد في عن أبي حنيفة وأبي يوسف في البئر
والإبل أنه ينقض الماء ، لأنها سول بين أقددها فلا
نجوس البئر . ويرى أبو حنيفة نزع عشر بين دلو ،

(١) نسخة ١٠٠

(٢) طعة السائرة ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٠ ، ٣٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٣٠ ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ ، ٥٠٠ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٠ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٥٧٠ ، ٥٨٠ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، ٦١٠ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠ ، ٦٤٠ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٦٧٠ ، ٦٨٠ ، ٦٩٠ ، ٧٠٠ ، ٧١٠ ، ٧٢٠ ، ٧٣٠ ، ٧٤٠ ، ٧٥٠ ، ٧٦٠ ، ٧٧٠ ، ٧٨٠ ، ٧٩٠ ، ٨٠٠ ، ٨١٠ ، ٨٢٠ ، ٨٣٠ ، ٨٤٠ ، ٨٥٠ ، ٨٦٠ ، ٨٧٠ ، ٨٨٠ ، ٨٩٠ ، ٩٠٠ ، ٩١٠ ، ٩٢٠ ، ٩٣٠ ، ٩٤٠ ، ٩٥٠ ، ٩٦٠ ، ٩٧٠ ، ٩٨٠ ، ٩٩٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠١٠ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٠ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٠ ، ١٠٨٠ ، ١٠٩٠ ، ١١٠٠ ، ١١١٠ ، ١١٢٠ ، ١١٣٠ ، ١١٤٠ ، ١١٥٠ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ١١٨٠ ، ١١٩٠ ، ١٢٠٠ ، ١٢١٠ ، ١٢٢٠ ، ١٢٣٠ ، ١٢٤٠ ، ١٢٥٠ ، ١٢٦٠ ، ١٢٧٠ ، ١٢٨٠ ، ١٢٩٠ ، ١٣٠٠ ، ١٣١٠ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣٠ ، ١٣٤٠ ، ١٣٥٠ ، ١٣٦٠ ، ١٣٧٠ ، ١٣٨٠ ، ١٣٩٠ ، ١٤٠٠ ، ١٤١٠ ، ١٤٢٠ ، ١٤٣٠ ، ١٤٤٠ ، ١٤٥٠ ، ١٤٦٠ ، ١٤٧٠ ، ١٤٨٠ ، ١٤٩٠ ، ١٥٠٠ ، ١٥١٠ ، ١٥٢٠ ، ١٥٣٠ ، ١٥٤٠ ، ١٥٥٠ ، ١٥٦٠ ، ١٥٧٠ ، ١٥٨٠ ، ١٥٩٠ ، ١٦٠٠ ، ١٦١٠ ، ١٦٢٠ ، ١٦٣٠ ، ١٦٤٠ ، ١٦٥٠ ، ١٦٦٠ ، ١٦٧٠ ، ١٦٨٠ ، ١٦٩٠ ، ١٧٠٠ ، ١٧١٠ ، ١٧٢٠ ، ١٧٣٠ ، ١٧٤٠ ، ١٧٥٠ ، ١٧٦٠ ، ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ ، ١٧٩٠ ، ١٨٠٠ ، ١٨١٠ ، ١٨٢٠ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ ، ١٨٦٠ ، ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩١٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٤٠ ، ٢٠٥٠ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٩٠ ، ٢١٠٠ ، ٢١١٠ ، ٢١٢٠ ، ٢١٣٠ ، ٢١٤٠ ، ٢١٥٠ ، ٢١٦٠ ، ٢١٧٠ ، ٢١٨٠ ، ٢١٩٠ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢١٠ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢٣٠ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٥٠ ، ٢٢٦٠ ، ٢٢٧٠ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٩٠ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣١٠ ، ٢٣٢٠ ، ٢٣٣٠ ، ٢٣٤٠ ، ٢٣٥٠ ، ٢٣٦٠ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣٩٠ ، ٢٤٠٠ ، ٢٤١٠ ، ٢٤٢٠ ، ٢٤٣٠ ، ٢٤٤٠ ، ٢٤٥٠ ، ٢٤٦٠ ، ٢٤٧٠ ، ٢٤٨٠ ، ٢٤٩٠ ، ٢٥٠٠ ، ٢٥١٠ ، ٢٥٢٠ ، ٢٥٣٠ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٥٠ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٧٠ ، ٢٥٨٠ ، ٢٥٩٠ ، ٢٦٠٠ ، ٢٦١٠ ، ٢٦٢٠ ، ٢٦٣٠ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٥٠ ، ٢٦٦٠ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٨٠ ، ٢٦٩٠ ، ٢٧٠٠ ، ٢٧١٠ ، ٢٧٢٠ ، ٢٧٣٠ ، ٢٧٤٠ ، ٢٧٥٠ ، ٢٧٦٠ ، ٢٧٧٠ ، ٢٧٨٠ ، ٢٧٩٠ ، ٢٨٠٠ ، ٢٨١٠ ، ٢٨٢٠ ، ٢٨٣٠ ، ٢٨٤٠ ، ٢٨٥٠ ، ٢٨٦٠ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٨٠ ، ٢٨٩٠ ، ٢٩٠٠ ، ٢٩١٠ ، ٢٩٢٠ ، ٢٩٣٠ ، ٢٩٤٠ ، ٢٩٥٠ ، ٢٩٦٠ ، ٢٩٧٠ ، ٢٩٨٠ ، ٢٩٩٠ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠١٠ ، ٣٠٢٠ ، ٣٠٣٠ ، ٣٠٤٠ ، ٣٠٥٠ ، ٣٠٦٠ ، ٣٠٧٠ ، ٣٠٨٠ ، ٣٠٩٠ ، ٣١٠٠ ، ٣١١٠ ، ٣١٢٠ ، ٣١٣٠ ، ٣١٤٠ ، ٣١٥٠ ، ٣١٦٠ ، ٣١٧٠ ، ٣١٨٠ ، ٣١٩٠ ، ٣٢٠٠ ، ٣٢١٠ ، ٣٢٢٠ ، ٣٢٣٠ ، ٣٢٤٠ ، ٣٢٥٠ ، ٣٢٦٠ ، ٣٢٧٠ ، ٣٢٨٠ ، ٣٢٩٠ ، ٣٣٠٠ ، ٣٣١٠ ، ٣٣٢٠ ، ٣٣٣٠ ، ٣٣٤٠ ، ٣٣٥٠ ، ٣٣٦٠ ، ٣٣٧٠ ، ٣٣٨٠ ، ٣٣٩٠ ، ٣٤٠٠ ، ٣٤١٠ ، ٣٤٢٠ ، ٣٤٣٠ ، ٣٤٤٠ ، ٣٤٥٠ ، ٣٤٦٠ ، ٣٤٧٠ ، ٣٤٨٠ ، ٣٤٩٠ ، ٣٥٠٠ ، ٣٥١٠ ، ٣٥٢٠ ، ٣٥٣٠ ، ٣٥٤٠ ، ٣٥٥٠ ، ٣٥٦٠ ، ٣٥٧٠ ، ٣٥٨٠ ، ٣٥٩٠ ، ٣٦٠٠ ، ٣٦١٠ ، ٣٦٢٠ ، ٣٦٣٠ ، ٣٦٤٠ ، ٣٦٥٠ ، ٣٦٦٠ ، ٣٦٧٠ ، ٣٦٨٠ ، ٣٦٩٠ ، ٣٧٠٠ ، ٣٧١٠ ، ٣٧٢٠ ، ٣٧٣٠ ، ٣٧٤٠ ، ٣٧٥٠ ، ٣٧٦٠ ، ٣٧٧٠ ، ٣٧٨٠ ، ٣٧٩٠ ، ٣٨٠٠ ، ٣٨١٠ ، ٣٨٢٠ ، ٣٨٣٠ ، ٣٨٤٠ ، ٣٨٥٠ ، ٣٨٦٠ ، ٣٨٧٠ ، ٣٨٨٠ ، ٣٨٩٠ ، ٣٩٠٠ ، ٣٩١٠ ، ٣٩٢٠ ، ٣٩٣٠ ، ٣٩٤٠ ، ٣٩٥٠ ، ٣٩٦٠ ، ٣٩٧٠ ، ٣٩٨٠ ، ٣٩٩٠ ، ٤٠٠٠ ، ٤٠١٠ ، ٤٠٢٠ ، ٤٠٣٠ ، ٤٠٤٠ ، ٤٠٥٠ ، ٤٠٦٠ ، ٤٠٧٠ ، ٤٠٨٠ ، ٤٠٩٠ ، ٤١٠٠ ، ٤١١٠ ، ٤١٢٠ ، ٤١٣٠ ، ٤١٤٠ ، ٤١٥٠ ، ٤١٦٠ ، ٤١٧٠ ، ٤١٨٠ ، ٤١٩٠ ، ٤٢٠٠ ، ٤٢١٠ ، ٤٢٢٠ ، ٤٢٣٠ ، ٤٢٤٠ ، ٤٢٥٠ ، ٤٢٦٠ ، ٤٢٧٠ ، ٤٢٨٠ ، ٤٢٩٠ ، ٤٣٠٠ ، ٤٣١٠ ، ٤٣٢٠ ، ٤٣٣٠ ، ٤٣٤٠ ، ٤٣٥٠ ، ٤٣٦٠ ، ٤٣٧٠ ، ٤٣٨٠ ، ٤٣٩٠ ، ٤٤٠٠ ، ٤٤١٠ ، ٤٤٢٠ ، ٤٤٣٠ ، ٤٤٤٠ ، ٤٤٥٠ ، ٤٤٦٠ ، ٤٤٧٠ ، ٤٤٨٠ ، ٤٤٩٠ ، ٤٥٠٠ ، ٤٥١٠ ، ٤٥٢٠ ، ٤٥٣٠ ، ٤٥٤٠ ، ٤٥٥٠ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٧٠ ، ٤٥٨٠ ، ٤٥٩٠ ، ٤٦٠٠ ، ٤٦١٠ ، ٤٦٢٠ ، ٤٦٣٠ ، ٤٦٤٠ ، ٤٦٥٠ ، ٤٦٦٠ ، ٤٦٧٠ ، ٤٦٨٠ ، ٤٦٩٠ ، ٤٧٠٠ ، ٤٧١٠ ، ٤٧٢٠ ، ٤٧٣٠ ، ٤٧٤٠ ، ٤٧٥٠ ، ٤٧٦٠ ، ٤٧٧٠ ، ٤٧٨٠ ، ٤٧٩٠ ، ٤٨٠٠ ، ٤٨١٠ ، ٤٨٢٠ ، ٤٨٣٠ ، ٤٨٤٠ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٦٠ ، ٤٨٧٠ ، ٤٨٨٠ ، ٤٨٩٠ ، ٤٩٠٠ ، ٤٩١٠ ، ٤٩٢٠ ، ٤٩٣٠ ، ٤٩٤٠ ، ٤٩٥٠ ، ٤٩٦٠ ، ٤٩٧٠ ، ٤٩٨٠ ، ٤٩٩٠ ، ٥٠٠٠ ، ٥٠١٠ ، ٥٠٢٠ ، ٥٠٣٠ ، ٥٠٤٠ ، ٥٠٥٠ ، ٥٠٦٠ ، ٥٠٧٠ ، ٥٠٨٠ ، ٥٠٩٠ ، ٥١٠٠ ، ٥١١٠ ، ٥١٢٠ ، ٥١٣٠ ، ٥١٤٠ ، ٥١٥٠ ، ٥١٦٠ ، ٥١٧٠ ، ٥١٨٠ ، ٥١٩٠ ، ٥٢٠٠ ، ٥٢١٠ ، ٥٢٢٠ ، ٥٢٣٠ ، ٥٢٤٠ ، ٥٢٥٠ ، ٥٢٦٠ ، ٥٢٧٠ ، ٥٢٨٠ ، ٥٢٩٠ ، ٥٣٠٠ ، ٥٣١٠ ، ٥٣٢٠ ، ٥٣٣٠ ، ٥٣٤٠ ، ٥٣٥٠ ، ٥٣٦٠ ، ٥٣٧٠ ، ٥٣٨٠ ، ٥٣٩٠ ، ٥٤٠٠ ، ٥٤١٠ ، ٥٤٢٠ ، ٥٤٣٠ ، ٥٤٤٠ ، ٥٤٥٠ ، ٥٤٦٠ ، ٥٤٧٠ ، ٥٤٨٠ ، ٥٤٩٠ ، ٥٥٠٠ ، ٥٥١٠ ، ٥٥٢٠ ، ٥٥٣٠ ، ٥٥٤٠ ، ٥٥٥٠ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٧٠ ، ٥٥٨٠ ، ٥٥٩٠ ، ٥٦٠٠ ، ٥٦١٠ ، ٥٦٢٠ ، ٥٦٣٠ ، ٥٦٤٠ ، ٥٦٥٠ ، ٥٦٦٠ ، ٥٦٧٠ ، ٥٦٨٠ ، ٥٦٩٠ ، ٥٧٠٠ ، ٥٧١٠ ، ٥٧٢٠ ، ٥٧٣٠ ، ٥٧٤٠ ، ٥٧٥٠ ، ٥٧٦٠ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٨٠ ، ٥٧٩٠ ، ٥٨٠٠ ، ٥٨١٠ ، ٥٨٢٠ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٤٠ ، ٥٨٥٠ ، ٥٨٦٠ ، ٥٨٧٠ ، ٥٨٨٠ ، ٥٨٩٠ ، ٥٩٠٠ ، ٥٩١٠ ، ٥٩٢٠ ، ٥٩٣٠ ، ٥٩٤٠ ، ٥٩٥٠ ، ٥٩٦٠ ، ٥٩٧٠ ، ٥٩٨٠ ، ٥٩٩٠ ، ٦٠٠٠ ، ٦٠١٠ ، ٦٠٢٠ ، ٦٠٣٠ ، ٦٠٤٠ ، ٦٠٥٠ ، ٦٠٦٠ ، ٦٠٧٠ ، ٦٠٨٠ ، ٦٠٩٠ ، ٦١٠٠ ، ٦١١٠ ، ٦١٢٠ ، ٦١٣٠ ، ٦١٤٠ ، ٦١٥٠ ، ٦١٦٠ ، ٦١٧٠ ، ٦١٨٠ ، ٦١٩٠ ، ٦٢٠٠ ، ٦٢١٠ ، ٦٢٢٠ ، ٦٢٣٠ ، ٦٢٤٠ ، ٦٢٥٠ ، ٦٢٦٠ ، ٦٢٧٠ ، ٦٢٨٠ ، ٦٢٩٠ ، ٦٣٠٠ ، ٦٣١٠ ، ٦٣٢٠ ، ٦٣٣٠ ، ٦٣٤٠ ، ٦٣٥٠ ، ٦٣٦٠ ، ٦٣٧٠ ، ٦٣٨٠ ، ٦٣٩٠ ، ٦٤٠٠ ، ٦٤١٠ ، ٦٤٢٠ ، ٦٤٣٠ ، ٦٤٤٠ ، ٦٤٥٠ ، ٦٤٦٠ ، ٦٤٧٠ ، ٦٤٨٠ ، ٦٤٩٠ ، ٦٥٠٠ ، ٦٥١٠ ، ٦٥٢٠ ، ٦٥٣٠ ، ٦٥٤٠ ، ٦٥٥٠ ، ٦٥٦٠ ، ٦٥٧٠ ، ٦٥٨٠ ، ٦٥٩٠ ، ٦٦٠٠ ، ٦٦١٠ ، ٦٦٢٠ ، ٦٦٣٠ ، ٦٦٤٠ ، ٦٦٥٠ ، ٦٦٦٠ ، ٦٦٧٠ ، ٦٦٨٠ ، ٦٦٩٠ ، ٦٧٠٠ ، ٦٧١٠ ، ٦٧٢٠ ، ٦٧٣٠ ، ٦٧٤٠ ، ٦٧٥٠ ، ٦٧٦٠ ، ٦٧٧٠ ، ٦٧٨٠ ، ٦٧٩٠ ، ٦٨٠٠ ، ٦٨١٠ ، ٦٨٢٠ ، ٦٨٣٠ ، ٦٨٤٠ ، ٦٨٥٠ ، ٦٨٦٠ ، ٦٨٧٠ ، ٦٨٨٠ ، ٦٨٩٠ ، ٦٩٠٠ ، ٦٩١٠ ، ٦٩٢٠ ، ٦٩٣٠ ، ٦٩٤٠ ، ٦٩٥٠ ، ٦٩٦٠ ، ٦٩٧٠ ، ٦٩٨٠ ، ٦٩٩٠ ، ٧٠٠٠ ، ٧٠١٠ ، ٧٠٢٠ ، ٧٠٣٠ ، ٧٠٤٠ ، ٧٠٥٠ ، ٧٠٦٠ ، ٧٠٧٠ ، ٧٠٨٠ ، ٧٠٩٠ ، ٧١٠٠ ، ٧١١٠ ، ٧١٢٠ ، ٧١٣٠ ، ٧١٤٠ ، ٧١٥٠ ، ٧١٦٠ ، ٧١٧٠ ، ٧١٨٠ ، ٧١٩٠ ، ٧٢٠٠ ، ٧٢١٠ ، ٧٢٢٠ ، ٧٢٣٠ ، ٧٢٤٠ ، ٧٢٥٠ ، ٧٢٦٠ ، ٧٢٧٠ ، ٧٢٨٠ ، ٧٢٩٠ ، ٧٣٠٠ ، ٧٣١٠ ، ٧٣٢٠ ، ٧٣٣٠ ، ٧٣٤٠ ، ٧٣٥٠ ، ٧٣٦٠ ، ٧٣٧٠ ، ٧٣٨٠ ، ٧٣٩٠ ، ٧٤٠٠ ، ٧٤١٠ ، ٧٤٢٠ ، ٧٤٣٠ ، ٧٤٤٠ ، ٧٤٥٠ ، ٧٤٦٠ ، ٧٤٧٠ ، ٧٤٨٠ ، ٧٤٩٠ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥١٠ ، ٧٥٢٠ ، ٧٥٣٠ ، ٧٥٤٠ ، ٧٥٥٠ ، ٧٥٦٠ ، ٧٥٧٠ ، ٧٥٨٠ ، ٧٥٩٠ ، ٧٦٠٠ ، ٧٦١٠ ، ٧٦٢٠ ، ٧٦٣٠ ، ٧٦٤٠ ، ٧٦٥٠ ، ٧٦٦٠ ، ٧٦٧٠ ، ٧٦٨٠ ، ٧٦٩٠ ، ٧٧٠٠ ، ٧٧١٠ ، ٧٧٢٠ ، ٧٧٣٠ ، ٧٧٤٠ ، ٧٧٥٠ ، ٧٧٦٠ ، ٧٧٧٠ ، ٧٧٨٠ ، ٧٧٩٠ ، ٧٨٠٠ ، ٧٨١٠ ، ٧٨٢٠ ، ٧٨٣٠ ، ٧٨٤٠ ، ٧٨٥٠ ، ٧٨٦٠ ، ٧٨٧٠ ، ٧٨٨٠ ، ٧٨٩٠ ، ٧٩٠٠ ، ٧٩١٠ ، ٧٩٢٠ ، ٧٩٣٠ ، ٧٩٤٠ ، ٧٩٥٠ ، ٧٩٦٠ ، ٧٩٧٠ ، ٧٩٨٠ ، ٧٩٩٠ ، ٨٠٠٠ ، ٨٠١٠ ، ٨٠٢٠ ، ٨٠٣٠ ، ٨٠٤٠ ، ٨٠٥٠ ، ٨٠٦٠ ، ٨٠٧٠ ، ٨٠٨٠ ، ٨٠٩٠ ، ٨١٠٠ ، ٨١١٠ ، ٨١٢٠ ، ٨١٣٠ ، ٨١٤٠ ، ٨١٥٠ ، ٨١٦٠ ، ٨١٧٠ ، ٨١٨٠ ، ٨١٩٠ ، ٨٢٠٠ ، ٨٢١٠ ، ٨٢٢٠ ، ٨٢٣٠ ، ٨٢٤٠ ، ٨٢٥٠ ، ٨٢٦٠ ، ٨٢٧٠ ، ٨٢٨٠ ، ٨٢٩٠ ، ٨٣٠٠ ، ٨٣١٠ ، ٨٣٢٠ ، ٨٣٣٠ ، ٨٣٤٠ ، ٨٣٥٠ ، ٨٣٦٠ ، ٨٣٧٠ ، ٨٣٨٠ ، ٨٣٩٠ ، ٨٤٠٠ ، ٨٤١٠ ، ٨٤٢٠ ، ٨٤٣٠ ، ٨٤٤٠ ، ٨٤٥٠ ، ٨٤٦٠ ، ٨٤٧٠ ، ٨٤٨٠ ، ٨٤٩٠ ، ٨٥٠٠ ، ٨٥١٠ ، ٨٥٢٠ ، ٨٥٣٠ ، ٨٥٤٠ ، ٨٥٥٠ ، ٨٥٦٠ ، ٨٥٧٠ ، ٨٥٨٠ ، ٨٥٩٠ ، ٨٦٠٠ ، ٨٦١٠ ، ٨٦٢٠ ، ٨٦٣٠ ، ٨٦٤٠ ، ٨٦٥٠ ، ٨٦٦٠ ، ٨٦٧٠ ، ٨٦٨٠ ، ٨٦٩٠ ، ٨٧٠٠ ، ٨٧١٠ ، ٨٧٢٠ ، ٨٧٣٠ ، ٨٧٤٠ ، ٨٧٥٠ ، ٨٧٦٠ ، ٨٧٧٠ ، ٨٧٨٠ ، ٨٧٩٠ ، ٨٨٠٠ ، ٨٨١٠ ، ٨٨٢٠ ، ٨٨٣٠ ، ٨٨٤٠ ، ٨٨٥٠ ، ٨٨٦٠ ، ٨٨٧٠ ، ٨٨٨٠ ، ٨٨٩٠ ، ٨٩٠٠ ، ٨٩١٠ ، ٨٩٢٠ ، ٨٩٣٠ ، ٨٩٤٠ ، ٨٩٥٠ ، ٨٩٦٠ ، ٨٩٧٠ ، ٨٩٨٠ ، ٨٩٩٠ ، ٩٠٠٠ ، ٩٠١٠ ، ٩٠٢٠ ، ٩٠٣٠ ، ٩٠٤٠ ، ٩٠٥٠ ، ٩٠٦٠ ، ٩٠٧٠ ، ٩٠٨٠ ، ٩٠٩٠ ، ٩١٠٠ ، ٩١١٠ ، ٩١٢٠ ، ٩١٣٠ ، ٩١٤٠ ، ٩١٥٠ ، ٩١٦٠ ، ٩١٧٠ ، ٩١٨٠ ، ٩١٩٠ ، ٩٢٠٠ ، ٩٢١٠ ، ٩٢٢٠ ، ٩٢٣٠ ، ٩٢٤٠ ، ٩٢٥٠ ، ٩٢٦٠ ، ٩٢٧٠ ، ٩٢٨٠ ، ٩٢٩٠ ، ٩٣٠٠ ، ٩٣١٠ ، ٩٣٢٠ ، ٩٣٣٠ ، ٩٣٤٠ ، ٩٣٥٠ ، ٩٣٦٠ ، ٩٣٧٠ ، ٩٣٨٠ ، ٩٣٩٠ ، ٩٤٠٠ ، ٩٤١٠ ، ٩٤٢٠ ، ٩٤٣٠ ، ٩٤٤٠ ، ٩٤٥٠ ، ٩٤٦٠ ، ٩٤٧٠ ، ٩٤٨٠ ، ٩٤٩٠ ، ٩٥٠٠ ، ٩٥١٠ ، ٩٥٢٠ ، ٩٥٣٠ ، ٩٥٤٠ ، ٩٥٥٠ ، ٩٥٦٠ ، ٩٥٧٠ ، ٩٥٨٠ ، ٩٥٩٠ ، ٩٦٠٠ ، ٩٦١٠ ، ٩٦٢٠ ، ٩٦٣٠ ، ٩٦٤٠ ، ٩٦٥٠ ، ٩٦٦٠ ، ٩٦٧٠ ، ٩٦٨٠ ، ٩٦٩٠ ، ٩٧٠٠ ، ٩٧١٠ ، ٩٧٢٠ ، ٩٧٣٠ ، ٩٧٤٠ ، ٩٧٥٠ ، ٩٧٦٠ ، ٩٧٧٠ ، ٩٧٨٠ ، ٩٧٩٠ ، ٩٨٠٠ ، ٩٨١٠ ، ٩٨٢٠ ، ٩٨٣٠ ، ٩٨٤٠ ، ٩٨٥٠ ، ٩٨٦٠ ، ٩٨٧٠ ، ٩٨٨٠ ، ٩٨٩٠ ، ٩٩٠٠ ، ٩٩١٠ ، ٩٩٢٠ ، ٩٩٣٠ ، ٩٩٤٠ ، ٩٩٥٠ ، ٩٩٦٠ ، ٩٩٧٠ ، ٩٩٨٠ ، ٩٩٩٠ ، ١٠٠٠٠ ، ١٠٠٠١ ، ١٠٠٠٢ ، ١٠٠٠٣ ، ١٠٠٠٤ ، ١٠٠٠٥ ، ١٠٠٠٦ ، ١٠٠٠٧ ، ١٠٠٠٨ ، ١٠٠٠٩ ، ١٠٠١٠ ، ١٠٠١١ ، ١٠٠١٢ ، ١٠٠١٣ ، ١٠٠١٤ ، ١٠٠١٥ ، ١٠٠١٦ ، ١٠٠١٧ ، ١٠٠١٨ ، ١٠٠١٩ ، ١٠٠٢٠ ، ١٠٠٢١ ، ١٠٠٢٢ ، ١٠٠٢٣ ، ١٠٠٢٤ ، ١٠٠٢٥ ، ١٠٠٢٦ ، ١٠٠٢٧ ، ١٠٠٢٨ ، ١٠٠٢٩ ، ١٠٠٣٠ ، ١٠٠٣١ ، ١٠٠٣٢ ، ١٠٠٣٣ ، ١٠٠٣٤ ، ١٠٠٣٥ ، ١٠٠٣٦ ، ١٠٠٣٧ ، ١٠٠٣٨ ، ١٠٠٣٩ ، ١٠٠٤٠ ، ١٠٠٤١ ، ١٠٠٤٢ ، ١٠٠٤٣ ، ١٠٠٤٤ ، ١٠٠٤٥ ، ١٠٠٤٦ ، ١٠٠٤٧ ، ١٠٠٤٨ ، ١٠٠٤٩ ، ١٠٠٥٠ ، ١٠٠٥١ ، ١٠٠٥٢ ، ١٠٠٥٣ ، ١٠٠٥٤ ، ١٠٠٥٥ ، ١٠٠٥٦ ، ١٠٠٥٧ ، ١٠٠٥٨ ، ١٠٠٥٩ ، ١٠٠٦٠ ، ١٠٠٦١ ، ١٠٠٦٢ ، ١٠٠٦٣ ، ١٠٠٦٤ ، ١٠٠٦٥ ، ١٠٠٦٦ ، ١٠٠٦٧ ، ١٠٠٦٨ ، ١٠٠٦٩ ، ١٠٠٧٠ ، ١٠٠٧١ ، ١٠٠٧٢ ، ١٠٠٧٣ ، ١٠٠٧٤ ، ١٠٠٧٥ ، ١٠٠٧٦ ، ١٠٠٧٧ ، ١٠٠٧٨ ، ١٠٠٧٩ ، ١٠٠٨٠ ، ١٠٠٨١ ، ١٠٠٨٢ ، ١٠٠٨٣ ، ١٠٠٨٤ ، ١٠٠٨٥ ، ١٠٠٨٦ ، ١٠٠٨٧ ، ١٠٠٨٨ ، ١٠٠٨٩ ، ١٠٠٩٠ ، ١٠٠٩١ ، ١٠٠٩٢ ، ١٠٠٩٣ ، ١٠٠٩٤ ، ١٠٠٩٥ ، ١٠٠٩٦ ، ١٠٠٩٧ ، ١٠٠٩٨ ، ١٠٠٩٩ ، ١٠١٠٠ ، ١٠١٠١ ، ١٠١٠٢ ، ١٠١٠٣ ، ١٠١٠٤ ، ١٠١٠٥ ، ١٠١٠٦ ، ١٠١٠٧ ، ١٠١٠٨ ، ١٠١٠٩ ، ١٠١١٠ ، ١٠١١١ ، ١٠١١٢ ، ١٠١١

ان وحد فب قیاسان :

أحدنا : أنه لا نظير أصلاً لعدم الامكان .
لاختلاف انعكاسه بالأحوال والظروف .

الثاني : لا تجسس ، إذ يفسد حكم الجماعة ،
 لتعذر الاحتراز من التسلطهم . وقد تركوا التفتيش
 البطاهر من الخبز والأثر ، وضرب من الفقه الخفي
 وقدكروا : إن معاشل لأبواب مبنية على اتباع الأثوار . أما
 الخبز فما روى من أد التي صلى الله عليه وسلم قال
 في «عصاة سموت في النار» ينزع منها عشرون « ويلي
 رواية « ينزع منها ثلاثون دلو »^(١) .

ولما ألتزمها روي عن أبي أنه قال: بنزح
عنهم. وفي رواية ثالثة: وعن أبي سعيد الخدري
بأنه قال في وصية ثابت بن كليب: أوصيك بأربع

كفارة نبط شعره، فإن الماء يترج لا يطهر الماء،
وإذا دعه في الخنفس من الشعر^(١).

٢٢ - وبغض الحائبة في التطهير بالكثير: إذا كان الماء لتنجس قليلا، أو كثيرا لا يلبس ثوبه ويغسلون ذلك، مما إذا كان تنجس ماء بغيره الآدمي أو عدته. ويكون الكثير بإضافة ماء طهور كثير، حتى يعود الحبل طهورا بركاب النجس.

فإنه يجب نزع ماؤها، فإن شق ذلك فوره يظهر بزوال
تعبه، سواء برح دلا بشق نحره، أو بأخذ ماء
الحية، أو بمحلول الملح^(١) على أن تتخرج دأزل به
الدم، وكان إياي من الماء كثيرا (فتب عاكف) بتعب
محمدا عند الشفة^(٢)

٢٤ - أما الحنفية فيقيمونه انتطير على نوح فقط ، لكل ماء البئر أو عدد همد من الدلاء على ما سبق . وإذا كان الحالكية والمنايلة اعتصروا السرح صريفاً لتطهير قباب غير متين عندهم كما أنهم لم يحددوا مقداراً من الدلاء وإنما يتركون ذلك لتقدير المترواح .^(١) ومن أجل هذا نجد الحنفية هم الذين يصعدون للكلاب في المنزح . وهم الذين نكلوا على آلة المنزح ، وما يكون على حلقه .

٢٥ - فِيمَا وَقَعْنَا فِي الْحَرْبِ نَجَاحَةً نَرْتَحِلُ : وَكَانَ
سَبْحَ مَا فِيهِ مِنْ مَاءٍ طَهَارَةٌ هَاهُنَا^١ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَرْبِ

(٩) أمي كفايت ، ١٦٥٣ : ١٧٠٢ ، والوجيز : ١٨٤٤ ، والمصروع : ١٨٤٦ .

(۴) کتاف: ۵۰، ۳۷۲، (الحج: ۱۲۳، والزمر: ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸، ۵۳۹، ۵۴۰، ۵۴۱، ۵۴۲، ۵۴۳، ۵۴۴، ۵۴۵، ۵۴۶، ۵۴۷، ۵۴۸، ۵۴۹، ۵۵۰، ۵۵۱، ۵۵۲، ۵۵۳، ۵۵۴، ۵۵۵، ۵۵۶، ۵۵۷، ۵۵۸، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۱، ۵۶۲، ۵۶۳، ۵۶۴، ۵۶۵، ۵۶۶، ۵۶۷، ۵۶۸، ۵۶۹، ۵۷۰، ۵۷۱، ۵۷۲، ۵۷۳، ۵۷۴، ۵۷۵، ۵۷۶، ۵۷۷، ۵۷۸، ۵۷۹، ۵۸۰، ۵۸۱، ۵۸۲، ۵۸۳، ۵۸۴، ۵۸۵، ۵۸۶، ۵۸۷، ۵۸۸، ۵۸۹، ۵۹۰، ۵۹۱، ۵۹۲، ۵۹۳، ۵۹۴، ۵۹۵، ۵۹۶، ۵۹۷، ۵۹۸، ۵۹۹، ۶۰۰، ۶۰۱، ۶۰۲، ۶۰۳، ۶۰۴، ۶۰۵، ۶۰۶، ۶۰۷، ۶۰۸، ۶۰۹، ۶۱۰، ۶۱۱، ۶۱۲، ۶۱۳، ۶۱۴، ۶۱۵، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۱۸، ۶۱۹، ۶۲۰، ۶۲۱، ۶۲۲، ۶۲۳، ۶۲۴، ۶۲۵، ۶۲۶، ۶۲۷، ۶۲۸، ۶۲۹، ۶۳۰، ۶۳۱،

(١) طبعاً: ١٤٧١/١٤٧٢، بيروت: دار الفكر.

۱۳۱۴ هـ

[illegible]

١١: الأنت خير علي أنت كمال. ١٢: يسبح ملكوتك. ١٣: ولي
روحه تملكون. ١٤: قال ابن الصركسي: يروى الخطابي
وغيره من الذي كتبه علي الأنت: وإن فيه ١٠٠ ألف عبادتي
لم يجمعها غيري فاستغفر. ١٥: يسبح ماؤه ١٠٠ مرة
١٦: قال: إلهي سمعت دعوات أولادك في أيامهم فما جئت
بذلك إلا مرة.

مقدّر عشر بين دلوًا جاز. وقال روي: لا يجوز، لأنه
خوثر لشويعه كلاله الجاري. (١١)

وبظاهرة أسر بصر الدلو وايزش، والبكرة
وساخي الإز وبه السعي. روي عن أبي يوسف أن
تحت هذه الأشياء، بنجامة الثور، فتكون عليها
بطه ريتا، غبا للخرج. وقيل لا تظهر الدلو في حق
رأى أسره، كدم الشهد طاهري حتى أنه لا ي
على غيره. (١٢)

٣٩ - ولم يعرض فقهاء المذهب الأخرى - على
ما علم - لمقدار آلة النرج، وكل ما ذلوه أن ماء البز
إذ كان قسلا، ونجس، فإن الدلو إذ ما عرف به
من الماء نجس الطيل لنجس من طاهره والحق،
ولذا كان الماء بعد زلقين فقط، وفيه نجاسة جاءه،
وعرف بالدلو من هذا ماء، ولم تعرف العين النجسة
في الدلو مع الماء، قدس الدلو صاهر، وظاهره نجس،
لأنه بعد عرف الدلو يكون الماء البز في البز والذي
احتسابه ظاهر الدلو فيلما نجسا. (١٣) واستظهر ابن عتي
من قول الحنابلة بعدم غسل حوائب البز لعمدة
ووجوب غسل رأسها لعدم لشقة، وجوب غسل آلة
النصح إلحاقها برأس الدلو في عدم مشقة العمل.
وقال: إن مقتضى قوله: النرج طاهر، أن الآلة لا
يعتبر فيها ذلك للخرج. (١٤)
ملفوظ الأباور:

٣٩ - كتب المذهب تذكر نقاق المنقح، على أن

بشخص شبرنخ مظه من أسفه. (١٥)
والأوفق ما روي عن أبي نصر أنه يقي رجلين لها
مصرفي أسره - فخرج شبرنخ، لأن ما يعرف
بالاجناد يرجع فيه لأهل الخبرة. (١٦)

٢٨ - والمالكية كما يبايرون أنه البرع طريق من
صرف لتطهير، ولم يحدو قدر النرج، وقالوا إنه يترك
مقدّر لنرج لظفر النرج. قالوا: ويسفي لتطهير أن
ترفع الدلاء ناصصة، لأن الخارج من الحيون عنه
أصوت مواد ذهب، وشأنه الدهن أنه يظهر على وجه
الماء، فإذا اعتدّل الدلو خشبي أن يرجع إلى البز. (١٧)

واحباسية قالوا: لا يجب غسل جنوب بز
مزجت، ضيفة كانت أو واسعة، ولا غسل أرضها،
مخلاف رأسها. (١٨) وقيل يجب غسل ذلك، وقيل
الدو يمين في البز الواسعة، أعاد الضيفة يجب غسلها
رواية واحدة. (١٩)
وقد بينا أن الشافعية لا يرون التطهير بمجرد النرج -

آلة النرج:

٢٩ - منهج ختمية القائل بمقدار مبر من الدلاء
استطوي، في بعض الحالات، يتطلب بيان حجم الدلو
الذي يزرع به الماء النجس. فقال تبعض: المعتزلي
كن بز دلوها، صغيرا كان أو كبيرا. وروي عن أبي
حنيفة أنه يعتبر دلو سبع قد صاع. وقيل العذر هو
المنوسط بين الصغير والكبير. (٢٠) ولأن النرج دلو مقلع مرة

١٥ - سبيل اعتدّل ١٥١٩

(١) لدفع ١٥١٩

(٢) دالية الزعفران ١٥١٩، وشرح معتمد من غير غسل ١٥١٩

(٣) كذا في النسخ ١٥١٩

(٤) الإيضاح ١٥١٩

(٥) السامع ١٥١٩

١٥١٩ - سبيل اعتدّل ١٥١٩

(١) لدفع ١٥١٩، وسبيل طهارة ١٥١٩

(٢) الصواع ١٥١٩، وأبى الخطاب ١٥١٩

(٣) شرح الألفاظ ١٥١٩

لأنكبة هذا الرأي، وهو راية عند أحاسه، مكها
غير ضهر الفول، ودليلهم على صحة التفسير بما لها
لعدومات الثمالة على طهارة جميع المياه ما لم تحسن
ويعبر أحد أوصاف الله، والدليل على ذلك، هي أنه
يخفى، أنه يصاب مستحله بأذى لأنها مضى العذاب.

و يسقى المديني من الملكية أن غير لأجوري
جزء تعلم صحة لتطهير هذه الآراء. وهي الرواية
تطهرها عند لحابه في آبر رضى شود، كبردي
رواي او ثر بهوت ^(١١) اعتماد الرواية ^(١٢)

والدليل على عدم صحة التطهير ماء هذه الآبار
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإهراق الماء الذي
استنفاه أصحابه من إبار أرض شمود، فإن أمره
بإهراقها يدل على أن ماءه لا يصبح التطهير به.
وهذا النبي وإن كان ورداً في الآبار الموجودة بأرض
شمود إلا أن غيرها من الآبار الموجودة بأرض عصب

[illegible]

وہ کہتا ہے کہ اگرچہ وہ ایک اعلیٰ درجے کا شخص ہے، لیکن وہ ایک اعلیٰ درجے کا شخص ہے۔

دستورالعمل: در صورتی که در هر یک از این موارد، بیمار به دلیل عدم توانایی در انجام دادن آن، به کمک نیاز داشته باشد، به کمک او را به گونه ای که به او اجازه دهد تا به تنهایی بتواند انجام دهد، به او بیاموزید.

(۳) اگر چه که در این کتاب نیز به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است، اما در این کتاب نیز به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است.

إذ دُعي الحاجبة إلى تحريرها وإتلاف بعض أموال
الكنيسة، وشعر أباها بقطع الماء عنها جائز ذلك^(١)
بما قيل من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر حين
أمر بالتحلف قُصرت.^(٢)

المبحث السادس
آبائنا لها أحكام خاصة

آمار ارض العذاب (۳)

وسمكم انظيهم والتطهر بها :

٣٢ — ذهب الحنفية والشافعية إلى صحة النظر والنظر بمانها مع النكرهه، واستظهر الأجهوني من

(٥) البدائع ١: ١٠٧، طبعه الشريف ١٣٩٦ هـ، ط ١٣٧٢ هـ.
والتلخيص ١: ١٠٧، طبعه الشريف ١٣٩٦ هـ، ط ١٣٧٢ هـ.
والجواهر ١: ١٠٧، طبعه الشريف ١٣٩٦ هـ، ط ١٣٧٢ هـ.

[illegible][illegible]

عليه وسلم من قوله: «هو ضام...»^(١١) أو يدل على عدم تكراره ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع يده عن ماء زمزم فغضب منه وتوضأ^(١٢) أو يقول القاضي المالكي: انظره بماه زمزم صحيح بالإجماع، على ما ذكره الماوردي في حواشي، والعمري في شرح المهذب، ومنهض ما ذكره ابن حبيب المالكي استنباط التوضؤ به^(١٣) وكونه ماركاً لا يمنع التوضؤ به، كالألاء الذي وضع النبي صلى الله عليه وسلم يده فيه^(١٤).

وقد صرح الشافعية بجواز استعمال ماء زمزم في اغتسل دون الغسل^(١٥) وهو ما يفيد عموم قول احتجنا به ولا يكره الوضوء ويغسل يده زمزم على ما هو الواقع في مذهبه^(١٦) أما خفية قد صرحوا بأنه لا يعتدل به عند ولا يحدث^(١٧).



(١) «هو ضام...» روي عنه... «روي عنه...»
روى عن أبي حنيفة والشافعية أنهما لم يكرهوا التوضؤ بماء
هذا الماء عند «قوله احتجنا به» يدل التوضؤ
الماء من غير غسل يده... قوله «وإذا»
هذا الماء... (١١)

(١٢) «أو يدل على...» روي عنه...
روى عن أبي حنيفة والشافعية أنهما لم يكرهوا التوضؤ بماء
هذا الماء عند «قوله احتجنا به» يدل التوضؤ
الماء من غير غسل يده... قوله «وإذا»
هذا الماء... (١٢)

(١٣) «ومنهض ما ذكره ابن حبيب المالكي استنباط التوضؤ به»

(١٤) «وكونه ماركاً لا يمنع التوضؤ به»

(١٥) «أما خفية قد صرحوا بأنه لا يعتدل به عند ولا يحدث»

(١٦) «الشافعية بجواز استعمال ماء زمزم في اغتسل دون الغسل»

(١٧) «وهو ما يفيد عموم قول احتجنا به ولا يكره الوضوء ويغسل يده زمزم على ما هو الواقع في مذهبه»

كما اتفقوا على عدم استعماله في مواضع الإغتسال، كإزالة النجاسة الحقيقية، وبمزمع الغسل الشافعي ينحرم ذلك، وهو ما ينفك كلام ابن شعك المالكي، وما روى ابن عابدين عن بعض الأئمة، لكن أصل مذهب الحنفي والمذهب المالكي التكرار، وهو ما روى ابن عابدين الشافعي في: الحنفية، وصرح به السيوري، واستظهره الشافعي زكريا، وقال: إن المك على وجه الأدب، وهو المذهب هنا من بعض فقهاء الشافعية بخلاف الأول^(١٨).

واتفقوا على أنه لا يصحني أن يغسل به ميت ابتداء، وفي المالكي أن أهل مكة يغسلون ميتهم بماء زمزم إذا قدموا من حلي أيت ونظيفة، شركا به، وأن أساءه سب أي يكره غسل الميتا عند الله ابن الزمزم زمزم^(١٩).

٣٥ — ولا خلاف بمشرواق حواش الوضوء والغسل...
لكن كان طاهر الأعصاب^(٢٠) أصل صرح الشافعي باستحباب ذلك، ولا يقول على القول ما تكراره عندنا على أنه طاهر، كما روى عن الرسول صلى الله

(١٨) «الشافعية بجواز استعمال ماء زمزم في اغتسل دون الغسل»
روى عن أبي حنيفة والشافعية أنهما لم يكرهوا التوضؤ بماء
هذا الماء عند «قوله احتجنا به» يدل التوضؤ
الماء من غير غسل يده... قوله «وإذا»
هذا الماء... (١٨)

(١٩) «وهو ما يفيد عموم قول احتجنا به ولا يكره الوضوء ويغسل يده زمزم على ما هو الواقع في مذهبه»

(٢٠) «الشافعية بجواز استعمال ماء زمزم في اغتسل دون الغسل»
روى عن أبي حنيفة والشافعية أنهما لم يكرهوا التوضؤ بماء
هذا الماء عند «قوله احتجنا به» يدل التوضؤ
الماء من غير غسل يده... قوله «وإذا»
هذا الماء... (٢٠)

وعنده من آخذ . و يرجع في تفسير ذلك إلى كتاب
العيد . (١)

ثم الحيوان المستأنس المملوك إذا بُد غاما ثي
بمسح بنفسه من صفار الساع أولا ، وقد فصل
لفقهه حكمه ملكيته السابقة ، وبالمعية لمن
استعط ، على خلاف بينهم . (٢)

عواطف البحث :

١- فصل الفقهاء أحكام الآيد في العيد والذبايح .
في بيان الخلاف في الشراء ونحوه ، وفي اللقطة .

آبق

انظر : باق

- (١) السماع ١٢٧ ط أول ١٢٧٢ هـ ورواية السماع ١٠٠٨ ط
معجم الفهر ١٠١٢ هـ والبرج شرح نكح ٣٤١١ ط
البار الأول ١٠١٨ هـ ، والفتح ٣٨٢ ط السلف . ورواية
الفاصل عن الشرح الكبير ٣١٢ هـ مسأله .
(٢) السماع ١٠٠٧ ط أول ١٣٥٨ هـ ورواية السماع ١٠١٢ هـ
والناس مع الفهر نكح ١٠١٢ هـ ورواية السماع ١٠١٢ هـ

آيد

التعرف :

١- من معني الآيد في اللغة أنه وصف بوصفه
الحيوان المستأنس ، يقال : آيدت البهيمة أي
بوحيشت . ورواية : هي التي نوحشت ونفرت من
الإنس . (١)

وفي اصطلاح الفقهاء يستعمل المعنى الشرعي من
استئمانات الفقهاء ، وموطن محله ، حيث وجدنا
الفقهاء يستعملون ذلك في شريش :
أوهما : الحيوان المستأنس ، سواء أكان نوحشه
فصليا أم طاريا .
وبانيها : الحيوان الأليف إذا لم (شرد ونفر) .

حكم الإجمالي :

١- آيد من الحيوان ملحق حكمه بالعيد والذبايح
واللقطة ، فإذا بدع أو عوه من حيوانات لأبوية
شأنكوشة ، لم يقدر عليه ، جاز أن يصرف به أو
نحوه من آيد للعيد . فإن قتله ذنب فهو حلال .
و بعد فيه عيشة ما يتجرى العيد .

والحيوان المستأنس إن قدر على دفعه ، أو
استأنس ، لا يمس إلا بدعيه . وهو على حكم
الإنسان إذا كان شبيها وحطاب ، ومبيه الأمطار .

(١) السماع ١٠١٢ هـ ورواية السماع ١٠١٢ هـ

بين الفقهاء، ولهم في ذلك تشريعات وتقريرات في
مبحث النجاسات. (١)

وعل فلككم بظهوره ونجاسته يتوهم صحة بيعة
وفسادها. وعمل ذلك في البيع «شوائط المحمود
عليه» (١)

وبالإضافة إلى ما تقدم تناول الفقهاء (الأجبر) في الذوق وحسن القبوله (٣)

وفي السلم عن حكم السلم فيه. (١)
وفي النصب إن جعل الترابي آخرًا.

الْجِنِّ

التم يق :

١ - الآمين في اللغة: اسم قائل من أَمِن الماء ، من
أَسَى صرر وقعد ، إذا شرب طعمه أو لونه أو ريحه
يسبب طوك حكة ، إلا أنه يشرب ، وقيل هو ما غلب
الاصحاب والورق .

و يعصّب من الأجبن « الأسن » إلا أن لأحر

(۱) اسیر علی حسینی ۳۱۰/۱، الخطباء ۱۰۸/۱، وشرح اردبیلی ۱/۲ و کتاب النصاراء ۳۸۷/۲

(٢) الرئيس: ١٤٠ ط القاهرة الشرقية، وشعره الرقيق ١/٢

(٢) السمر لرائق ٢/٢٠٩، وصولهم الإكليل ١/١٢٢، وجابة
المحتاج ٧/١ = مصطفى الحفص، (الفتي مع الشرح الكبير
٣/٣٨٧ في القار

(٥) المذبح ٢٠٩/٥ ط الجندوبة، واناج والإكليل ٤٥٧٣/٤
وجنية الحاج ١٩٣/٤ ط مصطفى الخفس، ومطاب أول الهي
٢١٠/٣ ط الكتب الإسلامية بدمشق.

اجیر

الشمس يضيء :

١ - الأيزر لفة : الطين الطيور (١)

ولا يخرج اشغال الفقهاء من ذلك إذ قالوا:
هو المذنب المحرق. (٢)

الإلتفات ذات الصلة :

٢٠٠٠ سنة. لا جبر يخالف الجبر والتمل في أنه عرج من أصله بالطبخ والصنعة، بجلاها. ويخالف الجبر والجبر أيضا. هذا هو الجبر عرجي. (٢٠)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢- لا يصح التيمم بالأجر إلا عند الخنفة، ويصح الاستنجاء به عند الجميع، فهو أنه مع الصحة بركه نحرأً، وإن كان ذا خنفة عند الخنفة دون غيرها. (١)

والله اعلم بنجس في طهارة أو نجاسة خلاف

(ج) ، و (د)

(٢) البصر الرابع (١٩٥٦ ط - مطبعة: زين العابدين ٢٧٧ ط
بولاق ١٩٧٢ ط، وبها هو الإكمال ١٩٨١ ط - مصطفى
خالد).

(٢) سواہر الاقبال، ص ٢٧١

(3) أبي عبد الله (ق) ١٦١، ٢٧٧، والبعض الآخر (ق) ١٥٨،
والطاهر (ق) ٣٨٩، طارئة، وسائر الأكتاف (ق) ١٧٢، وسائر

بالمل على المنهج ٩٥/٦ ط البحجة، وشرح الردهي ٨٦/١ ط
العنف، ومكتاف خا ١٥٦/١٨٨٦ ط أصر استغ

أشد تعبيراً يجب لا يقدح من مربه ، وو يفرق بعضهم
بينهما . (١)

آداب الخلاء

والمراد به في اللغة ما يغير بعض أوصافه أو كلها
بعدم طوبى لك ، سواء كان يبرأ عادة ثم لا
يسرب ، كما يستعد ذلك من إلتحاقه به .

انظر : قضاء الحاجة

الحكم الإجمالي :

آدر

١ - المنة : تحس من مطلق ، وهو في الجملة ظاهر
مظهر ، غنى عن حذف ومعين في ذلك . (١)

مواطن النعمة :

التعريف :

١ - الآدر : من به أدرة . والأدرة بوزن عُرقة انتفاخ
الخصية ، يقال : آدر يأدر من باب تعب ، فهو آدره
والجمع : أدور ، مثل أخضر وخضر .

ولا يخرج استعمال التعشاء لهذا اللفظ عن
لمس اللقوي ، فهو عندهم وصف للربل عند انتماع
الخصيتين أو إحداهما .

ويقديله في المرأة الغفلة ، وهي ورم ينت في
قبل المرأة . وقبل : هي لحم فيه .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - لما كانت الأدرة نوعاً من الخس في بنية الإنسان
توجب شيئا من الشفرة منه ، وتوقعه من بعض
التصرفات في شئونه وأفعاله ، اعتبرها بعض الفقهاء
عبداً ، واعتلموا أي من العيوب التي يشت بها الخبار
في البيع وفي النكاح ثم لا .

هذا وتفصيل أحكام الأدرة عند الفقهاء في مسخ

٣ - يندكر الشاء الآدر في كذاب الظاهرة . باب
النساء . وجمهور العلماء لم يذكروه بهذا اللفظ ، بل
ذكروه بالآخرين موصوفه بالمتبر ، الملك أو الحر ونحو
ذلك .

(١) المحمودة ٧ من درية ٢٢٨/٢ ط حيد ، وكذا المطاوعة
في كتاب تهذيب الألفاظ ص ٥٥٩ ط المكتوبية ، والمخصص
لا من ص ١٤١/٩ ط حيد . وجه اللفظ اللغوي : مطلق
الحسن ص ١٤٠ ، ومشارق آثار القياس ص ١٥٢ ط السادة ،
والنصائح والعيوب وجميع عوار الأور والقدح في الناحج وعبوات
لرافة وأمر ، أس .

(٢) حاشية من طائير ١١٤١ ط الأول ، والحر الرئي ص ٧٠٠
ط الطيبة بالهافرة . فتح انه اندر حاشية صلا مسكن ص ٢٢٠
ط توبيلص بالهافرة . وضع لأمر ٢٧١ ط تشاروا .
وحاشية الطعناوا على مرق العلاء ط الحاشية بالهافرة ،
ص ١٦ . وكشف الحقائق مع شرح الزوائد ص ١٦٠ ط
الموسم بصر ، ومروءة العوار الخفايا ص ١٦٠ ط السادة .
شرح الروض ص ١٠ ط السببية . وكشف حجاب ص ١٦٠ ط
عوار السببية

آدمي ، آسن ، آفاقي ١

عواطف البحث :

٣ - تكريم آدمي في حياته ومآته مظاهر كثيرة ، في مواطن متعددة ، تتعلق بها أحكام هئية تدور حول تسميته وألقب ، وطهارته وعصمة دمه وماله وعرضه ودفعه ، وغير ذلك .

ويعمل الفقهاء أحكام ذلك في حيات الأتباس ، والخطهارة ، والمجنانيات ، والحدود ، والمناظر ، وفي لأهله عند الأصوليين .

آسن

انظر : آسن

آفاقي

التعريف :

أحد الآفاقي لغة نسبة إلى الآفاقي ، وهي جمع أفق ، وهو ما يظهر من نواحي الفلك وأطراف الأرض . والنسبة إليه أفقي^(١) ، ونسب الفقهاء إلى الجمع لأن الآفاقي مدار كما لحسم على ما كان خارج الحرم من البلاد .

(١) لسان العرب ، وأفقر ، وتلجأ : أفساه والفاضة .

السنكاح ، والحيار به ، وفي حيار اسبب في البوع^(١) .

آدمي

التعريف :

١ - آدمي محسوب إلى آدم أبي البشر عليه السلام ، بأن يكون من أولاده^(١) .

والفقهاء يستعملونه بنفس النقص .

و يرادفه عندهم : إنسان وشخص ويشتر .

الحكم الإجمالي :

٢ - اتفق الفقهاء على وجوب تكريم آدمي باعتبار إنساناً ، بعرف النظر عما يتصف به من ذكورة وأنوثة ، ومن إسلام وكفر ، ومن صغر وكبر ، وذلك حسبما يقول الله تعالى : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)^(٢) .

أما بالنظر إليه موضوعاً بضعة ما فإنه يتعلق به مع الحكم العام أحكام أخرى تتصل بهذه الصفة .

(١) ابن عساق ٧٩/٤ ، ١٢٠ ط بولاق ١٢٠٤ هـ ، والجبل على المسح ٢١٥/١ ط دار إحياء التراث العربي ، وهاية المساج ٢٤٩/١ ط المكتب الإسلامي ، والمعي ٥٤٠/١ ط لوز .

(٢) ناه العروس ، مادة (آدم) ، والتكليات لأبي البقاء ١١٦ ط وثارة الفتاة دمشق .

(٣) تفسير القرطبي ٢٩٣/١٠ ط دار الكتب المصرية ، ولرس حاشية ١١٥/١ ط ٣٥١/١ ط لأهوية ، وأشر حاشية ٢٠١/١ ط المحي ، والعلوي ٢٢٧/١ ط مصطفى الحلبي ، والمعي لادن

تلفه ٧٩/١ ط ١٠٠ ، والآية من سورة الإسراء ٧٠ .

الثالث : القرآن والتجسم :

نصر الأتاني بالقرآن والتعلم .

مواظب البحث :

٣ - ويفصل القضاة ذلك في مباحث القرآن
والنظم من أحكام الخيم .

افه

الشعر يغيب :

١- الآلة : لغة المعاهدة ، وهي القرض الممنوع لا
أعماله ^(١) والفنهاء يستعملون الآلة بنفس المعنى ، إلا
أنهم غالباً ما يقيّمونها بقرئنا مساوية ، وهي ما لا
صنع لأدنى عيبر ^(٢)

و يذكر الفقهاء أيضا أن الجائحة هي الآفة التي
تصيب الثمر أو النبات ، ولا دخل لآدمي فيها .^(٢٦)
وكثيرا ما يذكرون الألفاظ القائلة على أثر الآفة
من شلف وهلاك ، ويفترون في الحكم بين ما هو
سماوي وبين غيره .

والأوصاليون يذكرون ألفه أثناء انكلام على
عوارض الأهلية.

والمنجاء بطلقون هذه الكلمة على من كان
خارج المواقيت المخالفة للإحرام ، حتى لو كان
مكناً .

ويعاين الاقاني العجوني، وقد يسمى «الشناني» وهو من كان داخل الحواقيت، وخارج الحرم، والحرمين، وهو من كان داخل حدود حرم مكة. (١)

وقد يطلق على الفقه «القط» «آذني» على من كان خارج حدود حرم مكة. (٢)

الحكيم الإجماعي :

٢- يشترك الإقناني مع غيره في كل ما يتعلق بالحج ،
 ما عدا ثلاثة أشياء ، وما يتعلق بها :

الأولى : الإحصاء من الحقيقات :

حسد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضحاها الفقهاء، لا ينبغي له أن يتجاوزها إذا قصد النكاح بدون إحرام، على تفصيل يرجع إليه في مباحث الإحرام والمواقيت المكاتبة. ^(٢)

الثاني : أطراف الوداع وطواف القدوم :

نَحْنُ الْإِنْفَاقِي بِطَوَافِ الدَّاعِ وَطَوَافِ الْقُدُومِ ،
لَا تُهْمُ الْقَادِمُ إِلَى الْبَيْتِ وَالْمَدِينَةِ لَهُ (٤)

(١) - في العرب : ميموس ، خط ، مادة أوف ،

١٧) سر عاتيد، ١٧٤ ط الأبرية ١٧٧٤ هـ، وشرح الصبح
 ١٧٨٠، ٨١ ط نخعي، والمجرب ١٧٧٤ هـ، فصول احلى،
 وللمر مع شرح الكوكب ١٧٧٤، ٢١٧ ط ١٧٧٧ هـ، الفار.
 ١٧٩١ نخس مع شرح الكوكب ١٧٩١ هـ، وشرح الصبح ١٧٩١،
 ٨٨، و حاله بجهد ١٧٩٢، ١٨٨ ط الخليلي، وأمر صرف
 عبر به. تصدق الساجدي عن ٢٠٢ ط وزارة الأوقاف
 وكويت.

(١) محتاجة إلى ما يقرب من ١٥٠/٢٠٠ ج.م. في السنة، وفيه إندور ٣٣٦/٩

(٢٦) حاشية ابن عثيمين: ١/١٨٧

(٣) ابن عبدبس، ١: ١٦١، والمضي ٢٠٧: ٣، المجموع: ١٢٢/٣، عذ محمد لا يبارك.

(٤) ايس صابونين ١٦٦/٢ و ١٥٦ و سماعب الخليل ١٣٧/٣ ،
والساية ٩٣٣/٣٠ و الحمود ١٥٥/٥

مستعدة مواطن مفصلة في الأحكام بالنسبة لكل مسألة. ومن ذلك: لبيع والإجارة والرهن والهبة والعارضة والمعاينة والنصب وانكاح والزكاة وغير ذلك.

و يأتى ذكره عند الأصوتين في مسح
الاهلية. و ينظر في المنطق الأصولى.

و يقسمون العراض إلى حماريه ، وهي ما كانت من قبل الله تعالى لا اختيار لعدم قبحه ، كما لحقون وانعت ، قبل مكتبة ، وهي ما يكون لاحيار لعدم جبرها مدني ، كما يلهي
(١)

والآفة قد تكون عامة ، كالحر والبرد الشديدين ،
وقد تكون خاصة ، كالطوفان .

الحكم الإجمالي :

٢- بمختلف الحكم الوضعي اقترن على ما عده الآفة باختلاف المقصود مما أماته . وباختلاف ما تحمله من ضرر .

فللازمة عند الفسخ، أثر في ثبوت اختيار وفي الأرض والصح والرد والبطا في تأخير انقضاء عند الخوف من حصر الآفة وفي إسقاط الزكاة وأجر الأجير. من إسقاط الزكاة مثلا تنف المار بأفة بعد وجوب الزكاة فيها، ومن إسقاط الحد أنه يجوز الممانع إقامة أحد عليه.

وعن الجملة فهي قد تطفئ النيران : وتؤثر في
العبادات استباحة أو تحفيضا (٢)

أكلة

انظر: السكّة

4

المبحث الأول

معنى، الآن لغة واصفها

الزمر يف :

١ - من معاني لآب في اللغة الانشباع ، يقال : آب الرجل : أي اتبعه وولياؤه . و يستعمل فيها فيه شرف غالبا ، فلا يقال آب ، (سكاف كما يقال آله^(١))

وقد استعمل لفظ أهل مراداً للفظ آل، لكن قد يكون غلط أهل أخص إذا استعمل بمعنى زوجة،

(١٥) النظام، المدة (١٥)

مواظبہ الیحد :

٣- يأتي في كلام الفقهاء ذكر الآفة وما يرادفها
ليبيان الحكم المترتب على أثر ما نعدته ، في مسائل

(١) شرح المصدر ص ١٨١ (راجعها ط المتنبية، والصريح على تنقيح ١٦٠ ط مصر).

(٢) اس عايطس ١/١٧ ، ١٦/١٧ ، وانشرح انصم ١/١١١ ،
٨٨ ع اعلس ، والصلول ٣/٢٦ - ١٢٠ ، (القس ١/١١١) ،

دفعه ١٤٧، و التلويح على الرقم ١٧٧/١

عن ابن أبي شيبة أنه قال: إن غلاماً من سبي بني النضير
بعثت إلى عائشة رضي الله عنها بغيره من الصدقة ،
فردته ، وقالت : يا أبا محمد لا تغل لنا الصدقة .
قال صاحب السنن : وهذا يدل على أنهن من أهل
بيت نبي محرم الزكاة وذكر الشيخ نفي الدين أنه يحرم
عليهن الصدقة وأنهن من أهل بيته في أصح
الروايات (١)

حكم أخذ آل البيت من الصدقة المفروضة :

٩ - إن آل محمد صل الله عليه وسلم المذكورين ،
لا يجوز دفع الزكاة المفروضة إليهم بأذن فقهاء
المذاهب الأربعة ، فيقول عليه الصلاة والسلام :
« يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم خدنة
أبائكم وأموالهم » وعوضكم عنها بخمس
الخمس (٢)

والذين ذكروا ينسبون إلى هاشم من عبد
صاف ، نسبة القرينة إليه .

(١) تحف المصنف ١٠٢٠ ط المطبعة ، وهناك أدلة أخرى
على ذلك ، وإن لم يكن ، فقول عائشة : يا أبا
محمد لا تغل لنا الصدقة ، يدل على أن الصدقة
مفروضة على المسلمين ، قال المصنف في التلخيص : والله
أخبرني ابن أبي شيبة ، قال : قال ابن أبي شيبة : قال
محمد بن أبي بكر : قال ابن أبي شيبة : قال محمد بن
محمد : قال محمد بن أبي بكر : قال محمد بن أبي بكر :

(٢) حديث في صحيح البخاري : « يا بني هاشم خدنة
أبائكم وأموالهم » وأما قوله : « يا بني هاشم خدنة
أبائكم وأموالهم » ، فإنه يدل على أن الصدقة
مفروضة على المسلمين ، قال المصنف في التلخيص : والله
أخبرني ابن أبي شيبة ، قال : قال ابن أبي شيبة : قال محمد بن
محمد : قال محمد بن أبي بكر : قال محمد بن أبي بكر :

الوارثون منهم ، إذ لا وصية لوارث ، ودخل من ثمه
من لا يرث . (٣)

المراذ بال محمد صل الله عليه وسلم عامة :

٥ - آل النبي صل الله عليه وسلم هم آل علي ،
وآل عباس ، وآل جعفر ، وآل عبيد الله ، وآل
عبد المطلب ، وآل أبي لهب .

فإن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صل الله
عليه وسلم أعقب أربعة ، وهم هاشم والمطلب ونوفل
وعبد شمس . ثم إن هاشماً أعقب أربعة ، انفطخ
نسيم إلا عبد المطلب ، فإنه أعقب ثلث عشر (٤)

آل محمد صل الله عليه وسلم الذين لهم أحكام خاصة :

٥ - هم آل علي ، وآل عباس ، وآل جعفر ، وآل
عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب ، وآل هاشم ،
خلافاً لابن القاسم من المالكية ومعه أكثر العلماء (٥)
حيث لم يعدوا الوالي من الآل . أما أزواجه صل الله
عليه وسلم ، فذكر أبو حنيفة في كتابه في شرح
البصائر ، أن انفطخ كافة انفطخ من أن أزواجه
عليه الصلاة والسلام لا يدخلن في آل الذين حرم
عليهم الصدقة ، لكن في الغني عن عائشة رضي الله
عنها ما يدل على ذلك . قال : روى الحلال بن أسامة

(١) كتاب الفقه ١٠٢١

(٢) حاشية ابن أبي شيبة ١٠٢٠

(٣) حاشية المصنف ١٠٢٠ ط المطبعة

(٤) حاشية المصنف ١٠٢٠ ط المطبعة

بشيئكم ؟ (١)

واظهار من اطلاق اللع عنه خطاباً انه غرم
على الآل الصدقة ونمنوا حقهم في الخمس .

أخذ الآل من الكفارات والذنوب وجزء الصيد
وعشر الأراضي وغلة الوقف :

٩ - معب الحنفية والذكية والشافعية إلى أنه لا
يجز لأل محمد صل الله عليه وسلم لأخذ من كفارة
اليمين والنفوس والفسخ وجزء الصيد وعشر الأرض
وغلة الوقف . وهو رواية عند الخنابلة في الكفارات ،
لأنهم شبه الزكاة . ومن أبي يوسف من الحنفية أنه
يجوز لهم أخذ غلة الوقف إذا كان الوقف عليهم ، لأن
الوقف عليهم حينئذ بمنزلة الوقف على الأضياء .

فإن كان على الفقراء ، ولم يسم بني هاشم . لا
يجوز .

وصرح في « اسكاني » بدفع صدقة الوقف إليهم
على أنه بيان المذهب من غير نقل خلاف ، فقال :
وأما التصريح والوقف ، فيجوز الصرف إليهم ، لأن
المؤذي في الوجوب يظهر نفسه بإسقاط الغرض ،
فباعتدائهم المال انزوى ، كإتلاف المتعمل ، وفي النقل
يشترع به ليس عليه ، فلا يقدنس به المؤذي له . قال
صاحب نسخ القدير : والحق الذي يقتضيه النظر
رجاء صدقة أوصف مجرى الدقة ، فثبت في
الدقة حوز الدع ، يجب دفع الوقف ، وإلا فلا ، إذ
لا شك في أن الواقف يشترع بصدقة بالوقف ، إذ لا
يذف واجب . (٢)

٨ - هذا وقد روى أبو حمزة عن أبي حنيفة أنه
يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمة . (٣)

والشهور عند المالكية أن هل عدم إعطاء بني
هاشم من الزكاة إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت
المال ، فإن لم يعطوا ، وأمر بهم القفر أعطوا منها .
وأعطاهم حينئذ أفضل من إعطاء غيرهم .

وقيد البياحي بما إذا وصلوا إلى حالة يباح فيه
فيها أكل الميتة ، لا مجرد ضرر . وإظهار خلافه وأنهم
يعطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا إلى حالة يباح
أكل الميتة ، إذ أعطاهم أفضل من خدمتهم لذمتي أو
ظالم . (٤)

وقال الشافعية : إنه لا يجز لأل محمد صل الله
عليه وسلم الزكاة ، وإن حبس عنهم الخمس ، إذ
ليس منعهم منه يحل لهم ما حرم عنهم من
الصدقة . (٥) خلافاً لأبي سعيد الإصطخري الذي
قال : إن منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع إليهم ،
لأنهم إنما حرموا الزكاة لحقهم في الخمس ، فإذا منعوا
منه وجب أن يدفع إليهم . (٦)

(١) حديث : « ... من في من الخمس ما يصب عليكم ؟ »
روى عدة روايات . وقد روى ابن أبي حاتم « رتبته لكم من
غداً أيدي الناس ، إذ لكم في من الخمس لا يصبكم ؟ »
واستدركه سنن ، وأبوهم بن مهدي رآه في وقت أبو حاتم . وقد
يحيى بن معين : يأتي تذاكر (نصب الرية ١/٣٠٨ ط الأولى)
ودواء الضمير في بني هاشم . وفيه من من ليس أصف
بعضه . وفيه كلام النظر (اصح الرواة ١/٣٠٨ ط حسني) .

(٢) صغ القدير ١/٢٠٤

(٣) مناقبة الشافعي ١/١٣٣ ط ١٩١٠

(٤) الآم ١/٢٠٩ ط مكتبة بركات الأربعة .

(٥) المجموع ١/٢٧٧ ط السريه .

(١) صغ البصير ٢/٢٨٦ ط أول ، وأخرى ١/١٨٥ ط خرد ،
والشفاة من التحرير ١/٢٨٦ ط عيسى الحسيني .

البحث الثالث

حوالي آل البيت والصدقات

١١ - قال الحنفية ، وإجابته ، وهو الأصح عند
 الشيعة ونقول عند المالكية ، إن مولي آل النبي صلى
 الله عليه وسلم ، وهم من أنفسهم هاشمي أو
 قُطَيْبِي ، حسب الخلاف السابق ، لا يملكون من
 لزكاة ، مستندهم مما روى أبو رافع أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً من بني مخزوم عن
 الصدقة ، فقال لأبي رافع : صحبني كما تعيب
 منها . فقال : لا . حتى آتي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأسأله ، فانطلق إلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فسأله ، فقال : «إنا لا نحل لنا الصدقة ، وإن
 مولى القوم منهم»^(١) ولأنهم ممن يرثهم بنو هاشم
 به . انتهى . فلم يزد دفع الصدقة إليهم كني هاشم
 وهم بمنزلة القرية ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم :
 «الولاء غصّة كلحة النسب»^(٢) وقُيِّمَ له حكم

ودفع صدقة إلى حوز أسد الألب من يومئذ
 لأنه نطرح ، وكذا الدور ، لأنه في أرض نطرح .
 وأسس ما لو نفي له . وعلى ذلك جزمهم الأئمة
 بها .

وفي الكفاية عندهم وبها آخر الحواشي ، أنه
 ليس بركاة ولا هي أوسع الناس ، فأشبه صدقة
 النطرح .

حكم أخذ الآل من صدقة النطرح :

١٠ - لعقبا . في هذه الصدقة ثلاثة أوجه :

الأول : الحوز مطلقاً ، وهو قول عند الحنفية
 والشافعية ، ورواية عن أحمد . أنها ليست من أوسع
 الناس ، تشبهاً بما في النطرح ، عن أوصياء .

الثاني : السبع مطلق ، وهو قول عند حنيفة
 والشافعية ، ورواية عن أحمد أيضاً ، وهي الأظهر عند
 الحنفية . لأن أوصياء الواردة في الخبر عن أحمد
 ليس من الصدقة عامة ، فنسب الفردانية والخاصة .

الثالث : يجوز مع الكراهة . وهوذهب المالكية
 ضد بين الأئمة^(٣)

(١) حديث . «... وأما...» روى أبو داود عن أبي رافع لعقبا
 «... من بعدهم . ولم يملأ من بعدهم .» (حديث أبي
 داود . ١٥٥٠ - ١٥٥١ . رقم ١٥٥٠ . في الشريعة المنتصرة ١٢٠
 و ١٠٠ . سريدي . خلاصة . وقال هذا حديث حسن صحيح
 وأصح لا يحد ٣٢٣٠٣ . رقم ٣٢٣٠٣ . ط . مستطاب
 و... من اختلاف أبيه . قال بشر النجاشي .
 ومرة السدي ١٢٠ . ط . مصر ١٢٠

(٢) حديث . «الولاء غصّة...» روى الطبراني في المعجم
 عند أبي أيوب . ط . مطبعة دار الكتب العلمية ١٤٠٠
 ط . الأوصياء . صححه المدوني . ط . دمشق ١٤٠٠
 صححه الأوصياء . وهو كتاب . روى الحاكم في المستدرج
 وسهبت في تفسير من من غيرهم من الحكم . وأخبر
 في تاريخ . وهو في تاريخ ٣٦١٠ . رقم ٣٦١٠ ط
 ص ١٢٠

(٣) صحيح القادر ١٠٠٠ . ط . والبحرين ط . ١٤٠٠ ط
 وهو في حسن . روى عن أبي رافع . ط . ٣٦١٠ . ط
 ١٤٠٠ ط . المكتب الإسلامي ١٤٠٠ . ط . ١٤٠٠ ط
 في الزكاة . ط . ١٤٠٠ . ط . ١٤٠٠

مخالفة الهاشمي على الصدقة بأجر منها :

١٢ - قال الحنفية في لأصح عندهم وأذلكا والشافعية وبعض أئمة المالكية ، وهو ظاهر قول الحنفية ، لا يحمل لهاشمي أن يكون عاملاً على الصدقات بأجر منها ، سترها للقرابة التي حصل الله عليه وسلم من غيبة الوصي ، وأما من عند طائفة من بعض حنابلة ، أنه يمنع أربعة والعشرين من الصدقة لظنهم ، فقالوا : لم يمنع هذين العاشرين (١) وللمنع من العاشر (٢) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرهم على الصدقة ، وأما ما فيها كما يجب الناس ، فقد قيل على : لا يرصد ما ، فأنطقنا حتى دحنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يومئذ عنه ربيعت بنت حنن ، فحدثنا : يا رسول الله ، قد بلغنا شككنا وأصبأنا لناس وأوصل الناس ، وحدثنا : نشوئهم على هذه الصدقات ، فتؤذي إنك كما يؤذي الناس ، ويصعب كما يصعبون ، قال : فك ، طوبى له ، ثم قال : « إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس » .

وفي قول الحنفية : إن أحد هاشمي العاشر على الصدقات مكروه تحريماً لا خيراً . (٣)

وجوز الشافعية أن يكونوا أئمة المالكية والحنابلة والنورن وأخلاف هاشمي (٤) ومظلي (٥)

وكنهم الحمد عليه على أنه يساهم لأن الأئمة من الأئمة ، لأنه ، لأن ما يأخذونه أجرة ، فعزهم

(١) ابن عسك ١٠٢٧ ، مجمع البحار ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

(٢) ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

وأصبحت روى عنه (بشرح البرقي ١٠٢٧ ط البصرية)

(٣) ابن عسك ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

المعتمدة من الإرث والنفقة (١) والنفقة ، فلا يمنع تحريم الصدقة عليهم . وإذا حرمت الصدقة على موالى الأئمة ، فأزادهم وسكانهم أولى ، لأنهم نزيلك ارفيق يمنع قولا ، بخلاف الجني . (٢)

والمتعمد عند المالكية حوز دفع الصدقة لموالي الأئمة ، لأنهم ليسوا بغربة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يمنعوا الصدقة ، كذا في الناس ، ولا يمنع منعوا عنها شخصي شخصي ، فإنه لا يعطون منه ، فلم يجر أنه يجره ، كذا في الناس . (٣)

دفع الهاشمي زكاة هاشمي :

١٣ - يرى أبو يوسف من الحنفية ، وهو رواية عن الإمام ، أنه يجوز لهاشمي أن يدفع زكاة إلى هاشمي منه ، فالتالي له قوله عليه الصلاة والسلام : « يا أيها الناس ، إن الله كره لكم غلبة أيدي الناس دؤوساً بهم ، وعوضكم بها بعض شخص » (٤) لا يضمنه ، المذهب بأن الراد من « الناس » غيرهم وأهم الخطلوط بالخصاص المذكور ، والتميز بين شخصي شخصي عن صدقات الناس لا يسلم كونه موصفاً عن صدقات أنفسهم . (٥)

ولم يثبت إني حكم ذلك في غير مذهب الحنفية .

(١) العقل كذا في الفقه ، يعني على جهة النهي . (الفاصول)

(٢) حاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

(٣) ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

(٤) حاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

(٥) حاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

(٦) حاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

(٧) حاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية ١٠٢٧ ، وحاشية الشافعية

سؤال من الآخرين ، ولأنهم لم يوافقوه لا في جاهلية ولا إسلام .

ويشارك فيه الفخري والفقير والرجال والنساء .
ويفضل لذكر على الأنثى ، كالإرث ، وحكى
الإمام الشافعي فيه إجماع الصحابة .

والأسهم الثلاثة الباقية الميتامى والمساكين وابن
السبيل .^(١)

والرواية الأخرى من الإمام أحمد أن سهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم يختص بأهل الديوان ، لأن
النبي صلى الله عليه وسلم امتنحه بمحصل النصر ،
فيكون له يقوم مقدمه في النصر . وعند أنه يصرف
في السلاح والكرام .

والفهي عند الشافعية . وفي رواية عن الإمام
أحمد ، الخمس ، ومصروف الخمس منه كمصرف
خمس الغنمة .

والظاهر عند الحنابلة أنه لا يخصص ، ويكون
لجميع المسلمين ، يصرف في مصالحهم .^(٢)

وقال الحنفية : إن الخمس الذي لله ورسوله الخ
يقسم على ثلاثة أسهم : سهم الميتامى ، وسهم
للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل . ويدخل قراء
ذوي انقري فيهم ، يحطون كتابتهم ، ولا يدفع إلى
أغنيائهم شيء .

وذوو القرى الذين يدفع إلى فقرائهم هم من

أخذ ، كمنه آل ومسلم ، المحرر إذا أحرره
عزيم .^(٣)

أصحت الرابع الغنمة والفهي وحق آل البيت

تعريف الغنمة والفهي :

اختلف الفقهاء في تعريف الغنمة والفهي على
أقوال تعصيلها في مصطلح : « أنزل » و « غنمة »
و « فهي » .

حق آل البيت في الغنمة والفهي :

١٤ - لا خلاف بين فقهاء مذاهب الأربعة في أن
الغنمية تقسم خمسة أخماس : أربعة عن الغنائم ،
والخمس لمن ذكرها في قوله تعالى : (واخلفوا أنا
غنيمة من شيء) قال الله عز وجل (الآية)^(١) لكنهم
اتبعوا في مصرف الخمس بعد وفاة الرسول عليه
الصلوة والسلام ، فقال الشافعية . وهو رواية عن
الإمام أحمد ، إن خمس الغنمة الخماس يقسم خمسة
أسهم .

الأول : سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ،
للآية ، ولا يفسط وفاته ، بل يصرف بعده لمصالح
استمعين وعدرة الثغر والمساجد .

والثاني : سهم لذوي القربى ، وهم يوحاشم وبنو
المطلب ، ذوب بني عبد شمس وبني نوفل ،
لاقتصاصه صلى الله عليه وسلم عن بني الأولين مع

(١) البحرى على الإختلاف ٢٣٦/٤

(٢) البحرى على الإختلاف ٢٢٨/٤ ، والفتح الكبير مع المفتي

٤١٤/١٠٠

(٣) نفس ٢٢٠

(٤) سورة البقرة ١١١

هائكم ويتو الطلب والمشي لا ينجس عندهم. (١)

وقال المالكية : إن خمس التهمة كلها والركاز والغنيمة والجربة وخراج الأرض المفتوحة عنوة أو صلحا وعشور أهل البعة همه بيت مال المسلمين ، يصرفه الإمام في مصارفه ، باستجادة ، فبدأ من ذلك يأكل النبي عليه الصلاة والسلام استحيابا ، ثم يصرف للمصالح العائدة نفعها عن المسلمين ، كبناء المساجد ، والتي لا ينجس عندهم. (٢) والآل الذين يبدونهم هم بنو هاشم فقط. (٣)

النيحة الخامسة

الصلاة على آل النبي صلى الله عليه وسلم

١٥ - الفقهاء في القاهب الأربعة يجمعون على أنه لا يصل على غير الأنبياء والملائكة إلا نكاحا ، لكنهم اختلفوا في حكم الصلاة على الآل نكاحا .

فأحد رأيين عند الشافعية والحنابلة أن الصلاة على الآل في الصلاة وجبة ، تبدأ الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مستدلان بما روي من حديث كعب بن جبرة قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا ، قلنا : يا رسول الله ، قد علمنا كيف نصل عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا : اللهم صل على محمد وآل محمد ، كما صليت على إبراهيم وآله إبراهيم » . (١) فقد أمر الرسول صلى الله

(١) من حديث ٢٥٨/٣

(٢) أخرجه ١٢٩/٣

(٣) شرح الكبير ١١٠/١

(١) حديث : « قولوا : اللهم صل على محمد ... » جزم من حديث رواته أحمد والبيهقي وأبو داود والسنن وابن ماجة عن كعب بن جبرة بلفظ : « قولوا : اللهم صل على محمد وفي آل محمد ... » الحديث (بخلاف الأخير ١٣٧/١)

عليه وسلم بالصلاة عليه وعلى آله ، والأمر يقتضي الوجوب. (١)

والرواية الأخرى في المذهبين أنها سنة ، وهو قول الحنفية ، وأحد قولين للمالكية ، واستدلوا بحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه انشده ، ثم قال : « إذا قلت هذا ، أو كتبت هذا ، فقد كتبت صلاتك » وفي لفظ (٢) « فقد كتبت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم »

والرأي الآخر عند المالكية أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والآل نكاحا ، فضيلة. (٣)

آل البيت والإمامة الكبرى والصغرى :

١٦ - لم يشترط جمهور الفقهاء أن يكون إمام المسلمين (الحنفية) من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . ويستدلون على ذلك بأن الخلفاء أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا من أهل البيت ، بل كانوا من قرش . (١)

(١) الوجيز ٢٥٨/١ ط الأذات وإبراهيم .

(٢) الترمذ الكبير مع الشرح ٥٥٣/١ ، وفي عايد ١٧٨/١ ، والشرح الكبير بمجاشية النسفي ٧٥١/١ ورواية : « إذا قلت هذا ... » جزء من حديث رواه أبو داود عن ابن مسعود بلفظ : « إذا قلت هذا أو كتبت هذا فقد كتبت صلاتك ، وإن شئت أن تقوم فقم » وإن شئت أن تخط فاطمة « قال الخطابي : قد اختلفوا في هذا الكلام » على قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول ابن مسعود « (مسألة السنن ٢٢٩/١) الأول المكتبة العلمية ، سبب وقال العراقي : إن الحفاظ متفقون على أنه مدحمة . (حول الترمذ ٣٧٧/١ نشر دار الكتاب العربي) .

(٣) الترمذ الكبير بمجاشية النسفي ٥٥١/١

(١) ابن حبان ٣٩٨/١ ، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١ ط مصطفى الحلبي ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١ ط مصطفى الحلبي ، وشرح الخطيب ١١٨/١ ، ومطالب أولي النهى ١١٩/١ ط المكتبة الإسلامية .

ولا يخرج ستمائة ألفه عن المسمى النبوي. (١)
أولاً: الحكم الكلي لا استعمال الآلات:

١ - الأصل في الآلات، لأدوات انسي يستعملها
الإنسان في نفسه، وآلاته أن تستعملها لغيره،
وعرضها لخطر أو الكراهية وعذارته، منها:
أ - أداة الصعود منها الآلة، وإذا كانت من ذهب
أو فضة أو مطبوعة بأحد هذه كره أو حرم استعمالها،
لأن الناس حتى إذا غلبه وسوس من الشر في
آلة ذهب أو فضة أو مطبوعة في صحتها، وتصلح
لذلك في سبب الآلة. (٢)

ب - الغرض الذي تستعمل له، كبيع السلع في
المتعة (٣)، أو للكفر، أو في سببها في الغرام،
وتدريج آلات المعصية.

ج - من يحسن به أو كره من أمر قد يكون شديداً
الإيذاء أو زيادة الخطورة، أو يؤدي إلى حرم، فيصير
الإنسان به، أو يكرهه، كالب في نصيب أو الحظ،
وكذلك زكاة لا تستعمل في سببها، أو حرام أو
المعطل في حال سرقته، وكذلك الوقت والجور جمع بعض
عصاه، مما يجب لها في الاستعداد لئلا يترتب إليها
العثر.

د - لشكره كقوله مع آلة العلم المسمى
للكفر (٤)

(١) قوله تعالى: (١٧٠) والفرج في اللغة، وما يشبهه
من ضيق أو عسر أو آفة أو ألم، والعقد اصطلاحاً به السوء

(٢) قوله تعالى: (١٧١)

(٣) قوله تعالى: (١٧٢) وهو ما ذكره في قوله تعالى: (١٧٣) وهو ما ذكره في قوله تعالى: (١٧٤)

علاء بن ربيعة، والحدود، من سرق سلاحاً، ١٧٤، ١٧٥

(٤) قوله تعالى: (١٧٦) من سرق سلاحاً، ١٧٦

ومستحصى مراعاة شرف النسب أنه في الإرماع
الصغيري إن استولوا هم وغيرهم في الصلوات قدّموا
باعتادهم أشرف سباً. (١)

حكم سب آل البيت:

١٧ - أجمع منه، الداهية حل أن من شر أحد
من آل الله صلى الله عليه وسلم شر مثله لغيره من آل الله
بغضب حسراً شديداً أو يكرهه، ولا يضر كافر
واشتم (٢)

الانساب إلى آل البيت كذا:

١٨ - من استسب كذا، رأى أن النبي صلى الله
عليه وسلم يصحب صبراً ووجه، وعبد هو بلا
حتى يصحبه بوجه، لأنه استعان على رسول الله
صلى الله عليه وسلم. (٣)

آلة

أشهر لغة:

١ - آلة ما استعمل به من أداة، وأداة واحدة
وعدة.

(١) قوله تعالى: (١٧٧) والفرج في اللغة، وما يشبهه
من ضيق أو عسر أو آفة أو ألم، والعقد اصطلاحاً به السوء

(٢) قوله تعالى: (١٧٨) وهو ما ذكره في قوله تعالى: (١٧٩) وهو ما ذكره في قوله تعالى: (١٨٠)

علاء بن ربيعة، والحدود، من سرق سلاحاً، ١٧٤، ١٧٥

(٣) قوله تعالى: (١٨١) من سرق سلاحاً، ١٨١

تزوجت النجرت ، وقبل بأن تترك الأكل من الصيد
ثلاث مرات .

و يذكر الغنم، ثمصيل ذلك والخلاف في في
مباح الصيد، ومباح الذبح، (١)

آلای الجہاد :

٥ - يجب إعداد العدة للجهاد ، وتكون مقابلة العدو بالسلاح المناسب لكل عصر ، وفي تعريفهم بالامر وتوفر فهم واستعمال السموم تقصيل وخلال ذلك كره الفقهاء في مباحث الجهاد .

ومعجور إلتلاف آلات العبور في حال اغتيال ، عن
 تفصيلا للقضية في ساحة الجهاد (1)

آلاب استبقاء الفصاحم والنظم في الرقة :

٦- يستوفى القصاص في النفس عند جمهور العلماء بالصفة التي وقعت بها الجناية، وعند بعض العلماء لا يستوفى القصاص إلا بالسيف.

ولا يستوفى الغصاص بها دون النفس بآية بخس
مما لم يادة .

وكذلك الغظم في انحرافه .

ويفضل المنهاء أحكام كل آية بحسب ما
تضاف إليه في الاستعمال الفقهي، فالآة الذبح في
مباح الذبح، والآة النكاح في مباح
الختانات.

وتفصيل بعض ذلك فيما يلي :

آلات التلهو والطعب :

٣- آيات اللهو كالتبلي في كرم الوعد، وآيات بعض الآداب كالشطرنج والنرد، مرمزة الاستعمال عند الفقهاء في حيث اجتمعت. ويصاح الصافي لغير اللهو كالمسح وطول الغزاة.

وفي هذه الأحكام خلاف وتفصيل يذكرها
المصنف في مباحث البيع والإجارة والشهادة والحيود
والنكاح والإباحة.^(١)

آله الذئع وآله الفهد :

٤- تعتبر الخمر في آية الذبح وآلة العبد أن تكون
معدّة، شهرة الذبح ونفوسه، والآ تكون ساء ولا
طهر، فلا جاز من ذبح بها أو صيد بها، وقول بعض
المفسرين من الصل والطهر الغائب، فمع الذبح بها،
بمختلف المسموعين، ولا جاز من أكلها ففسد بنفس
كخبر ونحوه، وبسبب نكاح الآلة لمكون معدّة
من ربح لمصلحة.

وإن كذب الصبي به حيوياً كالكذب وانصرفت
وعمره غير أن يكون معلوماً. ومضى النقيب في
المحاضرة أنه يجب تجنب إذا أرسلت أطباء، وإذا

(١) انظر، ما بين القوسين: ٩٤، ٧٢، ٧٠، ٦٨، ٦٥، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(١) ... إلى العهد ١٩٦٢، ١٧٠ عا يمكنه التكرار لأثره،
 وحديثاً ابن عمر ١٩٧٨، (الشرح العدد ١٧٨٢) عا مر
 الدوافع، والبحري هو نتاج ١٩٠٠ عا بعض المجلس
 ١٩٧٩ هـ. وضع تلخيص غالبية الفتاوى ١٩٨٤، وضف
 "في المجلد ١٩٨١ - ٢٠٠٠

[illegible]

—

آمین

التعريف :

١- الآتة لغة : شجرة تبليغ ثم ترانس ،^(١) وهي جنسة
تجمع لدماع. وشجرة آتة وثمرة بنى واحد .
وشمل المعناه المظفر بنفس المعنى
المعنى .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - هناك كدح وردت في شع الرأس ، كالوضعة
والهاتمة والمنقبة وتساعد إلا أن نكن منها حكمها
الخاص . وتمصيل ذلك عد العفه في الشعاص
والأذن .

الحكم الاجمالي :

١٠٠. قوله الفقهاء على أن في الآفة ثلث الآية. (٣٠)

مواضيع البحث :

١ - يحسن التفهيم أحكام الآفة في مباحث الجناية
على مدونة نفس، وفي مباحث الذناب .
كما فصلوا في مباحث شعوب . مثله الفهر
بوصف من أرب الآفة .

$$\{ \mathbf{a}^h \}_{\mathbf{a}^h \in \mathcal{A}^h(\cdot)}$$

(٢) استاذ الفقه الاسلامي، جامعة القاهرة، دكتور في الشريعة الإسلامية
لجنة التدريس، كلية الشريعة، جامعة القاهرة، مصر

(٢) بعض المصادر السابقة.

معناه ، واللغات التي وردت فيه :

١ - جمهور أهل اللغة على أن آمين في الدعاء يدعى بضمهم، ويقولون آمِنتُ على الدعاء آميناً، إذا قلت آميناً،^(١) ويبرحون بالآمين بدلاً من عبارة قول آمين، بسهولة اللفظ. وفي بعض النسخ عنوان البحث، مثلاً يشبه بالآمين التجارى.

ونقل القتها، فيه خات عديدة، نكتم منها
بأربع: المد، والقصر، والدمع الإمالة والتخفيف،
والمد مع التشديد، والأخيرة قال حكاهما الوجداني.
وزيغ الأخيرة منها. وقال النووي: إنها مكورة،
وحكى ابن الأنباري القصر مع التشديد، وهي شاذة

وكنهها ولا اربعة اسم فعل مجزئ استعجب.
ومعنى آتين (باله مع تشديد) قاصدين ايئذ. قال
ابن عباس: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن
معنى آتين، فقال: اقص. وقال قتادة: كذلك
يكون. وروي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «آتين حاتم رب
تسألن هل عباده المؤمنين» ^(٢٦) وقال عطاء: آتين

(١٢) هديت الوري ، والحاصم الم (أمر)

(٢) رواه ابن أبي عمير، وأبو بصير، وابن فضال، والبيهقي، وابن
مينا، عن زرارة، وعنه: [أحمد بن محمد بن الفضل بن العباس بن
... بن عبد الله بن الزبير] وإسناده صحيح [بعض النسخ: ١٠٦].

دعاء. وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدوكم على أمين ونسيم بمضكم على بعضي»^(١) قال ابن عريفي: هذه الكلمة لم تكن من قبله، غصبا الله تعالى بها.^(٢)

حقيقه التأمين :

٢ - التأمين دعاء، لأن المؤمن يطلب من الله أن يشعيب الدعاء.^(٣)

حقيقه (حكمه التكليف) :

٣ - الأصل في قول أمين أنه سنة، لكنه قد يخرج عن السبب إلى غيره، كالتأمين على دعاء محرم، فإنه يكون حراما.^(٤)

١- ط الأول المتعارف وهو من دعاء بلايات النبي صلى الله عليه وسلم من دعاء أمين قال: «ما يسبحني في سكر السكر»^(١) ط طهوف: ٤. أخرجه عنه من الفضائل بحري من جامع.

(١) حديث: «ما حسدكم...» هو رواه أحمد والبخاري في الأدب المفرد وابن ماجه عن عائشة بنده: ٦. وأما ذكر اليهود على شيء ما حسدوكم على السلام وتأمينه حديث صحيح (ميش التلوي: ١١٠/١).

(٢) غريب لأبياء والفضل شوقي ١٢/١٦٩ ط اسرية، وشرح الروض ١٥٥/١ ط الميمنية.

(٣) المصروع ٢١/١ ط أسرار الأول، ونصير الطريب ١١٠/١١١ ونصير المحر الزاري ١٥١/١٧ ط المطبعية.

(٤) ابن حبانين ٣٣١/١ ط بولاق، و... ر الزلي ٣٣١/١، وكشف النقاب ١١٢/١ ط مطبعة أمراء الدولة، ومطلب أولي ٣٣١/١ ط المكتب الإسلامي، وصحة الحديث ١١٢/١ ط التبرية.

في القرآنية عن «أمين» :

٥ - لا خلاف في أن «أمين» ليست من القرآن، لكن مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد اختلف عليها، وأمر بها في الصلاة وخارجها، كما يعرف من الأحاديث التي مترد في خلال البحث.^(١)

مواضع التأمين :

٥ - التأمين دعاء غير مستغن عنه، بل مرشط بغيره من الأدعية، وذلك ينسب تلك المواضع التي يؤمن على الدعاء فيها، من أمها :

١ - التأمين في الصلاة : التأمين عند قراءة الفاتحة، وعلى الدعاء في تحسوت الصبح، والوتر والاربع.

٢ - والتأمين خارج الصلاة : عند قراءة الفاتحة والتأمين على الدعاء في الخطبة، وفي الاستسقاء.

أولا : التأمين في الصلاة

التأمين عقب الفاتحة :

٥ م - التأمين لله فمرة سنة، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية. ومثله الإمام والمؤمن في السرية، والفتنة في صلاة الجهر.

أما الإمام في الصلاة الجهرية فله ثلاث آراء :

أولاً - ندب التأمين، وهو قول الشافعية، والحنابلة، والحنفية، وقد روي الحسن عن أبي

(١) ابن عادي ٣٣١/١

حقيقة، وهو رواية الدينيين من الملائكية^(١) لحديث: «إذ أُلحس الإمام وأُمنوا، فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢)

ثانياً - عدم السند، وهو رواية المصريين من الملائكية، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، ودليل صدق مستحباته من الإمام ماروي مالك عن سبي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذ قال الإمام: غير المفضول عنده ولا الفضول فقولوا: آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له»^(٣) وهذا دليل على أنه لا بد له لأنه صلى الله عليه وسلم قسم ذلك بيده وبين الخدم، وانفصت نال التبركة^(٤)

ثالثاً - وجوب التأمين، وهو رواية عن أحمد، فإن في رواية إسحاق بن إبراهيم: آمين أمر من النبي صلى الله عليه وسلم^(٥)

(١) القسطنطيني الحديث ١٠٠٠ ط. والد. وابن حنبل ١٠٠٠ ط. وأحمد بن حنبل ١٠٠٠ ط. والزهري ١٠٠٠ ط. والشافعي ١٠٠٠ ط. والترمذي ١٠٠٠ ط. والبيهقي ١٠٠٠ ط. والخطيب ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط.

(٢) حديث: «إذا أُلحس الإمام وأُمنوا، فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١)

(٣) حديث: «إذ قال الإمام: غير المفضول عنده ولا الفضول فقولوا: آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له»^(٢)

(٤) الحديث ١٠٠٠ ط. والد. وابن حنبل ١٠٠٠ ط. وأحمد بن حنبل ١٠٠٠ ط. والزهري ١٠٠٠ ط. والشافعي ١٠٠٠ ط. والترمذي ١٠٠٠ ط. والبيهقي ١٠٠٠ ط. والخطيب ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط.

(٥) الحديث ١٠٠٠ ط. والد. وابن حنبل ١٠٠٠ ط. وأحمد بن حنبل ١٠٠٠ ط. والزهري ١٠٠٠ ط. والشافعي ١٠٠٠ ط. والترمذي ١٠٠٠ ط. والبيهقي ١٠٠٠ ط. والخطيب ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط.

أوقاف التأمين بالساعة:

٦ - انتفعت المذهب الأربعة على أنه يس تأمين عند سماع قراءة الإمام، أما إن سماع المأموم للتأمين من عند آخر قلعه، في ذلك رأيان:

الأول - سبب التأمين وإليه ذهب الحنفية وهو قول الملائكية وفوق مصنف للشافعية.

الثاني - لا يطلب التأمين وهو اعتمد عند الشافعية والفقهاء لا حر له لكيفية ولم ينف على من للمدانة أو غير^(١)

تحريم الاستماع:

٧ - لا يتحرم السني في الأظهر الاستماع للإمام عبد المالكية، ومصابية بتحريم، وهو مذهب الشافعية^(٢)

الإصرار بالتأمين والظهرية:

٨ - لا خلاف بين المذاهب الأربعة في أن الصلاة إذا كانت سرية فالإصرار بالتأمين سنة في حق الإمام والمأموم والتفرد^(٣)

(١) الحديث ١٠٠٠ ط. والد. وابن حنبل ١٠٠٠ ط. وأحمد بن حنبل ١٠٠٠ ط. والزهري ١٠٠٠ ط. والشافعي ١٠٠٠ ط. والترمذي ١٠٠٠ ط. والبيهقي ١٠٠٠ ط. والخطيب ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط.

(٢) الحديث ١٠٠٠ ط. والد. وابن حنبل ١٠٠٠ ط. وأحمد بن حنبل ١٠٠٠ ط. والزهري ١٠٠٠ ط. والشافعي ١٠٠٠ ط. والترمذي ١٠٠٠ ط. والبيهقي ١٠٠٠ ط. والخطيب ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط.

(٣) الحديث ١٠٠٠ ط. والد. وابن حنبل ١٠٠٠ ط. وأحمد بن حنبل ١٠٠٠ ط. والزهري ١٠٠٠ ط. والشافعي ١٠٠٠ ط. والترمذي ١٠٠٠ ط. والبيهقي ١٠٠٠ ط. والخطيب ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط. والشمس ١٠٠٠ ط.

وسئل القائلون بنوب الجهر بأنه صلى الله عليه وسلم قال « آمين » ورفع بها صوته. (١)

الثالث : التخيير بين الجهر والإسرار، وهو قاله ابن سكر بن العري من المالكية، غير أن ابن بكير خصه بالإمام فقط، وغير ابن العربي الجميع، وصحح في كتابه « أحكام القرآن » الجهر. (٢)

ولو أسره الإمام جهريه المأموم عند الشافعية والحنبلة، لأن جهر المأموم بالتأمين سنة، فلا يفسد شرك الإمام له، ولأنه « بآية التسمية الإمام، فيجهر به المأموم كونه كره. (٣)

المقارنة والتبعية في التأمين :

١ - مذهب الشافعية، والأصح عند الحنابلة أن معارضة تأمين الإمام لتأمين المأموم سنة، غير « إذا أمن الإمام فأموأ منه من وافق تأييد تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وخبر « إذا قال آمين لكم : آمين، وثالث اللاتكة في السماء : آمين، موافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه الشيخان. (٤)

(١) الشرح ٢٠٧٠، وسنن أبي داود ٢٣٢١، ومسنن
الشافعية ٢٠٩٠ وما بعده، والكنز ١٦٩٠، ومسنن المحتاج
١٦٩٠، وأروضة ٢٧٧٠، وحديث قال « آمين » ورفع
بها صوته، رواه الترمذي وأبو داود والحاكم في المستدرج
وسنن صحيح، وصححه الحاكم في المستدرج (٢٣٦٠)

(٢) راجع ١٠٠٠، وأحكام الدين لابن العربي ٧٠
٢٣١ أروضة ١٧٧٠، وسنن المحتاج ١٦٩٠، ومطالب أوبى
١٣٢٠

(٣) شرح أروضة ١٥٤٠، وسنن المحتاج ١٦٩٠، والشرحي
من النسخة ٥١٣، والمسنن مع الشرح الكبير ٢٣٩٠
وتصحيح الترمذي ٣٠٠٠ وحديث « إذا أمن الإمام : آمين » رواه

وأما إن كانت سهرية فقد اختلفوا في الإسرار به وعدمه على ثلاثة مذاهب :

الأول : سبب الإسرار، وإليه ذهب الحنفية والمالكية، وهو مقابل الأظهر عند الشافعية، إلا أن المالكية استحبوه بالنسبة للمأموم والمعد فقط، والحنفية ومعهم ابن الحاجب وابن عرفة من المالكية استحبوه للجميع، لأنه دهاء والأصل فيه الإخفاء. (١)
ثاني : قوله سبحانه « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية » (٢)
« يقول ابن مسعود رضي الله عنه : أربع يغيبهن الإمام، وذكرها آمين. (٣)

ومقابل الأظهر عند الشافعية تخيير الإسرار للمأموم فقط إن أمن الإمام، كسائر الأذكار، وفيه يبري هذه الحالة إلى كل الجميع. (٤)
الثاني : نعت الجهر، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، إلا أن الحنابلة عثموا ذلك في كل حال.

ومذهب الشافعية اتفاقاً سألته الإمام والمفسر، ولما في المأموم هذا واضحه أيضاً شرط عدم تأمين الإمام، فإن أمن فلا أظهر من جهر كذلك، وقيل إما يجهر في حالة تأمين (إمام شرط كثرة الجمع، فإن لم يكن فلا يبدد الجهر.

(١) جواهر الفقه ١٠٠، والشرح ١٦٩٠، وأحكام

الدين ١٠٠، والشرح ١٦٩٠، وأحكام

(٢) سورة الفاتحة ١٠٠، والشرح ١٦٩٠، وأحكام

(٣) مسنن ١٦٩٠، وسنن المحتاج ١٦٩٠، وسنن

الفصل بين «أمين» وبين «ولا الصالحين» :

١٠ - الشافية والحجابة على نذب السكوت خلة لطلبة بين «ولا الصالحين» وبين «أمين» ليعلم أنها ليست من القرآن، وهي لا يتخلل في هذه اللعظة نلفظ، نعم، يستثنى الشافية «وب اغفر لي» فكلوا: و ينبغي أنه لوزاد على ذلك «ولو الذي وجميع المسلمين» لم يضر أيضا. (١)
ولم أر من الحنفية والمالكية من تعرض لهذه النقطة، فما وقت عليه.

تكرار أمين والزيادة بعدها :

١١ - يحسن عند الشافعية قول «أمين رب» الصالحين»، وغير ذلك من الذكر، ولا يستحب عند أحد، لكن لا تبطل صلاته، ولا يسجد السهو بها. (٢) ولم يجد لمع الشافعية والحجابة نصا في التكرار.

وذكر الكرودي عن ابن حجر أنه يندب تكرار «أمين» في الصلاة، مستدلا بما رواه الثوري عن حجر أنه قال : «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الصلاة، فيها فرغ من فاتحة الكتاب، قال : آمين ثلاثا» و يترفع منه تكرر «آمين» ثلاثا، حتى في الصلاة. (٣)

ومقابل الأصح عند الحنابلة أن اتخذ يؤمن بعد تأمين الإمام. (٤)

ولم أقف على نص صريح في ذلك الحنفية والمالكية، لكنهم ذكروا ما يفهمه من تأمين لتأمين الملائكة، مستدين بحديث أبي هريرة السابق «إذا قال أحدكم : آمين، وقامت الملائكة في السماء : آمين... الخ. ويحدث أبي هريرة أيضا «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا قال الإمام : (غير المنصوب عليهم ولا الضالين) يقولوا : آمين، فإنه من وافى قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه.» (٥)

هذه عائشة مقرونة تأمين لتأمين إمامه التي به عهده، فإن لم يعلم المأموم تأمين إمامه، وأخوه من رفته المستدوب أنس. حتى على ذلك الشافعية، كما نفوا على أنه لو قرأ منه وفرعا معاً كفي تأمين واحد، أو فرعا قسمة، قال البيهقي : ينتظره، والمختار أو لعباب أنه يؤمن لنفسه، ثم يؤمن للمناسبة. (٦)

مالك وأحمد والشعبي وأصحاب السجدة عن أبي هريرة الأصح الكبير (٧٨٧) حديثه : «إذا قال أحدكم...» ورواه ذلك والشعبي، وأبو زر عن أبي هريرة نحوه، فتج الكبير (١٣٧) :

(١) تصحيح المروج : ٣٠٧/١

(٢) إهداية : ١٩٧/١ ، والبحر الرائق : ٣٣٦/١ ، وابن حجر عسقلاني : ٣٣٦/١ ، والقرشي : ٣٨٢/١ ، وهـ : ٥٠٤/١ ، الملائكة في شرح من الرتبة : ١٩ ، وظاهره تنكوا عن ذلك لأن الخطأ لا يصح في الغالب على الإسراع بتأمين حدهم : (انظر : ٩)

وأحمد بن حنبل سنن صحيحه : ٥١٠

(٣) الشواهد على الصحة : ١٠/٢

ترك التأمين :

١٢ - الشافعية الأربعة على أن المصل المترك
« آمين » واشتغل بغيره لا نفسه صلاته ، ولا فهو
عليه ، لأنه سنة وتحت محلها .^(١)

عدم انقطاع القراءة بالتأمين على فروع الإمام :

١٣ - إذا قرأ الإمام من قراءة الجماعة أثناء فرائده
أقامهم ، قال : « تأمّن يا آمين » ثم قرأه ، ومن على
ذلك الشافعية وحيدة .

ولا قراءة عبد الخليفة والماسكية بأربعة
تعاميم .^(٢)

التأمين عقب الفاعلة خارج الصلاة :

١٤ - التأمين عقب قراءة الفاعلة سنة عند
تذهب الأربعة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « آمين »
حضر بل عليه السلام ، عند فرعي من الجماعة .
فمن : « آمين »^(٣)

(١) شرح النووي ١/١٢١ ، وشرح من على نسخة من ٥٠٠ ،
والشمس مع شرح ١/٢٣٠ ، والذوق ١/٢٠٧ ، مطبوع في
العين ١٠١٥ ، والإيضاح ١/١٦٩ ، وأجود الفرائد ١/٢٠٢ ،
والنفس ١/٢٢٤ ، والاصول ١/١٩٦ ، وسند ابن رشد
١٢٧/٢٩ مطبوع في ١٩٥٩

(٢) فتح الباري ١/١٠٦ ط المصنف ، والشمس والشرح ١/٢٢٨ ،
والشعر المرافق ١/٢٨٦ ، والمدينة ١/٢٢٠ ، وصحة حالات
١/١٢٦ ط النجاشي ، ١/١٢٦ ط من طرشي ١/٢٩٦ ، والاصول
١/٢٢٠

(٣) المحققون على فرق في علاج ١/٢٢ طلة العامة الجماعة
عمر ١/٢٢٠ سبيل لقوله صلى الله عليه وسلم ٣١٦ ط انصار خذلوني
من جوف ١/٢٢ ط السرخية ، والجمعة ١/٢٢٠
ط ١٠٠ ، واد شمس ١/٢٢ ط النكاح ، والإسلامي ، ودرج
البيضاوي ١/٢٢ ط العامة

(٤) ١/٢٢ ط « غلبت حرم » « أخرجه من أي شدة
وكره من أي ، سره من ، (الدرر ١/٢٢٠)

التأمين على القنوت :

١٥ - القنوت قد يكوي في القنوت وقد يكون
غيرها ، وكلفه في التأمين على قنوت غير باركة
ثلاثة أوقات :

الأول : التأمين جهواً ، إن سمع الإمام ، وإلا فـ
تسبحه ، وهو قول الشافعية والصحيح عند الحنابلة ،
وهو لقوله محمد بن الحسن في القنوت ، وفي الدعاء
سعد .^(١) ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم كما بين الدفعة ، وهو نادر غيرهم لمخوله
في الصحيح .

الثاني : ترك التأمين ، وإياه ذهب المذكية ، وهو
الأصح عند الحنفية ورواية عن أحمد ، بقول ضعيف
عند الشافعية .^(٢)

الثالث : التحريم بين التأمين وتركه ، وهو قول أبي
يوسف ، وقول ضعيف ليشافعية .^(٣)

ولا فرق بين قنوت باركة وقنوت غيرها ، عند
الشافعية والمطابقة .

(١) معنات المصنف ١/١٠٠ ، والمطابق في تركه ، فلاح
١/١٠٠ ، والمطابق ١/١٠٠ ، والقراية شرح البجة
نورانية ١/٢٣٠ ، التاميم على خط ١/٢٢٠ ، والشرطي
من المصنف ١/٢٢٠ ، وشرح الروض ١/٢٢٠ ، والمطابق على
نهج ١/٢٣٠ ، والإيضاح ١/٢٢٠ ، والشمس والشرح كمد
١/٢٢٠ ، مطبوع في أي شهر ١/٢٢٠ ، وكشاف الفلاح
١/٢٢٠ ، والمطابق على الشرطي ١/٢٢٠

(٢) ١/٢٢٠ ط المصنف ، والشمس ١/٢٢٠ ، والمطابق على الشرطي
١/٢٢٠ ، والإيضاح ١/٢٢٠ ، والشمس والشرح ١/٢٢٠
(٣) ١/٢٢٠ ط المصنف ، والمطابق ١/٢٢٠ ، والمطابق ١/٢٢٠

ولا تأمين في التذلة عند الخفية لإسراهم
بالقنوت غيباً . فمن جهر الإمام أمن الأموم . قال ابن
عابدين : والذي يظهر في أذن المفتي يتابع إمامه إلا
إذا جهر فيؤتى .

ولا قنوت في التذلة عند المائكة على
المشهور .^(١)

وتنص المائكة على تحريم ما يقع على ذمّه الملبّغين
بعد قول الإمام : « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة »
من رفع أصوات جماعة يقولون : « آمين ، آمين »
آمين ، « وغبروه بدعة محرمة »^(٢)

ولو اقتدى الأموم من يفتي في صلاة الصبح بجواز
به الخناطة الآمين . ومهم في ذلك : بن فرحون من
المائكة .^(٣)

التأمين على دعاء الاستسقاء :
١٧ - استحب الشافعية والخناطة ، وهو قول
للمائكة ، التأمين على دعاء الاستسقاء عند جهر
الإمام به . ولا يخالف الخفية في ذلك .
والقول الآخر للمائكة أن يدعو الإمام
والتأميمون . وقيل بعد دعوتهم معاً يستقبلهم الإمام ،
فيستغفرون .^(٤)

و يسكت من قبل وراء من يفتي في الضجر عند
الخفية .^(٥) ويرامى الأموم المفتي من لا يفتي
حاش نفسه عند الشافعية بشرط عدم الإخلال
بالبيعة .^(٦)

ثانياً : التأمين خارج الصلاة

التأمين على دعاء الخطيب :

١٨ - لم أجد من يقول يا تأمين على دعاء الإمام
بعد الصلاة إلا بعض المائكة . ومن قال بجوازه ابن
عروة ، وأبو الخطاب في كراهيته . وفي جواب المغيرة
العلامة أبي مهدي الفيراني ما نصه « ونقرر أولاً أنه
لم يرد في لمعة نهى عن الدعاء دير الصلاة . هل »

١٩ - بين التأمين على دعاء الخطيب عند المائكة
والشافعية والخناطة ، إلا أنه يكون عند المائكة
والخناطة سراً ، وبلا رفع صوت عند الشافعية .

(١) الشرح لصغير ١/٩٠ - ٩١ ، ومطالب أولي النى ١/١٦٠ ،
والغفر ١/٢٧٩ ، وعانة الخطيب ١/٢٨٧ ط الحبي . واس
جامع ١/٢٨٠

(٢) شرح الصغير ١/١٠١ ط دار المعارف .
(٣) شرح الرضى ١/٢٩٢ ، ومطالب أولي النى ١/٢٩١ ، والشرح
الكبير ونسني ١/٢٩٨ ، والطسقاوي على المراتي ٢٠٠ ،
والحرشي ١/٢٩٧ ، وكندة خطاب الهراني ومناشدة الصعدي
طب ١/٢٩١ ط مصطفى الحبي .

(٤) الشرواني من الفتاوى ١/٢٨٧ ، ومطالب أولي النى
١/٢٨٧ ، والمفتي خفية ١/١٦١ ، وابن عسك ١/٢٨٧ .
وجامع الأكليل ١/٢٨٧ ، والتذلة - الشدة من شدائد الدهر .
كالعادة (أس عابدين ١/٢٨٧ من صهاج)

(٥) مطالب أولي النى ١/٢٩٢ ، والخطاب ١/٢٩١ ط النجاح ،
والندوي على خليل ١/٢٨٨ ، وأمر الصرة السابعة

(٦) المدة ١/١١١ ، والمدة ١/٢٩١

(٧) صني صهاج ١/٢٨٧

لأنها : أحكام الآية من حيث استعمالها :

أ - بالنظر إلى داتها (مادتها) :

٢ - الآية بالنظر إلى داتها أنواع : آية الذهب والفضة - الآية النعش - الآية المذقة - الآية السفينة لهاذا أو صحتها - آية الجدة - آية العظم - آية من غير ما سبق .

النوع الأول : آية الذهب والفضة :

٣ - هذا النوع يحظر ثلثه : قال سبحانه الذهب والعصا حرام في مذهب الأئمة الأربعة^(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشربوا من آية الذهب والنعش والفضة ولا تأكلوا من صدفها » فإنها آية في الدنيا وتكون في الآخرة .^(٢) ونهى صلى الله عليه وسلم عن الشرب في آية النعش ، فقال : « من شرب فيها لم يشرب فيه في الآخرة »^(٣) والنهي يقتضي التحريم . والله^(٤) في تحريم الشرب

جرت به العودة اليوم من الإجماع . بل جاء التعريب فيه على الخدمة . « ذكر كذا كثيرة لم قال » فتخصيص بعد ذلك كنه من التخصيص على الألفاظ . الأربعة للتأدية مستز في مصاد الخصاصات ، وهي مصاد الجوارح . وفي مصاد النعش ، وهي مصاد الأرباض والروابط . عن أحمد . كنه . مصاد الخصاص من الصلوات . على فية التمازج . من نشر من الخصاص . من . وتأمن السامع ، وبسط لأشرف . وهذا عند السؤال ، والتعريف والبيان من غير مصاد .

وكنه مصاد ومادة غيره من الشك ، تابع في نفس الإجماع من التمازج . وسية النعش بالدعاء عصب الصلوة بسبب به دعاء . على تعصيل .^(٥) (ب : دعاء)

آية

أولاً : التعريف :

١ - الآية جمع إناء ، والإناء الوعاء . وهو كل ظرف يمكن أن يستوعب غيره . وجمع الآية أناء^(١) وبفارقه الظروف ، والماءون . ولا يخرج استعمال اللفظة بهذا اللفظ عن الاستعمال اللغوي .

(١) السجوني ١٧١ ، وأحمد وروى ٣١٠٠ وأبو شعرة ١١٠ ، والرواية ١١٠١ ، والآداب الشرعية ٢٧٨٧ ط الشار .

(٢) أحمد بن محمد : أي .

(١) بقراءة فتح المحقق ١٠٦ ط برقي ١٢٠٠ ط . وانشرح الكوكب بمؤلفه . سابق ١١٠ ط عبد بن الحسي . التحريم من ط ١٢٠٠ ط مطبوع الفن ب ١٢٠٠ ط . وانشرح ١٢٠٠ ط . وبه سمعنا ط المبرية . والمصري لأمر من ط ١٢٠٠ ط ١٢٠٠ ط الأول .

(٢) حديث « لا تشربوا ... » ورواه أحمد والبيهقي وصحاب ابن من حديث عروة بن مط . « لا تشربوا من آية الذهب والفضة ولا تأكلوا من صدفها » ، ولا يشربوا من برزخ النديان ، فإنه من الدنيا وهو آكل في الآخرة .^(١) الخلف المكون ١٢٠٠ ط مطبوع الفن ب ١٢٠٠ ط .

(٣) حديث « من شرب ... » ورواه مسلم بن الحجاج . وهذا دليل على شرب هذا الدنيا . لم يشرب فيها في الآخرة . صحيح مسلم ١٢٠٠ ط مطبوع الفن ب ١٢٠٠ ط .

(٤) ترك بالغة على الحكمة . لا تخطأ المعرفة عند الأصوليين

وعند أكثر الختابة أنه يجوز الاستعمال إذا كانت لفظة قليلة .

وسند الحديث في خفضه روايتان : إحداهما لشيخ ، والأخرى الجواز ، وتستظهر بعضهما الجواز . وأما الآية المصيبة فلا يجوز عندهم شذوها بالذهب أو الفضة .

والصحيح عند النخعية أنه لا يجوز استعمال المصيب بالذهب . كثرت الفضة ، فقلت ، حاجة أو غيرها . وذهب بعضهم إلى أن المصيب بالذهب كالمصيب بالفضة ، فإن كانت كبيرة ، ولغيره ، حدثت ، وإن كانت لربينة حرمت وإن كانت قليلة . والرجح في الذكر والمصغر العرف .^(١)

وعند الختابة أن مصيب بالذهب والفضة إن كان كثيرا فهو حرم بكل حد ، ذهب كالأرض ، حجة ونعيمها . وقال أبو بكر بن أبي الليثيم المصيب بالذهب والفضة . وأكثر الختابة على أنه لا يباح من الذهب إلا ما دعت إليه الضرورة . وأما الفضة فباح منها لغيره . قال النخعي : يباح ذلك مع الحاجة وحدها . وقال أبو الخطاب : لا يباح العبر إلا لحاجة .

ونذكرهم عندهم مباشرة موضع الفضة بالاستعمال ، كيلا يكون مستعلا .^(٢)

وذهب أبو يوسف من النخعية إلى أنه يكره استعمال الإمام المصيب والمفضض ، وهي الرواية الأخرى عن محمد . ورحمة الإمام أبي حنيفة ومن

(١) النخعي على المصيب ١٠١/٦ وما بعده . مع تعليلات وأحوال متعددة .

(٢) النخعي لأبي حنيفة ١١/٦ وما بعده .

فيها ما ينضه ذلك من التحريم وكسر كثر المراء . والنبي وإن كان من الأكل والشرب ، فإن الحلة موجودة في العهارة بها واستعمالها كثيرا كان .

وإذا حرم الاستعمال في غير أحادة ففيها أول . وفي المذهب القديم للمشاهي أنه مكرره نزيها .^(٣)

فإن توضع منها ، أو اختلص ، حجب طهارته عند الخنيفة والناكية والثانية وأكثر الختابة ، لأن عمل الطهارة وماؤها لا يتغير بشيء من ذلك ، كالطهارة في الأرض المنصورة .

وذهب بعض الختابة إلى عدم صحة احتضاره . لأنه استعمال الحرام في أحادة ، فلم ينجح كالحلالة في الدار المنصورة . والتجريم مأمور لبرجال والنساء .^(٤)

النوع الثاني : الآية المفضضة والمهنية^(٥) بالمهنة :

١ - فقهاء المذاهب يختلفون في حكم استعمال الآية المفضضة والفضة بالفضة : فعند الإمام أبي حنيفة ، وهو رواية عن الإمام محمد ، ورواية عن المشاهي ، وفول بعض الختابة ، أنه يجوز استعمال الآية المفضضة والمهنية إذا كان مستعلا بتقي موضع الفضة .

(١) المجموع ٢٤٦/١ وما بعده .

(٢) حاشية الدسوقي ١٦٩/١ ، والإمام مخطوب مع حاشية النخعي ١٠٣/١ وما بعده ، والنخعي ٢٣/١ وما بعده .

(٣) المفضض المزبور بالمتفق في الترتيب . يقال كثر مشي ويريد عروق (أي عروق) عن الثمار ١١/٥ ط الأولى . ويقال ما بالمتفق . أي متفق بالمتفق ، والمهنة هي الحديقة التي يربى فيها . وكتب أسامة بالفضة إذا حياها ، (أي من عروق) ٢١٦/٥ في العرب ، تصرف .

بالإخراج. «^(١) وأما ما يمكن تحليسه على خلاف
أساس بين الاسم وصاحبيه في مسألة المنصفي
والنفس.

وعند اشغافية يجوز الاستعمال إذا كان القوية
يعبر. «^(٢)

وعند اخذانية أو انشؤ ونظلي ولطعم والكفت
كذهب وانفعه الخاضعي. «^(٣)

أما آية لذهب والفضة إذا غلبت بغير لذهب
والفضة لقب غير مالكية قولان. وأما في الثانية
إذا كان سائراً لذهب والفضة، لمعدن غلة
غلبا. «^(٤)

السوق الرابع : لأمية التفضية من غير الذهب
والفضة :

٦ - الآية انفسه من غير لذهب والفضة عاصفا
بما لاداء (أي مادته) ، ولما تضمنها :

أ - الصفة لادائها :

٧ - لشخص من عنده عند الخفية والحدية ، وهو
الأصح في مذهب المالكية والشافعية ، أنه يجوز

وقوعه أن كلام الذهب واحدة نافع ، ولا سائر
بالشوايح ، كما حبه المكفوفه بالخبر ، وانفذه في
ثوب ، ودعا لذهب في القصر. «^(١)

وصحة من حرق قلبه لفضة لاداءه ، أن دفع
لنفسه حتى لا يلبس ، وسلم الكبر ، و قد كان
الذهب سائراً من فضة. «^(٢) وأن العروة تدعو
إليه ، وليس فيه سرف ولا حيلة ، فأنبه نفسه من
أصغر (المعبر) .

وإنما يخص في صفة امنية من السرف ، مع أن
عب الشعرير وسيد من جيب وقطاس وألوانه من
نفس ، ولا يخلو من رهو به ، وعبره. «^(٣)

السوق الثالث : الآية الموزعة والمعداة بالذهب
أو الفضة :

٨ - مذهب الخفية ، وهو أن قولين عد مالكة ،
أن الأمانة الموزعة «^(١) بالذهب أو الفضة جازر
سنة صفة ، لكن الخفية موزعة ، ذلك إذا كان
نعم ، لا يمكن تحييه .

قال تكتاسي «^(٢) وأما الأولي الموزعة به
الذهب والفضة ، التي لا يفسد به شيء ، فلا
يؤكل بما قلته داع بها ، والأكل والشرب وغير ذلك

«^(١) إنك جمع لذهب. «^(٢)

«^(١) - المعبر من مذهب أسير من ذلك اسم من
١٩٩٩ ط م - أسير من مذهب أسير من مذهب أسير

«^(٢) نفس. «^(٣)

«^(١) وأما هذه المظنة ، بالذهب أو الفضة ، ولا يفسد
أو صفة أو غير ذلك (معبر من لذهب)

«^(١) ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

«^(٢) ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية
ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

ط م ٢٧٨٢ ط لا وزن وإثباتها أن الخفية

والرأي الآخر للشافعية أنه نجس ، وهو المذهب .

١١ - وأما إن كان تعظم من حيوان غرمه مكي (سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله) فالنجس ومن معه على طريقته في طهارته ، ما لم يكن عليه دسم ، فلا يظهر إلا بزرائه . وقال الشافعية وأكثر المالكية والحنابلة : العظم هنا نجس ، ولا يظهر بحال .^(١)

هذا وقد نصح إفتاء على حرمة استعمال عظم الخنزير ، لفساد عينه ، وعظم آدمي - ولو كافر - لكرامته .

١٢ - وأما محمد بن الحسن الفقيه الخنزير نجاسة عينه عنه .^(٢) وأما الشافعية والكتاب الأخير بر ، وكره عظام وطاروس وأحسن وعمر بن عبد العزيز عظام النملة .^(٣) ويخص في الانتفاع بها ما عدا من حرس وبخره ولا يجره ، لا زوي أو داود بإسناده عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتوى لعاطمة فلانة من غنط وسواين من عاج .^(٤)

«وعظمه» إذا حرم أكلها «وهو حد» رواه ابن أبي عمير ، إنما حرم من أكلها «النجس الحد» .
«وإذا أكلت منه النجس» ومن أكل النجس (١٢٠٠) .

(١) شرح الرضا (١٠٠)

(٢) مرافق العلاج (٨٩)

(٣) مسائل «العلاج» (٨٩) ، والشرح الصغير (١٢٠) وما بعده .
وأما «١٠»

(١) روى أحمد ، وأبو داود عن ثوبان ، أنه أخذ عظمه ، وب «يا ثوبان» ثم عاينه فلانة من تحت وسوري من حج « .
وبه مجهول (أحد أبي داود (١٢٠٠) ، ١٢٠٠ ط الحارثي ،
الثاني ، وظهر بعد الفرية (١٢٠٠) ط (أول)

كانت شربا والشمس والإلقاء في الهواء . فحين الصلاة فيه وعليه ، وأوصوه منه .

وعند طهارة جسد الخنزير بزيادة نجاسة عينه . وعند آدمي لحمه ، صورة الكرامة . وإن حكم بطهارته من حيث نجاسة لا يجوز استعماله كسائر أجزاء آدمي .^(١)

النوع السادس : الأواني المنقذة من العظم :

١٠ - الآية المنقذة من عظم حيوان مأكول المحرم مذكي بحال استعمالها إجماعاً . وأما الآية المنقذة من حيوان غير مأكول المحرم ، فإن كان مذكي فالنجاسة يرون أنها طاهرة ، فيطهرون بطهارة العود والظفر والعظم ، مستندون بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشربه عسل من عاج .^(٢) وهو عظم الفيل ، فأمره بكن طاهراً لا استنبطه الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذا يدل على جواز إلقاء الآية من عظم الفيل . وهو أحد رأيين عند الشافعية . ورأي ابن نجيم . وحجة أصحاب هذا الرأي أن العظم ليس والفرد . والمطلوب كان شعر والصبغ ، لا نجس ولا يأثم ، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : «إنما حرم من النجاسة أكلها» .^(٣) وذلك حصر لما يحرم من النجاسة فمنى ما عداها على خلل .

(١) الشرح الصغير ، ٨٩ ، والدرر ، ٨٨ ، وعبد (١٢٠٠) .

(٢) مرافق العلاج مع مسائل المختار (١٠) ، وبه حد من أطعمه عليه .

(٣) «حد» كتاب ينسخه ... «أربعة أشهر في سنة من أكلها» في الهوان ، ورواه (حد ، الزيادة (١٢٠٠) ، (١٢٠٠) .

(٤) حد «حد» من أكلها «حد» في الصحيحين حد .
رواه ، حد «حد» من أكلها من حد «حد» .

عليه وسلم « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الْأَشْرَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفٍ الْأَوَّلَى ، فَأَشْرَبُوا فِي كُلِّ وَجْءٍ فَيُرَى لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا » .^(١)

وجمهور أهل العلم على جواز استعمال هذه الآية على أن يُخْتَفَر من تَقْتَرِبَ ما فيها نظراً إلى أنها بطبيعتها يسرع التخمر إلى ما ينبغي فيها .

وفي رواية عن الإمام أحمد أنه كره الانتباه في الآية المذكورة .

ونقل الشوكاني عن الخطابي أن النبي عن الانتباه في هذه الآية لم ينسخ عند بعض الصحابة والفضهاء ومنهم إمام عيسى وابن عباس رضي الله عنهم ، ومالك وأحمد وإسحاق .^(٢)

ب - آية غير المسلمين :

آية أهل الكتاب :

١١ - ذهب الحنفية والمالكية وهو أحد القولين عند الحنابلة إلى جواز استعمال آية أهل الكتاب ، إلا إذا ثبت عن عدم طهارتها . فقد نص الحنفية على أن « سقير آدمي وما يؤكل لحمه طاهر ، لأن مقتضى به اللعاب ، وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهراً ، ويدخل في هذا الجواب الجنب والمجانس »

تتفاوتت : فهو من القار . والحكم حرار خضر مدونة كانت تحلل الحمر فيها إلى الآية ، ثم أصبح فيها قبل كحرف كده حرم ، وأحدها خشنة . وكلها تشترك في إخراج القرب في الشدة (جل الأوطار ١٨٦/٨) وما بعدها ما مضى (المجلد)

(١) حديث : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الْأَشْرَةِ ... » رواه مسلم عن يزيد بن زريع (مجلس المجمع ١٥٢/٥ ط الأول) .

(٢) جل الأوطار ١٨٥/٨ ط الثانية المصرية .

واستدل القائلون بالنجاسة بقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْخَمْرُ)^(١) والمعلم من جعلها ، فيكون محرماً ، والقبل لا يؤكل لحمه فهو نجس دُمِّي أو لم يَدُمِّي .

وقال بعض المالكية : إن استعمال عظم الغنيل مكروه ، وهو ضعيف .

وفي قول للإمام مالك : إن الغنيل إن دُمِّي نعتبه حراماً ، وإلا فهو نجس .^(٢)

النوع السابع : الأواني من غير ما سبق :

١٣ - لأواني من غير ما تقدم ذكره مباح استعمالها سواء أكانت ثمينة كبعض أنواع الخشب والخزف ، وكالبابوت والعقيق والأصفر ، أم غير ثمينة كالأواني العادية ،^(٣) إلا أن بعض الآية لما حكم حرام من حيث الانتباه فيها ، فقد نهى الرسول عليه الصلاة والسلام أولاً عن الانتباه^(٤) في الدُّبَاءِ والحَشَمِ والتَّقْمِيرِ والمُرْتَمِ^(٥) ثم نسخ بقوله صلى الله

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٢) الشرح لصحاح ١/٢٩٧ ودسها ، وأيضاً ١/٢٩٧ ، والجمع ١/٢٩٧ ، و ١/٢٩٧ ، و ١/٢٩٧

(٣) المداية ١/٨٢ ، وابن عسلى ١/١٨٦ وما بعدها تصرف .

(٤) حديث : « هِيَ الرَّمِيَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ ... » روي بمجموعة روايات ، وما رواه مسلم عن تسمية ابن حزم الششيري قال : « لَيْتَ عَائِلَةٌ قَبْلَهُ مِنَ الصَّحَّةِ . عَدَنِي - أَنْ وَجَدَ عَيْدَ التَّقْيِمْ لَعَمْرِي عَلَى السَّيْلِ مِنْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ عَنْ السُّبُورِ . فَأَعَادَ أَنْ يَنْتَهِي فِي السُّبُورِ وَالسُّبُورِ وَالْمُرْتَمِ وَالْحَمَمِ » (صاحب الأصول ١/١٩٦) - ١/١٩٧ ط (اللام)

(٥) الدُّبَاءُ هو الصَّخْرُ ، فَمِنْهُ مَنْ شَرِبَ آيَةً ، وَهِيَ عَيْنُ الْأَمَامِ الْأَمَةِ . لَيْتَ بِسَرِّ التَّرْبِيعِ فِي الشُّدَّةِ إِذَا وَجَعَ فِيهَا . وَالشُّدَّةُ فِي بَعْضِ مَعْمُولٍ ، وَهِيَ أَمْسُ السُّلَّةِ . كَانُوا يَأْخُذُونَهُ فَيَنْفِرُونَ فِي جُودِهِ وَيَحْمِلُونَهُ إِذَا سَنَفَرُوا فِيهِ . وَالْمُرْتَمِ الزَّمَامُ الْخَطِيءُ

والنكاح» (١) وما دام سنن طاهراً فاستعمال آية حائض من باب أولى. واستدلوا بما روى: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل وقد ثبته ينفذ في السجدة» (٢) وكانوا مشركين، ولو كان عين المشرقة محسناً لما قس ذلك. ولا يمازى بقوله لعنوا، لأنهم لم يثبتوا سجدة (٣) لأن لم يرد به انجس في الاعتقاد (٤) ومن باب أولى أهل الكتاب وأبيهم. وذلك لقوله تعالى: «وقفاهم ليس يؤمنوا لكتاب جئتكم وعليهم يومئذ» (٥) وروى عبد الله بن مسعود: قال: «ذني جبريت من شغل يوم سبيل، فالسيرة وقت: والله لا أعطي اليوم شيئاً من هذا شيئاً». فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسج. (٦) وروى أنس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه يهودي فحضر شجره وأمره أن ينفذ» (٧).

(١) صحيح البخاري (١٠٠٠)، والطب (١٠٠٠)، والمجموع (١٠٠٠).
(٢) صحيح البخاري (١٠٠٠)، في السجدة (١٠٠٠)، والطب (١٠٠٠).
(٣) وأمره أن ينفذ: رواه ابن أبي شيبة (١٠٠٠) وهو ثابت في صحيح البخاري (١٠٠٠)، وفيه العاري (١٠٠٠) ط (١٠٠٠).
(٤) وأمره أن ينفذ: رواه ابن أبي شيبة (١٠٠٠) ط (١٠٠٠).
(٥) صحيح البخاري (١٠٠٠).

(٦) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(٧) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(٨) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(٩) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(١٠) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(١١) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(١٢) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(١٣) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(١٤) صحيح البخاري (١٠٠٠).
(١٥) صحيح البخاري (١٠٠٠).

ونوعاً غير من خيرة نصرانية (١).

وصرح تفرقي من لائحة في الفروق أن جميع ما سنده أهل الكتاب والمسلمون الذين لا يصلون ولا يستنجون ولا يستحزون من انجاسات، من الأضمة وغيرها، يحمل على الطهارة، وإن كان انجاب عليه الجبابة (٢).

ومذهب الشافعية وهو رواية أخرى للحنابلة، أنه يكره استعمال أوامر أهل الكتاب، إلا أن يتيقن طهارتها، فلا كراهة؛ وسواء المسلمين باستعمال استحالة وغيره. ودليلهم ما روى أبو قتلة الحنفي رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله، إنا نأمر أهل كتاب، أن يأتوا في آتينا، فقال: لا تأكلوا في آتينا، إلا أن لم تجدوا عنها ماء، فغسلوها الماء، ثم كواهم» (٣) وأما سؤال النبي الكراهة، ولأنهم لا يمتنعون الجبابة، فمكره لذلك، على أن الشافعية يرون أن أوامرهم مستعملة في الماء أنف كراهة (٤).

== ما حاشاه. (صحيح البخاري (١٠٠٠)، والطب (١٠٠٠)).
المع لاري (١٠٠٠).

ولا والله (١). كسر الميم وتلفظ الماء كريب من الشجر والأجدة. يعلى: كل نفس ساعد. وقيل: ما يؤمن به من الأضمة. وقيل: سعة أمتع أجهلة، وكسر الباء: سعة صفة معذرة. وأبى: الشفرة الرابع (صحيح البخاري (١٠٠٠)).
(٢) نون: صدر من عزة صالحة رواه الله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري (١٠٠٠) ط (١٠٠٠) لكثرة القاب (٣).

(٤) الخطاب (١٠٠٠).
(٥) حديث: «أنه إذا أكلوا في آتينا...» رواه البخاري (صحيح البخاري (١٠٠٠)).
(٦) الحديث (١٠٠٠) وصح (١٠٠٠).
(٧) الحديث (١٠٠٠) وصح (١٠٠٠).
(٨) الحديث (١٠٠٠) وصح (١٠٠٠).

لمور فإن إنلافها لا يوجب ضمان لصحة إن كان
يقابلها شيء من القيمة ، ولكن يجمع على ضمان ما
ينلفه من العين. (١)

خامساً : لزكاة آية الذهب والفضة :

١٨ - آية الذهب والفضة إذا غن كس منها الثياب
وحن الحول عليه وجبت فيه الزكاة ، وتعميل ذلك
موضع جواب لزكاة .

آية

انظر : إمام

آية

التعريف :

١ - الآية لغة : العلامة والبصرة ، وشرعاً هي جزء من
سورة من القرآن نبيئ أوله وآخره توفيه .

وليفرق بين الآية واسورة أن السورة لا بد أن
يكون لها اسم خاص بها ، ولا تغل عن ثلاث آيات .
وأما الآية فقد يكون لها اسم كآية الكرسي ، وقد لا
يكون ، وهو الأكثر. (٢)

(١) الرابع السابق

(٢) لسان العرب - (أبو) كشف اصطلاحات الأصول ١٠٨/١
ط الحيط.

آية المشركين :

١٥ - يستفاد من قولنا انقضاء التي تقدم بيانها أن
أواني غير أهل الكسرة ، كأواني أهل الكتاب في
حكم استعمالها عند الأئمة أي حبيفة ومالك
والشافعي وبعض الخبابة .

وبعض الخبابة يرون أن ما استعمله الكفار من
غير أهل الكتاب من الأواني لا يجوز استعمالها لأن
أولئك لا يحرمن أنفسهم . وبشأنهم منة ، فتكون
نفسه. (٣)

فاناً : حكم اقتناء آية الذهب والفضة :

١٦ - فقهاء الأذهب يعمون في حكم اقتناء آية
الذهب والفضة :

أولهم الحنفية ، وهو قول عبد المالكية ،
والصحيح عند الشافعية ، أنه يحرم اقتناء آية الذهب
والفضة ، لجوار بيعهما ، ولا اعتبار ببيعها بعد بيعها
جيداً. (٤)

ومذهب الخبابة ، وهو القول الأشهر المالكية ،
وأصح عند الشافعية ، حرمة اقتناء آية الذهب
والفضة ، لأن ما حرم استعماله مطلقاً حرم اقتنائه على
هيئة الاستعمال. (٥)

رابعاً : حكم إنلاف آية الذهب والفضة :

١٧ - من يرى حواز اقتناء أواني الذهب والفضة يرى
أن إنلافها موجب للضمان . أما على القول بعدم

(١) لمي ٩٨/١ ، ٩٩

(٢) بين علماء ٣٠٩/١ ، والراجح والإكمل من ذلك المطالب

١٠٨/١ ، وشرحه المختار ١٠٨/١

(٣) التمس ١٠٨/١ ، والمخطوط ١٠٨/١ ، ونهاية المحتاج ١٠٨/١

والمرء ١٠٨/١

كما ذكرنا حكم قراءة عظيم الجمعة والعبد
والكسوف والاستسقاء للآية في الحقة في صلاة
الجمعة ، وفي صلاة العبد ، وصلاة الكسوف ،
وصلاة الاستسقاء .

كما ذكر بعض الفقهاء حكم الصلاة عند
حدوث الآيات الكونية في صلاة الكسوف .

صحة التلاوة : يذكر تفصيل أحكام تلاوة آية
السجدة في بحث سجدة التلاوة .^(١)

حكم الآية في مواضع متفرقة : حكم
الاستسقاء والاستسقاء قبل تلاوة الآية فصله الفقهاء في
بحث الاستسقاء من صفة الصلاة .

وتعرض كتب الأذكار والآداب تلاوة آيات
معينة من القرآن الكريم في حالات خاصة ، كقراءة
آية الكرسي قبل النوم ، وبعد الصلاة^(٢) الخ .

أ ب

التعريف :

أب : (الوالد)^(٣) وهو إنسان تولد من نطفة
إنسان آخر .^(٤) وانه يجوز ، أنصح : أباء ، دالة .

(١) وانظر كتاب الفقه المعاصر ، ج ٣

(٢) كتاب الدعاء ، ج ١

(٣) لسان العرب ، مادة (لو)

(٤) الكلمات ، ج ١ ، ص ١٦٠ ، حواشي القضاة ، دمشق .

وقد استعمل الفقهاء الآية بالمعنى اللغوي أيضا ،
حين أفتقروا على الحوادث الكونية ، كالتزلزل
والرياح والكسوف والخسوف ، الخ ، اسم الآيات .

الحكم الإجمالي :

١- يجب أن الآية جزء من القرآن الكريم فإن أحكامها
تدور في الجملة على أنه هل تجري معها أحكام
المصحف أولا ؟ وذلك كما له كتب آية من القرآن
على لوح فحس يجوز للحدث منه ؟ من الفقهاء من
منعه اعتبارا بما فيه من قرآن ، ومنهم من أجاز له عدم
شبهه بالمصحف .^(١)

كما اختلف الفقهاء في إيجز وقراءة الآية
لواحدة في الصلاة ، على تفصيل لهم في ذلك .

مواطن البحث :

٢- الطهارة : يتعرض الفقهاء لحكم من أحدث
الروح ككتبت حبه آية وآيات ، في كتاب الطهارة -
ما يحرم بالحدث .

الصلاة : يتعرض الفقهاء لحكم قراءة الآية
القرآنية والآيات في الصلاة ، في صفة الصلاة ،
وعند التكليم على مستحبات الصلاة ، وذكرها
كذلك ما يتضمن تلاوة الآية من أحكام ،
كالتمكيس للأي ، وعدها بالأصمغ ، والسؤال
والتسبيح والتعوذ عند آية الرحمة أو آية العذاب ،
وتكرار الآية الواحدة ، وقراءة الآيات من أمة
سورة .^(٢)

(١) إجازة الفتاوى للرحماني ، ص ١١٠ ، ط مطبعي الخليلي .

(٢) كتاب الدعاء ، ج ١ ، ص ٣٥١ ، ٣٥٥

اتفقوا على أنه لا يجب القصاص على الأب يقتل ولده ، على تفصيل عند المالكية ^(١)

واتفقوا على أن الأب أحد الأفراد الستة ، الذين لا يحجبون عن الميراث . سجد حرمان بغيرهم بحال ، وهم الأنوال والزوجان والأبن والست ، وأنه يرث تارة بالقرض ، وتارة بانتصيب . وتارة بها معا . ^(٢)

مواطن البحث :

٣ - تذكر المسائل الفقهية التي تشعب بالأب ، ونفضل أحكامها في مواطن من كتب الفقه ، وذلك في : الإرث ، والحقيقة ، والولاية ، والدية ، والوصية ، والعنف ، وعمرات النكاح ، والعنف ، والعناصر ، والأمان ، والشهادة ، والإقرار .

إباحة

التعريف :

١ - الإباحة في اللغة : لإحلال ، يقال : أبحت الشيء أي أحلته لك . والمباح خلاف المحظور ^(٣) . ويعرف الأصوليون الإباحة بأنها خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين تغييراً من غير بدل . ^(٤)

- (١) الهندية ١٦١/١ ، والعمدة ١٢٥/٢ ، والمهذب ١٧١/١ ، والشرح الصغير ٣٨٦/٢
- (٢) نهاب الصحاح ٩/٦ وما بعدها ، والمحرر ٣٩٦/٢ وما بعدها ، والشرح الصغير ٦٦٩/١ وما بعدها ط دار المعارف ، وتبيين الحقائق ٢٣٠/٦ وما بعدها ط الأولى ، والأمهرية .
- (٣) كتاب العرب (يوم) تصرف .
- (٤) مسلم للسيوطي وشرح قواعد الرعون ١١٧/١ ط بولاق ، والإحكام للأندلسي ١٢٢/١ ط صبيح .

وفي الاصطلاح : هو رخص تولد من نطقته المباشرة على وجه شرعي ، أو على فرائض إنسان آخر . ويطلق الأب من الرضا على من ينسب إليه ابن المرفوع ، فأرضعت منه ولداً نهره ، ويخبرون عنه بابن الفعل ^(١) .

الحكم الإجمالي :

٢ - لما كان الأب والبند كالشيء الواحد ، لأن تولده بعض أبيه ، كان للأب اختصاص ببعض الأحكام في النفس والمال ، وترجع في حلتها إلى الشرع والسنن . وذلك كونه في الحفاظ على الولد ، ونسقة عليه ، فقد اتفقوا على أنه يجب على الأب نفقة الولد في الجملة . على تفصيل يرجع إليه في باب النفقة ^(٢) .

واتفقوا على أن للأب حق ولاية في تزويج بنته على خلاف بينهم في البكر والثيب . ويقدم على جميع الأولياء إلا الأيمن ، فإنه يقدم على الأب عند جمهور الفقهاء ^(٣) . وفي هذه المسألة خلاف احتج به ، فإن الأب مدهم مقدم في ولاية التزويج .

واتفقوا على أحقية الأب في الولاية على ما كان الصبي ، أو المجنون ، أو السفه من أولاده ^(٤) . كما

- (١) الشرح والشرح ٢٠١/١ ط الأولى ، وأما . ومنه المحتاج ١٩٨/٣ ط مصطفى الخليل .
- (٢) هندية ١٩/٢ ط مصطفى الخليل ، والشرح الصغير ٥٣٠/١ ط مصطفى الخليل . ومنه المحتاج ١١٧/٣ ط مصطفى الخليل ، وأما ٢٥٩/١
- (٣) مفاتيح المحتاج ١٦٦/٢ ، ١٨١ ، والشرح الصغير ٣٨٦/١ ط ٣٨٣ ، وشرح الخليل ١٦٦/٢ ، والمداية ١١٨/١
- (٤) المهذب ٣٣٥/١ ط مصطفى الخليل ، والمحرر ٣٢٦/١ ، والمداية ٢٨٨/١ ، وبلغت ١٢٢/٢ ط مصطفى الخليل .

أصح من ذلك شرعاً ، لأنه يطلق على ما سوى
 التحريم ، وقد جاء معابلاً له في القرآن والسنة ،
 كقوله تعالى : (وَأَسْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْنَةَ)^(١)
 وقوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٢)
 وقوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٣)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٤)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٥)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٦)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٧)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٨)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(٩)
 وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)^(١٠)

وعرفها لفقهاء بأنها الإذن بإتيان الفعل حسب
 مشيئة الفاعل في حدود الإذن^(١١) وقد نطق
 الإباحة على ما قابل الحظر ، فتشمل العرض
 والإيجاب والتعيب .^(١٢)

الألفاظ ذات الصلة بالإباحة :

١ - اختلف الأصوليون في الصلة بين الإباحة
 والجواز ، فهم من قال : إن الجواز يطلق عن خفة
 معدن : المساح ، وما لا يمتنع شرعاً ، وما لا يمتنع
 عقلاً ، أو ما استوى فيه الأحرار ، والشكوك في حكمه
 كشيء المختار^(١٣) ، أو منهم من أطلقه على شيء من
 الباح^(١٤) ، ومنهم من فهمه عليه ، فجعل الجواز مرادفاً
 للإباحة .^(١٥)

والفقهاء يستعملون الجواز في قابل الحرمة ،
 وتشمل المكروه^(١٦) ، وهناك استعمل بعضهم لكلمة
 الجواز بمعنى الصحة ، وهي موافقة الفاعل في
 الوجهين للشرع ، وأخوذاً بهذا الاستعمال حكم
 وصحي ، وبالإسمايين العائدين حكم تكليفي .

الحل :

٣ - الإباحة : فيها تحريم ، أما الحل فإنه

وعلى ذلك يكون كذا . مباح حلالاً ولا عكس .

الصحة :

٤ - الصحة هي مرافقة الفعل ذي الوجهين

(١) سورة العنكبوت ٦٠

(٢) سورة البقرة ١٧٧

(٣) حديث : « أن ابن عباس حراماً . . . رواه أحمد وشيخه
 وأبو داود وابن ماجه عن السورس بن عتبة بن عتبة . . .
 معناه صبي ، وأما قوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا يُحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَكَلَ اللَّهُ لَنْه)
 حلالاً ولا أحل حراماً ، ولكن وأما لا تخضع بنت رسول الله
 بنت عبد الله بن عبد الله بن عبد الله . . . فتح الكبير ١/٢٧٩

ط دار الكتب العربية

(٤) رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما عن ابن عمر بن عبد
 الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحرم الله
 الله حلالاً . . . إجماع القدر ١/٢٧٩ ط انتشارية

(١١) أخرجه ابن حجر في ص ٢ ط ١ ص ٢

(١٢) نيس الحقائق ١/١٠٠ ط ١ ص ١٠٠

(١٣) مسد للثوث ١/١٠٠ ط ١ ص ١٠٠

(١٤) مسد للثوث ١/١٠٠ ط ١ ص ١٠٠

(١٥) توضيح على الصحيح ١/١٠٠ ط ١ ص ١٠٠

(١٦) المستشرق ١/١٠٠ ط ١ ص ١٠٠

(١٧) صاحب البحراني على ابن القيم ١/١٠٠ ط ١ ص ١٠٠

أوسط ما تشعششون اليه كنتم أو كسوتكم أو تفتخروا
رثو^(١٠) فإن من أي واحد منها بسط لمطالعة، لكن
تركها كلها يقتضي الإنج.

وقد يكون التغيير بين المنسوبات كأنه من قبل
ملاة مصر، فالمصلي يغير من أذ ينقل يركعتين أو
بأربع^(١١).

والندوب نفسه في مفهومه تغيير بين الفعل
والترك، وإن يرجع جانب الفعل، وفيه ثواب، وبين
التغيير في الإباحة لا يرجع فيه جانب عى جانب،
ولا يترتب فيه ثواب ولا عقاب
العلق:

٦ - من التحل، من جعل الضر الذي رقت فيه
مؤخره، وفي فيه الخرج، وبأ الإباحة، كما
جاء في الحديث: «إن الله أفرس فرتش ولا
تضبحوها، وحذ حدوا فلا تملوها، وحرم أشياء
فلا تنهكوها، وعما عى أشياء رجة بكم من غير
نسيان ولا تبخلوا عنها»^(١٢) وهو ما يدل عليه قوله
نماي (لا تسألوا عن أشياء إن تبدنكم تسألون) وإن
تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدل لكم، فقد الله
عنها^(١٣) فأعفا عنه لم يكلفنا به فعلا أو تركاً،

الشرع^(١٤). وتعتبر كونه ذا وجهين أنه يقع نارة
موافقا للشرع، لاشتهته على الشروط التي اعتبرها
الشرع، وبيع نارة أخرى مخالفا للشرع، والإباحة
التي فيها تغيير بين الفعل والترك مغايرة للصحة.
وهما، وإن كانا من الأحكام الشرعية، إلا أن
الإباحة حكم تكفيفي، والصحة حكم وصفي على
رأي الجمهور.

ومنهم من يرد الصحة إلى الإباحة فيقول: إن
لصحة إباحة الانتفاع^(١٥).

والفعل المباح قد يجتمع مع الفعل الصحيح،
معلوم يوم من غير رمضان مباح، أي مأذون فيه من
الشرع، وهو صحيح بل ساقى أركانه وشروطه. وقد
يكون الفعل مباحاً في أصله وغير صحيح لاختلال
شرعه، كما العقود الفاسدة. وقد يكون صحيحاً غير
مباح كالتصلاة في ثوب مضطرب إذا استوفت أركانها
وشروطه عند أكثر الأئمة.

التغيير:

٥ - الإباحة تغيير من التمسارح بين فعل
الشيء وتركه، مع امتداد الواء الطرفين فلا ترتب
ثواب أو عقاب، أما التغيير فقد يكون على سبيل
الإباحة، أي بين فعل المباح وتركه، وقد يكون بين
الواجبات بعضها وبعض، وهي وجبات ليست على
التعيين، كما في خصال الكفارة في قوله تعالى: (لا
يؤنبكم الله بالتقوى بشئكم ولكن يؤنبكم الله
عند ما لا تستأمن تكفارتكم إقام عشرة مثاقيل من

(١٠) سورة الأئمة/٨٧.

(١١) سورة الأئمة/٨٧.

(١٢) حديث: «إن الله أفرس فرتش ولا تضبحوها، وحذ حدوا فلا تملوها، وحرم أشياء فلا تنهكوها، وعما عى أشياء رجة بكم من غير نسيان ولا تبخلوا عنها» وهو ما يدل عليه قوله

نماي (لا تسألوا عن أشياء إن تبدنكم تسألون) وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدل لكم، فقد الله عنها

(١٣) قوله تعالى: «فما عفا عنه لم يكلفنا به فعلا أو تركاً»

(١٤) قوله تعالى: «فما عفا عنه لم يكلفنا به فعلا أو تركاً»

ور العارف:

(١٥) سورة الأئمة/٨٧.

(١٠) مع الخراج ١٠٠/١٤٠ لا ١٠٠/١٤٠.

(١١) قوله تعالى: «فما عفا عنه لم يكلفنا به فعلا أو تركاً»

المعاد :

٩ - الإباحة من العبد لأنه فيها أن تكون على وجه لا شأنه الشرع ، وألا تكون على وجه الحليث ، وإلا كانت هذه أوعا .

إذا كتب لإباحة من وب الأمر فاند فيها - بعد الشرطين سابقين - أن يكون موصوفاً بالمصلحة العامة .

وهذه الإباحة قد تكون في واحد - بقدرها - عنه ، كمن عه كفارة ، وغدر تكفير لإعدام ، وفي الدعوة إلى شاوله إباحة تسقط عنه الكفارة ، وهو غير غيب بين القليل ثم يستحق ، وبين الإباحة .

وهذا عند بعض الفقهاء كالحنفية ، خلافا لفشاعية ومن وافقهم الذين يرون أن لإعدام في الكفارة بوب فيه "عيبك" ^(١) ، والإنسان حرف ذو غيره إما تنصحه ، وإما يحارقه قطع في القلب صدقه ، ولو قال يملوك مثلاً : هذه حادثة تحت يديك سيدي ، أو قال صبي : هذه حادثة تحت يديك ولدي ، فحبل فوكي في حلها ، لأن أفعالاً تحت اليد العامة على أيدي هؤلاء ^(٢) .

دليل الإباحة وأساسها :

١٠ - قد يوحد معنى من الأفعال لم يدر الدليل التسمي على حكم مخصوصه ، وذلك صادق بصورين ، الأول عدم ورود دليل هذا الفعل أصلاً ، والثانية ورود ولكنه جهل . وذكر الأفعال التي السبل اسمي عليها وعرف حكمها ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

ولم يرتب عليه مشقة ولا عقاباً ، وهو هذا سائر المباح .

ألفاظ الإباحة :

٧ - الإباحة إما بلفظ أو غيره ، سواء من الشارع أو من المصادر ، أمثال : عير اللفظ من الشارع أنه يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلاً من الأفعال ، أو يسمح لفلان ، فلا يكرهه ، فيكون هذا تقر برأ بدل عمل الإباحة .

ومثال من العبد أن يضع الشخص مائة عامة لما كان منها من يشاء .

وأما المأخذ فقد يكون صريحاً ، ومن ذلك حق الحاج ربي الإثم أو لحيث أو السبل أو المؤاخاة . وقد يكره غير صريح ، وهو الذي يحتاج في دلالة على إباحة إلى قرينة ، ومن ذلك : الأمر بعد الحظر ، كقوله تعالى : (وَأَن تَحْلَلُوا مَعْشَرًا مِّنَ الْأَعْيَانِ) ^(١) ومنه الأمر المقتضون بالمشقة ، وتعمير الحلال أو نفي التحريم أو الاستثناء من التحريم .

من له حق الإباحة :

الشارع :

٨ - الأصل أن حق الإباحة للشارع وحده من غير توقف على إذن من أحد ، وقد تكون الإباحة مطلقة كالتباحات الأصلية ، وقد تكون مقيدة إما بشرط كما في قوله تعالى : (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ^(٢) في شأن ما يباح لكم من حثك الخمر من غير ضرورة ، أو مقيدة بوقت كإباحة كل استة للمخمر .

(١) سورة النساء ٩٠ (٢) سورة النساء ٩٠

(٣) سورة النحل ٩٠ (٤) سورة النحل ٩٠

ونفصل هذه الأحكام في مواطنها في بحث
(الجهل). وينظر في التحق الأصولي.

طرق معرفة الإباحة :

١٣ - طرق معرفة الإباحة كثيرة، من أهمها :
النص : وقد تقدم الكلام على تفصيله .

بعض أسباب المرخص : والرخصة هي ما شرع
لغير شائ استثناء من أصل كلي يقتضي المنع ، مع
الاقتصار على مواضيع الحاجة فيه مع بقاء حكم
الأصل . وذلك كالإعطاء في رمضان في السفر ،
والسج على الحقيق ، حتى تفعل لغتها ، يرجع إليه
في مواطنه .

التسريح : وهو رفع الحكم الشرعي بنص شرعي
متأخر .

والذي يمس هنا هو نسخ الخطر بنص شرعي
متأخر فيها كون مباحاً قبل الخطر ، مثل جواز الانتباه
في الأوعية بعد حظره ، فنزل النبي صلى الله عليه
وسله « كنت نهيتكم عن الأوعية فانتبهوا » ،
واجتنبوا كل مسكر »^(١) ، فالأمر بالانتباه بعد النهي عنه
يعيد رفع الحرج ، وهو معنى الإباحة .

العرف : والمخبر في تعريفه أنه استقر في النفوس
من جهة اعتقود ، وشلت الطمع لسهولة

أ - البناء على الأصل :

١١ - وهذا ما يعرف بالإباحة الأصلية ، وهو
البناء على أنه لا حرج على من تركه أو فعله . ويظهر
أن ذلك فيما كان قبل النسخ .

وهناك تفصيلات بين علماء الكلام في هذه
المسألة مرجع إليها في التحق الأصولي ، أو في كتب
حسم الكلام . وهذا الخلاف لا يحفل له الآن بعد
ورود اليقظة ، إذ أن النص من كتاب الله على أن
الأصل في الأشياء الإباحة . قال تعالى : (وسخر
لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً إنه إن في
ذلك لآيات لعلم المتفكرون)^(٢)

ب - ما جهل حكمه :

١٢ - قد يكون الجهل مع وجود دليل ، ولكن
المكلف - مجتهد أو غير مجتهد - لم يطلع عليه ، أو
اطلع عليه المجهل ولم يستطع استطاق الحكم .

واساعدة في ذلك أن الجهل « الأحكام الشرعية
إنما يكون عذراً إذا تنذر عن المكلف الإطلاع على
الدليل ، وكل من كان في إمكانه الإطلاع على
الدليل وفقر في تحصيله لا يكون مدعواً ، و يفضل
الفقيه أحكام هذه المسألة في مواطنها .

ومن شئنا بجهلنا فهو غير مخاطب بحكم الفعل ،
ولا يوصف فعله بالإباحة بمعنى الاصطلاح الذي
فيه شطاب بالخير . وإن كان الإثم مرفوعاً عنه بعد
الجهل .^(٣)

(١) صحيح : « كتب إليك ... » (رواه ابن ماجه ، حرره
صفي الدين محمد بن أبيه ، « تدوينه » ، وأبو داود
كل مسكر » (المعجم) ، « تدوينه » ، « الأورد » ، « الكفاية » ،
« ١٣٣٣ هـ » ، وهو صحيح (الشرح للترغيب) ، « البصيرة »

(١) سورة احزاب : ١٢
(٢) تصحيح : « ١٩٩١ ، ٢٢٧ ، والشرح والتفسير : ٢١٩ -
الأسير : ١٣١٩ هـ ، والشرح : ١٣١٩ هـ ، والشرح : ١٣١٩ هـ ،
الشرح : ١٣١٩ هـ »

الملك والاحتلال، وهو يسمى عبد الله بالملك
الملك، ومطلبنا أن يكون فيه عن وجه الاستماع
الحق، وهو يسمى بالملك المعتمد.

بما تقول. ^(١) وهم الذين كاتفت إذا لم يوجد نص ولا إجماع على اعتباره أو إبعاده، كالاتجار ببعض منهول لا يخفض إلى الحر.

المطلب الأول

ما أذن فيه المتأخر على وجه التمثيل والامتنان

١٦- فقال سبحانه هو كل ما حفظه الله يستفيع به
الإناس على وجه معناد، وليس في حياره أحد، مع
إمكان حيلته، وإن كل إنسان حق شغلته، سواء
أثره خير أو أثم بئس أثم حمار، والذين على ذلك قول
الشيء من الله عليه وسلم «من سبق إلى ما ينفقه
عليه مصلته فهو له»^(١) وهذا الحديث لا يستلزم إلا

عند الاستيلاء اجمعى ، الذى صبطوه بوضع اليد
على الشيء المباح ، أن الاستيلاء المعلن ، أو كونه
في منشاؤك اليد ، وهو الاستيلاء بالعمه . وقد قال
الغنى : إن هذا الاستيلاء بإحدى صورتى لا يحتاج
إلى نية وقصه في استقرار الملكية كمر فاقوا : إن
الاستيلاء بواسطة آلة وسرقة ومهاجرة يحتاج إلى العهد
ليكون استيلاء حقيقيا ، وإلا كان استيلاء حكيما .
جاء في الفتاوى الهندية : فيمن غلب كزوه ، أو وضعه
في سفينه ، فأشطر السجواب واستل الكزهر المطر ،

الاستصلاح (المصلحة المرسلية) :

هي كل مصنوعة غير معطرة ولا مغطاة بنص
من لشائع بخصوصها. يكون في الأئمة بها جلب
منفعة أو دفع ضرر، كما علموا غير رضي الله عنه
أموال الذين اتهموا بالإثراء بسبب عملهم للدولة.
وهذا حتى يضع مبدأ العمال ألا يستغلوا مراكهم
لأنهم أنفسهم.

متعلق الراحة :

١١ - متعلق الإباحة أكثر من المحظور، وتعد ثواباً على نفسه وفروعه، فممنوع من حيث مصدر الإباحة إلى قسمين: ما كان فيه الشارح، وما أفتى فيه الجواز. ومن حيث نوع الإباحة إلى قسمين أيضاً: ما فيه تحلل وإحتلال وانفتاح، وما فيه استهلاك وانقضاء دون التحلل. ولكل فقه حكمه، ويبيحه من أفتى.

المأذون به من الخارج :

١٥ - المأذون به من الشارع ما ورد تنجيلا على إباحته من نص أو من مصدر من مصادر التشريع الأخرى ، وغيب هنا سيكون عن المأذون فيه إذا عاما لا يختص ببعض الأفراد دون بعضهم الآخر .
وقد لا يكمل مقادير - مطلب المأذون فيه عن وجه

[illegible]

١٥ | انعامی کتاب : مطبوعہ دار الفکر، لاہور ۱۹۷۷ء

ب - انطباقه .

و يرجع في تفصيل أحكامها إلى مصطلحها .

إباحة الانتفاع :

٢٠ - هذا "النوع" من الإباحة قد يكون مع ملك لأذن نعين ما أذن الانتفاع به كإذن مالك الدابة أو السيارة لغيره بركوبها ، وإذن مالك الكتب للاطلاع عليها . وقد يكون الإذن محلاً يملكه غيره ، ولكن يملكه معه مثل الإجازة أو الإعارة ، إن لم يشترط فيها أن يكون الانتفاع شخصياً لمعتاجر والمستأجر والمستعير .

تقسيمات الإباحة :

٢١ - للإباحة تقسيمات شتى باعتبارات مختلفة ، وقد نقدم أكثرها ، ونقي الكلام عن تقسيمها من حيث مصدرها ومن حيث الكلية والجزئية :

أ - تقسيمها من حيث مصدرها :

٢٢ - تنقسم "إباحة هذا الاعيان" إلى إباحة أصلية ، بالإيراد منها من من الشارع ، وبقيت على الأصل ، وقد سبق بيانها .

وإباحة شرعية : بمعنى ورود نص من الشارع بالتغيير ، وذلك إما ابتداءً كإباحة الأكل والشرب ، وما بعد حكم سابق مخالف ، كما في النسخ ، أو الرخص ، وقد سبق .

على أنه مما يبي ملاحظته أنه بعد ورود الشرع أصبحت الإباحة الأصلية إباحة شرعية لقول الله تعالى (هو الذي خلق لكم في الأرض جميعاً)^(١)

فأحده إنسان ، فأحكم هو استرداد الكوز ، لأنه ملك صاحبه ، وأما الماء فإن كان صاحب كوز قد وضعه من أجل جمع الماء فيسترد الماء أيضاً ، لأن منكم حقيقى حينئذ ، وإن لم يضعه لذلك لم يسترد .^(٢)

ومن أمثلة الأموال الإباحة الماء والكثرة والنار والمواد والمركبات والحيوانات غير المملوكة ، ونكح أحكامه .

المطلب الثاني

ما أذن فيه الشارع على وجه الانتفاع

١٧ - وهو ما يسمى بالنافع العامة ، التي جعل الله إباحتها ليسيراً على عباده ، ليتفرغوا إليه فيها ، أو يمارسوا أعمالهم في أغياة مشيعةين بها ، كالساجد ، والطريق . و يرجع لمعرفة تفصيل أحكامها إلى مصطلحها .

المأذون فيه من العباد

١٨ - إباحة العباد كملك على نوعين : نوع يكون التسلط فيه على العبد لاستهلاكها ، ونوع يكون التسلط به على العبد للانتفاع بها فقط .

إباحة الاستهلاك :

١٩ - هذه الإباحة جزئيات كثيرة يكتفى منها بما يأتي .

أ - إباحة مما سببها التمتع والملاح بها الأكل والشرب دون الأخذ .

(١) سورة البقرة / ٢٩

(٢) مصادر الحديث ٢ : ١٠٢ طائفة ١ : ١٣٦

لكن قد يطلق بعض الفقهاء لفظ الإباق على من ذهب غفياً مطلقاً لسبب أو غيره.^(١)

صفة الإباق (حكمه التكليفي) :

٢ - الإباق عزم شرعاً بالاتفاق، وهو عيب في العبد، وقد عده ابن حجر الميمني والتذهبي من الكبائر^(٢) ووردت في النبي عنه عدة أحاديث: منها ما روى جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أبأ عبيد أبى من مواله فقد كفر حتى يرجع إليهم» وفي رواية «أبأ عبيد أبى قد برئت منه الذمة»^(٣)

يجب تحقق الإباق :

٣ - الذي يعهم من عبارات الفقهاء أنه يشترط البلوغ والعقل في العبد إذا حُرِبَ ليكن عبارة أبأ بالنعني المستعم،^(٤) أما من لم يعقل بمعنى الإباق - وهو غير العاقل البالغ - فلا يكون أبأ، ويسمى مراً، أو لفظاً.^(٥)

(١) الرابع السابعة .

(٢) الكاتلغ لذهبي (الكبرى: ٥٧) والأخر لاسنن ج ١ ص ٨٣٢ ط دار المعرفه

(٣) حديث «أبأ عبيد أبى...» رواه مسلم بروايته من صحيح (صحيح مسلم: ١٣٦) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) إحصاء الأسماء: ١٠ ط الأميرية، وحاشية البسوف على الشرح التكميلي: ١١٧/٩ ط الغني، ومعني الخراج شرح المباح: ١٢٩/٢ ط الغني، وتكشاف الخراج: ١٢٠ ط الخريفي.

(٥) تراجع السابقة

عنه، فهو يبرع منه، كما قال جمهور كثره. وهي لا تنسي بجره الفرجوع، بل لابد من عزم المأذون له به، كما هو مقتضى قواعد الخفية، وهو قول لشافعي. وذكر السيوطي في الأشبه والغفائر (١) قولاً آخر لمشافعي، فعبد أن لإباحة تنهى بجره رجوع المأذون، ولو لم يجد تأذون له. ج - موب المأذون ليطلق المأذون به، فشتي تارة. د - موب المأذون له. لأن حق الاستدراج رحمة تخصبه له لا تنتقل إلى ورثته إلا إذا ضل المأذون، على خلافه.

إِبَاق

التعريف :

١ - الإباق لغة : مصدر أبى العبد - بفتح الباء - بأبى وأبى، بكسر الباء ومدها، ابتأ وأبأ، بمعنى الحرب^(١) والإباق خاص بالإنسان سواء أكان عبداً أم حراً.

وفي الاصطلاح : انطلاق العبد تنرداً من هو في يده من غير خوف ولا كذ في العمل. فإن لم يكن كذلك فهو إما هارب، وما ضال وإما فاجر.^(٢)

(١) ج ١ ص ٢٢٢

(٢) كتاب حرب (فتن) :

(٣) رد المحتار ٣/٣٢٤ ط الأولى، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١٢٩/٤، ومذني الخراج: ١٢٠ ط الخفي

أخذ الأبق :

4 - رى الشخصية والمالكية أنه يجب أخذ الأبق إن شئني ضياعه وملك على خلفه على مولاة إن لم يأخذه، مع قدرة عامة عليه، ويعره عندهم أخذه لنفسه^(١).

أما إذا لم يخش ضياعه وفوي على أخذه عدلك مندوب عند الخليفة، إلا أنه المالكية قالو: يندب من وجد آبقاً، وعرف ربه، أن يأخذه، لأنه من باب حفظ الأموال، إذا لم يخش ضياعه، أما إذا كان لا يعرف ربه فإنه يكره له أخذه لا حياجه إلى الإنشاء والمعرفة^(٢).

وعند الشافعية : أخذ الأبق - بدون رضا المالك - غير جائز، ويجوز بإذنه^(٣).

وعند الحنابلة : أخذ الأبق جائز، لأنه لا يؤمر لحاقه بدور الحرب ونداه واستفاله بالصاد، بخلاف الغنم التي تحفظ بنفسها^(٤).

صفة يد الأخذ للأبق :

5 - الذي يفهم من عبارات الفقهاء أن الأبق يعتبر أمانة يده أخذه حتى يرده إلى صاحبه، ولا يضمنه إلا بالتمدي أو كسر يده، وأنه إذا لم يجد سيده دعه إلى الإمام أو نائبه^(٥).

الإباق على الأبق أثناء إباقه :

6 - رى الحنفية والشافعية أن أخذ الأبق إذا أبق نفسه بدون إذن الحاكم يكون مشرعاً، فلا يرجع هل سيده بما أبق^(٦) فإن كان بإذنه فله الرجوع.

ويشترط في الإذن عند الحنفية أن يقول : عني أن ترجع بما تفقت عليه^(٧).

وقال الشافعية : إن لم يجد الحاكم شهيد أنه أبق ليرجع بما أبق^(٨).

ويرى المالكية : أن مفعة الأبق في رفته، لا في مفعه سيده^(٩).

ويرى الحنابلة : أنه إذا أبق عبه أخذه ليرده على سيده فإن مفعته تكون على سيده يأخذها منه عند رده^(١٠).

ضمان ما ينلفه الأبق :

7 - استحق الفقهاء على أن جناية العبد للأبق على شيء كجنيته قبل لانا، لأنه في حال الإباق لا يزال في ملك سيده.

وجنايته إما أن تكون إطلافاً لنفسه، أو بجزء من نفسه، وإما أن تكون إطلافاً لال.

فإن قتل نفسه عمداً بغير حق وجب عليه القصاص، إلا إذا رضي ولي الدم بالعفو عن العبد وشمالح على ماله، فيكون الواجب المال المذموم.

(١) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، ورد المحار (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

وحاشية السبيل على الشرح الكبير (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٢) مع الفتاح شرح المنهاج (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٣) كشاف أضاف (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٤) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٥) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٦) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٧) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٨) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٩) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(١) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٢) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٣) شرح روض الطالب (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٤) حاشية السبيل على الشرح الكبير (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

(٥) (١٠١٠) مع الشافعية (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠، وسواها (١٠١٠) ط ١ ص ٢٠٠.

وخصص ذلك في حيدر العيب .

إتاق العبد من آخذه :

١١ - تقدم القول (ف ٥) أن يد آخذ الآبق يد
مُتَعَفِّقٌ ، وعلى ذلك فإنه يد هرب منه ، من غير بعد ولا
تغريب ، فلا ضمان عليه .

عق الآبق قبل رده :

١٢ - 'جمع الفقهاء على أن موطن العبد الآبق لو
'عقته مال ياقه وقبل نسله من آخذه نفذ عقه' (١)
رد الآبق واخمل فيه :

١٣ - يؤخذ من تعريف الجمل - عند الفقهاء -
أنه مقدار من المال يستحقه من رد آبقاً أو ضمانه نظير
قيامه بهذا العمل .

وتستلزم في مقدار الجمل : تيسر التلكية
والشافية واحتالة أن مقدار الجمل المستحق لراثة
الآبق هو ما سواه الجاهل ، أو ما تم الاتفاق عليه بين
وآذن بالعمل والمعامل (٢) .

غير أن الحديث قالوا : إن كان المسمى أقل من
قدره الشائع وهو دينار أو اثنا عشر درهما - فلماذا
الآبق ما قدره الشارع (٣) على أحد قولين ، ولعل
الآخر أنه يؤخذ ما سمي بالفا ما بلغ ، وفي ذلك
نقص وخلاف أصبح لا حاجة إليه .

ويرى الحنفية أن أقصى مقدار الجمل هو ما قدره
الشارع وهو أربعون درهما . إذا كان من مثله قصر

(١) صحيح البخاري ٤٣٨٩/١ ط بيروت ، وحاشية الصوفي على الترح
الكبير ١٢٧/١ ط القاهرة ، وسنن المحتاج ٣٢/٢ ط الحبي ،
وشرح زب ٢٣٥/١٢

(٢) الترح الصغير ١٢٣/١ ط دار المعارف مصر ، وأمث ٩٩/١
الطبعة عبة ، وكلف القدرات ص ٣٠٥ ط السنية .

(٣) الإقناع لأبي ليلى القدس ٣٩٤/٧ ط دار المعرفه بيروت .

عليه ، فإب أن يدفع به إلى أولياء المبيع أو يبيعه
سيده (٤) .

أما إذا أُلغيت جزءاً من آدمي أو شُف مالاً ،
فلذلك منه من المذاهب الأربعة رأيه في بيان هذا
الحكم ، رجع إليه في باب الضمان .
ديه الآبق من تكون ؟

٨ - اتفق الفقهاء على أن الآبق لا يزال مملوكاً
سيده ، فإذا قتل على وجه يستوجب الدية ، أو أُلغ
من يده ما يستوجب الأرش ، فدية وأرش الجنابة
عليه سيده (٥) .
بيع الآبق متى يجوز ؟

٩ - يجوز - اتفاقاً - للمالك بيع عبده الآبق إذا
قدر على تسليطه للشري ، كما يجوز لتقاضي بيع
الآبق إذا دُفع إليه ورأى المصلحة في بيعه بعد أن
يبيعه ، على خلاف في عدة حبيسه بين المذاهب (٦) .
وليس لأحد الآبق أن يبيعه لأنه ليس ملكاً له عند
من يقول منع بيع الفضولي ولأن المالك مجهول عند من
يقول بصحة بيعه .
اعتبار الإفاق حياً في العبد :

١٠ - الإفاق في العبد والأمة عيب يرد به المبيع ،

(١) نبيس مختار ١٤٤/٩ ط آخره ، والترح الكبير للردور
٢١٧/١ ط حبي الحبي ، ومصر ١٢٥/٢ ط السنية
الحسية ، شرح ترمذ ١٢٣/١ ، ١٤٠ ، والفلسوف
١٥٨/١ ، ١٥٩/١ ط الحبي .

(٢) البوط للرحبي ٧٣/١ ط الأولى ، والديني عز الترح
الكبير ١٢٣/١ ، وحاشية الشارح المسمى في بداية
الفتاوى ٣٢٨/٧ ط مصطفى الحنفي ، والمسمى لأبي
طه ٢٥٩/٩

(٣) الفتاوى الصدية ٩٩/٢ ط المكة لإسحاق . ومثله
الديني ١١٣/٢ ، والفتاوى ٥٧٣/٩ ط أورث ، عدة ، وسيل
الآبق ٩٩/١ ط السنية .

عدهم بأقل من قيمته ومن العيب^(١).

نكاح ووجه الأبق :

١٦ - اتفق الفقهاء على أن زوجه لعبد الأبق لا يصح رواحها حتى يتحقق موته أو خلاؤه أو يحكم بتخليتها منه للغبية أو لعدم الإنفاق. وإن ذلك تفصيل موطنه أحكام النفقة والطلاق^(٢).

إبائى العبد من الغنم قبل الفسخ :

١٧ - من الأصوب العامة التفرق عينا بين الفقهاء في الغنم قبل الفسخ أموال عامة للمسلمين. ولا تدخل في ملكية القاضي إلا بعد الفسخ. وعلى هذا فلو أنشأ عبد من الغنم قبل الفسخ فإنه يظل في ممتلكاته، ويبحث عنه، ويعزل عن العمل لمن يردده بعرض من بيت المال أو من الغنم نفسها. فإذا عاد لأن تحرق عليه الغنم كافي لأموال^(٣).

ادعاء ملكية الأبق، وصفي ثبتت ؟

١٨ - إذا جاء من يدعي ملكية الأبق، فلا يحل له إلا أن يثبت أن يكون له في تحت يد منضبط وأمنه.

فإن كان يحب يد القاضي، فإن الفقهاء يرون أن القاضي لا يملكه كدعي إلا بينة قاطعة. تصدق العبد، ونظر أنه عند مدعيه لم يره ولم يره، أو لا يصر أنه يدعي أو وجه. فإن تحقق ذلك سلمه القاضي

فأنكر، أو روى أن من سجد بذلك للقدور^(٤).
تصرفات الأبق :

١٩ - تصرفات الأبق إذا أن تكون مما تنفذ عليه في العباد كالتزويج، وإن كان هذا اتصال بالمال وحقوق العبد، كالتزويج والإقرار بالهبة.

فإن أنشأ بعد عليه في المال صحيحه نافذ. وإذا تصرفاته التي يترتب عليها التزاعلات المالية، كالتكاح والإقرار بفسخ الحج، فإنها تنفذ بحقوقه على إذن السيد، سواء كانت قولية أو نصية^(٥).
إبائى العبد من عمره الكه وأخذته :

٢٥ - في الفقهاء على أنه إذا أبرأ العبد من المستعبد أو استأجره أو الوصي فإنه لا يضمن ولا ياتعدى أو التفریط، لأن يد كل واحد من هؤلاء يد أولاه.

ولو أنشأ العبد من خاصه فإن له صلب يكون حراماً، معذرة، فبذلكه فبذلكه يوم نفسه.

أما إن أنشأ من غيره، فإن كان يتعدى أو يفرط فهو له من غيره، وإن كان له إرادته، وإن كان يعبر عنه ولا يفرط ولا يفرط على أنه غير مضمون، لأن المراد أساساً في يد الرئيس، خلافاً للخصم، فهو مضمون

(١) - انظر مع جلاله من فائده ٣٣٦/٥ ولان وبنبرون
في الفقه الكوراني، ص ١٠٠، فيمجد في نفسه
وقد أنشأ بعد من يدعي الأبق، انظر في شرحه عند كورني
والعربي واليهي العبد ١٢٠/١٢.

(٢) - انظر العبد ٣٣٦/١٠، وشرح العبد ٥٤٣/٤، ومصر
الحدود ٢٢٩/٣، وشرح الفقه الكوراني ١٢٢/١٢
١٠٠٠ مع العبد ٣٣٦/١٠، ولان، وبنبرون ١٢٠/١٢، على
الشرح الكوراني ١٢٩/١٠، ولان، وشرح العبد ٣٣٦/١٠.

(١) - جامع معصرون ١٢٢/٣، والمصنف على الشرح الكبير
٢٠٠/١٠، والاحتياط ١٢١/٣ معصرون، واليهي شرح

الزجاج ٢٠٠/١٠، والإبائى ١٢٠/١٢.

(٢) - حدود ١٢٠/١٠، وشرح الفقه الكوراني
١٢٠/١٢، وبنبرون ١٢٠/١٢، وشرح الفقه الكوراني
١٢٠/١٢، وبنبرون ١٢٠/١٢، وشرح الفقه الكوراني
١٢٠/١٢، وبنبرون ١٢٠/١٢.

(٣) - الفقه الكوراني ١٢٠/١٢.

وم قطع بعد الذكوة وقبل الموت بعينه تباركه ،
 فان كان مكرها فزعموا ان

ابـدال

هو أَقْبَلُ السَّعَةِ :

٢- الكلام في الإجابة بكوفي تحت التسمية، وفي الحوزة (س) أحسنون، و(وا) ظر إليه) وفي المدعى^(٢١) وفي الطلاق، والخمس^(٢٢) وفي الجبايات (الجبانية على لأمره)^(٢٣) وفي التماس، وفي التمسح (كيفية التمسح)، وفي الصيد^(٢٤)

العرب :

١- الإبدال: لغة: جعل شيء مكان شيء آخر،
والاستبدال مثله، فلا فرق عند أهل اللغة بين
الفعلة في الشيء^(١) وكذلك الأفعلة عند الفقهاء،
فهم يفعلون به ما كان أحد ما كان الأفعلة^(٢)

الحكم الإجمالي :

١- الإندل أو الاستبدال نوع من التصرفات .
الآمن فيه أخوات إذا كانت صادراً من عواهل
التصرف ، فيه يجوز التصرف فيه ، لا فيه يخالف
إشع^(٢)

وفيه بظراً من هذا الحكمة ما يجعل اعقبا،
يعتقون له بين اجوز وانته والوجوب.

ومن ذلك مثلا اغتيالهم بها يتعلق به حق شرعي كالزكاة والكفارة، فجميع هذه عباد ما لا يكون إيمان الواجب إخراج حقه فيها بالقيمة والأشياء التي تعارض، وقد علقه على ما نص عليه، فلا يجوز

زاد الله له وراجح عروضا الف - الك (خز).

(*) من اجله، جازي، ٢٠١٦؛ جوازي، والطبرسي، ١٤٣٧ هـ؛ جوازي،
والمؤيد، ١٤٣٧ هـ؛ مفضل، اعني، وليس، ١٤٣٨ هـ.

(٣) طابع ١٩٢٥ ط الخداج، والخرج لصدر ١٩٢٥
احمر ١٩٢٥، الخ الخداج ١٩٢٥ ط صدر احمر، والخر

الْبُدَّاعُ

بھلا : ہفتہ

[illegible]

(۱) جدید معجم ۱۳۱۵ھ تک، والامعجم ۱۳۱۶ھ تک
 اخلاقی، وانشروای من السیف، ۱۳۱۵ھ تا ۱۳۱۶ھ
 وایس مع الترم ۱۳۱۶ھ

(٢٦) غفره في "١٠٠٠" طبعته اهلبي، وسمي في
الغفره: ١٠٠٠

٢٠١٣ : ٢٠١٤

(10) هر چه در این کتاب است از حدیث است.

$$S_1(\lambda) = \lambda^{-1} \int_0^\infty e^{-\lambda t} f(t) dt, \quad (1)$$

والنكاح - تنسب لأحد المعينين ، ولأنه لا ينقسم
وبه إسقاط عن ما سيأتي. (١١)

فقط المعنى الإبدال على جعل من مكان آخر ،
والاستدراك عن بيع عن ثوب بالتفد

مواضع البحث :

١ - ستأتي أحكام الإبدال والاستدراك عند التمهيد
في مسائل متعددة المواضع مفصلة مما أمكنه كل
مسألة ، حوالاً أو معاً أو إيجازاً ، ومن ذلك إركاء
والأخذية والتكدره لبيع وانغمه والإجارة والموقف
وغیر ذلك

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البراءة ، والمبارأة ، والامتناء :

٢ - (البراءة) : هي أثر الإبراء ، وهي مصدر
برأ ، فهي متبادلة له في اللغة ، غير أن البراءة كما
تحصل بالإسراء الذي يتحقق بفعل اللاتين ، تخص
بأعيان أخرى غيره ، كالإفقاء والتسليم من لادين أو
الكفيل ، وتخص البراءة بالاشتراط ، كالبراءة من
الغيب ، ويعربها دائراً أيضاً ، ونعنيها في خيار
البيع ، والكفالة .

إِبْرَاء

التعريف بالإبراء :

وقد تحصل البراءة بإزالة سبب الضمان ، أو بغير
موجب التخصيص من إزالته ، ومن ذلك ما صرح به
الشافعية من أن حافر البئر في أرض غيره إن أراد
ردمها ففعله المالك فبرأه ببراً وإن لم توجد صيغة
إبراء. (١٢)

ومما يؤكد اللادين بينها ما جاء في بعض الحديث
من تعبيد البراءة بالإبراء أو الإمقاط تخييراً عن
البراءة بالامتناء . وفي ذلك يقول ابن القدام :
البراءة بالإبراء لا تتحقق بفعل الكفيل ، بل بفعل

١ - من سبب الإبراء في السنة : اشترى به
والتخصيص ولد عدة عن الشيء . قال ابن الأثير :
برأ - تخفف واسترأ وسأله ، فالإبراء على هذا :
جعل المثلث - مثلاً - برئاً من الدين أو الحق الذي
عليه . والبراءة : تصحيح البراءة ، والبراءة : الصلابة
على الغرابة .

وأما في الاصطلاح فهو سبب التخصيص حقاً له
في دمه آخر أو قسمه ، فإذا لم يكن حق في دمه
شخص ولا تمناه ، كحق الشفعة ، وحق الحسبي
الموصى به ، فتزكاه لا يخرج براءه ، بل هو إسقاط
مفسد . وهذه التسمية (إسقاط) في التعريف
بالبالغ من أدق في الإبراء معنيين هما الإمقاط

(١١) - العرب ، والشعر ، (أنظر) ، وتهدب : الإبراء
والندب للزوج ٢١ ، وسه الخطه لشر ٣٤ ، وماله
نحو ١٥٢ : ط الحاشي ، وضع المصنف ٢٠١٣ : ط الحاشي ،
وحاشية ابن حزم من لدن عبد الله ، شرح من الأندلس
٢٧٦ : ط الحاشي .
(١٢) حاشية المصنف من شرح سنن ٣٧٢ : ط حزم الحاشي .

مهرية عانت من أني فليس ثمة لأنه جعل الطلاق
معلقاً بالإبراء والإبراء شرط طلاق وليس عوضاً (١١)

٤ - وأما (والسرة) فهو مأني بعين. أحدهما
هو تعريف براءة الرحم. أي: جهازه من مده الغير.
وهو حيث لا يجب على المرأة علة. وأحكامه معصية
في مصلحته. وليس لآخر: هو طيب نقاء لمخرج
في ساقى التطهر. ونصيب أحكامه في مصلحته
(نصها الحقة).^(١٢)

ب - الإسقاط :

٥ - الإبراء لغة : الإزالة ، وإصلاحاً : إبرة
المسك والحق لا يذم ما لم أومسح. وهو قد يقع
عن حسن في مدة عمر. أو قبله. عن سبب المديونية
(كأنطالما في الإبراء) كما قد يقع على حق ثابت
بالتشريع. تشق به الدمة (كحق الفقة). ويكون
معدوم. بعد عوض. فالإبراء أحسن من الإقتضاء.
مكبر. بره إسقاط. ولا عكس.^(١٣)

ولما يدل على أن الإبراء نوع من إسقاط تقسيم
إسقاطي الإسقاط إلى نوعين. أحدهما: عوض.
كإسقاط. ولآخر: غير عوض. ومثل له الإبراء من
الدونة. وبما في تفصيل ذلك.^(١٤)

العذبة : أي الدائم - فلا يكون حينه مصادرة إلى
الكفيل. ويجوز له أن يعض الشفعة في بعض
شهادتي الإبراء والبراءة. كأنه شاهد واحد. شأن
شهادتي إبراء. وآخر شأنه يرى إليه منه. ويعدوا
بجواره واعتبار الشهادة مستقلة المصداق^(١٥)

٣ - أم : (البراءة) فهي مفعلة وتفتقر
إسقاطاً في البراءة (الموهي في الاصطلاح) من
إبراء الخلع. ومعنى واحد. وهو بدل المرأة العوض
على طلاقها. لكن غرض الإسقاط للمرأة عن الزوج
من أن لها عنه. فالبراءة موهوبة بصفة الإبراء تقع بين
الزوجين. لا يفسخ الزوج الطلاق - إجابة لطلب
الروسح فأنجب - مقرب عوض ما يذم للزوج هو
تركها ما لها عليه من حقوق مالية. كأنه يوجب
أو كسعة المستحقة في العدة. والمجهور على أنه لا
يسقط ما لا عن إلا التسمية. خلافاً لأبي حنيفة
وأي يورسب لثلاثين سقوط جميع حقوق الزوجية.
وتفصيل ذلك موهوبة عند تكلم عن (الخلع).^(١٦)

ولأن نحم من احتفية برالة في الطلاق المدعي في
مضامنة إبراء مصلح فيها أنه يقع ثامناً. فوقعه
حدم. وأما في قوة : متى ظهر كذا وأقرتني من

(١١) منه العدم ١٠٠٠ طار بره السرة. (المعنى)
١٠٠٠ أسير الطلاق. ومعنى الطلاق ١٠٠
الملك والملك

(١٢) عليه نصها ١٠

(١٣) بداية صيد ٦٦٩ طار بره السرة. (المعنى)
١٠٠٠ طار بره السرة. (المعنى)
١٠٠٠ طار بره السرة. (المعنى)
١٠٠٠ طار بره السرة. (المعنى)

(١٤) بره ١٠٠ طار بره السرة. (المعنى)
١٠٠ طار بره السرة. (المعنى)
١٠٠ طار بره السرة. (المعنى)

(١٥) منه نصها ١٠٠ طار بره السرة. (المعنى)

(١٦) راجع بره ١٠٠ طار بره السرة. (المعنى)

(١٧) المعهودة لتقار ١٠٠ طار بره السرة. (المعنى)

أب هبة الذين أبقروا من عليه الدين - على
الخلاف والتفصيل الذي موطنه الهبة، والدين - فلا
صحة له بالإبراء .

د - الصلح :

٧ - الصلح لغة : تحريق ، وهو اسم للمصلحة ،
وهو شرعاً : عقد به يرفع النزاع وتقطع الخصومة بين
المتصالحين شرعياً^(١) .

ومن المقرر فقهاً أن الصلح يكون عن إقرار أو
إنكار أو سكوت ، فإذا كان من إقرار ، وكانت
المصالحة على إسقاط جزء من المتنازع فيه وأداء
الباقي ، فهي هذه الصورة بشبه الصلح الإبراء ، لأنها
أخذت ببعض الحق وإبراء عن باقيه . أما إن كان
الصلح مما على أخذ به فهو معاوضة .

وكذلك الحال إن كان الصلح عن إنكار أو
سكوت ، وتضمن إسقاطاً لجزء من حقه ، فهو بالنسبة
لصاحبه إبراء عن بعض الحق ، في حين أنه بالنسبة
للمدعي عليه افتداء الدين وقطع للنزاع .

وقد جعل ابن جوري من المالكية الصلح على
نوعين ، أحدهما : إسقاط وإبراء ، وقال : هو جائز
مطلقاً ، والآخر : صلح على عوض ، وقال فيه : هو
جائز إلا إن أدى إلى حرام^(٢) .

والإسقاط متحقق مستوط ما يقع عليه اتفاقاً ،
في حين أن الإبراء يختلف في أنه إسقاط به معنى
التفصيل ، أو سلبك بعض ، أو إسقاط بعض على ما
سيأتي بيانه .

هذا ، وإن القليوبي من الشافعية أقاد أن غير
الخصاص لا يسمى تركه إسقاطاً ، وإنما يقال له :
إبراء^(٣) . والظاهر أن ذلك بحسب مألوف المذهب .

وقد يستعمل الإبراء في موطن الإسقاط ، كما في
تخييار أعب ، فالإبراء من العيب كناية عن إسقاط
الخيار .

ج - الهبة :

٦ - الهبة لغة : العطية الخالية عن الأعراض
والأعراض ، أو التبرع بما يقع التبرع له مطلقاً .
وهي شرعاً : تعليق الدين بلا عوض^(٤) .

والفتى يوافق الإبراء من الهبة هو هبة الدين
للمدين ، فهي والإبراء بمعنى واحد عند الجمهور
الذين لا يميزون الرجوع في الهبة بعد القبض .

أما عند المختصة القائلين بجواز الرجوع في الجملة
فالإبراء يختلف عن هبة الدين للمدين . بالاتفاق على
عدم جواز الرجوع في الإبراء بعد قبوله لأنه إسقاط ،
والساقط لا يعود كما تنص على ذلك القاعدة
المشهورة^(٥) .

(١) القليوبي ٢٨٥/٢

(٢) إسناد ، أو حوت (وهب) ، ورستق ابن نجيم ١٩٩ ط
استاذون

(٣) الشرح الصغير ولبعة الصالح ١/٢١٢ ط دار المعارف
و لروى الربع ٩٠/٢ ، وآخرى ١٠٠/٢ ، وشرح لروى
١٩٩/٢ ط المكتبة الإسلامية ، والقفاوي المبدية ٢/٢٨٨
ط بولاق ، والفروع ١٩٣/١ ط دار مصر .

(٤) إسناد العمود ، (صلح) ، ورسائل ابن نجيم ١٩٩ ط
استاذون

(٥) القفاوي المبدية ٢/٢٨٨ ط دار مصر ، والكتاب
لايس راشد النفسي ١٩٩ ط تونس ، وكفاية الأعيان للمسني
١/٢٧١ ، ومضى الحاج ١٩٩/٢ ، وشرح لروى ١٩٩/٢ ط
دار بولاق ، وكفاية الأعيان من أقسام صلح .

هـ - الإقرار:

٨ - من مـ حـ في الإقرار في لغة : الإيقان والاعتراف. ومما تعرفه في الاصطلاح فهو: الإخبار عن الغير على نفعه.^(١)

والإقرار قد يرد على استيفاء الدين، فيكون إقراراً بالبراءة، لأن الإبراء بما إبراء استيفاء، وإما ببراءة إسقاط كذا سألني. وكمن من الأقراء بالاستيفاء والإبراء على إطلاقه يقطع التراجع ويفعل الخصومة. فالمراد منها واحد، ولذا تجزئ بكن واحد منها عن الآخر وإن اختلفا مفهوماً.^(٢)

ودعوى الإبراء تنقسم إقراراً، فإذا حال: أبرأني من كذا، أو: أبرئي، فهو إقرار واعتراض بشعل لخدمة وإدعاء لإسقاط، والأصل عدمه. وعليه بته الإبراء أو النفي.^(٣)

و - الضمان:

٩ - الضمان لغة: الكفالة والتزام بالشئ. وهو عهد بعض الفقهاء: التزام حتى ثابت في دعة الغير أو إحضار من هو عليه.

والضمان عكس الإبراء، فهو بعيد انتحال الذمة. في حين يفتلق الإبراء على غلغلا، ولصلة الصلابة هذه وضع شاقية أكثر أحكام الإبراء في باب الضمان.^(٤)

(١) الرضا، الرية والى عم ١٠١.

(٢) إمام لأعلام لأبي حامدين ١٠١ في عاصمة يسانه، وسندوه، عن الشرح الكبير ١٠١٣، والحمدية الحديثة ١٣٦٦.

(٣) شرح الروض ١٠١٣، ٢٩٧.

(٤) شرح الروض ١٣٩٠، ومقتضى الحاج ١٣٩٠.

هذا وإن للإبراء صفة بالضم، وهي أنه أحد الأسباب لسقوطه، بل إن له مدعياً إلى أكثر الالتزامات من حيث إنه ينطبق له في سقوطها، لأنها إما أن تسقط ما سؤا، أي الإداء أو المقصد، أو الإبراء وهو ذلك.^(٥)

ز - الحفظ:

١٠ - الحفظ لغة: لوضع، أو الإسقاط.^(٦) وهو في الاصطلاح: إسقاط بعض الدين أو كله، فالحفظ إبراء معنى، ولذا قد يطلق الحفظ على الإبراء نفسه، ولكنه إما أن يقيد بالكل أو الجزء، والغالب استعمال الحفظ للإبراء عن جزء من الثمن، أما الإبراء فهو عن كله.^(٧)

وقد جاء في كلام الحنفية وبعض الحنابلة نسبة وضع بعض الدين إبراء، وهو في الحقيقة إبراء جبري. وقام إسقاطي زكريا الانصاري من الشافعية: صلح الحظيفة إبراء في الحقيقة، لأن لفظ الصلح يشعريفه مستحق بالتقليل عن الكثير.^(٨)

ح - الترك:

١١ - من معاني الترك في اللغة: الإسقاط، يقال: ترك حقه إذا أسقطه. ولا يخرج لحن الاصطلاح عن ذلك.^(٩)

(١) ارتد الخيران لسانه ١٢٠ وما بعده.

(٢) العرب، ص ١٠١ ح ٢.

(٣) حاشية ابن حنبلين ٣٣٨٢، والذوي الحديثة ١٣٨٢، والحظيفة ١٣٨٢.

(٤) شرح الروض ١٣٩٢.

(٥) تقاضير المحيط، حلة (١٠١).

استنبول بعده ذلك، وقد لـ القرن: إبه طاهر
(١١) المذهب.

٢٥ - وقد استثنى الحنفية من هذه التوفيق على
الحبيب: المعهود التي يشترط فيها التقاضي في
المجلس، كالصرف، والسلم (أي عن رأس مال
السلم) فتتوقف فيها الإبراء على الفصول، لأن الإبراء
عن بدل الصرف، والسلم يفوت به القبض المستحق،
ومواته يوجد - مطلق العقد، ونقص العقد لا يفرده
أحد المتعاقدين، من يتوقف على قبول الآخر، فإن قبله
سواءً كان لا يقبله لا يبرأ. وهذا بخلاف ما
الدين، لأنه ليس به معنى التمتع لعقد ثابت وإنما
فيه معنى التملك من وجه، ومعنى الإسقاط من وجه
آخر. أما الإبراء عن المسلم فيه أو عن ثمن المبيع فهو
حائز بدون قبول، لأنه ليس به إسقاط شرط. (١٢)

رد الإبراء :

٢٦ - ينبنى اختلاف النظر الفقهي في هذه المسألة
على الخلاف في أن الإبراء إسقاط أو تمليك، والتي
يشترط عليها حاجتها للقبول أو عدم حاجتها.
فالحنابلة، ولشافعية في الأصح، والآلية في
المرحوم، وهم أكثر القائلين بعدم حاجتها للقبول،
ذهبوا إلى أنه لا يرتد بالرد، لأنه إسقاط حتى
كالتقصص والشفعة عند انفك والخيار والطلاق،
لا تمليك غير كالحبة.

(١) - سراج على الشرح الكبير ٩٩/٢، فتنه عن الفروع
جراح وآراء (روضة المروي ١٠١٦).

(٢) - حصة للمعاني ٢٥٦٨، وفتح مسمى في حديثه عن الأشهاد
سورة بن حاشين، ورفش من - هي شرايع الله
الشرح لأخضر ٥٩٩/٤. (سورة الأشهاد والظاهر
من ٢١٢٢ من له ثم ١٦٦٦ من دار الكتاب العربي

«يشأكد ذلك - أي الافتقار للقول - بأن لـ قد
تعظم في الإبراء، وذوو الروايات والألفاظ بغير
ذلك بهم، لاحتيا من النسخة، فجعل صاحب الشرح
هم قبول ذلك أو رده، نفيًا للضرر الحاصل من الحق
من غير أهلها، أو من غير حاجة» (١) وبعض الشافعية
لا يربطون بين هذه القول وبين الخلاف في معنى
الإبراء، على ما سبق.

٢٤ - ولا فرق في الحاجة إلى القبول أو عدمها بين
الشعوب والإبراء، أو التضميرية الذين للمدين،
والثابت المرفق هو ما حث به بعض الطهفة قد فاقوا فيها
ما حاجة للشعوب، لما في اللفظ من معنى التملك،
والألية يرونها أكد في الاستغفار للشعوب - على
مذهبهم في الإبراء عمومًا - لأنها نص في تمليك،
وهو خلاف ما عليه الشافعية والحنابلة ومهر
الحنفية، ينظرهم إلى وحدة المقصود بها وبين
الإبراء.

هذا، وبالرغم مما هو مقرر بين الفقهاء من
اعتبار الضموم محدوداً بمجلس العقد فإنهم قد أخذوا
اشتراط الشافعية الفورية في القبول في صورة من
يوكل في إبراء نفسه. (٢)

وقد صرح المالكية بموازاة تأخير القبول عن
الإيجاب، وسواء السكوت عن القبول زماناً، فله

(١) - الفروع ٩١٠/٢

(٢) - لمصنوع ١٩٦٤، والتعليق ٣٨٠/٢، والمذهب - القاية
١٩٣٦، وجاية المصنف ١٠٠/٢، وكشف المصنف
١٩٨٢، من تشريف

٤ - إذا سبق للبصير أن قبله ثم رده لا يبرئ^(١)

المبرئ وشروطه :

٢٧ - الإبراء كضيمه من التصرفات ، يشترط في ان تصرف به الأهلية القائمة للتعاقد ، من عقل وبلوغ ، وتغيبه في الكلام عن الأهلية والعقد ، ولكن الأهلية المطلوبة هنا هي أهلية التبرع ، بأن يكون رشيداً غير محجور عليه للسفه أو الميمنية ، على خلاف وتغيب موطئه عند الكلام عن (تخير) .

وتشترط الولاية ، لأن كل إبراء لا يخلو من حق يجرى التنازل عنه (بإسقاطه أو تسليمه) ، لذا لا بد من أن يصدر ذلك التنازل من قبل صاحب الحق نفسه أو من يتصرف عنه ، فلا يصح الإبراء إلا بأن يكون للمبرئ ولاية على الحق أمراً به ، وذلك بأن يكون مالكا له ، أو موكلاً بالإبراء عنه ، أو متصرفاً بالمفضالة عن صاحب الحق ، ولحقه الإحاطة من المالكة ، عند من يرى صحة تصرف الفضولي .
(وتغيبه في مصطلح (فضولي) .

والعبرة في ولاية المبرئ على الحق المرأ منه هو بما في الواقع ونفس الأمر لا بما في الظن . فتوأبرأ عن شيء من مال أبيه طاماً بقاء أبيه حياً فبني أنه كان مبتأ عن الإبراء صحيح ، لأن المرأ منه كان مملوكاً له حين الإبراء في الواقع .

ويشترط الرضاء فإبراء المكره لا يصح ، لأنه

ومن ذهب إلى أنه يحتاج إلى القبول (وهو المالكية في الواجب والشامية في قولهم الأكثر) يرون أنه يبرئ بالرد ، ومعهم في هذا الحنفية الذين راعوا ما فيه من معنى التخليك بالرغم من عدم توقفه على القبول عندهم ، لأنه إسقاط . واختلف فقهاء الحنفية هل يشترط الرد يجلس الإبراء ، أو هو على إطلاقه . والذي في البحر والمحيط على الأشياء إطلاق صحته الرد في مجلس الإبراء أو بعده .

والرد المعتبر هو ما يصدر من تبرأ أو من وارثه بعد موته ، وخالف في الثاني محمد بن الحسن^(١)

وقد استثنى الحنفية صائلي لا يبرئ فيها الإبراء بالرد وهي :

٢٨ - الإبراء في الخوالة (والكفالة على الأرجح) لأنها متحصنة بالإسقاط ، لأن الإبراء إسقاط محض في حق الكفيل ، ليس به تسليم مال ، لأن الواجب عليه المطالبة ، والإسقاط المحض لا يحصل الرد فتلاشى المسائط بخلاف التخيير ، نعهده بعد الاصل .

٣ - إذا تقدم على الإبراء طلب من الكبير ما كان تبرئاً ، فأنه رد ، لا يبرئ .

(١) الشافعية شرح الله به وثقله فتح القدير ١٩٠٤ . وحاشية من محمد بن ١٩٩٤ . والعمدات المصنوعة ٣٠٢٤ . وذكره ابن عاصم ٣٥١٦ . وكشاف القناع ٥٥٧٢ . في التبرع . والعمدات ١٩٩٢ . ونسبه ١٤١٢ . وشرح برهان ١٩٠٦ . ومطالع أول نهج ٣٩٩٤ . والآراء تصديقه ١٥٥٠ طاب عيسى الحنفي . ونحوه تصدق ١٥٥٠ وفيه نظيره محمد بن سعد بن كريمة في المجلس وناقش ذلك بعض الشيوخ ما جرحه عنه فلهذا إجماراً أو تعاقفاً .

(١) حاشية ابن عاصم ٣٧٨٠ . وسويد الأشباه والاعتبار لابن محمد ٣٥٢

ون وكشف بإبراء غرمائه ، وكان الوكيل منهم لم يبرئ نفسه ، لأن المخاطب لا يتدخل في حدود أمر المخاطب له عل الأصح . فإن قاله : ون شئت فبرئ نفسك فله ذلك كز لو وكل المدين يبرئ نفسه .^(١)

إبراء المريض مرض الموت :

٢٩ - يشترط أن لا يكون المبرئ مريضاً بمرض الموت . وفيه تفصيل بحسب المبرأ ، فإن كان أجنبياً والدين يجاوز ثلث تركه ، فلا بد من إجازة الورثة فيما زد على الثلث ، لأنه يبرئ له حكم الوصية . وإذا كان مسيراً وأية توقف الإبراء كله على إجازة الورثة ولو كان الدين أقل من الثلث . وإذا أبرأ المريض مريض الموت أحد مدينيه ، والتركبة مسترفة بالمدين ، لم ينفع إبرأؤه لتعلق حق الثمن والتركبة وتفصيل ذلك عند الكلام عن (مرض الموت) .

المبرأ وشروطه :

٣٠ - اتفق الفقهاء على اشتراط العلم بالمبرأ ، فلا يصح الإبراء للجهول .

وكذلك يجب أن يكون معيناً ، هو امرأ أحد مدينه على التردد لم يصح ، خلافاً لبعض الخابلة^(٢) خلافاً من تعيين المبرأ تعييناً كافياً ، كما أن الإقرار

لا يصح مع الغزل لما فيه من الإقرار بفراغ الدعة فيبرئ فيه الإقرار^(٣) .

وقد صرح الخابلة بأنه مما يشوب شربة أرضا أن يعلم الدين وحده مقدس الدين . فيكفه عن الدائن خوفاً من أن يشككه فلا سره لأن الإبراء صادر حبيته عن إرادة غير معترضة^(٤) .

التوكيل بالإبراء :

٢٨ - يصح التوكيل بالإبراء ولكن لا بد من الإذن الخاص به ، ولا يكفي له إذن الوكالة بعموم ما^(٥) . وقد عمن الحنفية بشأن السلم أنه إذا أبرأ وكيل السلم المسلم إليه ما إذن لم يبرأ اسم إليه . فهو قال له المسلم إليه : أنت وكيلك والعلم لك وأبرأني منه . نعت الإبراء خافراً ، وتعطل بذلك حق السلم ، وغرم له التوكيل قيمة رأس المال للجيلولة ، فلا يفرم له السلب فيه كيلاً يكون عتاضاً عنه . كما حصل احتفية إبراء الوكيل والوصي فيما يجب بعدهما ، كما أنه و بضمنان . ولا يصح فيما لم يجب بعدهما ، كما أنه إذا كان الوكيل مأذوناً بالإبراء فوكيل غيره به فأبراء في حضوره أو غت لم يصح عندهم^(٦) .

(١) إسناده في نسخة ١٥٩/١ وثيقة حاشية من عيسى ٣٤٧/٢
و ٥٧/٢ . وشرح البروض ١٠١/٢ . عيني ٣٣٦/٢ و ١٦٣/٣
و ١٥٩/٢ . وكسر ١٠٢/٢ . لخصمه ثلثته . وبما
أحد : أجم ٧٠/٢ ط المجلسي . وشرحه الجيزان ١٣٥
و ١٢٣ . ٢١٣ . والمجده نسخة اليد ١٥٧٠ . ١٥٦١

(٢) كذلك حملوه موصلاً بشرطة الزم ، والعل المراد شواهد
لرضا الله ما دلل عليه .

(٣) شرح البروض ٢٩١/٢ . ٢٩١ . ٢٩١ . ومصر الفتاوى

(٤) كتاب اللباب لاس رشيد ٢٠٠ . والبرج ٢٦٩/٢
(٥) ترتيب الأشياء والظاهر لأن نعيم ٣٩٠ . وبالحاشية لمن حشر

(١) شرح البروض ٢٥١/٢ . وإشيب . والنظائر لسوطي ٣٨١
ط عسر الخطي . والمغربي ٣١٢/٢
(٢) المغلبي ١٦٢/٣ . ١٥٩ . ١٠٠٨/٢ . وأهمه العبدلية للاد
١٥٧٠ . وشرحه الجيزان ١٣٥ . ١٢٣ . ١٢٣
(٣) إسناده في نسخة ٢٠١/٢ . والبرج ١٩٩/٢ . صادر شرح
بروض ١٢١/٢ . وصاحب المصنفين ١٢٥/٢ ط الأزهر .
والأشبه سومي ١٨١ . وكشاف الفتاوى ٤٧٧/٢ ط الشريعة

بل صرح المشافهة أيضاً بضرورة استنفاذ الملك
حيث عطل المأوردي منهم عدم صحة الإبراء عن ملك
تصرف قبل التناقص بأنه إبراء مما لم يستقر ملكه
عليه.^(١)

وهل يشترط علم المبرء بملكه ما يرى منه ،
أم يكفي تحقق ملكه ياء في نفس الأمر ولو اعتقد
عدمه ، كما لو كان للأب دين على شخص ، فزأه
منه الابن وهو لا يعلم موت أبيه ، فإن ميت ، أي
قطعه أن الابن المبرئ بملكه في الواقع ، والحضبة
والحالبلة على صحته ، وقد صرح الحنفية بأنه يصح
سواء اعتبر الإبراء إسقاطاً أو تمليكاً ، كما سبق ، أما
الشافعية فقد اختلفوا بين كون إبراء إسقاطاً فيصح
أو تمليكاً ، فلا يصح.^(٢) ولم يستقر على تصريح
للملكية في هذه المسألة .

الإبراء بعد سقوط الحق أو دفعه :

٣٥ - الإبراء بعد قضاء الدين صحيح ، لأن
الباقي بقضائه المطالبة ، لا أصل للدين ، ولذا قالوا :
الدينان يلتصقان قصاصاً (أي بطريق القصاص)
وذلك لأنه تفضي لمدين بأمنائها تستقط معطية كل
للآخر لاستيفان دعة كل منهما بدين الآخر . فإذا أبرأ
الدائن المدين بعد القضاء كان للمدين الرجوع بما
أداءه إذا أبرأ براءة إسقاط . أو إذا أبرأ براءة
استيفاء فلا رجوع . ويعرف ذلك من العبارة على

أساس ملك الدائن للدين في ذمة المدين ، وأن الدين
عند الإبراء يملك مثل الدين في ذمة الدائن ، فتفنى
الدينون بأمنائها لا بأمنائها . ومثل الإبراء الإبراء في
وروده على ما يملك المبرئ في ذمة الشخص المبرأ.^(٣)

وما يدين عليه من مذهب الحنفية الخلاف بين
أبي يوسف ومحمد في إبراء المحال المبيع عن الدين ،
حيث لا يصح عند أبي يوسف ، لا تنقل الدين من
ذمة المبيع ، بناء على أن الحرفة نقل الدين والمطالبة ،
علافاً لمحمد النخاس بأنها نقل فطالبة فقط وبقاء
الدين ، فيصادف الإبراء ذمة مشنولة بالدين.^(٤)

ومن صرح بهذا البقيني من الشافعية ، بقوله :
« في مسافة الإبراء بملك الدين في ذمة من عبه »
وذلك لتصرف فيه على الوجه المحتر ، وقد تعد الإبراء
لخصونه في ملك المدين فبرأ من كان يملك عليه «
- أي عند من لا يشترط القيود كما سبق - وأصرح
منه قول غيره : « إن صحة الإبراء تنفذ على سبيل
لمست »^(٥) وقوله قول ابن مفلح من الحنابلة غلب
حديث « لا طلاق ولا عتق في لا يملك » :
« وإبراء في معناهما ».^(٦)

و يستفاد من تصريح الدردير بعدم صحة الحبة
وسائر التبرعات في مال غيره أنه يشترط عند المالكية
سبق ملك المبرئ لما أبرأ عنه.^(٧)

(١) كان جمع لغيره ١١/٧ ، والقول الكبير (المرجع) ١١/٣

(٢) شبه مروي لأهمام من مجموعة رسائل أبي عابد ١١/٢

(٣) حواشي العملي من شرح ابراهيم ١١/٢ ، وسأله

النفيلوني ومبصرة على شرح المنهاج ١١/٢ ، والنفيلوني

١١/٢ ، لا تملك بصفة لأمانة في ملك المسبب لا به

تضمنها ، فلا يصح إبراءه بها فك «

(٤) سبيل نفوذ من ١١/٢

(٥) المرجع ١١/٢ ، ولا سبيل ١١/٢

(٦) المجموع شرح المذهب ١١/٢ ط الزايم

(٧) الأقبية والسمائر لمصموم ١١/٢ ط عيسى الحسي . وشرح

مسئ الإبراهيم ١١/٢ ، الفروع ونحوه ١١/٢

والعسي ١١/٢ ط الرزاق ، وقوله الأشد لاس جبر

١١/٢ ، والمجلة العامة المدة ١١/٢

بالكيفية، فلا معنى لإسقاط ما هو ساقط فعلاً،
ويكون الإبراء منه مجرد امتناع، وهو غير عزم، لأنه
وعاء، وله الرجوع عنه والمطالبة بما برأته، عن ما
سبق،^(١)

٣٧ - وأما بعد وجود السب فني شرط وجوب
الحق وحصوله فعلاً بخلاف:

ذهب الجمهور (الحنفية، ونشأفة في الأثرين،
والحنابلة) إلى أنه شرط: فلا يصح الإبراء قبل
الوجوب وإن انتفى السب، واستدلوا بحديث «لا
طلاق ولا عتاق قبل أن يملك»^(٢) والإبراء في
مصاص، وقد اعتبروا ما لم يجب ساقطاً فلا معنى
لإسقاطه؛^(٣)

وقد منى الحنفية لذلك بالإبراء عن نفقة الزوجة
قبل فرضها (أي النفقة تعذر بها) فلا يصح، لأنه
إبراء قبل الواجب - بالرغم من وجود سبب وهو
الاحتباس - وإسقاط الشيء قبل وجوبه لا يصح.
ومن لأئمة الشافعية التي وردوها الإبراء في باب
لغصب وورثوا في أحكام بين حاجتين فيه تبعاً لوجوب
ما يعطى به الإبراء، وذلك بما برأه أياك المذنب

ما سئل به أنه في أقسام الإبراء، وتختلف فيها إذا أنقض
الإبراء واختار ابن عابدين من الحنفية أنها تنفس على
الاستيفاء لعدم فهم غيرها في عصره.

وهذا يفيد أن المرجع في الإطلاق هو الحرف،
وعليه مطلق صلاتي المرأة بإبراءها له من المهر ثم
دفعه لها، لا يبطئ التعليق؛ فإن برأته براءة إسقاط
صحت ووقع الطلاق ورجع عليه بما دفعه.

ومثله ما لو تبرع بقضاء دين عن إنسان ثم أقرأ
الطالب المطلوب عن وجه الإسقاط فلتسرع أن
يرجع عليه بما سرق به.^(٤)

ودهب الحنابلة بما يشبه هذه الصير إلى عدم
الرجوع حيث صرحوا بأن المصارع لو قضى الدين ثم
أبرأه عن الغرم بعد قصه لم يرجع عن أنفسهم عنه،
وإنه إن وهبه بعضه فيه وجهان.^(٥)

ولم نثر على رأي للملكية والشافعية في ذلك.

ج - وجوب الحق، أو وجود سببه:

٣٦ - الأصل أن يقع الإبراء بعد وجوب حق
البراء منه، لأنه إسقاط ما في الذمة، وذلك بعد
انقضاءها. ولكنه قد يثنى قبل وجوب الحق، وهنا إما
أن يكون بعد وجود السبب الذي ينشأ به الوجوب،
وإما أن يكون قبله.

والشافعية مستفقون على عدم صحة الإبراء قبل
وجود السبب، فوجوده شرط للصحة متى عليه،
لأن ما لم يوجد يجب الاستعانة فيه بما هو أصلاً

(١) نبوت، لأئمة، ٣٨٦، وهو شاذ من ابن عباس ٥٨٢، ما
بولوا، وتكلمه عائشة ابن عباس ٥١٢/١، ملحقاً بآثار

عليه عيسى الخليلي

(٢) لم يرد لابن عمر ١٠٠ السنة الأولى.

(١) الأثر ذات الحظاظ (كذا في أصل الحديث ٤٢٢/١)
(٢) حديث ٥٠٠ طلاق ولا مفاد لها لا يملك «رواه أحمد
والمالك بن عيسى «لا طلاق إلا بما يملك ولا عتاق إلا
بما يملك» ١٠٠٠، ابن عمر ١٠٠، ابن عمر ١٠٠، ابن عمر ١٠٠،
لفظ ٥٠٠ طلاق ليس لكأن ولا عتاق قبل ملك»

عن ابن عمر: «سأله عن رجل طلق امرأته فطلقها
ابن عمر ١٠٠/٢» (في تفسير القدر ١٠٠/٢)

(٣) لأئمة والظاهر للجمهور ١٠٠ في تفسير الخليلي، وفتاوى
الكبرى لابن حجر ١٠٠/٣، وأبي حنيفة ٢٠١/٢، ٢٠١/٣،
والشراشي على الاستعانة ٣٨٦/٧، والشافعية ١٠٠/٢،
وكذلك في فتاوى ٢٠١/٢

فليس وجوبه، وانه فرض للمستقل المشهورة، وكرر الإشارة للخلاف، واستظهر الاكتفاء بالسبب. وبما قال: «إذ أبرأت الزوجة زوجها من الصداق في سكاك التغييض قبل انشاء وقبل أن يفرض لها، فقال ابن شاس وابن الحاجب: ينفرح ذلك، على الإبراء مما جرى ميت وجوبه قبل حصول الزوج» (وذكر عبارات شتى في هذه المسألة من حيث انظر إلى تقدم سبب الزوج أو حصول الزوج) ثم قال: فهو إسقاط لمحق قبل وجوبه بعد ميبه»^(١).

ثم أشار أصحابنا إلى مسألة إسقاط المرأة عن زوجها نفقة المستقبل فقال: في لزوم ذلك قولان: هل يلزمها، لأن سبب وجوبها قد وجد، أو لا يلزمها، لأنها لم تجب بعد؟ قولان حكاهما ابن راشد الفصفي» ثم قال أثير المسكة «وكفي نحصل من هذا أن المرأة إذا أسقطت عن زوجها نفقة المستقبل نزعها ذلك على القول لأرجح»^(٢).

٣٨ - وقد صرح الحنفية والحانية بأن العبرة في وجوب الحق لبراءة إما هي الواقع، لا للاعتقاد، فلو أبرأه وهو يعتقد أن لا شيء عليه، ثم تبين أنه كان له عليه حتى صح الإبراء، لمصادقه الحق الواجب. ولم نعتد للمالكية على تصريح في هذه المسألة، وكذلك الكفعية سوى ولاستئناس بما سبق

من التحين العصبية فإنه يبرأ من لحدان رده (أي تصبح مديته ودبته) لأن الإبراء تعلق بزمان الرد وهو حينئذ واجب. أما إن استهلكها الغاصب، أو منعها من ذلك بعد طلبها، فلا أثر للإبراء، وبضمن الغاصب قيمتها. فلم ينعق الإبراء بالقيمة لعدم وجوبها حال قيام لعين^(١).

كما صرحوا بعدم صحة الإبراء عن الكفالة بالديك (قيا لكونه كفل بأدء ما يوت فلان ولم يرد) لأن الكفالة عما يجب من مال بعد الوت. والمال لم يجب لتكفيل كل الأصل، فلا يصح إبرؤه قبل التوجوب. ونحوه لو قال: أبرأتك عن ضمان ما تشتريه سي ندأ فلا يصح لإبراءه أيضاً.

ومثل له المصنف بإبراء نفقته عن مهرها قبل الفرض (التفدير) والندخل، ومثل الإبراء عن شفعة قبل إطلاق، نعدم الوجوب. واستنوا صورة صح فيها الإبراء قبل الوجوب وهي الموحقر براء في ملت غيرهما فلا إذن، وإبرأه المالك من ذلك التصرف، أو رضي ببقائها، فإنه يبرأ مدعها بما يقع قيا^(٢).

أما دلحكية فقد اختلفوا في الاكتفاء بوجود السبب، وهو التصرف أو اوافقة التي بشأ بها الحق المبرأ منه، ولو لم يجب الحق بعد، وقد توسع في ذلك المحقق في (الانزاعات) فقد فصلاً لإسقاط الحق

(١) حاشية ابن عديم ٢٥٣/٢ ط لاف. أما لإبراء بعد الفرض فيصح بما عفى عطفاً، وبما بعده لما وجب به من أول وقت حسم طر بنية فرض استسنة ما يبرأ أو الشتر أو البتة.

(٢) المساوي المسند ١٥٣/٣: الفيناي الحاشية ١٣٢/٣ جاضق لفتة، والأند. والطائر نسوي ١٩٠.

(١) نعم ير شكلان في مسائل الاندماج لعطاب (عسر) ثم دى عيش منق العلي ذلك ٣٣٢ ط السلي الحاشية ٩ ولأشعة لديه كثيرة في حشحات ٣٠٩/١ ٣٣٠ مع الإشارة لبعض استدل به يصح فيه الإشارة للاختصاص لا لعدم وجوب الحق فيها.

(٢) الأثر مات لعطاب ٣٣٩/١

الخصية والمالكية من اعتبار العرف وعدم التفرد بين الألفاظ المختلفة في الدلالة بحسب الوضع المعوي. كما قيل من أن (عنا) و(مع) اللامات، و(على) للدين، على ما سبق.

وقد توسع المالكية في إيراد الحقوق المالية حتى جعلوها تشمل «الدون والقرص والقراض والودائع والرهون والميراث، وكذلك الحق المكتسب من الائلاف كالغرم المال» وهو إطلاق اصطلاحي ليس حاصلاً به، فقد صرح الخنفي بأنه لو قال: لا حق في خيل فلان، يدخل لعين والدين والكفاة والحياة^(١).

والإبراء من الحقوق الخاصة للصد، كالكفاة والخواتم، صحيح بالاتفاق بين المصنفين، أما الحقوق الخاصة لله عز وجل، كحد الزنى فلا يصح لإبراء عنها. والحكم كذا في حد العذف بعد ضربه، وحد السرقة بعد الرقع للعالم. وأما الحقوق المورث بها حق الصحة، كالنكاح، فهدف لا حد فيه، فيصح الإبراء عنه. وفي ذلك تفصيل وموافاق موطنة لأنواع التي ينصل بها ذلك الحق.

الإبراء عن حق الدعوى:

٤٣ - الإبراء عن الدعوى إما أن يرد عاماً أو خاصاً، وكذا إما أن يحصل أصالة أو تنعاً، وبما هي عليه:

وأما عياً لا بجمع، محمول. كما قال ابن عابدين، على أن المراد الإبراء الملب بالعين.

ثم قال: ومعنى بطلان الإبراء عن الاعيان أنها لا تنصب حثكاً لتدعي عليه، وليس المراد أنه يقضى عن دعواه، بل تسقط في الحكم. وبعبارة أخرى لأن عابدين: معناه أن المبرأ أحد لمح بآداب قاطعة، فلو هنكت سقط (أي ضماناً) لأنها «وإبراء» صدرت وديعة عنه، أي أداته^(٢).

وقد استثنى الخنفي من عدم نصيب الإبراء عن العين نفعها ما لو كانت كغير مصونة، كالدار العصبونية، فإن الإبراء عنها صحيح سواء أكانت بذلك أم قاطعة، لأن ما ملكه كالدين. والنافعة يرد السرة عن ضمانها لو هنكت، فتصير بعد الإبراء كالوديعة، وإبراء عن العين التي هي أمانة يصح قضاء لا ديانة.

الإبراء عن الحقوق:

٤٢ - الحقوق إما أن تكون حقاً عاماً لله عز وجل، أو حقاً خاصاً للصد، أو أن يجتمع فيها حق الله وحق العبد مع غلبة أحدهما. وهي إما مالية كالكفاة، أو غير مالية، كحد العذف.

والإبراء إما أن يكون موضوعه حقاً بعبه، أو جميع الحقوق، بحسب الصيغة، كما لو قال: لا حق لي قبيل فلان، وبحود ذلك، مما يقتضي الحرف استيعابه جميع الحقوق، على الراجع الصريح به عند

(١) أحسنه الشريعة لأبي نعيم ١٦٩: ١٧٠، وفيه ما عارض

لأبي بصير ١٦٢: ١٦٣، والشافعي من أن يرد

لشكوك ١٦٣: ١٦٤، وإسلام لأحمد ١٦٤: ١٦٥، وابن عابدين ١٦٥: ١٦٦،

وحنبل ١٦٦: ١٦٧.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٦٦: ١٦٧، وفيه ما عارض

ابن أبي شيبة ١٦٧: ١٦٨، وإسلام لأحمد ١٦٨: ١٦٩، وابن عابدين ١٦٩: ١٧٠،

١٧٠: ١٧١.

هذا من الدعوى ثمة. أما الإبراء عنها تبعاً فهو
ماتّ الإبراء عن الدعوى إذ ينصرف إلى الإبراء عن
صحتها أو عن دعواها، لأن الإبراء عن التعين نفسها
باطل، وهي لا توصف بالبراءة على ما سبق.

أنواع الإبراء :

٤٤ - الإبراء عن نوعين : عام وخاص . والعموم
والخصوص هما بالنسبة لأصل الصيغة كما سبق
بيانه .

أما العموم فهو ما يبرأ به عن كل عين ودين
وحق، والمعاظنة كثيرة. ولتعرف لها مدخل، على
ما سبق.

وفد صرح الحنفية بتفصيل فكرة العموم
والخصوص لم يتفق من مثله صريحاً أحد غيرهم، إذ
قال الحنفية : يستوي في العموم أن يكون على سبيل
الإخبار، كما لو قال : هو بريء من حقي وأن يكون
على سبيل الاشياء، كقوله : أبرأتك من حقي، على
ما يذهب الشربلاني الحنفي.^(١)

أما الإبراء الخاص، فله عدة صور فيها عموم
وتخصص تبعاً لموضوع الإبراء :

أ - إبراء خاص بدين خاص . كإبرائه من دين
كذا، أو بدين عام كإبرائه مما لي عليه . فبرأه من

(١) نسيج الأحكام للشربلاني على ما نقله ابن عباس
في جريدة بطله ١٠٧٦ : وحاشية ابن عباس ١٧١/١

سكون الإبراء عن الدعوى عاماً مطلقاً إذا اسقط
حقه في الخاصة من حيث هي تجاه شخص ما،
فهذا لا يخبر، لأنه يتناول الموجود وما لم يوجد بعد،
والإبراء عما لم يوجد سب وجوبه باطل المضاف.^(٢)

ومن انعام نسب الإبراء عن جميع الدعاوى التي
بينه وبين شخص إلى تاريخ الإبراء، فهذا الإبراء
صحيح. ولا نسيج بعد ذلك دعواه بحق قبل
الإبراء.^(٣)

والخاص ما كان عن دعوى شيء بعينه، وهو
الصحيح التفاضل. ولا نسيج الدعوى بعده عن تلك
العين.^(٤)

وحقق الشربلاني أنه لا فرق في الإبراء عن
دعوى العين في صورة التعميم بين الإخبار والاشاء،
خلاف من أظلم. نشأ الإبراء عن جميع الدعاوى،
وغير كصحة عمل الإخبار أو الإبراء عن دعوى
مخصوصة.^(٥)

(١) المرجع ١٦٦/١ وفيه ٥٦ مفسر للإبراء في الدعوى،
وكسب الأئمة، وسطائر لآخر نجح ٣٧٢، وحاشية
ابن حنبلير ٥٦٦/٢، ٥٦٦/١، ونشر البرص ١٤٠٢
«سوقاً أستاذك من له عجز في إبراء وله نسيج
البيان، والنسي ١٨٨/٢ ما لم يضي ٥٦٦ بعد نقل
إلا في الدعوى الخاصة، فإن يضاف الدعوى
(٢) اهله ١٠٧٦/١

(٣) الدعوى ١٦٦/٢ - إعلام الأعلام ١٠٦

(٤) نسيج الأحكام للشربلاني في جريدة ابن عباس في إعلام
الأعلام ١٧١/١ وفي جريدة بطله.

على أنه إذا كان الإبراء خاصاً بشيء معين فلا نسمع لدعوى به أصلاً، وهذا إذا ادّعى لنفسه، أما لو ادّعى لغيره بوكالة أو وصاية فإن دعواه تسمع، بخلاف ما لو أقر بعين نفسه، فكلما لا يملك أن يدعيها لنفسه لا يملك أن يدعيها لغيره بوكالة أو وصاية.

ولا يشمل الإبراء ضمان الاستحقاق، لعدم تناوله ذلك القصد الحادث بعد الاستحقاق وبعد الحكم بالرجوع به، وكل ذلك لاحق بعد الإبراء. وقد عبر عن هذا كشمول وحدوده قاضيخان في فتاواه بقوله: «الكبراة السابقة لا تشمل في الدين اللاحق»^(١).

وما صرح به المالكية هنا أنه لا تقبل دعوى المسرى أن الإبراء إنما كان ما وقعت فيه الخصومة فقط، وكذا إذا قال: ليس تصدي عموم الإبراء بل تحمّله بشيء خاص، وهو كذا، فلا يقبل منه. وحالف في ذلك الحنابلة، ففي ادّعاء استثناء بعض الدين بقله يقبل، ولخصه خليله.

ولا بد من الإثبات بالمبينة أن تلقى المدعى به حصل بعد الإبراء لتقبل دعواه به، كما لا تقبل دعواه الجهل بقدر المبرأ منه إلا بينة، وكذلك دعوى السبّان. أما انشأه فقد فصلوا في الجهل بين ما إذا باشر صيد الدين بنفسه، أو وصى إليه عند السبب

الدين الخاص في الصورة الأولى. وعن كل دين في الصورة الثانية، دون التعيين.

بـ إبراء خاص بعين خاصة، كإبرائه عن هذه الدار، أو بكل عين، أو عنص بالأمانيات دون المضمونات^(٢). ثم هذا الإبراء عن العين إما عنها نفسها وإما عن دعواها وهو ما على سبيل الإنشاء أو الإخبار، وأثر هذا سبق بيانه في موضوع الإبراء.

والإبراء بشيخ العموم والخصوص سواء كان في أصل المبيعة أو في الموضوع، فلا نسمع دعوى المدعي المبصر فيما تناول الإبراء. فالإبراء العام يدخل فيه البراءة عن كل حق، ولو غير مالي كالكفالة بالنفس والنفصا، وبعد التقذف، كما يدخل ما هو بدل عما هو مال كالتش، والأجرة، أو عما ليس به مال، كالمهر وأرض اجتنابة، وما هو مضمون كالخصوب، أو أمانة كالوديعة والعارية، على ما حققه الشرنبلالي^(٣).

شمول الإبراء من حيث الزمن والنقدار:

٤٥ - الإبراء لا يشمل ما بعد تاريخه من ديون أو حقوق، وإنما يقتصر على ما قبله، فلا تسمع دعوى المسرى بعد إبرائه العام، بشيء سابق لتاريخه، وذلك للاتفاق على اشتراط وجود سبب الاستحقاق لصحة الإبراء على ما سبق.

(١) لاهلام من رسائل ابن عابدين ١٠٧/٢، والحدوي الحديث

٥٠٤/١، ونسب لإنشاء والظاهر ٢٧٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١٧٠/٤، وهو مذكور في ١٠٧/٢.

(١) الفقه النجدية المادة ١٦٦٥، ١٦٦٦، والحدوي ٤١٩/٣.

والفتاوي الحنابلة ١٤٠/٣، وشرح الخواص ٣٠٩/٢، ٣١٠.

فإنه لا يقبل، ولا يقبل، وفي دعوى النسيان
يصدق يمينه^(١).

مريانه من حيث الأشخاص :

٤٦ - للإبراء - عند شموله الزمني - سر بان لغير
المبرأ أحياناً. ومن أمثله ما لو أبرأ البائع المشتري من
بعض الثمن، فقد ذهب اس حيفة إلى أن الشفع
يستفيد من ذلك الإبراء، فيسقط عنه مقدار ما حقه
البائع عن المشتري. ونحوه مذهب مالك، وهو أن
الباقى بعد الإبراء إن كان يصلح تعناً (بأن كان
الإبراء عن الأقل) استغاد الشفع من الإبراء،
بخلاف ما لو كان الإبراء عن الأكثر، فإنه يأخذ
بالحق المسمى كله قبل الحظ.

وهذه المالكية والشافعية إلى أن الإبراء يصح
ولا يستفيد منه سوى المشتري، أما الشفع فيأخذ
بالحق كله أو يترك^(٢).

ومن ذلك الكفالة، فإن إبراء الأصل يسرى إلى
الكفيل، بخلاف ما لو أبرأ الكفيل فإنه يبرأ وحده،
لأن إبراءه إسقاط لنوشقة، وهي لا تقتضي سقوط
أصل الدين، وهذا إن أبرأه من الضمان، أما إن

أبرأه من الدين فينفي عن ما قال الرمي الشافعي
برأاة الأصل، لأن الدين واحد، وإنما تعددت
شعائره. وكذلك إن تكرر الكفلاء وشبعوا، فإن
إبراء غير الأصل من الملتزمين يستفيد منه من بعده،
لأنهم غرره، لا من قبله، لأن الأجنبي لا يبرأ ببراءة
فرعه.

وفي الغصب إن أبرأ غاصب الغاصب يرى
الأول أيضاً، أما إن أبرأ الغاصب لأول فقط فلا
يرى الثاني^(٣).

التعليق والتقييد والإضافة في الإبراء :

٤٧ - من المقرر أن التعليق هو ربط وجود الشيء
بوجود غيره، فهو مانع للانقضاء ما لم يحصل الشرط.

أما التقييد فلا صلة له بالانقضاء، بل هو تعديل آثار
العقد الأصلية ويسمى الاقتران بالشرط. وأما
الإضافة فهي لتأخير بدء الحكم إلى زمن مستقبلي^(٤).

وقد جاء بعض الصور المشابهة مع اختلاف
حكمها بسبب اعتبارها تعديلاً أو تقييداً للتجوز في

(١) حاشية ابن خلدون ٤٧٦/٤، وشرح المروسي ٣١٩/٧، ٣٤٧، ٣٤٩،
٣٤٩، وشبه ذوي الآراء الذين يذهبون إلى أن الغصب لا يبرأ، وأن الغصب

(٢) المحطة التعديلية للمادة ٨٢، والنسابة خرج لعدالة تساهلي
٤٦/٧ = بولاق جاشي فتح القدير.

(٣) المدلول ١١١/٣، والعروغ ١١٨/٤، وشرح الرومي وشواشي
الرمي ٣١٧/٢

(٤) فتح القدير والصاحي ١٧١/٥، والمدلول ١١٨/٣، وشرح
الرومي ٣٧٠/٢، وشرح مسمى الارتدادات ٤٤/٢، والمضي
٢٥٩/٥ ط مكتبة المدونة.

تسميتها على الحالين تعليقاً على الشرط نظراً لوجود
"شرط فيها".^(١١)

أ - التعليل على شرط :

٤٨ - تعليل لإبراء إن كان على شرط كذا
بالفعل فهو في حكم المجر، وإن كان على الموت،
فهو كإضافة لما بعد الموت ويأتي حكمها. وإن
كان على شرط ملائم كقوله : إن كان في عليك
دين، أو إن مت، فأنت بريء، فهذا جائز اتفاقاً.
وقد احتج لمؤلفه بأن إيا البراءة صحت في قوله :
إن وجدت قضاء فاقض، وإلا فأنت في حل، ولم
يُستكر ذلك عليه. قال ابن مفلح : وهذا متجه،
واختاره شيخنا (يعني ابن تيمية).^(١٢)

وأما التعليل على شرط من غير ما سبق فلفظه
في حكم الإبراء المطلق عليه آراء :
أحدها : عدم الجواز ولو كان الشرط متعارفاً
عليه. وهذا مذهب الحنفية والشافعية، والرواية
المستوصة من أحمد، لما في الإبراء من معنى التخليك،
والتعديق مشروع في الإسقاطات المحضة لا في
التخليكات، فإب لا تقبل التعليل.

الثاني : يجوز التعليل إذا كان الشرط متعارفاً
عليه، وعدم جواز في عكسه، وهو رأي لبعض
الحنفية.

(١١) من ذلك قول ابن عيم : لا صح لعمية معبر عن الشرط،
نحو التخليك فيها، ويصح تعليلها بمعنى الشرط،
نحو الاستبراء فيه، صخر ترويب الأشياء من ٣٨١،
وهذا مما عارض أنه التماس من جهة.

(١٢) العروة لا بد، مطلع ١٩٤/١، والالتزامات محطاب (قاري
ميشر ٣٣٥/١ - ٣٣٦).

الثالث : جواز تعليل مطلقاً، وهو مذهب
الحنفية ورواية عن أحمد، وذلك لما في الإبراء من
معنى الإسقاط.^(١٣)

ب - التقييد بالشرط :

٤٩ - أورد الباقون من الحنفية ضابطاً للتمييز بين
ما فيه تقييد بالشرط وما فيه تعليل عليه، من جهة
اللفظ والمعنى، أما اللفظ فهو أن التقييد بالشرط لا
تظهر فيه صورة الشرط (عن غيره يبنى عنه اسمه)
فلا تأتي فيه أداة الشرط، ومثاله أن يقول : أبرأتك
على أن تفعل كذا...، أما التعليل على الشرط
فتعمل فيه أداة شرط كقوله : إن فعلت كذا فانت
بريء.

وأما من حيث المعنى ففي التقييد بالشرط
حكم ثابت في الحال على عرضة الزوال إن لم يوجد
الشرط، وفي التعليل : الحكم غير ثابت في الحال،
وهو معرض أن يثبت عند وجود الشرط. وقد فرق
بعضنا اسمائياً بما هو أوجز قالوا : التعليل هو تعليل
الحق، والتقييد هو تعليل الفسخ بالشرط.^(١٤)

(١١) تكملة فتح القدير والعتابة شرح الهداية ٤٤٧/١، ٤٤٨،
ولأشبه والنظائر لأب غير وحاشيه الحموي ٢٤٥/١،
٢٤٦/٢ ط المسطور، وحاشيه ابن عابد ٢٧٦/١،
٢٧٧، ولبدائع ١٥٦/١، ١٥٧، ونسقيح الفتاوى
نحو مذهب ١٤٠/٢، والدموي ١١٩/١، وأوجع ١٤٨/١،
ولأشبه والنظائر للعباسي ١٨٩، والتعليل،
٣٠٠/٣، ٣٠١/٤، وعتاة المطالع ١٤٢/٣، والحسي
لأسن فساد ١٦٤/١، لعمية الثالثة مطبوعة انشاء،
والنكاحي ١٤٧/١، في المكتب الإسلامي.

(١٢) العتابة شرح الهداية ٤٤٧/١، يماثل فتح القدير، والله اعلم
١٤٦/١.

في مقابلة الإبراء مما عليه من الدين، فيملك الدائن
العوض ليندول له بالإبراء، ويرى المدين.

وقالوا : أما لو أعطاه بعض الدين على أن يبرئه
من الباقى، فليس من التعويض في شيء، بل ما
قبضه بعض حقه، وقبائى في ذمته كنهم صدروا
وفوع ذلك بالواطأة منها قبل العقد، ثم دفع ذلك قبل
المبراة أو بعدها، فلو قال : برأتك على أن تعطيني
كذا، فقد قيل في ذلك بالبطالان^(١).

أما الحنفية فإنهم يخرجون مسألة الإبراء على
عوض، على أنها صلح جائز^(٢)، يوم نعوذ على رأي بقية
المذاهب في ذلك، ولعل ما جاء في مسألة الإبراء عن
بعض الدين بأداء بعض يؤخذ منه حكمها إذا كان
العوض من جنس الدين، فإن لم يكن كذلك فهي
من التقييد بالشرط، وقد سبق بيانه.

الرجوع عن الإبراء :

٥٤ - قد يرجع المبرى عن الإبراء بعد صدور
الإيجاب فقط، أو بعده وسط القبول وعدم الرد على
ما سبق بيانه. فلي نر هذا العنود رأينا تلفهوا :

ذهب الحنفية والحنابلة - وهو قول لشافعية -
إلى أنه لا يستفيد من رجوعه شيئاً، لأن ما كان له
سقط بالإبراء، والساقط لا يعود، ولا بقاء لدين
بعضه، وأثبت ما كوجه شيئاً خلف.

اعطاء الباقي أو لم يسقط، وإن قيد أداء البعض،
المعجل يوم، فأنزل له : إن لم تثنني فيه فإلّا على
حاله، ثم لم يسقطه، لم يسراً، فإن لم يذكر العبارة
الأخيرة واكتفى بتحديد اليوم، ففيه خلاف : فعند
أبي حنيفة ومحمد حكمه كما لو قالها، وعند أبي
يوسف : حكمه كالأول المطلق عن التثديد.

وذهب الحنفية إلى عدم صحة الإبراء المقيد
بشرط أداء البعض، لأنه إبراء عن بعض الحق لأنه
ما أبراه من بعض حقه إلا لبقوة بقيته، فكانه
عاوض بعض حقه ببعض.

هذا كله إن كان الشرط أداء الباقي، أما إن
أبراه عن البعض بشرط تسجيل الباقي فقد صرح
الشافعية بأنه غير صحيح لأنه يشبه ربا الجاهلية،
فإن عمل ذلك البعض بغير شرط، فأنه منه وأبراه
بما بقي، فإنه يصح^(١).

الإبراء بعوض :

٥٣ - تعرض الشافعية لمسألة بدل العوض على
الإبراء فذهبوا إلى جواز ذلك، كأن يعطيه ثوباً مثلاً

(١) تحفة شرح الهدى ١٥٧، ونكته مع القدر ١٧٧،
والدائع ١١٦، ١٥ زوجه جمعوا إلى مسألة على
حسن صور محمد الله بالإبراء فيكون لقبه، أو
لنفسه سالاداً فيكون سلفاً ومحباً بعد وقت
الإدلاء، والتمسكواي الهدى ١١١/٣، والنسوق
١٣١/٣، وأظهروا وعسيرة ٣١٨/٩، ٣٦٨، وشرح
الروض ٣١٥/٢، وأوجبه ١٧٧/١، والنسي لأمر عداه
٣١٦/٢ ط مكتبة الهدى.

(١) الحفل على شرح التلج ٣٨١/٢ ط أمية التراث.

(٢) حاشية على عابدين ١٠٦/١ ط بولاق.

خاصةً بذلك العقد، وبني عليه الإبراء - أو، بتعبير الشافعية: ارتبط به، سواء أكان عقد بيع أم صلح، لما عرف في القاعدة المشهورة: إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه، أو: إذا بطل المتضمن (بكسر الميم) بطل المتضمن (بالتفتح).

أما إذا كان الإبراء عاماً من كل حق ودعوى فلا يبطل، وكذلك إذا كان الإبراء خاصاً لكنه لم يبن على العقد الفاسد، بأن قال الميراث: إبرائه عن تلك الدعوى إبراء غير داخٍ تحت الصلح، فإنه لا يبطل الإبراء بطلان الصلح، على ما حققه ابن عابدين.^(١١)

أثر الإبراء:

٥٦ - يترتب على الإبراء المستوفي أركانه وما يتصل بها من شروط أن تبرا ذمة الدين المبرأ عما أبرأ منه بحسب الصيغة عموماً أو خصوصاً. وبذلك يستقط عنه ولا يبقى للدائن حق المطالبة، فلا تسمح دعواه فيما تذكوه الإبراء، وذلك في حين وقوعه، دون ما يحدث بعده، فلا تقبل دعواه بحق مستنداً إلى نسيان أو جهل.^(١٢)

ولا يقتصر تصوير لأثر الترتب على الإبراء بسقوط الدين أو الحق وعدم التعالبة، بل قد يرافق

(١) الفقه العدلي المأثور ١٠٦٦، ونسب الأبناء والبنات ٣٧٢.

(٢) الفتاوى الكبرى،卷 ١٢، ص ١٧٣.

(٣) سوابق الأئمة، لمن نجر ٣٨٨، وقرينة الجهاد، المدة ٣٤١، وأجوبة التفتية المأثور ١٠٦٦ - ١٠٦٧، وكسب ١١١/٢.

ونسبه ذمة الألفهام من مجموعة رسائل من ١٠٦٧ - ١٠٦٨.

وذهب المالكية والشافعية على القول الآخر إلى أنه يفيد فيه الرجوع، وذلك تقبياً لعنى التملك في الإبراء واشتراط القبول له، حيث إن لموجب في عقود التملك أن يرجع من إيجابه ما لم يتصل به القبول... لكن الفتوى اختار عدم الرجوع ولو قبل إته تملك.^(١٣)

وهما يتصل بالرجوع ما صرح به الحنفية من أن الإبراء لا تجري فيه لإقالة، بناء على أن الإبراء إسقاط، يستقط به الحق من الذمة، ومتى سقط لا يعود، طبق للقاعدة المعروفة (الماسط لا يعود).^(١٤)

بطلان الإبراء وفساده:

٥٥ - الإبراء إما أن يبطل لصيانة تتخلف ركن من أركانه، أو شرط من شروط تلك الأركان، وإما أن يفسد لاقترانه بشرط مفسد عن اختلاف في ذلك. وبيانه في (البطلان والفساد). وإما أن يكون البطلان تشميئاً وهو أن يكون الإبراء ضمن عقد غير نفيض حصيره به، فإذا بطل ذلك العقد بطل الإبراء.

وقد ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يبطل الإبراء إذا بطل العقد الذي تضمنه، وهذا إذا كان الإبراء

(١) تكملة ابن عابدين ١٠٦٢، الطبعة الثانية مطبعة مجلس الخلافة، والإشهاد شيبوهي ١٨٨، وأندلس على الشرح الكبير ١٠٦١، وكشاف الصغ ١٠٦٢، وأحسن في شرح كسب ١١١/٢، وقال: سواء قلنا به سلبك أو سناه.

(٢) حاشية ابن عابدين، ١٠٦٢، ١٠٦٣، والمجلة الهندية المدة ١٠٦٢.

أقر أنه قبض تركه والده ولم يسق له حق منها إلا استوفاه، فإن دعى في يد الوصي شيئاً من تركه أبيه ويترفع يقبل.

٣ - ادعاء التومي على رجل ديناً نسيب بعد إقراره باستيفاء جميع ما له على الناس.

٤ - ادعاء الوارث على رجل ديناً للموثر بعد إقراره على التحو السابق.

وجهه ستثناء هذه الصور أن موضوع الإبراء فيها قد اكتنعه نخاء يعذره المرىء في دعواه مع حدود الإبراء العام عنه، كما أن الصورين الأخيرتين مر من إبراء الاستيفاء أي الإقرار بالبراءة. (١)

٥٨ - هذا، وإن - قوط المراء عنه - كقفر كإبراء - إنما هو بالنسبة للقضاء، أي في الدنيا، أما الأثر الآخرى، أي في الديانة، فقد اعتنف رأى الحنفية في سقوطه، فقيل: تصف به المدعى قضاء لا ديانة، وقيل: - سقط ديانة أيضاً، فقد صرح ابن عابدين أنه في الصلح على بعض الدين إباحة عن ياقه في الحكم لا في الديانة، فهو أقرب أخذ، وأنه في إبراء المدم مع جهل المراء به يراً من الكل قضاء، أما في الآخرة فلا يبرأ إلا بعد ما ينظر أن له عليه. (٢)

ذلك أثر خاص مما يمتد لوضع الإبراء. يتضح من الأمثلة التالية، نذهب أو آخره، ففي الرهن مثلاً ينعكس الإبراء، و يسترده الرهن كما نرى ما عنه. أما إبراء المرمي لجناى فلا أثر له، لعدم صحة إبراء، ومع هذا لا ينفذ به حقه من وثيقة في لأصح عند الشاعية. (٣)

هذا وإن للإبراء من الأثر. اقتضى الحق الجبراً منه. مثلاً لو أجيل الدائع بالنظر على مدبر لمشتري ثم أسرا البائع الحال عليه من الدين قل الصلح فإن ذلك كمنصفه له في الأحكام من حيث إعادة المفوض بسد الصلح، فهذا للمشتري ومال البائع نقل الحال به الذي أبرأه منه. (٤)

٥٧ - وقد استلزم المنفعة من الأثر التمس للإبراء، وهو عدم سماع الدعوى بعد، إن شاء الله:

١ - ادعاء فساد الذك في البيع السابق للإبراء، لأنه وإن كان البيع متقدماً على إبراء ومشمولاً بأثره، فإن فساد الذك متأخر عنه، وهذا من قبل الاستصحاب.

٢ - ظهور شيء من المنقوق للقاصر، لم يكن يعلم به، وذلك بعد أن بلغ وأبرأ وصيه يراً عاماً بأن

(١) حسب الأسماء والظواهر لا ينجم ٣٦٧، وبسبب ذوي الإلهام (٢) غلام ٩١٠٤

(٣) لا يبرأ بالبراءة والاعتذار ٣٨٠، وحاشية ابن عابدين ٣٨٢، حسب الأعلام ٤٨١، وابن عابدين ٣٨٢

(٤) الخليلي ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، وضوح ١٧٦١٢، شرح الترمذ ٣٣٨

عن صديها ، وذلك كالدبر ، فلا تسمع الدعوى به
بعد الإبراء .^(١)

أثر الإفراق بعد الإبراء :

٦٠ - ذهب الحنفية والمالكية - على الظاهر من
كلام الخطاب - إلى أنه إذا أبرأ المدعي المدعى عليه
النكر من انحص إبراء عاده ، ثم أقر المبرأ بالانحص
للمدعي لم يعتبر الإفراق ، لأن الذين قد سقط
بالإبراء ، والساخط لا يعود .

وهناك انهاء ثان لبعض المالكية ، وهو الذي
أفتى به شياصم السقاوي وأخوه الشمس الثاني أنه
يعمل به لأنه بمنزلة إقرار جديد .

واستثنى ابن نجيم من ذلك ما لو أقر بزوجته
ببهرها بعد هبتها إليه ، على ما هو المختار عند الفقيه
أي الليث ، فيجوز إعادة إن قبلت . والأشبه خلافه
لعدم قصد الزيادة . ويختلف أثر الإقرار أيضا عند
الخصبة في مسألة الإبراء من الدعي عن مسألة
الإبراء من النعي ففيها لو أقر لمرأ للمبري بالعين
بعد الإبراء سلمها إليه ولا يمنع الإبراء من مباح
الدعوى للمبري ، تصحيحاً للإقرار . تجدد الملك في
العين .^(٢)

وللمالكية قولان في الأثر الآخروي للإبراء مع
الانكار .

أولها : وهو ما صرح به ابن تيمية أيضا في
استدلال الغاصب : أنه براء ، فلا يواخذ بحق تجرده
وأمره صاحبه منه . ويتصل بهذا الانحاء ما ذهب
إليه الشافعية في الإبراء من المجهول (الذي لم
يصححوه) من أنه يبرأ به في الآخرة ، لأن المبري
راض بذلك .

والقول الآخر : للمالكية : لا تسقط عنه مطالبة
الله في الآخرة بحق خصمه .^(٣)

سماع الدعوى بعد الإبراء العام :

٥٩ - سبقت لاشارة إلى أن الأثر التسمي
للإبراء هو منع ذلك ، ولكن ذكر الحنفية التفصيل
الثاني الذي لم يعتد لغيرهم على مثله : إن كان الإبراء
العام عن الدين فلا تسمع الدعوى بعده إلا من دين
سأدت بعد الإبراء .

أما إن كان من عين فلا تسمع الدعوى بعده إذا
كان المدعى عليه مكرراً كون العين لمدعي لأنه لم
يتسلك بالإبراء بل بالانكار . فيكون الإبراء من
الدين موافق على ذلك الانكار . وإن كان المدعى عليه
مقرراً بأن العين للمدعي ، وقد تسلك بالإبراء الصادر
عنه ، فإن العين إذا كانت قائمة تسمع الدعوى بها
بعد الإبراء عنها . (أما إن كانت هلكة فهو براء

(١) اعلام الاملاء ، لأبي حامد بن ١٠٠٩/٢ سماع من الأشاء
والقاضي إقراراً به .

(٢) نوبت الأشاء والشارح لأبي نجيم ٣٥٩ و٣٦٠ ، وعلاء
الاعلاء ١٠٠٩/١ ، وحاشية لمسوق عن الشيخ الكبير
٤١١/٢ ، ونسخ القضاة الحنفية ٤٦٢/٢ .

(٣) المسوق عن الشرح للنكح ١٠١/٢ علا عن شرح القرطبي
لصحيح مسلم ، وأمانة الطائفة ١٥٦/٢ ، ومجموع
دور ابن تيمية ٣٦٢/٢ ط الراس .

استصحاب لا مراد خلافه وبفهم (۱۱)

إِسْرَاد

مواظبہ کی جست :

٣- الإسراء يظهرون دأبهم ، ودأبهم ، والجمعة ، يذكر في الصلاة (أو فيها) .

وَأَمَّا الْمَذْبُوحَةُ فَيُنْشِئُ الْبَدَنُ فِي الْإِذَاجِ، (١)

التعريف :

١ - من معني الإبراد في اللغة : المغول في كرد ،
والدخول في آخ : زنا ، (١)

وعند المعشاء هو : تأخير الظهيرة وقت
البرد. ^(٢) وقد يطين الإبراء و يباد منه إيمان
الذبيحة حتى يبرد في ساحتها.

وببدأ الإبرء بالصهر باسكس وجقة الحفر،
ونعصور فى (خل) عشى به العصور.

وہی مقدار جو صرف بیس نفعیہ بدکر فی اوقات
الصلاۃ (۲۱)

انبرص

اعطى: بترجمه

انبريس

انفرد : افسرد

الحكم بالإحاطة :

٢ - الإبرار رخصة، وهو مستحب في صلاة الظهر في شدة الحر صيفاً في البلاد الحارة ثم في الجماعة في المسجد بشتاف، ^(١) فقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم» ^(٢) فإذا عجز أحد القيود السابقة في

(١٠١) العاصم بن الحر، في تاريخ خرويس، ص ١٠٤.

(٢٢) الطحطاوي في اروق العلم ٩٨، وهور في الكفاة ١٢٩، وفتح سر السج ١٧٧، وفتح ٦٠٣، وفتح روض ١١١، وانسرحه تبه ١٠٨.

(5) $\mathcal{A} \vdash \varphi$ iff $\mathcal{A} \models \varphi$.

١١٩٠

(5) حيث $n = 2$ ردود الصداقة ، $n = 3$ ردود حدة وإثبات ، سما

المركز والعدد : العدد : ١٠ ، سنة النشر : ٢٠١٤ م ، مجلد : ١٠ ، ص : ١٧٩
المستشار : د. أيمن محمد ، أستاذ : التاريخ ، جامعة : (جامع
الأموي) - ٣٥٠٠٠ - ٣٦٨ ط (لا) .

(١) الطحطحات عن أبي الفوارس، ج ٩، ص ٩٨، والنسخة عن الطحطحات.

١٩٤١ : واحد على كل من ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨،

الزمن ١٩٧١، والعصر ١٩٧٠ - ١٩٧١

(٢) المدسوق على انه مدسوق ١٠٨٩٩ و لحيه ٥٢٠٩٩

على أن يكون للعامل جزء شائع من الربح.^(١)
فالتقاضي شركة في الربح بين رب المال
والمعامل ، بينما الإبضاع لا يحمل صورة المشاركة ، بل
صورة التبشيع من العامل في التجارة لرب المال دون
مقابل .

التعريف : وهو لغة القطع . وعرفه الفقهاء بأنه دفع
المال إرفاقاً لمن يستفيع به ويرد بده . وهو نوع من
الشئف ، فيصح بلفظ قرض وشئف .^(٢)
الوكالة : وهي في لغة التفويض . وعرفه الفقهاء
بأنها إقامة الإنسان غيره مقام نفسه فيما يقبل الإنابة .
والوكالة عامة في كل ما يصح النيابة فيه ، لكن
الإبضاع قصر على ما يدفعه رب المال للعن لينتجر
فيه ، فهو وكيل في هذا فقط .

صفة الإبضاع (حكمه التكليفي) :

٣ - الإبضاع عقد جائز لأنه يتم على وجه لا غرر
فيه . وإذا كانت لمضاربة ، مع ما فيها من شبهة
غرر ، جائزة .^(٣) فمن باب أولى أن يقع الإبضاع
جائز ، سواء أكان عقده مستقلاً أم تابعاً لعقد
لمضاربة ، كأن دفع العامل المال بضاعة لعامل
آخر ، فهو عقد صحيح ، لأن الإبضاع سبيل لإتمام
المال بلا أضرار ، وهذا مما يرضيه رب المال .

إبضاع

التعريف :

١ - الإبضاع مصدر إبضع ، ومنه البضاعة .
والبضاعة من معانيها القطعة من المال ، أو هي طاقة
من المال تبعت للتجارة . وأبضعه البضاعة أعطاه
إياها .

ويعرف الفقهاء الإبضاع بأنه بعث المال مع من
يشره به تشرعاً ، والربح كله لرب المال .^(٤)
هذا والأصل أن يكون الإبضاع تبرعاً من
لعامل . واعتبره المالكية إبضاعاً ولو كان بأجر .

و يطلق الفقهاء لفظ إبضاعة على المال البعوث
للتجارة به ، والإبضاع على العقد ذاته ، وقد يطلقون
البضاعة ويريدون به العقد .
الألفاظ ذات الصلة :

٢ - القراض : ويسمى عند أهل العراق
المضاربة ، وهو دفع الرجل ماله إلى آخر لينتجر فيه ،

(١) نسخة المحتاج شرح المنهاج ٨٩/٩ ط دار صادر ، ومناشبة
الرشيد ولشراطس على غاية المحتاج ٧٤٩/٥ ط مصطفى
الحلبي . وبه اتفق الصنائع ٨٧/٩ ط الحسنية ، وعائشة النظم
المنتخب في غريب ألقاب المذهب ٢٨٥/٦ ط جسي المطبعي .
ورد المختار ٧٤٤/٩ ، وصفت الإرافات ١٦/٦ ط دار
العمرونة ، والمفاتيح ٦٧١/٢ ط السنية . وكشاف اصطلاحات
الغنون ١٣٦/٩ ط كلكلنة ، والمهذب ٣٨٥/٦ . والحرفي
١٤٤/٩ ، ٢٢٤ ط كلية الشريعة .

(٢) الحرفي ٢٠٢/٩ ، ورد المختار ٥٠٩/٦ ط بولاق بيروت
النصارى ف ٢ ، وأصول الفوائد ٣١٩/٢ ط جسي الحلبي ،
ومخترع الفقهاء ٢٧/٣ .

(٣) كتاب اصطلاحات الغنون .

(٤) حصة الحرفي كرون الإجازة رعت عن عمل مجهول ، بأجر
مجهول ، لكن هذا المرء مقترعاً ورد من أدلة جواز المضاربة
بالأجر والإبضاع .

حكمة نشره :

٤ - الإضباع من عادة التجار، ^(١) وأخاذه قد تدعو إليه. لأن رب المال قد لا يحسن البيع والشراء، أولاً يمكنه الخروج إلى السوق، وقد يكون له مال ولا يحسن التجارة فيه، وقد يحسن ولا ينفق. وقد لا سبق به التجارة، لكونه امرأة، أو متسبباً ^(٢) فيمكن غيره. ومن الإضباع الإلتزام بالعمل فهو حينئذ سبيل للمعروف ونائب القلوب وتوثيق الوسط. خصوصاً بين التجار.

وكما أن بعض الإضباع سبيل لإنهاء مال رب المال، فقد يكون سبيلاً لإنشاء مال العائن المتبرع، وذلك إذا دخل كعاس مع رب مال بألف مثلاً، كأن يقدم رب المال ألعاً والعامل ألفاً، ويكون الربيع مضافاً إليها، لاكتراكه هنا تزيد رأس مال، وذلك في تزيد الأرباح، وفي ذلك ما فيه من مصلحة العامل، فيكون العامل هنا استخدم ما به رب المال، وهو النصف، وروضة أرباحه متراًها حسنة، واستفاد هو من مشاركة مال رب المال في زيادة رأس ماله، ومن ثم يرد به.

صيغة الإضباع :

٥ - أجمع المصنف على اعتبار صيغة، وهي الإيجاب، ونقول، ركأ في كمل عقد. ونصيب الكلام في ذلك ليرتفع إليه عند الكلام على العقد. وأما ما يتعلق بالإضباع فإن صيغة المنظمة قد تكون

(١) قال صاحب المصنف ١٠٦٦، ونحوه بعد البيع الكبير ١٠٣١،
الأول، الثاني
(٢) أي وشركه الكبير ١٠٣

صريحة صفة الإضباع، أو الضافة، وقد تكون غير صريحة، كأن يقول: أخذ هذا مالاً مضاربة، عن أن يكون الربيع كله لي. وهذه الصورة محل خلاف بين الفقهاء ^(١) فذهب الخاتمة إلى أن هذا العقد لا يصح، وذهبوا ذلك من باب الناقض، لأن قوله «مضاربة» يفهم من الشركة في الربيع، وقوله «أكرتني» كله لي: يقتضي عداها، فتدفع لونه، ففسدت المضاربة، ولأنه اشترط حشدها أحدها بالربيع، وهذا شرط يناقض العقد ففسد. ولأن اللفظ الصريح في ذبه لا يكون كتابة في غيره، فغيره لا تنقلب بضاعة ولا قرضاً. وعلى هذا اعتصموا هذه العقد مضاربة فاسدة. ^(٢)

وذهب الحنفية إلى أن هذا الإضباع صحيح، لوسود محسبي الإضباع بها، فيصرف إليه، كما هو قال: أشعره والربيع كله لي، وذلك لأن العبرة في العقود لمعانيها.

والحكمة أجمروا اشتراط ربح القراض كله لرب المال أو للعاس في مشهور مذهب مالك، أو لتعويضها في المذمة، لأنه من باب شرط، لكنهم لا يقولون كما قال الحنفية إن العقد بهذه الصورة إضباع،

(١) صاحب المصنف والشمس على نواة الفتح ٢٥٤٥،
وفيه الفتح ١٠٢٠
(٢) صاحب الأثر، ص ٢١٥، في الكتب الإسلامية، والإمام،
١٠٢٥، ما لا يحد حفي. وفيه ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥،
١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥،
مجانبة رئيس على باب المصنف ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥،
على هذه الفتح ١٠٢٥، وفيه ١٠٢٥

لي، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن العقد يكون بضاعاً، لأن اللفظ في هذه الأحوال يحتمل الغرض والقرض والإيضاع، وقد قرر به حكم الإيضاع، وهو أن "ربح كله لرب المال، فيصرف إلى الإيضاع" (١) وهو ما يفهم من قواعد الحنفية والمالكية.

كما يستحق لي صورة ما إذا دفع إليه نقداً قال: أنصف إليه نقداً من عندك، وأنجز فيه، والربح بيننا نصفان، فإنه يكون بضاعاً على ما سبق (ق ١) اجتماع الإيضاع والمضاربة:

٨ - إذا دفع نصف المال بضاعة ونصفه مضاربة فطغى المضارب على ذلك فهو جائز، وإن عني ما تستيب من المضاربة والإيضاع، والخسارة على رب المال، ونصف الربح لرب المال؛ ونصف الآخر عني ما شرطاً، لأن الشيوخ لا يبيع من العمل في المال مضاربة وبضاعة، وجازت المضاربة والبضاعة.

وإذا كانت الخسارة على رب المال لأنه لا ضمان على المضارع والمضارب في البضاعة والمضاربة، وحصة البضاعة من الربح لرب المال خاصة لأن المضارع لا يستحق الربح. (٢)

شروط الصحة:

٩ - شروط صحة لإيضاع لا تخرج في حمله عما اشترط في صحة لمضاربة ما عدا الشروط الكثيفة

بل يقولون إن إطلاق القراض عليه عار. (١) ومن هنا يتبين أن المالكية ربح كراي الحنفية وإن كانوا يخالفون في التسمية.

وعلى هذا فإن من اعتبر مثل هذا العقد صحيحاً فلا يرى أن الحاصل يستحق شيئاً بل هو متبرع بالعمل. وأما من اعتبره قرضاً فيوجب له أجر اللئ.

وبعض الشافعية اعتبر حال العامل، فلو كان يجهل حكم الإيضاع وأنه لا يوجب له أجراً ولا جزءاً من الربح فإنه يرون أن له أجراً مثل، و ينسب هذا الرأي إلى ابن عباس. ويجهل مثل هذا الحكم بما يذريه بعض الناس. (٢)

ما يشترط على الإيضاع بلفظ المضاربة:

٩ - يذكر الحساب إلى أن رب المال إذا قال للعامل: خذ هذا المال مضاربة ولي دفعه كله، لم يصح مضاربة. ولا أميرة له على الصحيح لأن العمل رضي بالعمل بغير عوض فأشبه ما لو أعانه في شيء، وتوكل له بغير جمل. (٣)

الإيضاع باللفظ أخرى:

٧ - يستحق الإيضاع بعبارة تدل عليه، ولو لم يحصر بلفظ الإيضاع. منها قول رب المال: خذ هذا المال وأنجز فيه، أو تصرف فيه، أو خذ الربح كله

(١) بدائع الصالحات ٢٦٦، والعمدة شرح الكبير ١١٢/٥، ١٢٧، وشهاب المار ٣٥٤٤، وسعد ذلك ١٤٩/٢

(٢) المذهب ٢١٠، ونبيه المصنف وموسئيه ٢٢٤/٥، والحرشي ١٢٩/١، والشرح المصنف ٢٤٩/٢، وابن غالب على ١٤١/٢، ومطالب أولي ٥١٨/٣، والإيضاع ١٢٨/٥، ونسي ١٣٥/٥.

(٣) شرح السبي ٣٨٨/٢، والناظر في فقهنا ١٥٨/٥ ط ١٤٢٤.

(١) النعمان ٣٧٤/١، وبهاية الخراج وموافقه ٢٢١/٥، ولحي مع الشرح الكبير ١١٩/٥، ١٢٦، ولحق ١٧٢/٢

(٢) بدائع الصالحات ٢٦٦

مال ربيع ، ولكن بشرط في العامل أن يكون من أهل
الشريعة. (١)

ولتفصيل يرجع إلى مصطلح (مضاربة) .

من يقلك إبضاع المال :

١٠ - قلدي منك إبضاع المال :

أ - المالك : للمالك أن يدفع المال للعامل بضاعة ،
وهذه هي الصورة الأصلية للإبضاع .

ب - المضارب : للمضارب (العامل) أن يدفع
المال بضاعة لآخر ، لأن المقصود من عقد المضاربة
الربح ، والإبضاع طريق إلى ذلك ، ولأنه يملك
الاستئجار ، فالإبضاع أولى ، لأن الاستئجار
استعمال في المال بعرض ، والإبضاع استعمال فيه
بتغير عرض ، فكان أولى .

والإبضاع يملكه المضارب لأنه من توابع عقد
المضاربة ، فلا يحتاج إلى إذن عند البعض على
ما سيأتي . وبإزاء المضارب أولى من جواز التوكيل
ب لبيع والشراء والرهن والارتفاق والإجارة والإيداع
وبغير ذلك . (٢)

ج - الشريك : للشريك أن يبضع من مال
الشركة على ما مر به لحقبة وألحقة والمخاطبة في
الصحيح عندهم ، والشافعية بشرط إذن الشريك .

(١) كمر المحقق ٢/٢٨٧ ، ٢٨٨

(٢) منائع الحساب ٨٧/٩ ، مواهب الجليل ٣٧٢/٥ نشر مكتبة
الفتح في ليبيا ، والشرائع ٢٦١/٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، وروى
المختار ٧١٢/٩ ، ٧١٦

الاعتبار الشرعي للمبضع وتصرفاته :

١١ - المبضع أمين فيما يتقنه من رب المال ، لأن
عقد الإبضاع عقد أمانة ، فلا ضمان عليه إلا
بالإهمال أو التعمدي . وهو وكيل رب المال في ماله ،
يتوب عنه في تصرفاته التجارية من بيع وشراء مما فيه
إنشاء لمال ، على ما جرى به عرف التجار ، دون
حاجة إلى إذن تخاصر . لكن لو أبضه لأخر ليعمل
فيه على سبيل الإبضاع ، فهذا الصنيع يحتاج إلى إذن
رب المال قياساً على المضاربة .

وكذلك يحتاج إلى إذن من رب المال ما كان
خارجاً عن الاعمال عن عادة التجار كالإقراض ،
والتبرعات والتصدقات والهبات من رأس المال
المخصص لأغراض الإنشاء والتجارة .

شراء المبضع المال لنفسه :

١٢ - إذا دفع رب المال المال للعامل بضاعة ،
فليس له أن يشتر في نفسه ، شأنه شأن القارض
(المضارب) ، فإن المال إذا دفع للعامل في المضاربة
والإبضاع على طلب الفضل فيه ، فليس للمضارب
ولا للمبضع أن يبعلا ذلك لأنفسهما دون رب
المال . (٣)

وقد نعت المالكية على أن المبضع (العامل) إذا
ابتاع لنفسه أن صاحب المال غير بين أن يأخذ
ما ابتاع نفسه ، أو يبعثه رأس المال ، لأنه إذا دفع
المال عن النيابة عنه وابتاع ما أمر به ، فكان أحق
بما ابتاعه . وهذا إذا طفر بالأمر قبل بيع ما ابتاعه ،

(٣) مواهب الجليل ٢٥٥/٥

عليه للعامل جرة مثله إلا أنه تكون أكثر من نصف ربح القراض، فلا يعطى أكثر من الرمي، وبما أن هذه تكون القول قوله عدم فرامة العجزة الذي دعوه العامل.

وبما أن ذلك أن رب المال تضمنت دعواه أن العامل تبره له بالنقل، وهو ينكر ذلك ويذمي أن برجعة مثله، لأنه ليس شرعاً^(١)

وإن تشكل رب المال كان القول قول العامل مع يمينه إذا كان مما يستعمل مثله في القراض.

ونقل عن بعض القرويين: إن كان عرفهم أن للإيضاع أجر، فلا شبه أن يكون القول قول العامل.^(٢)

وعند الحابلة اعتمادان:

أحدهما أن يكون القول قول العامل، لأن عمله له، فيكون القول قوله.

والثاني: أن يستعانفاً، ويكون للعامل أقل الأجر من من نصبه من الربح أو أجرة مثله، لأنه لا يذمي أكثر من نصيبه من الربح، فلا يستحق الجزاء بأجرة مثله. وإن كان الأقل أجر مثله فلم يثبت كونه قراضاً، فيكون له أجر مثله، والباقي لرب المال، لأن ما زاد من نصبه له.^(٣)

واعتبر بعضهم هذا من تعارض البيتين، فقال:

(١) نسخة ١٧٧١ طبعته في المطبعات بدمشق الجليل ٢٧٠/١٠، وروى
في نسخة ١٧٧٢، طبعته في المطبعات بدمشق الجليل ٢٧٠/١٠.

(٢) أخرجه في نسخة ١٧٧١، وروى الجليل ٢٧٠/١٠.

(٣) انتهى والترقي للكتاب ١٧٧١، وروى في نسخة ٢٧٠/١٠،
وكذلك في الفاع ٢٧٧٢.

فإن فاتت استاعة فإن ربحه لرب المال، وخسارته على المضجع معه. ومثله مذهب الشافعية في تعدي المضجع^(١)، ويؤخذ من مذهب الحابلة أنه إن ظهر ربح فهو لرب المال، وإن ظهر خسارة فهي على العامل لتعديه. وروايت الحنفية لا تأبى ذلك، تلف المال أو خسارته.

١٣ - عقد الإيضاع من عقود الأمانة كما تقدم، فلا ضمان على من في يده المال إن تلف، أو خسر من غير تعديط ولا تعدي، فيسقط قوله في يذمي من هلاك أو خسارة، بل ذموا إليه لا يضمن حتى ولو قد رب المال، وعليك ضمانه، لأن العقد يقتضي كونه أمانة. والمراد من صاحبه أي حفيضة، في شأن الأخير انشتركت، أنه لا يضمن قوله في الهلاك إلا إذا كان هناك فمر بئنه تدلي على صدقه، كما حرم بين الحائض، والعرض الكاسر، والحدوث الكاسر، وقالوا إن ذلك هو الاستحسان، فغير أحوال الناس، وأقضى بذلك عمر وعلي في شأن الصانع. ومن أجله أن العمل في يد نصناع أمانة، وكذلك هي في يد المضجع، فلا يبعد قياسه عليه.^(٢)
اختلاف العامل ورب المال:

١٤ - إذا اختلف رب المال وعامله في دعوى العامل أنه أخذ المال مصاريفه، ودعى ذلك أنه بضاعة، فإن الحنفية والليكية والشافعية: القول قول ذلك مع يمينه، لأنه تنكير. وبعض المالكية على أن

(١) أخرجه في نسخة ٢٧٠/١٠، وروى في نسخة ٢٧٠/١٠، وأما
في نسخة ١٧٧٢، طبعته في المطبعات بدمشق الجليل ٢٧٠/١٠،
واعتادوا بعده ١٧٧٢.

(٢) أخرجه في نسخة ٢٧٠/١٠، وروى في نسخة ٢٧٠/١٠،
من مائة من ١٧٧٢، وروى في نسخة ٢٧٠/١٠،
والله اعلم بالصواب.

الربيع مثلاً . كأن تقوم قرائش على أن مثله لا يعمل إلا مثل هذا الخنزير من الربيع .

الخاص : لا يضاف للعرف دعوى رب المال .

١٦ - وإذا ادعى العامل الإبضاع لأخيه ، ورب المال المبرأ من جزاء مضمونه من الربيع ، فقد نص ابن أبي شيبة عن أبيه إذا قال العامل : المال بيدى بضاعة أخيه ، وقال رب المال : هو بيدك فرائض محرم معصوم ، فإن الحق قول العامل .

وغيره هـ : الشروط المذكورة في المسألة المستأنفة .^(١)

١٧ - وإذا ادعى العامل المبرأ من رب المال الإبضاع ، وتطلب كل منها الربيع له وحده ، فعند الحساب يختلف كل منها على إنكار ما أتته خصمه ، لأن كلاهما مبرأ من جزاء مضمونه عليه ، والقول قول المبرأ . وللعامل أجر مضمونه فقط ، والباقي لرب المال ، لأن فاء مال تابع له .^(٢)

وعند الحنفية ، ومتنصي كقول المالكية على ما ذكره في القرض - أن القول قول رب المال بيمينته ، واليمين سبب العامل ، لأنه يدعي عليه التفليك ، والمالك ينكره .^(٣)

إلى أقسام كل واحد منها بيمينته بدعواه المبرأ ، وتبين بيمينته نصيب .

والصحيح عنده أنه ليس من نواحي البيعتين ، فيجب لكل منهما على الآخر ما أذاعه خصمه ، ويكون عامل أجر مضمونه .^(٤)

ولا يثنى عكس هذه الصورة ، لأن يدعي العامل الإبضاع ورب المال المبرأ ، لاستحالة ذلك عادة ، إلا أن يتصد عنه على وجه .

١٥ - وإذا ادعى العامل المبرأ ، ورب المال الإبضاع لأخيه معلومة - وهو ما ساءه المالكية إبضاعاً ، وجعلته غيرهم من قبيل الإجارة - قالوا قول العامل مع مضمونه ، وأبعد آخرون ، لأن الاختلاف هو في جزاء الشروط لمصطاريه من الربيع ، والمصدق منه لاختلاف في هذا الجزء المبرأ .

ولهذا إذا كانت الأجرة من جزاء الذي أذاعه في المبرأ فلا تن ، لأنها قد انضمت في معنى ، ولا يصح اختلافهما في اللفظ .

وليضط هذه المسألة عند المالكية خمسة شروط : الأول : أن تكون لازمة بعد العمل الموجب بدوم القرض .

الثاني : أن يكون منه يعمل في قرض ، وأن يكون من المال يُلغى قرض .

الثالث : أن يكون الجزء المدعى اشتراطه من ربيع المبرأ ، وأبعد من الأجرة المدعى إلا ما في عليها .

الرابع : أن يشب أن يقرض بما أذاعه من نصف

(١) المبرأ من ١١٠١٤ ، والكاتب ولا يبيع (١٣٧) ، والفرع يكون ٢٣٦ ٢

(٢) مقال أول الشهر ٥١٢٠٧ ، والعصر والشرح الكبير ١٠٠٧/٥

(٣) مقال أول الشهر ١٠٠٧/٥ ، وغاية ٥٧٧/٢

(٤) مقال أول الشهر ٥١٢٠٣

ابضع ١٨ ، ابط

معناه المنوي^(١)

الباء عقد الإصباح :

الحكم الإجمالي :

٢ - يختلف الحكم بحمد الفقهاء بحسب ما تضمنه
الإبط من أمور ، فالسنة بشر الإبط بمن ، والله
عند ظهور الفقهاء^(٢) .

موطن البحث :

٣ - منه كثر أحكام الإبط عند الفقهاء ، بحسب ما يتعلق
به ، كمن في موضعه .

فإنه شعره تذكري الشهادة عند الكلام عن
العمل عند الجمعية ، ومن المظنة عند الشافعية
والحنابلة والمالكية^(٣) .

وتظهر بياض الإبط في الدعاء في مبحث صلاة
الاستسقاء^(٤) .

وطاهر ويظهر الإبط في إقامة الحدود في كتب
الحدود^(٥) .

وعمل البراء تحت الإبط الأبي . والقائه على
الكف الأيسر في مبحث الإحرام من الحج^(٦) .

١٨ - ينهي عقد الإصباح ، وينتهي به عقد
العبادة في أحسن^(٧) .

ويكن إعلان أسات الاستثناء بالآتي :

١ - انقضاء العقد الأصلي أو الشروع . فإنه كان
لإصباح لذة محدودة ينتهي بانتهاء اللذة ، وإن كان
ثابتاً لعدة آخر كما للعبادة فإنه ينهي بانتهاءها .

٢ - إصباح سواء كان معزولاً عن اللذة أو
غير المعزول عنه ، لأنه عقد غير لازم من الطرفين .

٣ - الإصباح . سواء كان مكتوباً ، أو شفوياً
للأهمية . أو دلالة على

إبط

التعريف :

١ - الإبط باطل الميكب . وأجمع آراء^(٨) .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لفظ الإبط عن

(١) مجمع المصادر ٢٠٠٢ ، مجموع ٢٠٠٢ ، ط الزكاة العالمية
بدمشق ، وحمل ١٩٩١ ط الكويت ، واسم الأمر قداسة
٢٠٠٢ ط الدار ، وهو من الإكبر ٩٩ ط الحنفية .

(٢) عن عبد الرحمن

(٣) عن الصواب

(٤) الكشاف للشيخ ٦٩٠ ط الشافعية

(٥) كتاب النجاشي ١١٧

(٦) ابن القيم ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ط الزكاة العالمية

الشيخ ١٩٩٠

(٧) مجمع ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ط الزكاة العالمية

(٨) شرح الميكب ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ط الشافعية

دمشق ، واسم ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ط الشافعية

٢٠٠٣ ط الشافعية ، ٢٠٠٣ ط الشافعية

(٩) الفقه ٢٠٠٣

الإلغاط ذات الصلة :

إبطال

أ - الإلغاط والقبح :

٢ - يعتبر القبحه أعباءنا في المسألة الواحدة تارة بالإبطال ، وتارة بالقبح ، غير أن الإبطال يحدث إنشاء قيام التصرف بعده ، وكما يحصل في العقود وتصرفات يحدث في العبادة .

أما المنسخ فإن يكون غالباً في تعقود والتصرفات ، و يقل في العبادات ومنه فبغ الخلع إلى العمرة ، وقبح نية الغرض إلى النقل ، ويكون في العقود قبل تمامها ، لأنه فك ارتباطه العقد^(١) أو انصرف .

ب - الإلغاط والإفساد :

٣ - يأتي التفرقة بين الإلغاط والإفساد تفرعاً على التفرقة بين الباطل والخاسر .

ويستحق للفقهاء على أن الباطل والخاسر يمس واحد في العبادات ، إن شتبا الخلع هذا الشافعية والحنابلة^(٢) .

١ - الإلغاط لغة : إفساد شيء وإزائه ، حقا كان ذلك الشيء ، أو ظاهراً^(٣) قال الله تعالى (لِيُجِنَّ الْمُحَرِّقُ) وَيُجِلَّ الْبَاطِلُ^(٤) وأمرنا : الحكم على الشيء بالفساد ، سواء وجد صحيحاً ثم طرأ عليه سب البطلان ، أو وجد وجوداً جيداً لا شرعياً . فالأول كما لو استحدثت الصلاة صحيحة ثم طرأ عليها ما يبطلها ، والثاني كما لو عقد على إحدى المحرمات عليه من التأديب ، كما يستند من عبارات الفقهاء .
ويأتي على كسنة الضميمة بمعنى المنسخ^(٥) والإفساد^(٦) والإزائه^(٧) وانتقص^(٨) والإلغاط^(٩) .
لكنه يختلف عن هذه الألفاظ من بعض الوجوه ، ويفهر ذلك عند مقارنته بها .

والأصل في الإبطال أن يكون من الشارع ، كما يحدث الإبطال من قام بالقص أو التصرف . وقد يقع من الحاكم في الأمور التي سلطة عليها الشارع^(١٠) .

(١) جامع الترمذي ، عروفاً لمعاني (نقل)

(٢) سورة الأعداء ٨٤

(٣) العلقم ١٧٦/٢ ط الحنفية

(٤) العلقم ومصحف ١٩١/٢ ، ١٧٦/٣

(٥) العلقم ومصحف ٣٣/٣ ، ١٧٦ ، ومطالب أول الفهم ٢٣/٣

ط المكتبة الإسلامية

(٦) الحنفية على الناحية ١٤/٤

(٧) لاختار ١٠٢/٢ ط الحنفية

(٨) العلقم ١٩١/٢

(٩) الأشباه ١٠١ ، ط تراتي جيم ١٣٥ ط الحنفية ، والعمدة فيها ١٩١/٣ ط دار التبليغية القاهرة ، وأثناء والظاهر للشمسي من ١٢٨٧ ، ١٢٩١ ، وقدره من وجوب ١٢١ ط الحنفية ، والسرور ٢٩٩/٣ ط دار إحياء الكتب - - - - - ، والفتاوى ٢٥٥/٢ ، والمصنف ٣١٠/٢ ، ٣١٠ ، ط مصطفى الحلبي ، والعمدة ١٠٠٠ ط دار إحياء الكتب ٢٠٢/٢ ط المكتبة الإسلامية

(١٠) إجماع الأنصار والمصنف ٢٥٩ ط المطبعة بالإسكندرية ، وقصص التحرير ٢٧٢/٢ ط مصطفى الحلبي ، والأشياء والفتاوى لابس جيم من ١٣٥ ، والعمدة عليها ١٢٨/٢ ، والأشياء والفتاوى للشمسي ٢٥٠ ، والفتاوى والفتاوى الأهلية للشمسي من ١٢١ ، ١٢٢ ط محمدية

وانصفوا عن أن ترك النزول فيه لا يؤثر في السك
بإساءة أو إيجاب دم .

أُطْلِعَ

و يرى ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما ، أنه
مكان نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
للراحة ، وليس من المناسك .

التعريف :

موطن البحث :
٣ - بفصل العقهاء ، ذك في كتاب الحج في الكلام
على التفرقة من منى .^(١)

١ - الأنصح مل وسع فيه ذقان لحصر . والجبع
الأبسطح . والبساطيح وبسطاح أيضا على غير
القياس .^(٢)

أَبْكَم

التعريف :

١ - الأبكم صفة من البكم الذي هو الخرس .
وقيل : الأخرس : الذي حسن لا يطق والأبكم :
الذي له نطق ولا يعقل الجواب .^(٣)

واختلف العقهاء في تحريمه لكأن المسمى
بأنططح من بين ثماكي السك ، فقال الجمهور هو
اسم لمكان منسج بين مكة ومي ، وهو إني منى
قرب . وهو اسم لما بين الجليلين إني القبرة ، ويقال
له الأنصح ، والبطح ، ونخيف بني كدنة ، ويسمى
أيضا بالمحضب .

والعقهاء في استعمالهم لا يفرقون بين الأبكم
والأخرس .

وقال بعض المالكية : هو مكان بأهل مكة تحت
مضية كداء وهو من المحضب ، والمحضب ما بين
الجبين إلى القبرة .

الحكم الإجمالي :

٢ - ك فقد أعرس قدرة البيان باللسان اكتفى
منه دالة ونحوك لسان ، أو تثنية في العادات ،
كالصلاة وقراءة القرآن والتبعية . والمالكية يصح
عدهم للاكتفاء به لنية .^(٤)

٢ - حك النزول في الأبطح ، وصلاة الظهر والعصر
والغرب والعشاء فيه . مستحب عند جميع علماء
المذاهب الأربعة ، لثبوت نزول الرسول صلى الله عليه
وسلم وصلاة فيه ، واقتداء أبي بكر وعمر وعائشة به
في ذلك .

(١) السوط ٣١٥ ، والذائع ١١٠١ ، والمعجم سدي
١٠٠١/٨ ، ونسفي لأثر لحاظ ١٠١١/٣ ، والمطالع ١٣٩٠/٢
وانزواني ١٠٠١/٢

(٢) لسان العرب ، (الصباح المنير) (بكم)

(٣) لرغاني على حليل ١٠٠١/١ ، والأشعر والشاذلي ١٠٠١/١
ص ١٦٩

(٤) الصباح لسويدي ١٠٠١/١

إبـل

التعريف :

١ - الأصل اسم جمع لا مفرد يقع على الواحد
واحده . وجميع آيات (١) الواردة في الحديث
بحرور .
ولا يخرج استعمال المفعول . هذا اللفظ عن
المفسر المعنى

الحكم الإجمالي :

٢ - جاء في المصنف في تفسيره قوله من لحم
نفس ، وأما قوله من لحم لا ينقص الوصف ، لكن
معناه (٢) والمخالفة عن أنه ينقص الوصف ، وأما
كان قوله (٣)

مواظف المحت :

٣ - في حاشي الإبان أمور كثيرة غفل عنها كلاً في
رواياته . فاستألف الوصف من أكل مما ينقص إليه
الغذاء في نظارة عند الحديث عن بعض الوصف ،
والصلاة عند ضم بحث في الصلاة عند الحديث عن

هذا والغذاء يفصل ذلك في الصلاة ونحو (٤)
أما في غير ذلك فيمنعه السبب في الحصة
والكفاية ولا يحد منها إلا أن يجده . أما إذا
كان مع كذب فيكفي منه الإشارة الغنية ، في
مثل السجود والعملات والشهادات وغيرها .

هذا والغذاء يفصل ذلك في السجود والشهادات
والعمالات والشهادات (٥)

أما في الحدود ، فلا يفي في الزجر على نفسه ، ولا
شهادته على غيره ، في نفس المفعول في ذلك .
وجود الشبهة التي هي الحدود .
(٦) ونفس ذلك في الحدود (٧)

مواظف المحت :

٣ - حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
الأنك أو جامة على حاشي في حاشي في حاشي
محت حاشي على حاشي في حاشي في حاشي
مفعول في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي . أنه في حاشي في حاشي في حاشي

١ - في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي

٢ - في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي

٣ - في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي

٤ - في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي

ابن

التعريف :

١ - المعنى الحقيقي للابن هو الصليبي ، ولا يطلق على ابن لابن إلا تحويلاً ، والمراد بالصليبي المباشر ، سواء كان لفظه أو لفظاً ، وإطلاق الاسم على الابن من الرضاغة مجاز أيضاً ، لكنه إذا أطلق يتصرف لئلا ينسب الصليبي المباشر ، ولا يطلق إلا على الذكر .
خلاف « الولد » فإنه يشمل الذكر والأنثى .

وموت الابن ابنة ، وفي لغة : بنت .

والابن من الأناسي يجمع على بين وأبناء ، أما غير الأناسي مما لا يعقل كان من غاض وابن ليون ، فيقال في الجمع : بنات غاض و بنات ليون .
ويضاف الاسم إلى كعض من غير ما يدل على الأموة ، للملازمة بينهما ، نحو : ابن السيل .^(١)

ولا يجرح استمساك اللفظ ، لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي^(٢) .

وهو بالنسبة للأب : كل ذكر ولد له على فراش صحيح ، أو بناء على عقد نكاح قاسد ، أو وطء بشبهة معتبرة شرعاً ، أو ملك ميم .
وبنسبة للأم : هو كل ذكر ولدته من نكاح أو

شروطها^(٣) ، وأبوال الإبن وأرؤتها يبحث عن مفاهيمها في كتاب التجاسات^(٤) ، وأندادوي بأبائها وأبوالها يبحث عنها في مصطلح (ندادوي) .
وزكاته عند الحديث عن زكاة الإبل والتحصية بها ومن انقص منها بحث في الأضحية ، والهدى بها بحث في الحج عنه الحديث عن الهدى ، وتذكيتهما بحث في الذبائح وإعطاء الإبل في المدينة في الذبائح عند الحديث عن مقادير الذبائح ، وصفة الحرز فيها بحث في السرقه عند الحديث عن بيان حصة الحرز ، والمدينة بيتا بحثه في السبق والرمي ، والإسهام لها في العنينة بحث في الجهاد ، ونحوها حقيقة بحث في الأضحية عند الحديث عن العقيقة^(٥) ، ونحو ذلك من الأمور .

إبلاغ

أنظر : تبليغ

(١) لسان العرب ، والكلمات للكثيري ، والصحاح المشهور ، والقراءات في غرب القرآن (بو)

(٢) نتائج الأفكار (تكملة فتح القدير) ٢٧٦/١ ط الأميرية ، وانظر ما ذكره ندواني ٣١٠/٢ ط مصطفى الحفي ، والمضى ١١٦/٦ ط المدار

(٣) نفس المصدر السابق ٩٧/٢
(٤) المجموع ٥٠٣/٢ ، ٥٠١ ، واشتروا في ٢٩٩/١
(٥) دليل الطالب ص ٦٣ ط المكتب الإسلامي بدمشق .

مفتاح. كذلك من أوضحت ذكرها صدر بنا لها من
الرضاع^(١).

الحكم الإجمالي :

٢ - الابن صاحب بنفسه ، وهو أولى العصبية ، ولذلك
يقدم على من عده من العصباء^(٢) ، ويرتب على
ذلك ما يأتي :

انه يرث تمسكاً : يأخذ جميع المال إذا
انفرد ، ويأخذ الباقي بعد أخذ أصحاب الفردوس ،
و يحجب أخته ، وله معها مثل حظ الأنثيين .

ولا يحجب من الميراث أصلاً ، وإنما يحجب غيره
حجب حرمان ، أو حجب نقصان^(٣) ، وهذا على
اتفاق بين الفقهاء .

كما أنه هو الذي يرث الولاء دون البنت^(٤) ، عند
جميع الفقهاء .

والابن دون البنت بمن يتحمل نصيبه من
القائمة والدية عند المالكية والحنفية ، وعند الحنابلة
على رواية ، بدعوله في العاقلة . وعلى رأي أبي عبي
الطبري من الشافعية .

وهذا على تفصيل يعرف في أبوابه^(١) ،
وللابن ولاية تزويج أمه عند الجمهور ، وتفصيل
ذلك في باب الولاية .

(٢) وفي تصديقه على البنت في نفقة الوالدين خلاف ،
ويخصه بعض الفقهاء في العقيقة عنه بشاتين بينما
يجعلون العقيقة عن البنت شاة واحدة^(٢) .

هذا بالنسبة لابن من النسب .

أما الابن من الرضاع فإن أهم ما يتصل به من
أحكام هو : حرّم الشكاح ، وجواز الحقة ، وعدم
نقض الوضوء بالمس عند من يرى النقص به^(٣) ، وغير
ذلك من الأحكام الخاصة بالأمن النسبي .

والابن من الرزق : أنه لا يلحق
بالتزوي ، والزمن يغيب حرمة لصاحبه عند بعض
الأئمة ، على خلاف وتفصيل يرجع إليه في أحكام
النكاح^(٤) ، قتلا تحرم بنت التزوي على ذكر خلق من
عاد زناه .

مواطن البحث :

٣ - لابن أحكام متعددة مفصلة في مواطنها من
كسب الغنم ، ومن ذلك الإرث ، والشكاح ،

(١) ابن حزمدين ١٧٦/٢ ، ٢٢٢ ط بولاق ، والمصاكن الدواني
٥٣/٢ ، والبيهقي للزغالي ٤٨٦/٢ ، مطبعة الآداب ومؤيد ،
والهذب ١٢٠/٢ ، ١٥٥ ، والنهي ١٤٦/٢ .

(٢) الهذب ٥٠/٢ ط عيسى الحلبي .

(٣) الفواكه الدواني ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩/٢ ، ٣٤١ ، والمهدب ٣٠-٢/٢ ،
والمسي ١٢٠/٢ ، والبراجية (الصبي) ط مصطفى الحلبي ،
وسامية المسبق ١٥٩/٢ ، ١٦٥ ط عيسى الحلبي .

(٤) البراجية ص ٧٦ ، وفواكه الدواني ١٠٩/٢ ، والهذب
٢٣٦/٢ ، والنهي ٢٥٠/٢ .

(١) البديع ١٠٠/٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ط إمام بالقاهرة ،
والفواكه الدواني ٢١٨/٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، والهذب ٢١٣/٢ ،
٢١٤ ، والنهي ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩

ابن الابن

وأما بجمعه لابن لأب، ويحبب هو من قوله (١) :
 وأنه يصف من يذنيه من أخوته و - ب - أنه يصف
 كما أنه يصف من فوقه من أخوته إلا أنه يثنى من من
 لوصف من ب - ج - .

والشيخ الفقيه في مسألة ولاية ابن الابن
 حديث في النكاح . فجمهور على أنه ولاية
 نكاح^(٢) وأختلف في ذلك المشعية^(٣) .

مواطن البحث :

١ - هل يفسد النكاح نكاح ابن الابن ونسبة لكن
 مسألة فقهية لا موضعها في مسألة إثبات نكاحي باب
 النكاح عند النكاح من حيث النكاح^(٤) وعن
 الخليل . ومسألة ولاية جدته في النكاح نكاحي
 نكاح عند الحديث عن باب النكاح^(٥) وغير ذلك
 من مسائل شعبة . ثم يفسد النكاح في قوله
 المعروف .

والنكاح . والنسبة . والنسبة . والنسبة . والنسبة .
 والخبرات . والنسبة . والنسبة .

ابن الابن

التعريف :

١ - ابن الابن هو الذكر من أول فرع لابن في
 النسب والرضاع . وعند الإطلاق يعرف للنسب .
 ويقال له حميه . ويطلق الابن عن ابن الابن
 مجازاً^(٦) كما يطلق أيضاً عن «ابن بن الابن» وإن
 ولد .

ولا يخرج مراد الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي^(٧) .
 إذ ثبت نسب عن وجه شرعي .

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - ولد الابن : وهو فرع من ابن الابن إذ يشترط
 أيضاً بنت الابن .

السط : وأكثر ما يستعمل لولد البنت . وقد قيل
 لتحسن والخير رضي الله عنه . سقط رسول الله
 من الله عليه وسفر . وقد يقال لولد الولد سبط .

الحكم الإجمالي :

٣ - أجمع الفقهاء على أن ابن الابن من النكاحات .

(١) راجع مرس . وتصحيح . والخبر في عرب . نمر .
 (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

(٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) نكاح من من . (٢) نكاح من من . (٣) نكاح من من . (٤) نكاح من من . (٥) نكاح من من . (٦) نكاح من من . (٧) نكاح من من . (٨) نكاح من من . (٩) نكاح من من . (١٠) نكاح من من . (١١) نكاح من من . (١٢) نكاح من من . (١٣) نكاح من من . (١٤) نكاح من من . (١٥) نكاح من من . (١٦) نكاح من من . (١٧) نكاح من من . (١٨) نكاح من من . (١٩) نكاح من من . (٢٠) نكاح من من . (٢١) نكاح من من . (٢٢) نكاح من من . (٢٣) نكاح من من . (٢٤) نكاح من من . (٢٥) نكاح من من . (٢٦) نكاح من من . (٢٧) نكاح من من . (٢٨) نكاح من من . (٢٩) نكاح من من . (٣٠) نكاح من من . (٣١) نكاح من من . (٣٢) نكاح من من . (٣٣) نكاح من من . (٣٤) نكاح من من . (٣٥) نكاح من من . (٣٦) نكاح من من . (٣٧) نكاح من من . (٣٨) نكاح من من . (٣٩) نكاح من من . (٤٠) نكاح من من . (٤١) نكاح من من . (٤٢) نكاح من من . (٤٣) نكاح من من . (٤٤) نكاح من من . (٤٥) نكاح من من . (٤٦) نكاح من من . (٤٧) نكاح من من . (٤٨) نكاح من من . (٤٩) نكاح من من . (٥٠) نكاح من من . (٥١) نكاح من من . (٥٢) نكاح من من . (٥٣) نكاح من من . (٥٤) نكاح من من . (٥٥) نكاح من من . (٥٦) نكاح من من . (٥٧) نكاح من من . (٥٨) نكاح من من . (٥٩) نكاح من من . (٦٠) نكاح من من . (٦١) نكاح من من . (٦٢) نكاح من من . (٦٣) نكاح من من . (٦٤) نكاح من من . (٦٥) نكاح من من . (٦٦) نكاح من من . (٦٧) نكاح من من . (٦٨) نكاح من من . (٦٩) نكاح من من . (٧٠) نكاح من من . (٧١) نكاح من من . (٧٢) نكاح من من . (٧٣) نكاح من من . (٧٤) نكاح من من . (٧٥) نكاح من من . (٧٦) نكاح من من . (٧٧) نكاح من من . (٧٨) نكاح من من . (٧٩) نكاح من من . (٨٠) نكاح من من . (٨١) نكاح من من . (٨٢) نكاح من من . (٨٣) نكاح من من . (٨٤) نكاح من من . (٨٥) نكاح من من . (٨٦) نكاح من من . (٨٧) نكاح من من . (٨٨) نكاح من من . (٨٩) نكاح من من . (٩٠) نكاح من من . (٩١) نكاح من من . (٩٢) نكاح من من . (٩٣) نكاح من من . (٩٤) نكاح من من . (٩٥) نكاح من من . (٩٦) نكاح من من . (٩٧) نكاح من من . (٩٨) نكاح من من . (٩٩) نكاح من من . (١٠٠) نكاح من من .

والثالث : أن العدد مهم لا يجب لأب من
ثالث إلى السادس ، بخلاف الإخوة ، فإنهم يمجسبون
حجب نقصان^(١)
والرابع : أن ابن الأخ لأب لا يرث باعتباره
صاحب فرض ، ويرث الأخ لأب^(٢)

والخامس : أنه لا يرث أبناء الإخوة لو فرضوا
مكان «إخوة في المسألة المشتركة» .

وبنظر الفقهاء على تقديم ابن الأخ لأبوين ، أو
لأب ، على العم في الميراث^(٣) ، وفي الوصية لأقرب
الأقارب^(٤) ، ولولاية التكليف^(٥) ، والحضانة^(٦) .
وبفقهاء جيعا أخذ على ابن الأخ في الحضانة ،
وغير الملكية على هذا في الوصية لأقرب الأقارب ؛

ابن الأخ

التعريف :

١ - سيطلق ابن الأخ نكح واصطلاحاً على الذكر من
ولد الأخ ، سواء أكان الأخ شقيقاً أم لأب أم لأب أم
وصاعاً^(١) . وعند الإطلاق يتصرف ابن النسبي .
ويطلق ابن الأخ على ابن ابن الأخ وإن نزل ،
وذلك على سبيل المجاز .

الحكم الإجمالي :

٢ - يحمل ابن الأخ حمل الأخ عند عهده ، في
الميراث ، إلا في خمسة أمور :

الأول : أنه لا يعطى أخته^(٢)

وثاني : أن الجدة يجب ابن الأخ بأنواعه ، لأنه
كأن الأخ ، وهم لا يتركون معه ، ولا يوجب الأخ لأبوين
أو لأب عند أغلب الفقهاء^(٣)

(١) شرح المصالح من ١٢٢ ، ط نرح ط زكي الكندي ،
والعواكك الدوالي ٣١٦/٢ ، وشرح الروي ٩/٩ ، والطب
الفاصل ٥٦٢/١ ، والمحرر ٣٩١/١ ط نسخة المصنف .

(٢) شرح السراج ٢٧٠ ، والعواكك الدوالي ٢٤٢/٢ ، والنووي
على نسخة ١٠٨٢/٢ ، والذهب الفاضل ٧٢/١

(٣) الاختيار ٢٢/٥ ط مصطلح الحنفية ، ولفظة السالك ٤٧٩/٢ ط
مصطلح الحنفية ، وأجس من نسخ ١١٥/٢ ، والذهب الفاضل
٧٢/١

(٤) المسحراتي ٥٠٨/٢ ، والكح ولا كليل ٣٧٢/٢ ط مكتبة
استيعاب ليبيا ، والجمل على نسخ ١٦١/٢ ، وأجس مع الشرح ٩
٥٥٠/٢ ط الأول .

(٥) البيهقي شرح النسخة على الأربعة ٢٠٣/٢ ، والجمل على المصحف
١١٤٢/١ ، والبهري غير المخطئ ٢٢٠/٢ ط مصطلح الحنفية ،
ومطاب لولي الله ٦٠/٥ ط الكتب الإسلامية دمشق .

(٦) ابن عابدين ١٢٨/٢ ط نسخة الأول ، وأجس شرح نسخة على
الأربعة ١٠٧/١ ط مصطلح الحنفية ، والجمل على نسخ
١٠٠/٢ ، والمسحراتي على أعطى ١١١/٢ ، والنفى مع استيعاب
٣١٠/٢ ط الأول .

(١) نسخة العرب ، ومقدمات تراجم لأصعقاني (أح و)
شرح الروي ١١٦/٢ ط نسخة

(٢) شرح المصالح ١٢٥ ، والعواكك الدوالي ٣٤٢/٢ ط مصطلح
الحنفية ، ولا سؤل ١١٠/١ ط دار الفكر ، وصفي الخديج ١١/٥
ط مصطلح الحنفية ، والنفى في نسخة ١٠٧/٢ ط دار
عبد الله ، والجمل على نسخ ٩/١ ط دار دار ، والذهب الفاضل
٧٢/١ ط مصطلح الحنفية .

(٣) المصالح من ١٢٢ ، والعواكك الدوالي ٣١٦/٢ ، وشرح
الروي ٩/٩ ، والذهب الفاضل ٧٢/١ ط مصطلح الحنفية .

ابن الأخت

: ۱۲

[illegible]

والله اعلم بالصواب

وہم علیٰ شہزادہ تاج محمد علی صاحبزادہ

فقد انزل الله سبحانه وتعالى آية الكرسي
بعد صلاة العشاء السابعة وهو يوم الجمعة
التي هي خير يوم يصلي فيه العبد ولا بد
من أن يذكرها في كل يوم في صلاة العشاء
فإنه ينجو من النار.

اعلمكم از جهاز و موصی البعث :

١- أحب من أشد:

[illegible]

۱- در صورتی که در هر یک از این موارد، به دلیل عدم امکان انجام کار، کارکنان مجبور به ترک کار شوند، کارفرما موظف است به کارکنان خسارت ناشی از این امر را جبران کند.

11. 12. 13.

و من بعد من تنگنه ای راجع به قانون نورانی.
علی احمدی عرصه قانون و نورانی و (ایمان)
در ولایت ایمن (۱۲)

وہیں وزیرِ اعلیٰ اور اربابِ حکمت و خفصہ - وزیر
خارجہ عتہ علیہ

عراقیہ لعلت :

٣- تنكب عنه، عن ابن الأثير: إذا تكلم به
الأقرباء وتجنبوا إلى الأثر، وأبعد وجهه وأقرب
جانبه. (١) وفي قوله: وجعله لولا فدا،
لأقرب، وفي حقه: الأقرب أو الأرجح في غنى،
وفي أسير، تارة: محبة، وأصلها: تحراض ودهن
الأرجح، وفي السكج: في سرك الأقرب، وفي
تعرقات، وفي جرحه: إضرعه عن جرحه، وفي
أشبهه: أشبهه، وفي شهادته: أشهد
الأقرب، وأحكمه: غلبه، وفي غنى: من غنى
عن الأثر.

[illegible]

« وأما » كقول المؤلف: وقد عده الفار عن
أولاده.

واختصوا في دخوله في الفاظ « أولاد أولاد »
و« بنى » و« عصى » و« ذري » و« أولاد »
إلخ. ذلك بالانفصال في كتابه بعض
مآثرهم من المؤلفات.

أحكام الإحصاء ومواطن النكاح :

٣ - اتفق الفقهاء على أن من نسب من المحارم ، وإن
يسمونه عنه من الأحكام ما يبرهن على سائر المحارم ،
من تحريم نكاحه خذته ، كما نص على ذلك الفقهاء
في كتاب النكاح عند كلامهم عن إحصاء . ومن
جواز نكاحه بغيره ، وبمقتضاها في السير ، كما نص
على ذلك الفقهاء في صحيح ، وفي كتاب الحفظ
والإحصاء ، ومن جواز نظره إلى مثل الرأس والفرج ،
ومن جسر بغيره منها بلبس إليه ، كما نص على ذلك
الفقهاء في باب العورة ، ويشركه في هذه الأحكام
أولاد من إحصاء .

٤ - اتفق الفقهاء ، كذلك على أن من نسب من
دوى الأرحام ، وهم الأقربون ، وإن لم يكن في قلوبهم
الشخص بأشئ . وهؤلاء - وإن أبنت بهم - قد
أمكن نكاحهم في المرات وغيره من الأحكام ، مرة
من من البنت ، والحد أو الجمعة ، كملوكية ،

ابن الأرحام من دوى الأرحام :

٣ - اتفق الفقهاء على أن من نسب من دوى
الأرحام - وهو من نسب من دوى الأرحام من دوى
أشئ . وهؤلاء أحكامهم خاصة في الإحصاء ، والجمعة ،
والسيرة الإحصاء في إحصاء على إحصاء ، والولاية ،
وهذه إحصاء فصلا عنها . لأنواع المذكورة من
كتاب الفقه

وفي بعضه إحصاء عن الأب في حضانة ابن أخته
علاوة على إحصاء من تحت الحضانة من كتاب
الفقه .

ابن البنت

التعريف :

١ - ابن البنت ، أو بنت بكم ، سبأ أو رضاء ، فليس
ببنت نسبي هو أب أو أم البنت النسبي .

وإن كانت بنت رضاء أو من تحت فيه علاقة
الربيع من علاقة النسب محرم .

وهو إما أن يكون الابن من الرضاء ، أو من
الابن من الرضاء ، أو من الرضاء من البنت الرضائية .

ويشترط لإبنته بصراف إلى من نسب من
البنت .

١ - من نسب من دوى الأرحام ، وهم الأقربون ، وإن لم يكن في قلوبهم
الشخص بأشئ . وهؤلاء - وإن أبنت بهم - قد
أمكن نكاحهم في المرات وغيره من الأحكام ، مرة
من من البنت ، والحد أو الجمعة ، كملوكية ،

٢ - اتفق الفقهاء على أنه عده دخول ابن البنت في إحصاء

أسلموه به للأشئ ، وعدم وجوب النفقة عليه إلا ؛
كان وارثاً ، وغير ذلك . و بشركه في أكثر هذه
الأحكام ابن الحلال من الوضاع .

وينفصل الكلام على ذلك في مصطلح
« محارم » ، ويعمل الفقهاء هذه الأحكام في
نواب المحارم ، وغيره .

٣ - كما اتفقتوا على أن ابن الحلال من نواب
الأزلام .

وهم الذين يدلون في قضايا السرقة والنكاح .
وفرداً أحكام خاصة في الإرث ، ذكرها الفقهاء في
كتاب أنوار يش ، وفي إمامة عباده الجبالة على
الرحمة نيت ، وفي صلة الرحم . وقد ذكرها الفقهاء
في كتاب الخنزير ، وفي وثيقة ، وقد ذكرها الفقهاء
في كشكح صد حديثهم على اشتراط الويل لشكاح
الزراء . وتجهد ذلك كنه مفعلة في مصطلح
« أرحام » .^(١)

ابن الخالة

المعريف :

١ - ابن خالة إما أن يكون نسباً أو وضاعاً .
فإن الخالة نسباً هو الولد المذكر المسمى لأخت
الأم من النسب .

(١) مطهر شاه البصرى ٢٢٩٦ ط ١ الرضا ، ومضى الخراج
١٤١٣ هـ ، ج ١ ، ومجلس الشورى على مرال الخراج
٢٢٢ ط ١ - الرضا ، السدائج ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ط ١
الإمام ، وكندة الطالاب ١٤١٠ هـ ، المجلس ، وحاشي ٢٠٢
ونسخي ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ط ١ ، وشرح
الترجيح ١٣٩٠ ط ١ الثاني المجلس .

والخضانة ، والنفقة ، والرجوع في الهبة ، وفي جباية .
وتعصبيل ذلك في مصطلح « أرحام » وبفصله
الغفاه في النواظن السابق ذكره .^(٢)

ابن الخحال

المعريف :

١ - ابن الحلال هو من أخير لأم .
وهو إما أن يكون ابن خال من النسب ، أو من
الوضاع .
فالأول هو الولد المذكر نصلي النسبي لأخير
الأم من النسب ، وهو المراد عند لإطلاق .
والثاني هو الولد المذكر لأخير الأم بحالة
الوضاع ، مع ملاحظة أن لفظ « ولد » يطلق على
الذكر والأنثى ، أما لفظ « ابن » فإنه لا يطلق إلا
على الذكر .

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٢ - اتفق الفقهاء على أن ابن الحلال من الرحم
غير المحرم ، وأنه يسرى عليه من الأحكام ما يسرى
على غير المحارم . من جواز الشكاح في هبه ، ومنع

(٢) حاشية المحمدي على مرقى المفاتيح من ٢٠٢ حاشية العزا
الاحتشائية سنة ١٣٠٤ هـ ، وارشيد السجدي عن الخطيب
١٣٩٠ ط ١ ، الترجمة سنة ١٣٩٠ هـ ، وأصح الزمر لقامه
٢٠٠١ ط ١ ، ج ١ ، ١٣٦٦ . وشرح الخنزير عن مختصر خليل
٢٠٠١ ط ١ ، حاشية ، وحاشية للبولي ١٠٠٩ ط ١ ، حاشية
ومضى الخراج ١٤٠٦ ط ١ الثاني ، ج ١ ، وشرح الخراج من
١٣٩٠ ط ١ نسخة الإمام .

ابن السكيت

وابن الحنابلة رضاعاً عما نحل علاقة الرضاع على
علاقة النسب فيما سبق.
ويلاحظ أن لفظ ولد يشمل الذكر والأنثى، أما
لفظ ابن فلا يشاؤن إلا الذكر.

التعريف:

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

١ - السكيت الطريق. وابن السكيت المسافر الذي
انقطع به الطريق (١).

وأوسع من قيل في تعريفه الاصطلاحي أنه:
المنقطع عن ماله سواء كان خارج وطنه أو موطنه أو
عائلاً به.

وقد رآه بعضهم قيوداً في التعريف ترجع إلى
شروط اعتباره مصرفاً من مصارف الزكاة.

الحكم الإجمالي:

٢ - اشترى الفقهاء على أن ابن السكيت إذا أراد
الرجوع إلى بلده ولم يجد ما يبيع به يعطى من الزكاة
والحقيقة والعمر حسب حاجته، ولا يحل له عارداً
عن ذلك.

والأولى له عند احتجابه أن يستقرض إن نهر له
ذلك. وأوجب المالكية إذا لم يكن فقيراً في بلده.
وحاج في هذا الحاشية والشافعية في المنع، حيث
لا يفتنون بوجوب الاستفراض ولا بأؤنوبته (٢).

٣ - اشترى الفقهاء على أن ابن الحنابلة هو من أوتي
الأرحام غير المحارم، فيسرى عليه من الأحكام ما
يسرى عليهم، من وجوب النكاح، وجواز النكاح،
ومنع الخلوة بهم، وعدم وجوب الفقة عليه إن لم يكن
وارثاً، وغير ذلك.

ويشاركه في أكثر الأحكام ابن الحنابلة من
الرضاع.

ويقتصر الكلام على ذلك في بحث «الأرحام»
وفصل الفقه ذلك في أبواب النكاح والفقة.

٣ - كما يستقوا على أن ابن الحنابلة من ذوي الأرحام
بأنهم الذين ينفون في قرابته لعدم بأش -
وغيره أحكام خاصة في إيرات ذكرها الفقه في
كتاب الميراث، وفي إيداعه صلاة الجسنة
على إرحم الميت، وقد ذكرها الفقه في كتاب
الجنائز، وفي الولاية، وقد ذكرها الفقهاء في النكاح
عند حديثهم على الشرط القول نكاح المرأة. وتجد
ذلك كله مفصلاً في مصطلح «الأرحام» (١).

(١) البحر الرائق - طبعه ١٣٣٥ هـ - ج ١ - ص ١٠١. وهذا
المصنف من مؤلفي خلاص ١٣٣٥ هـ طبعه ١٣٤٥ هـ.
والمصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١. وهذا
المصنف من مؤلفي خلاص ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
في حاشية مصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
وكذا طبعه ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.

(١) البحر الرائق - طبعه ١٣٣٥ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٢) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٣) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٤) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٥) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٦) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٧) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٨) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(٩) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.
(١٠) المصنف ١٣٤١ هـ - ج ١ - ص ١٠١.

مواضع البحث :

٣ - معنى المنة وذلك في مصارف الزكاة وغيرها
ونفسه الفقه .

وإس اسم العاصم له حق ولاية ترويج أولاد
منه ، إذا لم يوجد من هم أولاد منه ، فإنه أيضاً من
استيفاء العاصم إن كان وارثاً ، وهذا معنى
عليه .^(١)

ومن : وراثت ابن اسم لأم - نشور به ذوي
الأرحام - يشن له هذا الحق باعتباره وارثاً ، لكن لا
حق لاسم المد مطلقاً في ولاية المال .^(٢)

ويشتت لاسم المد العاصم اتفاقاً حتى حفاظة
اسم عمه أنه كذا إن لم يوجد من النساء من يستحق
الحضانة ، ولا من الرجال من هو أول من به .

أما بالمسبة للأشقي فهو غير محرم لها ، فإذا كانت
مشبهة فلا تدفع إليه إلا إذا كانت حرمه عليه برباع
أو غيره .

ومشبه عند المالكية حاصلة ابن العم لأم فيشتون
له هذا الحق ، بل إليه يدفعونه على الذي للأب .^(٣)

مواضع البحث :

٣ - لابن المد أحكام متعددة يذكرها الفقهاء
مخصصة بأحكام مسائلها في مواضعها ومن ذلك :

التعريف :

١ - ابن المد هو الذكر من أولاد أخي الأب^(٤)
في النسب أو الرضاع ، وعند الاختلاف يتصرف في
اسم المد تنسي ، وهو عند الفقهاء كذلك . وهو إما
ابن عم شقيق أو لأب ، أو لأم .

الحكم الإجمالي :

٢ - ابن المد ، شرعياً كذا أولأب ، عاصم
منه ، يرث جميع المال إلا العدة وقد يكن عاصم
أول من به ، والذي بعد أصعاب الترموض . وهذا على
التعاقب .

أما إس اسم لأم فهو من ذوي الأرحام ، وهو
يرث غالباً بهذه الصفة ، هي اختلاف عند المتقدمين
والتأخرين من الفقهاء في التوريث ، وفي كيبته .^(٥)

١ - بعد العدة ، من نفقته من العطف ، ولكنه من ذوي الأرحام
منه ، ط رواية للذهبي (س)

(٢) - السراحة ص ١٥١ ط مصطفى علي ، والمخرج لكم عائشة
الدمشقي ص ١٥١ ط مصطفى علي ، والمص ١٥١ ص ٣٠ ط
نادر

(١) - فتح الباعث ص ١٠٠ ط محمد ط الآسرية ، والدمشقي
ص ١٥١ ط مصطفى علي ، والمص ١٥١ ط مصطفى علي ، والمص
ص ١٥١ ط مصطفى علي .

(٢) - الباعث ص ١٠٠ ط محمد ط الآسرية ، والدمشقي ص ١٥١ ط
مصطفى علي ، والمص ١٥١ ط مصطفى علي .

(٣) - الترمذ ص ١٠٠ ط محمد ط الآسرية ، والدمشقي ص ١٥١ ط
مصطفى علي ، والمص ١٥١ ط مصطفى علي .

(٤) - ابن العديم ص ١٥١ ط الآسرية ، والدمشقي ص ١٥١ ط
مصطفى علي ، والمص ١٥١ ط مصطفى علي .

الضكاج و غبطة و النعمة و الزكاة و الإرث و الخبز
و القصاص ، و غير ذلك .

ابن لبون

ابن العمة

التعريف :

١ - ابن اللبون : وانه النفاق المذكور مشكك منه
الثانية وطلق في الثالثة سمي بذلك لأن أمه تكون
قد ولدت غيره فصار لها ابن (١)

ولا يخرج استعمال الغفهاء للكلمة عن هذا
المعنى .

الحكم الإيجابي ومواطن البحث :

٢ - تكسب الغفهاء ، على رجاء ابن اللبون في الزكاة
وذلك :
في الزكاة :

تفق الفقهاء عند الحنفية ، على أن ابن لبون
يجل محل بيت الخاضع عند ضدها ، لأن الأصل في
يؤخذ في زكاة إسل الإثبات ، ويجوز في بعض
المذهب حلون الذكر الأعمى من أجل الأشياء
الواجبة . وقال الحنفية : لا يجزئ محلها ، بل يعاد إلى
القيمة (٢)

المعرفة ، ونسب صحيح ١٠٠٠ ط مطبوع في المطبع
والنسخة ١٠٠٠ ط الأولى ١٠٠٠ ط الثانية ١٠٠٠ ط الثالثة ١٠٠٠
الطبعة ١٠٠٠ ط مطبوع في المطبع ، واحد برقي ١٠٠٠ ط
الطبعة ١٠٠٠ ط

(١) كتاب الإرث ، ط مطبوع في المطبع (٢)
(٢) ابن حبان ١٠٠٠ ط الأولى ١٠٠٠ ط الثانية ١٠٠٠ ط الثالثة ١٠٠٠
الإسلامية ، ط مطبوع في المطبع ١٠٠٠ ط الثانية ١٠٠٠ ط الثالثة ١٠٠٠
١٠٠٠ ط الأولى .

التعريف :

١ - ابن العمة : إما أن يكون نسباً أو رضاعياً .

١ - ابن العمة من النسب هو الولد المذكور النسبي
للعمة نسبياً سواء كانت هذه العمة أخت الأب
أب وأم ، أو لأب ، أو لأب وأم .

٢ - ابن العمة من الرضا : هو ابن أخت الأب
الرضاعي .

وعند الإغلاق ينصرف إلى النسبي .

الحكم الإيجابي ومواطن البحث :

٣ - وقد اتفق الفقهاء على أن ابن العمة من ذوي
الأرحام غير المحرم ، و يسري عليه من الأحكام ما
يسري عليهم من العفة ، وجوز أن يجه من ابنة عمه ،
ومن عدم وجوب أسفه عليه إن لم يكن وارثاً ، على
خلاف ما ذهب إليه ، وفي النيران ، وفي إمامة خلافة
الجانزة ، وفي إمامة ، وتصل ذلك كله في مصطلح
"أرحام" ، وذكره الفقهاء في أبواب : الإرث ،
وصلاة الختان ، والزكاة ، وادعاء (١)

(١) شرح الإرث ، من ١٠٠ ط مطبوع في المطبع ١٠٠٠ ط
والتحفة المطبوعة في المطبع ١٠٠ ط الأولى ١٠٠ ط الثانية ١٠٠ ط الثالثة ١٠٠ ط
المطبعة ١٠٠ ط مطبوع في المطبع ١٠٠ ط الثانية ١٠٠ ط الثالثة ١٠٠ ط
الإسلامية ، ط مطبوع في المطبع ١٠٠ ط الثانية ١٠٠ ط الثالثة ١٠٠ ط

ابن مخاض، أبنه ١

فيها بالضميمة الكائنة ليست المخاض، لأن الهمزة تحرز مدهم في محل أصناف الركعة.

أما في الخطبة فيجوز أن يدخل في أصناف الدية المحففة عند الحنيفة والحنابلة وفي رأي المشافعية: أنها حسنة للكعبة، وهو أراجيح عند الشافعية، فلا يجوز ذلك. (١)

ويفتوا على أنه لا يدخل في أصناف الدية الملاحظة.

في الدية؛ استفتت المذاهب الأربعة عن أن ابن البيون لا يكون من أصناف الدية الملاحظة، ومع حجة واختلاف أخذ في الدية المحففة أيضاً. وقال الشافعية والحنابلة: يدفع في الدية المحففة ويكون من أصنافها. (٢)

ابن مخاض

أبنه

العرف:

١- ابن مخاض: ولد الناقة إذا دخل في السنة الثانية، سمي بذلك لأن أمه قد ولدت بائناً، أو الحواشي، وإلا لم تكن حاملاً. (٣)

ولا يخرج استعمال الفقهاء تلكلمة عن هذا المعنى.

الحكم الإجمالي:

٢- انتفتت المذاهب عن أن أصل عدم جزاء ابن المخاض في الركعة (٤) ولكن الحنفية أجابوا أنه

العرف:

١- أصل الأبن في اللغة المعقولة. ومن إطلاقاتها المتعددة في اللغة والتعرف أنها جمع من الأمراض التي تحدث في بطن الأمير يجعل صاحبه يشتهي أن يفعل به الفعل المحرم، وهو قتل قوم لوط عليه السلام. (٥)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا الاطلاق. (٦)

(١) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص (٢) كشف اصطلاحات الفنون، وأعلام العرب (٣) ابن عاصم ٣٧٧/٤ ط الأول، ومعارف أولي الأمر ١٠٠/١ ط الأول، وبعده لذلك ١٠٦/٢ ط الخليل، ومع اصحاب ٥١٦/١ ط الأول، والمصطلح ١٠٦/٢ ط الأول، والتفسير ٢٨١/٤ ط الخليل، وبيان نحتاج ١١٩/٧ ط المسبي، والشمس من الحديث ١٦٦/١ ط الخليل.

(٤) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص (٥) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص (٦) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص

(٧) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص (٨) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص (٩) ابن عاصم ٣٧٧/٤، والجمع تحشيا الشرواني ١٤٢/٨ ط مسافر، وهوهر الإكثار ١٦٦/١ ط مصطلح شخص، والمسي ١٦٦/١ ط ١٦٦/١، والقصور ١٣٠/١ ط مصطلح شخص

والثاني : أن يفنى الشيء لا يعرف الطريق إليه^(١)، وعلى هذا فالكلام عنهم هو الكلام الذي لا يعرف له وجه يؤتى منه^(٢).

وهو عند الفقهاء والأصوليين لا يخرج من المعنى اللغوي في الجملة، فقد جسد بعض الأصوليين لفظاً شاملاً للتخفي والمشكل والمجمل والمتشابه^(٣) يبتا جملته البعض الآخر مراداً للفظ « مجمل ».

وسببني تفصيل ذلك في الملحق الأصولي من الموسوعة.

أما لفظة ابن لفظ « إيهام » والجهالة وغير وشبهة... وغيره، فلوطن تفصيله عند الكلام من « جهالة ».

أحكام الإيهام ومواطن البحث :

٢ - إيهام قد يقع في كلام الشارع، وعندنا يكون الكلام إما غفياً أو مشكلاً أو مجملاً أو متشابهاً. وسببني تفصيل ذلك كله في الملحق الأصولي. وقد يقع في كلام الناس، كقول الرجل: امرأتي طالق، مع أن له عدة نساء، دون أن يبين المراد، حينئذ.

٣ - وإذا وقع الإيهام (بمعنى القصور) في العقود، كان العقد غامضاً في الجملة^(١)، أما إذا وقع في غير العقود وجب البيان، إما بنص من المبيع، وإما

الحكم الإجمالي :

٢ - من أصيب بهذا الداء يفترض عليه مجاهدة نفسه والامتناع عن دواعيه. فإن وقع في هذا المحرم أجريت عليه أحكام المواظ. ومن دس به غيره نطق عليه أحكام القذف حد أو مبرأ^(٢).

مواطن البحث :

٣ - شكلم الفقهاء عن الأمة في الانتداء في باب صلاة الجمعة^(٣) لإبطال الانتداء^(٤)، وفي الجبار (أخبار النقيصة)^(٥) في القذف، وفي اللوطة الوردة ذكره في كتاب المودة.

إيهام

التعريف :

١ - يرد لفظ إيهام « في اللغة معنيين : الأول : اسم للإصبع الكبرى لمنظرة في اليد والقدم، وهي الإصبع التي تن السابة^(١).

(١) القليوب ١٨٧٤، بداية الخراج ٩٩/٧ ط الحلي، وابهر من على الخط - ١٩٦٠، وسنن الإبراهيم ١٣٧٢/٣ در حرورية، ومعارف أوي ليس ١٠٥/٩، والميراثي ٨٩/٨ - سواد، ولفظ لذلك ١٣٩/٢، والشعر الزائر ٣٩/٤ - الأولى.

(٢) الخطاب ٩٩/٢

(٣) ليس حامديس ٥٧/٦، والندبي ٦١١/٣ ط جيس الحلي، والمجبري على البيع ٢٤٨/٢ ط البيا، والشرح الكبير مع الحلي ٥٨/١ ط الحار ١٣٤٧ هـ.

(٤) بلغه الخالك ١٣٩/٢، بداية الخراج ٩٩/٧

(٥) لسان العرب، والقاموس، وقد بيس اللفظ (ب)

(١) مقارن التبع.

(٢) لسان العرب.

(٣) شرح الخويع عن التوضيح ١٦٦/١ ط صبيح.

(٤) دائع التبع ٣٠٧/٩ - ص صفا لإمام.

الإلحاق ذات الصلة :

٢ - التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة .

والاتباع هو الرجوع إلى قول ثبت عليه حجة .^(١)

وهو في الفعل : الإتيان بالمثل صورة وصفة ، وفي

القول : الامتنان على الوجه الذي اقتضاه القول .^(٢)

والاقتداء هو التأسي ، اقتدى به إذا فعل مثل

فعله تأسيًا . والفدوة : الأهل الذي تنسحب منه

القرود .^(٣)

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف الحكم التكليفي للاتباع ، فقد يكون

واجبًا ، وذلك إما كان طاعة لله سبحانه وتعالى ،

مطلوبة على سبيل الوجوب كالاتباع الشريعة ، واتباع

النبي صلى الله عليه وسلم في أمور الدين . ولا خلاف

في وجوب ذلك على جميع الأمة سواء في ذلك مجتهدهم

ومقتداهم .^(٤)

٤ - أما أفعال النبي صلى الله عليه وسلم الجبيلة ،

فلا تنافي على أنه الحكم في اتباعها بالنسبة للأمة

الإباحة ، وأن ما بينه صلى الله عليه وسلم يأخذ حكم

المبين ، إن وجوباً فوجوب ، وإن نكاحاً فنكاح . وأما ما

جبهل حكمه من الأفعال فإن ظهر فيه قصد القرية

و^(٥) أعلام القوم ١٧٨٢ ط ٢ تنزيهية .

(١) إرشاد الفحول ص ٢٦٥ ط مصطفى الحلي . والإحكام

للآدمي ٨٩/١ ط مسيح ، والمخطوط ٣٠/١ دار الكتاب

العلمي .

(٢) الفصاح المبر ، ونفس القرطبي ٥٦/١٨ ط دار الكتب .

(٣) النظر بر والتحرير ص ٣٠٠ ، ورائع الرحمت ٢١٦/١ ط ٢٦٥ ط

الاسمينة ، وأعلام القوم ١٢٧/١ ط ١٨ ، والنسفي ١٢٩/١ ط

٢٨٦ ط بولاق ، وتفسير القرطبي ١٢٥٩/١ ط ١٢٦٣ ط دار

الكتب العربية .

فحكمه المندب ، والأحكام اتباع الأمة له فيه

مذاهب : الوجوب وهو مذهب مالك ، والتنب وهو

مذهب الشافعي ، والإباحة وهو الصحيح عند أكثر

الحنفية .^(١)

وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

٥ - أما اتباع غير النبي صلى الله عليه وسلم فمن المقرر

أن المجتهد فيه هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل

قطعي ، فلا يجوز الاجتهاد في وجوب الصلاة ونحوها

من الفرائض المجمع عليها ، ولا فيما انفقت عليه الأمة

من حليات الشريعة الثابتة بالأدلة القطعية .^(٢)

وعلى ذلك فالمكلف إن كان عالماً قد بلغ رتبة

الاجتهاد ، واجتهد في المسألة ، وأداء اجتهاده إلى حكم

من الأحكام ، فلا خلاف في امتناع اتباعه لغيره في

خلاف ما أداء إليه اجتهاده ، وإن لم يكن قد اجتهد

فما في جواز اتباعه لغيره من المجتهدين خلاف . أما

الحامي ومن ليس له أهلية الاجتهاد فإنه يلزمه اتباع

المجتهدين عند المحققين من الأصوليين .^(٣) وينظر

تفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

٦ - كذلك يجب اتباع أولي الأمر وهم الأمة ، ولا

خلاف في وجوب طاعتهم في غير معصية .^(٤)

(١) فتاوح الفحول شرح مسلم حديث ١٦٨٠ - ١٦٨١

(٢) المسنن ص ٣٥١/٢ ، والنظر بر والتحرير ٣١٢/٢

(٣) المسنن ص ٢٨٩/٢ ، والإحكام للآدمي ١٦٧/٣ - ١٧٠

(٤) الأحكام السلطانية للآدمي ص ٥ ط مصطفى الحلي ،

(أحكام الموقنين ٩/١ ، وابن عابدين ٣٦٨/١ ، والقرطبي

٢٦٠/٥

لعلة يجوز أن يكون مجموعها هو اطة عدد اشياء.
ورأى صاه - - جمع ابرامع القطع بالمتحدة
عقلا.^(١٢)
واطر لتعريف في الفن الأصوري.

اتحاد الحكم

التعريف :

اتحاد السبب

التعريف :

١ - السبب في اللغة اسم للكل، وما يؤول به
إلى مقصود.^(١٣)

ولا اتحاد عبادة الشئين شئاً واحداً.^(١٤)
والواحد إما أن يكون واحداً بنفس كالحواش، أو
واحداً بالشيء كالإنسان، أو واحداً بالتخصص
كزبد.^(١٥)

ويعرف المعهات والأصولية السبب بأنه
الوصف انظر لمقصود الذي أهداف شاع إليه
الحكم، ويلزم من وجود الوحد ومن عدمه عدم
فاته.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السبب والطة :

٢ - اختلاف السبب في العلاقة بين سبب والطة.

(١٢) من مباحث ١٠١٥، ١٠١٦.

(١٣) ١٠١٥.

(١٤) ١٠١٦، ١٠١٧.

(١٥) مقصد الرابع، الفصل الأول، في دفع التعريف
المتحد.

١ - فانه به: عبادة الشئ شئاً واحداً، وهذا
كذلك في الاصطلاح، والحكم: حساب الله المطلق
والمعاني الكلية، لاقتضاء أو التخيير أو الوضع.

٢ - ويتناول الأصوليون اتحاد حكم في موضعين:
الأول عند ورود المعط مطلقاً في مكان، ومدة في
آخر والثاني عند الكلام عن اتحاد الحكم مع تعدد
أهله.

أما الأول فيستلزم القول به: تعدد مواد (اتحاد
السبب).

وأما الثاني وهو اتحاد الحكم مع تعدد العلة، فقد
حذر الجمهور لتعين لتحكم الواحد بعلة فأكبر
فأشوا. لأن جعل الشرعية أمارات، ولا داع من
استماع علامات من الشيء الواحد، وإنما وفيد،
كما في الشمس والنس والول مثلاً، يجمع كل منها
أصلاً.

وجوز ابن قزوين والرازي في اللغة المتقدمة دون
تبسيطه لأن أهداف التبسيط الصالح لكل منها

فقبلهما مترادفان، فالنوع يفي السبب صالح لهما، ولا تشترط في أي منهما النسبة. وعلى ذلك تجري في هذا البحث.

وقيل: إنها متباينة، فالسبب ما كان موصلاً للحركة دون نتيجة (أي ماسبة)؛ وكذا انتمى، هو سبب وجوب صلاة الظهر، والملة ما أوصفت مع النتائج، كإتلاف لوجوب الصدقة.^(١)

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكلا علة سبب، ولا عكس.

واتحاد السبب هو مثل الأسباب الأكثر من حكم أو نتائجها أو كونه واحداً.^(٢)

ب- الاتحاد والتداخل:

٣- التداخل: ارتب اثر واحد عن شيئين مختلفين، كدخول الكبريت والنفط.^(٣)

حين اتحاد الأسباب وتداخلها عموم وخصوص وسهوي، يستتبعان في مجموعتهما بعض الخدات الشائعة، كتكرار السقفة باسنة للقطع، فالأسباب واحدة وتدخل حداث.

(١) مع مواقع ومباحث - ص ٩٤، م. صطفى غني، ودمشق، الطبعة ١٩٥٤ ط ١.

(٢) السمع الرائي ٢٨٩، لعدة الغيب، والمرونة كقري ٢٩١، ط مرس اعظمي، ونشر الزبير ١٩٢١ ط بيروت، ومواقع

الزعمون بطرح دمج التوت ٢٩٢، لزعمون مصادرات صحت (دعوى ٩).

ويسرد التداخل في الأسباب مختلفة التي يشترط عنها سبب واحد، كعدة القذوف وكثرت عند بعض الغنهاء، ويسرد الاتحاد في نحو الإلتافين بحث فيها خداتان؛ وإن اتحاد سبباً.^(٤)

الحكمم الإجمالي:

٤- إذا ورد المطلق والمقيد، وتختلف حكمتها، كما إذا قل: قطع ضرراً، وأكس فتمراً سمياً، لم يعمل المطلق على التفتد. وعلى القرائي عن أكثر الشافعية تحمل عند اتحاد السبب، ومثل له ماله، أختلفت في بقاء السبب في قوله تعالى: (فَاتَّخَذُوا صَيْدًا طَيِّبًا فَأَتَسَخَّرُوا بِسُلُوبِهِمْ كَمَا يُنْزِلُكَ تَتَ) (٥) فثبت في آية لوضوح ما نصناه إلى المرافق في قوله تعالى: (وَأَخْبَرُوا وَخَوَّفَكُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى الْمَرَاتِقِ) (٦) فذهب الشافعي في الجديد إلى أنها تسبح في التبعم إلى المرافق.

وإن اتحاد الحكم مع اتحاد السبب، فإن كانا منفصلين لمحمس بينهما اتفاقاً، ولا يحمل أحدهما على الآخر، لأنه لا تعارض، لإمكان العمل بهما، كما نقول في الطهارة: لا تغتسل مكاتباً، ولا تغتسل مكاتباً كائناً، فإنه يمكن العمل بالكيف عما.

وإن كانا متشين (أي في حال اتحاد الحكم مع اتحاد السبب) حل المطلق هل المقيد مطلقاً، عند

(١) مرقوم تقري ٢٩٢/٢

(٢) سورة الباء ١٢

(٣) سورة الباء ٦٠

الشافعية ومن وافقهم، أي سواء تقدم أم تأخر أو جهل المحال وإنما حلوه جميعاً بين الحديثين.

وحكيين بعللة واحدة إن لم يتضاداً بعللاف ما يذ، تضاداً، كالتأيد لصحة البيع وبطلان الإجارة.^(١)

مواظف البحث :

٦ - يذكر الفقهاء اتحاد السبب - و اتحاد السلفة - في الطهارة في الوضوء^(٢) والغسل^(٣) وفي الصوم (كفارة لصيام)^(٤) وفي الإحرام (محرماته) وفي الإقرار (تكرار لإقرار)^(٥) وفي الحدود (تكرار القذف، والزنى، والسرقة، والسرقة)^(٦) وفي الأيمان (كفارة اليمين)^(٧) وفي الجنائيات على النفس وما دونه.

وعنده الأصوليين يذكر اتحاد السبب في المطلق والمقيد^(٨) وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

وفروع حكفين بعللة واحدة :

٥ - المختار جواز وقوع حكفين بعللة واحدة، إنا شاء، كاسترقعة القطع والغرم حين يلفف انسروقه - عبد من يرى الجمع بين القطع والصمان - أو نفيها، كالقتل على الحرمان من الإرث والوصية.

وقيل يمنع تعليل حكفين بعللة بناء على اشتراط المتناسقة فيها، لأن متناهيتهما تحكم فحصل المقصود بها، فلو نامبت، تغير لزم تحصيل الخاص، وأجيب منع ذلك.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢

(٢) شرح مسلم: ٣٦٦، ٣٦٧، وشرح معجم الخواص: ٤٩، ٥٠.

(٣) شرح معجم الخواص: ٤٩، ٥٠

(٤) ابن عديم: ١٠١، ط الأولى.

(٥) الخروف: ١١٢

(٦) المرجع السابق، والحر المراتق: ١٠١، ط الأولى، وشرح الخروف: ١١٢، ١١٣، وشرح الرضا: ١٠١، ١٠٢، ط المكتب الإسلامي.

(٧) من عباد: ١١٢، ١١٣

(٨) الخروف: ١١٢، ١١٣، ط الأولى، وشرح الخروف: ١١٢، ١١٣، ط الأولى، وشرح الخروف: ١١٢، ١١٣، ط الأولى، وشرح الخروف: ١١٢، ١١٣، ط الأولى.

(٩) الخروف: ١١٢، ١١٣، ط الأولى، وشرح الخروف: ١١٢، ١١٣، ط الأولى.

في سجدة استتلاوة إذا تكررت في مجلس واحد ، أو
معرفة ، كما في الأندلس ، أولم ينع الصور كما في
الإيجاب والقبول^(١) .

واتحاد المجلس يؤثر في بعض الأحكام منفردا ،
وأحيانا لا يؤثر إلا مع غيره ، وذلك نحو اشتراط اتحاد
النوع مع اتحاد المجلس في تداعيل فدية محظورات
الإجماع^(٢) .

واتحاد المجلس في العقود وغيرها عن قسمين :
حقيقي يأتي بكون القبول في محس الإيجاب ،
وحكمي إذا تفرقت مجلس القبول عن مجلس الإيجاب
كما في الكتابة والمراسلة ، فيتحدان حكما^(٣) .

واتحاد المجلس في الحج يراد به اتحاد المكان ولو
تعميرت المكان ، وفي تحديد الوضوء عدم تحمل ركن
طويل ، أو عدم انفصال بأداء فريضة ، كما يدل على
ذلك عبارات الفقهاء في الوضوء والتنجس .

اتحاد المجلس في العبادات :

٣ - تحديد الوضوء مع اتحاد المجلس :

لكلم بعض الحنفية والشافعية في تحديد الوضوء
مع اتحاد المجلس ، وفي ذلك ثلاثة آراء :
الأول : الكراهة في المجلس الواحد ، فلا سرفاء ،

اتحاد العلة

انظر : اتحاد السبب .

اتحاد المجلس

التعريف :

١ - الاتحاد لغة : عبورية الدائري واحدة ، ولا
يكون إلا في العدد من اثنين فصاعدا^(١) ، والمجلس هو
موضع الجلوس^(٢) .

ويراد به المجلس الواحد عند لغتهما ،
والإضافة إلى ذلك يستعمله الحنفية دون غيرهم
بعض تداعيل منفرقات المجلس^(٣) .

وليس المراد بالمجلس موضع الجلوس ، بل هو أهم
من ذلك ، فقد يحصل اتحاد المجلس مع الوقوف ، ومع
تغاير المكان والهيئة .

٢ - والأصيل إضافة الأحكام إلى أربابها ، كقولهم
كفارة اليمين لو سجد الـ هـ وهـ وقد يشرك ذلك ،
وتضاف إلى غير الأسباب ، كالجلوس للضرورة ، كما

(١) التحرير والبيان ٢٠٧/١

(٢) المجموع ١٠٧/١ ط العبدون الطلعية . وان دعوى

٢٠٧/٢ . والمجلس من الموضع ٢٠٧/٢ ط إجماع الشرائع ،

والمجلس من الموضع ١٠٧/٢ ط إجماع الشرائع

(٣) صحيح الشريعة ١٠٧/٢ ط سوان . ومقات أولي شري ١٠٧/٢ ط

المكتوب الإسلامي ، والحدوث ١٠٧/٢ ط سوان ، ورواية

المجلس ١٠٧/٢ ط المكتب الإسلامي

(١) التعريفات للمرجعي

(٢) المصباح المنير (جس)

(٣) التعريفات ١٠٧/٢ ط العبدون ، وإبراهيم ١٠٧/٢ ط

جوان .

ولم يشارك الخفية في نقض الوضوء بالقيء إلا الحائض، لكنهم لم ينظروا إلى اتحاد السب أو المجلس، بل راعوا قلة القيء وكثرة، تكرار السب والمجلس ولا (١).

سجدة التلاوة في المجلس الواحد :

٥ - كفى الفقهاء على أن القارئ يسجد لتلاوة عند قراءة أو سماع آية السجدة، أما إذا تكررت قراءتها فإن المأثنية والحامدة على أن القارئ يسجد كلها سرت به آية سجدة ولو كررها، لعدم السب، وهو الأصح عند الشافعية (٢).

ولا يتكرر السجود عند الخفية إن اتحد المجلس والآية، حتى ولو جمعت سبباً لوجوب، ومما التلاوة والسماع، بأن تلاها ثم سمعها أو بالعكس، أو تكرر أحدهما، وهو أحد قولين للشافعية إن لم يسجد لتلاوة. ومن تكرار بحمسه من سماع أو ذكر تكرر لوجوب عبه (٣).

اختلاف المجلس وأنواعه :

٦ - له حكم المكان الواحد كالمسجد والبيت لا ينقطع فيه المجلس بالانتقال إلا إن اقرن بعمل أجني كالأكل والعمل الكثيرين، وبيع وشراء بين القرأتين.

وهو ما نقل عن بعض الخفية، وهو وجه لشافعية - ووصفوه بانحرافه - إذا وصنه بالوضوء لأول ومن يحضر بين الوضوء والتجديد زمن يقع مثله ففرق بين، لأنهم اعتبروه بمثابة غسلة واحدة (٤).

الشافعي : استحياب التجديد مرة واحدة مطلقاً، تبدل المجلس أم لا، وهو قول عبد الغني التاطلي من الخفية، طهيت (٥) من توصاً على مهر كتب له عشر حسبات (٦).

الثالث : المتكررة إذا تكررت مراراً في المجلس الواحد، وانتفاؤها إذا أعده مرة واحدة وهو ما وفق به صاحب التبيين ما جاء في المائتات وما في لسراج من كتب الخفية.

هذا : وأجاب الفقهاء على أنه بمن تجديد الوضوء لكل صلاة، ولم يظفروا إلى اتحاد المجلس وتعدد، وذلك للحديث السابق (٧).

تكرار القيء في مجلس واحد :

٧ - لو تكرر القيء متفرقاً بحيث لو جمع صار ملء اتفق فإن اتحاد المجلس والسب انتقض وضوءه عند الخفية، وإن اتحاد السب فقط انتقض عند حمده، وإن اتحد المجلس دون السب انتقض عند أبي يوسف، وإن مجلس يجمع متفرقاته.

(١) ابن عابدس ٥١٦/١، وأصمعي ٦٧٠/٢، الشريعة.

(٢) حديث « من توضأ على طهر... » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي بصير، وصححه صحيح (بهر العبد ١٠١٦/١ - ١١٠٠ ط الحيد ٢).

(٣) ابن عابدس ٥١٦/١، وصحاح الإكمال ٢٢٣/١ ط الحيد، والتهذيب ٦٧٠/١ ط مطهر الحلي، والعي مع الشرح ١٢٣/١ ط الدر.

(٤) البحر الرائق ٢٤٨/١، وابن عابدس ٥١٦/١، ٩٤ - والفروع

(٥) ١٠٠٠ ط الآف، والقي مع شرح الكيف ١٧٩/١

(٦) الشرح والمكملين ٦١٢/٢، ٦٥ ط الآف، وكشاف القناع

(٧) ٤١٢/١ - ٤١٢/٢، وبابه احتج ١٢٣/٢ ط الحلي

(٨) ابن عابدس ٥١٦/١، وبابه احتج ٩٤/٢

الأول : أنها تجب كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم ، ولو تجدد المجلس ، وبه قال جمع منهم الطحاوي من الحنفية ، والفرغوني ، وابن العربي ، والعاكفاني من المالكية ، وأبو عبيد الله الحلبي وأبو حامد الأنصاري من الشافعية ، وابن بطنة من الحنابلة (١) الحديث « من ذكرته عنده فلم يصل عني فدخل النار فأبعده الله » (٢)

وختلاف المجلس على نوعين :
حقيقي ، بأنه ينتقل من المكان إلى آخر ما كثر من خطوتين كما في كثير من الكتب أو بأكثر من ثلاث كما في نحيط .
وحنكسي ، وذلك مباشرة مما يلحق في العرف فاطلة لا فيه . هذا عند الحنفية والشافعية ، أما غيرهم فالعبرة عندهم بأحب اتحاداً وتعدوا لا للمجلس (٣)

سجود السامع :

٧ - لا فرق بين تغاضي السامع عند الحنفية في سجود التلاوة ، بأنه يأخذ المستمع لا السامع حكم القارئ ، عند الشافعية والحنابلة لقول ابن عمر : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا كسورة في غير الصلاة يسجد وسجد معه » (٤)
وربط المالكية سجود السامع الذي يجس لسجود الأجر والتعجب بسجود القارئ ، فلا يسجد إن لم يسجد القارئ ، فإن سجد فعلى من سجد أن يركع في ذلك قولين (٥)

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع اتحاد المجلس :

٨ - للفتوة آراء عديدة في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كلما ذكر في غير الصلاة ، ويتفق على تجلس منها ثلاثة آراء :

- (١) ابن تيمية ٥٢١/١ ، وحققه القرواني في المجموع ٥٢٣/٥ ، ٥٢٤ ط : البسة .
- (٢) كشاف السامع ٥١١/١ ، وابن عابدس ٥٦٦/١ ، وابتداء وجاهة الفتاوى ١٦٧/٢ ، والعرف من السامع والصنع هو : « السامع من جمع قرآن بلا تعبد ولا شدة قصد استماع ، وحدث من سرور أو الشجاعة وغيرها » (نفي ٢٢١/١) من قواميس .
- (٣) السامع والإكلى ١١١/١ ، ١١٢/١

الثاني : وجوب الصلاة مرة في كل مجلس ، وهو ما صححه النيسابوري في الكافي حيث قال في باب التلاوة : وهو كمن سمع منه صلى الله عليه وسلم مراراً ، ثم تكرر الصلاة إلا مرة ، في الصحيح ، لأن تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم يحفظ سته التي بها قوام الشريعة ، فتوجب الصلاة بكل مرة لأقصى إلى المخرج .

وهو قول أبي عبد الله الحلبي إن كان السامع

(١) من غلنقي ٣١٦/١ ، واحتجوا برأيه ٣٢٧/١ ط : مكتبة (٢) إسلامية ، ونسخ الغرض ٢٢٣/١ ط : مكتبة مصر ، ونسخ الأخرى ٨١/١ ط : التبريد ، وحاتم الأحم ٥٦٤ ط : سرية

(٢) حديث : « من ذكرته عنه ... » (ابن عبيد الله الفرطوني ولم يشتره إلى نفسه من كتب الحديث ، ولم يجده بهذا المقطع . لكن ، في ما يلاحظ أسود ، لا يحوي كلاماً وبني حب حديث ابن أبي عمير وصحبه وأقره الله في روايته .) (٣) حديث : « من ذكرته عنه ... » (ابن عبيد الله الفرطوني ولم يشتره إلى نفسه من كتب الحديث ، ولم يجده بهذا المقطع . لكن ، في ما يلاحظ أسود ، لا يحوي كلاماً وبني حب حديث ابن أبي عمير وصحبه وأقره الله في روايته .)

(٤) كشاف ٥١١/١ ، ٥١٢/١ ط : حيا .

لداخل القدية في الإحرام مع اتحاد المجلس :

١٦ - لا يحصل التداخل في محظورات مع اتحاد المجلس إلا إن اتحد السوء، وأمر مع اختلاف النوع ونفس في المحظورات فلا اعتبار لاتحاد المجلس، وإنما العبرة حينئذ باتحاد السبب^(١).

واتحاد المجلس له أثر في تداخل قدية محظورات الإحرام غير قدية الإلتلاف فإنها تعدد بتعدد المظلف، ونفسه ابن عباس إلى أنه لا جزاء على المؤمن مؤنه أكان المحظور إلتافاً أم غيره^(٢).

واتسداخل مع اتحاد المجلس يختلف في قدية اصباحه في قدية محظورات النوع الواحد.

لتداخل قدية غير الجماع :

١٧ - نو تطيب المحرم بأنواع الطيب، أو لبس ثوباً، أو كفاً فيصبي والمداغة والسرويل وأخف، أو سراً واحداً مرة بعد أخرى، وإن كان ذلك في مكان واحد ومن لوازمه قدية واحدة لاتحاد المجلس^(٣). والخسفة، عز محمد بن الحسن، والخسفة من الأصح عنددهم، وأمر أبي موسى من الخنطة، على أنه لو حدث ما ذكر في مكانين تعددت القدية^(٤).

الحنطة، وهو ما في المعيار من الساجي من المالكية^(٥).

الثاني : اشتراط العمودية بين الإجماع والتبطل في المجلس الواحد، وهو قول المالكية عدا ما تقدم من الساجي، وهو قول الشافعية، غير أنهم غنموا فيه الغاصل اليسير. وضط الغفال الغاصل الكثير بأن يكون زمناً لو سكننا فيه خرج الجواب عن كونه جواباً. والأولى خضبه بالمعروف^(٦).

الثالث : صحة العقد مع اختلاف المجلس، وهو رواه للحنابلة، وعيناً لا يطن التكاح مع التفرق^(٧).

وهذا كله عند اتحاد المجلس الحقيقي، أما مع اتحاد المجلس الحكي فلا يختلف الأمر عند الحنفية في اشتراط التبطل في مجلس اقليم، وهو الصحيح عند الحنابلة^(٨).

واشترط المالكية الضرورية في الإجماع حين العلم^(٩) والصحيح عند الشافعية أنه لا ينعقد التكاح بالكتابة. وكذلك إن كنت الزوج غائبا وبلغه الإجماع من ولي الزوجة. وإذا صححنا في المسألتين فبشرط القبول في مجلس بلوغ خبر وعن الفور^(١٠).

(١) ابن عاصم ٢٠٠/٢، والشافعية ١٦١/٢، والاصولي ١٦٦/٢، وصحرو ١٠٠/٢، وابن ١٥٠/٢، وكشاف الشافعية ١٦٢/٢.

(٢) ١٦٢/٢، والكنز ١٦٦/٢، واللب مع الشرح ١٥٢/٢.

(٣) سعد بن ١٠٠/٢، ومسلم ١٥٠/٢، والاصولي ١٦٠/٢، وكشاف الصالح ١٦٢/٢.

(٤) ابن عاصم ١٦٦/٢، وابن عديم ١٠٠/٢، والجبل على الحج ١٥٠/٢، والاصلي مع الشرح ١٥٢/٢، والإصناف ١٦٢/٢.

(٥) ابن عاصم ١٦٦/٢، وابن عديم ١٠٠/٢، والجبل على الحج ١٥٠/٢، وكشاف الشافعية ١٦٢/٢، والإصناف ١٦٢/٢.

(٦) ابن عاصم ١٦٦/٢، والاصولي ١٦٦/٢، والاصولي ١٦٦/٢، ومطالع أوزن الشرح ١٥٠/٢.

(٧) اصولي ١٦٦/٢، بداية الفتح ١٠٠/٢.

(٨) مطالع أولي الشرح ١٥٠/٢.

(٩) ابن عاصم ١٦٦/٢، والاصلي مع الشرح ١٥٢/٢، ومطالع أولي الشرح ١٥٠/٢.

(١٠) روهي ١٦٦/٢، ورواه التاليف ١٦٦/٢.

أمرأت فإن القول يقتصر على المجلس، غير أن العبارة عند الخنيفة مجلس الزوجة إن لم يشترط الجارية فيه، وما لم تبدأ الزوجة به، ولا يصح رجوع الزوج ويوقبل قبولها، ويصح رجوعها ما لم يقبل، بل كانت هي المائدة^(١).

والعبارة عند بقية الفقهاء بمجلس السادة من معاء وهو قول الخنيفة إن كانت أروجة هي (الزوجة)، وكذا إن اشترط الجارية، والغور والتراخي في إيجاب القبول كإتيانهم عندهم. وهذا كله عند عدم تعليق^(٢).

ولا يشترط القول في المجلس في صحة التعليق إلا عند أبي عبد السلام من المالكية، وكذلك إن كانت الزوجة هي كبادرة عند الشافعية والحنابلة نظرًا لمروضة. وإنما يكون القول في صحة تعليق عند حصول ما حل عليه^(٣).

ومجلس العلم كمجلس لتوجب في الخلع عند الحنفية والشافعية^(٤) فهو ما يفهم من المالكية والحنابلة، فلم يصحوا بذلك، لكنهم ذكروا أن صيغة الخلع كهيئة بيع، وبكلامهم عن الخلع

والذهب عند الحنابلة وعليه الأصحاب في هذه فدية واحدة إن لم يكفر عن الأول، لأن الحكم يختلف باختلاف الأسباب لا باختلاف الأوقات والأجناس.

وهو قول محمد بن الحسن من الخنيفة، وقول للشافعية، وهو قول المالكية إن يوي التكرار^(٥).

تداخل فدية الخلع في الإحرام :

١٨ - تلفظها في تعدد الفدية وتداخلها في تكرار الخلع من الحرم ثلاثة آراء :

أ - اتحاد الفدية إن اتحاد المجلس، وهو قول الخنيفة^(٦).

والذهب عند الحنابلة على هذا إن لم يكفر عن الأول، ويكفر عن الأخير إن كان كفرًا للثبوت^(٧).
ب - اتحاد الفدية مطلق سواء اتحاد المجلس أو التمسك، لأن الحكم لموده الأول، وهو قول المالكية^(٨).

ج - تكرار الفدية بتكرار إجماع، لأنه سبب لتكرارها، فتوجبها، وهو قول الشافعية، ورواية عن أحمد^(٩).

اتحاد المجلس في الخلع :

١٩ - المذهب الأربعة على أن الزوج لو طلق

(١) ابن حبيب ١٦٤/٢، ١٦٤، وصححه المصنف ٢٩٧/١ ط الأثر به.

(٢) ابن حبيب ١٥٨/٢، ٢٥٩، واختلاف ٣٦٠/١، والمصنف من مجلس ٣١٧/١، وصح المجلس ١٩٨/٢، والشروط من المتحدة ١٤٧/١، ١٤٨، ١٤٩، ومطالب أول النسب ٣٠٠/٢.

والكافي ١١٦/٢.

(٣) جامع العائفة.

(٤) ابن حبيب ١٥٨/٢، ١٥٩، والشروط من المتحدة ١٤٧/٢.

(٥) كشف الصالح ١٠٠/٢، والشرح ٣٥٥/٢، والأصناف ٣٢٥/١، وأبصار الف ١٤٧/٢، وابن حبيب ٣٦٠/١.

(٦) ١٠٠/٢، والشرح ٣٥٥/٢.

(٧) العائفة المصنعة ٣٤٨/٢.

(٨) الشرح ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

(٩) ١٤٧/٢، ١٤٨، ١٤٩.

(١٠) المجلس على الصحيح ٣٠٠/٢، والشرح ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

تخصني حتى تستأمرني أبو بك» وهذا يمنع نفسه على المجلس^(١).

وبم تقدم هور. احاضرة، بان كانت المخبره غائبه فلا يقتضيه حال عند الحفنة^(٢) وبفهم من عبارات الشافعية كذلك عدم الاختلاف بين الغائبة والحاضرة، فلا يخفى - على الأصح - طلاق، ويجلس العلم فيه كمجلس التواجب^(٣).

وكذا يجري الخلاف في تخيرية حاضرة عند المالكية يسمى أياً في تخيرية الغائبة على طريقة اللحن. وطريقة ابن رشد أنه ينفي تخيريها بينها ما لم يطل أكثر من شهرين، كما في التوضيح، حتى يتبين رضاها بالإسقاط، وم لو توقف أمام حاكم، أو توجأ طائفة^(٤).
وختلاف المجلس في السحابة كما يتبين في الج^(٥).

تكرار الطلاق في المجلس الواحد:

٢١ - لو قال لدعويها وما من لي بحكمها: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، في مجلس واحد، ونوى تكرار الوقوع، فإنه يقع ثلاثاً عند الأئمة الأربعة، ولا

(١) الغرض ٢٠٩٤٣ ط الأهرية، والبريل ١٩٣٢، ودعوى مجمع الجبل ١٩٤٥، والمجلس ١٩٤٥، والشيخ ١٩٤٥، ١٩٤٦ (٢) ما أخرجه أسنن (٣) رواه الشيخان وغيرهما (٤) مجمع ١٩٤٥، والذين هم هؤلاء (٥) مجمع التواجب ١٩٤٥، والمجلس ١٩٤٥، والشيخ ١٩٤٥، ١٩٤٦

(١) جامع مصنف ١٩٤٦، وسجل لول ١٩٤٦

(٢) التواجب في الحنفية ١٩٤٥، ١٩٤٦

(٣) مجمع الجبل ١٩٤٥

(٤) مجمع الجبل ١٩٤٦، جامع مصنف ١٩٤٦

مع غيبة الزوجة لم يأنوا بجديده بخلاف حضور الزوجة، ولم يخص الوكيل بجديده كذلك^(١).

اتحاد مجلس الغيبة:

٢٠ - المأزور هي التي ملكها زوجها طلاقاً لمفونه مثلاً: استأمرني منك.

ومذهب حنفية، ورواية من مالك، أنه لو حشر امرئته وجعل أمرها بيدها، فنها أن تحذر ما دامت في مجلسها - قال حنفية ونوملاً، يوماً أو أكثر - ولو قامت أو أخذت في عمل آخر خرج الأمر من بيدها لأنه دليل الإعراض والتخير بطلان نصيب مع الإعراض مكفلة، بما يدل عليه، غير أن العدة عند الحنفية مع مجلس المروجة لا يجنس الزوج، لأنه نكاح، وأحرار عند المالكية بجلسها معاً^(٢).

والشافعية - على الأصح - والمالكية يشترطون لتغير بين في المجلس والاعتداد بجلسها مع فواقع أحدها بطلان عدها، روى اتحاد إسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال: قضى عمر وعثمان في الرجل يغير امرأته أن لها الخيار ما لم يتفرقا^(٣).

وجعل المالكية في الرواية الثانية الخيار لها خداج بمجلس ما لم تنفك أمره حاكم أو توجأ طائفة، وهو قول زهرري وقعدة وأبي عبيد وابن أشير، واحتج ابن أشير بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تشاء كما رواه: «إني أذكر لك أمراً، فلا عليك إلا» (الخطب ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ومطاب أئمة لول ١٩٤٥).

(١) مجمع الجبل ١٩٤٥، والإصناف ١٩٤٥

(٢) مجمع الجبل ١٩٤٥، جامع مصنف ١٩٤٥، والبريل ١٩٤٥

(٣) مجمع الجبل ١٩٤٥

(٤) حاشية جامع ١٩٤٥، والمجلس مع الخراج المذكور ١٩٤٥، ورواية طائفة ١٩٤٥

وسبق نية التأكيد وبأنه لا قضاء بعد الخفية،
والشافعية، وتفصل قضاء وإفتاء تحت الملكية
والمدينة،
وان أطلق فبعد ثلاثاً بعد الخفية، واللاكية،
والمدينة، وهو الأخير عند الشافعية، لأن الأصل
عدم التأكيد^(١)

والقول الثاني عند الشافعية أنه يقع طلاق واحد،
لأن التأكيد عمل، فيؤخذ باليقين، وهو قول ابن
حزم^(٢)

ومثل أنت طالق أنت طالق أنت طالق قوله
أنت طالق طالق طالق عند الحنفية والمالكية
والشافعية، وكذلك الخبائث في وقوع الطلاق وتعدد
عده نفيه، وفي إرادة التأكيد والإفهام، أما عند
الإماماني فإنه يقع طلاق ثلاثاً في الأولى، وتقع
وحدة في الثانية^(٣)

الفصل بين الطلاق وعدده:

٢٢ - لا تغير حكمة النقص، وانغي، في الاثنان
بين الطلاق وعدده، فإن كان المسكوت فوق ذلك
فإنه يقع عند الحنفية والشافعية والمالكية، ولا يقع
بعده نية التأكيد، وهو قول المالكية، والعهود الثاني
أنه لا يقع إلا في غير المدخول^(٤)، وفي المدخول^(٥)

نحو أنه حتى تسكن زوجاً غيره^(٦)، أو في قوله من
حزم^(٧) لما روى عن عبود بن كيد، قال: لا تعتبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته
ثلاث تنقيحات جميعاً، فنقض رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال: «أليكم الكتاب» الله عز وجل
وأبى أن يظهركم؟ «حتى قام رجل، فقال:
يا رسول الله ألا تحته؟»^(٨)

وعند حص أهل لظهر مع طقة واحدة^(٩)، وهو
قول من عباس، وبه قول إسحاق وطائفة
وشكرية، في صحيح مسلم أن ابن عباس قال:
«كان المطلق على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبي بكر ومبني من خلافة عمر طلاق
الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استحلوا
في أمر كان من قبله، فقام أمضيتهم» فأنقض
عليهم^(١٠)

وان أراد التأكيد أو الإفهام فإنه يقع واحد.

(١) ابن عديم ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢

وعكرمة وأبي بكر عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
وعاد بن أبي سليمان. (١)

ودليل الثاني ما روي عن طريق سعيد ابن
منصور قال: حدثنا هشيم حدثنا المغيرة عن إبراهيم
النخعي فيمن قال لغير المدخول بها: أنت طالق أنته
طالق أنت طالق، وقالها متصلة، لم تحل له حتى
تتكح زوجاً غيره. فإن قال: أنت طالق، ثم سكته،
ثم قال: أنت طالق، ثم سكته ثم قال: أنت طالق
بانت بالأولى ولم تكن إلا مرة واحدة، ومثله
عن عبد الله بن مسفل المزني وهو قول الأوزاعي
واليث. (٢)

ودليل القول الثالث ما روي عن طريق الجراح
ابن النبال قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد،
قال: قال لي منصور: حدثت عن إبراهيم النخعي أنه
كان يقول: إذا قال للشيء لم يدخل بها، في مجلس
واحد: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فلا
تحل له حتى تكح زوجاً غيره. فإن قام من مجلسه
ذلك بعد أن طلق طلاقاً واحدة، ثم طلق بعد ذلك،
فليس بشيء. (٣)

تكرار الطلاق مع العطف:

٢٤ — التكرار مع العطف كعدمه عند الحنفية، في
تعدد الطلاق، وفي تية التأكيد والإفهام، فلا فرق
بين قوله: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق،

يحصل التأكيد بدون نفي (أني عطفه بالفاء أو الواو
أو لم).

تكرار طلاق غير المدخول بها:

٢٣ — للمطام في تكرير الطلاق غير المدخول بها في
مجلس واحد ثلاثة آراء:

الأول: وقوع الطلاق واحدة عند المجلس أم
تعدد وهو قول الحنفية والثانية وابن حزم، لأنها
بانت بالأولى وصارت أربعية عنه، وطلاق الأنثوية
باطل. (١)

الثاني: وقوع الطلاق ثلاثاً إن نفيه
وهو قول المالكية والحنابلة، فإن فرق بين كلامه فهي
طلقة واحدة. (٢)

الثالث: وقوع الطلاق ثلاثاً إن كان في مجلس
واحد، فإن كان في مجالس شتى وقع ما كان في
المجلس الأول فقط. وهو سروي عن إبراهيم
النخعي. (٣)

استدل أصحاب الرأي الأول بما روي عن
طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن بشير عن
خفيف عن زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فيمن
طلق امرأته ثلاثاً ولم يكن دخل بها، قال: هي
ثلاث، فإن طلقها واحدة، ثم نفي، ثم ثلث لم يقع
عليها، لأنها قد بانت بالأولى. وصح هذا عن حلاس
وإبراهيم النخعي في أحد أقواله وطاوس والنخعي

(١) ابن ماجة ١٤٥/٢، ونباية المحقق ١٤٥/٢، ودهلي
١٧٥/١٠

(٢) المحرر ١٠١٤، ونسب مع الترجيع ١٠١/١٠، ١٠١٤ ط
الشار

(٣) المحرر ١٠١/١٠

(١) المرجع السابق

(٢) المحرر ١٠١/١٠

(٣) المرجع السابق

ولم أنف على نصي للمالكية في تكرار الإيلاء،
غير أنهم يحتسرونه مبنياً. والكفارة عنهم لا تتكرر
بتكرار التبين حاشييو التكرار. (١)

اتحاد المجلس في الظهار:

٢٦ - ليس لاتحاد المجلس أثر إلا عند الخفية، وفي
حالة واحدة، وهي ما إذا كرر الظهار في مجلس
واحد، وأراد التأكيد. فإنه يصدق قضاء، ولا تتكرر
الكنهارة، ولكنها تعدد إن كرره في مجالس. وكذلك
إن كان في مجلس واحد وبنى التكرار، أو أطلق. (٢)
ولا تستعد الكفارة بتكرار الظهار عند المالكية
والشافية ما لم يورأ استئناف. وسواء كان ذلك في
مجلس واحد أم في مجالس. (٣)
وقال الحنابلة أيضا بعدم التعدد بتكرار الظهار،
وسواء من الاستئناف، لأن تكرره لا يؤثر في محرم
الزوجة، شعرهها بالقول الأول. وقاسوه على التبين
نشدتني. (٤)

اقرار

انظر: اقرار

وبين قوله: أنت طالق، وأنت طالق، وأنت طالق،
ولا فرق بين المطلق بالواو والفاء. (٥)
وهو قول الشافعية إن كان المطلق بالواو، ولا
تقبل نية التوكيد مع الفاء. وفي بعض كتبهم ما
يفيد أن التأكيد بتم كالتأكيد بالواو. كمن في ثياب (٦)
ولا تقبل نية التأكيد مع المطلق عند المالكية. (٧)
واختلافه، لأن المطلق يقتضي المداومة ولا ينشأ
ممنها التأكيد. (٨) وهو قول الشافعية إن كان المطلق
بالفاء. (٩)

تكرار الإيلاء في المجلس الواحد:

٢٥ - الخفية على أنه لو كرر بين الإيلاء في مجلس
واحد، ونوى التأكيد، فإنه يكون إيلاء واحدًا وبيننا
واحدة، حتى لو لم يقرها في المدة طلقت طلاقاً
واحدة، وإن قررها فيها لزمته كفارة واحدة، وإن لم يقر
التأكيد، أو أطلق، فاليمين واحدة، والإيلاء
ثلاث. (١٠)

وعند الشافعية لا يتكرر الإيلاء إلا بنوى
التأكيد. وسواء كان ذلك في مجلس واحد، أم في
مجالس، فإن أطلق فاليمين واحدة إن أعاد المجلس. (١١)
ولم يتكلم الحنابلة عن اتحاد المجلس في
الإيلاء. (١٢)

(١) ابن قدامة، ١٥٥، ١٦٠.

(٢) ماله المحتاج ١٠٠.

(٣) اعرشي ١٩/١.

(٤) انظر مع المخرج الكبير ١٠٣/٨.

(٥) نية المحتاج ١٠٠.

(٦) ابن عديم ٤٤٦/٥.

(٧) اشراف على التفتا ١٧٦/٨، ١٧٧.

(٨) طالع أولي النسي ١٠٠/٥.

(١) شرح حسين ١٠٧/٥، دار المعارف، وجواهر الإكس.

(٢) ط معصن اخفي.

(٣) ابن قدامة ٢٧٧/٢.

(٤) اعرشي ١٠٨/١، والناج ولا كتين يهمل المطالب ١٢٢/١.

(٥) الشروان على التفتا ١٨٨/٨.

(٦) شرح مني لإزاد ١٩٩/٣.

فالمزوائد الصلة تدخل في المبيع تبعاً، وكذا ما
تصل اتصال قرار عند كثير من الفقهاء^(١)، كما
ذكر الفقهاء ذلك في البيع { ولا يجوز إفرادها بالرهن
(كما نصوا على ذلك في كتاب الرهن)

كما يرى الفقهاء أن معاني الألفاظ غير للصلة
لا لتحقق الأصل، ومن هنا وجب الاتصال في
الاستثناء والشرط والتعليق والنية في كتابات
الطلاق، وفي العبادات^(٢)، وفي بعض هذه خلاف.

وتتمصيل ذلك عند الفقهاء في أبواب الإقرار
والبيع والطلاق والأيمان والصلاة.

الحكم العام للوصل :

٣ - هنا كانت الصلة وثيقة بين الاتصال والوصل
ناسب بيان الحكم التكميلي للوصل، فقد يكون
واجباً، كوصل البعض بالعتق في العرف، وقد يكون
جائزاً كوصل الاستعاذة بالبسلة بأول السورة، وقد
يكون ممنوعاً كأن يوصل بالعبادات ما ليس منها^(٣)
وقد ذكر الفقهاء ذلك في أبواب الصلوة، والأذن،
والحظر والإباحة، ووصل لسجدة بآخر السورة كما
يفصص في التجريد، ووصل الصيام بالصيام من غير
إفطاره، وهو (صيام الرصا)، وقد ذكر الفقهاء

اتصال

التعريف :

١ - الاتصال عند أهل اللغة : عدم الانتطاع ، وهو
ضد الانفصال^(١)

والفرق بين لفظي اتصال وموالاته : أن الاتصال
هو أن يوجد بين شيئين لقاء ومماس ، أما الموالاته ، فلا
يشترط لقاء ولا تماس بين الشيئين بل أن يكون بينهما
تتابع^(٢).

و يستعمل الفقهاء الاتصال في الأيمان ، وفي
المعاني .

في الاتصال في الأيمان يقولون : اتصال
الصفوف في صلاة الجماعة ، والمزوائد المنصبة بالعتق
عنه كالسيف والخبض .

وفي الاتصال في المعاني يقولون : اتصال
الإيجاب بانقيول ، وبحو ذلك ، والفرق بين لفظي
اتصال ووصل أن الاتصال هو الأثر للوصل .

الحكم العام :

٢ - من استقرأ كلام الفقهاء يتبين أن ما اتصل من
لمزوائد بالأصل اتصال قرار شمله حكم واحد في
الجملة .

(١) لسالك العرب ، والمفردات في غريب القرآن ، مادة (وصل) ،
والكليات لسانه (نصات)

(٢) المفردات في غريب القرآن (ا من) .

(١) التصانيف المصنفة ١٢/٣ ، ٣١ ، ٣٣ ط بولاق ، وهو غير
الإكمال ١٢/٢ ط الحلبي ، والنسخ ٧٥/١ وما بعدها ط
الثالثة ، واغرويه للفرقي ٢٨٣ ط دار إحياء الكتب
العربية ، وأسس انطاك خرج روض طاب ١٦/١ ط
المسييه .

(٢) انظر المختصر ١٦٩/١ ، ١٦٩/٢ وفيه الإلحاحات المضمومة في
ذلك ، وحاشية ابن حاشين ٢٢٨/٢ ، ٢٢٨/٢ ، وصهاج
الطالين بحاشية لخيري ١٧٠/١ ط الحلبي .

(٣) حاشية القلوبي ١٨٧/١ ، ١٨٧/٢ ، ١٨٧/٣

ذلك في كتاب الصيام عند كلامهم عن ما يكره من الصيام.

بعينه، لأهل الأعذار^(١)

أما لغة أهل لأخذ رفهم مكروه في الفريضة، ويجوز في التباقة^(٢)

والانكاء، على القبر كالجلبوس عليه، واختلوا في حكمه، فالجمهور على أنه مكروه^(٣)، ونحوه في ذلك لما لكية فقالوا بجوازها^(٤)

اتكاء

التعريف:

١ - من معاسي الانكاء في اللغة: الاعتماد على شيء، ومنه قوله تعالى: حكاية عن موسى عليه السلام: «إني غصني أنزكاً غلظته»^(١) ومن معانيه أيضاً: الميل في الثمر على أحد الشقين^(٢) ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنيين المذكورين^(٣)

مواضع البحث:

١ - بفصل 'لغته' أحكام الانكاء في الصلاة عند الحديث عن مكروهات الصلاة^(١) وبفصلون حكم الانكاء على القبر في الجنازة عند الحديث عن دفن الميت^(٢) وحكم الانكاء في قضاء الحاجة في أبواب التطهارة، عند الحديث عن آداب قضاء الحاجة^(٣) وحكم الانكاء عند الأكل في أبواب الحظر والإساحة^(٤) وحكم الانكاء في السجدة لضرورة في أحياء الموت عند الحديث عن المسجدة وحكم

الألفاظ ذات الصلة:

٢ - الاستعداد: في اللغة يأتي بمعنى الانكاء بالظهر لا غير^(١) فيكون بينه وبين الانكاء بالمعنى اللغوي الأول عموم وتخصيص مطلق. وأما والمعنى الثاني فبينهما تباين.

الحكم الإجمالي:

٣ - يختلف الحكم تبعاً للاستعمالات الفقهية، فالانكاء في الصلاة مطلقاً يفتن الفقهاء على جوازها،

(١) حوزة طه ١٨٤

(٢) التلخيص للبر، ولجاية لأبي الأثير ١٠٢/١، ١٠٢/٥ ط الحلي، وضع الحديث مادة (وكأ) (٣) ابن بادين ٤٩٢/٥، حريراف، والمصريح ٩٧١/٥ نشر عند عجب النظم، وادسوقي ٧٢/١ ط دار الفكر. (٤) الكليات لأبي العلاء ٣٧٦/١ ط دمشق ١٣٧٨ م

(١) الحاشية مع المصنف ١١٨/١ ط بولاق - ١٣١٠ هـ، (٢) مجموع ١١٨٤/١، ١١٨٨/١، ركشاف الخفاء ٩٧١/١ وما بعدها ط أبعاد سنة ١٣٩٧ هـ، وجمدة ٧٤١/١ ط السادة.

(٣) نشر المصادر السابقة.

(٤) الدفاع ٩٦٨/١ ط الإنعام، وسنية القليوب ٣١٢/١ ط مصطفى الحلبي ١٣٣٣ هـ، والسي ١٢٤/٢ ط الشارح ١٣٤٥ هـ.

(٥) مواهب الجليل ٢٨٣/٢ مكتبة البعج - ليبيا.

(٦) أصدنة ١١٠/١، والسعدية ٧٤/١، والمجموع ١١٨٤/١ وما بعده، وركشاف ضاع ٥٨٨/١ طبة لندن.

(٧) الدفاع ٧٨٨/٢، مواهب الجليل ٢٨٣/٢، وسنية القليوب ٣١٢/١ ط مصطفى الحلبي ١٣٣٣ هـ، والسي ١٢٤/٢ ط الشارح ١٣٤٥ هـ.

(٨) مواهب الجليل ٢٨٣/٢ ط الشارح ١٣٤٥ هـ.

(٩) ابن بادين ٤٩٢/٥، والآداب الشريفة لابن خلدون ١٧٠/٣ ط الشارح.

(١٠) الدرر ٧٢/١ ط الشارح.

الاتكاء على شيء فيه صورة حيوان كالخدعة وغيرها
في أبواب النكاح عند الحديث عن الوثيقة^(١٢)

إتلاف

١ - جاء في القاموس : تلف كفسخ : هلك .
وتلف : فناء^(١٣)

وبقرّب من هذا المعنى المعري استعمال
المفتاه . يقول الكاساني : إتلاف الشيء إخراج
من أن يكون منتفداً به منفعة مطلوبة منه عادة^(١٤)

٢ - الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإهلاك : قد يقع الإهلاك والإتلاف على
واحد . في مفردات الرامب . الإهلاك هي تلاته
أوبه : استفاد الشيء هلك وهو عند معرك موحود ،
كشيء نعال : (هلك عشي شطائيه)^(١٥) وهلاك
النسب واستحابة وفساد كقوله تعالى : (وَبُهْلِكَ
انحزرت بالشمس)^(١٦) وقوله : هلك نطعم . وهلك :
بمس ماث . كقوله : (إِبْرَاهِيمُ هَلْكَ) ونفس مطلق

(١٢) المذهب ٩٥٢٢ مد معصتي احسن ١٣٥٩ هـ

(١٣) القاموس لفظ (تلف)

(١٤) اربع ١٦٩٩ ط لاور

(١٥) اسيرة الخدعة ٢٠٩

(١٦) سورة حجر ٥٠

(١٧) سورة ١٠٠

الشيء من العالم كقوله تعالى : (كَلِّ شَيْءَ هَالِكٍ إِلَّا
وَقَفًى)^(١٧)

ب - التلف : وهو إخراج من الإتلاف ، لأنه كما
يكون نتيجة إتلاف الغير ، فإنه قد يكون نتيجة آفة
سمائية . وبمعنى من كلام الفيروزى : إخراج
الإتلاف في عموم التلف ، إذ قال : إن العارية
تضمن إن تلفت لا باستعمال مأذون فيه ، وكو
بإتلاف المالك^(١٨)

ج - التمهيد : جاء في لسان العرب : معنى
الحق : جاوزه . وعنى فلان عن الحق أي جرحه
إلى الظلم . وقد يكون من صور الإتلاف ما هو جوار
وعنده^(١٩)

د - الإفساد : جاء في القاموس : إفساده أخرجه عن
صلاحه إلى المطلوبة . وهو بهذا المعنى يكون مرادفاً
للإتلاف .^(٢٠)

هـ - الجنابة : يقال جنبى جنباً ، أي أذهب دنياه
بإزائه . وإن كانت الجنابة في استعمال الفقهاء
غلبت على الحرج والقطع . والصلة بين الغسلين هي
تحقق الوضوء في بعض صور الإتلاف ، كما تحقق
في تطابة .

و - الإضرار : إضرار الضرر بالضرر ، وقد يرد منه
أي نقص يدخل على الأعيان . وقد يحقق هذا في
بعض صور الإتلاف .

(١٨) حرة القصر ٢٢٥

(١٩) حاشية فيزي عن حاشية طائير ٣/٢٠٠ ط نخس

(٢٠) ساد عرب (حار)

(٢١) القاموس لفظ (فسد)

تسليم العين المستأجرة للمعير بعد طلبها منه ، أو بعد انقضاء مدة الإعارة .

يقول الكسبي : إن الذي يغير حال الاستثمار من الأمانة إلى العمان هو الغير لحال التذمة ، وهو الإتلاف حقيقة أو معنى بالفتح بعد الطلب ، أو بعد انقضاء المدد ، وترك الحفظ ، والحلاف^(١) أي استرجعه بالعين ولا انتفاع بها في غير ما أذن فيه صاحبها . وقد أعيد هذا إتلاف من حيث المعنى وسوسياً للقضايا ، كما قال لنقهاء : إنه خلط الودائع خلطاً يمنع التمييز بينها بغير إتلاف من حيث المعنى ، وكما بالبسة خلط الدراهم المنصورة^(٢) .

الإتلاف المشروع وغير المشروع

أولاً - الإتلاف المشروع المنفق على مشروعته :

٥ - من حق الإتلاف المشروع مع ترتيب حق لغيره من قالبه من أن إحارة لا تصح على إتلاف العين ذاتها إلا إذا كانت المتاع قد يقتضي استيفاءها لإتلاف لغيره ، كالشععة للإضاءة ، والظفر للإرتفاع ، واستئجار الشجر للتمر^(٣) ، أو استئجار

ر - الغصب : وهو أخذ مال منقوض محرم بغير إذن المالك على سبيل المجاهرة ، وعلى وجه يزيل يده أو يقصده .

فإن صدر اشتراك بين الإتلاف والغصب تعويت النفعة على المالك . ويختلفان في أن الغصب لا ينحقق إلا بربو يده أو تقصيره . أما الإتلاف فقد يحصل مع مقاء له . كما يختلفان في الآثار من حيث المشروعية وترتب الغصان^(٤) .

صفة الإتلاف (حكمه التكلفي) :

٣ - الأصل في الإتلاف : الخطر : إذا كان غير مأذون فيه شرعاً ، كما أن الإتلاف المالك ماله استمع به شرعاً وطبيعاً .

وقد يكون الإتلاف واجباً إذا كان مأموراً من الشارع باستيفاءه كإتلاف خنزير مسلم ، وقد يكون مباحاً كإتلاف ما استغنى عنه مالكة ولم ينجب وجهاً لانقاعه هو أو غيره به .

و يترتب على الخطر حكم الأعتراف وهو الإثم . هذا ، ولا تلازم بين الإثم والتقصير ، فقد يجتمعان . وقد يفرد كل منهما عن الآخر . وسيأتي تفصيل الكلام عن الغصان في موضعه .

أنواع الإتلاف :

٤ - لإتلاف نوعان ، لأنه إما أن يقع على العين ، أو على المنفعة ، وعلى كل قائما أن يكون إتلافاً للكل أو للجزء . سواء في العين أو المنفعة . وهذا النوعان لإتلاف قيمها الحقيقية . وقد يكون إتلاف معنوياً ، ومن ذلك منع

(١) مع المعبر ٣٦١/٧ وما ملأها من الأضرار

(٢) زاد المعاد ١/٦٦٦

(٣) ١٤٤٧/٧ - ١٦٦٦ ، المعنى والشرح الكبير ١٤٤٧/٧

طبع لبار ١٤١٧ هـ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣ ، ١٢٠/٣ ، ١٢٠/٣

ط ميسر خليفي ، شرح المراسم ٢٥٨/٣ ، ط المسند ،

والترواني على النسخة ١٢٣/٧ ط الميسر .

(٤) مع مع ١٧٧/٤ ، وقاية ٢٤١/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣

١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣

١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣

١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣

١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣

١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣ ، ومختار الأصول ١٢٠/٣

مصلحة للكفار بها، كما يحرق الأسلحة والأمتعة التي
يسعد رقبها، وما لا يترق بدف في موضع لا ملف
عليه السكندر، وهذا كنه إذا لم يرج حصوله
للمسلمين.^(١)

٨ - ومنه إتلاف بناء أهل الحرب وشجره لحاجة
القتال والضعف به، أو لعدم ربه حصوها أثناء
والأصل في ذلك ما أسريحه الشيخان أنه مني الله
عليه ومن قطع عن بني الضعيف وحرقه.^(٢)

٩ - ومن ذلك ما قانونه في إتلاف كتب البحر
وعمرها بما لا ينفع به، وكيف إتلافها أنه يحرق من
اسم الله وملائكته ورسله ويحرق أتباعه، ولا بأس
بأن تلعن في ماء جار، أو يدعى كما هي، قال ابن
عنانين: وكذا جميع الكتب إذا بيعت وبخرت عن
الانشعاع به.^(٣) وأنقل من سيرة عن شرح العقيد:
وكتب الكفر والسحر، ولحومها يهرق بدمه وينتف
إتلافها.^(٤)

ومن ذلك أيضا ما ذكره الفقهاء في دفع أفعال
من أن من صاغ عليه حيلة فم تلتدع لا بالقتل

والإتلاف لثمن في مصطلح إجارة، هي هذه تهر
إتلاف لثمن باستهلاكها، وهو إتلاف مشروع ترتب
عليه حق للبر.

٦ - ومن ذلك أيضا إتلاف مال الغير من مرق
أكله دون رد منه في حال الخصومة، فإنه إتلاف
مخصص فيه من الشارع، إلا أنه يلزم إضمار عند
الخصومة، والأظهر عند المالكية ومذهب الشافعية
واختصاصه، إذ التناول حال الخصومة حصنة لا يسهة
مصلحة، وإذا استوفاه فبسه كمن يقول المزدوي،
ويقول ابن رجب: من أكل شيئا لدفع الأذى عن
نفسه مصل، أما من أكل شيئا لدفع أذاه لم
يضمن.

سكن المالكية في غير الأظهر يستغوب عنه
الضمان أيضا لأن الدفع كان وجبا على مالك،
وأوجب لا يؤخذ له عوض.^(٥)

٧ - ومن إتلاف المشروع دون ترتب حق للبر
إتلاف أسيحة واحد وجلد الميتة وغير ذلك مما ليس
بمال، ولو لمصر، لعدم استغوبه بل لا يخل
بهم.^(٦)

٨ - ومنه أيضا ما فات الفقهاء غير يقع في يد أمير
الجيش من أموال أهل الحرب إنه إذا لم يكن دفعه إلى
دار الإسلام يجوز له إتلافه، فيذبح لحوانات ثم
يحرقها، لأن ذبحها جائز خرض صحيح، ولا غرض
أصبح من كسر شوكة الأعداء، وقد إجرأها فالتنقض

(١) مع تعبير ابن أبي الدنيا، والبحر الرقي ١٠٠٤، وابن عديم
١٣٠٤، وديلمة مجيد ١٢٢٦، وأبو حنيفة ١٠٠٤، وحاتبة
الشمس ١٠٠٤، والأحكام السلطانية ١٠٠٤، وفتح ١٠٠٤،
والفتاوى العلية لابن رجب ص ١٠٠٤، الفقه ١٠٠٤.

(٢) حاشية الشنوب ١٠٠٤، ومديت: دفع ثقل من العبر
وصرفه، ورواه الشبهان من عند الله بن عمرو وموسى
سكنة سبابة، (فتح لبي ١٠٠٤، طبع محمد الزهر
١٠٠٤، وصدرج ١٢٢٦، حاشية ١٠٠٤، مرقا
عند الشافعي).

(٣) حاشية من ديدن ١٠٠٤.

(٤) حاشية عسيرة من شرح منهاج بطون ١٠٠٤.

(١) البدائع ١٠٠٤، والفتاوى الكبرى ١٠٠٤، ١٠٠٤.

وحد شيب ابن عديم ١٠٠٤، وخصموني ١٠٠٤.

(٢) ١٠٠٤، العرف ١٠٠٤، ومنه في فتاوى ١٠٠٤، والفتاوى

الفقهية لابن رجب، ص ١٠٠٤، طبع ١٠٠٤.

(٣) البدائع ١٠٠٤، للفرج، كبر مع العلم ١٠٠٤.

وإن أدرك أنه لراهن، بل نقل عن محمد بن أسلم عدم اخل لأنه ربه. لكن قال صاحب الدر: إن ذلك محمول على الكراهة^(١١).

٩٦ - وهناك الخاء ثالث صريح به احتجالة وهو التعريق بين الزهن في دين القرض وغيره، وقانونا: إذا كان الرهن بشئ مبيع أو أجر أو رهن غير الموعود جاز للمدين أن ينتفع بالرهون بعد عرض يذون الراهن، وقاسوا: إن ذلك مروى عن الحسن وابن سيرين وبه قال سحاق، وإن كان دين الرهن من فريض لا يجوز لأنه يحصل قرضاً بغير منفعة وذلك حرام^(١٢). وإذا كان الرهن له منفعة، فينتفع بهما، فنظر منيته بإذنه أو بغير إذنه.

ومذهب المالكية عدم مشروعية ذلك إلا في رهن المبيع، فإنه يجوز في صورة ما إذا اشترط ذلك وكان عوض، لأن البعثة شعبة بعضها في مقابلة بعض من الثمن وبعضها في مقابلة المنفعة، فالمنفعة لم تنص على الرهن، ولا يجوز ذلك في القرض لأنه سيكون قرضاً بغير منفعة، ومنع التضييع بالتمتع في القرض واتبع مطلقاً^(١٣).

رابعاً: إتلاف غير مشروع بوجوب الجزاء حقاً لله :

٩٧ - وذلك في حالتين :

١ - احصيه في حالة الإحرام داخل الحرم أو خارجه.

ويقول النووي من الشافعية : الأصنام والآلات الشاهية لا يثبت في حفظها شيء، والأصح أنها لا تكسر الكسر المحض، بل تفصل لتعود كذا كانت على التأليف. فإن عدا الفكر عن رعاية هذا الحد في الإتيان كان لمنع صاحب الفكر أبطاه كيف مشر. وعلمن الرسمي على ذلك بقوله إن أحرقها ولم يتعين الإحراق وسيلة لإفادته، عموماً فبذلك مكسورة عند المشروع، فنزل (ضاحتها) - أي من قبلها - وحرماه^(١٤).

٩٨ - وبذلك لأنه الذهب، والفضة وإن من فادها يجوز اقتنائها قال بالصدان، أما من منع اقتنائها فإنه لا يوجب ضمان المنفعة، وضمن ما يتلفه من العين، وفي رواية عن أحمد : يضمن انقصه أيضاً^(١٥) على ما هو عين في مصطلح (آية) .

ثالثاً : إتلاف مختلف في مشروعيته :

٩٩ - صرحنا بعض كتب الحنابلة والشافعية بأنه لو أذن الراهن للمرتهن في أكل روائد الزهن فلا ضمان عليه، لأنه ألتفه بإذن المالك، ولا يفسد شيء من الدين، ويكون لإتلاف مشروعاً به على لإذن^(١٦) وتفصيل ذلك موضعه (الرهن) .

١٠٠ - وهناك الخاء بأن هذا إتلاف غير مشروع بغير الإذن، وهو ما نقله صاحب الدر من الحنابلة عن التمهيد من أنه يكره للمرتهن أن يبيع بالرهن

(١٠) ران الحاشية ١١٦/٥، ١١٦/٦، وحاشية العبد ١٠٣/٥، ١٠٣/٦.

(١١) الحاشية ١٠٣/٥، ١٠٣/٦، وصاحب المحاج ١١٦/١، الحاشية ١١٦/٢.

الشرع ١١٦/٢.

(١٢) ران الحاشية وحاشية التمهيد ١٠٣/٥، ١٠٣/٦، وبأنه إحتاج وصاية الشرع ١١٦/١، ١١٦/٢، وألا ١١٦/٣، ١١٦/٤، فطه نكتب الأثر به.

(١٣) ران الحاشية وحاشية التمهيد ١٠٣/٥، ١٠٣/٦.

(١٤) الحاشية ١٠٣/٥، ١٠٣/٦، حاشية التمهيد.

(١٥) شرح التمهيد وحاشية التمهيد ١٠٣/٥، ١٠٣/٦.

٢ - انصيد في الحرم لمسلم والمجرم . كما يقع بصيد الحرم نيابة .

وبان ذلك مما يلي :

إن الحرم إذا قتل صيداً فلهية الحرم ، لقوله تعالى « لَا تَقْتُلُوا الْحَيَاةَ وَالْأَنْفُسَ حُرْمٌ وَقَدْ قُتِلَتْ مِنْكُمْ مُنْجِدَةٌ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ الثَّغِيرِ » ، ولحديث أبي قتادة أنه سأل الصادق (عليه السلام) : وأصيد الحرمون قال : ليسي صلى الله عليه وسلم لأصيده « أهل مكة أحد أمره أن يحمل عبداً أو أمراً إليه »^(١)

١٨ - وذهب الحنفية والخلافة إلى أن حكم الدلالة تحكمهم لصيد المحدث العائني ، لأن مؤل أبي حنبل الله عليه وسلم يدل على تعني التحريم بذلك أبداً .

ولأنه تصويت وأمس على الصيد ، إذ هو أمر بموخصه وتوابعه ، فصار كالأكل . ويستوي في ذلك العائد والناسي لأنه صيد ، « وأمس غنوة ولا يشترط فيه إجماع » .

أما المالكية والشافعية فصاروا في ترك الأجزاء على المال . وأن حرمت الأجزاء بعينها الإتلاف ، فأشبهت عرصات الأموال . يقول النووي : وإن أُلغى من صيد عليه الاصطيد من أمره أو حلال صيداً صوره . و يقول القليوبي وأخرج بالإتلاف الإجماع ولو على دمه أو الدلالة عليه ونحو ذلك .^(٢)

(١) رواه الشيخان وغيره . (٢) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٣) الأمانة من صوره للامانة ١٠٠٠

(٤) الأمانة من صوره للامانة ١٠٠٠

(٥) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٦) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٧) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٨) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٩) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

١٩ - ولجاء عنه أبي حنبله وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه ، أو في أقرب الموضع منه ، ثم هو يحرق في الموضع ، إن شاء الله تعالى . وهذا يدل على أن الصيد في الحرم هو على ما كان عليه .

و يرى محمد بن حسن أنه يجب في الصيد الضرب في له ضربه ، وما ليس له ضربه في القيمة عده ، وإن وحلت القيمة كان قوه مكفوفاً .^(١)

وهذا أيضا روي عن أحمد بن حنبل أنه صيد عنه ابن علي بن أبي حمزة هو على الترتيب يجب للثمن أولاً ، فإن لم يجد أحد من أهل الحرم ، وقد روي عنه عن ابن عباس والكلبي ، وأن هذا المدة على الترتيب . وهذا آكد منه ، لأنه نفس عظم .

وقد دللنا في التكملة في كفاية الواجب في صيد الحرم الذي له مثل : غير أنصف بين دمه منه ونهضة به على ما كان الحرم ، وروى أن يقوم دراهم ويستشري بها طعاماً منه . وما ليس له مثل ينصاف قيمته طعاماً . والمدة عده أو يعذر قيمته بالقيمة للمساكين . ومن أراد بقوله يمكنه لأنها على دمه نور يد . وعند الخليل في الطعام . اعطاهم أن الله ، رداءه في مكة ، وفي حبة في صوره نحن الإتلاف .^(٢)

وهو ما صرح به الخلافة في الأجزاء هو ما قبل من الصيد ولو قبله بصفة ، ولو كان الأجزاء يحكمه في دفعه من غيرها المصلحة والقتل الصبي .

(١) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٢) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

(٣) صحيح ابن ماجه ١٠٠٠٠ ح ١٠٠٠٠

وإن قلت من وجه نحوه : أسباب القصد
تتلاف. فذكر منها الإتلاف. ثم قال : السداد
في الإتلاف أنه سائر. الإتلاف حسب مقتضاه
كذلك في الآخر. أو مقتضى سائر عموماته فيحصى
به الإتلاف. كذا في جامع. وفي بود : يع عاصف.
فيتميز إلى إتلاف ذلك المهر. أو يقع قصد غير طهر
فصاحبه يفسد. في الإتلاف ما يقتضيه عادة.
وأصل في أسبابه : «^(١) أو إتلاف بالفساد أو
الأنس. ومقتضى صير الإتلاف من أسبابه.

الإتلاف بالتسبب :

٢٨ - الإتلاف بالتسبب يشترط عليه موجهة
العمد في التزلف. وإجزاء في غيره. وهذا مقتضى
تسببه في الفعل. ويمكن التفرقة في تطبيق هذا
المبدأ في بعض المعروف دون بعض. فمثلاً : عند
التسبب في الخسائر والخسائر في الخسائر. وهو قول
المشايخ. أو أنه يساوي فتح قصد فيه طهر. فطهر أو
ذهب عاصف فتسببه. واستدركه إذا حصلت غير لا
يمكن إجزاء الحكم فيه. فزعم الفقهاء. كما لو تفرقت
الطائر. أو أهدأ الدابة. أو سلف كذا على صبي
ففسده. لأن الطائر ونحوه من طعمه المهر. وإنما يقتضى
بدائع. وقد أجاز المراجع ذهب بعضه. فكان ضياعه
على من أزال المانع. وكذلك بالنسبة لمن شرب
إسكافه دهن أو شرب دهن. أو شرب دهن. أو شرب
الفسف. وحل الفرس. فحقاً وأقرب. فعاد إتمام

بما هو في موضوع به عند الكلام على الجزاءات.
والمراد من وجه حوزة كذا أو لا أو غير ذلك.
فإن كان ما زاد ما زاد. وقد ثبت وأما فلا يقتضى
في الإتلاف مع ملاحظة ما يقتضى بالنسبة لمجرد طهر
وسببه. وكذا إذا كان عمداً أو غير طهر. فلا يقتضى
في الإتلاف. وإن كان ما زاد ما زاد مقتضى مقتضى
تضمن أن الإتلاف انتهاء وإجزاء. وقد قال الله
تعالى : «^(٢) فمن الخائفين الذين لا ينفون ما
اغتنى غلبتهم» وقال صلى الله عليه وسلم : «^(٣) لا يفسد
ولا يفسد»^(٤) وقد نصه في الفقه من حيث
المراد وجهه من حيث المعنى بالقصد. فيقصد
القصد. وأن التفت الفقه في هذا الحكم.
وقد أوجب القصد بالتسبب. وفي الإتلاف أو سواء
وأن الإتلاف له صورة ومقتضى بإحرازه عن كونه
مقتضى الانتفاع. أو مقتضى إجزاء مقتضى به يجمع من
الانتفاع به مع فساد في نفسه حقيقة. لأن كل ذلك
مقتضى وإجزاء.

طرق الإتلاف :

٢٧ - الإتلاف إما بالفساد أو بالأنس.
والأنس يكون في بعض بعض. أو تلف غيره
عادة. وكذا لا يوجب القصد. لأن كل واحد منهما
يقع عند انصاف أيضاً.^(٥)

(١) قوله تعالى : «^(١)»

(٢) قوله تعالى : «^(٢)»
(٣) قوله تعالى : «^(٣)»
(٤) قوله تعالى : «^(٤)»
(٥) قوله تعالى : «^(٥)»

(١) قوله تعالى : «^(١)»
(٢) قوله تعالى : «^(٢)»
(٣) قوله تعالى : «^(٣)»
(٤) قوله تعالى : «^(٤)»
(٥) قوله تعالى : «^(٥)»

لزوج غائبة عليه . وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه لا يضمن ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العسر عسر ، حار حار » ^(١) . ولا يضمن ما يضمنه غيره من أهل الزوج . واستدل الجمهور بما روي مالك أنه قال : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » ^(٢) . فنفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمن ما يضمنه غيره من أهل الأموال . حفظه به الأثر ، وما أفسدته بتأويل فهو مفسوم عليهم ^(٣) . ولأن إعادة من أهل الشراعي إربها في شهر لم يرضى وحفظها ثلثاً ، وعادة أهل الخواند (الساكنين) ولزوجه حفظها ثلثاً دون الثلث ، فإذا ذهبت ليلاً كان النضر بط من أهلها تركهم حفظها في وقت عاده حفظه .

٣٠ - أما إذا ألفت تزوج ثانياً ، وكانت وحده ، فلا ضمان حسب الجمهور ، إذ العادة الثالثة حفظ الزوج ثانياً . وكان النضر بط من أهل الزوج . ونص ابن قدامة على أن حكمه بتغير تغير العادة . وقيد الشائكة هذا الحكم بما إذا كانت الدابة ثم تعرف بالاعتماد ، ولا ضمان لعدم حفظها برسمها ربطاً عكراً .

٣١ - وإذا ألفت ثلثاً شياً غير الزوج ، وكان

مستغرها فلهذا ، فالنضر بط على ممرها ، لأن سببه أخص ، فاحتمل به الضمان ، ^(٤) الرابع لم يضمن ما يضمنه غيره من أهل الزوج . بناءً ، ^(٥) الرابع .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو قول ثلثة النعمية لا يضمن من حبل رباط الفرس . أو فتح نقص الطائر ، لأن يكون أعضائها حتى ذهبا ، وأن يجره الغنم كس بالثلاف ، مباشرة ولا ثلاً ملحقاً ، لأن الطير مختار في الطيران ، يمكن الطيران ففأ إلى اختياره والاصبح . ^(٦) غير مجي ، فلا حكم به . بحلاف من الزنق ، وأن لا يمنع سببه ببيت لا يوصد منه . ^(٧) سالك عند عدم المنع ، لا على نقص الدابة . فكان الغنم نضر لثلاث ، فيجب الضمان . وكذا إذا حبل رباط الدابة ، أو فتح باب الإسطبل . ^(٨)

وفي ذكره هذه الأمثلة تكون دلالة على أنه أن الدابة في تطبيق مبدأ التمسك ، وأنما الضمان لا يضمنه غيره من أهل الزوج ، وأما الضمان

ما تطلبه القواب :

٢٩ - إذا ألفت الدابة زوجاً للفرس ، وكان ذلك إبلاً ، ضمن صاحبها عند الجمهور ، لأن فعلها منسوب إليه ، وعقبة تعهدا وحفظها ، ولأن نفع كلها من

(١) - حديث : « العسر عسر ، حار حار » رواه أحمد وأبو داود وأبو يعقوب وأصحاب السنن عن أبي هريرة ، وفي رواية : « العسر عسر ، حار حار » . (٢) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٣) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٤) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٥) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٦) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٧) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٨) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » .

(١) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٢) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٣) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٤) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٥) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٦) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٧) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » . (٨) - حديث : « إن دقة الليرة حلت حنيفة قروم » .

وقد ينحصر موجب الإتلاف في الإثم فقط ، كما إذا أُلِّف نفسه مالا يتفيع به .

ما يشترط لضمان المثلقات :

٣٤ - ذكر بعض الفقهاء شروطاً هذه حلائتها :

١ - أن يكون الشيء المتلف مالا ، فلا يجب الضمان بإتلاف الميتة والدم وجلد الميتة وغير ذلك مما ليس بمال .

٢ - أن يكون متصرفاً ، فلا يجب الضمان لغيره . أحمر والخنزير على المسلم ، سواء كان المتلف مسلماً أو ذمياً تقوم تقويم أحمر والخنزير في حق المسلم .

٣ - أن يكون التلف من أهل وجوب الضمان عليه ، ولو أُلِّف بغير مال إنسان فإنه لا يجب الضمان ، على التمهيل السابق ذكره . ولو أُلِّف الحيواني والغنم نفساً أو مالا لزم الضمان ، لعدم توقف ذلك على القصد ، وأحياناً حق التلف عليه ، وضمان المال يكون في ماها ، أما ضمان النفس فعل العاقبة ، ومقتضى صاحب الدرع عن الأشياء : الحي المجبور مؤاخذ بأفعاله ، فيضمن ما أُلِّفه من المال للحال . وإذا نُكِّل فالدية على عاقبته ، إلا في مسائل مستثناة فإنه يضمن فيها : لو أُلِّف ما اقترضه ، وما أودع عنده بلا إذن وليه ، وما أُعير له ، وما بيع منه بلا إذن . وأما إن أس عابدين في التعليل هل يضمن المستفادات (١) .

منها راع به كفاية الحفظ ، أو معها من له يد عنها ولم يضمنها فإنه يضمن اتفاقاً ما أُلِّفه من زرع وغيره (٢) أما إذا كانت وحدها فقد ذهب الحنفية والمثابرة إلى أنه لا يضمن مالها ، لأنها لا تتلف غير الزرع عادة ، وخديث « العجاء جبار » (٣) كذا أنه لو صحت الدانة بالراكب ، ويؤخذ على ردها ، فإنه لا يضمنه كاشفلة ، لأن الراكب حشد ليس يضر لها ، فلا يضاف سببها إليه . وقال الأئمة : لا ضمان إلا إذا كانت من شأنها الاعتداء ، فإنه يضمن حيث فرط في حفظها ، أما الخافعة والمعتمدة عندهم الضمان .

٣٥ - ما تقدم كله شاخص بما يمكن منه من الإيهام والدواب . أما ما لا يمكن منه ، كالخيل والحصان ، فإنه لا ضمان فيها لأنه لا يدخل تحت اليد . وقد أفتى الخليلي ، من الشافعية ، في نخل قيل حلاً بأله هدر ، لتفصيل صاحبه دون صاحب النخل . وقد ذكر الفقهاء صوراً كثيرة حول هذه المسألة (٤) .

٣٦ - موجب إتلاف الضمان وذلك في إحدى حالتين :

١ - بإتلاف مال الغير المحرم شرعاً خبر إذاً من الشارع ومن صاحبه ، وفي حكمه إتلاف الأموال العامة من غير التفات .

٢ - إتلاف مال الغير المحرم شرعاً بإذن من الشارع للمصروية بغير رضا صاحب المال .

(١) انظر حاشية ابن عابد - ١٥١ - ٥٥٩ . وشرح المصنف ٥٠٥ - ٥٠٩ ، والشرح ولا كمال لما مر من هذه المسألة ٣٢٢ . وباب العتق ٣٣٥ . لمعبر والشرح الكبير ٥٠١ .

(٢) الحديث « أربج السحاري » في الباقى ٣١١/٤ .

(٣) إعراب الحديث .

(١) مدني ١١٨/٧ ، وحاشية ابن عابد ١٢٥ ، ١٢٦ ، وشرح المصنف ١٠١/٤ ، ١٠٢ ، وبهاية المحتاج ١٧/٧ - ٣٦٥ ، وانظر مع الشرح الكبير ١٦٨/٩ .

١ - عند إثبات بطلان عبية ، وهو معنى انقضاء فسخ عبية
التنق.

وعلى هذا فإن الإتلاف بعد فسخ عبية وتنق عبية
كأنه لا فسخ عبية في الشرح الكبير على المنع : ما
يحتاج إلى انقضاء في تلف بل فيه فهو من عبادة
الربائع . فإن تلف دابة مساوية بطلان عبية ، ورجع
نشرني دلت ، وإن أئمة المشتري استرجع عبية اثر ،
وكان كالمفوض : لأنه صرف فيه ^(١)

٢ - ومن صور الإتلاف في فسخ ما هو عبية من
أن انقضاء ينفي في الله وتزويلا في الموهوب له العيب
لوهو بطلان الوهاب .

٣ - ومن صور عبية في الشكر ما هو من أن الزوجة
أرشدت إلى أنعت عبية فإتلاف ينقضي عبية
وهو في مد الزوجة أو الوي - أعزرت عبية
لأنه . أن الإتلاف غير المشقة فلا ينقض
وكذلك الإتلاف لا يقع لعبية ، فلا يبعد فيضا ^(٢)

٤ - وقال الشخصية في الإجابة بطلان عبية
أو بطلان عبية ففسخ أمر قبل أن يبيع رب الثوب ،
فلا أحرر لحياط ، لأن الحياط ما له أثر فلا أحرر
قبيل التسليم . وبالإتلاف تعدد التسلية . ولنجيد
نقصين الحق من نفسه العيب ، وأجر مثل الخيانة ،

العبية . (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

٣٨ - والرجح الثاني عند خيانة : أن الفسخ
عليها كالعادية ، لا اشتراكها في الإثم . وفي قول
الراية - كما يوضح من كلام ابن تيمية - أن
الفسخ عن الذم - بالمنع - استناد إلى حديث
: لا طاعة لمخلوق في معصية الله ^(١) يقول ابن
فريسي . إن من أمر الزوال بطلان عبية ، أو فسخ
أو حله أو أمه . أنه أوسع منه ، فلا يفسخ شيء
من ذم ، وإن علم أنه بعبية ونوع به في نفسه أو
شهره أو ما - فإن لم يوجب عليه الفسخ أو قطع
والهزم . وغیر شمس من باع ^(٢) ففسخ الكلام فيه
موضعه تحت (لا كراه)

أثر الإتلاف في علق القبض واسقاط الأجرة :
٣٩ - من المبرر شرعا أن المبيع قبل قبضه يكون في
ميدان المبيع ، وأن الإتلاف لشريه وهو في
البيع بغير قبض قبله اثر ، لأنه لا يمكنه إلا

١ - (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

عن طبيعته، وسرعة (بسطار)، وحقايق، وحقائق،
مادام أن لم يهبط ولم يقصروا، والأمر الصانع^(١).

يقول ابن فهد: إذا فعل المصنوع والخطأ
والتعطيل ما أرواه لم يفسد، شرطين: أحدهما:
أن يكونوا ذوي حذق في صناعته، فإذا لم يكونوا
كذلك كان فعلاً محروماً، فيفسد صرائه، الذي لا
يتجاوز ما ينبغي أن يقطع، فإن كان حاذقاً ولجوازه،
أو قطع في غير محل القطع، أو في وقت لا ينعش فيه
القطع، وأشباه هذا، ففسد فيه كفه، لأنه إتلاف لا
بمختلف ضلعه منسب والمطابق، فأشبه إتلاف المال.
وكذلك أنكم في الغاطع في العنصر، وغاطع به
البارق، ثم قال: ولا يلزم فيه خلاف^(٢).

الإتلاف نتيجة التصادم:

٤٥ - وفي الإتلاف بالتصادم والتجاذب تعين
مادة كل غارس أو راجح دية الآخر، إذا اصطدما
وصان منه فرفاً عن الغفا وكانا غير عامدين، أما لو
وقعوا على الوجه فيهدر دمها، ولو كانا عامدين فعل
كل نصف دية الآخر.

٤٦ - ولو تصادم رجلان حبلاً، فامطع أحدهما
ففسد على الفقا ومات، أهدر دمها موت كل غرة
منه، فإن وقع على الوجه وجب دية كل واحد منها
على عاقبة الآخر لونه بقوة صاحبه، فإن نكاحاً عدية

(ولا يجب الأجر المسمى لأنه إما لم بالغد ولا عقد
ببه وبين لائق) فوجب العير على الأجر المثل^(٣).

حدوث الاسترداد بالإتلاف:

٤٣ - إذا هلك المبيع كله بفعل الباع وهو في يده
أو في يد المشتري الذي قبضه بفرضه فإن البائع فإن
البائع يده مشدداً للمبيع، وسقط البيع وسقط الضم
عن المشتري. وإذا هلك بعض المبيع بفعل الباع فإن
كان قبل القبض سفل البيع بقدر الهالك، وأعتبر
مسترداً هذا البعض، وسقط عن المشتري حصته
الهالك من الثمن. والمشتري باحيا في الثاني لفرض
الصفقة، وإن كان إتلاف الباع للمبيع يده ففسد
المشتري له حصته صحبها، وعد استقاء الثمن، لم
يعتبر ذلك منه مسترداً، وإنما هلاكه وهلاك
الأجنبي سواء، وإن كان المشتري نفسه بفرضه
البائع والتمس حائلاً غير منقضى، واعتد ذلك
الإهداء من البائع استرداً في القدر الذي أنقصه،
وسقط عن المشتري حصته من الثمن^(٤) وتضمن ذلك
موضعه مصطلح (استرداد).

الإتلاف بالسرابة:

٤٤ - ما يتلف بالسرابة إن كان بسبب ما دون فيه
دون جهل أو تقصير فلا ضمان، وفي هذا خلاف

(١) ابن عسك: ١٠٤.

(٢) البائع ١٣٩/٥، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١

أن وقع على لوجه على عاقلة الآخر، وأهدر دم من وقع على لقفاه.

وصال ذلك في السفينة منسطة، فإن فترق إسدها بما فهم، فلا شيء في ذلك على أحد، لأن الربيع تغلب، إلا أن يعلم التواني (البحارة) أنهم لو أرادوا صرفها لشدوا، فيفسدون، وقال ابن شاس: ولو تحاذوا الحبل، فاسطغيم، فلفا، وكما اصطدمها، وإن وقع أحدهما على شيء، فأنعه، ضمن. وقال نس قدامة: وإن تصادم فسادا يمشيان، فإتانا، فعلى عاقلة كل واحد منهما رية الآخر. وإن كانتا امرأتين حبيبتين معاً كالأربعين، فإن أسفقت كل واحدة منها جنباً فكل كن واحدة نصف ضمان جنبها ونصف ضمان جنبين صاحبته. (١)

إن تلاف بعض المنقول لسلامة السفينة:

١٧ - جهوز لقفاه عن أن ملاح السببة إن كان مجبراً مشتركاً ضمن ما تلف بعمله إذا لم يكن صاحب الحصول حاضراً معه. على التفصيل المبين في مصطلح (إجارة).

أما إن حلف على السفينة الغرق، فأنفى بعض الركاب متاعه، أو شيئاً منه، اتسلم السفينة من الغرق، فلا ضمان على أحد، لأنه أثلف متاع نفسه باختياره، فصلاحه وصلاجه غيره. وإن ألقى متاع غيره

(١) الفقه المأثور، منشور من مطبع ١٢٥٨ ط ١ عام ١٢٩٩ هـ، وأسنده ٢١١/٤ - ٢١٢، والملاح والإكليل ٢٤٣/٦، والشرح لصمد وحاشية الصارون ١١٥/٤، ودية الفتح ٣٩٣/٧، وحاشية التكميل على صياح العدائن ١٥٠/٤، والمصرع مع الفهرج الكبير ٥٠٩/١٠ - ٣٦٠.

بغير إذنه صدمه وحده كأكمل مضطر عدم غرقه غير إذنه. وفيه ذهب الحنفية إلى أنه إن اتفقوا على إلقاء الأمتعة كلها أو بعضها حفظ الأمتعة فقط لا غرم بعدد الرؤوس.

أما إذا قصدوا حفظ الأمتعة فقط، بأن كانت السفينة في موضع لا تغرق فيه الأنفس والقاعوم بينهم على قدر الأموال.

وإن قصدوا حفظ الأنفس والأموال معاً فغرم بينهم على قدرها.

ودهب المالكية إلى أنه في حال طرح الأمتعة من السفينة عند خوف غرقها يوزع ما طرح على مال التجارة فقط.

١٨ - ولا سبيل لطرح الأدمي لانقضاء لسيئة من الغرق، ذكر أن كان أو أنشئ، حراً أو عبداً، سلباً أو كفوفاً، إذ الإجماع على أنه لا يجوز إرثانة أحد من الأدميين لسيئة غيره. ونقل الدسوقي عن اللغني أنه أجاب ذلك بالفرقة. (٢)

١٩ - لو قد انشقق الفقهاء على أن ما يقع من تلف في الأنفس والأموال شبة تجزئ عن بقاء فلا ضمان فيه ولا غرم، ومن أمثلته عدم التحكم في السفينة لربح تشديده.

٢٠ - الظاهر من تتبع أقوال الفقهاء في ضمان لتتلاف الناس، عن اشتداديب والتعليق سواء

(٢) حاشية ابن عابدس ١٧٢/٥ ط ١ عام ١٢٧٢ هـ وحاشية السعدي ٢٧/٤، والشرح والإكليل ٢٤٣/٦، و١١٥/٤، والملاح ١١٥/٤، والشرح الكبير ٣٦١/١٠ - ٣٦٢، والجمل على الصحيح ٩٠/٥.

فإن أتلفه أو تلف بنفسه ضمت، ووجب رد قيمته إن كان قيميا، ومثله إن كان مثليا^(١)، من التفصيل السابق في كيفية تضمين التلغات.

٥٢ - وإذا أتمف المصوب شخص آخر وهو يد الغاصب، فذهب المصوب (الحنفية والمالكية والحنابلة) إلى أن المالك غيرين تضمين الغاصب وتضمن المثلث. وذهب الشافعي إلى أن الأصل تضمين المثلث، إلا إن كان الإتلاف لمصلحة الغاصب، كأن قال له: اذبح هذه الشاة لي، أو فقهه أن التلف ملك له^(٢).

إتلاف الملقطة والودعة والمأذونة:

٥٣ - العين الملقطة والودعة والمأذونة العارية الأصل فيها أن تكون أمانة في يد الملقط والوديع والمستعير. وأصل أن الأمين لا يضمن إلا بالاعتداء أو الإهمال لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس على المستعير غير المثل ضمان، ولا على المستودع غير المثل ضمان»^(٣) ولأن بالناس حاجة إلى ذلك، فلو ضلواهم لانتزع الناس عنه، وعلى ذلك فإن حدث منه اعتداء

بالنسبة للأرب أو الوصي أو المعلم أو الزوج، التفصيل من مجاوزة القبل المعتاد وعدم مجاوزته. فالضمان متفق على وجوبه في حال مجاوزة القبل المعتاد، بل بعض المذهب يجعل فيه اعتصاص أو الدية.

وأما إذا كان يفعل في التأديب معتاداً فقه خلاف بين الفقهاء، بمجمله القول بالضمان، لأن الجواز لا ينافي الضمان. ولقول الآخر لهم - وهو المشهور والأصح في الجملة - أنه لا ضمان، لأنه مأذون به شرعاً وعادة، ولو أوجب فيه الضمان لوقع حرج على الناس في تأديب من يوكل إليهم تأديبه^(٤) وفي هذه المسائل تفصيل مرطبه مصطلح (تأديب)

إتلاف الأجير واستأجره لما في يده:

٥٤ - العين في يد المستأجر أمانة فلو هلك دون تعد أو تفریط أو عاقلتها دون عيه فلا ضمان عليه ولا ضمان. والأجير الخاص أمين، فلا يضمن إلا بالتمدي أو التفریط أو الخلفاء، والأجير المشترك اختيار الفقهاء القول بتضمينه إلا فيما لا يمكن تدويره على التفصيل المبين في مصطلح (الإجارة)

إتلاف المصوب:

٥٥ - يد الغاصب يد ضمان تعاقب، ويلزمه رد ما اغتصبه بعينه إن كان قائماً مثلياً كان أو قيمياً.

(١) حاشية ابن عسكرو ١٢٩/٥، وبسغة ثالث ١٢٩/٢، ونهاية المحتاج ١٢٩/٥، والمفسر ١٢٩/٥، والفرع الكبير ١٢٩/٥

(٢) استيع ١٢٩/٥، والمفسر ١٢٩/٥، والضم على شرح المهام ١٢٩/٥، والمفسر ١٢٩/٥، وكشف المحجرات ٥٩٩

(٣) حدثت: «ليس على المستعير...» رواه المارقي من مصرويس شعيب عن أبيه عن حماد، وفيه له صدق صمدان (تلميح الجير ١٢٩/٥ ط الحقة المتحدة)

(٤) حاشية ابن عسكرو ١٢٩/٥، وهو الإكمل ١٢٩/٢ ط الحلبي، والتمهيد لاس مرحوم هامش فتح العلي المالك ١٢٩/٢ ط الحسني، وحاشية محمدر على لباج ١٢٩/٥، والمفسر ١٢٩/٥، شربلر باض.

ترتب عليه إتلاف حسن. أما التلف الذي يقع دون اعتدائه ولا إهمال أو تقصير فإنه لا يترتب عليه ضمان.

إتتمام

التعريف :

١ - الإتمام لغة : الإكمال ^(١).

ولم تقف الحقيقة على تعريف اصطلاحى للإتتمام، ولا يخرج استعمالهم عن التعريف اللغوي.

هذا، وللإتتمام إطلاق خاص يتصل بالعدد لا بالكيفية، ومن ذلك إتمام الصلاة بدلاً من قصرها، فتكمل من القصر والإتتمام كمال، وإنما لوحظ في لفظي الإتتمام والقصر العدد. وتنصّل ذلك في صلاة المافر.

الإلتقاط ذات الصلة :

٢ - الإكمال : الذي يستفاد من تعريف الراضب للكمال وإتمام - كل في مادته - أن هناك فرقاً بينهما هو أن تمام الشيء انتهاءه إلى حد لا يحتاج إلى شيء خارج عنه. وأن كمال الشيء حصول ما فيه الخرض منه. وعليه فالإتمام ينسب للكمال. وقد ظهر من تتبع كتب اللغة والتفسير عند قوله تعالى (اليَوْمَ اكْتُمِلَتْ لَكُمْ دِينُكُمْ) ^(٢) عدم وضوح فرق بينهما فيكونان مشرودين. ولم يظهر فرق بينهما في المعنى الاصطلاحى.

(١) لأن العرب زكّل - تمم.

(٢) سورة المائدة / ٣

لكن الشافعية قالوا : إن الأخص في العارية أنها مضمونة في يد المستعير، فلو نكحت بعد استعمال مأذون فيه ضمنها وإن لم يفرط، لقول النبي صلى الله عليه وسلم «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» ^(١) وقالوا : الأصح أنه لا يضمن ما ينحق من الثياب أو ينحق بالاستعمال. وقيل بالضمان فيها. وقيل يضمن المصحق - أي المتألي - دون المصحق - أي المتألف بخص أمثاله - ^(٢).

٥٤ - وينبغي أن يلاحظ أن عارية الدراهم والدنانير والكيل والوزن والعدد يكون قرضاً في الحقيقة، إذ لا يمكن الانتفاع بها إلا باصتنلاك عيانتها وإتلافها. وما دامت في حقيقتها قرضاً فإنه يجب رد مثلها، أو قيمتها إن نضم المثل ^(٣) وتضميل ذلك وبيان المذهب فيه في مواضع من اللقطة والوديعة والعارية.

(١) حديث «على اليد ما أخذت ..» رواه أحمد وأصحاب السنن ولما حكم من حديث الحسن بن مسروق، في سماع الحسن من سلاف، وزاد به أكثرهم ثم نسي الحسن فقال : هو أمين لا ضمان له. قال الردي : حديث حسن [في القدر ١/ ٣٩١ ط الأول مصنف محمد]

(٢) سائياً خليلي على مناج العالين ١٠٨

(٣) نسخ القدر ١/ ١٢٣، ٨، ١٠٣

الحكم الإجمالي :

٣- الحكم التكليفي للإتعام أن إتعام ما شرع فيه المكلف من طاعة وأسية وجب بإجماع الفقهاء، وإتسام ما شرع فيه من طاعة نافذة يختلف فيه . فقي الجملة يذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب الإتسام أخذًا بظاهر قوله تعالى (وَلَا تُبْغِلُوا الْغَنَكُم) (١) وبذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه غير واجب ، على خلاف وتفصيل يرجع إليه في مواضعه نكل تصرف بحسبه .

والأثر المترتب على الإتعام أنه طاملاً يعني الإتيان بالأركان الضرورية فإن آثار أي تصرف تعوي أو فعلي تترقب على الإتيان بها . (٢)

هذا ، والفقهاء يفصلون أحكام الإتعام بالنسبة لكل مسألة فقهية في موضعها ، ومن تلك المواطن مسائل الفواضل والعلو بالسبب للصيام والصلاة وغيرها .

إتعام

انظر : تهمة

(١) لسان العرب ، والصاح (فقه)

(٢) مجلة الأحكام العدلية المدة (١٧٨٥)

(٣) حيث : « المونة على الهوى ... » جزء من حديث

رواه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

وأحسبه في الصحاح من سقطه : « بين على الهوى

صلته » (الله دايه) في تحريج أصاويت فخرية

مطبعة السجالة الحديثة (وانظر) انصاف

الزوجة ١٥/١ - ١٦ في الأول دار المأمون)

(١) سورة محمد صلى الله عليه وسلم / ٣٣

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٦ ط الأولى ، ولسان الغالب

للكرمي من ٧٩ ط الكتب الإسلامي ، والتمهيد شرح الهدى

٣٩٣/١ ط السيرية ، والخصائص ١/ ٩ ط الأولى - نسخة

المدح بلها .

إتبات

التعريف :

١ - الإتيات لغة مصدر ثبت بمعنى اعتبر الشيء دائماً مستقراً أو صحيحاً (١) ويؤخذ من كلام الفقهاء أن الإتيات إقامة الدليل الشرعي أمام القاضي في مجلس قضاءه على حق أو باطل من الوقائع .

القصد من الإتيات :

٢ - المقصود من الإتيات وصول الداعي إلى حقه أو منع التعرض له ، فإذا أثبت دعواه لدى القاضي بوجهها شرعياً ، وتبين أن المدعى عليه مانع حقه أو تعرض له بغير حق ، يتم القاضي من تمرده في منع الحق ، ويوصله إلى مدعيه . (٢)

من يكلف الإتيات :

٣ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب الأربعة في أن الإتيات يطلب من الدعي ، لقوله صلى الله عليه وسلم « البيئة على المدعي » ، واليهي على من أنكروا (٣) وفي رواية مسلم وأحمد « لو أعطي الناس

ونحن الشافعية على أن الإقرار أول القبول من
الشهادة. (١)

ونحن احتسابه على أن المدعى عليه إذا اعترف
بالحق لا نسمع عليه الشهادة، وإنما نسمع إذا
أنكر. (٢)

يم بكون الإقرار؟

٩ - بكون الإقرار باللفظ أو ما يقوم مقامه،
كإشارة والكتابة والكوث قرينة.
وتفصيل ذلك وغيره من أحكام الإقرار يرجع
إليه في مصطلح (إقرار).

الشهادة:

١٠ - من معاني الشهادة في اللغة البيان والإظهار
لما يضمنه، وأنها خبر قاطع. (٣)
وشرعاً: إخبار عن ثبوت الحق للخبر على الغير في
مجلس القضاء.

وقد اختلفت صيغها عند الفقهاء تبعاً لتقسيمها
شروطاً في قبولها كمحفظ الشهادة ومجلس قضاء
وغيره. (٤)

ومن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام
الحجة على ما عرفت وانعامة (١) بناء على إقرارهما بالزنى.
وقد أجمعت الأمة من عهد النبي صلى الله عليه
وسلم إلى الآن على أن الإقرار حجة على المقيم،
بوتة به، ويعامل بمقتضاه.

ودليله من المصنف: انتفاء التهمة، فإن العاقل لا
يقرب على نفسه كذباً. (٢)
مرويه الإقرار بين طرق الإثبات:

٨ - القضاء بمجموع من أن الإقرار أقوى الأدلة
الشرعية: لانقضاء التهمة فيه غالباً.

فقد نص الشافعية على أن الإقرار حجة شرعية
موق بالشهادة، بناء على انتفاء التهمة فيه غالباً، ولا
ينفي ذلك أنه حجة قاصرة على المفرد وحده، في حين
أن الشهادة حجة متعدية، لأن القوة والضعف وراء
التعدية والاعتصار. فانصاف الإقرار لا يقتصر على
نفس المقر، والشهادة بالتعدية إلى الغير، لا بتأني
نصافه بالقوة واتصافها بالضعف بالنسبة إليه، بناء
على انتفاء التهمة فيه دوناً. (٣)

ونحن المالكية على أن الإقرار يبلغ من الشهادة.
قال أشهب: «قول كل أحد على نفسه أوجب من
دهواه على غيره». (٤)

(١) شرح المصنف وحاشيته ج ٢/٢٨٨

(٢) المحي ٢٧١/٩

(٣) عمار الصغاح، وسان الثوب، وكتابنا ج ١.

(٤) نكته فتح القدير ٢٨٠/٢ ط الأول، وأبهر ١١١/٧،
والنسخ الكبير مع حاشيته المسمى ١١١/١. والبيومي
على الخطيب ٣٨١/٩. والحاصل على شرح النهج ٣٧٧/٥،
وكشاف الفلاح ٣٨٨/٩

(١) حديث مذهب روى البخاري وغيره وحديث العامة روى
مسلم (نسخ المجلد ٨٧/٩، ٨٨) طبع التمهيد.

(٢) فكتة منيع القدير ٢٩٩/٧ ط ١، حاشية، والرهبي على
للمرتبة ١١١/٩، والبيومي على الخطيب ١١٩/٣،
وحاشية المحلل على شرح المصنف ١٢٧/٣، والمفتي
مع انصر ٢٧١/٥، وكشاف الفلاح ٣٨٧/٧

(٣) بكته منيع القدير ٢٩٩/٧

(٤) نكرة الحكماء ٣٩/٧ ط المحي.

حكمها :

١١ - لشهادة حالتيان : حالة تحمل ، وسادة أداء .

فأما التحمل ، وهو أن يذعن الشخص لشهادة ويعطد لشهادة ، فإن ذلك فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن البقية . فإن تعين بحيث لا يوجد غيره كان فرضاً عليه . وأما الأداء فهو أن يدعى لشخص لشهادة بما علمه ، فإن ذلك واجب عليه ، بقوله تعالى : « وَلَا تَأْتُوا بِشَهَادَةٍ إِذَا كُنْتُمْ دُعَوْنَ » وقوله تعالى : « وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ آتِمٌ عَذَابُهُ »^(١)

دليل مشروعيها :

١٢ - اتفق الفقهاء جميعاً على أن الشهادة من طرف القضاء ، لقوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَشْهِدُوا بَيْنَ يَدَيْهِ رِبَاكُمْ الْحُكْمَ فَإِن كُنْتُمْ تَكُونُوا تَحْلِفِينَ قُرْبَىٰ وَالزَّكَاتَ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ »^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم : (التبعة على المدعي واليمين على من أنكر)^(٣)

وقد أجمعت الأمة على أنها حجة يسي عليها الحكم .

مدى حجيتها :

١٣ - الشهادة حجة متعددة ، أي ثالثة في حق جميع الناس غير مقتصرة على القاضي عليه ، فكأن لو كانت حجة تنعها إذ لا تكون ملزمة إلا إذا اتصل به القضاء . وتفصيل أحكام الشهادة يرجع إليه في موطنه في مصطلح (شهادة)

(١) - سورة البقرة ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، (نصرة الخليل) ج ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ ط المطبعي (الأخيرة) .

(٢) - سورة البقرة ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) - سنن ترمذي ج ١ ص ١٢٩ .

القضاء بالشاهد واليمين :

١٤ - اختلف الفقهاء في القضاء باليمين مع الشاهد :

ذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأبو نؤير والفتهاء السبعة المذنبون إلى أنه يقتضى باليمين مع الشاهد في الأموال وما يؤول إليها دون غيرها . وذهب الإمام أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وجهور من العراقيين إلى أنه لا يقتضى باليمين مع الشاهد في شيء .

وقد استدلل الإمام مالك ومن جمعه بحديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد »^(١)

١٥ - والقاتلون بالقضاء باليمين مع شاهد احتبقوا . في اليمين مع المرتين :

فقان المال كية يجوز ، لأن المرتين أولى بقاء الواحد مع الشاهد الواحد وذهب الشافعي والحنابلة إلى أنه لا تقتل اثنين مع شهادة امرأتين ، لأن شهادة المرأتين بما اعتبرت بها لو كانت شهادتها مع شهادة رجل . وفي القضاء باليمين مع الشاهد في الحدود التي هي حق لنفس خاصة كحد النكاح قولان في مذهب مالك .^(٢)

(١) - حديث ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع اثنين (أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي) ومن ما يهبط « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين اثنين وشاهد » (عبد الرزاق ١٦٦٤)

(٢) - بداية العبد لاس وقد ٥٠٧٢ ط مكتبة المكي - الأثرية ، ونصرة الخليل ج ١ ص ١٢٩ ط المطبعي (الأخيرة) ص ٢٠٩ ط المكتبة الإسلامية ، ونفس والفرع الكبير ١٢٩٢ ، ١٣٠١

واستدل المتأخرون من القضاء بما يجب والشاهد بالكتاب والسنة:

فأما الكتاب قوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذُنُبَكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ شَهِيدٌ فَلْيَكْفُرُوا وَأَمَرُوا أَنْ يَشْفَعُوا لَكُمْ مَنْ تُرَضُّونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» وقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذُنُوبَكُمْ بِشُكْمٍ» فمفهوم الشاهد الواحد والجميع زيادة على البعض، والزيادة على البعض نسج، وهو لا يجوز إلا متواتر أو مشهور. ولم يشك واحد منها. وأما السنة فتقوله صلى الله عليه وسلم «لو ينظلي الناس بدعواهم لأدعى أناس دماء رجال وأموالهم، ولكن الجبين على الدعي عليه» وقوله عليه الصلاة والسلام «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(١) ومن قوله للأج «شاهدك أو يمينه»^(٢)

والحديث الأول جعل حسن البين على النكر. فإذا قبلت بين من الدعي، أو وثقت به، لم يكن حرج أفراد البين على لسكرين.

وكذلك الحديث الثاني جعل جميع أفراد البينة على الدعي، وجميع أفراد البين على المنكر، ونقضت مع هذا قضية ونزاعاً. والقسمه تنافي الأمر! الخصمين بما وقعت فيه القضية.

والحديث الثالث حرم الدعي بين أمرين لا ثالث لهما. إما بينة أو يمين مدعى عليه، والتعبير بين أمرين معنيين جميع تجاورهما. واجمع بينهما^(٣) الجبين:

١٦ - من مدعى الجبين في الدعوى والفدرة، ثم

(١) سورة الصافات: ٢٠

(٢) لم: ٥٥، من ترجمه.

(٣) رواه تقي الدين بن حبيب بن سيرة (فيمن مدعى ١٢٥/١)

(١١) الدعي بكسر الهمزة وفتح الدال ٣١٦٣، وما بعدها من أمثلة.

أطقت على الجارسة، وانقضت. وسعي الخلف نال جيناً لأن به يتقوى أحد طرفي الخصومة^(١).

والمتخصصون يستعملون عمل أن الجين من طرق القضاء، وأما لا توجه إلا بعد دعوى صحيحة، وأنها تكون باعثاً لثلاث، وأنها لا تكون إلا بطلب من الخصم، إلا في مسائل مستتاة، وتكون على العلم. وعمل است، وأنها لا يجري فيه الاستخلاف، إلا ما استثني، وأنها ترفع الخصومة في البينة، وأن صحتها واحدة في المحصلة بالنسبة للمسلم وغير المسلم، وأنها توجه في جنس القضاء من القاضي والمحكم^(٢).

١٧ - وموضح توجيه الجبين هو عدم إنكار المدعي عليه الحق المدعي، وعدم تقديم بينة. وهنا تفصيل: فالخصم في المالكية يرتبون طلب الجبين على عدم وجود بينة حاضرة في المجلس معقومة له. فإن كانت بعدة فله طلب الجبين.

أما إذا قال المدعي: بي بينة ماهرة في المعر، ونكر أن طلب بين المدعي عليه، فأوجبته ومحمد - في رده كطحاوي عنه - برباد أنه لا حق في طلب الجبين لأن الجين يدل عن البينة.

وذهب أبو يوسف ومحمد - في رده الغضاف عنه - إلى أن للمدعي حق طلب الجبين، لأن ذلك حقه فإذا ادعى بحسب إليه.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن للمدعي حق طلب الجبين ولو كانت له بينة حاضرة، لأنه مخير بين (١) عمار الصنيع وغيره.

(١) حاشية ابن عسكس ١٣٢/١ ط سلافي، وسند نبع ١٣٢/١٥، والشرح للمصنف ١٣٢/١، والبيهقي ١٣٢/١

١٣٢/١، والبيهقي ١٣٢/١

الحيران كذلك. وزاد بعضهم لزوم ذلك في القدر والرابع.

ونفقاء اذاهب متفقون على أن لتعليف يكون في المال وما يؤول إلى ذلك.^(١)

١٩ - واشتغل أئمة الحنفية في التخصيف في النكاح والرجعة والإيلاء والإستيلاد والفرق والولاء والنسب. فذهب الإمام أبو حنيفة إلى عدم لتعليف في الأمور المذكورة. وذهب الإمامان أبو يوسف ومحمد إلى التخصيف، والفتوى على قوضها. واستحلف السارق لأجل المال فإن نكح خسر ولم يقطع. وعمل الخلاف بين الإمام وصاحبيه فيما ذكر إذا لم يتخمس الحق المدعى مالا غيرت تخصصته حلف لأجل مال عنه الجميع.

وسبب اختلاف بين الإمام وصاحبيه في التخصيف في النكاح وما تلاه أن من وجهته عليه اثنين قد بكل من خلفها فيخص المدعى. وانكول يحتسب الإقرار واليذل عنه لإمام. وهذه الأمور لا يتأثر فيها اليذل. وعند صاحبين أن تكون إقرار قطعا.^(٢)

٢٠ - والفتهاء متفقون على أن يمين تغل با دعوى ادعى على المدعى عنيه أي أنها تغطي الخصومة للعلن.

نكتهم يختلفون في انقطاع الخصومة مطلقا باليمين على محس أنه إذا حلف المدعى عليه يمين من لمدعى أن يعود إلى دعواه إذا وجد بينة ؟

(١) حاشية امر عباس ١٤٣/١، والمقرر ١٤٣/١،

وتصميم الشك ١٩٦/١، ومشتهر ١٤٠/٢،

وإدعاء الحاج ٢٣/٨

(٢) حاشية امي خالد ١٢٣/١

تقديم البينة أو طلب اليمين. كما قال الحنفية : إن قال المدعى عليه : لا أقر ولا أنكر. لا يستحلف، بل يُحْسَنُ ليقر أو ينكر. وكذا لو زعم السكوت بلا قذف، عنه أبي يوسف. ونقل عن البدائع : الأشبه أنه إنكار فيستحلف.^(٣)

وتوجيه اليمين يكون من القاضي بطلب المدعى. واستثنى الإمام أبو يوسف أربع مدائن يوجه فيها القاضي اليمين بلا طلب المدعى.

أولاه : الرد بالعبء ، بحلف المشتري بالله ما رضى بالعبء.

والثانية : القضيح بالله ما أهلك شفعتك وشأتها : المرأة ، إذا طبت فرض التفقة على زوجها كذا : بالله ما عشتك زوجك شيئا ولا أعطاك التفقة.

ورابعة : بحلف المستحق : بالله ما باعت.

١٨ - وفي دعوى كد بين على البيت : تجمع أئمة الفذهب على تخفيف المدعى مع البينة بلا طلب المدعى عليه ، أن يقول له القاضي : بالله ما استوفيت من المليون ، ولا من أحد أدام إليك عبء ، ولا قبضه ، فاضى بأمرك ، ولا أبرأته منه ، ولا شيئ منه ، ولا أحلت شيء من ذلك أحدا ، ولا عندك منه ولا بشيء منه رهن . وتسمى هذه يمين بين الاستغناء وبين لعضاء ، ولا استمرار ، وقلة المالكية إن الدعوى عن الغائب ، أو على الشيء أو على الأعباس أو على الساكنين وعلى كل وجه من وجوه الأمر وعلى ميت المال وعلى من استحق شيئا من

(١) شرح منار ١٢٣/١ ، والسنوني ١٢٠/١ ، ونصرا

الحكام ١٩٦/١ ، وأبى الفتى ١٤١/١ ،

والمدعي ١٩٦/١ ، وأبى راض

وإن أصرم كتب القاضي ليحجب بخطه إن عرف الكتابة، ولا يشرته،
ما يحلف به :

٢٣ - لا يحلف إلا بالله تعالى، أو بصفة من صفة الحديث «من كان حائلاً فليحلف بالله تعالى أو كذراً»^(١).

فتر حلفه غيره، كالتلأق ونحوه مما فيه إكراه بما لا يلزمه إلا الحلف، ثم يكن بيناً وإن ألغ الخصم. وقيل إن سنت الضرورة إلى الحلف بالطلاق، تقرر إلى القاضي.

ويحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى، والمجوسي بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، والمجوسي بالله الذي خلق النار. ويحلف الوثني بالله تعالى، لأنه يقر به تعالى. ويحلف الأخرس بأن يقول له القاضي: عليك عهد الله وميثاقه إن كان كذا وكذا. فإذا أومأ برأسه أي نعم، صار حائلاً. ولا يقول له القاضي: «والله» ولا كان القاضي هو الحالف.

ما يحلف عليه :

٢٤ - إذا كانت الدعوى بملك أو حق مطلق فالتحليف يكون على الحاصل، وإن يحلف بالله ما له فبلي كذا ولا شيء منه. وأما إذا كانت الدعوى بملك أو حق مبين السبب فهناك تجهيزات ثلاث :

أ - فجعل ظاهر الرواية عند الحنفية، ومفهوم مذهب الحنابلة، أن التحليف على الحاصل - لأنه شرط - فيحلف: ليس للدعي شيء.

الصحيح عند المذاهب الثلاثة والخالف أن يبين لدعي عليه تقطع الخصومة في الحال فقط، فإذا وجد الدعي سبباً كان له أن يبد الخصومة، لأن اثنين كان حلف عن البيت، فإذا جاء الأصل انتهى حكم الحلف، إذ تنصرت على أن اثنين تفيد قطع الخصومة في الحال، لا راءة من الحق، وأنه صلى الله عليه وسلم «أمر سائل بالخروج من حق حليفه»^(٢) فلو حلف الدعي عليه، ثم أدم بينه بدهاء، أو شاهداً ليحلف معه، حكم به^(٣).

ومذهب المالكية وهو القول الآخر نحفية أن اثنين تقطع خصومة مطلقاً^(٤).

٢٩ - التحليف على فعل النفس يكون على البتات، أي القطع بأنه ليس كذلك. علام يحلف ؟

والتحليف على فعل الغير يكون على العلم، وكل موضع وجب فيه اثنين على العلم، فحلف على البتات، كفى، وسقطت عنه، وعلى شكه لا. حق الاستحلاف (طلب الحلف) :

٢٥ - الأصل في طلب اثنين أن يكون للدعي، ويجوز أن يثبت عنه في ذلك وكيله أو وصيه أو وليه أو ناظر الوكيل، ولا تجوز الإثابة في الحلف إلا إذا كان المدعي عليه أعمى أو غرس أصم، لأنه يحلف عنه وبه أو وصيه^(٥).

(١) روى أحمد والبيهقي والحاكم عن ابن عباس وأبي هريرة بأحد روايه. وقال أحمد حسن شاكر : سنن صحيح. (تلفيز الحديث ١/٢٠٠)، (وكتبت من أحد نسخة شاكر ٢٤١/١).

(٢) رواية أحمد ٢٣٥/١ في المكتبة الإسلامية.

(٣) ابن رشد ٥٠٥/٢ في مكتبة الكليات الأزهرية، ومناشبة ابن مفلح ٢٤١/١.

(٤) سائبة ابن جابر ١/٢٨، وما بعده ما الأولى.

(٥) الحديث رواه الشيخان وأحمد وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في رواية أو نهت من (أبو ذر). حـ رواية ٢٩٥/٣ ط الأولى.

« خفيت أن تصادف قدراً ، فبقال : حلف لعزيمه ،
أو هذا شيء منه »

ولا يحلف المتكبر بعد البدء ، لأنه أسقط حقه في
الخصومة ، ولأن كسرام الناس يتصرفون عن الحلف
توراً ،

أما لو أسقط المدعي اليمين فصداً بدون مخالطة أو
افتداء بعد طلبها ، لم يمكن ذلك إسقاطاً ، وله
التحليف ، لأن التحليف حق القاضي .^(١)

تخليط اليمين :

٢٦ - فقهاء المذاهب متفقون على جواز تخليط
اليمين . لكنهم اختلفوا في كون التخليط ،

فذهب جمهور الفقهاء ، وهو أحد الأقوال عند
الحنفية ، إلى أن اليمين تلتزم بالزمان والمكان والهيئة .
وذلك فيما فيه خطر ، ككساح وطلاق ولعن وولاء
ووكالة ومال يبلغ نصاب زكاة .

والتخليط بالزمان كبعد العصر أو بين أذان
واقامة ، وبالمكان لأهل مكة بين الركن والمقام ،
ولأهل المدينة عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي غير مكة والمدينة في المسجد الأعظم .

وبالنسبة للهيئة قال بعضهم : يحلف قائماً
مستقبلاً القبل .

ولم يحيط بالتخليط أكثر متناجي الحنفية ، وقيل لا
يقتل على المرفوع بالصالح .

(١) حاشية السقوي ٣٩١/٢ ، ونجاة المحتاج ٢٢١/٨ ، وحواشي
الروض ٤٠٥/١ ، والنجدي على التخليط ٣٥٠/١ ، ٣٥١ ،
والنفسي ٥٢٨/١ ، ٥٢٩ ، وابن عابدين ٤١٦/٤ ط بلاق
١٣٢٤

ب - وفي رواية عن أبي يوسف ، وجمهور مذهب
المالكية ، أن التحليف هنا على السبب ، فيقول
المدعي عليه : بالله ما أنكرت ، مثلاً .

واستثنى أبو يوسف ما لو عرض المدعي عليه
كأن قال : قد بيع الإنسان شيئاً ثم قيل ، فحيث
يحلف على الحاصل .

ج - وعند الشافعية ، وهو رواية أخرى عن أبي
يوسف ، أن التحليف بطابق الإتكاف ، فإن أنكر
الحاصل يحلف على الحاصل ، وإن أنكر السبب ، وهو
موضوع الدعوى - يحلف على السبب .^(٢) وفي جميع
الحالات التي يكون فيها التحليف على السبب إذا
حلف على الحاصل أجزأه ، لأنه يتضمن السبب
وزيادة . وهذا في الاتفاق .^(٣)

افتداء اليمين والمخالطة عليها :

٢٥ - صح للمدعي عليه افتداء اليمين ، والصالح
عنها ، حديث « ذبوا عن أمراضكم بأموالكم »^(٤) ولما
روى أن عثمان رضي الله عنه افتدى يمينه ، وقال

(١) شرح الروض ٤٠٠/٤ ، والقاضي مع الشرح الكبير ١٢٢/١٢ ط
الأول .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٢٨/١ ، ونصرة الحكام حاضر فتح
البلد الثالث ١٦٧/١ ، ١٧١ ط مصطفى محمد ، شرح
الروض ٤٠٠/٤ ، والقاضي مع الشرح ١٢٢/١٢ ط الأول .

(٣) الحديث رواه الخطيب في التاريخ عن أبي هريرة عن عائشة
وهو مصنف ، ونسائه : قالوا : يا رسول الله : كيف نذب
بأموالنا عن أمراضنا ؟ قال : لا تطول النساء مومن
تخافون لسانه . رواه عنها الترمذي أيضاً (تبصير
الفتاوى ٢٦٠/٢)

لغتها ، الحديث « إذا اختلفت القبايل فوالها
وبما جاء »^(١)

وكذلك كل اختلاف بين شخصين على هذه
الصورة فبالإختلاف نسي الخصومة .
وهناك لمصيبين في المذهب يرجع إليه في
(تحالف)

رد المجيب :

٢٨ - مذهب الخصومة وأحد قولين بل لا م لأحد أنه
إذا كانت للمدعى بينة صحيحة قضى له بها . وإن لم
تكن له بينة أصلاً ، أو كانت له بينة غير حاضرة ،
طلب من المدعى عليه ، فإن حلف بعد عرض
القاضي الجين عليه رفضه دعوى المدعى ، وإن وكل
عن الجين بلا عذر ، فإنه كان المدعى مالاً ، أو
المقصود منه الثأر ، قضى عليه شكوكه ، ولم يرد الجين
على المدعى لقوله صلى الله عليه وسلم « ولكن الجين
عن جالس المدعى عليه »^(٢) وقوله « البينة عن
المدعى والجين على المدعى عليه »^(٣) فحضرها في
جانب المدعى عليه .

واختار أبو الخطاب من الخلفاء ردّها على المدعى .

وعلى القول بغير تعليب عند الخصومة فقد صدر
مذهبهم على ذكر صفة من صفاته بأن يقول : قل
وقه الخى لا إله إلا هو ، طاعة العباد والشهادة ،
الفرع الرجوع ، الذي يعلل من السرداء على من
المعاليه ، مما يعلل هذا على ولا فذلك هذا المال
الذي ادعاء ، وهو كذا وكذا ، ولا نسي ، فيه .
والفاضي أمر به على هذا في التعليب ويضمن
وليس عندهم التعليب بالرد ، ولكن ، لأن

المقصود تعظيم القسم به ، وهو حاضرين بدون ذلك
ولا إيجاب التعليب حرج على القاضي . وهم مجمعون
على أن من وصفت بكه الجين لا يغير ذلك إلا أن نسي
التعليب^(٤)

التحالف :

٢٧ - مذهب تحالف ، ومن معديه في اللغة : طلب
كل من للمدعين جين لا يخر . وهذا المذهب هو ما وافق
لمشترين . غاية الأمر أن التحالف يكون أمام
التقاضي^(٥)

والمراد هنا حلف الشخصين في بحس القضاء .
إذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن ، أو
نسيج ، أو كفيها أو في وصفها ، أو في جسيها ، ولم
يكن لأحد من بينهما قاطعاً وتساخاً عند جميع

(١) سنن أبي داود ١٠٢٢٠ - لأول ما نقله أحمد . وسنن أبي داود
١٠٢١٠ وما يند ما نقله في ، وبنيته لمع ٣٠٠/٢٠
الحسن . وسنن الألف ٩٨٢/٢ وما يند ما نقله دار الفروقة
(٢) اللسان في العرب .

(١) حديث « إذا اختلفت القبايل فوالها وبما جاء »
رواه أصحاب السنن وأحمد بن حنبل وغيرهم باختلاف . من أن
سمو . وسند ضيف . قال صاحب الصحيح « لا ي
يظهر أن حديث ابن مسعود صحيح ، فإنه لم يصر إلى
١٠٠٠/٢٠٠٠ من حديثه ، ذكر في الفقه اختلاف . وما
أصله . قال ابن أبي شيبة ١٠٠٠/٢٠٠٠ وحق : القصر لمع
٢٧/٢٠٠

(٢) حديث « ولكن الجين عن جالس المدعى عليه »

(٣) حديث « البينة عن المدعى والجين على المدعى عليه »

والسكول عند المالكية والثمانية وفي أحد رأيين عنه اختلافاً لا يكون حجة بقضى بما هلل المدعى عليه. بل إذا نكح في دعوى المال أو ما يتول إليه ردت إيمان هلل المدعي بطسب المدعى عليه، فإن حلف المدعي بقضى له ما طلب وإن نكح للمدعي رفضت دعواه. فقد أقاموا نكول المدعى عليه مقام الشاهد، إذ عندهم أنه بقضى للمدعي بغير إذا أقام شاهداً وحلف، فكذلك بقضى له بنكول المدعى عليه وحلف المدهي. فالحق عندهم لا يثبت بسبب واحد، كما لا يثبت بشاهد واحد، فإن حلف استحق بالإلا فلا شيء له.

وعند المالكية أن كس دعوى لا يثبت إلا بشاهد بس عدلين، كالتنكيل والكناع والطلاق، فلا يجب توجبه من الدعوى على المدعى عليه بمجرد الدعوى، ولاستلوجية إيمان من إقامة شاهد على الدعوى، يحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ولا نرد على المدعي، إذ لا دائمة في ردها عليه.

وعند الحنفية أن المدعى عليه إذا نكح عن إيمان المرحومة إليه قضى عليه بنكوله لكونه باطلاً أو مرقراً، إذ قولاً ذلك لأقدم هل إيمان ليدفع الضرر عن نفسه، ولا وجه لرد إيمان، للحديث السابق ذكره.

وفي رواية لأحمد وهي التي اختارها أبو الخطاب من الحنابلة، أنه إن نكح نرد إيمان على المدعي، ونكول له بما ادعاه، كما تقدم^(١).

(١) لم يصرحوا بحكمه ٢٥٣، ط الحلي ونبه القزويني، ١٨٠/٤، ط دار إحياء الكتب، وبيان الخلفاء ٣٣٥، ط الحلي، والبحر ١٢٢، ط الفقيه، وصلى الإرادة ٩٠١، ط دار الفروغ، ونعني ١٢٢/١٢، ١٢١.

فإن حلف المدعي حكم له بما ادعاه. قال أبو الخطاب: وقد صوته أحد، فقال: ما هو بعيد بحلف ومستحق، وقال: هو لكون أهل المدينة فأنه أسر قدامة وروى ذلك من علي رضي الله عنه، وروى قال شريح وكشمي والنجفي وابن سيرين وروى أن الإمام مالك في الأموال خاصة^(١).

ومذهب الثبوتية أن إيمان نرد على المدعي في جميع الدعاوي، ما روى نافع عن من عمر أن أنسبني صلى الله عليه وسلم رد إيمان على طالك الحنفي^(٢)، ولأن إذا نكح ظهر صدق المدعي وقوي جابه، فتشريع في حقه، كالدعوى عليه قبل نكوله. وقال ابن أبي ثعلبة: لا أدعه حتى يتر أو يحلف^(٣).

النكول عن الإيمان

٢٩ - النكول لغة: الامتناع. يقال نكل عن إيمان أي امتنع عنه.

وهو كذلك في الاصطلاح إذا كان في مجلس القضاء.

(١) المحرر ابن الرواحي ٢١، ط المصنف، وهدية القزويني ١٢٥، ط دار إحياء الكتب العربية، ونعني مع شرح الكيم ١٩١/١٥، ومعه ٢١٨، ط ١٣١٨ هـ.

(٢) رواه أبو القاسم ورواه أحمد وكشمي، وبه يذهب من يذهبون لا يذهب، واستدلوا من العربات مختلف فيه، ورواه نعيم في قول من هو في أمروني عن شريح (نقله) أحمد ٢٠٦، ط الفقه الفقه.

(٣) النسخ ١٢٣/٧، النسخة ط الحلي، ونبه القزويني ٢٥٢/١، ط الحلي، وبيان الخلفاء ٣١٩، ط المصنف، ١٢٢/١٢، ط الشارح للأور.

فصاء القاضي بعله :

٣٠ - المراد بعلم القاضي منه التوكيد الذي يجوز له تنهائه مستنداً إليه^(١)

ولا خلاف من جهة المذهب في أن القاضي لا يجوز له التفتاء بعله في حدود اختصاصه بما كان كإمرائي ونائب الخمر لأن الحدود يحد في دينه وليس من الأحكام إلاكتفاء بعد المدعي، ولأن الحدود لا تشتمل إلا بالإقرار أو نية مطوق بها وأنه وإن وجد في علم القاضي معنى "النية" مما كانت صورها، وهو النطق، وقول "الخبرة بوثق شية" وأحدود نمرأ بالثبوت^(٢)

وأما فضاء القاضي منه في حق الآدميين فعلى خلاف من المذهب :

فهذه الماشكية وفي لأظهر عند الشافعية ومطهر مذهب فخرية أن القاضي لا يتحكم بعهدة وحقول الآدميين، سواء في ذلك عهدة قبل تولية ومعهدها، وهذا قول طريح والشعبي وإسحاق وأبي عبيد، مستندين بقول النبي صلى الله عليه وسلم : «إنا ما نضر، وإنكم تختصمون إلينا، ونحن نعبك أن يكون أخس بمحنته من نصر» والقاضي له عن عمر من أنعم : «هل أحدثت عن أم إنا بنفسنا»^(٣)

يسمع، لا يعلم، ويقوه صلى الله عليه وسلم، في قضية الخصم والكنس «شاهدك أو بينه» ليس لك من لا^(٤) «وأيون علي عمر رضي الله عنه» أنه ندائس عهده وحلال، فكان له أحداهما : أن تشهدى معاً إن شئت شهدت وإنك لم تحك ولا تشهد^(٥)

وأيظهر عند الشافعية وهو، وأيه عن الإمام أحمد ومذهب الإمامين أبي يوسف وعندهما يجوز له من أن يحكم بغيره، سواء في ذلك علمه قبل ولاية القضاء أم بعده، لكن الشافعية قدوا ذلك بما إذا كان القاضي مجتهداً - وجوزاً - طاهر التقوى والورع - من - والمتروكون لثقة حكمه أن يصريح بمستنده، فيظن . علمت أن له ملك ما عاه، وقضيت، أو : حكمت عليت بطلني . فإن ترك أحد المعين، لم يعد حكمه .

واستند المائلون بالخوار بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال : «هـ» : إن أنا مت فإن رجل شحيح لا يعصى من اللغة تنكبني وندى . قال «حتى ما يكفيت وذلك المعروف»^(٦) «حكمتك من عيرية ولا إقرار» لعنه بعددتها، وأما يجوز المدعي أن يعصى بالثقة، فحلف بمصدا بعله بطريق الأولى، لأن المصداق من البينة نفس عينا، من حصول العلم

(١) حديث ٩٨٧ هذا لأبي . رواه الشيخان وموافقه .
(٢) إمامي والشافعي . رواه أحمد وحذاف . ١٠٤٦ ر .
(٣) ٤٩١ .
(٤) ركني مع مذهب الشافعية وهو في مجلس . رواه .
(٥) رواه ابن جرير وهو من أبي يعقوب .
(٦) رواه ابن جرير عن أبي بصير .
(٧) ١٠٤٦ ر .
(٨) ١٠٤٦ ر .
(٩) ١٠٤٦ ر .
(١٠) ١٠٤٦ ر .
(١١) ١٠٤٦ ر .
(١٢) ١٠٤٦ ر .
(١٣) ١٠٤٦ ر .
(١٤) ١٠٤٦ ر .
(١٥) ١٠٤٦ ر .
(١٦) ١٠٤٦ ر .
(١٧) ١٠٤٦ ر .
(١٨) ١٠٤٦ ر .
(١٩) ١٠٤٦ ر .
(٢٠) ١٠٤٦ ر .
(٢١) ١٠٤٦ ر .
(٢٢) ١٠٤٦ ر .
(٢٣) ١٠٤٦ ر .
(٢٤) ١٠٤٦ ر .
(٢٥) ١٠٤٦ ر .
(٢٦) ١٠٤٦ ر .
(٢٧) ١٠٤٦ ر .
(٢٨) ١٠٤٦ ر .
(٢٩) ١٠٤٦ ر .
(٣٠) ١٠٤٦ ر .

القاطعة في الاضطلاع، و يدل على ما يقرب احكامه
به دلالة واضحة بحيث تعتبره في حين القطوع به، كما
نظهر بساط من دار، ومعه سكين في يده، وهو
من دون الدوافع، سريخ الخراف، عند أثر الخوف،
فدخول اسدنا أو جمع من الناس في ذلك الوقت،
فوجدوا بها شخصاً مدبوحاً لذلك الجور، وهو مفسح
بدمائه، وبه يكن في الدار غير ذلك الرجل الذي وجد
على اصفته المذكورة، وهو خارج من دار، جاء
بواحد به، لا يملك أحد في أنه قاتله واغتصابه
ذبح نفسه، وأن غير ذلك الرجل قد تم تحييز الخلف
وعرب، وهو ذلك، فهو احتمال بعيد لا يثبت عليه،
بما ستأخره ذليل^(١).

ولا خلاف بين فقهاء ائمتنا في سائر احكام
على اقربهم في القاطعة، مستنداً بالكتاب والسنّة
وعمل الصحابة:

قال الكتاب: **مقتولته** له في (وإنما هو على
فيمه بدم كذب) فقد روي أنه جوة يوسف، لما
أبو لمصيبة إلى أبيه زعمه، فقد برحمة ودار
ذاب. فوجدنا به عن كذا.

وأما السند فما وقع في غرويه لا يبي عمار، لما
نادى عبا قتل أبي جهل^(٢) فقال لما رسوب عند صبي الله
عامة وداره «هل سمعنا به كذا؟» فقال لا،
فقال: «أرأيتي سمعنا؟» فلم يدر أيها قال: هذا
فسدته وقضى به سببه، فأخذه صلي الله عليه وسلم

فحكبه خذاعة، وبعده الخاضع بالعدة لقوى من
عنده حاصص، بالمشاهدة، لأن نعمه الخاضع
بالمشاهدة عنه عائلته، وأبو، وكثير النص، والخاضع
بالخس، والمشاهدة عن القمع واليعبر، فهو أقوى،
فكان المصداق.

وم هو الإمام أبي مبيدة أنه غير عاضبي في
حاصص الأدميين أن يقضى بجمعه الذي استفادة في
رسم كصفاء في حكماء، ولا يغيره القضاء بجمعه
الذي استفادة في غير رسم كصفاء، وفي غير مكانه،
أو في زمن القضاء في غير مكانه، وعمل ذلك رأى
هذا فرق بين حاصص، فإن اعلم الذي استفادة في
رسم كصفاء ومكانه في وقت هو مكلف به
بالصفاء، وأنه سببه الحقة فيه، وانقب الدار
بالعدة في رسم كصفاء هو في وقت هو مكلف به
بالصفاء، فأشبهه البينة الثالثة به.

وقال الخاضع، إن العهد في حاله سواء.
وقال طغسية: إن العهد عند حكم القاضي
وعنه في زماناً عند صفاء، وما قوله الداروت من
جور قضاء القاضي بجمعه هو خلاف العمل به
وذهب بعض المذاهب إلى جور قضاء القاضي
بعلامة ادمي يحصل بين يديه في مجلس القضاء،
كما لا يتر. ولكن ذلك في الحقيقة ليس حكماً بسم
القاضي، وإنما هو حكم مني على الإقرار^(٣).
القضاء بالقرينة القاطعة:

٣٩- القرينة لغة، العلامة أو مراراً لقرينة

(١) التذليل ٧٧، وأبو الدرداء ١٠٢٥ ط. عوالي الأور
وخرشي ١٢٥، ١٢٦ ط. خرشي المصداق الحكماء ١٢٥
وخرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦
ونص ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦

(٢) بحر الترمذ ١٢٦ ط. خرشي

(٣) خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦

(٤) خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦

(٥) خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦ ط. خرشي ١٢٦

وكل ما يتعلق بكتاب القاضي إلى القاضي من شروط وغيرها إجراءات تختلف باختلاف الأزمان والأعراف. وقد وضع الفقهاء القواعد والشروط بحسب ما رأوه مناسب في أزمنتهم. وقوام الأمر في ذلك هو الاستيفاء من أن المكتوب صادر من قاض مختص بكتابة ما كتب.

وقد تغيرت لإجراءات والأعراف وتغيرت قوانين المرافعات في الصور الحديثة إجراءات تعود كلها إلى الضبط والاستيفاء، ولا تنافي نقاً ولا حكماً فقهياً، ومن ثم فلا بأس من تطبيقها والعمل بها.

حجية الخطأ والحكم :

٣٤ - مذهب الحنفية والمالكية ووجه عند الشافعية وأحد أقوال ثلاثة للإمام أحمد أنه يعمل بالخطأ إذا وثق به ولم توجد فيه ريبة من عه أو كسب أو غيره، وذلك في الأموال وما يشبهها مما ثبتت مع الشبهة كاخلاق والنكاح والرجعة. وهذا في المعاملات بين الناس.

أما ما يجده القاضي في السجلات السابقة على توليه فذهب الحنفية والمالكية، واشتهر من مذهب الشافعية، وأحد أقوال ثلاثة للإمام أحمد : أنه يعمل بما فيها إذا انتقت الريبة.

وبالنسبة لما وجد في السجلات التي تمت في عهده فالفقهاء مجمعون على أنه إن ثبت أن الخطأ وذكر الحادثة، فإنه يعمل به ويتخذ. وهذا كله فيما إذا أنكر قسده من يذم عليه بما فيه.

في غير الحدود والنقصان.

وعند المالكية والشافعية يحزن القضاء بكتاب القاضي إن القاضي في الأموال والحدود والنقصان، وكل ما هو من حقوق العباد.

وعند الحنابلة يبين كتاب القاضي إلى القاضي في المال وما يتقصد به المال، كالقرض والضرب، ولا يقضي في حد الله تعالى. وهو يقل فيها عدا ذلك، مثل النقصان والنكاح والطلاق والخلع والنسب؟ على روايتين، فأما حد القضاء فإن قيل إنه حق لله تعالى، فلا يقضي فيه. وإن قيل إنه حق لآدمي، فهو كالنقصان.

وفي كل مذهب تفصيلات وشروط :

فهم من يشترط أن يكون بين القاضي الكاتب والقاضي المكتوب إليه مسافة قصر، سواء أكان المكتوب به حكماً أم شهادة. ومنهم من لا يشترط ذلك، ومنهم من يشترط المسافة في الكتابة بالشهادة دون الحكم.

ويشترط بعض الفقهاء أن يكون كل من الكاتب والمكتوب إليه على ولاية القضاء حين الكتابة، وحين الحكم، ومنهم من يشترط أن يكون كل على الولاية حين الكتابة فقط.

ومثل كتاب القاضي إلى القاضي : أن يكون لقاضيين في بلد واحد، ويؤدي أحدهما إلى الآخر شاهدة. (١٦)

(١٦) اسر مسند ابن ١٤٦/١ . وأعرشي ١٧٠/٢ ط العدة فونية . مساجد ٢٥٧/١ ط لايساب لمسى ١٦٧/١ وما بعدها . والسنة ٧/١ : وصين الحكم ١٩٦ ، بالدرهم على اربعة ٣٦٧/١ ط اول . وأسس المطابع ٣١٨/١ ط الهبة

القضاء بالقرعة :

٣٦ - القرعة ، هي بقعة تحصل تعيين ذات أو

مصيب من بين أشدله إذا لم يمكن تعيينه بحجة (١)

وله من القضاء على أنه « متى تبيّن له لصحة

أو تحقق في حقه ، فلا يجوز الإقرار به ومن غيره ،

لأن في القرعة صياح ذات الحق النفس والمصلحة

المصلحة ، ومنى تساوت الحقوق ولما منع هذا هو

موضع القرعة عند التنازع ، فدها لمصالح وأبعد ،

وشرعاً بعد جبروت به الاقتدار ، ومن مشروعة في

مواضع (٢)

وبعض ذلك موطع مصطلح (قرعة)

القضاء بالإقرار :

٣٧ - الإقرار في القعة : القل الصائب ناشئ

عن ثبت لغيري الظاهر لإدراك الشئ

ولا يخرج القل الاصطلاحي عن ذلك .

وقضاء القاعه لا يروى الحكم بالقرعة ، وإن

مد ذلك لأحكام ومعصية شرعها ، ماركة فعلاً .

ويستقرضه ، ولأنها حكم بالهـ والحز

والخصم ، وهي تخطئ وتعييب (٣) ولكن بين القم

أورد حججاً على شرعية جعل الإقرار ، ومنى على

ذلك شواهد وأطلة (٤)

تعيين للكلام في مصطلح (إقرار) .

ومن القضاء من يرى أنه إن تغير أن حظه بمن

به ، وإن ذكر الحادث (٥)

ومن يتبع أنوال الفقهاء ، يربط في حجة الخط

واختار ممن له أن القول عليه هو لأشبه في من

صحة التكليف ، وبه وجود شبهة ، فإن شئت

عمل به وفدت ، وإلا فلا .

وقد حسمت لك عظم والآب يمكن بواسطها

اكتشاف نمرور في استنباط ، فإن طعن في مند

من تنازروا تمكن التحقيق في ذلك ، وهذا هو

عدايتهم ، لأن ، وليس في قواعد الشريعة ما يمنع

من تعيين الـ صمد لحادثة ، هي لا تخفى على

شرعياً ، ولا تخفى على ما وصده القضاء ، من قواعد

وصواباً وأنها مناسه في ثمرتها .

القضاء بقول المقاتلة :

٣٥ - إضافة جمع قاتل ، وهو اللق : من يتبع

الأثر .

وفي الشرع الذي يتبع الأثر ، يعرف به

الذين سمكوا ، ويعرف شبه لرحل دأبه وأحب

و بعض السبب عند الاستثناء ، فاحصه أن تقابل

من عجم ذلك (٦)

فصل الأثرة الثلاثة : مالكة وشرفي وأولاد

يحكم ما طاقه في ثبوت نسب خلافاً لثبوتية .

و يبرح في تعيين ذلك إلى مصطلح (قاتلة) .

(١) حاشية من حاشية ٢٦٠١ ، حاشية ٢٠٠٤ ، حاشية ٢٠٠٤

عام ٢٠٠٤ ط (إسلامية) والقرعة ، حاشية ٢٠٠٤ ط

السنة السادسة

(٢) حاشية ٢٦٠٤ ، ٢٦٠٤ ط (إسلامية) والقرعة ، حاشية ٢٠٠٤ ط

والثبوتية ٢٠٠٤ ط (إسلامية)

(١) تدبر القم ٢٠٠٤

(٢) تدبر القم ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤ ط (إسلامية) والقرعة ، حاشية ٢٠٠٤ ط

الحاشية

(٣) تدبر القم ٢٠٠٤ ط (إسلامية) والقرعة ، حاشية ٢٠٠٤ ط

حاشية

(٤) تدبر القم ٢٠٠٤ ط (إسلامية) والقرعة ، حاشية ٢٠٠٤ ط

القضاء يقول أهل المعرفة (الخبرة) :

٣٨ - اتفق قضاة المذهب على جواز القضاء بقول أهل المعرفة بما يختصون بمعرفة إذا كانوا حداثاً مهرة. ومن ذلك الاستعانة في معرفة قدم العيب أو حداته.

ويرجع إلى أهل العيب والمعرفة بالجراح في معرفة طول الجرح، وعمدة، وعرضه، وهذه الغيب يتوكل استيعاب القضاة. وكذلك يرجع إلى أهل المعرفة من النساء بما لا يطلع عب غيرهن كالإكارة^(١).

٣٩ - الاستصحاب في المنة اللازمة وعدم انفارقه. وفي الاصطلاح : هو استنباط الوصف الثابت للحكم حتى يثبت خلافه.

وقد ذهب الجمهور (المالكية والحنابلة وأكثر شافعية) إلى أنه حجة سواء أكان في الشيء أم لا. وأما الحنفية فقد تعددت الآراء عدهم في حجية بين لأخلاق والمنطقيين، فمنهم من منع حجيته، ومنهم من قيدها بأنه حجة للدفع لا للإثبات.

وللاستصحاب أنواع وأقسام. ونعني ذلك موطنه (استصحاب)^(٢) القضاء بالقسامة :

٤٠ - من معاني القسامة في اللغة التحين مطلقاً، إلا أنها في عرف الشريعة تستعمل في الجس بالله تبارك وتعالى، بسببه مخصوص، وبعدد مخصوص، وهي

(١) نهيضة الحرك - ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م، ط الحسبي لأخيرة.
ومن الأحكام من ١٤٠٠ م، ط عفاة أبيه مصر.
(٢) إرشاد فحول من ١٣٢٠

شخصي مخصوص، على وجه مخصوص.

٤١ - وعلى القسامة يكون عند وجود قتل في حلة لا يعرف قاتله.

فذهب مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه إلى أنه إذا لم يكن هناك عداوة ولا بوث (أي شبهة قوية أو قوية بموجب غلبة الظن بصحة التهمة) كاتب هذه الدعوى كإثبات الدعوى : تبينة على المدعي، والقبول قول السكر. وليس في ذلك عيب، لأن السكول عن إيجاب بذل، ولا يذن في النفس، فلا يحل للإنسان أن يسبح عبه قتل نفسه، وعليه انفصام إن فعل.

وأما إذا كان هناك بوث، كالعداوة الظاهرة، ودعى أولياء القتل على معين أنه قتل، حلف من لأولياء غيبون أن فلانا هو قاتله عبداً، فيستحقون انفصام، أو خطأ، فيستحقون الدية.

وذهب أبو حنيفة إلى أن القسامة لا توجه إلا إلى مدعى سليم، فيثارت أولياء القتل حينئذ من أهل محلة، فيحلفون أنهم ما قتلوه، ولا يعرفون له قاتلاً. فيسقط انفصام، ونسحق الدية^(١).

وفي ذلك تفصيل واختلاف موطن به بحث القسامة.

القضاء بالعرف والعادة :

٤٢ - العرف : ما استقر في النفوس من جهة القول، وتلقاه الطباع القليمة بالقول. ويدخل في هذا التعريف «العادة» على أنها مترادفات. وقيل :
(١) إصحاح ٢٨٦/٧، وسامع، ونفسه من شرح نهج ١٦٦/١، وبمعددها، والشرح الكبير ٢١٠٠، الزم كسر ٢٢٥/١، وبمعددها، ومائة لنسب ط السبع من أدشاني ٣٠٠/٢، والمصري لأين فداة ط السار لأول ٣١٠٠ ومعددها

إعادة أهم، لأنها تثبت بركة، وتكون لفرد أو أفراد.
وهي حقة، لبناء الأحكام عليها، ما لم يصادفها
نصاً أو قاعدة شرعية.
و يستند إليها في تفسير المراتد. وفي ذلك خلاف
وتفعيل موطئه الملحق الأصولي^(١).

أثر

التعريف :

١ - من معاني الأثر في كلمة : بغيه لشيء، أو
الحزب. ويقال : أثر فيه بأثره : ترك فيه أثراً^(٢)
ولا يخرج استعمال الفقهاء ولأصوليين للفظ
«أثر» عن هذه المعاني المتصورة. فيقولون الأثر
- بمعنى السبق - على معنى الجدية ونحوها، كما
يطلقونه بمعنى الخبر غير يدون في الحديث الرفوع أو
أصقوف أو المقطوع، وبعض الفقهاء يفسرونه على
الموقوف، ويطلقونه بمعنى ما يترتب على الشيء، وهو
المسمى بالحكم عندهم، كما إذا أضيف الأثر إلى
الشيء فيقال : أثر العقد، وأثر المسخ، وأثر التكاثر
وغير ذلك^(٣).

ألفاظ ذات الصلة :

علامة

٢ - علامة الشيء تكون قبله، وأثره يكون بعده،
تقول : الخيوم والرماح علامات الخطر. ويجرى

(١) القرون في المصنف - ٥ - كبري ص ١٢ ط بيروت ١٣٩٢ هـ.

ودعوه المجلد ١٩ ص ٣٧٧ ط بيروت ١٣٩٥ هـ.

(٢) محسن القضاء ٣٧٦/١

(٣) شرح معجم الجوامع مع حواشيه ١٠١٩، ١٠٢٠ ط بيروت
١٣٩٥ هـ.

(٤) نفس المحقق السابق

(٥) ابن حبان ص ٣١٦/١، والخطاب ١١٧٧/١، ومقدمة فتن

١٢١/١، وكشاف القناع ١٧١/١

الكل، كصلاة الجنازة^(١).

ب - ترك الواجب : إذا اعتبر مراداً للفرض بهر مثله في الحكم.

وأما إن اعتبر غير مراد للفرض - وهو صنيع لمصلحة - فإنه يأنم الفرد - وكذا لك الجماعة - تركه إنما ليس كإثم ترك الفرض^(٢).

إثم

التعريف :

١ - إثم لغة : هو الذنب . وقيل : أن يعمل ما لا يحسن له^(٣) . وفي اصطلاح أهل الفقه : الإثم استحقاق العقوبة . وعند المعتزلة : لزوم العقوبة . والاختلاف بين استمرعين بدور على جواز العقوبة وعدمه عند كل من الفريقين^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الذنب : فليس هو الإثم . وعنى هذا يكون مراداً للإثم^(٥).

الخطيئة : من معاني المشتب عن عمد . وهي بهذا المعنى تكون متعاقبة للإثم . وقد تطلق عن غير المحصد فتكون بهذا المعنى مخالفة للإثم . إذ الإثم لا يكون إلا عن عمد^(٦).

الحكم الإجمالي :

٣ - يتحقق الإثم ببعض الأمور منها :

أ - ترك الفرض : فبأنه تارك لفرض العين ، كترك الصلاة . وكذلك بأنه تارك لفرض الكفاية إذا تركه

ج - ترك المصلحة إذا كانت من الشعائر : إذ كانت لمصلحة المؤكدة من الشعائر الدينية كالأذان والجماعة وتركه يندرج تحت الإثم على الجملة في كل صلاة . وكذلك الالتزام بترك الصلة المؤكدة موجب للإثم عند البعض . ولحق أن ترك الفرض والتوجب والتبعية المؤكدة في هذه الحالة كله يرجع إلى المهرم^(٧).

د - فعل أخراً والمكروه :

فعل المهرم موجب للإثم . أما مكروه فإذا كان مكروه كراهة تعريضه بأنه فاعله . أما إذا كان مكروه كراهة تنزيهية ، فلا بأنه فاعله^(٨).

ترك المسامح أو فعله :

٤ - لا يندرج من فعل المسامح وتركه إثم ولا كراهة ، مثل العمل بإقراض والمساواة.

الإثم وغوازي الأهلية :

٥ - تتحقق الإثم بأفعال المكروه والناسي واقتطاع

(١) شرح مسلم للنووي ١/٢٢١ ط الرضا.

(٢) المواظبات نشاطي ١/٢٣٢ ط دار المعرفة.

(٣) المواظبات ١/١٣٣ ط دار

(٤) المواظبات ١/٢٣٢ ط دار

(٥) لغات العرب ، والاصحاح (١٠٠) ط دار

(٦) ابن عسك ١/٢٢٢ ط الآل.

(٧) الاصحاح الغير (١٠٠) ط دار

(٨) أساس العرب ١ - مطبوع للدار في السنة ١٢٢٧ ط دار الآل.

مواطن الحث :

١ - للإجارة أحكام متعددة متصلة في مواطنها ، ومن ذلك : إجارة المئمة في باب المكاح ، وإجارة الوالدين في باب الجهاد ، وفي باب الصلاة ، وبراءة السلام أثناء خطبة الجمعة ، والسعي نداء الجمعة والإجارة (القبول) في العقود ، كالوصية والبيع^(١) وغير ذلك .

إجارة

الفصل الأول

تعريف الإجارة :

١ - الإجارة في اللغة اسم للأجرة ، وهي كراه الأجر^(٢) وهي كسر الحزنة ، وهو المشهور . وحكى الصمم يعني مأخوذ وهو عوص العمل ؛ ونقل الفصح أيضاً ، فهي مثلة ؛ لكن نقل من المود أنه يقال : أجرة جبر حراً وإجارة . وعليه فيكون مصدر وهذا المعنى هو المناسب للمعنى الاصطلاحي^(٣) .

٢ - وعربها النقص ؛ بأنها عقد معاوضة على تمليك منفعة بعرض^(٤) .

ويخص المالك غالباً لفقه الإجارة . لعقد على

أمر واجبة بلا خلاف^(٥) :

وما كان نفع ضرر عن الغير ، كإجارية المستعيث ، فإجارته أمر واجب باتفاق ، حتى إذا أصالة تنقطع لإجابه^(٦) .

وما كان نقص المصونة والمزارعة ، كإجارة المذعن عليه أسماء القاض ، وكالإجارة في عمل الشهادة ، فهو واجب باتفاق^(٧) .

وقد تكون الإجارة مستحقة كإجارة المؤذن^(٨) وهي أن نقول مثل ما يقول ، وقد تكون الإجارة محرمة كالإجارة للمسكين^(٩) .

ثما لإجارة في العقود فهي ما قلنت الإيجاب^(١٠) .

وتسمى في عرف الفقهاء بالقبول .

وأما الإجارة من أمة صحابه وتما في فهي القبول الذي يرصده الإنسان من الله بدهائه وعمله^(١١) .

(١) الخزانة ، ٣٨٩/٧ ، ٣١٦/٩ بما بعدها ط . مكتبة المحمدية ، وكفاية طالب الزمان ٣١٥/٢ ، وفتح المصابيح ١٠٠/٧ ، ١٠٠/٨ ط ، أجرة المأنة ، وشهد ٢٣١/٢ ط حبي الحلبي ، وابن عديم ٥٥٣/١ ، ونسب ١١٤/٢ .

(٢) = ش . ابن عديم ٩٧٨/١ ، وفتح المصابيح ١٨٧/١ ط ليس لها .

(٣) البدائع ٩٢٤/١ ، وكفاية طالب الزمان ٣٧١/٢ ، والتقيوي ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ ط ، يعطي الحلبي ، ونسب ٩٦٦/١ ، ٩٦٦/٢ .

(٤) ابن عديم ١٦٥/١ ، وفتح المصابيح ٩٧٧/١ ط الحلبي ، والهدى ٥٥١/١ .

(٥) نسب المعاملات ص ٢١٦ - ٢٢٠ ط ، ابن عديم ، وغرق للفرامي ٩٧٨/١ ط ، وأما في ذلك ، العرب ، وكفاية الطالب ٣٢٨/١ ، ٣٢٩/١ .

(٦) البدائع ٣٣٢/١ ، وفتح المصابيح ٩٦٦/٢ .

(٧) نسب الطالب ص ١١٥ ، ١١٦ ، ومن عديم ٥٥١/١ .

(١) ابن عديم ١٢٤٠/١ ، ١٢٤٠/٢ ، وكفاية الطالب ٣٧٨/١ .

نسي ١١٤/٢ ، وفتح المصابيح ٣٣٣/١ .

(٢) اللوب ، وعنايت اللغة ص ٥٥ (أمر) .

(٣) مكية ابن عديم ٩٢٥ ط ، بلان .

(٤) كشك ، الخصال ١٥١/٢ ط ، ١٢٤٢ ط ، والمصروف ٥١٧/٢ ط الأول ، ولام ٢٥٠/٢ ط الأول ، ١٢٤١ ط ، والنسبي الطولي ص ٢١٦ ، شرح التكميل ٢١٧ ط ، الفار ١٢٤٧ ط ، النشر الصبر من قول المأنة ٥١١ .

الألفاظ ذات الصلة :

البيع :

٥ - مع أن الإجارة من قبيل البيع فإنها تتميز بأن محلها بيع المنفعة لا العين^(١) أي حين أن عقد البيع كلهما التعاقد فيها على العين. كما أن الإجارة تفصل التمتع والإضافة، بينما البيع لا تكون إلا متجزئة. والإجارة لا يسوفون المعلوم عليه فيها وهو أضعف دفعة واحدة، أما في البيع فيستوي البيع دفعة واحدة. كما أنه ليس كل ما يجوز إجارته يجوز بيعه، إذ يجوز إجارة الخنزير لأن الإجارة فيه على عطل، بينما لا يجوز أن يباع لأنه ليس عطل.

الإعارة :

٦ - تفترق الإجارة عن الإعارة في أن الإجارة تملك منفعة بعوض، وأن الإعارة إما تملك منفعة بلا عوض، أو إباحة منفعة، أي خلاف بين الفقهاء تفصله في سوطه.

أجمالة :

٧ - تفرق الإجارة عن الجمالة في أن الجمالة إجارة على منفعة مظلون صحتها ولا ينتفع الماحل بجزء من عمل العامل وإنما يتسلم العمل^(٢)، وأن الجمالة غير لازمة في الجملة.

(١) إذ المفرد عليه «صاحب» وهو مؤن ذكر هل الصاحب مالك أمو حبيبة وأكثر أعيان القاموس. وذكر بعض الشافعية أن المفرد عليه «بيع» أي تأدية المرحومة والعقد يبيع في إيجها. ويدل على أن البيع مدة لا الدين أنه المشقوقا يسمى مود الأعيان، وفي الأجرة في معانئها، وإذا لم يود العقد إن عين لأجها على المنفعة. (في نفس ١٦٩، ٥٠٠) كذا في القاموس ١٥٧٣ م أجمالا (١٦٩-١٧٠ هـ)

(٢) حالة إجماله ١٥٧٣ م ١٦٨٩ هـ

صانع الآدمي وما يقبل إلا فقال غير^(١) من وغيره، وبطلان. وبطلان على العقد على صانع الأراضي ولدور والفسخ والتجوزات لفظ كراه، فقالوا: الإجارة والكراهية، وسد في المص^(٢).

٣ - وما دامت الإجارة عقد معاوضة فيجوز للمؤجر استيفاء الأجر قبل انتفاع المستأجر، على التخصيل الذي سيرو في موضعه، كما يجوز للمبايع استيفاء الثمن قبل تسليم البيع، وإذا تملك الأجرة تملكها المؤجر انعقادا دون انتظار لاستيفاء المنفعة، على ما سألني به.

الإجارة من حيث اللزوم وعنده :

٤ - لأصل في عقد الإجارة عند الجمهور اللزوم، فلا يثبت أحد المتعاقدين الانفراد بفسخ العقد إلا لبعض تسخير به اعتقد اللازم، من ظهور العيب، أو ذهال عن استيفاء المنفعة^(٣) واستدلوا بقوله تعالى (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)^(٤).

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز للمكثري فسخ الإجارة لمعذر الظاري على المستأجر مثل أن يستأجر دكلاً يتجر به، فيعثر مناه أو يسرق، لأن طرود هذا وأمثاله : يتعذر معه استيفاء المنفعة المقصود عليها، وذلك قياساً على هلاك العين المستأجرة^(٥)، ويمكن أن يرشد أنه عقد جائز.

(١) الشرح الصمد على شرح المسالك ١٠١، والشرح كذا لا يبر مع حاشية الفتاوى ١/١٠١ م دار الفكر.

(٢) انظر لمصرى مع الشرح الخدم ٢٠١، و٢٠٢ م الجمع ٢٠١٩.

(٣) سورة المائدة ١٠١.

(٤) المص ٢٠١، ٢٠٢، وسادة المص ٢٠١، ٢٠٢، والفتاوى المص ٢٠١، ٢٠٢.

الاستصناع :

٨ - نفترق الإجارة (في الأجر المشتري) عن عقد الاستصناع (الذي هو بيع غير شرط فيها العمل) في أن الإجارة تكون لمن فيها من المتأجر والعمل من الأجير ، أما الاستصناع فلكل واحد العمل كلاهما من الصانع (الأخير) .

صفة الإجارة (حكمها التكليفي) ودليله :

٩ - عقد الإجارة الأحسن به أنه مشروع على سبيل اجواز (١) والدليل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع وافقون :

أما الكتاب فله نصوص (٢) قوله تعالى (قَدْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَاتَوَلَّوْا أَجُورَهُمْ) (٣) .

ومن السنة ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من استأجر أجيراً فليجعله أجراً » (٤) وقوله : « أعطوا لأجير أجره » قبل أن يحرق عرقه (٥) وقوله : « ثلاثة أما تصعبهم يوم القيامة » وعد منهم رجلاً « استأجر

(١) المسعودي ١٤١/١٥ ، ٧٥ ، والسنن ١٠٢/٤ ، وبيان الحديث ١٤١/٢ ط ١٣٨٦ هـ .

(٢) سورة المائدة ١٠٢ .

(٣) حديث « من استأجر أجيراً ... » رواه البيهقي عن أبي هريرة في حديث أوله « لا يؤم رجل على صوم أجير » .
ورواه سنن أبي مسعود وهو منقطع وثابته مسند من جواز مسكناً ، ورواه عبد البر في من أبي هريرة وأبو مسعود ، وأحمد بن حنبل ، من استأجر أجيراً فليجعله له أجره » وهو عند أحمد بن مسعود من أبي مسعود .
مسند ، قال أبو يحيى : وأبراهيم بن مسعود عن أبي مسعود في أحسن ، ورواه أبو داود في الترمذي ، وهو حديث صحيح غير مرسل .

(٤) أخرجه ابن ماجه في الزهد من مسنده .

أجيراً فاستوفى منه وه يعطه أجره » (٦) وكذلك فنه عليه الصلاة والسلام وتقريره .

وأما الإجماع فإن الأمة أجمعت على العمل بها منذ عصر الصحابة وإلى الآن (٧) .

وأما دليلها من المحقول فلأن الإجارة وسيلة للتبعية على الناس في الحصول على ما يحتاجونه من المنافع التي لا يملك لها في أعيانها ، فالإجارة من المنافع كالإجارة إلى الأعيان ، فالقبح يحتاج إلى ملك الشيء ، والذي يحتاج إلى عمل الفقير ، ومراعاة حاجة الناس أصل في شرع العقود ، فيشترط على وجه ترتفع به الأخذ ، ويكون موافقاً لأصل الشرع (٨) وهذه هي حكمة نشرها .

الفصل الثاني

أركان عقد الإجارة

تمهيد :

١٠ - يتصلف الفقهاء في تعداد أركان عقد الإجارة ، فاجمهور على أنها : المصنف (الإيجاب) والقبول ، والعقدان ، والعقد عليه (المنفعة) والأجرة) ، وذهب الحنفية إلى أنها مصنف فقط ، وأما العقدان والعقد عليه فأطراف للعقد ومن مضموناته ، فلا قيام للعقد إلا باجتماع ذلك كله ، فالخلاف لفظي لا شرعي له .

(١) أخرجه ابن ماجه في ١٠ نزهة ، وأخبرني في « النزهة » و « الإحذرة » .

(٢) البدائع ١٧٣/٤ ، ١٧٤ ، والمسعودي ١٤١/١٥ ، والفتاوى ، وذلك المصنف ١٤١/٧ ، ١٤٢ ، ط حلاق ١٣٧٧ هـ ، والشرح المصير ١٤١/٧ ، وبمقدمة المحقق ١٠٢/٢ ، وبمقدمة المحتاج ١٠٢/٢ ط ١٣٧٧ هـ ، والمغني مع الشرح الكبير ١٠٢/٢ ط ١٣٧٧ هـ .

(٣) أنه سبلاً ١٤١/١٥ ، ٧٥ ، والفتاوى ١٤١/١٥ ، وبمقدمة المحقق ١٤١/٢ ط ١٣٨٦ هـ .

البحث الأول الصيغة وشروطها

الصيغة :

١١ - صيغة عقد الإجارة ما يتم بها إظهار إرادة المتعاقدين من قط أو ما يقوم مقامه ، وذلك بإيجاب مصدره المالك ، وقبول مصدره التملك على ما يرى المجهود ، في حين يرى الحنفية أن الإيجاب ما صدر أولاً من أحد المتعاقدين والقول ما صدر بعد ذلك من الآخر .

وتفصيل الكلام في الصيغ موطع عند الكلام عن العقد .
١٢ - وجهور الفقهاء على أن الإجارة تنعقد بأي لفظ دال عليها ، كالاستئجار والإكراء ، وتستند بأهرتلك هذه الدار شهراً بكذا ، لأن الأمانة برخص إجارة . كما تستند برهبتك حانها شهراً بكذا ، وصالحتك على أن تسكن الدار لمدة شهر بكذا ، أو ملكتك مائة هذه الدار سنة بكذا ، أو عرضتك منطقة هذه الدار سنة بصفة دارك ، أو سلمت إليك هذه الدارهم في شياطة هذا ، أو في دابة صفها كذا ، أو في حنسي إلى مكة ، فيقول : قلت^(١) مع أن هذه الألفاظ لم توضع في اللغة لذلك ملكها أفعال في هذا المقام تملك المنطقة بوضع .

١٣ - وتوسع الحنابلة في ذلك حتى قالوا : تنعقد الإجارة بلفظ أجزت وما في معناه كالإكراء ، سواء أضافه إلى العين ، نحو أجزرتكها ، أو أجزرتكها ، أو أضافه إلى النفع ، نحو قوله : أجزرتك نفع هذه الدار ، أو : ملكتك نفعها . وتنفذ أيضاً بلفظ بيع مضاعفاً إلى

(١) القدر المختار شرح شريهر الأبعاد ٣/٥ ط بولاق ، واحد وفي الحنفية ٤٠٩/١ ، ومواهب الجليل ٣٨٠/٥ ، والشرح المصم ٥/٤ ، وصالحية الدسوقي ٢/٤ ، ومباهج الفتاح ١٦٦/٥ ط ١٢٥٧ هـ .

النفع ، نحو قوله : سئلتك نفعها ، أو : بعثك سكن الدار ، ونحوه . وقالوا : التمتع أن المتعاقدين إنما صرفاً المقصود التمتع بأي نفع كان من الألفاظ التي صرف بها المتعاقدين مقصودها ، بل الشارح لم يحد حداً للألفاظ العقد ، بل ذكرها مطلقاً^(٢) .
وتنفذها بلفظ البيع مضاعفاً إن المنافع قوت عند الحنفية أيضاً ، وقول عند الشافعية ، لأنه صنف من البيع ، لأنه تسليمك بثمن عوض فيه على العوض ، كالبيع ، فابعد بلفظه^(٣) .

١٤ - وفي القول الأصح عند الشافعية وقول عند الحنفية لا تنعقد الإجارة بلفظ : بعثك نفعها ، لأن النفعة مخلوكة بالإجارة ، ولفظ البيع وضع لتقليد العين ، فذكره في النفعة مضد ، لأنه ليس بكناية عن العقد ، ولأنه يخالف البيع في الاسم والحكم^(٤) .
ولأن بيع العلوم باطل ، وانما يقع العقود عليها معدومة وقت العقد كما يقول الحنفية^(٥) .
الإجارة بالمعاذلة :

١٥ - أجاز الحنفية والمالكية والحنابلة التعاقد بالأفعال في الأشياء الحقيقية والنفسية ما دام الرضا قد تمتع ، وفهم القصد ، وهو قول عند الشافعية استناره المروي وجماعة . وقيل القيد القوي الحنفي الجواز بأنه في الأشياء الحقيقية دون النفسية . وهو قول أيضاً عند الشافعية ، والنسب عندهم المتع ، والعبارة مما قبله عليه ظروف الحال ، كأن تكون العين

(١) كتاب النسخ ١٥٧/٣ ، ١٦٨ ط مطبعة أنصار السنة .

(٢) المنار ٣٨٥/١ ط مجلس المجلسي ، والفتاوى الهندية ٤٠٩/١ .

(٣) دراسة النسب ٩٧/٣ ، والفتاوى ٣٩٤/١ ، وباب الفتح ٢٦٠/٣ ، ٢٦١/١ ، والسيوطي ١٢٦/٣ .

(٤) حاشية ابن عذير ٣/٥ .

خلاف وتفصيل لفقهاء في ذلك،^(١) موطنه الكلام عن الشرط ومن انعقد عامة.

٢٢ - كما يشترط انعقاد الإجارة - فضلاً عن شروط الانعقاد والصحة - صدور لصيقة من له ولاية التعاقد. كما يشترط خلو الصيغة من شرط اختيار، إذ خيار الشرط يمنع حكم العقد ابتداءً، ولا معنى لعدم انعقاد الإجارة.

و يشترط لزوم الإجارة، فضلاً عن جميع الشروط السابقة، منوهاً من أي خيار. ونقول الكسائي: لا تنفذ الإجارة في مدة الخيار، لأن الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم بما دام الخيار قائماً، لحاشية من أنه اختيار إني دفع الثمن عن نفسي. واشترطه جازن في الإجارة عند كل من أخيه^(٢) والأكبية^(٣) والحبيلة^(٤) وتقول الشافعية في الإجارة هل معين.

في الإجارة في الذمة عقد يمنع الشافعية خيار الشرط منها، كما منعه في قول عندهم في الإجارة على معين.^(٥)

أن يقال إن هذه الصورة من قبيل تعليق العقد من لأخر - وهو جائز - لا تعليق الإجارة.^(٦)

١٩ - يشترط في الصيغة لانعقاد العقد أن تكون واضحة الغلالة في لغة المتعاقدين وعرفها، فاطمة في الرغبة، دون ثوب يق أو ثعلب، إلا ما يجوز من تردد الإجارة بين شيئين، كأن يقول: آجرتك هذه الدار بسكنة شهرية، أو هذه الدار بكفا، فقبيل في أحد هـ - على ما سياتي عند الكلام عن محل العقد.

٢٠ - و يشترط أن يكون القول موافقاً للإيجاب في جميع جزئياته، بأن يقل المستأجر ما أوجبه المؤجر، وبالأجرة التي أوجبها، حتى يتوافق تراضاً بالعقد بين صريحيه. كما يشترط اتصال القول بالإيجاب في مجلس العقد إن كانا حاضرين، أو في مجلس الحكم إن كان التعاقد بين غائبين، دون أن يفصل بين القبول والإيجاب فاصلاً مطلقاً عند الشافعي، لا لشروطه الصورية، ولا فاصلاً بعيد عن موضوع التعاقد، أو مغير للمجلس وعند الجمهور الذين يعتبرون المجلس وحدة جامعة للمتفرقات، دالة على قيام الرغبة.^(٧) وبيان ذلك في مصطلح (عقد).

٢١ - و يشترط في الصيغة لصحة العقد عدم تعبيدها بشرط ينافي بمقتضى العقد، أو يخفق مصلحة لأحد المتعاقدين أو أخيرها لا يقتضيها العقد، كأن يشترط المؤجر لرضه منفعة لمن فترة، على

(١) المشاوي القندية ١١٧/٤، ونهاية المحتاج ٢٧٨/٥.

والدائع ١٧٧/٤، ١٦٤/٥، ١٦٨.

(٢) الداغ ١١٧/٤، والفتاوى العتبية ١١٧/٤.

(٣) بداية المحدث ٢١٩/٢.

(٤) كشاف الخواص ١٧/٤.

(٥) المذهب ١٠١/١ ط حسي الحلبي.

(٦) مدائع الأفكار ٢١٠/٧، ومطالع أبي القاسم ١٧٧/٣.

ربانية محتاج ٢٥٤/٥، ٢٥٠، وسدنها الجديد ١٣٥/٢.

(٧) القاسم ٢٥٦/١ ط ح الدار.

(٨) الداغ ١٣٩/٥، ١٣٨.

إجارة العبيد :

٢٤ - إجارة العبيد المبررة بغير إيجاب فيه نصح إن كان مأذونا له من وليه ، بخلاف الشافعية ، إذ منعهوا مطلقاً ، وإن وقعت استحق أجره . واشتلقوا هل هو المسمى أو أسر النسخ .^(١) وإن كان محجوراً عليه كان العقد موقوفاً على (إجارة عند الحفية ، وفي الرجوع عند المالكية ورواية عن أحمد ، لأن تولاية شرط للمفاد لا للصحة ، وكان العقد غير صحيح عند الشافعية وفي فونه عند المالكية ورواية عن أحمد ، لأن التولية عددهم شرط لصحة العقد وانعقاده لا ينفذه .^(٢)

٢٥ - وإجارة من له التولية على العبيد فحق العبيد أوماء نافذة ، لوجود إثباته من شرع . وإذا يتبع العبيد قبل إنشاء العقد أي تم عنها عقد الإجارة ففي لزوم العقد تخالفان ، فقبل يلزم العقد لأنه عقد لازم عقد محقق تولاية ، فلم يفتقر بالبلوغ ، كما لو باع داراً أو زوجة . وهو قول لأشعية اعتبره الشافعية الصحيح في المذهب ، وقول للحابلة اعتبره ابن قدامة المذهب ، وهو مذهب الحنفية في إجارة أوماء .

والانجاء اشائي أنه يصير غير لازم ، وغير في (حادثة ، لأنه مالم يلزم انتهت التولية ، وهو مذهب المالكية ، وقول عبد كل من الشافعية والحابلة ، ومذهب الحنفية في إجارة نفس لصغير ، لأن في استيفاء العقد إضراراً به لأنه بعد البلوغ تلحقه الأمانة من تحملة الناس ، ولأن المانع لم يحدث شيئاً فقيهاً

نبحث الثاني

العاقدين وما يشترط فيها

العاقدين :

٢٣ - من أركان عقد إجارة عند غير الحنفية العاقدين^(١) : المؤجر والمستأجر ، والحنفية يعتبرونها من أطراف العقد لا من أركانه .

و يشترط فيها للانعقاد العقل ، فلا تنفذ لإجارة من مجنون ولا من العبيد الذي لا يبر ، فلا خلاف في أنه لا تستغنى إلا من جائز التصرف في المال .

و يشترط في العاقدين للصحة أن يقع بينهما عن ترض . فإذا وقع العقد شبهاً بذكره فإنه يفسد . كما يشترط الشافعية والحابلة ومن معهم لصحة ولاية إنشاء العقد ، فمعهذا التصولي يعتبر عندهم دنساً .

و يشترط في العاقدين للتفاد عبد في حنفية ألا يكون العاقدين مرضياً إلا كان رجلاً ، لأنه يرى أن تصرفاته تكون موقوفة ، بينها انصاحاً وجمهور تنقيهاً لا يشترطون ذلك لأن تصرفات المرفة عندهم نافذة .^(٢)

كما يشترط أن يكون العاقد له ولاية إنشاء العقد عند حنفية والمالكية الذين يرون أن تولاية شرط لتنفيذ ، بينما يرى الآخرون أنها شرط للصحة كما سبق .

(١) يجوز أن يكون العقد محصوراً من المدة ، فلو استأجر أهل قرية مدة مطلقاً أو زمناً أو يوماً وأمرهم من أهل تلك القرية ، وقد نصحت المدة ٥٠-٥٠ من عقد الأحكام المجردة على الخواص .

(٢) (الذات) ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، والذاتى الحنفية ١١٠ ، ١١١

(١) دومة الظالمين ٣/٢٠٩ ، ٢١٠

(٢) القوسم من الشافعية ١٥٩/٢ ، والذاتى ١٧٨ ، ١٧٩ ،

و نقاوى الحنفية ١١١/١

موصوف. وجعلوه نوعين: استئجار العامل مدة لعمل معينه، واستئجاره عن عمل معين في الزمة كخياطة ثوب ورعي غنم.

الثاني: إجارة عن موصوفة في الزمة.

الثالث: إجارة عن معينة لمدة محددة.^(١)

ويشترط لانعدام الإحارة على المستفعة شروط هي:

٢٧ - أولاً: أن تقع الإجارة عليه لا على استهلاك العين. وهذا لا خلاف فيه، غير أن ابن رشد روى أن هناك من جورها في كل منها لأن ذلك كنه منفعة مباشرة. كما توسع الشافعية في المنفعة فأدخلوا الكبير من النصور.^(٢) وينصرف على هذا صور كثيرة تسبب فيها العين تبعاً كخياطة الثوب، واتزاه الفحل، والمستأجر الشجر للثمر.

والخفية ينصون على أن الإجارة لا تشترط على اختلاف العين ذاتها، والمالكية ينصون على أنه لا يجوز الاستيفاء عوين قصداً، كما نصي اختلطة على أن الإجارة لا تشترط إلا على نفع يستوفي مع بقاء العين إلا إذا كانت المنافع يقتضي استيفاءها إطلافاً لعين كالمنفعة للإضاءة.^(٣)

٢٨ - ثانياً: أن تكون المنفعة منقولة مقصودة الاستيفاء بالعقد، فلا تشترط اتفاقاً على ما هو مباح بدون ضمن لأن اتفاق المال في ذلك منه.

والشافعية في تطبيق ذلك الشرط بين مضيق ومرسح. وأكثرهم في التحقيق الخفية، حتى إنهم لم

والعقد يعتقد على حسب حدوث المنافع، فكان له خيار الفسخ، كما إذا عقد ابتداء بعد البلوغ.

وهناك قول عند اختباثة أنه إذا أجره مدة يتحقق بطله في أثنائها فإن العقد لا يترجم بعد البلوغ، لأننا لو قلنا بطله فإنه ينقضي إلى أن يقعد الولي على جميع منافع طول عمره، وإلى أن يتصرف فيه في غير زمن ولا يشترط عليه، أما إذا أجره لمدة لا يتحقق بطله فيها فبلغ فإن العقد يكون لازماً.^(٤)

المبحث الثالث

عمل الإجارة:

الكلام هنا يتناولك منفعة العين المؤجرة، والأجرة.

المطلب الأول

أولاً - منفعة العين المؤجرة:

٢٦ - المصنوع عليه في الإجارة مطلقاً عند الحنفية هو المنفعة، وهي تختلف باختلاف عملها.^(١) وعند المالكية والشافعية أن المصنوع عليه إما إجارة منافع أعيان، وإما إجارة منافع في الزمة.^(٢) واشترطوا في إجارة الزمة تعجيل التقيد للخروج من الدين بالدين.^(٣)

وعند الحنابلة على العقد أحد ثلاثة:

الأول: إجارة عمل في المنفعة في محل معين أو

(١) السدائع ١٧٨/١، والعقد ١٠٧/١، والنفسي ١٥٥/٦.

وكشاف القناع ١٥٧/٢، والشرح الصغير ١٨٨/١، ١٨٢.

(٢) السدائع ١٧٨/١، ١٧٥، وقفاوي الحنفية ٤١١/١.

وسراج الطالبين بإشابة القليل ١٨٨/٢، والمضي ٨/٦.

(٣) فتح الكدر وإشابة المصنف ٣/١ ط دراهمكر.

(٤) بدائنة المجهدة ٢٢٩/٢، وسراج المصنفين ١٨٨/٢.

والله ٣٢٩/١.

(١) النفسي ١٥٥/٦، وكشاف القناع ١٥٧/٢، ٢/١، ١٠.

(٢) بدائنة المجهدة ٢٢٩/٢ ط التصارفة.

(٣) السدائع ١٧٨/١، ١٧٥، وقفاوي المجهدة ٢٢٩/٢، وقفاوي المصنفين ١٨٨/٢.

(٤) ١٨٢/١، والشرح الصغير ١٨٨/١، ١٨٢، وقفاوي المصنفين ١٨٨/٢.

ومن هنا يتبين أن أبا العباس من الشافعية مع الجمهوري تحكيم العرف.

٣٥ - وتضمن النسخة أبداً ببيان المدة، إذا كانت النسخة معروفة بذاتها، كاستئجار المور للسكنى. فإن المدة إذا كانت معلومة كان قدر النسخة معلوماً، والتفاوت بكثرة السكان يسير، كما يرى الحنفية.

و يرى الصالحون أن كل ما كان أجره يجب بالسليم، ولا يلزم وقت التكليم، فهو باطل، و يرى الإمام جواز.

وهذا للشرط غير مقرر، فغلايد منه في بعض الإجازات، كالعيد للخدمة، والفقر للطبخ، والثوب لبس. وفي النسخ لا يشترط^(١).

والخاتبة وضعا خاطباً واضحاً، فهم يشترطون أن تكون المدة معلومة في إجارة العين لمدة، ككفار والأرض والأدسي للخدمة أو للرعي أو للزراعة أو للخدمة، لأن المدة هي الضابط المعقود عليه، ويعرف بها. وغيره فيها إنه يشترط أن يطلب على النظر بقاء العين فيها وإن طالت المدة. وأما إجارة العين للمحل معلوم، كإجارة دابة موصوفة في الذمة للركوب عليها إلى موضع معين، فإنه لا اعتبار للمدة فيها.

و يوافقهم الشافعية في ذلك عما^(٢).
ويقرب من هذا المالكية، إذ قالوا: يتحدد أكثر المدة في بعض الإجازات، كإجارة الدابة لسنة، والعامل خمسة عشر عاماً، والدار حسب حالتها،

بعض الإجازات، كزراعة العبي في إجارة العبد، وفي إجارة الأرض لزراعة، فيما الشافعية يُقضى ذلك^(٣).

٣٤ - و يعتبر جمهور الفقهاء العرف في تعيين ما نتج عليه الإجارة من منفعة، فكيفية الاستعانة بصرف إلى العرف والعادة. والتفاوت في هذا يسير لا يفضي إلى المخازمة^(٤).

والشافعية في استحقاق الأجر بعد استيفاء المنفعة أربعة أوجه:

الأول: أنه يلزم الأجرة. وهو قول المزني، لأنه استهلك حصة فلزمه أجرته.

والثاني: أنه إن قال له: خذ، لزمه. وإن بدأ الرجل، فقال: أعطني وأعطيه، لم تلزمه. وهو قول أبي إسحاق، لأنه إذا أخره فقد أئزمه بالأمر. والحصل لا يلزم من غير أجرة لزمه، وإذا لم يأمره لم يوجد ما يوجب الأجرة، فلم يلزم.

والثالث: أنه إذا كان الصانع معروفاً بأخذ الأجرة على الخياطة لزمه، وإذا لم يكن معروفاً بذلك لم يلزمه، وهو قول أبي العباس، لأنه إذا كان معروفاً بأخذ الأجرة صار العرف في حقه كاشط^(٥).

والرابع: وهو المذهب، أنه لا يلزم بحال، لأنه بذل ماله من غير عوض فلم يجب له العوض، كما لو بذل طعاماً لمن أكله.

(١) هذا ٣٩٤/١، ٣٩٦، والقي ٣٨٧/٥، ٣٨٨.

(٢) تبين المقتضى ١١٣/٥، والحدية ٣٩١/٣، مجلة الأحكام

الحدية ٥٢٧٤، والشرح الصغير ٢٩/١، ط الشافعية

وحاشية الفتاوى ٢٣/١، ٢٤، والقي ٤١١/٥.

(٣) الهدى ١٢٧/١، ١٢٨، ط الثانية

(٤) الهدية ٢٣١/٣، والقي ١١١/٤.

(٥) المصنف ٣٩٦/١، ٤٠٠، والقي ٣٩١/٥، وكشاف

القي ٥٠٣/٤، والحرر ٣٥٦/١.

مستركاً ، ويرسب الأجر بالعمل . وهذا هو رأي أبي حنيفة والشافعية ورواية عبد الحنابلة .

والأئمة "شمال جوار الجمع" ، لأن المقصود في العقد هو العمل ، وذكر أنه إذا جاء لتعجيل . وهو قول صاحب أبي حنيفة والشافعية ورواية عبد الحنابلة .^(١)

وسأني بين هذا عند الكلام عن تأخير الحاصل وتأخير المشترك .

٣٨ - وبشروط في الشفعة للزوم العقد ، ألا بطراً عذر جمع الانتفاع بها ، كما ترى الخفية على ما ذكرنا عندهم ، لأن الإحارة وإن كان الأصل فيها أنها عقد لازم اتصافاً ، ولا يجوز فسخاها بالإرادة المنعقدة ، إلا أنه فأنوا : إنها شرعت للانتفاع ، فاستمراره مقيد ببقاء الشفعة ، فإذا انقضى الانتفاع كان العقد غير لازم . وقد نص المالكية أيضاً على أن الإحارة تفسخ بتعذر ما يستوفى فيه الشفعة ، وإن لم تعين حال العقد ، كمدار وحالوت وحام وسقية ونحوه . وكذا في إحداه إن عيشة . وقالوا إن تعذر أعظم من التلف .

و ينتج الشافعية في قول عندهم إلى اعتبار العذر معشياً^(٢) المفسخ ، إذ قالوا بانقضاء العقد بتعذر استيفاء العقود عليه ، كمن استأجر رجلاً ليقطع له خوصاً ، فسكن الوجع^(٣) على ما سأني عند الكلام عن انقضاء الإحارة بالفسخ .

والأرض للثلاثين عاماً ، أما الأعدال في لأهين ، كالحياطة ونحوها ، فلا يجوز تعيين أزمان فيها .^(٤)

٣٩ - كما نسمع شفعة بعين الثمن في الأجر المشترك ، وذلك في استئجار الصناع في الإجارة المشتركة ، لأن جهالة العمل في الاستئجار على الأعمال ، جهالة مصيبة إلى الشارع . هو استأجر صانعاً ، ولم يبد له العمل ، من الحياطة أو الرمي أو نحو ذلك ، لم يجر العقد ، وإنما لابد من بيان حسن العمل ووجهه وصفته .

أما في الأجر ملخص فإنه يكفي في إحارته بيان الداء . يقول الشيرازي : إن كانت المفعة معلومة القدر نفسها ، كحياطة ثوب ، فثرت ما عمن ، لأنها معلومة في نفسها فلا تقدر بغيرها . وإن استأجر رجلاً لبناء جائط لم يصبح العقد حتى يذكر الطول والعرض وما سبي به .^(٥)

٣٧ - وتعتبر المفعة بيان العمل والدة مراً : كأن يقول شخص لآخر : استأجرتك لتعبط لي هذا الثوب اليوم . فقد عثر الشفعة بالعمل ، وهو حياطة الثوب ، كما عتبه فائدة ، وهو كلمة : اليوم .

ولحقها في هذا الجمع بين التعيين بالعمل والدة إيجابان :

أما يرى أن هذا لا يجوز ، وبفسد به انعقد إذ انعقد على لدة يقتضي وجوب الأجر من غير عمل إذ يعتبر أجيراً خاصاً ، وبيان العمل بغير أجيراً

(١) المساح ١٨٥/١ ، والمشرح حكم وحاشية المسوق ١٢/٤ ، والهدى ٣٩٩/١ ، والمحرر ٣٩٦/١

(٢) المساح ١٨٥/١ ، وفائدة ١٩٨/١ ، والمفتاوى لمدينة ١٩٠١ ، والهدى ٣٩٦/١ ، والمشرح اصح ١٢/٤

(٣) المساح المضم ١٢/٤ ، والمشرح حكم وحاشية المسوق ١٢/٤ ، والمحرر ٣٩٨

(٤) المساح ١٨٥/١ ، والهدى ٣٩٦/١ ، وكشاف الخاف ١٢/٤ ، وفائدة المسوق ١٢/٤

إجارة المشاع :

٣٩ - إذا كانت العين المتعاقدة على منفعة مشاعاً ، وأراد أحد الشرركين إجارة منفعة حصته ، فإجارتها للشررك حائزة بلا اتفاق . أما إذا اجتمعت الشررك فإن الجمهور (المصاحبيون من المنفعة والشافعية والمالكية) يوجبون لأحد (يجوزوناً أيضاً . لأن الإجارة أحد نوعي البيع ، فتجوز إجارة المشاع كما يجوز بيعه ، والمشتع مقدور الانتفاع بالملكيات ، ولهذا جاز سيمد . جاء في القلي : واعتذر أبو حنيفة العكبري بجواز إجارة المشاع لغير الشررك . وقد أضاف إليه أحمد ، لأنه عقد في ملكه ، يجوز مع شرركه ، جاز مع غيره كالبيع ، ولأنه يجوز إذا فعله الشرركان معاً جاز لأحدهما فعله في نصيبه مفرداً كالبيع .

وعند أبي حنيفة ورغم وهو وجه في مذهب أحمد لا يجوز لأن استيفاء المنفعة في الجزء اشاع لا يتصور لا تسليم الباقي ، وذلك غير متعاقب عليه ، فلا يتصور تسليمه شريعاً . والاستيفاء بانهاية لا يمكن حتى التوجه الذي يقتضيه العقد ، إذ التأييد بالزمن انتفاع بالكل بعض المدة ، ولتأييد بالمكان انتفاع بكون بطريق البدل مما في يده صاحبه ، وهذا ليس مقتضى العقد .^(١)

المطلب الثاني
الأجرة

٤٠ - الأجرة هي ما يتقدم به المأجر عوضاً عن المنفعة التي يملكها . وكل ما يصلح أن يكون ثمناً في البيع يصلح أن يكون أجرة في الإجارة . وقال

(١) - الساتع ١٨٧/١ ، ١٨٨ ، وشرح النووي ٤٠٩/٢ ، وهي

١٨٧/٢ ، والمذهب ٢٩٥/١ ، والإيضاح ٣٣/١ ، والشرح

الصغير ٥٦/٤ ، ٦٠

الجمهور : إنه بشرط أن الأجرة ما يشترط في الشيء . ويجب العلم بالأجر لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أجرة أجيراً أبعضه أجره »^(١) . وإن كان الأجر مما بثبت ديناً في الذمة كالسواهم والديانير والتكيلات والموزون والمسدوات المتعارفة فلا بد من بيان جسم ونوعه وقيمه وقدره . ولو كان في الأجر جهالة منفية للسرعة فقد العقد ، وإن استوفيت المنفعة وجب أجر مثل^(٢) ، وهو ما يقدره أهل الخبرة .

٤١ - وجوز الجمهور أن تكون الأجرة منفعة من جنس المتعاقدين . يقول الشيرازي : ويجوز إجارة المنافع من جنسها ، وهي غير جنسها ، لأن الكسب في الإجارة كالأعيان في البيع . ثم لأعيان يجوز بيع بعضها ببعض فكذلك المنافع .^(٣) ويقول من رشد : أجاز ما كانت إجارة دار يمكن دار أخرى^(٤) ، ويقول

(١) - الشرح الصغير ١٨٦/١ ، وبابية الحديث ٣٠٦/٢ ، وهي ٣٠٦/١ ، وضحاوي الحديث ٤١٧/١ ، والاعتقاد ٥٦/٢ ط الحلي .

(٢) - حديث : « من أجرة أجيراً أبعضه أجره » رواه الشيخان عن أبي هريرة في حديثه أنه : « لا يحل أن يجرل على سواهم » رواه عن أبي سعيد ، وهو منقطع ، وثامه مخرج عن جاد مرسلاً ، رواه عنه الزرقاني عن أبي هريرة وأبي سعيد ، أو أحدهما منقطع . ط ابن أبي عمير أجراً فقبله له أحمد ، وهو عن أحمد عن أبي إسحاق عن أبي سعيد عن جاد مرسلاً ، قال الشيخان : وإسحاق لم يسمع من أبي سعيد عن أبي إسحاق ، وإسحاق لم يسمع من أبي سعيد عن أبي إسحاق ، وهو عند الشيخين غير مرفوع (انظر الخبر ٢٩٠/٣) الحديث المقتضى المنفعة .

(٣) - الفتاوى الصغرى ٤١٧/١ ، والاعتقاد ٥٦/٢ ط الحلي .

(٤) - القواعد ٣٩٩/١ ، وبابية العقد ٥٠٠/٢ ، وكشف القناع

٤٦٥/٣

بسدس ما يخرج منه ، لأنه قد شاهده عليه بالرواية وهي أعلى طرق العلم .^(١)

والمالك كسبه في بعض النسخ التي يمكن فيها علم الأجر بالتقدير بتجهون وجهة الطبالة ، فيقولون : إن قال : احتطبه وثبت النصف ، أو : احصه ولك النصف ، فيجوز إن علم ما يحتص به مدة ، ومثل ذلك في جرد الشغل ولفظ الزيتون وحز الصوف وبهوه . وعلة الجواز العلم . وتوفاً : احتطبه ، أو : احصه ، ولك نصف ما احتطبت أو حصدت ، فذلك جائز على أنه من قبيل الجعالة .^(٢) وهي تتسامع فيها ما لا يتسامع في الإجارة .

وقد أورد الرابح الحنفية صيغة من هذا القبيل ، وهي أن يدفع إلى الخائف غزلاً يتسج به بالنصف . وقال : إن مشايخ شيخ جزيوه مذبة الناس ، لكن قال في الفتاوى الهندية : الصحيح بخلافه .^(٣)

أثر الإخلال بشرط من الشروط الشرعية :

٤٣ - إذا اختلف شرط من شروط الانعقاد بطلت الإجارة ، وإن وجدت صحتها ، لأن ما لا يتعقد فوجوده في حق المحكم وهدمه بمنزلة واحدة . ولا يوجب فيه الحنفية الأجر المسمى ولا أجر المثل الذي يتفوض به إذا ما اختلف شرط من شروط لصحة التي لا ترجع لأصل العقد والتي يعتبرون العقد مع الإخلال بشيء منها فاسد ، لأنهم يعتبرون بين البطلان وكفاسه ، إذ يرون أن العقد الباطل ما لم

اليهوتي ما خلاصته : يجوز إجارة دار يسكنها دار أخرى أو يتزوج امرأة ، لقصة شبيب عليه السلام ، لأنه جعل الشكاح موصف الأسرة . ومنع ذلك الحنفية ، إلا أن تكون الأجرة منقعة من جنس آخر ، كإجارة يسكنها بالخدمة .^(١)

٤٤ - ومن الغفها من لا يجوز أن تكون الأجرة بعض المصنوع ، أو بعض النتائج من العمل المنته فيه ، كما فيه من غرر ، لأنه إذا هلك ما يجري فيه العمل فباع على لأجر أجره ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قفزة الطحان ،^(٢) ولأن المستأجر يكون عاجزاً عن تسبب الأجرة ، ولا بعد قادراً بقدره غير . وهو مذهب الحنفية والمالكية والثاقفة . ومثله : من سلخ الشاة بمجدها ، وطحن الخنطة ببعض المطحون منها ، جهالة مقدراً للأجر . لأن لا يستحق جدها إلا بنت السلخ ، ولا يدري هل يخرج سميماً أو مقطاً .^(٣)

وذهب الحنفية إلى جواز ذلك إذا كانت الأجرة جزءاً شائعاً لا عمل فيه الأجر ، تشبهاً بالمضاربة والمساواة ، فيجوز دفع الدابة إلى من يعمل عليها بنصف ربها ،^(٤) والزرع أو الخنط إلى من يعمل فيه

(١) قوله ٤٣/٢ ، ومما شبه ليس هاهنا ٤٢/٥ ، والفتاوى الحنفية ٤١/١ ، ٤١/٢ .

(٢) حديث : « من ألقى على الله عليه وسلم عن قفزة الطحان » . رواه الشيخان ، وفيه من حديث أبي سعيد بن جابر ، من لا يعرفه . وإن كان يظنه ابن حبان « شخص الجوز » .

(٣) إجماعاً ٢١٢/٣ ، والفتاوى الحنفية ٤١/٤ ، والشرح المصنف ١٨٧/١ ط دار المعارف ، وبهية الجليل ٢١٩/٣ ،

ومما جاء الطائفة ومما في القلبي ١٨٧/١ ، ١٨٧/٢ .

(٤) الفتي والشرح الكبير ١/٣ .

(١) الفتي والشرح الكبير ١/٣ .

(٢) شرح نصير ٢/١ ، ٢/٢ .

(٣) الفتاوى الحنفية ٤١/٤ .

أحد رواية ملغوم أجر المثل ، لأنه عقد قائم على مبيع لم يستوفها ، فلم يزمه عوضها .^(١)

الفصل الثالث

أحكام الإجارة الأصلية والتبعية

المطلب الأول

أحكام الإجارة الأصلية

٤٥ - إذا كانت الإجارة صحيحة ترتب عليها حكمها الأصلي ، وهو ثبوت الملك في المصلحة المستأجر ، وفي الأجرة اسماء لمؤجر .

وهناك أحكام تبعية ،^(٢) كوهي التزام المأجر بتسليم العين للمستأجر ، وتمكيت من تلافيف ،^(٣) وامتياز للمستأجر بالتخلفه عليها .

وإذا كانت الإجارة على عمل ، ولأجير مشترك ، فإن لأجير يلتزم بالتقدم بالعمل مع التخلفه على الميز ، وتسليلها بعد الانتهاء من العمل . وإن كان الأجير حاصداً كان الأصل للعد ، وكان العمل تبعاً . وإن كانت إجارة عن العمل فقط ، كالعلم والطر ، كان الالتزام متعباً على العمل أو على المدة ، حسب كانت إدارته مشتركة أو حاصدة ، ومباني بيان ذلك .

تملك المصلحة ، وتملك الأجرة ، ووقته :

٤٦ - ينتجبه تخلفه ولانكبة إلى أن الأجرة لا تسحق من العقد ، وإنما تسحق باشتراط التعجيل أو استيفاء شعفون عليه . وراة الخفية : التعجيل

بشرع بأصله ولا يوصفه . أما القاسد فهو عندهم من شرع بأصله دون وصفه . وإذا كان العقد وجود معمر من رعيه ، فجهالة المأمور ، أو لأجرة ، أو مدة العدل ، أو اشتراط حالاً يقتضيه عقد الإجارة من شروط ، كل ذلك يجب فيه أجر المثل معدهم باستيفاء المصلحة ، شرط ألا يزيد أجر المثل عن المصنوع عند الإمام وصاحبه .^(٤) أما من غير استيفاء شيء من المصلحة فلا شيء له عند الخفية وفي رواية عن أحمد .^(٥)

٤٧ - وجهه العقد بينهما لا يفرق بين العقد الباطل والتمتع المصدق في هذا ، ورون أحمد غير صحيح بفوات ما شرط الشارع ، تكونه مباحة . وانتهى يقتضي عدم وجود العقد شرعاً ، سواء أكان الشيء مختل في أصل العقد ، أو لموصف ملزم له ، أو صارى عليه ،^(٦) والهي في جميع نتائج عدم ترتب الأثر عليه ، ويكون نفع المستأجر غير مشروع ، ولا يزمه الأجر المسمى ، وإنما يلزم أجر المثل بالغاً ما بلغ إذا قصص لشعفون عليه ، أو ستوى المصلحة ، أو معنى زمن يمكن فيه الاستيفاء ، لأن لإجارة كالتبعية ، والمصلحة كالحاجن . والبائع انقاسد كالحصين في استيفاء البدن ، فكذلك في الإجارة ، هذا عند اشعافي^(٧) وأما مذهب مالك وأحمد^(٨) إذا كان قد استوفى المصلحة أو شيئاً من . وأما إذا كان قد قصص لشعفون عليه ، ونفس زمان يمكن فيه الاستيفاء ، فمن

(١) المدهم ٣٦٨/١ ، وشرح المدهم ٣٦٨/٢ ، وحاشية ابن عسبر

٣٦٨/٥ ، (تبيين الخلفين ٣٣١/٥) ، والمصنف ٣٦٨/٥

(٢) جهنة المصنف ٣٦٨/٥ ، ومضج لطالين وحاشية الخلفين

٣٦٨/٥ ، وأما ٣٦٨/٦

(٣) نفس ٣٦٨/٥ ، والشرح الصغير ٣٦٨/٥ ، ٣٦٨/٥

٣٦٨/٥

(٤) المدهم ٣٦٨/٥

والأدنى إلى ابتداء الدين بالدين.

وقيل : لا يحد من تعجيل جميع الأجرة ولو شرع ، لأن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر .

على أنه يستثنى من وجوب تعجيل جميع الأجرة (فما إذا لم يشرع في استعمال المأجير) - على القول المختار - صورة يتعسر فيها الشروع وهي : ما إذا كان عمل الإجارة دلياً للسفر ونحوها ، وكانت مدة السفر بعيدة ، والسفر في غير وقت سفر الناس عادة ، وكانت الأجرة كثيرة ، فلا يشترط تعجيل جميعها بل يكفي بتعجيل اليسير من الأجرة الكثيرة ، فإن كانت بعيدة وسبب تعجيل جميعها . وهذا في غير المصانع والأجر ، فليس لها أجر إلا بعد التمام عند الاختلاف ، وأما عند الفراضي فيجوز تعجيل المبيع وتأخير الأجر . كما قالوا : نفى الإجارة إن وقعت بأجر معين ، وانفسى عرف تعجيل العين ، لأن فيه بيعاً معيناً بأجر قبضه ، وليس لأنه دين بدین . وتفسد في هذه الحالة ، ولو عجل الأجر بالقبض بعد العقد ، إذا لا تعجيل إلا إذا شرط تعجيله وجعل . وقالوا : إذا أريد المصانع والأجر فتعجيل الأجرة قبل الفراغ ، وأصح رب العمل ، حلوا على المتعارفين بين الناس ، فإن لم يكن لهم متة لم يثقف لهم شيء إلا بعد الفراغ . وأما في الأكثرية في دار أو رحلة أو في الإجارة على بيع السلع كالسفرة ، أو نحوها ، فيقتدر ما مضى ، فإذا لم يكن الأجر معيناً ، ولم يشرط تعجيله ، ولم يجر العادة بتعجيله ، ولم تكن المنافع مضمونة ، فلا يجب تعجيل الأجر . وإذا لم يجب التعجيل كان مباحاً ، أي كلها

بالفعل . يقول الكاساني ما حاصله : إن الأجرة لا تملك إلا بأحد معان ثلاثة :

أحدها : شرط التعجيل في نفس العقد لقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون عند شروطهم » .^(١)

والثاني : التعجيل من غير شرط ، قياساً على السبع في جواز تعجيل الثمن قبل تسليم المبيع ، لأن الإجارة بيع كما تقدم .

الثالث : استيفاء المقتد عليه ، لأنه لما ملك المعبوض قبلت المجر العوض في مقابله ، تخفيفاً للمعاوضة الطئنة ، وتسوية بين المتعاقدين .^(٢)

٤٧ - والقاعدة عند المالكة التأجير ،^(٣) إلا في أربعة مسائل للمبيع ، فالأصل فيه التعجيل ، إلا في أربعة مسائل يجب فيها تعجيل الأجرة ، وهي : إن شرط ذلك ، أو جرت به العادة كما في كراء الدور والدواب للسفر إلى الحج ، أو إذا عين الأجر ، كأن يكون ثوباً معيناً ، فإنه يجب التعجيل ، فإن لم يشترط التعجيل في هذه الحالة فسدت الإجارة . ويجب التعجيل أيضاً إذا كان الأجر لم يعين والمنافع مضمونة في ذمة المؤجر . فإن شرع فيها فلا بأس ، وإن لم يشرع لا يكثر من ثلاثة أيام فلا يجوز إلا إذا صجل جميع الأجر ،

(١) حديث : « المسلمون عند شروطهم » ... رواه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة بصنف « المزيّن عند شروطهم » ... « رخص ابن عمر وجه اثنين وسنة الشرموني . رواه المزيّن والحاكم وزاد « لا شرطاً أهل حراماً أو عدم حلالاً » وهو ضعيف . (تكميل صحيح الجيز ١٣/٣)

(٢) الهداية ١٢٣/٢ ، والمنازل ١١٢/٤ ، والذائع ٧٠٢/٤

(٣) شرح المغني ١١١/٤ ، وجالبه المصنف ٤/٤

والشاقعية يميزونها مطلقاً ، عقاراً أو متقولا ، قبل القبض أو بعده ، وهو أحد وجهين للمحابلة . والوجه الثاني لم يلم أنه لا يميز قبل القبض ، بناء على عدم جواز بيع ما لم يقبض ^(١) ومنع الحنفية إيجارها للمؤجر مطلقاً ، عقاراً كان أو متقولا قبل القبض أو بعده ، ولو بعد مستأجر آخر .

وهل إذا أجزأها ثلث للمؤجر الأول تبطل الإجارة الأولى ؟ رأيان : الصحيح لا تبطل والثاني تبطل ، وذلك لأن إيجارها للمؤجر ناقض ، لأن المستأجر مطالب بالأجرة للمؤجر ، فيصح دأباً ومديناً من جهة واحدة ، وهذا تناقض .

المطلب الثاني

الأحكام التبعية التي يفترق بها المؤجر والمستأجر
التزامات المؤجر

أ - تسليم العين المؤجرة :

٥٢ - يلتزم المؤجر بتسليم العين للمستأجر من الانتفاع بالحقود عليه ، وذلك بتسليمه العين حتى انتهاء المدة أو قطع المسافة . ويشمل التسليم نواحي العين المؤجرة التي لا يستحق الانتفاع المطلوب إلا بها حسب العرف .

(١) الفتاوى الهندية ٤/٤٢٣ ، دس هامين ٥/٦٥ ط ولای ١٢٧٢ هـ ، والمطاب ٥/١١٧ ط الجاه ، والمداية ٣/٢٣٦ ، والمدايع ٤/١٠٩ ، وحاشية الندوي والشرح الكبير ١/٨١٧ ، والمذهب ١/٤٠٣ ، والمغني مع الشرح الكبير ١/٥٣٦ هـ .

• تنبيه : ترى اللمعة أن إباحة إيجار المتأجر للمؤجر نفس العين المستأجرة - في أكثر الصور - ثبت بيع العين التي عت ، ولعل هذا ما دعا الحنفية إلى منع ذلك .

وذهب الحنفية إلى جواز الإجارة الثانية إن لم تكن الأجرة فيها من جنس الأجرة الأولى ، للمضى السابق ، أما إن أجمعت جنس الأجرين فإن الزيادة لا تطيب للمستأجر ، وعليه أن يتصدق ، وصحت الإجارة الثانية لأن الفضل فيه شبه . أما إن أحدث زيادة في العين المستأجرة فطيب الزيادة لأنها في مقابلة الزيادة المستحدثة .

وذهب الحنابلة في قول ثلث لم يلم إلى أنه إن أحدث المستأجر لأول زيادة في العين جازمه الزيادة في الأجر دون اشتراط اتحاد جنس الأجر أو اختلافه ، ومواءم ذلك له المؤجر أو لم يأذن .

وللإمام أحمد قول ثالث أنه إن أذن المؤجر بالزيادة جاز ، وإلا فلا .

فجسمه الفقهاء يميزونه بعد القبض على التفصيل السابق .

٥٠ - أما قبل القبض فيجوز عند المالكية مطلقاً عقاراً كان أو متقولا ، سواء أوز زيادة أو نقصان ، وهو غير المشهور عند الشافعية وأحد الوجهين عند الحنابلة ، لأن المقتود عليه هو المنافع ، وهي لا تنصير مقبوضة بقبض العين فلا يؤثر فيها القبض ، وفي المشهور عند الشافعية ووجه آخر عند الحنابلة : لا يميز ، كما لا يميز بيع البيع قبل قبضه .

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى جواز ذلك في المقار دون المنقول . وذهب محمد إلى عدم الجواز مطلقاً . وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في جواز بيع العقار قبل قبضه . وقيل إنه لا خلاف بينهم في عدم جواز ذلك في الإجارة .

٥١ - وأما إجارة العين المستأجرة للمؤجر فالمالكية

كانت على عين معينة لعل، كإثابة إلى جهة، كان له الفسخ، وإن كانت على عين معينة لذة، فغير بين المفسخ وبين بقائه العقد ومطالبة الغاصب بأجرة النخل، فإن مفسخ فعله أجرة ما مضى، وإن كان الغاصب هو المؤجر فلا أجرة له.

ويرى قاضيهان من الحنفية أنه لا تنفع الإجارة بالغصب العين، ولو عصمت بعض لذة حبسها به، وأخذ صاحب لذة به إلى أنها تنفع بالغصب.

أما لأجرة فتسقط، لأن تعليم المحل إما أن يقع مقام تعليم المنة للملك من الانتفاع، فإذا كانت اتسكن بالغصب ذات تعليم، ولذا وإن المنفعة لو لم تنفذ بالغصب، كغصب الأرض المقررة للمعسر مع الغرس، لا تنفذ الأجرة.^(١)

ج - ضمان العيوب :

٥٥ - يشترط جوار كمين في الإجارة، كالبيع، والغيب الوجوب للغير بما هو ما يكون سبباً لفسخ السامع الشيء هي محل العقد ولو بدوات وصف في إحارة الذمة، ولو حدث الغيب قبل سببها، المنفعة وبعد العقد، ويكون مستأجر بالخيار بين فسخ العقد وبين استيفاء المنفعة مع الالتزام بتبوء الأجر، على ما سيأتي في موضعه عند الكلام عن الفسخ للمعيب.^(٢)

و يشترط على أن تسلیم تسكين من الانتفاع أن ما يعرض لفساد المنة لا يمنع الانتفاع بغير فعل المستأجر يكون على المؤجر إصلاحه، كعمارة الدار وإزالة كل ما يحل بالمكن، مع ملاحظة ما سبق من اشتراط المنة على تسليم واشتراط بيان المنفعة وتحديد ها.

٥٣ - وفي إجارة لعمل يكون الأجر هو المؤجر تحملاه، ولزم الأجر بما حصل هو التزمه بالتسليم.

فإن كان العمل يجري في عين تسليم للأجير - وهو أجر مشترك - كان عليه تسليم تأخره بعد قيامه بالعمل، وإن كان العمل لا يجري في عين تسليم للأجير فإن بقاءه قيامه بالعمل المطلوب بغير تسليمه، كالطبيب أو السائر، وإن كان الأجر خاصاً كان تسليم نفسه للفسخ في محل استأجر نسبياً معياراً.^(٣)

وساقي لتفصيل ذلك فيما بعد.

ب - ضمان غصب العين.

٥٤ - جمهور الفقهاء على أنه إذا غصبت العين في إحارة الأعيان المينة يجب للمعاصر الخيارين أن يفسخ العقد، أو يتفرع مدة بيرة ليس ثلها أجر، وإذا تنزع من الغاصب.

وفي إجارة ما في الذمة ليس للمستأجر المصح. وعلى المؤجر الإندال، وبسبب للمستأجر عاصمة الغاصب في العين. وقال الشافعية والخابلة : إن تعذر ردھا على المؤجر فلهمستأجر الفسخ.

وتفسخ بعضي الذمة إن كانت على مدة، وإن

(١) العبادي، ١١٤/٤، ١٣٧، وصاحب الطائفة وحاشية القلوبي، وصورة ١٢٧، ١٧٩، وكشاف القناع ١٧١.

(٢) مستحسن على الشارح الكبير ٣١١/٤، والشرح لصاحب (١٨٧)، وصاحب الطائفة، ومثله لفتاوى ١٢٧/٣، وروضة الطالبين ١٢٧/٥، وكشاف القناع ١٧١/٤، والمص ٢٢٧/٥.

(٣) شرح الم، ١٢٧، ١٣٧، وكشاف القناع شرح الرقابة ١٧١/٤، والمص ٢٢٧/٥.

الزمام المتأجر:

أ - دفع الأجرة (وحى المؤجر في حبس الموقوف عليه):

٥٦ - الأجرة تحرم المتأجر على ما سبق. فإن كانت محجلة حتى يتموجر حبس ما وقع عليه العقد حتى يستوفي الأجرة عند تخفية والالتكية في قول الشافعية، لأن عبته بملكه، فعازله عنه، لأن النفع في إجارة كالتبيع في البيع. ولا يخفى ذلك في القول الآخر عند الشافعية، وهو ذهب الحنابلة، لأنه لم يبرهن العن عبته. وكل صانع، لمصلحة لثرفي العن، كالحصان والصانع، لأن حبس العن لاستيفاء الأجرة عند من أجاز له الحبس، وكل صانع، ليس له لثرفي العن كالحصان، فليس له أن يحبسها عنه به، لأن الموقوف عليه نفس العمل، وهو غير قائم في الحبس، فلا يتصور عبته، خلافاً للالتكية حيث أشتوا له حق الحبس^(١).

ب - استعمال العن حسب الشرط أو العرف والمحافظة عليها:

٥٧ - يتفق الفهاء على أن التأجر يلزمه أن يتبع في استعمال العن ما أعتد له، مع التقيد بالشرط في العقد، أو بما هو متعارف، إذا لم يوجد شرط، وله أن يستوفي النفع الموقوف عليه، أو ما دونها من ناحية استهلاك العن والاستعمال به. وليس له أن يتفق منها ما كثر مما هو متفق عليه. وإذا استأجر المأجر لمبعضها مكنة فلا يحق له أن يتخذها مدمرة أو

مضعة، وإن استأجر الدابة لركوبه أحاص ميسر له أن يتخذها لغير ذلك،^(٢) كزعل التفصيل الذي سبأ في موضعه عند الكلام عن إجارة الأرض والمؤجر والدور^(٣). وعلى المتأجر إصلاح ما تلف من العن بسبب استعماله^(٤).

ولا خلاف في أن حبس المتأجر أمانة في يد المستأجر، فلم يملك دون اعتداء منه أو مخالفة التأدب فيه. وإن ما هو أشد، أو دون تفصيل في العبثية والحفظ، فلا ضمان عليه، لأن حبس الإجارة قفس مأذون فيه، فلا يكون مسؤولاً. وسأني تفصيل هذا في موضعه.

ج - رفع المتأجر يده عن العن عند انتهاء الإجارة:

٥٨ - بمجرد انقضاء الإجارة يلزم المتأجر رفع يده عن العن المتأجر ليستردها المؤجر، وهو الذي عليه طلب استردادها عند انقضاء الإجارة. وإن استأجر دابة ليعمل بها إن مكان معين لزم المؤجر استلامها من هذا المكان، إلا إذا كانت الإجارة للذهاب والعودة.

ومن الشافعية من قال: يلزم المتأجر رد العن بعد انقضاء الإجارة، ولو لم يطلبها المؤجر، لأن المتأجر غير مأذون في إسكانها بعد انقضاء العقد، فله رد كالعارية^(٥).

(١) مهذب ٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) المختار لمصنف ٤٧٠، ٤٧١.

(٣) المدخل ٢٠٠، ٢٠١، المتنازل اقتضاء ٤٣٩، ٤٤٠، والمذهب

٤٠١، ٤٠٢، ومن غير الأصح ٤٠٣، ٤٠٤، وليس ٤٣٩، ٤٤٠.

مكنة المأجر.

(٤) المدخل ٢٠٠، ٢٠١، والمذهب ٢٢٣، ٢٢٤.

مسند محمد بن ٤٧٠، ٤٧١، ومهذب ٤٠١، ٤٠٢.

واعتقاد ٣٩٠، ٣٩١، ونفي ٣٩٠، ٣٩١، وكذا المدخل ٣٩٠، ٣٩١.

ثانياً - انقضاء الإجارة بالإقالة :

٦٢ - كما أن الإقالة حاضرة في بيع لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أقال نادماً سعة أقال الله »^(١) عثره يوم القيامة^(٢) معنى كدلت جديرة في الإجارة ، وأن الإجارة بيع مائع .

ثالثاً - انقضاء الإجارة بهلاك المتأجر :

٦٣ - تصح إجارة سبب هلاك العين المتأجرة ، تحت شروط التامع المستوعدة من كنية ، كالسبعة إذا نصحت وصارت أحوالاً ، وإذا جردت نهضت وصارت أنفساً ، وهذا العذر منقضي عليه ، وأما إذا نصبت المفعة ففى ذلك خلاف وتصعب سببى في مضمه^(٣)

رابعاً : مسح الإجارة للمعدر :

٦٤ - الحمية ، كذا سبق ، وهو حواله مسح الإجارة حدوثه بغير رضا المتأجر ، أو بالتأخر (بمنع المجر) ، ولا يسمى العقد لازماً ، ويصح الفسخ ، إذ غاية دفعه إليه عند العذر لأنه لم يزم العقد ، بل لم يزم صاحب العذر صيرته منقزاً بالحنك ، فكان الفسخ في حقيقة اقتضاها من التزام

وتعصب ذلك مبرر في موضع عبد الكلام على أربع مجلدات .

الفصل الرابع

انقضاء الإجارة :

٥٩ - انقضاء العقد ، على أن الإجارة تنقضي بانقضاء ، أو بطلان العقد ، على غير ، أو بالاداء ، وذهب الخنعة إلى أنها تعصي أيضاً موت أحد المتعاقدين ، أو بطلان عقد بيع من الانتفاع بالعين المستأجرة ، وذلك بناء على أنها يرون في الأصل في الأخيرة أنها تتحدد بتعدد المفعة . وذهب غير الخنعة إلى عدم انقضاء الإجارة بهذه الأمور بناء على أنها يرون في الأخيرة ثلث دلتها ، كما أن سبب مسر البيع .

وتعصب ذلك مما يلي :

أولاً - انقضاء العقد :

٦٥ - إذا كانت الإجارة محددة المدة ، وانتهت هذه المدة ، فإن الإجارة تنقضي بلا خلاف . فغير أنه قد يجد عذر يقتضي عدم انقضاء العقد ، كأن يكون أرضاً زرعية ، وفي الأرض أربع لم يمتصعده ، أو كانت مبعوثة في البحر ، أو طائفة في الحرم ، وانقضت المدة قبل الوصول إلى الأرض^(١)

٦٦ - وإذا كانت الإجارة غير محددة المدة ، كأن يكون له لأداء مشاهدة كل شهر ككذا دون يدوم عدم الشهير ، فإن كل ذلك أحكاماً مفضة سببى ذكرها^(٢)

(١) أن أقول ورواه الترمذي وابن ماجه
وذكره من جهة أخرى في غير ذلك ، وهو مروي ، من
... .. أن
... .. من
... ..

(٢) تعني
... ..
... ..
... ..

(١)
... ..
... ..
... ..

الضرر، وله ولاية ذلك. وقالوا: إن بئكار الفسخ عند تحقق العذر خروج عن نزع والعقل، لأنه يقتضي أن من استأجر ممره، فاستأجر رجلاً ليقبلها، فسكن الوجع، يجر على القبح، وهذا قبيح شرعاً وعقلاً.^(١)

ويغرب منهم المال كسبة في أصل جور الفسخ بالضرر، لا فيما توسع فيه الخفية، إذ قالوا: لو كان العذر يغيب العين المستأجرة، أو مفعنها، أو أمر ظالم لا تدنه لأحكام بخلاف الحواشيت المكثر، أو من ظن - لأن ابن الحامل بضر الرضيع - أو مرضها الذي لا ندر معه على رصاع، حتى تستأجر الفسخ أو قضاء على الإجارة.^(٢)

٦٥ - وجهه كقوله: عن ما أشرنا لا يرون فسخ الإجارة بالأعذار، لأن الإجارة أحد نوعي البيع، فيكون العقد لازماً، إذ العقد انعقد باتفاقها، فلا يتفسخ إلا بالتفاهي. وقد عيى الشافعي على أنه ليس لأحد العاقدين فسخ الإجارة بالأعذار، سواء أكانت على عيب أم كانت في الصحة، وعدم العذر لا يوجب تحللاً في العقود عليه. فعذر وقود الخدم، أو شغل ضرر المستأجر، أو مرضه، لا يبيحه الحق في فسخ العقد، ولا حظ شيء من الأعذار.^(٣)

وقال الأثرم من الخبائلة: قلت لأبي عبد الله: رجل أكرى بغيراً، فلما قدم المدينة قال له: عاشقني. قال: ليس ذلك له. قلت: فإني مرضى لعقد، ولا حظ شيء من الأعذار.^(٤)

الاستكراه بالثبنة، فم يجعل له فسخاً، وذلك لأنه عقد لازم. وإن فسخه لم يسقط التعويض.^(٥)

٦٦ - والعذر كما يرى الخفية قد يكون من جانب المساجر، نحو أن يفسى فيقوم من السوق، أو يريد سفره، أو يستقن من الحرقة إلى الزراعة، أو من الزراعة إلى التجارة، أو ينتقل من حرقة إلى حرقة، لأن الفسخ لا يستمع بالاحتوت، وفي إقامه ضرر له، وفي إبقاء العقد مع ضرورة خروجه لتسهر ضرر به.

فلو استأجر شخص رجلاً ليصير له ثياباً - أي يبيصها - أو يقطعه، أو يخرطها، أو يهدم داراً له، أو يقطع شجرة - أو يقطع ضرراً - ثم بدله إلا بفعل، فله أن يفسخ الإجارة، لأنه استأجر لمصلحة يأملها، فإذا بدله، لن لا مصلحة له فيه صار الفعل ضرراً في نفسه، فكان الاختراع من الضرر بالفسخ.^(٦)

٦٧ - وقد يكون العذر من جانب المؤجر نحو أن يسلعه، أو يبيع فادح لا يبيع قضاء إلا من ضمن المستأجر - بفتح الحيم - من الإبل والغنم ونحو ذلك. فيجوز له فسخ الإجارة إذا كان العبد ليس له فسخ الإجارة، أو إذا كان ثابتاً بعد لإجارة بالإقرار فلا يحق له الفسخ به عند الصالحين، لأنه منهم في هذا الإقرار، ويحق له عند الإمام، لأن الإنسان لا يقر بالدين على نفسه كاذباً، ويقام الإجارة مع حقوق تدين المذبح العاجل بضرره، وتجر لأنه يمس به إلى أن يظهر حاله، ولا يجوز الجبر على تحمل ضرر غير

و مستحق بالتعذر.^(٧)

(١) إمامي ٢٠٦.

(٢) إمامي الفقه ١: ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، وإمامي الفقه ١: ١٤٨.

(٣) إمامي الفقه ١: ١٤٨.

(١) إمامي الفقه ١: ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، وإمامي الفقه ١: ١٤٨.

(٢) إمامي الفقه ١: ١٤٨.

(٣) إمامي الفقه ١: ١٤٨، وإمامي الفقه ١: ١٤٩.

(٤) إمامي الفقه ١: ١٤٨، وإمامي الفقه ١: ١٤٩.

(٥) إمامي الفقه ١: ١٤٨، وإمامي الفقه ١: ١٤٩.

(٦) إمامي الفقه ١: ١٤٨، وإمامي الفقه ١: ١٤٩.

(٧) إمامي الفقه ١: ١٤٨، وإمامي الفقه ١: ١٤٩.

تنتقض صفها. وإن كان العقد لا يوجب العجز عن ذلك ولكنه يشترط نوع ضرر لم يوجه العقد، لا يفسح إلا بالبيع. وهو حق للعاقبة، إذ المانع في الإحارة لا يملك حصة واحدة من شيئاً قسماً، فكأن العقد من العجز فيها عترة عداً. حدته قبل العقد. وهذا يوجب له أنه حق الفسخ دون الوقف على قضاء أو رضاه.

وقس إن الفسخ يسوق على التراخي أو القضاء، لأن هذا الأخير إرثت بما عدم العقد، وأشبه الرد بالعيب عند القضاء. وفي: إن كان العجز طارئاً فلا حاجة إلى القضاء، وإن كان خطياً كإحدى شروط القضاء. وهو ما استنبطه الكاشاني وغيره. وبعد الاختلاف بين المتأخرين في الإحارة فسخ بالقضاء.

٧٦ - وإن طلق المشتري الفسخ في الانتفاع وإن انقضت بفسخ ولا شيء على المشتري. وإن كان قد انفسخ بفسخه من سمي من الآخر متصفاً لأن العقد وإن كانه أمين بالانتفاع. ولا يكون للفسخ أثر رجعي.^(١)

حاشي - فسخ الإحارة بالموث :

٧٧ - سبب أن يكون الحصة يرون أن إحارة لبعض عود أحد العاقدتين الذين يقدون أنفسهم، كما يفسق بوث أحد المتأخرين أو أحد الوترين في حصته فقط.^(٢)

وإن كان رهنه استغل في نصب الخي أيضاً، لأن

وقالوا في مرأه أخرجت عنها طراً، وهي تعاب بذلك : لأهلها البيع، لأنه يبرود بذلك. ومن هذا القبيل إذا ما مرحت الظن، وكانت تفسر للإرضاع في الرهن، فإنه يجوز أن تفسخ العقد.

٦٨ - ومن صور العجز المتعذر، تفسخ عقد من رهن البيع بالعذر من جانب المشتري، «منع الجور» الذي إذا حره وزه، مانع في مدة الإحارة فهو عذر يجوز به فسخ العقد، لأن في قضاء العقد، البيع ضرراً له. ومن هذا ما تراه في جرة الوقف عند خلاف الأمر للثلث، وإليه دون به عذر يفسح به منوط الوقف. الإحارة، وتحدد له في المشتري على غير أهله، وفي معنى جرت لمسي بدونه. أما إذا رخص الأمر المثل فلا يفسخ، مرئاًه مسقطه الوقف.^(٣)

٦٩ - وبعد وجوب أن عذر من هذا فإن الإحارة يفسخ فسخها إذا تمكن الفسخ، وأما إذا لم يتمكن الفسخ، بأن كان في الأرض رهنه فيستعبد، لا يفسخ. لأن في التمتع ضرراً بالمشتري، ونشك إلى أن يستعبد بوزع أو غير ذلك.

توقف الفسخ على القضاء :

٧٠ - إذا وجب بعض هذه لأخذ بكونه الفسخ محكماً، فإن الإحارة إذا تكون قائمة للفسخ، كما يرى بعض مناهج الحنفية. وفي أنها تفسخ تلقائياً بمجرد. ويكون الكاشاني «الجهاد» أنه يقتضي العذر، وإن كان يوجب الانتفاع عن الفسخ فيه شرعاً، كما في الإحارة على خلع الرهن، وقطع اليد احتياطاً إذا سكن الآفة ومرت من الرهن، وإنما

(١) شرح ج. ١، ص. ٣٠٠، ج. ١.

(٢) شرح ج. ١، ص. ٣٠٠، ج. ١، وفيه ٣٠٠٣، وبعده ٣٠٠٤.

في ٣٠٠٥، وبعده ٣٠٠٦، وبعده ٣٠٠٧.

(٣) شرح ج. ١، ص. ٣٠٠، ج. ١.

سقط له الرضا والعيب لأن المنافع تتجدد، ولا كذلك البيع. (١)

وقال أبو يوسف: إن أصاب إبل الخنزير مرضاً فله أن يفسخ إذا كانت الإبل مستأجرة بعينها. (٢)

وللمستأجر أن يرد ما يحدث في يده من العيب، لأن المستأجر في يد المستأجر كالبيع في يد البائع، فإذا جازاة المبيع بما يحدث من عيب في يد البائع جازاً بما يحدث من العيب في يد المستأجر. (٣)

وفي المفسى: إذا اشترى عبداً فوجد بها عباً لم يكن عليه به فله فسخ العقد بغير خلاف. (٤)

٧٥ - أما إذا كان العيب لا يقوّض المنافع المقصودة من العقد، كانهدام بعض عمال المحبرات، بحيث لا بدحس الدار ببرد ولا مطر، وكاتقطاع ذيل الدابة، وكانقطاع الماء عن الأرض مع إمكان الزرع بدون ماء، فإن ذلك وأمثاله لا يكون مقتضياً الفسخ.

والعبارة فيما يستوجب الفسخ أو عدمه من الميوب يقول أهل الحرة:

وإذا وجد عيب وزال سرياً بغير ضرر فلا فسخ. (٥)

٧٦ - وقبض العين المستأجرة لا يمنع من طلب الفسخ لحديث عيب العين، إذ الإجارة تختلف عن البيع في ذلك، لأن الإجارة بيع لمتاع، والمنافع

والدليل على الاتجاه الثاني أن الإجارة تنبع من التسليم، فمتأخراً.

ومما ينبغي أن يعلم أن الحنفية يعتبرون الإجارة عيباً يشتبه به للشترى بخلاف العيب.

وإن كان بيع العين المؤجرة المستأجر عنه فالأصح عند الشافعية والحنابلة، وبالأول عند غيرهم، أنه لا يفسخ الإجارة. (٦)

ولا أثر على عدم الإجارة من هذه العين المستأجرة أو هبتها اتفاقاً، وكذلك الوقف عند الحسود، وأما الحنفية فقد اختلفت فتواهم فيه سواء كان على معين أو غير معين.

سابعاً - فسخ الإجارة بسبب العيب:

٧٧ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أنه إذا حدث في الميبود عليه عيب في مدة العقد، وكان هذا العيب يقتل بالاتّباع بالمقود عليه، ويقوّض المقصود بالعقد مع بقاء العين، كما تجرع ظهر الدابة المعبّنة المؤجرة للركوب، فإن ذلك يؤثر على العقد اتفاقاً، ويجعله غير لازم بالمسبة من أهميته وجود العيب، فلم اشترى شيئاً فأجره، ثم اطلع على عيب به، بكون له أن يفسخ الإجارة، ويرد البيع، فعق العقد بالعيب يكون عذراً يجوز له فسخ الإجارة وإن

(١) المحمدي، ٣٠٠/٦، ٣٠٠/٧، والبدائع، ١٩٩/٤، والمهذب، ١٠٥/١ ط الشافعي والحصني، على أن يفسخ الكبير، ٢٩٠.

وأخرج الصغير، ١٩٠/٥ ط دار الخراف.

(٢) البدائع، ١٩٩/٤، وأصله في ١٩٩/٤ ط الألفية، ١٣١.

(٣) المهذب، ١٠٥/١.

(٤) محمدي، ٣٠٠/٦ ط الشافعي والإصناف، ٦٦٠/٤، وأيضاً الشرح

الصحيح، ١٩٠/٤ - ١٩٠/٥.

(٥) الإصناف، ٦٦٠/٤.

(٦) البدائع، ١٩٩/٤، ٢٠٠/٤، وأيضاً المحمدي، ٣٠٠/٦ - ٣٠٠/٧.

١٠٠/٤، والشافعي شرح صحيح مسلم، ٥٠/٤، والشافعي، ٣٠٠/٤، ٣٠٠/٥، وصانبة الشافعي على الشرح، ٣٠٠/٤.

٣٠٠/٤، بشرح المحمدي مع حاشية أصح، ١٩٠/٤.

وهذه الفتاوى، ٣٠٠/٤، ١٩٩/٤، وشرح الوصل، ٣٠٠/٤.

ومحمدي، ٣٠٠/٤، والمفسر، ١٩٩/٤ - ١٩٩/٥ ط الشافعي.

والشافعي، ١٩٩/٤، وشرح مني الإجماع، ٢٠٠/٤.

للدعي البينة، والقول مع ليمين المدعى عليه.
والمطاهر مدّخس في تحديد كل منها، فمن شهد له
المطاهر فهو المدعى عليه، والقول قوله، ومن طلب
حقاً على الآخر فهو ادعي.

والغرض التي سيقّت في هذا الباب (مع
كثرتها) نرجع إلى هذا الأخص. وتقعين ذلك في
مصطلح (دعوى).

الفصل السادس

كيفية استعمال العين المجردة

٧٨ - الإشارة قد تكون على مثنوي - حيوان أو
غيره - وقد تكون على غير مثنوي، كما قد تكون
إشارة لشخص، سواء أكان الأجير خدماً أم
مستزكراً. وقد تشير بعض هذه الأنواع بأحكام
خاصة، وسيأتي بيانها بحسب كل نوع منها.

وعالج الفقهاء ما كان في العهود السابقة من
إحارة أنواع من العروض، فاختلفوا في بعض الصور من
حيث كيفية استعمالها. وبالنظر في هذه الصور
يبيّن أن آراءهم مبنية على الأسس الآتية:

١ - إذا كان هناك شرط معيّن شرعاً وجب الالتزام
به.

ب - إذا كانت طبيعة المأجور مما يتأثر باختلاف
الاستعمال وجب ألا تستعمل على وجه صار، ويجوز
استعمالها على وجه آخر.

تحدث شيئاً فشيئاً، فكان كل جزء من أجزاء المذاهب
محفوظاً عليه بهذا من شأنه فإذا حدث انصب
المستأجر كان هذا هيئاً حدث بعد اخذ وقبل
القبض، وهذا يوجب اعتبار في بيع النبي، فكذا في
الإجارة، خلا فرف من حيث المعنى. ومقتضاه
المذاهب بجمع على هذا، على الرغم من أن بعض
المذاهب ترى أن المسعة كالعين، وأنه يتم تسميتها
عند التعاقد إن تم نكح موصوفة في لذة، بل صرح
الحنابلة بهذا التعليل. يقول ابن قدامة: إذا حصل
التعيب أثناء الانتفاع ثبت كسكري خيار الفسخ،
لأن الشايع لا يحصل قضاها إلا شيئاً فشيئاً. الخ. (١)
وإن زال التعيب من الفسخ - بأن زال العرج
عن الدابة أو جاور الكسري إلى إصلاحه - لئلا - لا
يكون للمستأجر حق الرد، وبطل حقه في طلب
الفسخ، لأنه لا يلفعه الضرر. (٢)

الفصل الخامس

الاختلاف بين المؤجر والمستأجر

٧٧ - قد يقع اختلاف بين المؤجر والمستأجر في
حسب أمور تشتمل بالإجارة، كاللذة والعوض
والتعدي، والرد، وبحود ذلك، فلن يكون القول عند
إعطاء البينة؟

وقد أورد الفقهاء (على اختلاف مذاهبهم)
صوراً شتى في هذا الأمر، ونرجع إراؤهم كلها إلى
تحديد كل من المدعى والمدعى عليه، فيكون على

(١) المقنن ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) مسالمة ١٩٦٤، وأحمد - ٢٠٠، والشافعي على الترخ
الكثير ١٩٦٩، والشرح الصغير ٢٠٠.

المبحث الأول إجارة الأراضي

٨٠ - إجارة الأراضي مطبقاً لذاتها حائزة، وقد الشافعية جواز استئجار الأرض بياض الكفرض من استئجارها، وذلك لتفاوت الأعراس واختلاف أثمانها، فإذا كانت مع غيرها من ماء أو مرعى أو زرع أو غودك ميانى حكمها:

أ - إجارة الأرض مع الماء أو المرعى:

٨١ - يجوز ذلك في الجملة الصفاة، لكن الحنفية لا يحيزون إجارة الأجسام والأنهار للسلك، ولا المرعى للكلأ، فصدأ، وإنما يجره له الأرض صط، ثم يبيع المالك للمستأجر الانتفاع بالكلأ، وذلك لأن الانتفاع بالكلأ لا يكون إلا باستهلاك عبء، أما عند غير الحنفية فيجوز لعقد على الأرض والكلأ معاً، ويختل الكلأ تبعاً.

وبين فقهاء أئنفية اختلاف في استئجار طريق خاص بمرقيه، أو غير التمس فيه، غاية يجوز عند الصاحبين ولا يجوز عند الإمام.^(١٤)

ب - إجارة الأراضي الزراعية:

٨٢ - فضهاء المذاهب يحيزون إجارة الأرض لزراعتها، وجمهور الفقهاء على وجوب تعيين الأرض وبيان قدرها، فلا تجوز إجارة الأراضي إلا عبأ، لا موصوفة في الذمة، بل اشترط الشافعية والخاتمة صراحة الأرض رؤيتها، لأن المعقمة تختلف باختلاف

ج - مراعاة العرف في الاستعمال سواء كان عرفاً عاماً أو خاصاً.

وما يوجد في كتب الفقه من خروج تطبيقية يوهدها للاختلاف فيه يرجع إلى هذه الأسس.^(١٥)

الفصل السابع

أنواع الإجارة بحسب ما يجوز

الفرع الأول

إجارة غير الحيوان

٧٩ - القاعدة العامة هنا يجوز إجارته أن كمال ما يجوز بيعه تجوز إجارته، لأن الإجارة بيع منافع، بشرط ألا تنهك الزمن في استيفاء المنفعة، فضلاً عن حواز إجارة بعض ما لا يجوز بيعه، كإجارة آخر، وإجارة الوقت، وإجارة المصحف عند من لا يبيع بيده.

كما يشترط في المنفعة أن تكون مقصودة لذاتها بحسب العرف، وما ورد من خلاف بين الأئمة في بعض الصور فرجعه إلى اختلاف العرف.^(١٦)

(١٤) السبكي ١٥٦، ٣٠٠، ٧٠، ٩٤، ١٠٩، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢،

مراء حصل نقد بالفعل نظوياً بعد العقد أم لا. أما إذا كانت الأرض مأمونة لتحتل ربا من حطرها، أو من نهر لا يقطع ماؤه، أو عين لا يتصب ماؤها، فيحسب كراؤها بالعدد دون مدة طويته، وقالوا: إنه يجب الشغل في الأرض المأمونة بالعدد، بالتحقق والتحقق من الانتفاع بها.

وإذا وقع العقد على مدة مدة أرض الرزعة، وسكت عن الشروط انتقد وعنده، أو اشترط عدده حين المعصه، لم يعبه يقضى به في الأرض التي تسقى ماء الأنهار الدائمة إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها كغرس، بناء عمار، وأما الأرض التي تسقى بالمطر والعيون والآبار فلا يقضى بالعدد فيها.

نكس الشافعية والحنابلة اشترطوا أن يكون الماء مأموراً كماء نعين وتعود، إلا إذا لم يزرعها وأسمى في الماء.^(١)

والنبي الغفها على أن ما لا يتم الانتفاع بالأرض إلا به كالتشرب والمطر ين بدخل تيسر في عقد الإجارة وإن لم ينص عليه.

إجارة الأرض ببعض ما يخرج منها :

٨٤ - إذا كانت أرضها مما تستخرج ذلك حلالاً، فالمعصية والحنابلة أجاروا بإجارها ببعض الخارج منها، لأنها ممتدة بمقدرة معهود فيها، ومنع المالكية والشافعية إجارها ببعض ما يخرج منها أساساً حتى تغني الطغمان، وقدوا جواز تأجيرها للزراعة لأن يكون لها ماء تسمى به، وتو ماء المطر، إلا إذا كانت

معدن للأرض وموقعها وقربها من الماء، ولا يعرف ذلك إلا بالزبد، لأنها لا تضيق بالصفة.^(٢)

ولا يشترط المالكية الزبدية، فأجار وإجارة الأرض بمؤننه: كزبد فدان من أرضي النبي لغرض كذا، أو مائة ذراع من أرضي العتابة. إذا كان قد عين الجهة التي يكون منها ذلك الفدان، كأن يقول: من الجهة البحرية، أو من عين الجهة، نكس تساوت الأرض في الخودة وكرداعة بالنسبة للأرض الزراعية. فإن لم نعين الجهة، وانطلقت الأرض من ناحية الخودة وكرداعة، فلا يجوز إلا بالتصريح، إلا إذا كان يؤخره فداناً معلوماً كالأربع وأخمس، فإنه يجوز دون نعين الجهة أي يكون فيها الجزء.^(٣)

واشترط الجمهور بل هو أن يكون في ماء مأموراً دائم للزراعة، يؤمن انقطاعه لأن الإجارة لا تجوز إلا على غير يمكن استبقاء المعصه بها، فصح إجارة الأرض الزراعية، ما دامت تسمى من غير أن تحر العادة بانقطاعه وقت طلب استقفي، أو من عين أو مركز أو أثر أو انقطاعه غير يكفها، أو ما دامت يشرب بمروقه من ماء قريب تحت سطح الأرض، وهذا ما صح به كل من الشافعية والحنابلة، وهو مقتضى ما اشترطه الحنفية من أن تكون النعمة المعهودة عليها مددورة حبيبة وشرطاً.^(٤)

أما المالكية فقد أجاروا كراء أرض المطر للزراعة، ولو بسبب طويته، لا يشترط النقد،

(١) النبي ١١٧٢.

(٢) عات ١٠٤٠.

(٣) مهنية الخراج ٣٧٢، والذهب ٣٥٠، وأبي حنيفة ٤٠٠.

وكشور ١١٠، والذهب ١١٠.

(٤) كشف النصارى ١١٠، والذهب ٣١٨، ومهنية الخراج ٣٧٢.

٨٩ - وجهور الفقهاء المالكية والخنفلة والصحيح عند الشافعية أنه يجب أن يمين جسد المستأجر له لأرض، زراعة أو غراساً، دون حاجة لبيان نوع ما يزرع أو يعمرس. وعلة ذلك أن القراس قد يكون أخصر لأرض من المردع، وتأثير ذلك في الأرض ينتهي، أما إذا موثرت الزرع، فقلد لا يصح.

وإذا لم يعبئ، ولم يكن هذا عرفاً، فلا يجوز،
لجبهته، خلافاً لابن القاسم الذي جاز، وذلك:
مع التكري من فعل ما يصير بالأرض.

أما لما قيل له : أخبركمها فتردّها أو تعسرّها ،
فإنه لا يفتي ، لأن لم يعي أحدّها ، فوجدت جهالة .

وإذا خال له : اجزئك شرعها وبغرسها ، صبح
نحمد عبد الحاملة ، وله أن يزرعها كلها ماشاء ، أو
أن يغررسها كلها ماشاء ، وفي قول عند الشافعية :
بصبح ، وله أن يزرع الصف ، ويغرس الصف ،
لأن الجمع يقتضي التسوية . وفي القول الثاني : لا
يصح ، لأنه لو قيل : يغرس كل واحد منه .

أم إن أسفتي، وقال: اجعلوك في دفعها ما
 قشيت، فت البرع والخمرس، وأبنة عد احملها
 للإحلال... ولتقاعبة في الأرض التي لا ماء لها،
 ولم يذكر أنه يكثرها في البرعة، ووجهه:

أحدهما : لا يصح ، لأن الأرض عادة تكتفى
للزراعة ، فصار كما لو سرق أنه اكتناها للزراعة .

واضح في : يصبح إذا كانت الأرض عالية لا يضيع في سفها ، لأنه يعلم أنه لم يكن هو الزراعة . وإن كانت منخفضة يضيع في سفها يتوقف الماء إليها من موصح آخر . لم نضع ، لأنه أكثرها الزراعة مع نظار الزراعة ، لأن عدد الإمكانيات لا يكفي . إن لابد من أن يذهب على الفضل وصول الماء إليها على وأرجح .⁽³⁾

وقال الحسنية ولست خفية في مقال الصحيح
عنده : لاند من تعجب ما استأجر له الأرض من
زراعة أو حراس . ولاند أيضا من بيان نوع ما بيع أو
يغرس ، ولا عند العمد ، لأن الأرض تستأجر
للزراعة وغيرها ، وما يربح بها مع ما يضر الأرض
وما لا يضر ، فمع يكس المصغر عليه معلوماً ، ولما
وجب السيدان ، أو يجعل له أن ينتفع بها ما شاء .
وشككي عن ابن سريج أيضا أنه قال : لا يبيع حتى
يُبد الزرع لأن ضرره يختلف .^(٢٤)

وقال المنذر : إن رزعاها مع ذلك العباد،
ومعنى لأهل، فليمنحوا السقي. استعنائاً، وفي
العيس لا محور، وهو قول زهر، لأن العقد وقع
فاسداً، فلا يسع حازه.

دروس الاسترخاء لن الحيلة ارتفعت قبل تمام
المجلد (٤)

[illegible][illegible]

أحكام إجارة الأرض الزراعية :

التزامات المؤجر :

وكذا لو غصبها غاصب ، أو إن زرعها ، فأصاب البرع أفة ، فهنك البرع ، أو غرقت بعد لزوع ولم ينبت ، ففي إحدى روايتين عن محمد : يكون عليه الأجر كاملا . والمختار في الفتوى أنه لا يكون عليه أجر لماضي من مدة بعد هلاك الزرع .^(١)

و يقرب من ذلك قول مالكية ، إذ قالوا : إن الأجر لا يجب بقطع الماء عن الأرض ، أو إفراغها لها من قلى أب يزرعها وحتى انقضاء المدة . أو إن : حكر ، ثم قعد الزرع لجانحة لا دخل للأرض فيها ، فبزمه الكراء ، غير أنه قالوا : إذا اتهم المدرعوها عند أهل المحنة ملكاً أو تسليماً فلا يلزمه الكراء ، وكذا إذا سجر أكثر من بقعة نوبت الزرع عليه ، فيكون الكراء على ساجده .^(٢)

وفي الشافعية والحنابلة : إن أكثر أرضا للزرعة ، فانقطع ماؤها ، فأنكسر باختيارين صخ لعنه ، لأن المدة المقصودة قد طالت ، وبين إبقائه لأن الأرض مائية يمكن لاستيعابها ، وإنما بقعت من فحشها ، فثبت له الجذر ، كما حدث به عيب ، وقالوا : إذا زرع الأرض التي أكثرها ثم هلك الزرع بزيادة المطر أو شدة البرد أو أكل الجراد ، لم يجر له الرد لأن الجائحة حدثت عن ما استأجر . وقالوا : إن أكثر أرضا غرقت باماء زراعية ما لا ينبت في الماء ، كما حبطه ولحقه ، فإن كان الماء معيبا إذا

٨٧ - يجب تسليم الأرض خالية إلى المستأجر . فإن استأجر أرضا في روح لا تدر ، أو ما جمع الزراعة ، لم تجر الإجارة ، لعدم القدرة على استيفاء المنفعة عليه . وإن قطع ذلك قبل تسليم الأرض جاز . وقال أحدية : لو كانت مشقولة ، وطلت أثناء المدة ، فإما تصح فيها خلت فيه من المدة فسطح من الأجرة . ود كان ذلك مما به تلف وجع في نعوته إلى أهل أخيرة .^(٣)

التزامات المستأجر :

٨٨ - أولا : يجب على المستأجر أن يدفع الأجرة المترتبة في العقد حسب الاشتراط ، فقد صرح على لزوم الكراء ما تمكن من التصرف في العين التي أكثرها ولو لم تستعمل . وقد أجه كمنها في جملة ، إذ أنه إن انقطع عيب ماء ، أو عرف ولم يكشف عنها الماء ، ولم يحدث مما يمنع تمكنه من زراعتها ، فإنه لا ينزله لأجره . لكن لهم تفصيلات يبين الإشارة إليها .

فالحققة يصبون على أن استيعاب الماء عن الأرض التي تقضى ناء لير أو ماء المطر سعط الأجر . وكذا إن غرقت الأرض قبل أن يزرعها وبعت المدة

(١) الفتاوى المصنفة (١٥٧١) ، ١٢٠

(٢) حاشية ، ص ٢٠٨

(٣) المختار المصنف ، ١٥٧١ ، وشافعية المصنف ، ١٥٧١

و جهات ، ١٥٧١ ، ١٥٧١ ، وكشف جامع ، ١٥٧١

تستدركه النسخة، والثاني أنه يتقيد بهذا الشرط حسب
الإتفاق، فيكون شرطاً لا يقتضيه العقد. وهذا الاختيار
الخاص من علمتهم.^(١)

انقضاء باجاره الأرض الزراعية :

٩٠ - إذ كانت الإجارة على عدة، وانقضت المدة، انقضت إجارة اتفاقاً. ويسمى المزرع في الأرض إذا كان لم يجز حصاده. وعليه الأجر المسمى عن العدة، زائدة أحر المثل عن العدة الفرائضة. ولنفقها، لأنه عب بعض تفصيلات في ذلك، وبما إذا كانت الأرض استأجرها لنفسه أو للزوجة:

عفاك الحنيفة: إذا استأجره ليعرس بها
شجرًا، ونقصت لمدة، زعم أن يبيع الشجر ويسلم
لأرض فارغة، وقبل: يتركها بغير الثل، إلا أن
يختار صاحب الأرض أن يرم قيمة ذلك معلوماً إن
كان في قلبها ضرر غاشض بالأرض، وإلا غلها من
عمر مسان السنن له، لأن تقدير المدة في الإجرة
بقتضي التفرغ عند التقصتها، كما لو استأجرها
للمزرع.^(١)

ولا يصح للمالكية عن احتفائه في شيء من
هذا، غير أنه بعضهم فيه نقاء لزوع في الأرض
للمجسد بجر المثل عما إذا كان المكتوى يعلم وقت
العقد أن لزوع يتم حصده في المدة، وإلا جاز للمؤجر
أمره بالتقزم. (٣٤)

ضم البحر الماء عن الأرض، وفقد على الزراعة، صبح
 البغد، وإلا لم يصب البغد، وإن كان يعلم أن الماء
 يتحسر، وتشتغل لربح، فيه وجهان عند الشافعية:
 أحدهما: لا يصبح، لأنه لا يمكن استيفاء المفعة
 في الحال، والثاني: يصبح وهو الصحيح، لأنه يعلم
 بأعادة إمكان الانتفاع به. (١١)

٨٩ - ثانياً: يجب على المتأجر أن ينفع بالأرض
 في حدود المعروف والمشروط، لا بما هو أكثر ضرراً،
 وهذا موضع إضافي، ويذهب عامة أهل العلم إلى أنه
 يجوز أن يزرع الأرض لزروع القطن عليه، أو سواه،
 أو أقل منه ضرراً.

فيم أنه الخصبة لما نوا : من أكثر أرضها البرور
 حنطة فليس له أن يورعها قطعا . وإذا زرعتها ضمن
 خمسة ما أحسن دلالا في الأرض من خصات ، وعثر
 غايها بأرض ، لو لم سن أنه يشتدون تعجب نوع
 من البرور .

وقال الله تعالى في ذلك : بل هو أجر مثقل ، لأنه
معدن ، والروادة غير متضبطة ، ونمضي إلى الطازجة .
وفي قول آخر هم : بل هو النسي وأجره مثقل لما يضاف .
وفي قول : إن مائة الأرض يكون بائناً وبين آب
بأحد اسمي وأجر المثل ثلث رادة ، أو أن بأحد أجر
مثل الجميع .

وعند الحنبلة، نوضحه نوعاً معيناً من الزرع، كما صرح، فلهذا رأيت: في هذا مجزء هذا الترتيب، لأن المعهود على منفعة الأرض، وما ذكره المعص

(١٠) الهندس، ج ١، ص ١٢٨، ١٣٥، ١٤٦؛ شرح القرآن الكريم، ج ١، ص ١٢٨، ١٣٥، ١٤٦.

Figure 1. The effect of the concentration of the initiator on the polymerization of α -methylstyrene in the presence of Cu^{2+} and Cu^{+} ions.

الحمد لله

(۴) معنی: کہ سوز ۱۵۱

(١) المصنف: ٢٥٠، رقم: ١٠٥، تاريخ: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

$$T = \frac{1}{2} \frac{1}{\sqrt{1 - \beta^2}} \frac{1}{\sqrt{1 - \beta^2}}$$
$$\nabla T|_F \in \mathcal{L}^1(\mathbb{R}^n)$$

أراد أن يعلمه ، وكانت قيمة العرائس لا تنقص بالفتح ، أجبر المكثري على الفتح ^(١)

ولا يبعد رأى الحنابلة عما قاله الشافعية في جملة ، غير أنه قال : إذا كان لأجير زرع يشرط منه محكمة حكم زرع المالك ، وبغير المالك بعد المدة بين أحدهما المحكمة ، أو تركه بالأجر لا رد على المدة ، وإن اشتار المستأجر قطع زروعه في الغل فله ذلك ، وقال القاضي : إن على المستأجر ذلك ، وإن اتفعا على تركه بعض سائر ، وإن كان بقاؤه بغير تفریط نزم المؤجر تركه إلى أن ينتهي ، وله المسمى ، وأجر المثل لما راد ^(٢)

وإذا استوفرت الأرض مدة الزراعة ، وضمت المؤجر أو المستأجر ، قيل أنه يستحصل الزرع كان من حق المستأجر أو وروثته بقاؤه للأرض حتى حصاد الزرع ، وذلك بأجر المثل ، على أن يكون ذلك من مال المؤجر دون مال المبتدئ ^(٣) وقد سئل أن وفاة المؤجر ، أو المستأجر ، مما يبي عقد الإجارة عند الحتمية ، خلافاً للمذهب الآخر .

المبحث الثاني

إحارة الدور والماني

م تعين المفعة فيها ؟

٩٢ - لا يعلم خلاف بين فقهاء المذاهب في ضرورة تعيين الدار المستأجرة ، وأنه إذا تغيرت هيئتها الأولى التي أتمها عليها ما يضر بالسكن بلت له جبار

٩١ - أما الشافعية بعد فطشوا ، وقالوا : إن أكثرى أرباعاً لزوم مفع لا يستحصص في المدة ، واشترط النسبية ، فالإجارة باطلة ، لأنه شرط ينافي مقصود العقد ، فإن ما رد ورره لم يجز على المفع ، وعليه أجرة المثل . وإن شرط المفع والعقد صحيح ، ويجز على المثل . وإن لم يشترط شيئاً من ذلك فعين . يجوز على المفع ، لأن العقد على مدة ، وقد انعقد . وفيه إلا جبر ، لأن الزرع موقوف ، وزعمه آخر المثل للزائد .

وإن كان الزرع غير معين ، فإن كان يشرط منه ، فليست كرى أو يخره على نفسه ، لأنه لم يبعد إلا على المدة ، وإن كان نعتراً معين : بغير أبعاد . وقيل : لا يجر . وهو الصحيح ، لأنه تأخر من عمر تفریط منه . وعليه السقي إلى بقاء المدة ، وأجرة المثل لما راد ^(٤)

ون العرائس قالوا : إنه يجوز اشتراط التبعة ، لأن للعقد يستغني . وإن شرط عليه المفع أخذ بالضرورة ، ولا يزمه تسوية الأرض . وإن أطلق لم يفرمه الفتح ، إذ العادة في العرائس التبعة إلى أن يجمع ويستسمح . وإن اشتار المفع ، وكان قبل انعقاد المدة ، قيل : يفرمه تسوية الأرض ، لأنه قبل العرائس من أرض غيره بغير إرادته ، وقيل لا يفرمه ، لأنه قبل العرائس من أرض له عليها بد . وإن كان بعد انعقاد المدة لم يفرمه تسوية الأرض ، وجهها واحد . وإن اختار المكثري التبعة فإن أراد صاحبه الأرض ومع قيمة العرائس وتملكه أجبر المكثري على ذلك . وإن

(١) الهدى ١٠٣٧ ، ١٠٤٠

(٢) شرح ٦١/٩ - ٦٢

(٣) الهدى ١٠٣٧ ، ١٠٤٠

(٤) الهدى ١٠٣٧ ، ١٠٤٠ ، ورواه مختار ١٠٣٧ ، ١٠٤٠

ضرره عنه ، وليس له أن يجعل فيها ما يبرهن الباء كالحداثة والتقصارة .

وتدخل في إجارة الدور والخوانيت ثوابها ، ولو بدون ذكرها في العقد ، لأن المنفعة لا تحقق إلا بها .^(١)

٩٤ - وميان المنفعة في إجارة الدور بيان المدة فقط ، لأن السكنى مجهولة المقدار في نفسها ، ولا تنضبط بتقدير ذلك ، وليس لمدة الإجارة حد أقصى عند الجمهور ، مستحور المدة التي تبقى فيها وإن طال ، وهو قول أهل العلم كافة ، وفي قول عند الشافعية : لا تجوز أكثر من سنة ، وفي قول : إنها لا تجوز أكثر من ثلاثين سنة ، وقال به المالكية بالتدريج والمؤجل^(٢) وتبدأ المدة من الوقت المسمى في العقد ، فإن لم يكونا سببا وقتا من حين العقد^(٣) ، ويقول المالكية : يجوز عدم بيان ابتداء المدة لكنه شهر أو سنة مثلا ، ويحتمل من حين العقد وجوبية (أي مدة محددة لا تنجدد بنفس العقد) أو مشاهرة ، فإن وقع العقد في أثناء الشهر فلا تكون يوماً من يوم العقد^(٤) .

أما الشافعية فقالوا : لا تجوز إجارة الدور إلا لمدة معلومة الانتهاء والانتفاء ، فإن قال : آخرتك هذه الدار شهراً ، ولم يحدد الشهر ، لم يصح ، لأن ترك

المعيب . وإذا كان استأجر داراً قد تعينت بالوصف ، ولم يرها قبل العقد ولا وقته ، ثبت له حق خيار الرؤية عند من يقولون به .^(١)

ولا يحل خلاف أيضاً في أن إجارة الدور مما لا يختلف في الاستعمال عادة ، فيصح استئجار الدار أو الخانات مع عدم بيان ما يستأجرها له ، لأن الدور إما تكون للكسب عادة ، والخانات للتجارة أو المصناعة ، ويرجع إلى العرف أيضاً في كيفية الاستعمال ، وانقادات في العكس يسرقلم يمتنع إلى ضبطه .^(٢)

٩٣ - وإذا شرط المؤجر على المستأجر ألا يسكن غيره معه فالحقنضيق يرون أن الشرط لاغ والعقد صحيح ، فله أن يسكن غيره معه .

وذهب المالكية والماتلة إلى اعتبار الشرط فليس له أن يسكن غيره معه ، إلا ما جرى به العرف ، وهذه الشافعية إلى صناد الشرط والغناء لأن هذا الشرط لا يقتضيه العقد ، وفيه منفعة للمؤجر ، فيكون شرطاً فاعداً ، وينفذ به العقد^(٣) . وإذا لم يكن هناك شرط فالعبرة في ذلك بعدم الضرر أولاً ، والرجوع للعرف ثانياً .

وللمستأجر أن ينتفع بالدار والخصائوت كيف شاء في حدود التعارف ، بنفسه وبغيره ممن لا يريد

(١) العتاي غنية ١٦٠/٤ ، وكشف الخفايا ٣٤٠/٢ ، ٣٥٠/٢ ، ونبيين الخفايا ١١٣/٥ ، ١٦٤ ، وفتح ١٨٨٢/١ ، وحاشية العمري ١٤٢/٨ ، والمذهب ٣٩٦/١ ، والمعي ٥١/٩ ، ٥٢ .

وكشف القبح ١٤٢/٣ .
(٢) اسنان ١٨٦/٩ ، وشرح الحرشي ١١٢/٧ ، والمذهب ٣٩٦/٩ ، ٤٠٠ ، والمعي ١٢٩ .

(٣) عمه لأحكام العقد ٢٠٨٠ ، ٢٠٨١ .

(٤) حاشية العمري ١٢٩ .

(١) الفتاوى المندوبة ١٢٩/٨ .

(٢) المع ١٢/٩ .

(٣) نقضات الفتوى ١٢٩/٩ ، وحاشية ابن عساكر ١٧٤/٥ ، وصح التعبير ١٦٨/٧ ، ١٦٩ ، والمدة ١٨٨/٩١ ، والحرشي ٥١/٧ ، ٥٢ ، واحتاج ٣٩٦/٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، وكشف القبح ١٤٢/٣ ، والمع والشرح الكبير ٥١/٧ ، ٥٢ .

نوعها، حمل على السنة الهلالية، لأنها المعهودة في الشرع.

وإن استأجر سنة هلالية أول لخلال ثلث عشر شهراً بالهلال، ثم بكل المكسر ثلاثين يوماً، روي هذا عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وروي عنهم أيضاً أنه يستوي في الجميع بالعدد^(١١).

وإن استأجر الدار بالسنة الشمسية أو الزومية أو القبطية، فإنه يصح في رواية عن الشافعي، لأن السنة معلومة. وهو مذهب أحمد إن كانا يعطيان أيامها، والرواية الثانية عن الشافعي لا يصح، إذ في السنة الشمسية أيام دس، وهو مذهب أحمد إن كانا مجهولاً.

وإن أجراه له إلى العيد نصف إلى أول عيد يأتي، الفطر أو الأضحى. وإن أضافه إلى عيد من أعياد التكفير صح إذا علمنا^(١٢).

٩٧ - وبالنسبة للأجرة فإذا أجراها سنة بعشرة دراهم جاز، وإن لم يمتن فقط كل شهر، لأن المدة معلومة، فمصار كالإجارة شهراً واحداً. غير أن المالكية لم تأو ببيان في كونه وجبة، لاحتمال زيادة سنة واحدة، عكأه يقول: هذه السنة. وهو تأو ببل ابن لبانة. والأكثر، بل هو ظاهر المدونة أو غير وصيية، لاحتمال إرادة كل سنة. وهو تأو ببل أبي محمد صالح^(١٣).

تعيين المعنود عليه، وهو الشهر، في عقد شرط به التعيين، كما لو قال: مثلك دار^(١٤).

٩٥ - وإذا وقعت الإجارة على مدة يجب أن تكون معلومة، ولا يشترط أن نلي تكلف مباشرة، خلافاً للشافعي في أحد نوايه^(١٥). فإذا قال: أجرتك داري كل شهر بدرهم، فالجمهور على أنها صحيحة. وتسلم الإجارة في الشهر الأول بإطلاق العقد، لأنه معلوم بالمعنى، وما يبعد من التهور يلزم العقد به بالتبليس به، وهو المكس في الدار، لأنه مجهول حال العقد، فإذا تبلىس به نيل ماله دخول فيه، فصح بإحدى الأول. وإن لم يتبلىس به، أو صغ العقد عند انقضاء الشهر الأول، انسخ. وفي الصحيح عند الشافعي أن الإجارة لا تنسخ. وقان به بعض فقهاء، المختار. لأن كلمة «كل» اسم للعدد، فإذا لم يتقدره كان مبهماً مجهولاً. وقد قال: أجرتك داري عشر بن شهراً، كل شهر بدرهم، جائز بخلاف، لأن المدة معلومة، وأجرها معلوم. وفي قول عند الشافعية: يصح في الشهر الأول المعلوم، ويتعلل في الثاني المجهول^(١٦).

وإن قان أجرتكها شهراً بدرهم، وما زاد فيحسب ذلك، صح في الشهر الأول، لأنه أورد به المعنى، وبطل في الزائد، لأنه مجهول. ويعتزل أن يصح في كل شهر تبلىس به.

٩٦ - وإن قدرت مدة الإجارة بالسنين، ولم يبين

(١١) نهبت ٣٩٦/١، ونسب ٢٠٠/٦.

(١٢) نهبت ٣٩٦/١، ونسب ٦٠/٩.

(١٣) السند ضعيف، (١٨٧) ر. وصحيفة ٣٢٩/٣، والشرح الكبير مع حاشيته ١٠٠/٤.

(١٤) نهبت ٣٩٦/١، نسب ١٠٠.

(١٥) نهبت ٣٩٦/١، ونسب ٧٠/٩.

(١٦) نهبت ٣٩٦/١، ونسب ١٨٧/٦.

استأجرها به أو أكثر، من غير جنس ما استأجره، أو من جنس، وكان وضع فيها شيئاً من ماله (كما لو كان المبروءة) فإن الزيادة محل له مع اتحاد الجنس.^(١)

وهذا إذا لم يكن هناك شرط جمع إسكان غيره، على ما سبق.

كما يلزم المبرور عبارة المبرور وإصلاح كل ما يخل بالسكنى. فإن أتى حق المبرور فسخ العقد إلا إذا كان استأجرها على ما قاله. وهذا عند جمهور الفقهاء.^(٢)

وهذه المالكية وقول عبد الحميد لا يجر الآجر على إصلاح السكن مطلقاً، وبغير المساكن بين السكنى. ويلزم الكراهة كاملاً، والخروج منها. ولو أنفق المكسري شيئاً في الإصلاح من غير إذن أو موافقة من المؤجر، فهو متبرع. وعند انقضاء المدة جبر رب الدار بين دفع قيمة الإصلاح منقوضاً أو أمره بقعه إن أمكن نصب.^(٣)

ولا يجوز اشتراط صيانة العين على المستأجر، لأنه يؤدي إلى جهالة الآجرة، ففسد الإجارة به. لا اشتراط بانقضاء المذهب. وإن سكن المستأجر، لزمه أجر القل، وله ما أنفق على العمارة، وأجر مثله

٩٨ - إذا استأجر وقتاً دياراً من ماله على أنه سيستأجرها كسبه أو جازاً نفع المجر، والجمهور (مالكيه وإماميه) والخاتبة وأصحاب أبي حنيفة على أنه الإجارة فسخة، لأنها على معصية، ونرد الزكاة على الفنون جواز ذلك، لأن العقد ورد على منفعة سبقت مطلقاً، ولا تنعش عن المبرور تجاهها لتلك المعصية. وفي هذا التعليل ما فيه.

أما إذا استأجر الذي داراً للسكنى مثلاً، ثم أخذها كسبه، أو معة عاماً، فزكاة العقد فلا خلاف. وكذلك الدار، والمسلمين عامة، منه حسنة، كما تنعش من أحداث ذلك في الدار المملوكة للمسلم.^(٤)

الزواجات المؤجر والمستأجر في إجارة الدور:

٩٩ - يجب على المؤجر تمكين المستأجر من الاستمتاع. وطرف المستأجر الآخر من وقت التمكن، ولو لم يستوف السبعة. وإذا انقضت مدة من عمر التمكن لا يستحق المؤجر شيئاً، ولو مضى من العقد مدة قبل التمكن فلا يلزمه آخر ما مضى قبل التمكن، ومن حق المؤجر حبس الدار لاستيعاب الآخرة بشرط محض.

وسمى مقتضى التمكن ألا تعود الدار لحيازة المؤجر بشرط في العقد.^(٥) وما دام يجوز له أن يتمتع بالعقد عليه نفسه أو غيره، فإنه يجوز له إيجارها لغيره قبل ما

(١) لحدود حنيفة: ١٢٩.

(٢) شرح المبرور: ٣٠١، وبيان المبرور: ٦٦٥، والمذهب

١٠٠٠، كشاف النجاشي: ١٢٩.

(٣) حاشية المصنف: ١٥٦، والشرح المصنف: ١٧١، ١٧٢.

وشرح المبرور: ٣٠١.

(٤) كسبه: المصنف: ٣٥٢، والشرح المبرور: ١٢٩، ١٣٠.

(٥) المصنف: ٣٥٢، والشرح المبرور: ١٢٩، ١٣٠.

(٦) المصنف: ٣٥٢، والشرح المبرور: ١٢٩، ١٣٠.

(٧) المصنف: ٣٥٢، والشرح المبرور: ١٢٩، ١٣٠.

المصنف: ٣٥٢.

وتستعصي بجارة الدور ساعد الأسبب
اسابق ذكرها في بحث انقضاء الإجارة.

وقد بين قبل أنماهاات الفقهاء في انقضاء
الإجارة ما ينصرف في العين المؤجرة. وعلى هذا ظو
قام المؤجر بزيادة داره عن شهر مصر مثلا. وكان
ذلك في شهر المحرم. وكانت كذار في بد متأخر آخر
في شهر المحرم. وإن ذلك يعتبر فصلاً للإجارة الأولى.
ويظهر أثر هذا الفسخ عقب انتهاء شهر المحرم.
ويرى المحقق أن ذلك جاه للعقد وليس فصلاً (١).

الفرع الثاني

إجارة الحيوان

١٠١ - إجارة الحيوان تنطق عليها شروط الإجارة
وأحكامها السابقة. إلا أن هناك صورا من إجارة
بعض الحيوانات لها أحكام تخصها كإجارة الكلب
ومحبه للحراسة. فإن الحنفية منوها لأنه لا يمكن
للإنسان حله على حفقة الحراسة بضرب أو غيره. أما
إجارة الكلب. فلم يلبس له على خلاف في حوزة
وعنده بين الفقهاء يرجع إلى بانه وتغصيله في محله
«عبد».

وفي إجارة الفحل لمصراب خلاف.
في جمهور الفقهاء الحنفية وظاهر مذهب الشافعية
وأصل مذهب حنابلة. على أنه نهي النبي صل
الله عليه وسلم في الحديث التفق عليه عن عب
الفحل.

في انقيام عبها إن كان قبل ذلك بانه. ولا كان
مصر (١).

عب أن المالكية أجاروا كراء الدار وعوها مع
الشروط الرمة على المكتري من الكراء المستحق عليه
عن مدة ماسة أو من الكراء المشروط تجبيله.
وبقر من ذلك ما قاله الشافعية من أن المستأجر في
من هذا يكون بمنزلة الوكيل (٢).

١٠٠ - والدار المستأجرة تكون ثمانية في بد
المستأجر. فلا يضمن إلا ما تعدي أو الخافضة. وتوابع
الدار كالتأجير أمانة أيضا. وإن تلف شيء مما يحتاج
إليه للمستأجر من الانتفاع لا يضمنه. وإذا استأجر
الدار على أن تستخدم لخدمة. فاستعصا للقصار أو
غيرها مما لا يزيد ضرره عده عن الحداد. فانهم
شيء من النساء. فلا ضمان عليه. أما إن استأجره
على أن يستخدمها للخدمة. فاستعصا للخدمة أو
المصار. فانهم شيء من فنين (٣).

وقد صرح بعض الفقهاء بأن السلوك الشخصي
للمستأجر لا أثر له على العقد. وليس للآخر ولا
لمجبر إن إخراجهم من الدار. وإنما يؤذبه الحاكم. وإن
لم يكف أجرا الحاكم عليه وأخرجهم منه (٤).

(١) لصار القسبية ٤٤٢/١. وكتاب الفاع ١٦٧/١. ١٦٧/٢.
المحتاج ٢٦٦/٢. وحاشية إلى باب ١٦٧/١. وشرح
الحرفي ١٧٧/٢. والشرح المصم ٩٣/٤.

(٢) حاشية الفصول ١٧٧/١. وشرح الحرفي ١٧٧/٢. وبيان
المحتاج وحاشية الزبدى ١٦٦/٢. ٢٦٦. ٣٠٢. والشرح
المصم ٩٣/٤.

(٣) الفتاوى له مدة ١٨١/٢. والمذهب ١٠٠/٢. وكتاب
الذخ ١٥٢/٢.

(٤) الفتاوى فدية ١٦٣/٤. وحاشية الشاربي ٣٦٦/٢. والشرح
المصم وحاشية لصاري ٥٥/٤.

ويسميه بعض الفقهاء «أجير الودع» كالخادم والموظف، وأجير مشترك يكترى لأكثر من مستأجر بعقد غنثقة ولا يتقيد بالصل الواحد دون غيره، كالتبيب في عيادته، والمهندس والمحامي في مكشفيهما، والأجير الخاص يستحق أجره على المدة. أما الأجير المشترك فيستحق أجره على العمل غالباً. ومباني تفصيل ذلك.

المطلب الأول

الأجير الخاص

١٠٣ - الأجير الخاص : هو من يعمل لغير مصلحة مؤقتاً، ويكون عقده لمدة، ويستحق الأجر يتسلم نفسه في المدة، لأن مناقحه صارت مستحقة لمن استأجره في مدة العقد.^(١)

وكره الحنفية استئجار المرأة للخدمة، لأنه لا يؤس معه الاطلاع عليها والوقوف في المعية، ولأن الخطوة بها محمية.

وأجاز أحمد استئجارها، ولكن يصرف وجهه عن النظر إلّا ما لا يخل له النظر إليه، كما أنه لا يخلو معها في مكان اتفاقاً للمنفعة.^(٢)

١٠٤ - ويجوز أن يكون الأجير ذنباً والمستأجر مسلماً مسلماً بلا خلاف. أما أن يكون الأجير مسلماً والمستأجر ذنباً فقد أجازوه جمهور الفقهاء، غير أنهم وضعوا استجاراً خاصاً هو أن يكون العمل الذي يؤجر

غير أنه المتسبلة قالوا: إن احتاج إنسان إلى ذلك ولم يجد من يطرق له، حاز أن يبذل الكراه، وليس المتطرق أعده. قال عطاء: لا يأخذ عليه شيئاً، ولا بأس أن يعطيه إذا لم يجد من يطرق له، ولأن ذلك بذل مال لتحصيل منفعة مباحة تدعو الحاجة إليها. وقالوا: إن أطرق إنسان فعده يغير إجارة ولا شرط، فأهديت له هدية، فلا بأس.^(٣)

ونقل عن مالك وبعض الشافعية وأبي الخطاب من المتسبلة الجواز، وهو مذهب الحنفين وابن سيرين، تشبهاً به بأسائر القافع، والمجاعة إليه، كإجارة النظر للرضاع، ولأنه يجوز أن يستباح بالإعارة، فيجوز أن يستباح بالإجارة، كسائر المنافع.^(٤)

والجمهور على أنه لا يجوز أن تنقض إجارة الخيلون إلى بيع عين من فاجه، كإجارة الشاة لأخذ لبنها، لأن المقصود الأصلي في عقد الإجارة هو المنفعة لا الأعيان.

وفي قول عند الحنابلة: يجوز إجارة الخيلون للبنه، وقاله الشيخ تقي الدين، وهو غير صحيح في المذهب.^(٥)

الفرع الثالث

إجارة الأشخاص

١٠٥ - إجارة الأشخاص تقع على صورتين: أجير خاص استأجر على أن يعمل للمستأجر فقط

(١) شرح المنبر ١١٧/٢، والهداية ٣٤٨/٣، والتهذيب ١٠٠/٦، وسنن أبي داود ٨١/٣، وجايعية المدوني ٨٦/١، والمسي مع الشرح الكبير ٢١/٩.

(٢) إبدائع ١٨٩/١، وجايعية المدوني ١١١/١، وكشاف القناع ١٠٩/٣.

(٣) العشائر الفسدية ١٥٩/١، والتهذيب ٣٩٨/١، والمغنى ١٠٣/١، وكشاف القناع ١٧١/٣، (٤) بداية المجتهد ٢٨٥/١، والتهذيب ٣٩٨/١.

(٥) العشائر الفسدية ١٥٩/١، وكشاف القناع ١٧١/٣، (٦) مساج العائين ٦٨/٣.

فهم شرط ينافض الإجارة، وبفسد الإجارة، فإن وقع الشرط ففسدت الإجارة. فإن عمل فيه أجرة منه. زادت على المسمى أو نقصت. وإن سقط الشرط قل انقضاء العمل صححت الإجارة.^(١)

ومن فقههاء الشافعية من قال: إنه كالأجير المشترك، فيضمن، لقوله الشافعي: الأجراء سواء، وذات حباثة لأموال الناس، وكان يقول: لا يصلح الكسب إلا ذلك.^(٢)

الإجارة على المعاصي والطاعات:

١٠٨ - الإجارة على النافع محرمة كالزنى والنجس والحناء والملاهي محرمة. وعندها باطل لا يستحق به أجرة.

ولا يجوز استئجار كاتب ليكتب له غناء ونوحاً، لأنه استماع محرم. وقال أبو حنيفة يجوز.

ولا يجوز الاستئجار من من الخمر لمن يشربها، ولا على حمل الخنزير. وهذا قال أبو يوسف ومحمد والشافعي. وقال أبو حنيفة: يجوز، لأن العمل لا يتحقق عليه، بدليل أنه لو حمل مظه جاز. وروى عن أحمد يمين حمل خنزير أو خراً لصبر في قوله: إني أكره كسب كثرته، ولكن يقضى للحمال به الكراء.

والمدح خلاف هذه الروايات، لأنه استئجار لفعل محرم، فلم يصح، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن حاملها والمحمولة إليه.

وأما حمل هذه لأشياء لإرقتها وإتلافها فباعتار إجماعاً.^(٣)

من استأجر أجنبياً شهراً ليعمل له كذا لا تدخس فيه بأمر الجمع المعروف.^(٤) قال الرشدي: «لو أجرة نفسه بشرط مدة الصلاة وحرف ومنا في العمل استأجر له، فالأقرب أنه تصح الإجارة و يلغو الشرط»^(٥) ولا يدخل في الإجارة ما كثر من نحو شهر خلا لغير مسلم وأوقات الصلوات ولا أيام عطلة الدينية.

وليس للأجير اختصاص أن يعمل لغير متأجره إلا بإذنه، ولا ينقص من أجره بفدر ما عمل. وو عمل زعميره مجازاً سقط رب العمل من أجره بقدر قيمة ما عمل.^(٦)

١٠٧ - والأجير اخص أمين، فلا يضمن ما هنك في يده من مال، أو ما هنك بعينه، إلا باستدني أو التعذر. ونه لأجره كاملة.^(٧) أما أنه لا ضمان عليه لما لم يمت في يده من مال فلا أن العين أمانة في يده لأنه يضمنه بإذن رب العمل، فلا يضمن. وأما ما هنك بعمله فإن النافع يصير بموكة للاستأجره لكونه يعمل في حضوره، فإذا أمره بالتصرف في ملكه صح، وبغير نائب عنه. وبغير فقه مسووماً إليه، كأنه فقه نفسه. فلهذا لا يضمن.^(٨)

مل قال المالكية: حتى لو شرط عليه الضمان،

(١) حاشية ابن عس ٧٠٥/٥، و٧٠٦/٥، و٧٠٦/٥.

(٢) حاشية الفقيه على مناهج الطالبين ٧٨٠/٥، و٧٨٠/٥، و٧٨٠/٥.

(٣) حر منسب ٧٠٦/٥، و٧٠٦/٥، و٧٠٦/٥، و٧٠٦/٥، و٧٠٦/٥.

١٠٨/١

(٤) شرح الدر ١٢٧/٥.

(٥) الفتاوى ١٢٧/٥، والمنازع ٧٠٦/٥، والتهذيب ١٠٨/٥، ونهاية المحتاج ٧٠٦/٥، وكشاف الفاع ١٢٧/٥، والفتاوى ١٠٨/٥، والشرح الصغير ١٠٨/٥.

(٦) شرح الصغير ١٠٨/٥، والشرح الصغير ١٠٨/٥.

(٧) الشرح الصغير ١٢٧/٥.

(٨) تهذيب ١٠٨/٥.

(٩) النفس ١٢٧/٥، و١٢٧/٥، و١٢٧/٥، وكشف الغماني ١٢٧/٥، والشرح الصغير ١٠٨/٥، والتهذيب ١٠٨/٥، والشرح الصغير ١٠٨/٥.

١٠٨/٥، ١٠٨/٥.

١١٤ - والأصل أن يكون لأجر معلوماً، فإذا ما نثر ضياء على أنه يكون الأجر هنا طعام الأخير وكسوته أو جعل له أجراً وشروط طعامه وكسوته، فإن في المسألة ثلاثة اتجاهات :

فالأولى : والرواية الأخيرة عند أحمد، أنه يجوز لما روى ابن ماجه عن عبد بن النضر قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقرأ « طسم » سورة الفصح، حتى بلغ قصه موسى، قال : إن موسى أجّر نفسه على بضعة قرطبه وطعم بطنه »^(١) وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نفسه. وعن أبي هريرة أنه قال : « كنت أجيراً لابن غزوان طعام بطني وعقبه وجلي، أحطب لهم إذا نزلوا، وأحذوهم إذا ركبوا »^(٢) ولأن جواز ذلك ثبت في الخبرين، وهو قوله تعالى : (فَلْيَنْفِقْ لَكُمْ مِمَّا رَزَقَهُهُ) ^(٣) فثبت في غيرها بالقياس عليها، ولأنه عوض منقعة مقام المرفق به مقام التسمية، وإن فشاها في مقدار الطعام والكسوة رُجع في القوة إلى الإطعام في الكفارات، وفي الكسوة إلى أقل ملبوس

حذاء. قال الصاوي : أما الإجارة على أصل خبره فعائز، وصرح الشافعية بجواز قراءة القرآن عند القدر والاستعداد على ذلك.^(٤)

١١١ - وقد أشار الشافعية أيضاً أخذ الإجارة على الإمامة، كما أجازوا لمنعتي أخذ لأجر إن لم يكن له رزق، وقالوا : يجوز الإجارة للسندوبات وفروض الكفائية. وكذلك أجاز الشافعية أخذ لأجرة على الحج والعمرة عن الفروع النجس.^(٥)

كما أجازوا للحاكم أن يستأجر الكافر للجهاد، أما المسلم، وهو صبياً، فلا تصح إجارته للجهاد، تبعته عليه.^(٦)

١١٢ - ورب العمل ملزم بأداء أجره بأجر العامل بنسب نفسه، كما تقدم قبل، وإن لم يمس، وبشرط ألا يتبعه عا يطلب منه من عمل. فإن امتنع بغير حق فلا يستحق الأجر، بغير خلاف في هذا.^(٧)

١١٣ - والمطية التي تقدم للأجير من الخارج لا تحسب من الأجرة. ولو قال شخص آخر لخص هذا لعمل أكرمك، ولم يبين مقدار ما يكرمه به، فعمل ما طلبت منه استحق أجره^(٨) لأنها إجارة فاسدة، لجهالة الأجر.

(١) حديث أخرجه أبو النضر روى ابن ماجه. قال محمد بن عبد الله بن أبي شيبة : « قال ابن ماجه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة الفصح، حتى بلغ قصه موسى، قال : إن موسى أجّر نفسه على بضعة قرطبه وطعم بطنه »

(٢) حديث أبي هريرة « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقرأ « طسم » سورة الفصح، حتى بلغ قصه موسى، قال : إن موسى أجّر نفسه على بضعة قرطبه وطعم بطنه »

(٣) قوله تعالى : (فَلْيَنْفِقْ لَكُمْ مِمَّا رَزَقَهُهُ)

(٤) الشرح الصغير ٣/١٠٠، وحاشية الصاوي عليه، ونجاة المحتاج ٢/١٠٠، ١٠١، ١٠٢، وكشف الخفايا ١/١٠٧، ١٠٨.

(٥) شرح المحرم وحاشية الصاوي ١/١٠٧، ١٠٨، وكشف الخفايا ١/١٠٧، ١٠٨.

(٦) حاشية المحتاج ٢/١٠٠، وحاشية الصاوي عليه، على صياح الطالبي ١/١٠٧.

(٧) شرح الدرر ١/١٠٧، ١٠٨، والهدى ١/١٠٧، ١٠٨، وكشف المحتاج ٢/١٠٠.

(٨) حاشية الأحكام لمحمد بن عبد الله بن عبد الله، ١/١٠٧، ١٠٨، وكشف المحتاج ٢/١٠٠.

بسكر أنها لا تنسخ، ويجب في مالها أجر من ترصه
تمام الوقت إن كانت قد عجلت لها الأجرة، لأنه
دين في ذمتها. (١)

وصرح الشافعي بأن العقد لا يصح حتى يعرف
العبي الذي عقد على إرضاعه، لأنه يختلف الرضاع
باعتقاده، ولا يعرف ذلك إلا بالتحقيق، كما أنه لا بد
من ذكر موضع الرضاع، وزاد الحنابلة التصريح
بمعرفة العوض ومدة الرضاعة، كما صرح به الحنفية
أيضاً. (٢)

إجارة العاملين في الدولة :

١٢٠ - عالج الفقهاء قديماً هذه المسألة واعتبروا
بعض الوظائف مما تصحح الإجارة عليه مما لا يتصل
بالقربات، ولا تشترط له الفية، كتحفيذ الحدود،
والكتابة في الدواوين، وحماية الأموال، ونحو ذلك،
وهؤلاء يطبق عليهم أحكام الأجر الخاص في أكثر
الأقوال وفي أكثر الأحوال. وقالوا إن لولي الأمر أن
ينهي الإجارة متى رأى المصلحة في ذلك، ونهى
أحد هؤلاء أن يستقبل بانتخابه.

١٢١ - وهناك وظائف أخرى، كوظائف الولاية
والفضاء، وكل من يقوم بعمل فيه فدية تحتاج إلى
نية، فمربيتهم من قبيل لأزواج لا من قبيل الأجرة،
لدفع الحاجة، وهم غير مقيدين بوقت.

المعرف ب، وإن كان الأصل عند مالك وبطش
الشافعية أن ذلك على الأب، لأن الحضنة والرضاعة
مستفندان مقصودتان تنفرد إحداهما عن الأخرى، فلا
يلزم من العقد على الإرضاع دخول الحضنة. (٣)

١١٨ - ولا يجوز استئجار الظربدون إذن زوجها،
وله حق فسخ الإجارة إذ لم يعلم بها، صيانة لحقه،
وله أن يبطئها عنده لاستيفاء حقه الشرعي منها،
وليس للاستأجر أن يمنعها من ذلك عند الحنفية،
وإذا حبست حقاً للمستأجر فسخ الإجارة إن عشي
على العبي من لبنها بعد الحمل.

وقال المالكية: إن للمستأجر أن يبيع الزوج من
وطئها ما دام قد أذن لها في الإرضاع، لأن ضرر
الطفل بسببه محتمل.

١١٩ - ولو مات العبي المقفود على إرضاعه
انفسخ العقد، لأنه تعذر استيفاءه، فلا يمكن إقامة
غير العبي المقفود عليه مقامه لاختلاف العبيبة في
الرضاعة. ومن الشافعية من قال: لا ينسخ، لأن
المنفعة باقية، وإذا هلك المستوفي فلو تراصبا على
إرضاع صبي آخر جاز. ولتطرح الفسخ إن مات
المستأجر أو ولي الطفل، وكانت لم يقض الأجرة
منه قبل موته، ولم يترك له مالاً تستوفي أجراً منه،
ولا مال للولد، ولم يتطرح أحد بالأجرة.

و يصرح الحنابلة بأن الإجارة تنفسخ بموت
المرضعة لفوات المنفعة بهلاك محلها، وحكى عن أبي

(١) إرشاد السائق ذكرها في مذهب، وأيضاً ٧٦/٩، ٧٧،
وبدأته تحتها ٢٨١/٢، ٢٨٢.

(٢) البدائع ١٨٤/١، وبداية المجتهد ٢٦١/٥، والعبي
٧٥، ٧٦/٩.

(٣) الهدية ١١٦/٣، ١١٧، وكنت الخائف ١٥٩/٢، والشرح
المصغر ٣٩١/٤، ٣٩٢، وحاشية المصلي ١٣/٤، ١٤،
والنهد ٣٩٨/١، ٤٠١، ٤٠٦، وبداية المجتهد
١١٩، ١٢٠، وأيضاً ٧٤، ٧٥/٦.

١٦٤ هـ ولا مانع من أن يظهر المسلم نفسه من دمي
توبة إذا مشركه، كما يكون ظمياً أو حياً أو
ميتاً، فيقدم عنه لمن يطلبه به، لأن ذلك لا
يخرجه من حد الحجة والخضوع للمدوليين فيه
استقلال.

١٦٥ - والأصل أن يكون العمل من الصانع
الأخير - والعين من صاحب العمل - فخر أن
المرفح يرى أن عدم الأخير اشتراك الحوط من
عنده في الخياطة والصبغة من عده في الصباغة، كما
بعضت بعداً للصانع، ولا يفرض ذلك من كونه عده
جارية أن عده المستعدة.^(١٢)

١٢٦ - وقد تمّ انعقد مع الأجير المشترك بالتعاطي مع مرأته خلافاً للشافعية السابق في عقود مدانة - كما في الرقوب في سيارت النقل العام، كما يصح أن يكون المأخذ واحداً، أو مراعاة كالحكومة والمؤسسات والشركات.

١٢٧ - وعجب أن تكون قطعة أبي يسأجر عليها
عدة معلومة الطور. وقد تعدد مسجدها معها،
و يكون لأبواب الشتر حارة في وكن عمل
بعض واحد من الحلي كن برق الخفيفة والحباله ،
و يكون به حيار الرز في إنارة الأيمان عموماً عند
الشفعة (١)

وله نحدد الصفحة بحدود احدى زواياها كما نحدد
بتحديد النقطتين كالحالة على جهة اليمين

وقد نفىه رأي الفقهاء في حوائج أو عدم جواز الاستنجار على قبة القبآن ونصبه ولأذان والإقامة وغيرها. هذا حاصل ما أورده الفقهاء في هذه المسألة.^(١٤)

انقلابی : انقلابی

الأجهر المنكر

١٢٤ - الأجر المشترك هو الذي يعمل الموفر والمفبر، كإيجته، الذي يملك أحد، والآخر الذي يحمل (أي أحد). وهذا ما يؤخذ من معنى هذه العبارة.

١٢٣ - ولا غلاذ في أن الأجير يشترك عمده
بمع غل المحصول، ولا تصح إيجارته إلا من نوع
المحصول أولاً. ولا يمنع هذا من ذكره فائدة أيضاً. وإن
قال المراجع: اشترى محلي مدة شهر، كان أجيراً
مستزكاً، إلا إذا شرط عليه عدم الرعي بعده غل.
والمستزك:

۱۹۶۱ء تک ۱۹۵۱ء تک ۱۹۴۱ء تک ۱۹۳۱ء تک ۱۹۲۱ء تک ۱۹۱۱ء تک ۱۹۰۱ء تک ۱۸۹۱ء تک ۱۸۸۱ء تک ۱۸۷۱ء تک ۱۸۶۱ء تک ۱۸۵۱ء تک ۱۸۴۱ء تک ۱۸۳۱ء تک ۱۸۲۱ء تک ۱۸۱۱ء تک ۱۸۰۱ء تک ۱۷۹۱ء تک ۱۷۸۱ء تک ۱۷۷۱ء تک ۱۷۶۱ء تک ۱۷۵۱ء تک ۱۷۴۱ء تک ۱۷۳۱ء تک ۱۷۲۱ء تک ۱۷۱۱ء تک ۱۷۰۱ء تک ۱۶۹۱ء تک ۱۶۸۱ء تک ۱۶۷۱ء تک ۱۶۶۱ء تک ۱۶۵۱ء تک ۱۶۴۱ء تک ۱۶۳۱ء تک ۱۶۲۱ء تک ۱۶۱۱ء تک ۱۶۰۱ء تک ۱۵۹۱ء تک ۱۵۸۱ء تک ۱۵۷۱ء تک ۱۵۶۱ء تک ۱۵۵۱ء تک ۱۵۴۱ء تک ۱۵۳۱ء تک ۱۵۲۱ء تک ۱۵۱۱ء تک ۱۵۰۱ء تک ۱۴۹۱ء تک ۱۴۸۱ء تک ۱۴۷۱ء تک ۱۴۶۱ء تک ۱۴۵۱ء تک ۱۴۴۱ء تک ۱۴۳۱ء تک ۱۴۲۱ء تک ۱۴۱۱ء تک ۱۴۰۱ء تک ۱۳۹۱ء تک ۱۳۸۱ء تک ۱۳۷۱ء تک ۱۳۶۱ء تک ۱۳۵۱ء تک ۱۳۴۱ء تک ۱۳۳۱ء تک ۱۳۲۱ء تک ۱۳۱۱ء تک ۱۳۰۱ء تک ۱۲۹۱ء تک ۱۲۸۱ء تک ۱۲۷۱ء تک ۱۲۶۱ء تک ۱۲۵۱ء تک ۱۲۴۱ء تک ۱۲۳۱ء تک ۱۲۲۱ء تک ۱۲۱۱ء تک ۱۲۰۱ء تک ۱۱۹۱ء تک ۱۱۸۱ء تک ۱۱۷۱ء تک ۱۱۶۱ء تک ۱۱۵۱ء تک ۱۱۴۱ء تک ۱۱۳۱ء تک ۱۱۲۱ء تک ۱۱۱۱ء تک ۱۱۰۱ء تک ۱۰۹۱ء تک ۱۰۸۱ء تک ۱۰۷۱ء تک ۱۰۶۱ء تک ۱۰۵۱ء تک ۱۰۴۱ء تک ۱۰۳۱ء تک ۱۰۲۱ء تک ۱۰۱۱ء تک ۱۰۰۱ء تک ۹۹۱ء تک ۹۸۱ء تک ۹۷۱ء تک ۹۶۱ء تک ۹۵۱ء تک ۹۴۱ء تک ۹۳۱ء تک ۹۲۱ء تک ۹۱۱ء تک ۹۰۱ء تک ۸۹۱ء تک ۸۸۱ء تک ۸۷۱ء تک ۸۶۱ء تک ۸۵۱ء تک ۸۴۱ء تک ۸۳۱ء تک ۸۲۱ء تک ۸۱۱ء تک ۸۰۱ء تک ۷۹۱ء تک ۷۸۱ء تک ۷۷۱ء تک ۷۶۱ء تک ۷۵۱ء تک ۷۴۱ء تک ۷۳۱ء تک ۷۲۱ء تک ۷۱۱ء تک ۷۰۱ء تک ۶۹۱ء تک ۶۸۱ء تک ۶۷۱ء تک ۶۶۱ء تک ۶۵۱ء تک ۶۴۱ء تک ۶۳۱ء تک ۶۲۱ء تک ۶۱۱ء تک ۶۰۱ء تک ۵۹۱ء تک ۵۸۱ء تک ۵۷۱ء تک ۵۶۱ء تک ۵۵۱ء تک ۵۴۱ء تک ۵۳۱ء تک ۵۲۱ء تک ۵۱۱ء تک ۵۰۱ء تک ۴۹۱ء تک ۴۸۱ء تک ۴۷۱ء تک ۴۶۱ء تک ۴۵۱ء تک ۴۴۱ء تک ۴۳۱ء تک ۴۲۱ء تک ۴۱۱ء تک ۴۰۱ء تک ۳۹۱ء تک ۳۸۱ء تک ۳۷۱ء تک ۳۶۱ء تک ۳۵۱ء تک ۳۴۱ء تک ۳۳۱ء تک ۳۲۱ء تک ۳۱۱ء تک ۳۰۱ء تک ۲۹۱ء تک ۲۸۱ء تک ۲۷۱ء تک ۲۶۱ء تک ۲۵۱ء تک ۲۴۱ء تک ۲۳۱ء تک ۲۲۱ء تک ۲۱۱ء تک ۲۰۱ء تک ۱۹۱ء تک ۱۸۱ء تک ۱۷۱ء تک ۱۶۱ء تک ۱۵۱ء تک ۱۴۱ء تک ۱۳۱ء تک ۱۲۱ء تک ۱۱۱ء تک ۱۰۱ء تک ۹۱ء تک ۸۱ء تک ۷۱ء تک ۶۱ء تک ۵۱ء تک ۴۱ء تک ۳۱ء تک ۲۱ء تک ۱۱ء تک ۱ء

[illegible][illegible]

هناك شرط أو نحو العرف.

عقبوا استبداد بضمه سواء كان عن قصد أو غير قصد، أو تنصيص أو دونه، مبيحاً لنفسه، تابعاً في ذلك غير عاصراً، فحفظاً لأموال الناس. ومن ذلك إذا كان الشك في بغيره. وكان من الممكن دفعه كالسرقه العادية والسرقة البنية. وإلى هذا ذهب بعض متأخري المالكية. وهو قول لمشايخه. ومتقدم المالكية وزعم ذهبوا إلى عدم المصددين. وهو قول مشايخهم أيضاً.^(١)

وذهب أبو حنيفة إلى التصالح إذا كان الخلف
يعمله ، أو يفعل شيئاً ، مع قصد أولاً ، لأنه
مضى في فعله ، وهو ما يؤمر إلا بمس فيه صلاح ،
وعمل الخلف مسلوب إليه ، وفي عدم القيام ، إذا
كان يفعل غيره ، وهو القياس .

وذهب إليه أي يلقى إلى نفسي الأجر لشركه
مطلقاً في جميع الأحوال.

١٣١ - وإذا وجد الضمان على الأعيان المشتركة، فإن كانت العين هلكت بعد العمل فالتكثير بالخيار؛ إن شاء ضئفه فيسه مسمولاً، وبحط لأجرة من الضمان. وإن شاء ضممه فيسه غير مسمول. ولم يكن عليه أجرة. وإن كان الملاك لوجب للضمان حصيل غسل الفحل ضمن فيسه غير مسمول. وهو لم يمس شيئاً يستحق أجره عليه. وهذا ما أنقذ إليه الجمهور.

١٣١ - ود شرط المكشوف على الأجر أن يعمل بنفسه لزمه ذلك لأن العامل تعين بشرطه فإن لم يشترط ذلك غلب أن يستأجر من بعده لأن استحق العمل في الذمة إلا إن كان العمل لا يقوم فيه غيره مقامه كالتعمير لأن التعمير لا يحصل من غيره كحصوله منه. وكذا كسب ما يختلف باختلاف العامل. مع ملاحظة أن المذائع إذا ما استوعبت بتعليمه كان على التلميذ - مساعد - مضافاً إلى أساسه الأجر الذي لم يعمد لتعريفه.

١٢٢ - ولا خلاف في أن الأجير يستلزم بتسيير العمل ، فإذا كان العمل في بلد ما استأجر كأن يستأجر رجلاً لبني نه جداراً أو داراً أو يحفر له غنائه أو يبرأ ، فكأنه أخذ منه قدر ما حق له من عطاء بما يعاينه من أجر لأن التسليم قد تحقق . أما إذا كان يعمل ليس في حوزة رب العمل فليس من حق الأجير المطالبة بأجرة قبل المراجعة من العمل وتسليمه للمكثري ، لتوقف وجوب الأجر على ذلك . هانئصار والضياع والسراج ونحوهم ممن يعملون في حوائثهم أو دورهم الخاصة لا مستحقون الأجر إلا بعد العمل إلا إذا شرطوا لتسجيل أو عمل ما ففعلوا :
ههههه الأجير المشترك :

١٣٣ - اتفق الصفياء على أن الأحرار الشركاء إذا
 سلب عنه المتاع بغيره أو عرط حريم بعضهم أما
 إذا تلف بغير هذين فغيره مفصل في أمهات :
 فالصبي حريم (أبو يوسف وغيره) و الخنساء

$$\varphi_2: Y_{-1} \rightarrow J, \quad \varphi_2|_{Y_{-1}} \cong \omega_{Y_{-1}}^1 \otimes (F \oplus F \oplus \omega_{Y_{-1}}^2 \otimes \mathcal{L}_{-1})$$
$$4^{1/2} \times 10^{20} \text{ cm}^{-3} \text{ is } \sim 10^3 \text{ cm}^{-3} \text{ (9)}$$

9122

(٢١) نقضای احمدی، ١٣٠٤، ص ١٠٩، ١٠٩، ١٠٩.

وعند المعاينة وجه آخر. فقد سئل أحد من
أشراف القضاة ونفيه: فقال: المظنون على
شرطه. قال ابن خلدون: وهذا يدل على نفي
إيمان بشرطه، ووجوبه بشرطه^(١).

التزامات رب العمل إزاء الأجير المشترك:

١٣٧ - يلزم لأجير أن يسلم العين المراد إيجاره
أتمم عليها للأجير في الوقت المتروط الموقوف أو
المحظوظ، إذ لا يحق التمكن إلا ذلك. وفي تسليم
أشياء بغير العرف ما لم يكن هناك شرط، على ما ذكر
عبد الكلام عن التزامات الأجير المشترك.

١٣٨ - يلزم السأجر بدفع الأجرة للأجير المشترك بعد
استيفاء العمل وتسليمه، ما لم يكن بينها شرط
بالتعجيل أو بالتأجيل، وما لم يكن لعمل الأجير فيه
عما ليس به ثمر في العين، كالخضار والسمار
وبعضها، إذ لا يتوقف الأجر فيها على التسليم، فلو
هلك الثمر من غير رضى الحماة قبل تسليمه، أو هلك
الشيء الذي طلب من السمار يبيع أو شراؤه،
استحق أجره بلا عمل. أما ما كان للعمل أثر فيه،
كالبناء وبـ المظنون، صبيغ، فإنه لا أجر له إلا بعد
الضراغ من العمل وتسليمه، ما لم يكن هناك شرط
عالم، فلو هلك الثوب قبل التسليم سقط الأجر.
هذا بالنسبة لما كان يعمل به من المستأجر.

أما إن كان الأجير - مدخل في بيت المستأجر أو

وكذلك إذا هلك الثمن هلاكاً لا يوجب
القضاء فإن الأجير المشترك لا يستحق أجراً لأن
الأجر يستحق بالتسليم بعد الفراغ.
الوقت المعبر لتقدير القضاء:

١٣٥ - ذهب الحنفية والشافعية في قول عندهم
وهو المستند من مذهب اختاره إلى أن العبرة في
تقدير القضاء هي يوم حصول سبب القضاء، وهو
الثلث أو الخمس.

أما المالكية فقالوا: تقدر قيمتها يوم تسليمها إلى
الأجير المشترك، لا يوم التملك ولا يوم الحكم^(١).
والقول الآخر للشافعية: أن القيمة تعتبر أكثر
ما كانت من حين التملك إلى حين التسليم،
كالخضار. وأما إن قبل بغير القضاء إلا باعتد
تقدر القيمة أكثر ما كانت من حين التعدي إلى حين
الثلث لأن القضاء بالتعدي^(٢).

١٣٩ - ولا يجوز لرب العمل أن يشترط القضاء
على الأجير فيما لا يجب عليه قضاء، لأن شرط
القضاء في الأمانة باطل، لما ذكره لفتوى العقد.
وكذا لا يجوز اشتراط نفي إيمان من الأجير فيما
يجب فيه عليه القضاء. وبعد العقد هذا الاشتراط
لأوائمه لفتوى العقد. وللعلم أجر اطل، لا
المستحق. لأنه إما رضى به لإحاطة القضاء عنه.
هذا ما نص عليه الحنفية والمالكية، وهو أحد وجهين
عند المالكية^(٣).

(١) حاشية المصنف ٢٨١، وحاشية العود عن شرح المصنف

(٢) جلد ١٠٠٠

(٣) سبيل المعتمد ١٣٣، وشرح المصنف ٢٨٦، وحاشية

المصنف ٢٨٦، وشرح المصنف ٢٨٦

حدث النبي محمداً على انكراهه من طريق المروزي.
«الحجاء انك كذا» أنه حرام، ما روي عن أبي
هريرة أن رسول الله قال: «من احتك كسب
الحجاء»

وبعد أن عرّض كتب الفتاوى أدلة كل اتجاه،
ودانقتها بما يتبع عدم التحريم، فإن ابن قدامة ليس
في السأفة قولاً بالتحريم، وإنما يكره للتحرك في كسبه
الحجاء. ويكره لعدم صداقة الحجامة وإجازه بنفسه.
هذا، لا فيما هو داخلياً.^(١)

قال ابن عاتق: «وإن شرط الحجامة شيئاً على
الحجامة كره»^(٢)

١٤٠ - وإذا ما استأجر شخص حجماً، فمد له
لا يفعل، فله حتى الفسخ لأن فيه استهلاك مال أو
غرم أو ضرراً.^(٣)

صحة الحجامة

١٤١ - لا ضمان على الحجامة إلا إذا احتوز
التعدي، فإن تجاوزه فلا ضمان عليه، لأن صير
الحجامة ينسب على قوة النطق وضعه، ولا يعرف
الحجامة ذلك بنفسه، وهو ما يتحقق في جمهور من
الطبيب، فلا يمكن اعتبار السلامة، فيقطع
الضمان.^(٤)

وفي نسبي: لا ضمان على حطام ولا ضمان ولا

ثمن به، فغير إبه يستحق الأجر بحسب ما عمل.
وفل لا يستحقه إلا بعد الفراغ من العمل.^(٥) غر
ما سبق في بحث الأمرة.

وتستغنى إجابة الأجر المشترك في العام العمل
وتسليمه، كما تنقضي بهلاك العين من العمل، وإن
غير ذلك من الأسباب التي ذكرناها قبل في انعقاد
الإجازه بوجه عام وما فيها من تفصيل.

أنواع من الأجر المشترك

إجازه الحجامة والطبيب وتضمنها:

١٣٩ - الحجامة جاشرة اتفاقاً، وفي أخذ الأجرة
عنها ثلاثة اتجاهات تتعارض الآراء:

فقال المصنف إنه مباح عند الجمهور،^(٦) لأن
الرسول صلى الله عليه وسلم احتج وأعطى الحجامة
أعزاً، فقد روي شحاري عنه عن أبي حنبل
قال: «احتج النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى
الحجامة أجرة»^(٧) وكان ذلك غير مشروع له لأنه عليه
الرسول صلى الله عليه وسلم.

وهب بعض إلى كراهة ذلك، ما روي من أن
في رافع بن خديج عن أن الرسول عليه الصلاة
والسلام قال: «كسب حجام غيب»^(٨) ويرد عليه
بأنه منسوخ بما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «
رجل: إن لي عيلاً وفلاًماً حجاماً، أأطعم عيالي
من كسبه» قال: «سعد»^(٩) وقال الإمامي: إن

(١) ابن قدامة ١١٠٠

(٢) حاشية ابن عاتق ٣٠٥، و«الفتاوى» ٣٠٥

(٣) حاشية ابن عاتق ٣٠٥

(٤) حاشية ابن عاتق ٣٠٥

(٥) حاشية ابن عاتق ٣٠٥، وحاشية ابن عاتق ٣٠٥، وحاشية ابن عاتق ٣٠٥

(٦) حاشية ابن عاتق ٣٠٥، وحاشية ابن عاتق ٣٠٥

(٧) حاشية ابن عاتق ٣٠٥، وحاشية ابن عاتق ٣٠٥

(٨) حاشية ابن عاتق ٣٠٥، وحاشية ابن عاتق ٣٠٥

١٤٤ - وإذا امتنع المريض من علاج مع بقاء المرض استحق الطبيب الأجر مادام قد سلم نفسه ومعه زمن المجاعة، وأن الإجارة عقد لازم، وقد بدل الأجر ما عساه، وذلك الطبيب الأجرة مادام قد قام بالمناجاة.

١٤٥ - ولا تغزو مشرفة الطبيب على البرء، ومثل نس فداة عر من أبي موسى الجوان، وقال: إنه أصح، كمن يكون عبادة لا إبرة، إذ الإجارة لا بد فيها من عده أو مثل مسموم. وقال: إنه: سجد حين رقى الرجل شريطة على البرء^(١)، وقد أجاز ذلك مالك، ففي الشرح المصنف: لو شارف طبيب على برءه فلا يستحق لأجر إلا بمصلحته^(٢).

ولا ضمان على الطبيب إلا بالتعريض ما دام من أهل المعرفة ولم يخطئ، ولا ضمن^(٣).

١٤٦ - وإذا زال الألم، وشفي المريض قبل مائة ليلة لطبيب، كان عذراً تنفخ به الإجارة. يقول ابن عدي: وإذا سكن المرض الذي استؤجر الطبيب لمنعه فهذا عذر تنفخ به الإجارة. ولم يتألف في ذلك أحد حتى من لم يضرروا بتعريض موجب للصنع، فقد عفى كل من الشافعية والمجتهبة على أن من استأجر رجلاً ليقطع له ضرباً، فسكن الوجع، أو تكحل به هو^(٤)، فمرت الصنع لم يضر استيفاء

طبيب إذا توافر أنهم ذوو خلق في صناعتهم وألا يتجاوزوا ما يسنن عمله. فإن تحقق هذا الشرطان فلا ضمان، لأن فعلهم مدون فيه.

أما إن كان الحجام يحرق حادقاً وتدور، أو لم يكن حادقاً، فمن، لأنه يتلاف لا يختلف صمدته بالحد والحقد، فأشبهه بغيره، ولأنه من محرم فيضمن سريته. وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وبالكوفي، ولا يضمن فيه خلافاً.

١٤٧ - واستنجد الجراح لخدمة كغير المجاعة كالمصنف وحسن الشعر وتقصيره ولحنا، وقطع شيء من الجسد للحاجة إليه، جازم بغير خلاف، وإن عده الأمور ندعو الحاجة إليها، ولا نحرّم فيه، مجردت الإجارة فيه وأخذ الأجر عليها^(١).

١٤٨ - واستنجد الطبيب لعلاج جائر، وأخذ له أجراً على ذلك مدح، بشرط أن يكون خطوه زاداً كما يصحح الشافعية. فإن لم يكن كذلك لم يصح العضد، ويضمن، وقالوا: إذا استأجره لمداداة في مدة معينة لم يجر، لأنه جمع بين العمل والزمن. وفي قول آخر لم يجر، وهو ما أخذ به الحنابلة: بقدر لاستنجد لمداداة بالده دون البرء، إذ البرء غير مضمون. وإن داه لعدو لم يجر، مستحق الأجر، لأن ومن العمل، وإن برءه في ثلثاتها، أو مدت، توسعت الإجارة فيها، فمن، ويستحق من الأجر بالقسط. وعند الإمام مالك أنه لا يستحق أجراً حتى يبرأ، ولم يثبت ذلك أصحابه.

(١) إمامي ١٢٢/٦

(٢) ٢٩/٤ (٣)

(٣) صاحب الفصول ٣/ ٧، ٧٣، ٧٤، ونهاية النسخ ٢٧٧/٤

٢٧١، ومداينة ابن عدي ١٠٢/٤، والطارق لمدينة ١١٩/٤

٥٠٠، وكشاف النسخ ٢٧٧/٤، والمغني ١٣٢/٩

(٤) المختار من الفتاوى ١١٩/٤، وأربع العبد ٢٧١/٤، ومداينة

للمسؤول ٢٧١/٤، ومداينة القادر ٧٧٢/٤، وأحمد

٢٧١/٤، وكشاف النسخ ٢٧٧/٤، والمغني ١٣٢/٩

(٧) العقود عليه.

الإجارة على حفر الآبار:

١٤٧ - المقود عليه حافه نوع حمانه ، لأن
الأجير لا يحسم ما يصادفه أثناء الحفر ، ولذا فإن
جمهور انغماء المالكيه والشافعيه والحنبليه يشترطون
الصحة للمعد معرفة لأرض التي يقع فيها الحفر ، لأن
الحفر يختلف باختلافها ، ومعرفة مساحة القدر
المحلول حفره ملولاً وحرصاً وعمقاً ، وأحذروا تقدير
الإحارة على الحفر بأكثر أو باليسر .

والحمية يعنون إنا نقباس بفضي بيان نوضح
وطول السر وعصمته، إلا أنهم قالو: إنا لم ييس حذر
استجواباً، لجر بأن العرف بذلك، و يتخذ بوسط ما
مفسر كناس. (٤٢)

١٤٨ - وإن نزل له موضع الحفر، وحده مقدار المظنون حفره، فوجد الأجر بعد الشروع في العمل أن الأرض صلبة ويحتاج إلى منوا أشد عملاً والأثر حاصلاً، فإنه لا يجر عليه، ويحق له فتح المعد ويستحق أجراً بقدر ما حفر، وتقدر ذلك مرجع فيه إلى أهل الخبرة، ولو حفر أكثر في مكانه، فظهر الماء، فلا أن يمدح المصنف الذي شرفه عليه، وإن تمكنه الحفر في الماء بل لأنه النسي يحرمها الآثار أجبر على الحفر، وإن احتج إلى اتحاد آلة أحرق لا يجر.

١٤٩ - کیا تصور علیٰ آہے کہ حضرت محمدیؐ البز،
وآباد آؤ باآند حصنہا من الآخر، فان کون فی حالت

[illegible]

(١) العددون احدى : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، واثنتان : ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
والثلاثون : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،

المستأجر فنه ذلك. وكما حفر شيئاً صار مسلماً إلى
المستأجر، حتى إذا انهارت البئر ودخل البئر و
الرياح فيها التراب حتى مواها مع الأرض لا يقط
شيء من أجرته. وإن كان في ملك غيره ليس للأجير
أن يطالبه بالأجرة ما لم يفرغ من الحفر، وبقيها
إليه، حتى حوّلها له، فتلّت قبل التسليم، لا
يصدق الأجر.

وقالوا: إذا استأخر حماراً ليحفر له حوضاً عشرة
 في عشرة بعشرة ذراعهم فحفر خمسة في خمسة مستحق
 من الآخر ستة ما حفر، مع علاطة أخذ المتوسط
 بين قيمة الحفر في الجزء الأعلى والجزء لأسفل. ون
 شروط عليه كل ذراع في طين أو أرض سهلة بدرهم،
 وكل ذراع في حجر بدرهمين. وكل ذراع في م
 بثلاثة، وبسبب ما نطول كثير ومحيطه جاز. وإذا
 حفر بعض الجزر ومات، فقيم الحفر، وأخذ وزنه
 بنسبة من الآخر، على ما سبق.

وَبَلَّغُوا أَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ مَنِيبَةٌ عَلَى أَعْرَافِ كَلَامٍ فَتَمِيزُوا

بجاءه الراعي :

١٥٠ - الراعي إما أن يكون أجيراً مشتركاً أو
أجيراً خاصاً، منجرى على كل منها الأحكام
الخاصة، إلا أنه هنا ما يستعني الأفراد والذكور :

١ - إذا عيّن عدد الماشية كني برعاها فليس
أعراسي ملوماً بما يزيد الأجر عن اتفق عب، ولكن
إذا كانت الزيادة بطريق الولادة فالحراس نه ضمير

[illegible]

وسفينة كبيرة، وإنما تعرضها لاستئجار الدواب
والأشخاص والنفس الصغيرة.

وما نعدم سببين أن أحكام استئجار الدواب،
والسفن الصغيرة والأشخاص ترجع كله إلى
الأحوال الآتية: إحداهم مشتركة، أو إجاره خاصة،
أو إجاره في الذمة، أو إجاره عين موصوفة، أو إجاره
على أفعال، سواء كانت مع لمدة أو بدونها، وقد بين
الفقهاء كل هذه الأحكام على ما تقدم. ويمكن
تقسيمها على وسائل النقل الحديثة، لأنها لا تخرج
عن هذه الأحوال التي ذكرها. وإذا كان هناك
اختلاف في بعض الأحوال، كالختلاف في غير
التراك، فإن هذا يرجع فيه إلى العرف. ولا فرق
بين شخص وآخر في استئجار سيارة أو طائرة،
بغلاف المادة، فبأنها يفتقر الأشخاص ضرورة
وحاجة - وأما ما يخصه الزاكن من لئاع طريح
ذلك، في القسط، فإنه يمكن فاعله العرف.
وأما استئجار الأجرة، سواء على عمل
لأشخاص أو الأمصة، والمرجع أيضا إلى القسط،
ولا العرف.

وكل أحكام الخصمان سواء في المسألة للأجير
المشترك أو الخاص، أو دائنة لاستئجار عين من
الآليات كحديقة، فإن ما سبق ذكره يطق عليها.

الاستحقاق في الإجارة:

١٥٣ - احتلته الفقهاء في أثر استحقاق الثمر المؤجرة،
ففيه من يرى بطلان الإجارة وبسبب من يرى تولفها
على إجارة المسجني كمن احتلها فليس يستحق الأجرة
على خلاف، وتفصيل يظهر في بحث (استحقاق).

ملوم برحبها أيضا، ولكن احتفية فأن يرددها،
استحقاقا، لأنها تبيع، ولطريان العرف لذلك. وإن
هذا ذهب بعض السامعية وبعض الخبلة، والظاهر
عده أنه غير مؤثر.

١ - إذا حارف الزاكن الموت على شاة مثلا
وضب على طبعها أنها لموت إن لم يذبحها، فذبحها، فلا
يضمن استحقاقا، وإذا اختلف فاعول قول الزاكن^(١).
تعليم العلوم والحرف والصناعات:

١٥١ - نمن هذا أنه لا خلاف في جواز الاستئجار
على تعلم العلوم سوى العدم اتفية استحقاقا، حتى لو
كانت وسيلة ومفيدة للعلوم الشرعية، كالتصو
والبلاغة وأصول الفقه. ومثل ذلك بدل في الحرف
والصنائع.

وإذا كان ليعود على مدة معلومة استحقاق الأجر
عن هذه المدة، وصحت الإجارة، اتفاقا، أما إذا
استمر في عقد إجاره على التعلم واخذت فليس
ألا نصح الإجارة، لأن تعلمه عليه مجهول، فتعوز
الأفراد في المكافأة والتلاوة.

وذهب جمهور الفقهاء إلى حرمانه من استحقاق
إذ غاية العلم تعلم.

وقال: احتفية إن الإجارة فاسدة، فإن حصل
استحقاق آخر مثل كتابة إجارة فاسدة.

إحارة وسائل النقل الحديثة:

١٥٢ - لم يرضى الفقهاء لأقدمون بيان أحكام
استئجار وسائل النقل الحديثة من سيارات والطائرات

(١) خمس ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ - ١٦٠٤ - ١٦٠٥ - ١٦٠٦ - ١٦٠٧ - ١٦٠٨ - ١٦٠٩ - ١٦١٠ - ١٦١١ - ١٦١٢ - ١٦١٣ - ١٦١٤ - ١٦١٥ - ١٦١٦ - ١٦١٧ - ١٦١٨ - ١٦١٩ - ١٦٢٠ - ١٦٢١ - ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - ١٦٢٤ - ١٦٢٥ - ١٦٢٦ - ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - ١٦٣٠ - ١٦٣١ - ١٦٣٢ - ١٦٣٣ - ١٦٣٤ - ١٦٣٥ - ١٦٣٦ - ١٦٣٧ - ١٦٣٨ - ١٦٣٩ - ١٦٤٠ - ١٦٤١ - ١٦٤٢ - ١٦٤٣ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ - ١٦٤٦ - ١٦٤٧ - ١٦٤٨ - ١٦٤٩ - ١٦٥٠ - ١٦٥١ - ١٦٥٢ - ١٦٥٣ - ١٦٥٤ - ١٦٥٥ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ - ١٦٥٨ - ١٦٥٩ - ١٦٦٠ - ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ١٦٦٥ - ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨ - ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - ١٦٧١ - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ - ١٦٧٤ - ١٦٧٥ - ١٦٧٦ - ١٦٧٧ - ١٦٧٨ - ١٦٧٩ - ١٦٨٠ - ١٦٨١ - ١٦٨٢ - ١٦٨٣ - ١٦٨٤ - ١٦٨٥ - ١٦٨٦ - ١٦٨٧ - ١٦٨٨ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠ - ١٦٩١ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ - ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ١٦٩٦ - ١٦٩٧ - ١٦٩٨ - ١٦٩٩ - ١٧٠٠ - ١٧٠١ - ١٧٠٢ - ١٧٠٣ - ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - ١٧٠٦ - ١٧٠٧ - ١٧٠٨ - ١٧٠٩ - ١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧١٢ - ١٧١٣ - ١٧١٤ - ١٧١٥ - ١٧١٦ - ١٧١٧ - ١٧١٨ - ١٧١٩ - ١٧٢٠ - ١٧٢١ - ١٧٢٢ - ١٧٢٣ - ١٧٢٤ - ١٧٢٥ - ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - ١٧٢٨ - ١٧٢٩ - ١٧٣٠ - ١٧٣١ - ١٧٣٢ - ١٧٣٣ - ١٧٣٤ - ١٧٣٥ - ١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨ - ١٧٣٩ - ١٧٤٠ - ١٧٤١ - ١٧٤٢ - ١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - ١٧٤٦ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ - ١٧٤٩ - ١٧٥٠ - ١٧٥١ - ١٧٥٢ - ١٧٥٣ - ١٧٥٤ - ١٧٥٥ - ١٧٥٦ - ١٧٥٧ - ١٧٥٨ - ١٧٥٩ - ١٧٦٠ - ١٧٦١ - ١٧٦٢ - ١٧٦٣ - ١٧٦٤ - ١٧٦٥ - ١٧٦٦ - ١٧٦٧ - ١٧٦٨ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤ - ١٧٧٥ - ١٧٧٦ - ١٧٧٧ - ١٧٧٨ - ١٧٧٩ - ١٧٨٠ - ١٧٨١ - ١٧٨٢ - ١٧٨٣ - ١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦ - ١٧٨٧ - ١٧٨٨ - ١٧٨٩ - ١٧٩٠ - ١٧٩١ - ١٧٩٢ - ١٧٩٣ - ١٧٩٤ - ١٧٩٥ - ١٧٩٦ - ١٧٩٧ - ١٧٩٨ - ١٧٩٩ - ١٨٠٠ - ١٨٠١ - ١٨٠٢ - ١٨٠٣ - ١٨٠٤ - ١٨٠٥ - ١٨٠٦ - ١٨٠٧ - ١٨٠٨ - ١٨٠٩ - ١٨١٠ - ١٨١١ - ١٨١٢ - ١٨١٣ - ١٨١٤ - ١٨١٥ - ١٨١٦ - ١٨١٧ - ١٨١٨ - ١٨١٩ - ١٨٢٠ - ١٨٢١ - ١٨٢٢ - ١٨٢٣ - ١٨٢٤ - ١٨٢٥ - ١٨٢٦ - ١٨٢٧ - ١٨٢٨ - ١٨٢٩ - ١٨٣٠ - ١٨٣١ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ - ١٨٣٥ - ١٨٣٦ - ١٨٣٧ - ١٨٣٨ - ١٨٣٩ - ١٨٤٠ - ١٨٤١ - ١٨٤٢ - ١٨٤٣ - ١٨٤٤ - ١٨٤٥ - ١٨٤٦ - ١٨٤٧ - ١٨٤٨ - ١٨٤٩ - ١٨٥٠ - ١٨٥١ - ١٨٥٢ - ١٨٥٣ - ١٨٥٤ - ١٨٥٥ - ١٨٥٦ - ١٨٥٧ - ١٨٥٨ - ١٨٥٩ - ١٨٦٠ - ١٨٦١ - ١٨٦٢ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ - ١٨٧٢ - ١٨٧٣ - ١٨٧٤ - ١٨٧٥ - ١٨٧٦ - ١٨٧٧ - ١٨٧٨ - ١٨٧٩ - ١٨٨٠ - ١٨٨١ - ١٨٨٢ - ١٨٨٣ - ١٨٨٤ - ١٨٨٥ - ١٨٨٦ - ١٨٨٧ - ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - ١٨٩٠ - ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ - ٢٣١١ - ٢٣١٢ - ٢٣١٣ - ٢٣١٤ - ٢٣١٥ - ٢٣١٦ - ٢٣١٧ - ٢٣١٨ - ٢٣١٩ - ٢٣٢٠ - ٢٣٢١ - ٢٣٢٢ - ٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ - ٢٣٢٥ - ٢٣٢٦ - ٢٣٢٧ - ٢٣٢٨ - ٢٣٢٩ - ٢٣٣٠ - ٢٣٣١ - ٢٣٣٢ - ٢٣٣٣ - ٢٣٣٤ - ٢٣٣٥ - ٢٣٣٦ - ٢٣٣٧ - ٢٣٣٨ - ٢٣٣٩ - ٢٣٤٠ - ٢٣٤١ - ٢٣٤٢ - ٢٣٤٣ - ٢٣٤٤ - ٢٣٤٥ - ٢٣٤٦ - ٢٣٤٧ - ٢٣٤٨ - ٢٣٤٩ - ٢٣٥٠ - ٢٣٥١ - ٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ - ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥ - ٢٣٥٦ - ٢٣٥٧ - ٢٣٥٨ - ٢٣٥٩ - ٢٣٦٠ - ٢٣٦١ - ٢٣٦٢ - ٢٣٦٣ - ٢٣٦٤ - ٢٣٦٥ - ٢٣٦٦ - ٢٣٦٧ - ٢٣٦٨ - ٢٣٦٩ - ٢٣٧٠ - ٢٣٧

ب - المجرى : وهو من يملك التصرف سواء كان أصيلاً أم وكيلاً أم ونيباً أم وصياً أم فيما لم يخطر وعده .

ج - عار : وهو تصرف .

د - الصيغة : صيغة الإجازة أو ما يقوم مقامها .

وهذه اصطلاح مشهور الفقهاء على أن هذه الأمور كلها أركانها ، واختبئ بقصورها إطلاق لفظ الركن على الصفة أو ما يقوم مقامها .

أ - الإجازة تصرفه :

١ - يشترط في المارة تصرفه ما يلي :

أ - أن يكون ممن يتمتع به التصرف كالتاليح المذلل ، وصغير نسبي بعض تصرفاته .

ب - أن يكون المارة غير أهل نفقة التصرف أصلاً كما يحسن ، وعدم عجز المارة عن التصرف بغير حمله عجزاً في الإجازة .^(١)

بقاء المارة تصرفه حياً لمجن الإجازة :

١ - حكمي تكون الإجازة صحيحة ومعتبرة عند ختمية فلا بد من صدورها حال حياة المارة ، إن أدت طبيعة التصرف لما ترجع حاقوقه إلى المارة فحينئذ وجبت فيه الإجازة ، كالشراء والاستعارة .

٢ - من التصرفات التي يعتبر فيها المارة صغيراً ومعتدلاً ، ولا تعود حقوق التصرف إليه حال من الأهلية ، كالتكاح فلا تشترط فيه حياة المارة ، وفي الإحرة ، كالتزويج فصوره رجلاً ، امرأة ، ثم

إجازة

التعريف :

١ - الإجازة في لغة الإصطاع ، يقال : أجاز الشيء إذا أبذله .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء للإجازة عن هذا المعنى لمجرى .

هذا وقد يطلق الفقهاء « الإجازة » بمعنى الإعتناء ،^(٢) كمر بطلبه عليه عن الإذن - (لأنه) أو الترسس .^(٣)

وبسبب التحدوث وغيره « الإجازة » بمعنى الإذن بالرواية ، سواء أكانت رواية حديث أم رواية كتاب ، وتفصيل ذلك يأتي في باب البحث ، والإجازة بمعنى الإذن لا تكرر إلا لاحقة للتصرف ، بخلاف الإذن فلا يكون إلا مطلقاً عنه .

وعلى هذا فمعنى البحث على هذه الأصول الأربعة :

أولاً : الإجازة بمعنى الإذن

أركانها :

١ - أن يكون المارة من ممن يشترط فيه الأمر الثاني :

أ - أن المارة تصرفه : وهو من يملك التصرف بلا ولاية كالمعتد .

(١) طه - العرب ١١٠ سور ١

(٢) معجم من أجازة : ١١٦ عصبه التمام - ١١٦

معجم من المعجم اللغوي من ١١٦ ، والمعجم ١١٦

ومعجم ١١٦ ، ١١٦ ، ١١٦

(٣) حاشية من المارة ١١٦ ، ١١٦ ، ١١٦

(١) طه - العرب ١١٠ سور ١
(٢) معجم من أجازة : ١١٦ عصبه التمام - ١١٦
(٣) معجم من المعجم اللغوي من ١١٦ ، والمعجم ١١٦
(٤) معجم ١١٦ ، ١١٦ ، ١١٦
(٥) حاشية من المارة ١١٦ ، ١١٦ ، ١١٦

شروط إن شخصين فأخبر البيع أحدهما وامتنع عن الإجازة الآخر، لم تعلق الإجازة بالتصرف^(١).
أما إن كانت الإجازة قاسلة للتجربة كما إذا تصرف فضولي في مال مشترك، فلا حاجة لنقد في حق المميز دون شركائه.

٦ - ويشترط في المميز لكي ينصح بإجازته أن يكون أهلاً لباشر التصرف وقت الإجازة، وإن كان التصرف عبثاً وجب أن تتوفر فيه أهلية التبعية، وإن كان بيعاً وجب أن تتوفر فيه أهلية التمتع وهكذا لأن الإجازة لها حكم الإنشاء، يجب فيها من الشروط ما يجب في الإنشاء.

٧ - ويشترط لاختفية والمالكية والمناخلة في قول غندره واختايع في انتصرافات التي تنقضي على الإجازة كخيار الشرط لأجنبي عن المميز أنه يكون المميز موجوداً حال وقوع التصرف، لأن كل تصرف يقع ولا يميز له حين وقوعه يقع باطلاً، والباطل لا تلحقه الإجازة^(٢).

فإذا باع المصمم المميز لم يبلغ قبل إجازة المولى تصرفه، فأجاز تصرفه نفسه جاز، لأن له ولأبيه جازة من العقد، وإذا أودع فضولي إنشائاً لم وكل هذا الشخص الفضولي في رويته قبل أن يميز التصرف، فأجاز المصمم بعد الوكالة تصرفه انشائاً الوكالة

ماتت الفضولي، ثم أجاز المميز، تعتبر الإجازة صحيحة، لأن التوكيل في هذا العقد ما هو إلا مقبر ومخير، ولا يعود إليه شيء من حقوق هذا العقد حين إجازته بالشروط التي اشترطها عليه لو كان^(٣).
هذا عصر بيع معد - الإجازة وهو المجهوم من بعض الفروع في مذهب الشافعية، عند قالوا: إجازة من كان موله على ظن أنه حين أنه فضولي كان مبنياً حبسه وأنه تمت العقد فعلاً، وقيل وجهان مشهوران، أحدهما: أن المميز صحيح لصدوره من ماله، وكفى: الطلاق لأنه في معنى الممنوع منه، وأنه كالغائب^(٤).

والظاهر أن نرجحه الأول، ما يبي على القول بحول تصرف المصمم، وإن صرف كان على ظن أنه فضولي، وإذا ربه بعد البيع ودفعة موله عن أنه مات فله اعتباران: كونه فضولاً وتبعية ماله، وهو حتى في كونه المميز، إنما على انشؤ بالطلاق، وهو يبعد عندهم، فلا نرى^(٥) هذا وقد خالف هذا لشرط عدم المالكية والاختفاء.

ب - المميز:

٩ - من له الإجازة (المميز) إما أن يكون واحداً، أو أكثر، فإن كان واحداً فظاهر، وإن كان أكثر فلا بد من اتفاق جميع من له الإجازة عليها حتى نشحق التصرف إذا كان لكل واحد منهم حق الإجازة كماله، فإن اختلفوا فأجازة العصى، ورده المصمم قد علم المولى على الإجازة، كما لو جعل خيار

(١) انظر الطائفة شرح، وهو الظاهر ٤٩٠ - ٤٩١.

(٢) حاشية من حاشية ٩٣٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨

الشافعية والحنابلة لأن المتمد هدهم عدم جواز تصرفات الفضولي ولهذا لم يتوسعوا في التفرع .

جـ - انتصرف المجاز (محل الإجازة) :

عن الإجازة إذا أن يكون قولاً أو فعلاً

إجازة الأقوال :

١٠ - الإجازة تلحق التصرفات الأولية ، وعنده يشترط في تلك التصرفات :

أولاً : أن يكون قد وقع صحيحاً ، فالعقد غير الصحيح لا تلحقه الإجازة كبيع الميتة ، فسخ الميتة غير منقذ أصلاً ، فهو غير موجود إلا من حيث الصورة فعسب ، والإجازة لا تلحق المردوم بالمداغة^(١) .

و يبطل العقد الموقوف وغير اللازم مرد من له الإجازة ، فإذا رده فقد بطل ، ولا تلحقه الإجازة بعد ذلك^(٢) .

ثانياً : أن يكون التصرف صحيحاً غير مافد - أي موقوفاً - كهبه الرض مريض مرض الموت فما زاد على الثلث وكتصرف الفضولي عند من يرى جواره^(٣) ، وكاستعقود غير اللازمة كالتي تنفذ مع الخیار .

ثالثاً : أن يكون الموقوف عليه قائماً وقت الإجازة ، فإن مات استعقود عليه فإن العقد لا تلحقه الإجازة ،

جاء هذا عند كل من الخنابلة والمالكية^(٤) الإجازة ما إذا مكن (وهو صريح) ثم بلغ فأجازه خلافه نفسه ، لم يجر لأن طلاق الصغير ليس له مجزؤ وبوقوعه ، إذ ليس للولي أن يطلق روحه الصغير ، ولا أن يتصرف تصرفاً مضراً صبراً محضاً بالصغير - صبراً أو غير مجزؤ - هذا عند الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية وقول لأحد) والمتمد عند الحنابلة وقوع طلاق الصبي الصغير الذي يقفل للطلاق وما يترقب عليه^(٥) .

٨ - وبشروط الشافعية أن يكون من نولي الإجازة مالكاً للتصرف عند العقد ، فقبول بيع الفضولي ، مال الطفل ، فبلغ الطفل ، فأجاز ذلك البيع ، ثم نفذ لأن الطفل لم يكن يملك البيع عند العقد^(٦) وهذا سواء على القول بعدمه عزاء تصرفات المصنوع .

٩ - كما يشترط في المجزؤ أن يكون عالماً بسفاه محل التصرف . أما علمه بقاء محل التصرف فقد قال في الحفاظ ، وأما علمه بقاء محل التصرف فقد قال في الهداية : ولو أجاز المالك في حياته وهو لا يعلم حال المبيع - جاز البيع في قول أبي يوسف أولاً ، وهو قول محمد لأن الأصل بقاءه - ثم رجع أبو يوسف فقال : لا يصح حتى يعلم قيامه عند الإجازة ، لأن النكاح وقع في شرط الإجازة . فلا يثبت مع النكاح وهو ما ذهب إليه المالكية أيضاً^(٧) ولم تقل على نص في هذا عند

(١) ابن عسكندر ١٢٨٤ ، وأصحاب ٢٠٦٦ ، حبيب .

(٢) مسألة ابن عسكندر ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، والشيخ محمد بن أبي حنيفة ١١٦٣ ، في الخلفي ، وأبو ٢٠٦١ ، حبيب .

والنص في قوله ١١٦٣ ، شرار الناس .

(٣) بيان الفتاوى ٢١١٣ .

(٤) إسناده صحيح في الدرر ١١٦٣ طبع بولاق ١٣٨٤ .

وحاشية الدرر ١٢٢٢ .

(١) مدني الصنائع ٢٢٩١/٢ طبع - مطبعة الإسماعيلية ، وحاشية الدرر ١١٦٣ . ط ١٠٠ ، الحكم وبهذه الفتاوى ٢٢٩١/٢ ط ١٠٠ .

(٢) رقم ١٢٢٤ .

(٣) وقد نسب ابن عسكندر القول لوفوقه إن شافعية ولا يصح بعد ، النظر حاشية ابن عسكندر ١٢٩١ .

لأن الإجازة تصرف في العقد ، فلا بد من قيام العقد بقيام المتدين والمقود عليه .^(١)

إجازة العقود الواردة على محل واحد :

١١ - إذا وردت الإجازة على أكثر من عقد واحد على محل واحد ، حقت أحق هذه العقود بالإمضاء . وقد صنف الحنفية العقود والتصرفات بحسب أحقيتها كما يلي :

الكتابة^(٢) والتدبير^(٣) والعقل^(٤) ، ثم البيع ، ثم النكاح ، ثم الهبة ، ثم الإجازة ، ثم الزهر .

فرد باع بضوي أمه رجل ، وروجها فصول آخر ، أو أحرها أو رهنتها ، فأجاز ذلك تصرف المصولين معاً ، جاز البيع وبطل غيره ، لأن بيع أحق من بقية التصرفات ، فحلقت به الإجازة دون غيره^(٥) ، ولم نجد هذا عند غيرهم .

إجازة الأفعال :

الأفعال بما أن تكون أفعال إيجاب أو إنقلاف .

١٢ - وفي أفعال الإيجاب أنها هان :

الأول : أن الإجازة لا تلحقها ، وهو ما ذهب

(١) حاشية ابن عسبر ٣٩٠/٥ ، وساج فصول ٢١١/١ ، والفتاوى الهندية ١١١/٥ ط صولان ١٣١٠ ، وهو غير الإنكليش ٥٠٤ ، و« شعبة اللسوقي ١١٢/٣ ، وشرح الزدك ١١٢/١ .

(٢) المكتشاة : أن بعده شخص مبدء على أنه إن لم ، له مبلغ كذا فهو حر .

(٣) التدبير : أن يملئ شخص عتق عدة هي وقته فيقول له أنت حر بعد مضي .

(٤) لفتاوى الهندية ١١٢/٣ .

الثاني : أن الإجازة تلحقها ، وهو ما ذهب إليه الإمام محمد بن الحسن وهو الراجع عند الحنفية . وبناء على ذلك فإن المصعب إذا أعطى القصور لأجنبي يأتي تصرف وإجازة ذلك ، فقد ذهب أبو حنيفة إلى عدم براءة المصعب وأنه لا يزال خاضعاً إلى الأصل عنده أن الإجازة لا تلحق بالأفعال . والمفهوم من بعض فروع المالكية والشافعية ورواية عن أحمد أنهم يذهبون مذهب أبي حنيفة .

وعلى المالكية ذلك بأن أرضاً بتصرف المصعب لا يحل يده يد أمانة ، وعلى الشافعية والحنابلة هذه الرواية بأن تصرفات المصعب في العين التصوية حرم ، ولا يملك أحد إجازة تصرف حرم .

وذهب الإمام محمد بن الحسن إلى أن إجازة الثالث لا تصرف المصعب صحيحة وتبرى ذمته وتسقط عنه الضمان والقاعدة عنده أن الإجازة تلحق الأفعال ، وهو الرواية الأخرى عند الحنابلة ، واختلف علماؤهم في تخريج هذه الرواية عن أحمد^(١) .

١٣ - والمفتى كلمة الحنفية على أن الإجازة لا تلحق أفعال الإنقلاف ، فليس للولي أن يبيع من ماله لصغير ، لأن الهبة إنقلاف ، فإن فعل ذلك كان

(١) حاشية ابن عسبر ١٢٠/٥ ، وحاشية الخططاوي على دار ١٠١/١ ح بدرية ، والحداد ٢١٠/٥ ط سمعية ، ولأم ٢٥٢/٢ ، والفرغاني لا يوجب هي ٤١٨ ح ٢ حصرقة بلان ، وكشاف الضعيف ١٤٨/٤ ح أصار السفة .

صادقة المتقيد طلباً لشواهد الله تعالى،
حاربوا بالانفاق. قال مفسر من خطباء لمن أقام
محتشراً عما تصرف به في اللغة التي في بدءه:
«ألا أحسركم حين سببناها؟ تصدق يا ، فإن جاء
صاحبها فاعتذر لما لم نغرم له وكان الأمر لك،
إذ اختار الأجير كان له، ولك ما نويت.»^(١)
ومضموم مذهب لتأنيبه أن يلتفت إذ تصرف
أني تصرف به يكون متعبداً ويحم ضامناً،^(٢)
ونفصيل ذلك في بعض طالع : لقطعة -

صنفه الإجازة :

من استقرء كلام العنقاء يجد ان الإحازة
تتعدد بظرائق متعددة. وهي خمسة في الحقيقة:

القطر حقه الأولى : الغول

١٥ - الأصل في (جذوة أن تكون) باغوة أنجر
عنها بحروف الجذر: أجزت، وأنفدت، وأقضت،
ورضت، ونحو ذلك. (٢٦)

صامتاً، فإن بلغ العصبي وأجاز هبته، ثم تحرر، لأن الإجازة لا تلحق أفعال الإنشاف.

وهذا هو ما يفهم من كلام مالك في المناقبة، وأما الجنباء فقد فروا بين ما إذا كان الولي أباً أو غير أب فإن كان أباً فلا يعتد به إلا أن له حق طلاق، ولقد ورد حديث: «أنت ومالك لأبيث»^(١) وإن كان لولي غير أب فهم مع الجمهور، أما دليل عدم نفاذ لأجرة فلأن تصرفات الولي مشروطة بمصالحته وذلك عند اتفاق قضاة طاعة فلا تلحقها الإحالة.

١٤ - وقد وقع خلاف في اللفظة إذا تصدق بها لللفظ فلا كسبة ولحاجة قولوا: إذا حرفها سنة ولم يأت من كسبها تسكها اللفظ وعلى هذا لم تصدق بها بعد مدة المذكورة إلا تصدق عليه لأنه تصدق بخالص ماله، ومفهوم كلامهم أنه لم تصدق بها قبل هذه المدة أو لم يعرفها يكون متما إن لم يمر الوقت لتصدق، وسندهم في ذلك حديث زيد بن خالد أنه أرسل على أنه عليه وسلم قال في شأن اللفظة: «**قَانِ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَفْقَهَا**» وفي لفظ: «**وَالَا فُهِى كَسْبِيلَ مَالَتَ**» وفي لفظ: «**لَمْ كَلَهَا**» وفي لفظ: «**فَانْتَعَمَ**».

فما الخشية في ما لم ؛ إذا تصدق
المنشور بالقالة هذه ، ثم هو له من أسرارها فأنجز ما

(٦) حديثه " نُبِذَ وَمَالِكٌ لِأَسِيْبَتِ " ١٠١ من مادة عن
عائس، والطبراني في معجمه، والوارع عن أسامة بن
سعد (٢٦٧) الكبير ١٠٤

(٢) حديث زائدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
في شأن اللفظة: « قال لعرف لم تستغفها » أخرجه
سحار وروى عن علي بن علقم، وذلك في المطبوع والنسخ
هذا من غير أن يذكر في المتن (٧٢: ٢).

١٠١) أنور محمد مني، *الخطاب العربي*، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٠.
١٠٢) راجع عبد المنعم، *الخطاب العربي*، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٠.
١٠٣) أنور محمد مني، *الخطاب العربي*، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٠.

(٢٧) الخطيب ١٢٧/٢، ص ١١١، ومجلد الجبل ١٢٧/٢، ص ١١٠،
والخطيب والوراق ١٢٧/٢، ومناقب القاضي ١٢٧/٢، ط
مصحف الخس - والألم ١٢٨/١، والواعظ لأبي محمد ٢٠٠-٢٠١
والخس ١٢٨/٢، ص ١٠٠، ط الرصاص، ومناقب ابن حمزة
١٢٧/٢، ص ١٠٠، رسالة الخطيب على التمام ١٢٧/٢، ص ١٠٠، ط
ومناقب ابن عباس ١٢٨/٢، ط بولاق ١٢٨/٢، ص ١٠٠،
(٢٨) ط الرصاص، ص ١٠٠، ط بولاق ١٢٨/٢، ص ١٠٠، ط

حاجته ببعضها صغيره المميز في السوق^(١) وغيرها.^(٢)

الطريقة الخامسة :

١٩ - ووال حانة أوجئت عدم بقاذ انصرف ، كما هو الحال في تصرفات الرجل المتمدن عن الإسلام من معاوضات عالية كالباع والإجارة ، أو تبرعات كالمسك والحب والوقف ، فإن الإمام أبى شيعة بمنبر سائر عصفه الزبد وتصرفاته ثمانية عوفية غير نافذة ، فإن زالت حاسة السردة يعودته للإسلام نعمت تلك التصرفات لمؤققة ، وإن مدت ، أو قُتل ، أو التحق بداء الحرب وعرض القضاة في باعتباره ملتحقاً بها بطلت تلك العفود والتصرفات .

٢٠ - وهذه الطرق الخمسة هي صريح مذهب :حنيفة والمذاهب من مذهب المالكية عنه كلامهم من صيغة عقد البيع . أما اشافعية فالأصل عندهم في التصرفات الفوكية ابدارة . وهذا هو المذهب في المذهب الجديد ، وفي المذهب القديم حوار الاعتماد على المعاوضة وما في مذهبها ، وهو اختيار النووي ومذعة . سواء أكان في التفسير أم الحبس واختار بعضهم جواز ذلك في الحبس فقط . وعليه فتكون الإجارة عندهم على المعتد بالعبارة دون غيرها .

وإذا وقعت لإجازة بلفظ يمكن أن يعرب عن كما يمكن أن يترد عن غيرها ، فلا حكام في ذلك إل قرآن الأحوال . فإن اندمجت قرئت لأحوال عن الكلام من حقيقته^(٣)

وتفهم الكتابة أو لإشارة المفهمة مقام القوى عند اميز على تفهم موضعه الحقيقية في العهد .

الطريقة الثانية : الفعل

١٦ - فكل ما يصح أن يكون قبولاً من الأعمال في العهد . يصح أن يكون إجازة^(٤)

الطريقة الثالثة :

١٧ - مضي المدة في التصرفات المؤققة : كنضي مدة الجبار في خيار الشرط^(٥) (ر : خيار الشرط)

الطريقة الرابعة :

١٨ - القرائن الشرعية : كتبهم اليك بالغة ، وضحكك ضحك سرور وبتاج ، وسكوتها وقصها مهرها ، عبد إعلام وبها إياها أنه زوجها من فلان ، فإنها قريبة قوية على إجازتها ، بخلاف يكاني بصوت مرتفع ولولها ، فهي قريبة على الرضى^(٦) ومن القرائن القوية السكوت في موطن الحاجة إلى الإبطان ، كنسكوت صاحب الحاجة عند رؤية

(١) مسد النوب ١٩٧٢ ، وحاشية الدوسي ١٦٢/٣ ، ٢٩٤٦ ط ٤
الذي وشرح الزدائي ١٩٧٦

(٢) الأشراف والمطار إلى غير ١٩٨٩ ، عناية الجبوي طبع المطبعة العامة ، وحاشية ابن عابد ١١٥٢٣ ، والأشراف والمطار للسبكي ١٩٧٩ ط مصطفى محمد . وقد أقرض كلى عز ابن نجم والسيوطي في كتابها الأشراف واستطاع في ذكر المعاش الذي يتصرفها لا يكون جازاً وقراراً

(١) الفسلفة . حاشية ١٩٨٢/٤ ، وجامع المصنفين ٢١٥/٢

وحاشية ابن عابد ١٩٧٤

(٢) حاشية ابن عابد ١٧١ ط الأول

(٣) المعنى ٢٨٧/٣

(٤) العناوي المندبة ٢٨٧/٦ وحاشية ابن عابد ١١٥٢/٣

أنواع الإجازة بالكاتب :

٢٨ - وكما جرت العادة برواية الحديث بالإجازة، جرت كذلك برواية الكتب وتدريسها بها وهي على أنواع:

النوع الأول : أن يعز أصلاً معينا في رواية كتاب معين ، كقوله: «أجزت لك رواية كتابي الغلابي» .
النوع الثاني : أن يعز لإنسان معين رواية شيء غير معين ، كقوله : «أجزت لك رواية جميع مسمعاتي» .

ومهور الفقهاء والمحدثين على تجويز الرواية بهذين النوعين وعلى وجوب العمل بما روي بها بشرطه مع العلم أن الخلاف في جواز العمل بالنوع الثاني أكثر بين العلماء (١).

النوع الثالث : إجازة غير معين رواية شيء معين كقوله : «أجزت للمسلمين رواية كتابي هذا» وهذا النوع مستحدث فإن كان مقيداً بوصف حاضر فهو إلى الجواز أقرب .

و يقول ابن الصلاح : «م نروم نسمع عن أحد من يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة» .

النوع الرابع : الإجازة لغير معين برواية غير معين ، كقول بقول أجزت لكن من أطلع على شيء مؤلف من مؤلفاتي روايته وهذا النوع يراه البعض فاسداً واستظهر عدم الصحة وبذلك أفتى القاضي أبو الطيب الطبري وحكي الجواز عن بعض احتجائه والمائكية .

ثانياً : الإجازة بمعنى الاعطاء

٢٩ - الإجازة بمعنى الإعطاء . وهي بمعنى العينة من حاكم أو ذي شأن كمكافأة على عمل وبيان ذلك في مصطلح هذه .

ثالثاً : الإجازة بمعنى الإذن بالاختصاص أو التذريس
٣٥ - أما الإجازة بمعنى الإفاء أو التذريس فلا يحل إجازة أحد للإفاء أو تدريس العلوم الدينية إلا أن يكون عالماً بالكتاب والسنة والآثار ووجوه التفقه واجتهاد الرأي عدلاً موثقاً به (٢).

رابعاً : الإجازة بمعنى الإذن في الرواية

٣٦ - اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالإجازة والمصل به فذهب جماعة إلى أنصح وهو إحدى الروايتين عن الشعبي ، وحكي ذلك عن أبي طاهر الدباس من أئمة الحنفية ولكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماعة أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجويز الإجازة وإباحة الرواية بها ، وجوب العمل بالقرى بها .

٣٧ - ونستحسن الإجازة برواية الحديث إذا كان المبرز عالماً بما يجوز ، والمجازة من أهل العلم ، لأنهم توسع وترخص بتأهل له أهل العلم لميسر حاجتهم إليها ، وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها ، وقد حكى ذلك أبو العباس الويد بن بكر المائكية عن الإمام مالك رحمه الله .

(١) علم المحدثين لابن صلاح ص ١٢١ فما بعدها مطبوعة المطبع
١٢٨٩ هـ

(٢) معجم درم الحديث أشار إليه كتاب قواعد الفقه محمد
الشيخ عبد الإحسان ص ٥٦٦

وهناك أنواع أخرى غير هذه ذهب المحققون إلى عدم جواز العمل بها. ^(١)

إجبار

التعريف :

١ - الإجبار لغة : القهر والإكراه . يقال : أُجبرته على كذا حدثت عنه قهراً ، وغلبته فهو مجبر . وفي لغة بني تميم وكثير من أهل الحجاز : جبرته جبراً وجبراً قال الأزهري : جبرته وأجبرته كلفان جيدتان . وقال الغراء سمعت العرب تقول : جبرته على الأمر وأجبرته. ^(٢)

ولم تقتف للفقهاء على تعريف خاص للإجبار ، والذي يستفاد من الفروع الفقهية أن استعمالهم هذا المصطلح لا يخرج عن المعنى اللغوي السابق فن ثبت له ولاية الإجبار على الزواج بملك الاستبداد بتزويج من له عصبه الولاية ، ومن ثبت له الشفعة بملك المشفوع فيه جبراً عن المشتري .

وقالوا إن القاضى أن يجبر الدين المماطل على سداد ما عليه من دين إلى غير ذلك من الصور لشدة في مختلف أبواب الفقه .

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - هناك ألفاظ استعملها الفقهاء في المعاني ذات الصلة بلفظ إجبار وذلك كالإكراه والتخيير والخصم .

(١) ابن الصلاح ٣٩٠ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٢٠٨٦ ، دكتف الأسرار ١٦٣ - ١٨٠ ، (٢) لسان العرب ، والقاموس ، والصحاح (جبر)

فالإكراه ، كما يعرفه الأصوليون ، هو حمل الإنسان على ما يكرهه ولا يريد مباشرتاً لولا الحمل عليه بانوعيد ^(١) ويعرفه بعض الفقهاء : بأنه إلزام والإجبار على ما يكرهه الإنسان طبعاً أو شرعاً فيقدم عليه مع عدم الرضا ليدفع عنه ما هو أضر به. ^(٢)

ومن هذا يتبين أن الإكراه لابد فيه من التهديد والوعيد ، وأن التصرف المطلوب يقوم به المكره - بغش الرأه - دون رضا . ولذا كان الإكراه معدماً للرضا وفسداً للاختيار أو بطلاناً له ، فيطعن التصرف ، أو ثبت لمن وقع عليه (إكراه حق) الخيار ، على تفصيل موضح بيانه مصطلح إكراه .

٣ - والتخيير لغة : استعمال الشخص غيره في عمل بالجهان. ^(٣) ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .

٤ - والخصم لغة : الخصم والشدة والإكراه. ^(٤) وأما في الاستعمال الفقهي فقد قال البرزلي : سئل ابن أبي زبد عن المصنوع ما هو؟ فقال : هو من أخصم في بيع زنته أو شيء بعينه ، أو في مال يؤخذ منه طلباً فباع لذلك ، وفي إن المصنوع هو من كره على دفع المال طلباً فباع لذلك فقط. ^(٥)

بيتا الإجبار أضمر من كمل ذلك ، إذ قد يكون حراماً غير مشروع فيستضمن الإكراه والتخيير

(١) شرح كنار من ١٩٩ ، دكتف الأسرار ١٥٠٢/٤

(٢) الاختيار شرح الفار ٢٧٥/٣

(٣) المصباح النير (سحر)

(٤) القاموس والمصباح (فسطح)

(٥) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٢١٦/٩ ط مكتبة النجاش

بقرطاس - ليبيا .

والضعف ، وقد يكون الإجبار مشروعاً من مطلقاً ، كما لا يشترط لتحققه التهمة والوعيد ، ولأننا نكون انصرف بعمل الشخص الغير - بفتح الهمزة - وإنما قد يكون أيضاً بعمل الغير - بكسر الهمزة - أو قوته ، كما في توزيع الدين المضمون له عليه ولاية إجبار كالتصغير والمجنونة ، وكذا في بيع المكيف جبراً عن الثالث للمنافع العامة ، وقد يكون تلقائياً دون تلفظ من أحدهما أو طلب كما في الخاصة بالمربة^(١٢) التي يعول بها جمهور الفقهاء^(١٣) غير المالكية^(١٤) كما أن الإحصار المشروع لا يؤثر على صحة الصرف ، ولا يشترط فيه أن يكون تسجيراً بغير مقابل وإنما العوض فيه قائم ، كما أن الإحصار لا يقتصر وقوعه على البيع فقط كما في المقتط ، بل صورته كثيرة ومتنوعة .

من له حق الإجبار :

٦ - قد يكون الإحصار من الشارع دون أن يكون لأحد من الأفراد إرادة فيه كالبركات ، وقد يثبت لإحصار من الشارع لأحد الأفراد على أثر سبب يتناول له هذه السلطة ، كالقاضي وولي الأمر من النظم ومراء إذا لمبالغ لعدم ، وسنمرس لكبر من صور هذه الحالات تاركين التفصيل وراء آراء الداهب لموضعها في مسائل الفقه ومعضلات الوسوسة .

الإحصار بمحكم الشرع :

٧ - يثبت الإجبار بمحكم الشرع وينتزم الأفراد بالتبعية ديانة وقضاء كما في أحكام الإرث التي هي نعمة من الله أو موصى بها ، ويلزم كل وارث بها حصراً عنه . و يثبت ملك الوارث في تركه ميراثه وإن لم يثبت كل منها .

وكذلك ما يفرض من العشور وأخراج والخزبة والركائز فإن من منعها سخلاً أو نأواناً تؤخذ منه جبراً .

ومن عجز عن الإنفاق على بانيه أجبر على بيعها وإخراجها أو بيع المأكول منها ، فإن أبي على الحاكم الأصلح ، لأن من ملك حيواناً وجبت عليه مئنته . ويرد الجبر أيضاً في الإنفاق على الزوجة والوالدين

صفة الإجبار (حكمه التكليفي) :

٥ - الإجبار أن يكون مشروعاً ، كإجبار

النفاسي المدين المطلق على الوفاء ، أو غير مشروع .

(١١) بصورها أن مقتضى الشخص على صرف ماله عليه من الدين مطلقاً وسفلاً ، بحيث لا يفسد الدين إن كانا متعاضدين في المقادير . وقد تعاضد في القدر مطلق من لأكثر من قدر الأقل شرط ألا يشترط عليها مطلق ديني ، ولا يشترط على وقوعها صورة . ومن هذا النوع من التعاضد : حسابات المدين به في الحسابات المالية ، مائة ، مائة ، ليس وسفلاً ما تضمنه المدينين إلا هو ويدينه ما دون في حقيقته سميرها والمضاعف كانت متكون فربما . وبأنه قد لا يملك من حق وهو نفسه في ما يفرض وكان دنا ودين فقه الله صفة تعاضداً .

(١٢) راجع السوطي ٢٠٩/١١ ، وأحمد ١١١٢/٢ ، والأثر ٣٨٨/٢ ، وغني ٣٩٦/١ ، ولهمي ١٢٩/١١

(١٣) مع الحلل ٢٠٣

في الخبر.

كما قالوا: إلا مع أرادت طرف الضرورة للناس، ولم يوحده خبره، أجبره وفي الأمر استحساناً (١).

٩ - كما أن يكون الأمر أخصاً من يجوز حب الماء على سبيل ما يفيض عن حاجته من به غشش أو نقد مبرد مثله (٢) كما كتبوا للمع حق الشفعة في مياه القبوات الخاصة والتبوت الخاصة، ومن حق الناس أن يتصالحوا مالك المهرى أو التبع أن يفرج لهم الماء ليعتقوا حبهم منه أو يتكلم من الرضوخ إلى ذلك ولا يبره الماء، كما إذا تعين هذا الماء لبيع ما بينهم. ذكر لك إمامي: أن قولاً وردوا ماء مائة مائة فلهم فمهمهم عدكرو ذلك لعربى الخطاب وقالوا: إن أخذت قدا وأعطيت مظنة كادت تنقطع من العطش، فقال ضد عمر: فلا وصفتهم فيم الإصلاح (٣).

١٠ - ولما كان الاحتكار محظوراً آثاراً وأما من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من احتكر فهو غشطي» ، فإن فقهه المذهب قالوا بأن وفي الأمر يتأمر احتكار من يبيع بمر وقته فإن لم يفعلوا أجرو على ذلك عند ضرورة الناس إليه، غير أن ابن جزى ذكر أن في الخبر خلافاً. وفي تكاساني عن الحموية خلافاً أيضاً، لكن نقل الرغباني وغيره قولاً القاديا في المذهب - هو الصحيح - أن الإمام يبيع على

الأول - والأثر - على كسبه بل وخلافه بدكر في موصفه (٤).

كما قالوا إن التأم خبر من يبيع ويدها وصفتها إن كانت بدلت بذلك واقصته مصلحة المصنوع، كما يبيع ذلك من غير اختصاصه والمصناعة (٥) وليس له إحصاءه على الرضا إذا تم تعين، أو نظام من غير حاجة، واستظهر ابن عابد أن له أن يبره على الطعام حد حرام (٦).

كما أن المصنوع قد يجره ذلك - الشرع على أن يصادق صاعداً أو شرا محظوراً ليس به عصة أو يبيع خصمه كيلاً يلقي بنسبه في التهلكة (٧) فهو هذه المصنوع مصدراً الإحصاء في الشرع مباشرة، وما ولي الأمر إلا مستند في يحتاج إلى تدنيه دون أنه يكون له خبر.

الإحصاء من وفي الأمر:

٨ - قد يكون الإحصاء لولي الأمر بخلاف من الشارع دعماً أو تحفيذاً لمصلحة عامة. ومن ذلك ما قالوه من جرد المصنوع على دفع ما عليه من دين للميز ولو بالمصير مرة بعد أخرى والسحب، ولا باع عليه المدفني جبراً، كما قال جمهور الفقهاء خلافاً للإمام أبي حنيفة الذي رأى حصره بالمصير وأحبس حتى يقضى منه دون بيعه، له جراحه (٨) وتقصيه

(١) مفتح الشرح من ٢٩٧ - ٢٩٨، وهو من ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩.

والذي ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧ - ١٠٦٨.

(٢) حاشية من ١٠٦٧ - ١٠٦٨، وهو من ١٠٦٧.

(٣) حاشية ابن عابد من ١٠٦٧.

(٤) وهو من ١٠٦٧.

(٥) حاشية من ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧.

وغير ذلك من ١٠٦٧.

(١) الشرح منه ٢٩٧، والذي ١٠٦٧، والذي ١٠٦٧.

(٢) حاشية من ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧.

(٣) حاشية من ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧.

(٤) حاشية من ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧.

(٥) حاشية من ١٠٦٧، وهو من ١٠٦٧.

يُحْمَرُ الحُمْرَةُ، عَلَى وَجْهِهِ نَعِيمًا عِنْدَ كَلَامِهِ
لِفَعْوَاهِ عَنِ الْحَصَانَةِ.^{١١}

ومن هذا ما قالوه من أن نقوضه - وهي التي
 بحسب كتابها من غير أن بين ما مهر لوطان -
 في الخوف أن يفرس ما مهر أمير على ذلك -
 امر فذات - وبهذا قد استدلوا ولا يحسبه
 بذكر (١)

١٥- وقال: يا اخنوخ - وهو اول رسل الله - اخنوخ -

[illegible]

۱۶۔ کیا فالو بال سے لائے جانے والے مشترکہ اذیت

من مصر واحد وطلب أحد الزبائن القصة .
فقد نص الحديث عن أن القاصي يومها ، وأن

[illegible]
$$Q = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dt} + \frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dr} \right) \left(\frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dt} + \frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dr} \right) \left(\frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dt} + \frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dr} \right)$$

١٣١ | المجلد ١٠٠، الصفحة ١٢٣، ونحوه
١٣٢ | المجلد ١٠٠، الصفحة ١٢٣، ونحوه
١٣٣ | المجلد ١٠٠، الصفحة ١٢٣، ونحوه

لعمري لا ننعم على الحياة، وإنما نأبى أن نجرى
فمه الجرحى في فضاء الندى، فإن الندى يجر على
كعب مع أن الندى نفسى ما شئت فقل فضاء دبورى
ملا بما فيه من. وهذا جرحى أنبأه هذا وقد
جزى. فلو أن يجرى لا فضاء إليه نور.

وإن كانت الأهمية المشتركة مع أجناس مختلفة كالأسد وسمر والعمر لا تغير الخاص لمجتمع - على صفتها لتعتمد السادة ، وتوزعها مع حار^(١٢) وتمييز ذلك في التراكيب الخاصة.

١٧٠ مصر الشعبية على أنباء لا حصر لها عنه

كالمسجد والشارع الكبيرة، وكذلك الواسعة، والكبير
واحد من جدي واحد، ونحوه، في هذه السلسلة.
فمنه أحمر الأضراس بها، وتضرس الحاج من قسمة
الإحسان معني فيه المقصود بها، وفيه هذه الضغطة
مضمومة. وإن تعذر أحد، انشركبير وحده وظل
كنصر القسمة أحمر الأضراس، وإلا فلا حذر، وفيه
بها صفة من بحر الأضراس، أو نقص ذلك في العينة
الضغطة.

۱۸۔ کیا انہی لفظوں میں اس قسم کے عمل

السَّامِعُ مِنْهُ مِنْ نَحْوِهِ لَا يَخْفِ
دَوَائِلُ عَمَلٍ عَلَى الْإِنْسَانِ بِشَيْءٍ مِنْ دَوَائِلِ الْعَمَلِ

[illegible]
$$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x} \quad (9)$$

يجر عليه كالاتداء. ونهر الحجة أيضا على أنه إذا كان مكان الحائط المشترك ينقسم تقسمة ويمكن كل واحد من بناء منه في نصيبه لم يجبر، والا أجبر.^(١)

اجتهاد

التعريف:

١ - الاجتهاد في اللغة بذل الوسع والطاقة في طلب أمر لم يبلغ بمجهوده أو يصل إلى بابه.

ولا يخرج من معناه الغشاه عن هذا المعنى القوي.^(٢)

ثم الأصوليون فن أدق ما عرفوه به أنه بذل الطاقة من الفقه في تحصيل حكم شرعي ظني.

فلا اجتهاد فيما علم من الدين بالضرورة، كوجوب الصوت، وكوبها خبثاً.

ومن هذا يعلم أن معرفة الحكم الشرعي من دلبه لفظي لا تسمى اجتهاداً.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

القياس:

٢ - الذي عمله لأصوليون أن الاجتهاد أمر من تقديس. فلا اجتهاد يكون في أمر ليس فيه نص، بإلزام الحكم له، لو جرد علة الأصل فيه، وهذا هو

فانت إذ حقه قرر العلو على السفل القائم.^(٤) ويقول ابن قدامة: إذا كان العمل ترجح والعلو لآخر فإندم السفل الذي يبينه فطلب أحدهما البقاء من الآخر دامت على روايتين كالحائط بين البنتين. وذلك في قولان كالروايتين. وإن اهدمت حيطان السفل فطالبه صاحب العلو بإعادتها على روايتين: يجبر وهو قول مالك وأبي ثور وأحمد فولي الشافعي، وعلى هذه الرواية يجبر على البناء وحده لأنه ملكه خاصة. والرواية اشترط: لا يجبر وهو قول أبي حنيفة، وإن أراد صاحب العلو بمساهمة لم يسعه من ذلك على الروايتين.

وإن طالب صاحب السفل بالبناء وأبى صاحب العلو ففيه روايتان: الأولى: لا يجبر على سائه ولا مساعدته وهو قول الشافعي، والثانية: يجبر عن مساعدته لأنه حائط يشتركان في الانتفاع به.^(٥) وتفصيله في حق المتولي ضمن حقوق لا يتناقض.

١٩ - وقالوا في الحائط المشترك لو اهدم وعمرته عريضة فطلب أحدهما ببناءه جبر الآخر على الصحيح في مذاهب الأئمة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، لأن في تركه منه إضراراً فيجبر عليه كما يجبر على القسمة إذا طلب أحدهما وعلى النقص إذا خيف سقوطه. وغير الصحيح في المذهب أنه لا يجبر لأنه ملك لا حرمة له في نفسه فلم يجبر ما ملكه عن الإمتناع عليه كما لو انفرد به، ولأنه بناء حائط فلم

(١) ابن قدامة ٤٥٥/٣، معراج الحبيب ١١٣/٥ - ١١٤، ونبذة المحتاج ٣٩٩/١

(٢) لفظي مع الشرح الكبير ١٧/٥، ومواهب الجليل ١١٤/٥، ونبذة المحتاج ٣٩٩/١

(٣) حاشية ابن عابد ٣٥٥/٣، ومواهب الجليل ١١٤/٥، ونبذة المحتاج ٣٩٩/١، وليس ١٥٠/٥ - ١٥١

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ط كلكلا ١٩٨/١، والصلح مادة (جهد)

(٥) مسلم الترمذ ٣٩٢/٥ ط مولاني.

أهلية الاجتهاد :

٥ - اشتراط الأصوليون في الاجتهاد أن يكون مسلماً صحيح الفهم عالمًا بمصادر الأحكام ، من كتاب ومنه وإجماع وقياس ، وبالناسخ منها والمنسوخ ، عالمًا باللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها ، عالمًا بأصول الفقه .

واشترط بمعرفة الكتاب معرفة آيات الأحكام ، وليس المراد حفظها بل معرفة مواضعها بحيث يستطيع الوصول إليها بيسر وسهولة ، ويستطيع معرفة مكانها كذلك . والمراد بمعرفة السنة معرفة ما ورد من الأحاديث في الأحكام ، وليس المراد حفظها ، وإنما يكفي أن يكون لديه فصل جامع لتأليفه أساديث الأحكام يستطيع أن يتعرف فيه بيسر وسهولة ، مواقع كل باب منها فيرجع إليه عند الحاجة ، ولا بد أن يعرف الأصول منها من المردود . واشترطت معرفته بالناسخ والمنسوخ ، لتلافتي ما هو منسوخ . واشترطت معرفته بالعربية لكي يتمكن من فهم القرآن والسنة على وجهها الصحيح ، لأنها وردا بلسان العرب ، وهو ياهل أساليب كلامهم . واشترطت معرفته بأصول الفقه لكيلا يخرج في استنباطه للأحكام ، وفي الترتيب عند التعارض ، عن القواعد الصحيحة لذلك

وهذه الشروط إذا هي للاجتهاد المطلق المتصدي للاجتهاد في جميع مسائل الفقه .

درجات الاجتهاد :

٦ - الاجتهاد قد يكون مطلقاً كاجتهاد الإمامة الأربعة وقد يكون غير مطلق وفي درجاته تفصيل موطئه الملحق الأصولي .

القياس . ويكون الاجتهاد أيضا في إثبات النصوص بمعرفة درجتها من حيث القبول والرد ، وبمعرفة دلالات تشكك النصوص ، ومعرفة الأحكام من أدلتها الأخرى غير القياس ، من قول صحابي ، أو عمل أهل المدينة ، أو الاستصحاب ، أو الاستصلاح أو غيرها ، عند من يقول بها .

التحري :

٣ - هو لغة الطلب والابتغاء ، وشرعاً طلب شيء من العبادات بغالب الرأي^(١) عند تغلب الوقوف على الحقيقة . وإنما قيد بالعبادات لأنهم كما قالوا (التحري) فيها ، قالوا (الترخي) في المعاملات . والتحري غير التشك والظن ، فإن التشك أن يستوي طرفا العلم والجهل ، والظن ترجح أحدهما بدون دليل ، والتحري ترجح أحدهما بغالب الرأي . وهو دليل يتوصل به إلى طرف العلم ، وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة العلم . كذا قال الشرحي في اليسوط^(٢) وفيه أيضا : الاجتهاد مدرك من مدارك الأحكام الشرعية ، وإن كان الشرع لا يثبت به ابتداء ، وكذلك التحري مدرك من مدارك التوصل إلى أداء العبادات ، وإن كانت العادة لا تثبت به ابتداء^(٣)

الاستنباط :

٤ - وهو استخراج العلة أو الحكم إذا لم يكونا مخصوصين ، بنوع من الاجتهاد .

(١) أي من غير دليل .

(٢) كتاب التحري من اليسوط ١٠٨/١٠ - ١٠٩ ط السامر .

(٣) اليسوط ١٠٨/١٠ ط الأولى .

ومن ذلك الاجتهاد عند اشتباه ثياب طاهرة بثياب نجسة لم يجد غيرها، أو ماء طهور بماء نجس لم يجد غيره، وذكر الفقهاء ذلك في مباحث شرط إزالة النجاسة في مقدمات الصلاة كذلك.

ومنه أيضا اجتهاد من حبس في مكان لا يعرف فيه دخول وقت الصلاة، أو وقت الصوم، ويذكر الفقهاء ذلك في بحث معرفة دخول الشهر من أبواب الصوم^(١).

الأجر

التعريف :

١ - الأجر في اللغة مصدر أُجِرَ يُجَرُّ بِأَجْرِهِ وبأجره إذا ثابه وأعطاه جزاء عمله.

ويكون الأجر أيضا اسما للمرض المعطى من العمل^(٢)، أو ما يعطيه الله لعبده جزاء عمله الصالح في الدنيا من مال أو ذكر حسن أو ولد أو غير ذلك، قال الله تعالى (وَأَتَيْنَاهُ أُسْرَهُ فِي الدُّنْيَا) ، وما يعطيه في الآخرة من التسعير، ومنه قوله تعالى : (وَلَشَهَادَاتُكُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ هُمْ أَسْرَهُمْ وَزُيُورُهُمْ)^(٣) وقوله (وَأَمَّا تَوْفَاقٌ

صفة الاجتهاد بالاستعمال الأصولي (حكمه التكليفي)

٧ - الاجتهاد فرض كفاية إذ لابد للمسلمين من استخراج الأحكام لما يحدث من الأمور.

و يتعين الاجتهاد على من هو أهله إن سئل عن حادثة وقعت فعلا، ولم يكن غرضه وضاق الوقت بحيث يخاف من وقعت به غرابة، إن لم يجتهد من هو أهل التحصيل الحكم فيها.

وقيل بتعين أيضا إذا وقعت الحادثة بالتحته نفسه وكان لديه الوقت للاجتهاد فيها.

وهذا رأي الباقلائي والأعمدي وأكثر الفقهاء.

وقال غيره : يجوز له التخليه مطلقا، وقال : آخرون يجوز في أحوال معينة^(١).

وتفصيل ما يتصل بالاجتهاد موطنه الحق الأصولي.

صفة الاجتهاد بالاستعمال الفقهي (حكمه التكليفي)

٨ - يذكر الفقهاء نوعا آخر من الاجتهاد، سوى الاجتهاد في الأدلة الشرعية، يحتاج إليه المسلم في القيام بالعبادات، عند حصول الاشتباه.

فمن ذلك أن يجتهد في تحديد القبلة لأجل استقبالتها في صلاته، وذلك عندما لا يجد من يهتد بالجهة، فيستدل عليها بأدلتها المتغيرة شرعا، كمواقع النجوم، ومطالع الشمس والقمر، واتجاه الريح وغير ذلك. ويذكره الفقهاء في مباحث استقبالات القبلة في مقدمات الصلاة.

(١) الأحكام القادي ١١٠/٢ - ١١٤

(١) بداية المحتاج ١/ ١٧٦ - ١٨٠، ١٧١/٢، مصطفى خلسي.

والصمد ١/ ١٨٠، ط عيسى الخس، وبداية التمهيد

١/ ١٧٦، - الشكليات لأعرية، وأعداية ١١٠/٢

ط مصطفى الخس، وكشاف الغمام ١/ ٢٩١ - ٢٩٧

ط أصدراسة

(٢) لسان العرب

(٣) سورة المائدة / ٢٧

(٤) سورة المائدة / ١١٠

أَجْرَد

المعريف :

١ - الرجل الأجرد لغة هو من لا شعر على جسمه^(١) .
والمرأة جرداء .

وفي اصطلاح الفقهاء : الأجرد الذي ليس على وجهه شعر وقد مضى أوان طلع لحته . أما قبل ذلك فهو أجرد^(٢) .

الحكم الإجمالي :

٢ - بحث لعلنا ، لمن قرب السوغ من الفتيان ولم ينبت شعر وجهه - وهو الذي يسمى الأجرد - أثبتوا^(٣) ، إذا كان صحيح الوجه ، بعض الأحكام الخاصة ، على اختلاف بينهم فيها ، صيانة له ودوره للفطنة به . من ذلك أنهم رأوا تحريم النظر إليه بشهوة ، والحلوة به ، ومث ، أو كراهة ذلك (ر : أجرد) . ثم إن لما ثبت شعره بعد أوانه ، وهو الذي يسمى الأجرد ، فقد صرح بعضهم في مثل ذلك بعدم انطباق أحكام الأجرد عليه ، كما نقل ابن عابدين عن بعض من كره إقامة الأجرد أنه لم تذكره الصلاة حلف من تجاوز حد الإنبات ولم ينبت عذاره^(٤) .
ولم توجد لهم الحنفية نصاً في ذلك .

(١) لسان العرب .

(٢) حاشية الخليلي ٢١٠/٣ .

(٣) رد المحتار ١/٢٠٧ .

أجودكم يوم القيامة^(١) ، وكذلك ما يعطيه أحياء بعضهم بخاص من العوض عن أعمالهم يسمى أجراء ، فقال الله تعالى : (فإين أرضعن لكم فأتوهن أجودهن^(٢)) . وسعى القرآن مهر المرأة أجراء ، كما في قوله تعالى : (يا أيها النبي إذا أحللتنا لك أزواجك اللائي آتيت أجودهن^(٣)) .

والأجر عند الفقهاء بمعنى عوض عن العمل ، سواء أكان من الله أم من إنسان . ومع العلم بأن الأجر من الله تفضل منه وبمعنى بدل القصة سواء أكانت مفعلة عقار كمنكنى دار ، أو منبنة مقول كمركوب مسبارة . ونفس أو ابتداء في التكنيات^(٤) .
عن بعضهم : « الأجر يقال فيها كان عمداً وما يجري مجرى عمد ، ولا يكون إلا في النفع » .

موطن البحث :

٢ - بذكر الفقهاء مسائل الأجر على العمل والمنفعة ضمن مباحث الإجارة . والأجرة طريق إليها .

أَجْرُ الْمِثْلِ

نظم : جردة .

(١) سورة آل عمران ١٠٥ .

(٢) سورة الفلق ٢٠ .

(٣) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٤) التكنيات ١٠١ ، ط مطبق .

ويكرر تسمير لأجور في بعض الأحوال.^(١٧)

وہی کثیر مما ذکرنا، خلاف وبعصیل یرجع الیہ
نحت عنوان (إحارة).

جبر

اقيم في :

عوامل خطر الإصابة :

٣- بنو جرهم العنقاء نساء لأخوة خنيس عاصم
(إبراهيم).

و يستمرضون لأخذه لأجوة على فعل العورات
فمن مباحك الأداد والحق واجهاد، ولأنه على
القصة فمن مباحك القصة، ولأنه الزهن أو
الكعبيل بالأخرة فمن مباحك الزهن والكعبلة،
وتسعيها حسن محالي التعمير من البيع، وجعل
الأخرة متبعة بمائة خمس مائة كراما وبعض
مباحك الألف.

١ - لأجرة له وشرا: بذلك المعنى، وهي ما يعطاه الأجير في مدة العمل، وما يعطاه صاحب المين مقاسا وارتفاعا. وتسمى الأجرة الأجر والكر، والكره (تكسر الكاف) من القاموس: «الثوب يُجعل السفينة» وفي المسان: «الأجرة والإجارة والأجارة ما أعطيت من أجر» وجمعها أجر، كخرف. ويؤن جمعها «الأجرات» بعد الجير وتحتها (١).

فليحكم الإجماع :

أَجْرَةُ الْمُثَلِّ

٩ - يجوز أن يكون دفء الدفعة في الإجارة ما جاز أن يكون ثمناً من عرض أو منفعة أخرى أو نقد حال أو مؤجل. ولا يصلح أن يكون ثمناً له يصلح أن يكون اجرة كالشعير، ولا يصلح في ذلك الخمر والمخمر وغيره مما أنظره القائلين.

تظفر : إحداءة وأجيرة .

ويجب لنا تكون معصومة للمتعاقدين بإشارة أو تعيين أو بيان ، فغلا يصح العقد بأجرة معصومة ، ولا يصح بأجرة هي جزء من الثمن أو بعضه ، وبعض المبيع من العمل ، كمن يستأجر من يسطر شاة بمائة ريال .

(١) فتح الله - عمر ١٩٦٧ ط مزلان ١٣٩٢ هـ، ومكتاوي
معدية ١٤١٤، وديانة اهناع ١٣٩٥، ١٣٩٢
والنرج العبر ١٣٩٤، وامام محمد ط دارالمصنف.
و- سنة العهد ١٣٨٥ ط الجاهد ١٣٩٣ هـ، وتاريخي
١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢ ط الكافة

[illegible]

تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء الأول



الفقهاء، قال عنه الصفدي: فقيه الرافق. أشد منه حاد
ابن أبي سليمان وسماك بن حرب وجوهما.
[تذكرة الحفاظ ١٧٠/٦ والأعلام للزركلي ١٧٩/١
وطبقات ابن سعد ١٨٨/٦ - ١٩٩]

ابن أبي زيد (٣٩٠ - ٤٨٦ هـ)

محمد الله بن محمد الرحمن الشافعي، القنبراني، أبو
محمد، فقيه، مفسر من أعلام القنبروان. مولده ومثواه
ووفاته فيها.

كان إمام المالكية في عصره. يلقب بقطب الذهب
وبالك الأسفر. قال عنه الذهبي: كان على أصول السلف
في الأصول لا يتأول.

من تصانيفه: «كتاب النوادر والزبادات»؛
و«مختصر الدونة»؛ و«كتاب الرسالة».

[معجم المؤلفين ١٧٣/٦ والأعلام للزركلي ١٢٣٠/٤
وشذرات الذهب ١٣١/٣]

ابن أبي قتي (٧١ - ١١٨ هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل يصاد (وقيل:
داود) بن بلال. أنصاري كوفي، فقيه من أصحاب الرأي.
ول القضاء ٣٣ سنة لبني أمية، ثم لبني العباس. له أخبار
مع أبي حنيفة وجوه.

[الزركلي: التهذيب ٣٠١/٩؛ الخواص بالوفيات
٢٢١/٣]

ابن أبي موسى (٣٤٥ - ٤٢٨ هـ)

هو محمد بن أحمد بن أبي موسى الحاشمي، أبو علي.
فاض، من علماء الحنابلة، من أهل بغداد مؤلفاً ووقفاً.
كان أثيراً عند الخلفيتين الفاطمية والفاطم بالله والفاطم بالله
العباسيين، وكان له حلقة جامع الصور، وكان معظماً
للإمام أحمد.

ع

الأمدي (٥٥١ - ٦٣١ هـ)

هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التلملي (وفي
الأعلام «التفلي» وهو وهم)، أبو الحسن، سيف الدين
الأمدي. ولد بأمد من ديار بكر. أصوله باحث. كان
حنلياً ثم تحول إلى الذهب الشافعي. قدم بغداد ومرواها
العراق. صاحب أبا الفاسم من فصول الشافعي وبرع في
عديم الخلاف. وتفنن في علم أصول الدين وأصول الفقه
والمسئلة والفقيات. شهد له العريش عند السلام بالرافعة.
دخل الديار المصرية وتصدع للإفراء. وأعاد يدرس
الشافعي وتخرج به جماعة، حقه بعض الفقهاء ونسبه إلى
فصاه المقلية والسليبي ومذهب الفلاسفة. فخرج منها إلى
البلاد الشامية، ونفي بمعشق.

من تصانيفه: «الإسكاف في أصول الأسكاف»؛
و«أبكار الأفكار» في علم الكلام؛ و«أبواب الألباب».

[الأعلام للزركلي ١٥٣/٥؛ وطبقات الشافعية
للبيهقي ١٢١/٥ - ١٣٠]

إبراهيم الباصري: ر. الباصري

إبراهيم النخعي (٤٦ - ٩٦ هـ)

هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، النخعي، أبو
عمر. من مشايخ الحسن بن علي الكوفي، ومن كبار
الشافعية، أدرك بعض مشايخه الصحابة، ومن كبار

من تصانيفه: «الإرث» في اللغة: «شرح كتاب خرق»

[«مذاهب الخنابلة» ١٥٥/٠ - ١٨٦: والأعلام ١٠٥/٠] حركل ١٠٥/٠

ابن بطال (٤٩٩ هـ)

هو عتي بن حلف بن م - كان من بطال، ويعرف بالحنابلة، عالم حديث، من أهل قرطبة، فقيه مالكي، وسبق أن أنشدت عابون، يقال عنه ابن حجر كثير في «جميع السوابق» من كتابه «شرح المعاني»؛ «تتبع» أيضاً «الاعتصام» في الحديث.

[«أعلام للزركلي» ٩٦/٥؛ وشذرات الذهب ٢٨٤/٣؛ «مجمع المؤرخين» ٨٧/٧؛ وشذرة للزركلي من ١١٥]

ابن بطة (٣٠٤ - ٣٨٧ هـ)

هو عبد الله بن محمد بن الحنكري، أبو عبد الله من أهل فكري، من قري بغداد، فقيه حنبل، محدث، حنك، منكر من التصنيف، رحل إلى مكة واليمن والشيرة، وصحبه جماعة من شيوخ الذهب.

معه: «أثره على ملة» ومبا: «إثبات في أصول الحديث»؛ «الإثبات الثموني»؛ «أجلاء العلماء»؛ «أثرهم الحنبل».

[«طهات» حذبه لأن بطل من ٣١٦؛ وشذرات الذهب ١٢٢/٣؛ «مجمع المؤرخين» ١١٥/٦]

ابن تيمية (١٥٣) وعبد المحض ١٥١ - ٣٣١ وعبد المحض الآخر (٣٣٣ هـ)

هو عيسى بن عبد الله بن تيمية أبو بكر بن القزويني الحراني بولاد. من أهل مصر، فقيه الفقه بما في مصر، محدث، من مائة موطأ، ذكره ابن حبان في الثقات، وضعه أسفي.

[«ترتيب المدارك» وتاريخ أسالك ٥٢٨/٩؛ وتذريب التهذيب ٢٣٧/١٠؛ والأعلام للزركلي ١١١/٩]

ابن الترمذاني (٩٨٣ - ٧٥٠ هـ)

هو علي بن عثمان بن إبراهيم الحارثي، أبو عيسى، عالم، ليس بالشعر بابن الترمذاني، من أهل مصر، قاص حنفي، كتب إمام عصره، عالماً عبقراً مدقاً صلباً باره، صوباً، الفقه ودرس وصنف، نزل قضاء الحنفية بالنداء بحضرته.

من تصانيفه: «الكفاية في مختصر الخدابة»؛ «مقدمة في أصول الفقه»؛ «تجميع أحوال الخدابة» [«أثره وأثره» من ١٢٣؛ «المنجم للزركلي» ١٢٥/١٠]

ابن ثنية (٩٦١ - ٧٢٨ هـ)

هو أحمد بن عبد الطاهر بن عبد السلام بن ثنية الحراني الحنكسي، فقيه الدين، الإمام شيخ «السلام» حنبل، ولد في حارب وانتقل به أبوه إلى دمشق ومع واشتهر، من مصر مرتب من أجله ثلثمائة، ووفى بشفة دمشق بمصر، كان داعية إصلاح في الدين، آية في التصوف والعبادة والأصول، صرح الله، أكثر من تصحيح.

من تصانيفه: «السياسة الشرعية»؛ «مفتاح الكنيسة»؛ «طهات»؛ «في الرياض مؤخراني» ٣٥ مجلد.

[«أعلام للزركلي» ١١٤/١؛ «الدرر الكائن» ١١٤/١؛ «النداء والهدية» ١٣٥/١٤]

ابن جزي (٨٠٠ - ١٥٠ هـ)

عبد الملك بن م - العزيز بن جزي، أبو الوليد، روه في الأصل، من مولد فر بنش، لقب بعبه الحرم (الكني)، أخذ عن غيره، كان ثقة في الحديث، أول من صنف الكتب بكرة.

[«تذكرة لخطاط» ١١٠/١؛ «أعلام» ١٣٠/٥؛ تاريخ بغداد ١٠٠/١٠]

ابن جزئي المالكي (١٩٣ - ٧٤١ هـ)

هو محمد بن أحمد بن جبري النكلي، أبو القاسم. من أهل حرانقة بالأندلس. مسح ابن القنط وغيره. وأُخذ عنه لسان اللسان في الخطيب وغيره. فقه وأصول مالكي ومشارك في بعض العلوم.

من تصانيفه : « الفواوين اخفية في فلسفه » و « حجاب المالكيه » ؛ و « التجميع في مذهب الصافيه » و « تحفة الطالبية » و « مفرق بين الوصول الى علم الأصول » .

| شجرة النور الزكية ص ٣١٣، والأعلام للزركلي
١٤٢٩/٦، ومجمع المؤلفين ١١/٩]

ادین الحلاجیہ (۱۹۰۵ء - ۱۹۸۶ء)

هو عثمان بن عمر بن بكر بن بوس المعروف بابن
الحباب - أئمه من رجال المالكية - كوفي الأصل. ولد
في إسف. ومات في القاهرة. ودرس بدعوى ونخرج به بعض
المالكية. ثم رجع إلى مصر لاسوقها، كان من كبار العلماء
بالحديث، وفتى من فقهاء المالكية، بارعاً في العلوم
الأصولية، متقناً لأذهب مالك بن أنس. وكان لغة حجة
متأدباً فاضلاً.

من تصابحه : « مختصر الفقه » : « مفتي المول
والأمل في علمه : الأصول والجدل » في أصول الفقه :
« جامع الأمهات » في فقه المالكية .

(الفتيحة المكية ص ١٨٩ : ومعجم المؤلفين
٢٦٤/١ : والأعلام ٣٧١/١)

ابن عیوب (۱۸۴-۲۳۸ هـ)

هو عهد الملك بن حبيب بن مله، الطلي. من
ولد العباس بن مرداس. كان عالم الفقه، وأما في
الكلية، أستاذ مؤرخ. ولد بالبصرة. وكان
مما سمعته من سلفه: «كان حافظاً للفقه على ما عايناه
معيلاً فيه، غدرته لم يكن له عم بالحديث ولا معرفة
بصحيحه من سلفه، وكان ابن عبد البر يذكره، وإن
يضايم لا يرضى عنه، وقال سمنون: كان عالم الدنيا

من مصنفاته : حروسه الإسلام : و طبعات
الغضاه : و النابض : و الترابط : و الن
واسع : و المرض : و البرج : و الوثاب
والرهائس :

١٠٤٢/١: روح فتح الطب ١/٢٣٦، والاعلام للزركلي
| ٣٠٤/١

ابن حجر الميمني (٩٠٩-٩٧٢ هـ)

هو أحمد بن حجر الميمني (وعبد البعض الميمني
بإشياء الشعنة) السجدي ، الأندلسي ، شهاب الدين أبو
العباس ، ولد في عملة أبي الحليم عمره ونشأ ونسب بها . فقه
شافعي . مشارك في أنواع من العلوم . تلقى العلم بالأفقره ،
وانتقل إلى مكة وصنف بها كتب وبها توفي . برع في العلوم
أخصراً لله الشكر .

من تصنيفه : « تحفة المحتاج شرح المنهاج »
 و « إيعاب شرح العباب المحيط بمعظم خصوصياتنا »
 و « أوصاف » و « الصواعق المرسلة في الرد على أهل البدع
 والزندقة » و « تحف أهل الإسلام بخصائصها »
 الخ .

(البدر الطالع ١٠٦/١ : ومجرب المرتقبين ١٥٢/٢ :
وإعلام المزمكين ٢٣٣/١)

من حزم (٢٨٤ - ٤٥٦ هـ)

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد.
ولد بالأندلس في عصره. أصله من القصر، أول من أسلم
من أسلافه جده له مكان يدعى بر يد مولى ليزيد بن أبي
سبحان رضي الله عنه. كانت لابن حزم الوزارة وتدبير
لمملكة، فأنصرف عنها إلى التأليف وتعلم، كان ضيقاً
صافطاً يسيطر الأحكام من الكتاب واسعة على طريقة
من الظاهر، بعد أن ألحقها حتى شبه لسانه سيف
لججاج. طارده الخوفاً حتى فر إلى مدينته عن بلدته. كثير
التأليف، مؤلفات بعض كتبه بسبب معاداة كثير من
مفتيائه له.

من مشي من علماء الحنابلة. كان محدثاً حافظاً فقيهاً أصولياً
ومؤلفاً. أنشأ فن الحديث وصار أعرف أهل عصره
بأهل، ونسب الخلفاء، فخرج به جانب أصحابه الختلفة.

من تصانيفه «تقرير انواع»، و«تقرير المواعظ» المشهور
مفوائد ابن رجب في الفقه؛ و«حاشية العلوم والحكام» وهو
شرح الأرسطين المتروكة، و«شرح من الترمذي» و«شرح
العلل» آخر أبيه؛ و«الذين طبعات الحيلة».

الاستدراكات ٢٢٩/٢؛ وشذرات الذهب
٣٣٩/٣؛ ومعجم المؤلفين ١١٨/٥

ابن رشد (الجد) (١٥٠ - ٥٢٠ هـ)

هو محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد، فاضل الجدة
مقرنة، جليل وب نوفي من أعلام المالكية. وهو جد ابن
رشد. املسوف المشهور من تأليفه «الهدايا المهداة
لمؤنة مالك»، و«لبان والتحصيل» في الفقه، و«مختصر
شرح بيان آثار الطحاوي»، و«اختصار السوقة».

الأعلام للزركلي؛ والمصنف من ٥٦٨؛ والديباج من
٣٧٨

ابن رشد (الحقبة) (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد. فقيه
مالكي، فيلسوف، طبيب، من أهل الأندلس. من أهل
قرطبة. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية ورواه
ر ما دت كثره. أتبعه باندقة وإلهام فني إلى مر كش.
وأخرفت بعض كتبه، ومات براكش ودمى بقرنة. قال
أهل الأندلس: كان يصعد إلى فناء في لطف كتابه إلى
فناء في الفقه، وبيت، مالحق نبيزأله عن جد أبي
الوليد محمد بن أحمد بن رشد الذي يميز بالجد.

من تصانيفه «فصل المقال في ما بين الحكمة والفريفة»
من «انصاف» و«تهافت» في الفقه؛ و«الكتاب» في الفلسفة
و«الكتاب» في الطب؛ و«هداية المهتدي» و«المنهاج»
في الفقه، و«رسالة في حركة القلب».

الأعلام للزركلي ٣١٣/٦؛ ولتكنلة لاسن لأدب
٢٦٩/٢؛ وشذرات الذهب ٣٢٠/٤

من تصانيفه: «الحقبة» في الفقه؛ و«الإحكام في
أصول الأحكام» في أصول الفقه؛ و«شرح الخصال» في
الأدب.

الأعلام للزركلي ٥٩٥/٥؛ وابن حزم الأندلسي تصنيفه
الإمام، والعرب في حل المغرب من ٣٩١

ابن حنبل

هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل؛ و«رشد

ابن الحنبل»؛ و«الرازي»

ابن راشد (كان جياً ٢٣٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن راشد الفصلي البكري،
المعروف بابن رشد. فقيه مالكي. أثبت مشاركته في
العلوم. أقام مدارس، وحل في الشرق، وأخا عن ابن
نفي العيد والقرافي، و«توفيق الغناء» و«توفيق نون».

من تصانيفه: «الشهاب الكافي في شرح مختصر ابن
الحنايب» في الفقه؛ و«المذهب في فسط قواعد
المذهب»؛ و«لظم الدمع في اختصار الصريح»؛ و«نخبة
المحصل في شرح غصن» في أصول الفقه؛ و«الغائز في
معرفة الأحكام» مع معدات كثير.

[الديباج المصنف من ٣٣٩ - ٣٣٦؛ وابن الأثير
٢٣٥ - ٢٣٦؛ ومعجم المؤلفين ١٢١٤/١؛ والأعلام
١١٩١/٥؛ ١١٩٢/٥]

ابن وأهوية:

هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد؛ و«إسحق بن روهبة».

ابن وهبة المكي: ر. أبو حفص المكي

ابن وهبة (٧٣٦ - ٨٩٥ هـ)

هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبل، أبو الفرج،
زمن الدين، و«إسحاق بن أحمد» ولد بمعدات، وتوفي

ابن الزبير : ر. عبد الله بن الزبير

ابن شريح (٢٤٩ - ٣٠٦ هـ)

هو أحمد بن عمر بن شريح ، عددي . كان يلقب بالنسابة لأشهب . هجبه الشافعية في عصره . مولده ووفاته ببغداد . له نحو ٤٠٠ مصنف . ولي القضاء بديرار . ثم اعتزل ، وعرض عليه قضاء القضاة فامتنع ، وقام بصرة انذهب الشافعية بعصره في كثير من الأمصار . وعده البعض مجدد الملة الثالثة . وكان له ردود على محمد بن داود الطاهري ومناظرات معه . وفحصه بعضهم على حج أصحاب الشافعية حتى على المزني .

من تصنيفه « الانتصار » ، و « لآسام والخصال » في فروع الفقه الشافعي ، و « الواجع لخصوص التراتج » . طبعات الشافعية ٨٨/٢ ، والأعلام للمزني ١٧٨/١ ، والذباية والنهاية ١٢١/١١

ابن السعالي (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ)

هو منصور بن محمد بن اختيار ، أبو طاهر ، المعروف بابن السعالي . من أهل مرو . كان فقيهاً أصولياً مقرباً محدثاً متكلماً ، تفقه على أبيه في مذهب أبي حنيفة حسي سريع ، ثم ورد بغداد وسما إلى الحنابلة ، ولا عنه إن حراسان دخل مرو وألقى عصا الشعر ، وبعث عن مذهب أبي حنيفة . وقد القاضي لمي من كفاي ، ونسب ذلك في قيام الحوادث ، فخرج إلى طوس ثم قصد نيسابور .

من تصنيفه « المقواطع في أصول الفقه » ، و « التبرهان » في الخلاف ، وهو مشتمل على فربس من ألف مسألة خلافية ، و « تفسير القرآن » .

طبعات الشافعية لاس السكي ٢٤١/٤ ، والمجموع المراهرة ١٦٠/١ ، والمجموع المتوفى ١١/١٣

ابن سيرين (٣٣ - ١٩٠ هـ)

هو محمد بن سير بن البصري ، الأنصاري بالولاء ، أبو بكر ، تابعي ، مولده ووفاته بالعصرة . نشأ بزرز وتفقه ، كان

أبوه سويل لأسى بن مالك ، ثم كان هو كاتبا لأسى بفارس ، كان إمام وقته في علوم الدين بالعصرة . روى الحديث عن أبي بن مالك . ور يدين ثابت والحسين علي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، واشتهر بالرواية . وقال ابن سعد : لم يكن بالعصرة أعلم منه بالحنابلة .

يسبب إليه كتاب « تحرير الرؤيا »

| الأعلام للمزني : وذهب التهذيب ١١١/٩ ، وتاريخ بغداد ٣٣١/٥ ، وذهب الاسماء واللغات ١٨٢/١

ابن شماس (٩١٩ هـ)

هو عبد الله بن محمد بن نجيم بن شماس ، محمد الدين . من أهل ديباط . شيخ المالكية في عصره بمصر . كان من كبار الأئمة ، أخذ عنه الخلفاء المذري . توفي بمحمد أثناء حصار الفرنج لديباط .

من تصنيفاته : « المجلدات الفقهية في مذهب عالم المدينة » في الفقه ، اختصره ابن الحارث .

[شجرة النور من ١٦٥ وفيه : وفاته ٩١٠ هـ : والأعلام للمزني ٢٩٩/٤ ، وشذرات الذهب ٢٩٩/٥ ، وفيها : وفاته ٩١٠ هـ]

ابن شعيبان (٣٥٥ هـ)

هو محمد بن يقاسم بن شعيبان ، المعروف بابن القرطبي ، من ولد عمار بن ياسر . كان رأس فقهاء المالكية بمصر في وقته ، وأحفظهم لمذهب مالك ، مع مشاركة في سائر المذاهب . ومن صاحب (الفرياح) عن القاضي أنه : « له الفقه ، وأما كتبه فيها عرثت من قول مالك ، وأقول شاذة عن قوله ، يشتهروا بصحتها ، ليست لها رواة ثقات تحسنها » . ومنشور من مذهب .

من تصنيفه « الترهني » في الفقه ، و « كتاب أسكنكم العرث » ، و « مختصر ما ينس في مختصر » ، و « كتاب في مسائل » ، و « كتاب في مسائل » ، و « كتاب في مسائل » ، و « كتاب في مسائل » ، و « كتاب في مسائل » .

المسارعة في الأصول: و«حدثني عن تفسير اليهودي»
و«مجموعة رسائل».

[الأعلام للزركلي ١٤٦٧/٦ وسبعة] «تكملة حاشية
ابن عابدين السادة مرة عين الأخبار ط عيسى الحلبي من
١٦-٢٦]

ابن عباس (٣ ق هـ - ٦٨ هـ)

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب. فرشي
هشام بن سالم. جده الأمامة ويزعم أن فرقته أسلم صغيراً ولازم
النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح وروى عنه. كان
أخيراً يجهنم. شهد مع علي الحدي وصفين. ركب بصره
في آخر عمره. كان يحمي العلم، فيجعل يوماً للفقهاء
وبوماً للشعراء، وبوماً للمعاري، وبوماً للشعر، وبوماً
لوزائع العرب. توفي بأهانت.

[الأعلام للزركلي: والإصابة: ونسب قرشي من
١٠٦]

ابن عبد الحكم (١٥٥ - ٢١٤ هـ)

هو عبد الله بن عبد الحكم بن أبي بن العيث. نفعه
مصري من ابن أصحاب مالك. أقسمت إليه أربعة عشر
بعد أدهب. وكان صديقاً لكوفي وعليه نزل التشيعي
بصره عنه. مات. وروى كتب الكوفي.

من مصنفاته «المختصر الكبير» و«سيرة عمرو بن عبد
المرزوق» و«التأليف».

وكان أبو عبد الحكم أخذ من مالك أيضاً. وشاؤوه
عبد (٢٦٨ هـ) وعبد الرحمن (٢٤٧ هـ) وعبد الحكم
(٢٣٧ هـ).

وبسبب عبد الله كذلك من كبار فقهاء المالكية. وقد
بفضل على كل من «ابن عبد الحكم» كذلك. أولهم
صاحب كتاب «الشروط». وتاجهم صاحب «فتح
بصر».

أندلس: فذهب من ٢٣٧ - ٢٤١ وبطل الانحياز
من ٢٧٤ - ٢٧٦: والأعلام للزركلي ٢٧١/٧]

[شجرة ابن تركية من ٨٠: والبراج الفقه من
١٤٦٩، ١٤٦٩: ومجموع المؤلفين ١٤٦٩/١٤]

ابن شهاب

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. ر. الزهري

ابن الصلاح (٥٧٧ - ٦١٣ هـ)

هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى نفي الدين، أبو
عمر. معروف باسم الصلاح. كوفي لأصل من أهل
شمرزور - كوة - سجد في الحجاز من إربل وحماد،
أصلها كلب. أكرم من عمر الشافعية. إمام عصره في
الفقه والحديث وعلومه. وإذا أطلق لشيخ في علم
الحديث، فالمراد هو. كان مرفقاً بالتفسير والأصول
والنحو. فقه أولاً من ولده الصلاح، ثم رسل إلى نوسل
نرجع إلى النقام ودرس في عدة مدارس

من تصانيفه: «مشكل الوسيط» في مجلة كبرى
و«السماع» و«تعليم الحديث» المعروف بمدة ابن
الصلاح.

[شذرات الذهب ٢٠٦/٥: وصفات الشافعية لابي
عبد الله من ٩٥: ومجموع المؤلفين ٢٥٧/٦]

ابن عابد بن (١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ)

هو محمد أمين بن عمر بن عبد الحميد بن عابد بن
دمشق. كان فقيهاً إماماً كاتبة، وإمام الحنفية في
عصره. صاحب «دعوى أهل النصارى» المشهور
بمعية ابن عباد بن. حسن ملاحظات. وأبوه محمد عماد الدين
(١٢١١ - ١٢٣٠ هـ) المشهور أيضاً بابن عابد بن صاحب
«نزهة عيون الأخبار» الذي هو كنية حاشية والده السادة
الذكر.

من تصانيفه: «عابد بن الأب»: «لفظ الدابة» في
الديح لغوي الحديث: «ولانسان الأسماء على شرح

سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م)

الحكمة: «وحدثت على شرح الفرائي للعالم تسمية»
وكتاب في آداب العلماء.

[التفصيص للإمام ٢٦٠٩: وصحبه المؤلف ٢٦٦/٩٦:
والأعلام ٢٨٠/٧]

ابن فرحون (٧٦٩ - ٧٩٩ هـ)

هو إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي إسماعيل بن محمد بن
فرحون، فقيه مالكي، ولد بمدينة وشتاها، ونفعه وولي
قضاها، كان عارفاً بالغة الأصول والعرائض وعلم
العلماء.

من مصنفاته: «نهج المهتد في شرح جامع
المهتد» وهو شرح مختصر من الخارج: «نصره
الحكيم في أصول الأحكام» و«المباج
المذهب في أعيان المذهب».

[سبل الانتهاج ٣٠ - ٣٢: والمفتوح ٣٨٧/٦:
وصحبه المؤلفين ٦٨٠/٦]

ابن قولك (٤٠٦ هـ)

هو محمد بن الحسن بن هرون، أبو بكر من أهل أصحاب
وأقدم الشافعيين، ولد لعراق، فقيه، أصولي، ولوي.
مثله في أنواع من العلوم، مكنون من التصنيف، يخرج به
جادة في الأصول والكلام، كان شديد الزهد عن أبي عبد الله
بن كرام، فله محمد بن مسكنين بالسوا لاتباعه بأنه قال:
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً في حياته فقط.
ورث ذلك ابن السبكي، وقد ما حصل له من المنة إلى
«شعب أصحاب بن كرام وشيخه من أعمدة»

من مصنفاته: «مشكل الآثار» و«تفسير القرآن»:
و«الطامي» في أصول الدين، فقه كل من نظام الملك.
[الطفايف الكبرى لابن السبكي ١٢٧/٦: والجموع
لإمامه ٢٤١/٦: وصحبه المؤلفين ٢٠٨/٦]

ابن القاسم (١٢٣ - ١٩٦ هـ)

هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد الخفجي الحصري
شبهه حافظ حجة فقيه، صاحب الإمام مالك، ونفعه به

وسطره. ثم يروى أنه تخطا عن ذلك لثقت به، وروى
عن مالك «الدقة» وهي من أجل كتب المالكية، خرج
عنه البخاري في صحيحه، وأخذ عنه أحمد بن الفراء،
وعيسى بن يحيى وبخرازمي، توفي بالمدينة.

[شجرة نساء الزكاة ص ٤٨: والأعلام للزركلي
٩٧/٤: وروى الأعلام ٢٧٩/٦]

ابن قاسم الغضائري (٩٩٤ هـ)

هو أحمد بن قاسم الغضائري شهاب الدين، من أهل
الناصرية، صاحب شافعي، إمام، أخذ عن شيخ ناصر الدين
الغضائري، وفهات الدين الشافعي المعروف بصبره، وظف
الدين بمسألة الصلوة، روى عنه وروى لأقران، أخذ عنه
الشعب محمد بن ورد العدسي وغيره، توفي بالمدينة المنورة
هناك من الحج، كان جمع حاشيته على «الشفعة» فيها
مروءة مسعدة ثم يسكن لأخيه به في الدولة، ولم يسمع بها
في ذلك الحظوظ.

من مصنفاته: «حاشية» الآيات الخمسة على شرح
جميع جوامع، وشرح لشرح الوقفات، وحاشية على شرح
الشيخ، وأخرى على لغة الفتح.
[شذرات الذهب ١٣٦/٨: وصحبه المؤلفين ١٤٦/٩:
ومعه حاشيته على جملة النجاشي المطبوعة في المطبعة
البحرية]

ابن قاسم الغزي (٨٥٩ - ٩١٨ هـ)

هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، شمس الدين
الغزي، عرف باسم قاسم، وكنى الغضائري، فقيه شافعي،
ولد وشتاها، وتعلم بها بالمدينة، وقام به، وتوفي
لندلا في الأهر وغيره.

من مصنفاته: «فتح القريب الغيب» في شرح أقطار
النصرية، يعرف شرح ابن قاسم على هذا أنه شجاع.
وله: «حوادث على حاشية الخيرات» في شرح التمهيد
نسبية.

[الأعلام للزركلي ٢٢٩/٧ وهو فيه (تقريبه) (تقريبه) (تقريبه) وهو خطأ، فانه من النسخة بلا شك كما في النسخة الاصل
٢٨٦/٦ : ومعه المطبوعات العربية والمغربية ١٤/٦]

ابن فدامة (١ - ١٢٠ هـ)

هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن فدامة، من أهل
جبل عامل من قرى نابلس بفلسطين. خرج من يده كثير
مع عمه محمد بن إسماعيل بن هليلج، واستقر دمشق،
واشتهر مع صلاح الدين في محاربة الصليبيين. روى في
طلب العلم إلى بغداد أوسع من غيره، ثم عاد إلى دمشق.
قال ابن خلدون: «ما أعرف أحد في زماننا أدركه رتبة
الاجتهاد إلا أوفق». وقال عمر الدارمي بن عمه: «السلام
«ما ضللت في شيء إلا أفتاه» حتى صار عنده نسخة من
تفسيخ شيوخ وسنة من نحل لابن حزم».

من تصانيفه: «القي في الفقه شرح مختصر آخر»،
عشر مجلدات: «والكافي»، «والفتح»، «وإعانة» وله
في الأصول «روضة الطهر».

[دليل ضقات المختلة لابن رجب من ١٣٣ - ١٤٦:
وتقدم «كتاب المعنى» لعماد رشيد ربه: والأعلام
للزركلي ١٩١/١: والسداية والهاية لأمن كثير في حوادث
سنة ١٢٠ هـ]

ابن القرطبي:

هو محمد بن الخامس بن شاذان: ر: ابن شعيب

ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ)

هو محمد بن أبي بكر بن أبي سعد الزمعي. شمس
الدين من أهل دمشق. من أركان الإصلاح الإسلامي،
وأحد كبار الفقهاء. تعلم على ابن تيمية واشتهر له
بمخرج عن شيء من أقواله. وقد مشى معه بنحس. كتب
خطه كثيراً، وألف كثيراً.

من تصانيفه: «الطريق الحكيم»، «مفتاح دار
السعادة»، «والغروسية»، «مدارج السالكين».

[الأعلام ٢٨٦/٦: والعمد الكامنة ١٠٠/٣: وجلاء
العرب ٢٠]

ابن لباد (٢٢٩ - ٣١٤ هـ)

هو محمد بن عيسى بن لباد، أبو عبد الله. من أهل
قرطبة. من علماء المالكية، كان فقهه الناس وأمرهم
باحتلاف أصحاب ذلك. ومقعداً على أهل زمانه في سعة
الترقي والصبر بالغيا. انقضى بالفتنة بعد أبواب بن سليمان،
ودارت عليه الأحكام بحوسنة سنة.

[شجرة النور الزكية من ٨٦: والذبايح المذهب
من ٢١٥]

ابن لباد (٢٣٩ هـ)

هو محمد بن عيسى بن لباد، أبو عبد الله البرقي من
أهل الأندلس لكثير من الأسكدرية. الإمام الفقيه المشهور
مالك بن مذهب، صاحب من مع محمد بن عمرو بن لباد
وعبره. كان أسقط أهل زمانه لمذهب، وأما بعد
الشروط وصغيراً بطلوا، ولم يكن له علم بالحدث. وفي
نساء الأندلس واشتهر قرطبة ثم عمل لأشياء خفت عليه،
ثم أعيد إلى الشورى مع خطة الوثائق في واقعة مهمة مع
خليفة - عمر وقضاء الأندلس.

من تصانيفه: «المتعة»: ٥: وكتاب: في الوثائق: وله
اجتازات في الفنون والفقه خارجة عن الذهب.

[شجرة النور الزكية من ٨٦: وترتيب العبادات
٣٩٨/٣: والذبايح من ٢٥١: والأعلام ٤/٨]

ابن ماجشون (١١٢ هـ)

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سبرة
الماجشون الحنطسي بالولاء. أصله من فارس. ولا جشون
لقب جده أبي سبرة. ومعى المايجشون: الحوزة، أي
ما خالط حوزته بعض، لقب بذلك لحوزة في وجهه. كان
عبد الملك فقهياً مالكيّاً فصيحاً، رت عليه الفخامة في أيامه
بذلك سنة. أنشئ عليه ابن حبيب، وكان رفعة على أكثر
أصحاب مال. وكان فرياً، أو عسي في آخر عمره.

[الدرر النجدي: ١٥٣؛ والأعلام للزركلي ١٣٠٥/١؛ وشجرة النور: ٥٦]

ابن حاجة (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ)

هو محمد بن يزيد الرعي (بالواو) القروي، أبو عبد الله، ابن حاجة، من أئمة محدثين. رحل إلى البصرة وسفداد والشام ومصر وحباب والري. و(حاجة) بالهاء لا بالناء، وضميل بالفاء أيضاً. وهو لقب والده، وفيه اسم له.

من تصانيفه: «المنن» وقد احتج به المتأخرون سادس كتب الحديث الستة؛ و«تفسير القرآن»؛ و«تاريخ قرويه».

[الاعتقاد: ١٩٠/٥ والأعلام للزركلي ١٥/٨؛ وقد ذكره الحافظ: ١٠٩١٩]

ابن مسعود: ر: عبد الله بن مسعود

ابن المسيب: ر: محمد بن المسيب

ابن فطوح (٨١٥ - ٨٨٩ هـ)

هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفتح، برهان الدين أبو إسحاق. من أهل قرية «عين» من أعمال فامفس. بعضه في المنشأ ولقاءه. فيه أصولي حنبلي. كان ساعداً مجتهداً ومرجع الفقهاء والناس في الأمور. ولي قضاء دمشق غير مرة.

من تصانيفه: «المدح» وهو شرح المفتح في فروع الحسيلة، في أربعة أجزاء، و«المقصد الأرشدي في ترجمة أصحاب الإمام أحمد».

[الغنى للامع ١٥٣/١؛ وشذرات الذهب ١٣٣٨/٧؛ ومعجم المؤلفين ١٠٠/١]

ابن المغربي (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ)

هو ابن علي بن أبي بكر بن عبد الله المغربي، شرف الدين، أبو محمد. من أهل «الشرية» - من مزاغل

العين - وعند أسطى من أهل «بني شاور» وهي قبيلة تسكن جبال اليمن شرقي الحالب. له شافعي، كان محققاً بجائداً مدققاً مشهوراً في كثير من العلوم، مهري الفقه والمروية والآداب، واشتهر بشدة الذكاء. درس بدارس منسوبة إلى مسوك قفزة، كان يشوق لولاية القضاء فلم يتفق له.

من تصانيفه: «روض الطالب» وهو فتن الرضا للثوري؛ و«الإرشاد في فقه الشافعي».

[الغنى للامع ٢٩٢/٢؛ وقصيدة الطيوعات القرية والعربية من ٢٩٨؛ ومعجم المؤلفين ٢٦٢/٢]

ابن المنذر (٢٤٢ - ٢٩٩ هـ)

هو محمد بن إبراهيم بن المنذر نيسابوري، من كبار العلماء النجديين. لم يكن بقدر أحد؛ وعده الثوري في الشافعية. كتب بشيخ الحرم. أكثر تصانيفه في بيان اختلاف العلماء.

من تصانيفه: «المبسوط» في الفقه؛ و«الأوسط في السب»؛ و«الإجماع والاختلاف»؛ و«الإشرف على مذاهب أهل العلم»؛ و«اختلاف العلماء».

[تذكرة الحفاظ ١/٣؛ والأعلام للزركلي ١٨١/٦؛ وطلقات لشافعية ١٣٩/٣]

ابن نجيم (٩٧٠ هـ)

هو زين له بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، من أهل مصر فقيه وأصولي حنفي، كان حاداً محققاً ومكثراً من التصنيف. أخذ عن شرف الدين البلقيني وشهاب الدين الشافعي وغيرهما. أجزأ إفتاءه واكتدر به ونفع به سلاطين.

من تصانيفه: «انبيهر التراث في شرح كنز الدقائق»؛ و«الفتاوى المربدة في غف الحنفية»؛ و«الأشباه والمظالم»؛ و«شرح كنز» في الأصول.

[التعليقات السنية غاشية لقوائد نية ص ١٣٩ :
وشذرت مذاهب ١٣٥٨/٨ والأعلام بوزكلي ١١٠٤/٣ :
ومعجم المؤلفين ١٩٦/٤]

ابن عديم (١٠٠٥ هـ)

هو حميد بن ابراهيم بن محمد ، سراج الدين الشهير بابن
عديم من أهل مصر ، حجة حنفية مشايخ في بحر العلوم .
كان محققاً متبحراً في العلوم الشرعية فخاصاً على مسائل
الفريية . أخذ عن أبيه الشيخ زين الدين بن عديم من صاحب
الشرح وغيره .

من تصانيفه : « أخبار الخلفاء في شرح كذا » ، « نكت في
فروع الفقه الحنفي » ، « واجبات السالكين واحتصاد أنفع
قوسائل » .

[خلاصة لأثر ١٠٦٣/٣ وهدي اندوهر ١٩٦٦/١ :
ومعجم المؤلفين ٢٩١/٧]

ابن هبيرة (٤٩٩ - ٥٦٠ هـ)

هو يحيى بن محمد بن هبيرة النخعي الشيباني ، أبو
عقلمر ، حجة الناس من بعض قرى جبل بالعراق . فقه
حنبلي ، أدب . من تلاميذه ابن الهيثمي . جمع من الحنوي
بعض فوائده وبما سمع منه في « كتاب انقضاء من أهواله
« الدورية » . كان من هجرة على فاضلاً له « دلائل » و
الوزارة العائنة الحنفية ونسبته .

[الدليل على طبعات المتابعة ٢٥١/١ ووفات
الأدب ٢١٦٦/١ : « وأعلام ٢٢١/٩ : « ومقدمة « الإصباح »
في حجة الأولين كتاب ١٣٤٥ هـ]

ابن الخشاء (٧٩٠ - ٨٦١ هـ)

هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ، كمال الدين ،
شهير بين القدماء . إمام من فقهاء اخوية ، حذر حفظ
سكتة كان أهواؤه غلباً سواس و تركها ، ثم ولي قضاء
بالإسكندرية فوفاة بعد سنة وشأ فيها . وأقام بالهجرة .
كان محققاً عند أرباب الدلالة . المشهور بكتابه القيم « فتح
المدبر » وهو حاشية على الهداية .

ومن تصانيفه أيضاً : « انشور في أصول الفقه »

[أحوال القضية ٨٦/٢ : « وأعلام بوزكلي ١٣٥/٧ :
والقول للبيه من ١٨٠]

ابن وهب (١٢٥ - ١٩٧ هـ)

هو عبد الله بن وهب بن مسلم . أبو محمد الهجري
بالولاء : المصري . من تلاميذ الإمام مالك : واليت من
سنة . جمع بين الفقه والحديث وكفاة . كان ساجداً
مجتهداً . أنشأ أحمد بن حنبل : وعرض عليه القضاء فامتنع
ولم يبره . موته . ووفاته مصر .

[التهديت ١٧١/٦ : « وأعلام ٢٢٨/١ : « والوفيات
٢٩٦/١]

أبو إسحاق الأسعريسي (٤٦٨ هـ)

هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهدي الأسعريسي
الأسعريسي . من أهل « إسماعيل » . وهي بلدة مواسي
« - - - - - » . فقه وفقيهون شافعي . من إمام شيخ لأخبار
وكان شليح أهل حراسان في زمانه . قدم بالعراق عدة ثم
رجل إلى أسعريين فسر له بهامسة ، الزهدا وأدب فيها .
وعد لغضبه الحانفي أبو عطيبي الهجري ، وعنه أخذ الكرام
والأصول عامة شيوخ نيسابور .

« زهدنا : « : « الجامع في أصول الدين » : « من
بشائر وتبعه في أصول الفقه .

[طبقات الفقهاء للسيبلي ص ١٠٦ : « وطبقات
الشيعة لابن هبيرة من ١٤٥ : « وشذرات المعجب ٢٠٩/٢ :
بأخبار ١٣١]

أبو إسحاق البخاري : زاهد عربي .

أبو البقاء (٩٠٤ هـ)

هو أيوب بن أبيه شريف مؤيد الحنبلي . أبو البقاء
من أهل « كندا » : القوم . من قضاء لأصحاب . تول وهو
فقيه فاضل .

من تصانيفه : « تحفة الفقهاء » : « تركي » في فروع
الفقه : « والفتايات » : « في الفقه » .

(حديث حذيفة بن اليمان ٣٣٩/١ : وصحبه المؤلف ٣٩/٣ :
والأعلام للزركلي ٢٨٣/١)

أبو بكر الصديق (٥٦ في هـ - ١٣ هـ)

هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر. من نبي
فهر بن يش. أول الخلفاء الراشدين، وأول من أمر بمسجد
صل الله عليه وسلم. من أفاضل الرجال، وجمع هذه الألقاب
سعداً بها. ولد بكة، ونشأ في فهر بن سيدة موسراً، عادياً
مُحسباً القائل حرم على عبه الطمر في الجاهلية، وكان
صانع لفهر بن يش، أسلم بدعونه كثير من الساعير، صعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في هجرته، وكان له معه
الرفقة المشهورة. وفي الخلافة تابعه الصحابة له، فحدثت
الفرقة، ودرج قواعد الإسلام، وسد الجيوب إلى الشام
والعراق ففتح قسم منها في أيامه

[الإمام : وصحبه السنة ١٠٨/٣ : وأبو بكر
الصديق : للشيخ علي الخطاطبي]

أبو بكر عبد الرحمن (٩٤ هـ - ٩٤ هـ)

هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أحد
الفقهاء السبعة بالندوة. كان من حداثات الكائنين، يلقب
براه فرشر. كان مكروباً. ولد في بلاد مصر.

[الأعلام للزركلي ١٠٠/٢ : وصحبه السنة ١٠٠/٢ : وفيه
الأعيان]

أبو بكر عبد العزيز (غلام الخليل) (٢٨٥ هـ -
٣٦٣ هـ)

هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن إدريس، الحنفي،
أبو بكر، المشهور بغلام الخليل، مفسر، محدث ثقة، من
أعيان الحنابلة، قال ابن أبي عمير : «كان أحد أهل
العلم، متوقفاً في العلم، صحيح الزواجر».

من مصنفاته : «الثاني» : «الفتح» : «الخلاص»
مع الشافعي : «وكتاب» : «لغز» : «راد الأسرار».

[صحف الحنابلة لابن أبي عمير ١٩٩/٢ : ١٩٧ :
والأعلام للزركلي ١٣٩/٢]

أبو نؤيد (١٧٠ - ٢٤٠ هـ)

هو إبراهيم بن خالد بن أبي الجهم (أبو نؤيد) له
أصله من بني كلب، من أهل بغداد، ثقة من أصحاب
الإمام الشافعي، قال ابن حبان : «كان أحد أئمة الدين
مقرباً وحسباً وورعاً وفصلاً، صاحب الكتب وبرع على
السنن» وقال ابن عبد البر : «كان حسن الطرقة بما
روى من الآثار لا أنه شذوذاً بارئاً فيه الجهل» له
كتب منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي.

[تهذيب التهذيب ١١٨/١ : والأعلام للزركلي ٣٠٠/١ :
وذكره الحفاظ ٨٧/٢]

أبو حنيفة الأسعري : ر. الإحصائي

أبو الحسن الأشعري : ر. الأشعري.

أبو حفص العكبري (٣٣٩ - ٣٣٩ وقيل ٣٢٩ هـ)

هو عيسى بن محمد بن رجاء، أبو حفص العكبري،
واشتهر أيضاً باسم رجاء بن عطاء الحنابلة، حدث من
حدثات من أحدث جنس وفهره. روى عنه جماعة منهم أبو
عبد الله بن محمد العكبري، كان دماً مصوناً شديداً على
البدعة، قال ابن بطي : إذا رأيت العكبري بحث ابن رجاء
فاعلم أنه صادق منه.

[طبقات حنابلة لابن بطي ص ٣١٩ : وأربع بغداد
٢٣٩/١١]

أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ)

هو أحمد بن ثابت بن كاهن بن حمزة، ينتسب إلى
فهر بن يش، الفقيه الجليل المحقق الإمام، أحد أئمة الأئمة
الأربعة، قيل : أصله من أمه فارس، ولد ونشأ بسكرة.
كان يبيع الحرم بطلب العلم، ثم انقطع للدرس والافتاء.
قال فيه الإمام مالك : «رأيت رجلاً لو كنت في هذه
السريرة أن يبعثها فذهبت أمة ببعثته»، وهو الإمام
الشافعي أنه لما كان في الشام في نفسه عيال حل إلى
حنيفة.

له «مسند» في الحديث؛ و«المنازع» في الفقه؛ وتنسب إليه رسالة «المعجزة الأكبر» في الاعتقاد؛ ورسالة «الحمام والسنبل».

[أعلام للزركلي ١/٩؛ و«أبواب» لأحمد بن محمد بن زهرة؛ والاعتقاد لابن عبد الله؛ ١٢٢-١٧١؛ وتاريخ بغداد ٣٢٣/١٣-٣٢٣] ١٣٣

أبو الخطاب (٤٢٢ هـ)

هو محمد بن أحمد الكلؤاني، أبو الخطاب، إمام الحنابلة في وقته، أصله من «كلؤان» بخراسان بمقداد، ومولده ومكانه بمقداد.

من كتبه: «أفتيح» في أصول الفقه؛ و«الانتصار في المسائل الكبرى»؛ و«الهداية» في الفقه.

[المعجم للأحمد؛ واللباب ٤٩/٢؛ وطبقات الحنابلة ٤-٩]

أبو داود (٢٠٢-٢٧٥ هـ)

هو سليمان بن الأشعث بن بشير، أزدني من سجستان، كان من أئمة الحديث، روى في فقه، واعتزل في كتابه (١٨٠٠) حديث من حديث مائة حديث يروونها، مبدوء من كتاب أحمد بن الإمام أحمد، وروى عنه «تسائل». انقل إلى تبصرة بعد تحرير الترجع لها، لكن يشترط الحديث، وما توفي.

من مصنفاته أيضاً: «التراسيل»؛ و«القبض»؛ [طبقات الحديث لأبي يعلى ١٦٨؛ وطبقات ابن أبي يعلى ١/٩٦٢؛ والأعلام للزركلي ٣/١٨٢]

أبو سعيد الإصطخري: ر: الإمام الحنظلي

أبو سعيد التبريزي: ر: البراءة

أبو سعيد الخدرجي: (٧٤-٧٤ هـ)

هو محمد بن مالك بن مهران، نصاري، مدني، من سفراء الصحابة وغيرهم، كان من المتكلمين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقبيلته بمكة من بني أسد.

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذهم في الله لومة لائم. شهد مع أبيه في حربه.

[الإصابة لمحمد بن حنبل ٣٤٩؛ وصواعق الحنابلة ١٦١/٣-١٦١؛ وأبواب الحديث ١/٩]

أبو طاهر الدباس (لم نعرف على تاريخ وفاته)

محمد بن محمد بن سليمان، أبو طاهر الدباس لقبه أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان، قال ابن الدباس: «إمام» أهل الرأي بالعراق. درس الفقه على القاضي أبي حازم، كان من أهل السنة واجتماعاً، صحيح الفقه، وهو من أئمة أهل الحديث الكرخي، خرج به جماعة من الأئمة. ولي القضاء بدمشق وخرج منها إلى مكة وجاور وتوفي فيها. نفع عنه السيوطي في أول الأئمة والطائفة. رد جميع مذهب أبي حنيفة إلى مسيح عشرة فاعده، وأنه كان فرياً.

[الجواهر المضية ١٦٦/٢؛ والأئمة والخلفاء للسيوطي ص ٦؛ طهطاوي محمد]

أبو عبيد (١٥٧-٢٢١ هـ)

هو الفاسم بن سلام، أبو عبيد كان أبوه رومياً عبداً لرجل من هراة، أما هو ففقه كان إماماً في الفقه والفقه والحديث، قال محمد بن زهير: أبو عبيد أعلم مني وأفقه. قال الذهبي: «كان حافظاً للحديث وحله، عارفاً بالفقه ولاختلافه، رأساً في السنة، إماماً في الفقهات» فيها مصنف. ولي قضاء طرسوس، مولده وتعلمه بخراسان ورجل إلى مصر وبغداد وجميع فروعها. وكان يهدي كتبه إلى عبد الله بن طاهر، فكانت له ما كتبه من به.

من مصنفاته: كتاب «الأموال»؛ و«المعرب»؛ [المصنف ١٠؛ والباق والمسنخ ١١؛ والأئمة ١١]

[تذكرة المصنف ٤/٢؛ وتكملة التهذيب ٣١٥/٧؛ وطبقات الحديث لابن أبي يعلى ١/٢٩٦]

أبو عصبه

(ملحق) تراجم الفقهاء

أبو موسى الأشعري

أبو عصبه (- ١٧٣ هـ)

أبو الوليد (٣٧٣ هـ)

هو من أبي مرزبان بن أبي سفيان، لقب بالجامع
فيل لأنه أول من جمع لغة أو حجة، وفي لأنه كان
مما يسمونهم «أعد القصة من أبي حنيفة وابن أبي ليلى»
وروى الحديث عن أبي حمزة وغيره، قال أحمد: كان شديداً
على نفسه، ولقي قضاء مرو.

كتب ثلاثاً من عمدة الطلبة :
أشهرهم يعرف عن محمد بن أحمد بن إبراهيم
السرقدي : أبو الوليد اسمه الميثاق وأحمد بن
صاحب خواهر العصب : الإمام الكبير صاحب الأصول
العديدة والتصانيف المشهورة : نفعه علم أبي جعفر القزويني
وغيره .

[نحو فهر القضاة : ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩]

وهو : (١) أبو عصبه آخر حنفي اسمه (أحمد بن محمد
شمروزي) ، المذكور في مقدمة «أخبار الخوفا» : ٢٥٨/١
وتميزاً بكونه تاريخ ودانة .

من كتبه : « بحوث القصة » : ١٨٠ ، « لؤلؤ » : ١٨١ ، « حجة
الدين » : ١٨٢ ، « العلم » : ١٨٣ ، « حجة » : ١٨٤ ، « في كشف
الظنون » : ١٨٥ ، « نون » : ٣٧٩ هـ .

وبني أبو الوليد الخادم السرقدي (- ٢٩٩ هـ)

أبو علي الطبري (- ٢٥٠ هـ)

هو الخامس من القاضيين الطبري ، أبو علي ، عليه وأخوه
شاهين . كان إماماً جالاً بارزاً في عدة فنون ، يمكن عدله
ويعرف به ، ولعل : « كمال » .

[الخوفا تصديده : ١٩٩/٢ ، ٢٠٠ ، « أخبار الخوفا » : ٢٥٨]

[٢٢]

أبو محمد صالح : تراجم من سائر الخوفا

أبو مظفر شمعاني : تراجم السعدي

أبو منصور المازندراني : تراجم التبريزي

أبو مهدي كنجبري : عيسى بن أحمد : تراجم سبي

من تصانيفه : « الإصباح » : في فروع اللغة الشافعية ،
والأخبر ، وهو أول كتاب صنف في الخلاف لمحمد .

[طبقات الشافعية : ٢١٣ ، « السبكي » : ٢٧٧ ، « السبكي » : ٢٧٧ ، « تراجم » : ٢٧٨ ، « تصدير المجلد » : ٢٧٩]

أبو الوليد (- ١٠٤ وقيل ١٠٧ هـ)

أبو موسى الأشعري (٢٩١ ق هـ - ٢٩٤ هـ)

هو عبد الله بن أبي بصير (ويقال : عمر) من
أهل أميلاء البصري . من أهل الصورة : « أخبار الأعلام » ،
كان عالماً بارتقضاء ولأه كمال . روى عن أبي حنيفة من
أصحاب الأئمة ، وصحبه من أصحابه ، ومات بـ
أخوه ميثاق ، وزينب بنت أم سلمة ، وأبى من مالك
الأشعري ، وغيرهم .

هو عبد الله بن أبي بصير ، من أهل الصورة ، من
أهل أميلاء البصري . صحابي من الصحابة الفاضلة
لأه حجة عند جمهور الإسلام ، وأسلم ، وهاجر إلى غسنة .
واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على ربه وعدن
ولأه عترة من الخطباء الصاعدة ١١٧ هـ ، فافتتح فيها
« لأهل » ، وثق وفي عترة أميلاء ، ثم ولأه الكوفة . وأخوه
علي ، ثم عمه . ثم كان أحد الحكيم . في حديثه التحكيم
بين علي وصعد به . وبعد التحكيم رجع إلى الكوفة وتولى
بها .

ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل الصورة ،
وقال : كان ثقة كثير الحديث ، وكان ديواناً بالقاء ، وما
مات .

[« أخبار الأعلام » : ٢٥٨/١ ، « تاريخ » : ٢٥٨/١ ، « غايه » : ٢٥٨/١]

[« طبقات » : ٢٥٨/١ ، « تاريخ » : ٢٥٨/١ ، « غايه » : ٢٥٨/١]

والأعلام للبرقي : ٢٥٨/١]

[٢٥٨/١]

انوار الجلیبی (۵ + ۲ = ۷)

هو محمد بن عبد بن ملام، أبو نصر، من أهل بعلب.
من علماء الخليفة، من أفراد أبي جعفر الكوفي.
(الخواهر الفقيه ١١٧/٢) وله كتاب على ترجمة أخرى
هو أيضا من ترجمه.

أبو هريرة (٢١ هـ - ٥٩ هـ)

هو عمه الرحمن بن صخر. من قبيلة دوس (قزوين) في
اسمها خير دشت. صحابي. رابطة الاملاء. اكلوا الصحابة
رواية. أسس داه وهاجر بن ادوية. ولزم حجة النبي
صلى الله عليه وسلم. فمروى عنه اكلوا. حبة لاف
حديث. ولاه ابو اسود بن حمير الحارثي. ثم عزله عبد
عزير بكته. ووبد غيلة سنوات في خلافة بني امية.
[الاعلام: ليركي 5/171 - و] ابو هريرة 122 لعمد
صاحب العوا

أبو بصير الحارثي : القاضي أبو بصير

أبويوسف - ١٨٦ هـ

هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب القاضي الإمام. من
 ولادة سعيد بن حنيفة الأصماني صاحب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم. أخذ العلم عن أبي حنيفة رضي الله عنه. وهو
 المقدم من أصحابه حمداً. وللقضاء نفاذاً والمهدي
 وأرشيداً. وهو أول من سمي قاضي الخلفاء - وأول من أخذ
 بالسبيل إلى ما سجد. وقته أحد وابن معين وابن لميحي.
 يروي عنه أنه قال: «أقلت قولاً جالست فيه أن سيقف إلا
 وهو قول فإنه ثم رجع عنه» قيل: إنه أول من وضع الكتب
 في أصول الفقه.

من تصدق به : « الخراج » : و « آت الفلاني » :
و « الخدام »

{ الجواهر المصنوعة من ٢٢ - ٢٣٩ ذل - يخ عدد
[١٤٢/١٤٢ : ١٤٢/١٤٢]

١٩٦٦ - ١٩٦٧

هو أحمد بن محمد بن هاشم الطائي، أو الكوفي،
الإسكافي، أو بكر. صاحب الإيضاح. كان إماماً من
أئمة الخلفاء والإمام، وكان فيه بريق عظيم. قال عن
أحمد مسائل كثيرة وصفها ورثها أبوها، وكان أيضاً من
أئمة الصوفية بالحدوث.

١٩٣٥/١ : والأمانة تقرر كم ١٩١/١ |

الأسبوعي (١٩٧٤ - ١٩٧٦ هـ)

هو علي بن محمد بن محمد تاج الدين، سوري الأصل،
الأحمر، مولده ووفاته غير شح التاريخ عصره
عصره. بعد ذلك أخذ من الشعر الوطني وقتها.

له « شرح رسالة أبي زيد » وهو شروع ثلاثة
مئة عشر غزل في الغزل، وقد ألف في الحديث والنحو

١٠٦٧/٥ | نسخة النور ح ١٣٠٤ والأعلام غرر كل ١٠٦٧/٥
وسلامة الأثر ١٤٧/٣ |

1969-1971

هو أحمد بن محمد بن علي الشافعي، أبو عبد الله، من
 بني دهل بن شيبان، أنجب بمشقة بن فية مكر بن وائل.
 دام النذل في الحربي، وأخذ لغة الفقه لأثر بعض أئمة من
 مرو، وولد له داه، اعتنق في أيام الثمون، وانتخب ليعون
 لحسن الخمرات فأمر وأظهره الله على يده مذهب أهل السنة.
 وله تجميع التواتر دوني التوكل أكره أحمد، وعكس مدة لا
 داه أحمد الألبسونه.

١- «السد» وفيه ثلاثون ألف حديث،
٢- «المناقب» و«الأثرية» و«قصائل المحمدية»
وهي هذا.

[الأعلام للزركلي، ١٩٩٤، وطبقات الخالصة لأبي
عيسى، ٣-١١١، وطبقات خالصة لاس، أي يعني
١١١-١٠٠، وتذكرة وتلخيص، ١٠١-٢٢٤، ٢٢٤-٢٢٤]

الزعرور (۷۸۳ - ۷۸۸ هـ)

هو أحمد بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد
الأزهر، فقيه شافعي من تلاميذ أبيه. وله بأوطان
الشمس، ينزل القضاء بحلب. ورمل الكري تكبر
بالحل الحيات، وهي بلد مشهور.

من تصانيفه : « التوسل والمحب بين البرودة والفرح »
في ٢٠ مجلداً و « حبة المحتاج في شرح المهاج » و « فحوت
المنام ».

١٠٥٦ : والصدر نعالج ١٠٥٧ :
والأعلام المزمع

الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ)

هو محمد بن أحمد بن الأدهم الحروي، أبو منصور. أحد
الأئمة في المذاهب والأدب، مولده وولادته براء. سنة في حقه
« وأدهم... » عني بالفتح هاشم بن أولاد، ثم عكف عليه
الشعر في المخرجة. فحول في الدنيا. وهذه الحاشية، وتوسع
في أخباره. وهو في إجازة المرامطة.

من مصنفه : « جند اللغة » و « تراجمي لمريب
(أ) ماخذ الشافعي التي أورد بها المزني في محصنه « بشره
وراء الأتوف ولشوق الإسلام في الكون : وتعتبر
للقرآن.

الأعلام: بوضوحات البكي ١١٠٦/٤ والوفات ١١٠٦/٤

(امجدی بی. راجپوتہ (۱۶۱-۱۳۸ھ)

هو إسحق بن إبراهيم بن محمد بن أبي عظمة مرنجيه
عالم غرناطة في عصره. عطف البغاة لصحح الحديث، وأخذ
ع أحمد والشيخان. قال فيه الخطيب البغدادي: «جمع
للفقه والحديث والعقود والخلق والرفعة».

{ الأعلام للمؤرخ كافي، وتهذيب التهذيب ١٢٠٦/١ }
[الاعتقاد ص ١٠٨]

(السفر السبعين) (١٠٦ هـ)

هو أحمد بن محمد بن أحمد الأسفريزي، أبو حامد.
 له كتاب «محررنا» بذكر الحفرة، بلدة بحارماد، سواحي
 البحر، وروى أنموذجي هناك مفعولاً ما علم حتى هو إمام
 لتفصلي في ربه، وأنبأ إليه رئاسة الذهب. ثم كمال قد
 أغنى وهو ابن سبع عشرة سنة.

من نصائبه : « شرح المزي » في طبقة نهم من ضمن
مجلداته وله تصفية في أصول الفقه

[مسیقات لفظیاء شیرازی ص ۱۰۳؛ وطلقات
الاشباع لآل احمد ص ۲۴؛ وفتوح الذهب ۱۷۸/۳]

١٣٥٠ هـ بنی ای بکر (٧٣ هـ)

هي امرأة بنت أبي بكر الصديق عداة من عثمان،
من الصغريات من بني سعد الصخرية، وأبوه عبد الله بن
أبي زيد، سميت ذات أطباق، لأنها صنعت نسي من
لحم غنم، وسام وصافيه جداً، من فاجر إلى الدين، فلم
تجد ما تشاء به عشت طافها وشذت به العمام، لما في
العينين ٦٦ حديثاً.

[الآلهة لأم نسر كيلي - الإحصاءات : دمار جمع الإسلام
١٩٣٢ : ١٩٣٣ : والاندلس والنوبة] .

الأنسري: (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ)

هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسماعيل الأشعري، أبو
الغبار، ولد بالبحرين سنة ١٠٢٠ هـ، فخره إمام أحمد لتكليف
ومشارفته في بعض الأمور، كان شاعراً في مدح ونظمه على
أبي إسحاق السمرري. رد على النحلة والعترة وشبهه
والجمجمة والحوار وغيره.

من تصابحه : « النبي عن أصول الدين » ! ولا خلق
الاعمال : « ولا آثار إلا حسنة »

الحاضر : ومعه الموقر ٥/٧ |

«المستقى» ثم انصرف إلى «الإمامة» وله «شرح
الدونة» و«أحكام الأصول في أحكام الأصول».

[السباج كذهب عن ١٢٢ : والأعلام للزركلي
١٨٦/٣]

ب

الذي الأشهب : ر. ا. ابن سراج

الباتري (صبح عشرة وبعثاته - ٧٨٦ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمود (ولي الدور النكامة : هو
محمد بن محمود بن أحمد ، أكمل الدين ، الباتري القروي -
سنة إلى (باتري) قرية مواسي بعدل - فيه حنفي - كان
إماماً محققاً بارعاً في الحديث ، ضمن المعرفة بالعربية
والأصول - رحل إلى حلب ثم إلى القاهرة - وأخذ عن
عدهاها - مرض عليه العشاء مراراً وامتنع - وولّى مائة
الشيخية أول ما تمت .

من تصانيفه : « شرح الهداية » و« شرح المرافعة »
في النسخ : « شرح متاويل الأصول » الصفي : « شرح
المعارف » و« شرح أصول البيهقي »

[نسوانه جيدة عن ١٩٥ : والدور النكامة : ١٥٠ :
ومعجم المؤلفين ١١/٣٩٨]

الباجوي :

هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوي : ر. البحراني

الباجي (١٠٣ - ١٧٤ هـ)

هو سليمان بن خلف بن سعد ، أبو الوليد الباجي ،
نسبه إلى مدينة باجة بالأندلس . من كبار الحديث ، ومن
كبار فقه المالكية . رحل إلى الشرق ١٣ سنة . ثم عاد إلى
بلادته وشر الفقه والحديث . وكان به و بين من حرم
مناظرات وعادلات وعالم ، وشهد له ابن حزم . وكان
سباً في إمرأى كتب ابن حزم ، ولي القضاء في بعض أنحاء
الأندلس .

من تصانيفه « لاصفاء شرح الخطأ » ، وانصرفه في

البحراني (١١٣٩ - ١٢٢١ هـ)

هو سفيان بن محمد بن عمر البجيراني ، فيه شافعي
من بحريه قرية بقرية مصر - قدم القاهرة صغيراً تنعم
في الأهرس ، ودرس ، وكف يصوره ، له « البحر » و«
شرح على » الملحق : « و« تحفة الجليل » وهو حاشية على
شرح المطيب للسي بالإتباع في حل المناظرات في شجاع .

الحارثي (١٩٤ - ٢٥٩ هـ)

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله، حجازي. من الإسلام، والمهاجر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولدي بخاري، وشأيتاً، وكان أحد لكاه معزاً في الحلف.

رحل في طلب الحديث، وصحب من بحالف شيخ حمزة بن عبد الله بن حمزة، ومصر والحداد وميرزا. جمع نحو ٦٠٠ ألف حديث احتار به صرح منها كتابه «الطالع الصحيح» الذي هو أثبت كتب الحديث.

وله أيضاً «التبليغ» مع «الصدقة» و«الأدب المفرد» وغيره.

[الأعلام المزدكي: ١٥٨/٦] وله كره الخطوط ١٢٢/٣، وتبليغ له ١٤٧/٦، وفتاوى الخليفة لابن أبي يعقوب ٢٧٦/١ - ١٢٧٩، وتاريخ بغداد ١٢٧ - ٣٦.

البرزنجي (وفي بعض المراجع: البرزنجي) أبو سعيد (١٢٠ - ١٩٢ هـ)

هو خلف بن أبي القاسم بن سليمان الأندلسي. فخراني. مالكي من حديث المذهب، من كبار أصحاب أبي الحسن القاسم. خرج مجراً تغيراً إلى حقيقته، ثم إلى أصيانه، فغير بها إلى أن توفي. له «تدبير التدبير» و«الخصائص الواضحة» وغيرها.

[الأعلام المزدكي: ومعجم المؤلفين] وله: كان حياً ٢٣٠ هـ، وتوليبت المدارك ٧٠٨/٣، وفيه لم يلحقني وقت وفاته، والتدبير ص ١١٢.

البرزنجي (٧١١ - ٨٤٦ هـ أو ٨٤٣ أو ٨٤٤ هـ)

هو القاسم بن أحمد بن محمد (وعنه بعض أم القاسم بن محمد) بن إسماعيل البرزنجي، (سببه نيزة) بغير أوله (ذلك من قبله). من أمة المالكية ينسب في مصر، وصنف شيخ للإسلام. أخذ عن من عرفه ولازمه نحو أربعين عاماً، قدم القاهرة حاجاً فأخذ عنه بعض أهلها

وسكر قيس وأثبت إليه القوي فيها.

من تصنيفه: «جمع مسائل الأحكام مما روى من الفقهية للحنفي والمالك» وقد يكون مختصراً من كتابه «الغاي» وله ديوان كبير في الفقه.

[التفصيل المجمع ١٣٣/١] و«نزهة العارف الإسلام» ٥٣٥/٣، والأعلام ١٢٦، وشجرة النور ص ٢٤٥.

البرزنجي:

هو أحمد شهاب الدين الملقب بمسيرة: حبرة

البرزنجي: (١٠ - ٤٨٢ هـ)

هو علي بن محمد بن الحسين، أبو الحسن، فخر الإسلام البرزنجي. كان إماماً خفيّة به ورواه أشهر أصول محدث مصر.

من تصانيفه: «تسوية» أحد عشر مجلداً، و«تدبير» لجام الخبج» للشيباني في مروج الفقه الحنفي، و«كفر» وصول إلى معرفة الأصول» المعروف بأصول البرزنجي.

هو غير محمد بن محمد بن أحمد بن البرزنجي، أبو اليسر، الملقب بالقاضي الصمد (١٢١ - ١٩٣ هـ).

[أخباره الخفية ١٣٧٢/١، ومعجم المؤلفين ١٩٣/٧] و«مجموع الطرقات لغربية والمعرفة ص ٥١٤

البرزنجي (٤٣٦ - ٥١٠ هـ)

هو الخليل بن محمود بن محمد، الفراء، الحنفي. شافعي. فقيه. محدث. منسب إلى «تأثير» من فرى حرمان بين هراة ومرو.

من تصانيفه: «التبليغ» في فقه الشافعية؛ و«شرح السنة» في الحديث؛ و«الملم» المزمّل في التفسير.

[الأعلام المزدكي ١٣٨٤/١ وابن الأثير ١٠٥/١]

البلقيني (٧٢١ - ٨٠٥ هـ)

هو عمير بن رسلان بن نصير، البلقيني، البكالي أبو حنيفة، سراج الدين، شيخ الإسلام، عسقلاني الأصل. ولد في (بسفينة) بقرية مصر. أتته أبوه إلى القاهرة وهو ابن اثني عشرة سنة فاستوطن، وانتقل على حماء عمه، إلى القاهرة وأصبح له رتبة القضاء حتى تمت إليه الرئاسة في فقه الشافعية، واشتراكه في غيره. كان مجتهداً حافظاً لمحدثات. وتأهل لتدريس الفقه وأفتى. وولي قضاء دار العدل وقضاء دمشق.

من تصانيفه: «نصحيح المنهاج» في الفقه سنة مجملات، و«حواش على لروضة» مجلدان، و«شرحان على الرمزي».

[لغز، اللاع ٨٥٦/٦؛ وشذرات الذهب ١٠١٧/٥، ومجمع المزهري ٢٠٤/٥]

الهيوني (١٠٠١ - ١٠٥١ هـ)

هو منصور بن يونس بن صلاح أبيه بن حسن بن يونس الهيوني، فقيه حنبلي، شيخ الجماعة بمصر في عهده. نسبه إلى (بوت) في الثرية بمصر.

له: «لروضة المرمع بشرح زاد المسكن المختصر من المفتاح»؛ و«كشف لقناع عن متن الإجماع» للصباوي؛ و«دقائق أولى الفهم لشرح المنهاج» وغيرها. الفقه.

[الأعلام الزركلي ٢٢١٩/٨، وخلاصة لأثر ١٣٦/٨؛ وخطط مباركة ١٠٠٠/٦؛ وابن بشر ٥٠٠/٦]

البيجوري (أو الباجوري) (١١٩٨ - ١٢٧٧ هـ)

هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري شيخ إجماع الأزهر، فقيه شافعي. ولد في البجور (أو هي البجور) إحدى قرى القنطرة بمصر، وتعلم في الأزهر.

من مؤلفاته: «التحفة الحيرية في الشريعة الشنتشورية في المراسم»؛ و«تحفة المريد في جوهرة التوحيد»؛ و«مناقب أبي شرح ابن قاسم».

[مجمع المزهري ٨١٦/٦، ومجموع المطبوعات من ١٥٠٧، وافيح المكنون ٢٤٤/٦]

ت

الرهدي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)

محمد بن عيسى بن مرة السلي الوضي القرمدي، أبو عيسى. من كبة علماء الحديث وسفاهة، من أهل ترمذ، حل نهر جيحون، تلميذ للبخاري. شذركه في بعض شيوخه. كان يصور به أشر في الخط.

من تصانيفه: «المجامع الكبير» المعروف بسير الشريفي. أحد الكتب الستة القديمة في الحديث عند أهل السنة؛ و«التدقيق البوية»؛ و«التاريخ»؛ و«المجلد» في الحديث.

[الأنساب لمسلم، من ١٩٥، والتهذيب ٣٨٧/٩؛ وتذكرة الحفاظ]

الفتناني (٧١٢ - ٧٩٦ هـ)

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الفتناني، أحد اثنين. نسبته إلى «فتنار» من بلاد خرمستان. فقيه وأصولي. قبل هو حنفي وغير شافعي. كان أيضاً مدرساً ومكتفياً ومحدثاً وأديباً.

من تصانيفه: «التلويح في كشف حقائق التلويح» وسياحة على شرح الفقه على مختصر ابن أبي عمير. وكلاهما في الأصول.

[الدور الكائن منه ١٣٥٠/٤، والفتح تدرج في طبقات الأصوليين ١٢٠٦/٢، ومجمع المزهري ١٢٧٨/١٢، والأعلام لوزركلي ١١٣/٨]

الظهي الدين (الشيخ)

هو أحمد بن عبد القليم بن نسيبة الحنظلي، من نسيبة.

الظهي العباسي: ر: العباسي.

أخصاص (٣٠٥ - ٣٧٠ هـ)

هو أحمد بن علي، أبو بكر الزاري المعروف بأخصاص من أهل الري. من «هذه المدينة سكن بعد وفاته بها. تلمذه أخصاص عن أبي سهل أرحاج وعمل في المجلس الكرخي، ونفقه عليه كثيرون. انتهت إليه رئاسة حنابلة في فتنه. كان إماماً، ورعاً (١) وأعلمه من الأئمة. حوِّط في أن ينال العشاء فامتنع، وأعيد عليه الخطاب فلم يصل.

من نصابه: «أحكام عمر» (٢) و«شرح مختصر شيعه أن المجلس الكرخي» (٣) و«شرح مختصر تصانيف» (٤) و«شرح إجماع الصيغ» (٥).

(١) أخا والده الصبي ٨١٦ هـ، والأعلام ١٦٥٠/١، والذباية والهباية ١٦٥٦/١٦، والإمام أحمد بن علي الزاري بأخصاص «تذكر مجيل حسب الشعي»

الفتن (١ - ١٢٠٤ هـ)

هو سليمان بن عبد بن منصور العجلي، المشهور بالحملي. فقيه مفسر، شافعي. من أهل «مكة مجيل» إحدى قرى لخراسان بمصر. شغل أن لخراسان، ودرس بالأنهر.

من مصنفاته: «حاشية على صحيح البخاري»؛ و«مترجمات الوهاب» وهو حاشية على شرح الشيخ: أن فقه الشافعية.

(١) الأعلام نوركلي: «تاريخ الحزبي ١٢٥٢/٢

جوي: ر: يكون

الجويني (١٢٨ - ١٢٨ هـ)

هو عبد الله بن يوسف بن محمد بن جوبة، الجوسي. نسبته إلى «جوش» سواحلي ببلاد. سكن نيسابور وتولى بها من كتب وعقبتها لثأبه. أحد من العقلاء الروزي وأبي الطيب الصموكي. قال تصانيف: «لو كان

ث

الشوري (٩٧ - ١٩١ هـ)

هو معياذ بن سعيد بن مسروق، الشوري. من بني ثعلبة بن عبد شيبان، أميغ كوفيين في المدينة. كان رؤساً في التقوى. طلق المصونمة المهدي ليلي الحكيم، فتوارى بها سنين، ودامت بالهجرة منعياً.

من مصنفاته: «مذبح الكبير» (١) و«المذبح الصغير» (٢) كلاهما في الحديث. وله كتاب في العرائض.

(١) الأعلام نوركلي ١١٥٨/٣، والأعلام الصبي ١٢٥٠/١، وزاد في سداد ١٢٥٠/١

ج

حزير (١٦ في هـ - ٧٨ هـ)

هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام. أنصاري، سلمي، صحابي، شهد بركة العقبة. وتفرغ مع النبي صلى الله عليه وسلم ١٩ غزوة. شهد الكثير من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت له في أوامر إيمانه خلفه بالسجد للبيوت يؤخذ عنه فيها العلم. كتب عنه قبل موته المدة. رضي الله عنه.

(١) الإصابة (ط التجار به ٦١١/١)، والأعلام نوركلي ١٢٢/٢

الجامع، نوح بن أبي مريم: ر: أبو عصة.

[أجواهر الخفية ١/١١٠٣ والفتاوى البية ص ١٩٥
والأعلام للزركلي ١/٢١٢].

الخزوي (١٣٩١ - ١٣٧٦ هـ)

هو محمد بن الحسن الجعفي، الشامي، الزبيدي نسبة لتدليس إلى ثعلبة بوطي الخزاز، قبيلة مشهورة من عرب محفل، وسيد الزبيدي، زينت بنت علي بن أبي طالب وفاضة النول، مالكي الذهب. تلقى علومه على أبيه وأبيه وصهره من بعده، ثم خرج بمجامع القرويين، وبدأ بإلقاء الدروس على الجوامع. تولى عدة وظائف في أواخر لهولة الوزارة للحكومة، منها: وزارة المعارف، وزارة العدل، ووزارة الامتشاف الشرعي الأعلى.

من تصانيفه: «الشعر السامي في تاريخ الحق الإسلامي»، «رسالة في الغلاف»، «الانظام الاجتماعي في الإسلام».

[معجم المؤلفين ١/١٨٧، ومقدمة كتاب المطبوع
للمعتمد السامي في تاريخ الحق الإسلامي].

الحري، أبو إسحاق (١٩٨٠ - ٢٨٥ هـ)

هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم خوني، نسبت إلى محمد بغداد. إمام فقيه من أصحاب الإمام أحمد. تلقى عنه مسائله. كان أيضاً محدثاً فاضلاً بالأدب والفقه.

له «مسالك الحج» و«أهداف الناس فيها» وغيرها.
[تذكرة الحفاظ ٢/١٦٧، وفتاوى الخزانة ١/٨٩].

والأعلام للزركلي]

الحسن البصري (٢٦ - ١١٠ هـ)

هو الحسن بن سيار البصري، أوسعيد، تميمي، كان أبوه سيار بن سبي ميمان، وويل لحسن وأخاه. ولد متديباً وكانت أمه ترضع لأم سلمة. رأى بعض الصحابة، وسمع من قليل منهم. كان شجاعاً جليلاً، ناسكاً، فصيحاً، علماً، شهد له أنس بن مالك وغيره.

من سيرة إسرائيل البغدادي شذائعه ولافتروا به. وابتعد الناس عنه خوفاً من غضب يومئذ الخريين، من كبار الفقهاء المشيخة أيضاً.

من تصانيفه: «القرويين»، «السلسلة»، «الشجرة»، «التنبيه».

[طبقات السكك ٣/١٠٩، والأعلام للزركلي ١/٢٩٠].

ح

الخازني (٦٥٢ أو ٦٥٣ - ٧١١ هـ)

هو محمد بن أحمد بن مسعود، بغداديين، أبو محمد، الخازني، نسبت إلى (خازنة) قرية من قرى بغداد. كان رأس حربية في وقته. فلهذا تفرغاً لطلبه علماً بالحدوث وسوء، لاحظ من حرية وأصول، وقد بغداد وبشهر، وسمع بهاء، وسكن دمشق، وولي بها مشيخة مدرسة حديث النورية. تفرغ بعد ما كان، وولي قضاء حلب، صنف.

من تصانيفه: شرح لفظ من كتاب «الفتح» في لفظ الحقي، وشرح لفظ من سنن أبي داود.

[لذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٦٦، والدرر الكامنة ١/٣٤٧، ومعجم المؤلفين ١/١٠٩].

أحكام الشهيد: (٩ - ٣٣٤ هـ)

هو محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل، الروزي، السلسبي السليبي، الشهير بـ «الحاكم الشهيد». تلقى ورير، كان عالماً مرو وإمام الحنفية في عصره. ولي قضاء بخارى، ثم ولي الوزارة لبعض الأمراء السامانية. قتل حينما سب بشاعة، ودفن مرو.

من تصانيفه: «الكافي»، «والتنقيح» كلاماً في الفقه الحنفي.

الحلواني (٤٣٩ - ٥١٥ هـ)

هو محمد بن علي بن محمد، أم العتيق، حلواني. نסה إلى بيع الحلون. من أهل بغداد. شيخ الحنابلة في عصره. درس الفقه أصولاً وفروعاً وبرع فيها، وأتم ودرس.

من تصانيفه: «كتاب الهند»، «في الفقه محمدية» و«مختصر المصنفات» ١٩٠ وه مصنف في أصول الفقه في مجلدين.

[الذيل على المصنفات خاتمة ١٩٦٩؛ والأعلام ١٩٦٩/٧ ومجمع المؤلفين ١٩٦٩/٥]

خ

الجزيني (أبو الغراشي) (٩٠٩ - ٩٨٩ هـ)

هو محمد بن عبد الله الجزيني المالك، أول من نزل مشقة الأثر. نسا في خربة يقال لها «أبو غراش» من البحيرة بصر. قال في الناح «حرث كسحاب» أقام به لخاصرة ونولي بها. كتاب فقهياً فضلاً.

من تصانيفه: «الشرح الكبير على متن حلق» و«الشرح الصغير على متن سهل أيضاً في فقه المالكية» و«العرائد السنية شرح القدمة الموسوية» في التوحيد. | لأعلام السركلسي ١٩٨٧/٤ وداريخ الأثر من ١٩٩٤ وسلك الدرر ١٩٦٩/٤. ونظر مقدمة حاشية المدوني على شرحه مختصر حبل فيها وصف لحاله |

الجزيني (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ)

هو نجيب بن الحسن بن محمد بن جهم، أبو عبد الله. ولد بجرحان وشأ ببحار. تشبه على أبي بكر النعمان والأودني. كان مقبلاً شافعيّاً إماماً متناً. ذل الذهبي: كان صاحب وجه في الذهب. كان رأس الشافعيين بما وراء النهر، وقضى في بلاد خراسان.

من تصانيفه: «النهاج في شعب الإيمان».

[المصنفات الشافعية لابن السكيت ١٩٧٣/١ وانسرفي جرد من عمر ٨٤٣/٣ وتذكره لفظاً ٢١٩/٣]

حمد بن أبي سليمان (٩٢٠ - هـ)

حمد بن أبي سليمان، سلم، الأشعري بالولاء. نسيه تابعي كوفي من شيوخ الإمام أبي حنيفة. أخذ الفقه من إبراهيم النخعي وغيره. وكان فقه أصحابه. يضعف في الحديث عن غير إبراهيم، وهو مستقيم في الفقه.

[تجديد التهذيب ١٩٦٣/١ والفهرست لابن النديم ١٩٩٩/٢ وطيفت الفقهاء للبرازي ١٩٣٣]

المختصاف (٩٦٩ - هـ)

هو أحمد بن حمزة، (وقيل عمر) بن مهدي (وقيل سهران) الشيباني، أبو بكر المعروف بالمختصاف. فقه سني إمام. من أهل بغداد. روى الحديث. كونه قارطاً

من تصديقه «الدارمي اعير به الف الف درهم»
«مظهر لحقائق الحقيقة من البحر الركني» (خروج الفتنة
الحقيقية) «حاشية على الإنشاء والخطابة»

[خلاصة الآثار ١٣٩١/٢، وفتح المغيث ١/٣٢٢،
وآلام ١/٣٧١]

الذُّبُوسِي (١٣٠ هـ - ١٣٠ هـ) في الجوهر النصبية: وفاته
(١٣٢ هـ)

هو «...» من عمر من عيسى الدوسقي، أبو زيد
بنيته إلى (ذُبُوسِي) قرناً من معاري، «معرفة» من آثار
فقهائه الحقة، قال صاحب الخياهر «هو أول من وضع
من اختلاف وأبرزه للبحر»

من تصديقه: «الاسرار في الأصول والتفريع»
و«تفريع الأصول في الأصول»

[الجواهر نسخة من ١٢٣٩، و«بيت الأنهار»
١٠٥١/١، و«أعلام» ١/١٠٨، ١/١٠٩]

الذُّبُورِي (١١٢٧ - ١٢٠١ هـ)

هو أحمد بن محمد بن أحمد الحميري، أبو بكر،
قال بن فقهائه النخبة، وقد في بن عدي النخبة،
«تجدد» «...» «...»

من تصديقه: «القرن السالك فيذهب وإمام»
«...» «...» «...» شرح «...» في الفقه

[«أعلام» ١/٢٢٠، «شجرة النور» ٣٥٩، «فتاوى»
القدس ١/١٧٠]

الذُّبُورِي (١٢٢٠ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد الدوسقي، «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»

من تصديقه: «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»

[«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»]

د

الدَّارِمِي (١٨٦ - ٢٥٥ هـ)

هو محمد بن محمد الدارمي من لعلي النخبي
له «...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»

من تصديقه: «...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»

[«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»
«...» «...» «...» «...» «...» «...» «...»]

الدَّارِمِي (أبو جابر الدارمي)

التربوي المحربي : هو المربي

١٥٠ - الرويان (٤١٥ - ٥٠٢ هـ)

هو محمد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن
 الخوارزمي، فقيه شافعي، درس ببغداد ومطالعة
 وسفاري. أحد أئمة مذهب الشافعي، اشتهر بحفظ المذهب
 حتى يمكنه عنه أنه قال: «لو حُرقت كتب الشافعي
 لأعجلها من حفظي»، وقيل به: «شافعي عصره»، و
 فقهه حُرثان ورواد، وأما فقه الخلافة فهو أهل
 «أما».

من نصابه : البحر : وهو من أوسع كتب
لهذا وهو المعروف بالحدود ، وخيفه القليل :
المصنفات الشافعية خشبكي : ١٢٤٤ ، ولاهزم
الزكي : ١٢٤٤ ، وسر : ١٢٤٤ .

١٩٥٧ - ١٩٥٨

[illegible]

المؤلف : حيدر الدين (الحقي) : ر. ندم اه. بر. انجمن.

٩١٩ - ٩٢٠ هـ

هو عملي في أحد من حرفه، فليس الدين، الرمي، فيه
أخبار المصيرية و مرجعها في عرق. هذا ما شاع
الصفير وقبل: هو هذا القرن الحاضر مع تباين أبع
وصف شروعا وحاشا كثيرا.

من «مصادره»: «جاية الخراج، الخ: شرح الخراج»؛
«غاية البيان شرح»؛ «اس يملأ»؛ «شرح البعثة»
«روية».

إصلاحه الأثر ٢٤٢/٣ والأعلام ٢٣٥/١؛ والموسم
٢٥٥/٨

زنگنه (- ۱۳۳۰ هـ)

هو محمد بن أحمد بن يوسف الهروي، الحلي، فقيه
الشيعة، متكلم، كان مرجعاً فقهياً في الحروب
بين المسلمين، له كتاب في شرح الشيخ الزرقاني عن
مفسر خليفته في الفقه، وهو التخصيص والسعة عن إمامه أبي
إسماعيل عليه السلام.

|| شجرة النور ص ١٣٧٨ مجلد المؤلفين - محمد
عليه السلام وفيه (الرد)

j

الزرقاني: (١-٢١ - ٩٩٩ هـ)

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد النخعي. أبو محمد
من أهل مصر. فقه حنابلة. له كتاب مرجع النخبة
الفصلا.

من نصائب : « خرج غل » نهر حليل - ٥ - ولا خرج
من صفحة : « نهر » المحدثه الأبرهه « ٥ » ، وكذا « نهر » في النص
المتكرر .

وہ محمد بن عبد نبی بن یوسف اور زنی، توبہ
 نے (۱۵۵-۱۷۷ھ) شہر کو صوبہ الازہر میں لایا۔

١٩٨٧: مجمع البحوث الإسلامية، والأعلام، وله ترجمة في
عزلة الجزء الرابع من السيرة النبوية ص ١٨٧

زفر (١١٠ - ١٥٨ هـ)

زبد من ثابث (١١٠ هـ - ٤٥ هـ)

هو زفر بن عبد بن قيس الحسري، أصله من أصفهان، فقيه إمام من الخلفاء من تلاميذ أبي حنيفة، وهو أنيسهم، وكان بأحد الأشراف وحده، وقال: ما عاينت أبا حنيفة في قول ولا فقه كان أبو حنيفة يقول به، تولى قضاء البصرة، وبها مات، وهو أحد الذين وُثِّقوا بالكذب.

(المجاهد الفقيه ٢١٣/١: ٢٤٤) والفوائد الفقيه: والأعلام للزركلي ٧٨/٣

زكريا الأصفاري (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ)

هو زكريا بن محمد بن زكريا الأصفاري، أبو يحيى، فقيه شافعي محدث مصر قاضٍ من أهل مصر، لعب شيخ الإسلام، كان فقيهاً محدثاً، ثم تطلب العلم في مصر، وبن قضاء قضاء مصر، مكث من التصنيف.

من مؤلفاته: «تحرير البنية في شرح البنية الوردية» خمسة مجلدات، و«مصحح الطلاب» - و«أسس الطلاب شرح روض الطالب» و«كلها في الفقه» وله «الفتاوى المحكمة» في الشرائع، و«غاية الأصول شرح لأصول» في الأصول، وله تكليف في الفقه والتصنيف واخذت وغيرها.

(الأعلام للزركلي ٨٠/٣: ٨٠) والكنوز المباشرة ١٩٩/١: ومصنف المطبوعات ١٨٣/١

الزهري (٥٨ - ١٢٤ هـ)

هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، من بني زهرة، من قرشي، تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء، سكن الشام، هو أول من دون الأحاديث النبوية، ودون فيها فقه الصحابة، فأنه أبو داود: جمع حديث الزهري (٢٣٠٠) حديث، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه مالك بن أنس وطيفه.

(تهذيب التهذيب ٢٤٤/٩ - ٢٤٤) وبذكرة الخطوط ١٦٠٢/١: والوفيات ١٤١/١: والأعلام للزركلي ٣١٧/٧

هو زيد بن ثابت بن قيس بن الفضا، من الأنصار، ثم من الخوارج، من أكثر الصحابة، كان كاتب الوحي، وكذا في الحديث، وشاعركه، وهاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم وهمس (١١) سنة، ثم في الدين فكان رأساً في القضاء والفقه والحكمة والفرائض، وكان أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعرضه عليه، كتب المصحف لأبي بكر، ثم ثمانين حين جهز المصاحف إلى الأنصار.

(الأعلام للزركلي: وتهذيب التهذيب ٣٩٨/٤: وغاية النهاية ٢٩٦/١)

الزبلي (شارح الكفر) (٧٤٣ هـ -)

هو عثمان بن علي بن يحيى، فقيه الدين الزبلي من أهل ربيع بالصومال، فقه حنفي، قدم له فقهه سنة ٧٠٥ هـ ودرس وألقى وفقر بشرع الله، كان مشهوراً بمرعة النحو والفقه والحكمة، وهو غير الزبلي صاحب «المصنوع».

من تصانيفه: «تبين المعاني شرح كثر المعاني» و«عدة» و«الفرق على تجميع الكبير».

(أعماله البنية في تراجم أخته ص ١١: والأعلام للزركلي ٣٧٤/١: والدرر الكامنة ١١٦/٢)

س

السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ)

هو محمد بن محمد بن علي بن محمد النكاشي من تلامذة السبكي، أبو نصر، تابع الدين الأندلسي، من كبار فقهاء الشافعية، ولد بآصفية، سمع بصخر دمشق، ففقه على أبيه وعمل الذهبي، سرع حتى ذاق أهله، فدرس مصر والشام، وولي القضاء بالشار، كما ولي بها عطاية الجامع

السير على (A(4) = 4, 4) (4, 4)

هو سنة خمس مائة من أبي بكر بن محمد بن أبي
 المصطفى السوطي، خلال أيام أبو الفتح. أحد من
 أسبوط، وشاباً بالهجرة بينه. بعض امر عموه سنة عه
 رومية سبصار حينه انقطع التأليف. كان له تأليفات
 مؤرخة أيضاً. وكان أحد أهل جده بمكة حيث واده
 وعنه نسخة. كان من راجع كتابه في التأليف. وله من
 الرجع حجة واحدة في المسحورة السبصار، ونحوه الأصناف
 وشذوذه وشرح في آخره مؤلفه فأما أكثر كتبه، ثم
 الأخذ من تصانيف شاذة منسوبة إلى نفسه حديثاً
 التمهيد وأما غيره.

وسببنا ان نعلم عدنا خمسة اوراق من : ١ الاناء
والسطح اربعة ٢ قديم الشبكه ٣ و٤ هروني مختلفي
وهو لا تعان في علوم القرنة ٥

[شذرات المذهب : ٥٦٨ : والجميع : ٧٧/٤]
والاعلام : ٧٧/٤]

ش

الحاشية :

محمد بن احمد بن الخضر قهر الاحلام الشافعي :
الجدال

التاسي:

عبد بن جل العطار - : القباء الكبي

النافسي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع.
من بني الطلب من قريش. أبا ثمة الهب لأبي
واليه بن شافع. عن أبي عبد الله بن مالك بن عمرو بن

الأصول و الحديث والفتا والتشريع. قال الإمام أحمد رحمه الله
 رحمه الله عليه: «أبو حنيفة أوسع الناس علما».

من تهادنه : « الأم » في هذه الآية مرادها هي
أخوت هذه الآية أحكام العتق : و « خلاف أخوت »
رضي الله عنه.

١٠٣٥

النشر الفلبيني (١٩٩٧-١٠٨٧ هـ). (مطبوعه
مطبعة مصر للكتاب)

هذه هي من علي. أموا الله... من أهل شمس،
مصرية مصر. فعليه شافعي تعلمه والله. وكما.
أتمنى لكم من صفوة.

من دعائه . حاشية على باب الخبز : « حاشية على المتداول : « حاشية على الجاهل . . . » »

١٤٠: وعبارة الأثر ١٧٢-١٧٦

الضرائب - ١٣٢٩ هـ)

هو شيخ سرحس بن محمد بن أحمد القريشي . فقه
شافعي مصري . أول مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٢٢هـ -
١٢٢٤هـ . تولى بالجاهد

من تصديقه : " حاشية على شرح بهجة الخلائق " و
 شروع معه الشافعي - و انظر في شرح مع الخواص في
 الأصول - و انظر في شرح تلخيص المذاهب - و
 الصلاة

[الأعلام الذي كل ١٦/١٠ ومحب المطبوعات
١٩٩٠. ومحب التهجيز ١٩٩٠]

أشربني (٩٧٧ هـ -)

هو عمه من أحد أشربني، شمس الدين، فقيه شافعي، مصري، توفي عن أهل القاهرة.
من تصانيفه: الإيضاح في حل ألفاظ الشافعي: «
ومفاتيح المحتاج في شرح المنهاج» لموتى: كلاًهما في
أصفه. وله «تفريعات على المغنول» في البلغة: و«شرح
سراة القطر».

[الأعلام للمزركي ١/٢٣٤: وشمران الذهب
١/٢٣٨: وكتاب «المؤنة» ومعه الطحاوي
١/١١٠٨:]

أشرفاوي (١٦٥٠ - ١٢٩٧ هـ)

هو عبد الله بن حجازي من إسماعيل الأزهري،
المتوفى: من أهل قرية «الطروبة» بديرية الشرقية
مصر، فقيه شافعي وأصولي وعبد مؤرخ ومشارك في
بعض الأمور، تلمذ بالأزهر، وولي مشيخة.
من تصانيفه: «مع التذير الأخير شرح التذير» في
مروج العقبة لشافعي، و«التحفة الالهية في صفات
الشافعية»: و«حاشية على نعمة الطال».

[هدية المارقي ١/١٨٨: ومعه المؤلفين ١/١١٠
والأعلام ١/٢٠٦:]

أشرفياني (٩٩٤ - ١٠٦٩ هـ)

هو الحسن بن عمار بن علي الشرفياني، فقيه حنفي
مكث في التصنيف، نسبته إلى شري بلولة (باشقريه) جاء
به والده بها إلى القاهرة، وهرم من سنوات، فأنشأ بها
ودرس بالأزهر، وأصبح المقبول عليه في الفتيا، توفي في
القاهرة.

من كتبه: «نور الإيضاح» في الفقه: و«سراة» مرافي
«إصلاح» و«أخلاقه ذاتي الأحكام»: و«حاشية على درر
الحكام» للاخبر.

[الأعلام للمزركي ٢/٢٢٥: وخلاصة الأثر ٢/٣٨]

أشرواني (كان حياً ١٢٨٩ هـ)

نسبه عند أخيه أشرواني، في تحفة لرحمة.
في «المنشأة على نعمة المذبح لآل حجر» في مروج
الشفاعة، وللمسححة، المطبوعة بمكة «الدرر مكة
المنكوبة» وبأقربها أنه تم كتابته المذكور هناك سنة
١٢٨٩ هـ. وبشعره عليه صاحب «توضيح الصنفين»
كشجرا. ويعلم من تتبع كلامه في النعمة من تلامذة
الشيخ إبراهيم السجيري: كفي في النعمة (١٠٠١)
[متر: نعمة المحتاج، وبرو كلسيك: المنكوبة
١/١٨٨:]

أشرب (٧٨ هـ -)

هو شرح من الحارث بن قيس من أهل الكندي، أبو
أمية. من أشهر القضاة في صدر الإسلام، أصله من ولاد
الدرس الذين كانوا يأتون كند في زمن «س» من أهل
عقب وسند ولم يسمع منه. ولحقه الكوفة في زمن عمر
ومعتمد وهي معاوية. واستقر في أيام الخليفة معاوية
سنة ٧٧ هـ. كان ثقة في الحديث، مأثور في إسناده، له
نسخ في الشعر والأدب، مات بالكوفة.

[سند البهني ١/٣٢٦: والأعلام للمزركي
٢/٢٣٩: والمؤلفات ١/٨٥:]

أشعي: (١٩ - ١٠٣ هـ)

هو عاصم بن شريك الشعي، نعمة من جليل.
منسوب إلى الشعب (شعب همدان) ولد بالكوفة،
وهو رواية فقيه، من كبار التابعين. أشهر عظمه، كان
فتناً فيهم. أخذ عنه أبو حنيفة وغيره، وهو ثقة عند أهل
الحدوث، اتصل به عبد الملك بن مروان. فكان يدينه
وسيسره. أرسله سفيراً في سفارة إلى ملك الروم. خرج مع
أبى الأشعث فلما قدر عليه أجباه عاصم في نعمة
عشيرة.

[تذكرة الحفاظ ١/٧٤ - ١٨٠: والأعلام للمزركي
١/١٠١: والوفيات ١/٢٤٤: والسادة والهاية ١/٤٩: وزياد
الهديب ١/٦٩:]

الشمس الرملي : ر. الزا.

صالح بن سالم الخولاني (٢٩٧ هـ -)

هو صباح بن سالم الخولاني ، حوز عبد أبو محمد بن علي ، شالكين ، كان جامعاً للعلم نفعه الشافعي ثم مال إلى مذهب المالكية ، روى عن ابن وهب والشافعي .
[تزييت اللاتيك وتقرية : المسالك ١٨٧٢]

ابنهاب الرملي : ر. الرملي

الصاوي (١١٧٥ - ١٢٤١ هـ)

هو أحمد بن محمد الخولاني الشوبه الصاوي ، فقيه المالكي . أحمد عمر الدردير والدموني . سبته إلى «أهواء» لمصر . ١١٧٥ هـ ، توفي بالهجرة الشريفة .
من مؤلفاته : « حاشية على شرح الفقه الجلالين » ؛
« حاشية على شرح الدرر لأب القائل » ؛ وغيرها .
[شجرة النور ص ٢٦١ ، والأعلام للزركلي ١٢٣٢]
والمواهب المنة ص ١٦٤]

الصديق ، أبو بكر : ر. أبو بكر الصديق

الصديدي العدوي (١١٩٢ - ١١٩٩ هـ)

هو علي بن أحمد العدوي الصديدي ، وذي صعيد مصر . وفد الماهرة . فقيه المالكي عفيف . درس بالأزهر .
أحد عبد البشار والدردير والدموني وغيرهم . قال عنه أحد كتب شجرة النور « شيخ متابع للإسلام . وعبد العلماء للأعلام ، إمام الفقهين » .

من مؤلفاته : حاشية على شرح أبي الحسن المسمى كفاية الطالب على إمداد ، وحاشية على شرح الرضا .
عن مختصر خليل ، وحاشية على شرح المحرر على المختصر نفسه . وحاشية على شرح أسلم .

[شجرة النور الثابتة ص ٢٤٩ ، والأعلام للزركلي ١٢٣٢ : ١٢٣٦]
[١٢٣٦ : ١٢٣٦]

الصباحي (القرافي) : ر. القرافي

الشجاني :

شرد بالشيخين ، ١٠ كلام الفقيه وأهل المعاد ، أو بكر ومعه رضي لله عنها .

وشراد بالشيخين في كلام أحمد بن النجاشي ومعه رضي الله عنها .

وشراد بالشيخين عند الحنفية . إمام أبو حنيفة ومعه : أبو يوسف .

وشراد بالشيخين عند متأخري الدعوة الرملي صاحب «فتح بحر شرح الوحد» والتوحيه صاحب «الفتح شرح المذهب» .

أما سعد متفاني الشافعية فمعه : شيخين أوجاهه أحمد بن محمد الأسعاري . (١ - ٢ - ٣ هـ) ، والفقه عند الله بن أحمد الزورق (٢ - ٣ هـ) كما ذكر ذلك السكي .
شطبقات ١٩٨٣ حيث قال : « ما شجرا بعد بقين يسمى ، مرفقة حوامتين وفرفقة المرافقين » .

ص

صاحب المداينة : ر. المرفقة

الصباحي :

الشايد : « أصحاب » عند الحنفية كما في الجواهر النفية (١٢٩/٢) أبو يوسف ومعه بن الحسن صاحب أبي « دعة رحمهم الله جميعاً لا يريد الحنفية غيرها من بين أصحاب أبي حنيفة . (ر. أبو يوسف ، محمد بن الحسن) .

من مآثره ريش وأوت في الإحلام، حين إنه أسلم فل
المجرة، هاجر متأخراً. وشهد الصبح وحياً. وكان الخلاء
يملؤه.

[الأعلام للزركلي ٣٥/٤، والإصابة: وأسد القارة]

عبد الله بن الزبير (١ - ٧٣ هـ)

هو عبد الله بن الزبير بن العوام من بني أمية من
قرش. فارس قرش في زبيرة. أمه فهاة بنت أبي بكر
العبدن. أول مولود للمسلمين بعد الفجر. شهد فتح
إفريقية زمن خلافة، ويروي أنه بالخلافة بعد وفاة يزيد
بن معاوية، فعكف مصر وأحجار اليمن وجران وأحراق
ومصر الشام. وكانت إقامة بكة. ستر إليه عبد الملك بن
مروان حيناً مع الحاجب بن يوسف، وثاني حصار الحجاج
لكنه جعل ابن الزبير له في صاحبين ٣٣ حديثاً

[الأعلام للزركلي ٢١٨/٤، وفتح الوفيات ٢١٠/١]

وبن الأثر ١٣٨/٤]

عبد الله بن عباس: ر: ابن عباس

عبد الله بن عمر: ر: ابن عمر

عبد الله بن عمرو (١ - ٩٥ هـ)

هو عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو محمد. صحابي
قرشي. أسلم حين أبيه. قال عنهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم: هم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وألم عبد الله.
كان عتبة في السادة عمر بن الخطاب. وكان أكثر الصحابة
حديثاً. وروى عن عمر وأبي المقداد وعبد الرحمن بن عوف
(٤٠) وهم من الصحابة، وحدث عنه بعض الصحابة وعدد
كثير من التابعين. امتأذ النبي صلى الله عليه وسلم في
كثيرة ما كان يسعه منه فأذن له، فكان. وكان يسمى
صحبته تلك «الصادقة».

[طبقات ابن سعد ٨/٤، والإصابة ٣٥١/٢، ونهذب

التهذيب ٢٢٧/٥]

بعداء والنصرة ونفعه عن أبي بكر الثاني وأمره. يمكن
الشام مدة ودرس بها. نزل ببيت المقدس. وأخذه حبه
جدة. ونزل بالامكثير به.

من مصنفاته: «شرح رساله بن أبي زبيرة»
و«الخواص والشمع» و«الشرح الملوك».

[التبصير من ٢٧٦: وشذرات الذهب ١٦٢/٤
ومجمع المؤلفين ٢٦/٦]

الطهطاوي: ر: الطهطاوي

ع

عائشة (٩ في هـ - ٥٨ هـ)

هي عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن
عسكان، أم المؤمنين، وأنها بناء المسكن. كانت أديبة
عالمة. كتبت سأم عبد الله. لها خطب ومواقف. وكان
أكثر الصحابة يراجعونها في أمم المدرس. وكان مسروق إذا
روى عنها يقول: حدثني الصديقة بنت الصديق، نعمت
على عسكان ورضي الله عنه في خلافة أبيه، ثم لما قضى
خفيست لقتله. وخرجت على علي رضي الله عنه، وكانت
موفها بمحروف يوم الجمل ثم رجعت عن ذلك، وردعا على
إلى بينها معزة مكرمة. للزركشي كتاب «الإجابة لما
استدركه عائشة على الصحابة»

[الإصابة ٣٨٩/٤، وأعلام النبلاء ٧٦-٧٧، ومنهاج
السنة ١٨٢/٢ - ١٩٨]

العباسي بن عبد المطلب (١١ في هـ - ٣٢ هـ)

هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم. هم رسول الله
صلى الله عليه وسلم، وجد الخلفاء العباسيين. كان في
قرش سيداً مشهوراً بالزلفي. وكانت إليه عقابة الحاج،

عبد الله بن مسعود (٣٢ هـ)

[مسند الضرر ٣/٣٠ - ١٢٨ وصححه المؤلفين
١٣٧٩/٥ ، والأعلام ٤/١٥٨]

عثمان بن عفان (١٧ ق هـ - ٣٥ هـ)

هو عثمان بن عفان بن أبي العاصم - قرشي أموي - أمير المؤمنين، وقالت الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة من المسلمين إلى الإسلام. كان غنياً شريفاً في الخاصة، وبذل من ماله في حرة الإسلام. زوجه التي حملت عليه وصحة بنته ربيعة، فلها ماتت روحه. الأندلس لم تكتفهم عيسى بن النخعي. سويج بالخلافة بعد أمير المؤمنين عمر. والسبع دفعه الفتوح في أيامه. ثم جمع العراق. وأخيراً حادته تسعة المصنف الإمام. نعم عليه بعض الناس بدم بعض أثاره في الولايات. فله بعض احارج على سائر من الأئمة وهو يقرأ القرآن.

[الأعلام للزركلي ١/٣٧٠ هـ عثمان بن عفان
لصادق إبراهيم عرجون، والده - والتاريخ ١٥/١٧٦]

العدوي :

علي بن أحمد العدوي الصمدي : و : الصمدي
العدوي .

عطاء (١١١ هـ)

هو عطاء بن أسلم أبي - يجمع - يكنى أبا محمد ، من صبر السابغين - من مؤلفي الخلفاء (راي) كان أسرة متفعل الشعر، معدود في الكثيرين، سبع عشرة، وأبو هريرة، وابن عباس ، وأم ميمونة ، وأبا سعيد ، ومن أمه الأرواحي وأبو حسيمة رضي الله عنهم جميعاً ، وكان مقرباً مكة . شهد أنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتية . وحتماً أهل مكة عن الأئمة عنه . مات بمكة .

[تذكرة الحفاظ ١/١٩٦ : والأعلام للزركلي ٥/٢٩٦ :
والتهذيب ٨/١٩٩]

هو عبد الله بن مسعود بن غافر من عبيد اهلان، أمر هند الرحمن من أهل مكة. من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً، ومن السابقين إلى الإسلام، حاجر إلى أرض الحنة اعترين. شهد براء وأسد والخدي والكهده كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان ملازماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان أقرب الناس إليه هدراً وذللاً وسدلاً. أخذ من فقه سبع سورة لا يداوم فيها أحد. بن عمر إلى أهل الكوفة ليعلمهم أمور دينهم. له في الصحيحين ٨١٨ حديثاً.

[الطبقات لابن سعد ٣/١٠٩ ، والإحصاء ٢/١٣٨
والأعلام للزركلي ٤/٤٨٠]

عبد الله بن معقل (٥٧ هـ - قبل ٦٠ هـ)

هو عبد الله بن معقل ، أبو سعيد أو أبو ريان ، وبطل أبو عبد الله "الرحمن" من مزينة من مشاهير الصحابة، شهد سعة الفجرة. سكن المدينة. وهو أحد العشرة الذين معهم عمر ليهنوا الناس بالهجرة.

[الإحصاء في تسمية الصحابة ٢/١٣٧٢ وتيسر
التهذيب ٦/٤٢]

عبد الغني النابلسي (١٠٥٠ - ١١١٢ هـ)

هو عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي . من علماء الحنفية . ولد ونشأ في دمشق ، رحل إلى عدة بلدان ، واستقر بمشقه إلى أن توفي . كان فقيهاً متبحراً ، مشاركاً في أنواع من العلوم وسكناً من التصنيف ، اشتهر بأدبه في التصوف .

من تصنيفه « رشيدات الأعلام في شرح كفاية الطلاب » في فقه الحنفية ؛ ورسالة « كشف استرغن رضية اسود » و« ذخائر الموارث » في الدلالة على مرضع الحديث .

عكرمة (٢٥٠ - ١٠٥ هـ)

هو عكرمة بن عبد الله بن عبد الله بن عباس . وقيل لم ير له عبداً حراً من عمار . وأتقن بعده . بهي معتق بعدت . أمه ابن عباس بن هاشم الناس . أتى نخدة الحاروري وأخذ منه وأبى الخوارج . وبشره وأقر به . ثم عاد إلى نوبة . فعليه أميرها . وحسن حسن ذات . واجه ابن عمر وغيره . بالكلب على ابن عباس . وروى عنه كثيراً من مناه . وثقه آخره .

(التمهيد ٢٦٣/٧ - ٢٧٣ : والأعلام للسريكل ١٣٧٥ . والمعارف ٢٠١/٥)

علاء الدين : ر : بن التركماني

علقة النخعي (- ١١٠ هـ)

هو علقمة بن قيس بن عداة بن مالك النخعي . أبو شمس . من أهل الكوفة . لهبي . وروى الدارقطني في صحبه علي . وشهد معه حرب الخوارج بامير . كما شهد معه صديق . ابن عمر . وأقام حواريه سنين . وروى عنه . وسكن الكوفة . روى عن حماد . ومحمد . وعبد الله بن مسعود وغيرهم . وأخذ عنه كثيرون . روى القرآن على ابن مسعود . وروى عنه . وهو أحد أئمة السنة الذين كانوا يقرئون الناس . ويعتصمون السنة . وهذا الناس عن رأيهم . كان حليمة فقيهاً إماماً بارعاً طيب الصوت بالقرآن . شاعراً بقل . صاحب غير . وروى . بلغ من علمه أن إماماً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينادونه ويعتصونه .

(تهذيب ٢٧٦/٧ : وتاريخ بغداد ٢٩٦/١٢ : وذكره الحفاظ ٤٩/١)

علي (١٣٠ هـ - ٤٠ هـ)

هو علي بن أبي طالب . واسم أبي طالب : هاشم . وهو علي بن عبد المطلب . من بني هاشم . من فريزر . أمير المؤمنين . وأبى الخلاء . له دين . أحد الفرة المشرب

بالحق . زوجه النبي صلى الله عليه وسلم . فاطمة . وهي اخته . بعد مقتل أمير المؤمنين . فلم يستقم له الأمر حتى قتل بالكوفة . كثرة الخوارج . وغلاة الشيعة . قدسوا على الخلفاء الثلاثة . وبهذه علا حتى رجع إلى مقام الأسوة . يدب إليه : حج البلاغة . وهو مجموعة نعت وحكم . أشهر الشعة في القرن الخامس الهجري . وبنت في صباه سنة له .

(الأعلام للسريكل ١٠٨/٥ : ومناهج السنة ٢/٣ : ومناجها : دار ناصر العزة ١٣٣/٢ : وما يدها)

علي القاري (- ١٠١٤ هـ)

هو علي بن علي بن محمد الخواري . القاري . من تدير . من أهل حره . فرمى مكة وما توفي . فيه حبي . مشارك في المسرة . ويكثر من التصديق . بعد أحمد . صدره . الصدق . مقرر . بعد بالمعنى . والتميم .

من تصانيفه : « حاشية » على صحيح الفهر . « شرح إحداده » لـ « لمرصاتي » : « شرح الوفاة في مسائل الفقه » : « وكناه في فروع الفقه الحنفي »

(خلاصة الأثر ١٨٥/٣ : وكتبه لعرفان ٧٠١/١ : ومسبب المؤلفين ١١٠/٧)

علي بن الشاذلي (١٦١ - ٢٣٤ هـ)

هو علي بن عبد الله بن جعفر السدي . أبو الحسن . ابن الشاذلي . أصله من ناسة . ولد بالبصرة وتوفي بسمرقند . رأى . محمد . جعفر . السدي . ومشارك في حق السوم . سمع ابن عبيدة وطيفه . وأخذ عنه القليل والمعاري وأبو داود . وبهره . قال عبد الرحمن بن مهدي . كان ابن الشاذلي أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة حديث سعد بن عبيدة .

من تصانيفه : « السنن في الحديث » : « تفسير قريب الحديث »

(حشوات الشاذلية لـ « السبي ٢٦٦/١ : وذكره الحفاظ ١٥/٢ : ومسبب المؤلفين ١٣٣/٧)

عمر (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ)

أبو عمر علي بن عمر، فقيه البصرة، فقيه فاضل، ثم استعمل فاضلاً. وكان قد اشتهر بفتنه فلم يثنى فيها. قاله محمد بن سيرين: لم يرق البصرة أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بفصل عن حمران بن حصين.

[الإصابة ٢٩٣/٣؛ وأسد السادة ١٣٧/٤]

عمره (٩٥٧ هـ -)

هو أحمد، شهاب الدين، الرضي، الملقب بمعمرة. لقبه شافعي مصري. قال ابن العماد: «هو الإمام العلامة المحقق، انتهت إليه أرباب في تحقيق الذهب. كان علماً زاهداً ورعاً حسن الاختلاف. أحمد عن ابن أبي شريف والنور المحمي».

من آثاره: حاشية على شرح جمع الموامع للمسكي.

وحاشية على شرح كنز الج.

[معجم المؤلفين ١٣/٨، وشذرات الذهب ٣٩٦/٨]

عياض:

الفاضي عياض بن موسى الجصبي؛ ر: القاضي عياض.

غ

الغبريني (٨٩٣ أو ٨٩٥ هـ -)

هو عيسى بن أحمد بن محمد أبو مهدي الغبريني بضم لحي، أبو مهدي، نوبسي، من كبار علماء المالكية كان ممن يجتهد في المذهب، ولي قضاء الجماعة بها، كما ولي حطابة جامعها الأعظم - جامع الزيتونة - بعد شيخه ابن عرفة، وهو ممن يطلق به حفظ المذهب بلا مقلعة. أخذ عنه جماعة غالبيتهم من تلاميذ ابن عرفة.

هو عمر بن حفص بن غوثان بن نعل، موطنه في الحاروثي. صاحب رسومات على الله عليه وصلى وأُمِّ المؤمنين، ثانياً الخطباء الراشدين، كذا أنشئ على الله عليه وسلم يدعو الله أن ير الإسلام بأحد العمرين، فاسم هو. وكان إسلامه قبل الهجرة بخمس سنين، وأظهر المظنون ديبه. ولزم السبي على الله عليه وسلم، وكان أحد وزرائه. وشهد معه انشاهد. باعه للمسلمون خليعةً بعد أبي بكر، فاستجيب الله في عهده لفتوح، ونشر الإسلام حتى قيل أنه انتعش في عهده اثنا عشر ألف سنة، وضع التاريخ المجري. ودونوا له من نفسه أبو زينة الجوسي وهو يعلو لصاحبه.

[الأعلام للمزركلي ٢٠٤/٥؛ وسيرة عمر بن الخطاب لتشيخ على الخطاطوي وأمنه ناجي، و«الحاروثي عمر» محمد حميد فيكون]

عمر بن محمد الغزيري (٦٦ - ١٠٩ هـ)

هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم. مرثي من سني أمية. الخليفة السابع، ربما قيل «الغالب» الخلفاء الراشدين» لعذله وحزمه. مددوه من كبار التابعين. ولد ونشأ بالمدينة. وولي إمارتها للوليد، ثم استنصره سليمان بن عبد الملك وولى الخلافة عهد من سليمان سنة ٩٩ هـ قبله العدل، وسكن القفر.

[الأعلام للمزركلي ١٢٠٩/٥؛ وسيرة عمر بن عبد العزيز لابن الجوزي؛ والخليفة الراشد عبد العزيز صيد الأهل]

عمران بن حصين (٥٩ هـ -)

هو عمران بن حصين بن حبيب بن حلف الخزاعي الكندي، أبو نعيم، كان من فضلاء الصحابة وفتحهم. أسلم عام هجر، وغزاه رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوات. أخذ منه الحسن وابن سيرين وغيرهم، بعده حمر بن الخطاطب إلى البصرة ليقتله عنها، استنصره عبد

[شهداء السيرة لتركه من ١٤٢٠ وبين ذلك من

] ١٦٣

الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي شاذلي
لوائ. - - - - - إلى أحرار (بالشاذلي) من طريفة أهل
سجستان وصاحب السيرة إلى أحرار عكاري، و
مفتاح عكاري، وكان أبو حامد، أزهو تفتيح لوائ
نسبة إلى «أحرار» عربية من فرق حوس. فقه شافعي
أصولي، متكلم، مفسر، وعلم إلى مفسر، فاضل،
وتمام، فسر وما إلى غير.

من مؤلفاته: «اللب» و«الربيع»
«الوجيز» و«الاختلاف» و«الغزالي» و«الغزالي»
«الخلاصة» و«الجامع» و«الغزالي»

[طبقات الشاذلية ١٠١٩ - ١٠٢٠] و«الغزالي»
لوركي ٢٤٧٧٧ و«الغزالي» بالبيات ٢٧٧٧

علام الخلال :

هو عبد العزيز بن محمد، أبو بكر، أبو بكر (علام
الغزالي)

ف

الغزالي (٧٧٥ - ٨٣٢ هـ)

هو محمد بن أحمد بن علي بن أبي طالب البجلي
أحد رؤساء الفقه الشافعي، صاحب مؤلف، وله مؤلفات
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان
من تلاميذ «أحمد بن محمد بن أبي طالب»
في تاريخ مكة وأثرها ورسالة من أحرار، وهو فاضل
العلم بأحرار الشاذلية، وهو «أحمد بن أبي طالب»

[مجموع الشاذلية ٣٠٠٨ - والأحرار لوركي
٢٧٧٧، و«الغزالي» ١٩٩٧]

الغزالي (٦٥٩ - ٧٣٤ هـ)

هو محمد بن أبي علي بن سالم بن عبد الله الشاذلي،
أحد رؤساء الفقه الشافعي، أبو حمزة، الشاذلي، مؤلف
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان
أحد رؤساء جماعة وعلموه، وكان فاضل، وكان
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وله مؤلفات.

من مؤلفاته: «التحصيل» و«الغزالي» و«الغزالي»
أحمد بن أبي علي بن سالم بن عبد الله الشاذلي، مؤلف
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان

[الغزالي ١٩٩٧ - والغزالي ١٩٩٧]
ومحمد المؤلف ١٩٩٧

الغزالي (٧٧٢ هـ)

هو محمد بن محمد بن عبد الله الشاذلي، مؤلف
أحد رؤساء الفقه الشافعي، أبو حمزة، الشاذلي، مؤلف
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان

[الغزالي ١٩٩٧ - والغزالي ١٩٩٧]
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان

أحمد بن أبي علي بن سالم بن عبد الله الشاذلي :

هو محمد بن محمد بن عبد الله الشاذلي، مؤلف

أحمد بن أبي علي بن سالم بن عبد الله الشاذلي :

الغزالي (٣١٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن عبد الله الشاذلي، مؤلف
أحد رؤساء الفقه الشافعي، أبو حمزة، الشاذلي، مؤلف
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان
أحمد بن أبي علي بن سالم بن عبد الله الشاذلي، مؤلف
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان

[الغزالي ١٩٩٧ - والغزالي ١٩٩٧]
والغزالي، وهو في فقه الشاذلية، وكان فاضل، وكان

الفقه السبعة :

الفقهاء السبعة عبارة بطلقها الفقهاء على سبعة من الثمانية كانوا عناصر من المدرسة الكوفية، وهم : سعيد بن المسيب، وعروة بن الريم والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ومحمد بن عبد الله بن حنبل بن محمد، وحارث بن زبدي بن ثابت وسليمان بن يسار. واشتغل في السابع قبل هو أبو سليمان عبد الرحمن بن عوف وهو قول الأكثر، وقيل هو سليمان بن عبد الله بن عيسى بن الخطاب، وقيل هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزازي.

(الأعلام للدركلي ١/٤٠٠ - وشجرة النور الزكية ص

١٦)

ق

القاري : ر : علي القاري

القاسم بن سلام : أبو عبيد : ر : أبو عبيد

القاساني : ر : الكاماني

القاضي أبي يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)

هو محمد بن الحسين بن محمد بن علي بن أحمد بن الفراء شيخ الحنابلة في وقته. وهام عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون. من أهل بغداد. ولاء الخلفاء العباسي نصرة دار الخلافة والحرم وحرزاً وحولاً.

من تصانيفه : « أحكام القرآن » ١ و « الأحكام السلطانية » ١ و « المغرد » ١ و « الجامع الصغير » في الفقه : و « المدونة » و « الكفاية » في الأصول.

(طبقات الحنابلة لأبي يعلى ١/١٦٣ - ١٢٣٠ والأعلام للدركلي ١/١٣٦) وشذرات الذهب ٣/٣٠٩]

قاضي زاده (٩٨٨ - هـ)

هو أحمد بن بدر الدين : شمس الدين الشهير بقاضي زاده (أي ليس القاضي). من فقهاء الحنفية في الدولة العثمانية. كان أبوه قاضياً في مدينة أدرنة في دولة السلطان بايزيد حانه فشقاً في حجر والده وقراً على علماء عصره، فمير جوي زاده ومحمد جلي. ودرس في مدرستين بروسا والقسطنطينية وأدرنة. فله قصائد حلب وغل إلى قضاء الحكاري ولاية «روم إيلي» ثم نفاذ الحوى سائر المصطنعة خدم على الإنشاء إلى أن توفي في القسطنطينية. كان فاضلاً صلوا في دته رفيع لقدر عزيز الشمس بجايه لاس إلا أنه كانت فيه حدة زائدة من الحساد.

من مؤلفاته : « نتائج الأفكار » وهو تكملة لخاشية فتح القدير على الهداية من أول كتاب التوكاة إلى آخر كتاب : و « حاشية الشجر » و « رسائل أخرى.

[شذرات الذهب ٨/١١٤ : ومجمعه الطبوعات من ١١٨٨ ولعمدة كتظهير في ذكر أدنبل لزوم الطبع بمشروعات الأعيان ٢/٣٨٧ ط البعينة]

القاضي عياض (٧٦١ وغتة الغض ١٦٦ - ٤٤٤ هـ)

هو عياض بن موسى بن عياض البصري النسي، أبو الفتح. أصله من الأندلس ثم انتقل آخر أجداده إلى مدينة هامة، ثم من هامة إلى صتة. أحد علماء المالكية. كان إماماً حافظاً محدثاً فقيهاً منبجراً.

من تصانيفه : « التنبيهات المستطعة في شرح مشكلات الدولة » في فروع الفقه المالكي، و « الشفا في حثوث المصطفى » و « كمال العلم في شرح صحيح مسلم » و « كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام ».

وهو ي. عاصم، عنده من محمد بن أبي الحسن، أبي
الحسن (٦٣٠ هـ) من القضاة افعلة، لأخيه كمال
بن محمد بن محمد ٦٣٩

٧٥٥٩ : مخطوطات المخطوطات (١٥٠٠ : ١٥٠٠) : مخطوطات المخطوطات (١٥٠٠ : ١٥٠٠)

فصلنامه (۵۹۲ هـ)

هو حسن بن منصور بن عمود (الأجداد المشهورين)
باصطلاحهم، من تيار هذه الحجة في الدين، وهما
دولة دولة في كتاب التاريخ، وهو أول من
أصبح في تاريخه.

من تصابحه : الفاضل ، ج : ز : اؤتمزي : - و : شير
نحوه احمد :

١٠٠ | الجوهري في معرفة الصحابة - ٢٠٠٤ - دار المؤلف - بيروت - ص ٦٤

(1984-85)

هو قتيادة من جماعة من قادة القوسى . هو من
القوسى . ولد عربياً . أحد القسرى . وخدم القسرة
قال أحد من حبل . هذه أقطاع من القسرة . وكان مع
عشرة جامعة رئيساً لمرجة . ومعه ثلثه لواءه
القسرة . والقسرة . وكان من القسرة . وكان من
القسرة . ما . ما . ما .

[السلامة العامة، ٢٠١٦؛ وند كيو، حفاظ، ٢٠١٥]

الفوری (۳۹۴ - ۱۴۸۱ هـ)

ہم محمد بن احمد بن جعفر بن محمد التہجدی
کے دور میں، قلعہ بغداد میں اکثر احمقیت کرتے تھے۔

من مصنفاته : اعتمد المتهر - سبعة " عشر
العاوي : " من أكثر الكتب تداولا في الطبعة : و " شرح
فقه الزكوى : " و " شرح " .

الحمد لله العبد (٩٣/١) ونسب الخراج والتجربة
الظاهر (٥/٣٤) |

انقرای (۹۲۶-۹۸۴ هـ)

هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، أو العباس،
شهاب الدين العراقي الفقيه من صنفه، فقه من ربه
الاصحاب بسببه إلى الحققة وهي جملة تتجاوز لقم الإله
الشعبي، و ما عداها، فقه مالك، مصري التولد وكذا
الشافعية، من الجبراسة الصفحة منه، والحمد لله.

من تصديفها : « العروق » في اللغة الفقهية :
« الخبيرة » في اللغة : « شرح لتفصيل المصوب
الأصل » و « الأحكام في نفع المخبر من أحكام »
[الأعمام لمزكي] وانسج من ٥٢ - ٦٧ [بشره
النور ص ١٨٨]

نفاذ ۱۳۶۷-۱۳۶۸ هـ

هو عبد الله بن محمد بن عبد الله، أبو بكر، المروزي،
 تاج العبد المروزي (صحيح الترمذي)، له (إلى مرو
 الشاهين) كتب بالعماء، وأبو صاعته كانت عين
 (أعبد)، وقد سمي، والتفصيل الصغير، وأبو
 نعمان الحاشي الكبير، الذي ذكره، فقه شافعي، شرح
 غير سابق من الشافعية، كان في سنة وأمره بعد
 وأداس، وأزاني عمه، الأتقي، سنة، شغل بأمره على
 نحو (به) فقهية من (أعبد) بترجمة به، وبغيره
 على من.

[illegible]

(A.P. 7-179) ١٧٩

هو محمد بن أحمد بن علي بن نصر، أميرك، صخر
 الإسلام الانساني، الضعيف، الغاني، المودود
 المنعم، الذي ينفذ ما يرضى من شهر عنة سائر كرم.

ك

الكاساني (٥٨٧ هـ)

هو أبو بكر بن سعد بن أحمد ، علاء الدين . منسوب إلى كاسك (أو قاشان ، أو كاشان) بلدة بالتركستان . حلف بريحون . من أهل حلب . من أئمة الحنفية . كان يسمى : « ملك العصر » . أخذ من علاء الدين السمرقندي وشرح كتابه المشهور « تحفة الفقهاء » ، تولى بعض الأعداء . نقل الدين الشهيد . وتوفي بعد .

من تصانيفه : « مدافع » وهو شرح تحفة الفقهاء . و « اختلاف الدين في أصول الدين »

(التبية من ٥٣ ، والنهاية المص ١٤١٧ ، والأعلام للزركلي ١٤٦/٢)

الكرخي (٢٦٠ - ٣٤٠ هـ)

هو محمد بن عبد بن الحسين ، مؤلف الحاشية الكرخي . قبة حنبلية . انتهت إليه رئاسة حنبلية بالعراق . مؤلفه : « الكرخ » ووفاته بغداد .

من تصانيفه : « جواهر الأصول التي فيها مدارج من المحققين » ، و « شرح الجامع الصغير » ، و « شرح الجامع الكبير » ، و « كلامه في فقه الحنبلية » .

[الأعلام للزركلي : والمؤلف شيخ من ١٠٧]

الكردي المدني (١١٢٧ - ١١٩٤ هـ)

هو محمد بن سليمان الكردي المدني ، ولد بهشتي وشا من مدينة واسط . أخذ بها من فقهاء الحنفية بالدار حجازية . صاحب مؤلفات فقهية تولى أثناء الحاشية بالمدية .

من تصانيفه : « الفرائد الحنفية » بعضه نقله من

صبيه شافعي . كان حافظاً لمعاد الذهب وشوارده . وتنف على انقاضي أبي منصور الطوسي ثم قدم بغداد وادرس بها بسند الشيرازي . انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره . تولى شيرازي من الحكومة نظامية ببلدة بغداد واستمر إلى أن مات .

من تصانيفه : « حلية العلماء في مذاهب الفقهاء » : صنفه للحنبلية المتطهرين ، ولذلك يعد هذا الكتاب « المتطهرين » : « المصنف » وهو كالشرح للكتاب المذكور « الشريعة في المذهب » : « الثاني » في شرح مختصر الزكي

[طبعات الشافعية لآل أبي بكر ٥٧١٩ : ووفاته الأبيد ٥٨٨/١ : مشذرات المذهب ١٠٩/١ : وكشف الظنون ١١٠/١ : والأعلام ٢١٠/٦]

الآبقال الكبر (٢٩١ - ٣٩٥ هـ)

هو عبد بن علي بن أبي الفداء ، أبو بكر بن عبد الله « الشافعي » وهو من مدينة بغداد من أراء النهر . من أكابر علماء عصره صاحب الحديث والأدب والفتنة . روى عن مشايخه . الشافعي في بغداد . مؤلفه ووفاته في الشافعي (وراء به سيجون) رجل إلى خراسان والعراق وبلاد وأجناد . من كتبه : « أصول الفقه » : « و » « محاسن الشريعة » : « شرح رسالة الشافعي »

[الأعلام للزركلي ١٢٩/٧ : وخصائص السبكي ١٢٩/٧ : ووفيات الأعيان ١٢٩/٧]

القليوبي (١٠٩٩ - ١١٠٩ هـ)

هو أحمد بن أحمد من سلافة ، شهاب الدين القليوبي . فقيه شافعي . من أهل قتيوب في مصر . له حاشية وشروح ورسائل .

من تصانيفه : « رسالة في فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس » : « الصلاة في الصلاة » في عصره بوقت واقعة : وحاشية على شرح المنهاج .

[الأعلام للزركلي ، وانجي ١٧٥/١]

المقاني ، الشمس (٨٥٧ - ٩٣٥ هـ)

هو محمد بن حسن ، المقاني ، شمس الدين ، أبو محمد . من أهل مصر ، فقيه مالكي حافظ بامذهب . عفى . أحد من أشيخ أحمد زروق وغيره . كان أخا لحاكمون عليه وبترامود . وجد الشيخ به في الفتوى وغيره . وهو أبو محمد بن حسن أبي عبد الله الشهير به عن العيين القلبي . له طرد (حوت) مخرجة على مختصر خليل .

[شجرة النور الزكية ص ٢٧١]

م

المأزري (٣٣٣ - ٤٠٠ هـ)

هو محمد بن محمد بن عمواد المازري ، أبو منصور . نسبته إلى « مأز » هلة بمرند . من أئمة النكاحين ، وهو أصولي أيضا . نفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني ، ونفقه عليه الحكيم الفقهني إسحاق بن محمد السمرقندي وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدي .

من تصانيفه : « كتاب التوحيد » ، و « متخذ المشرع » في الفقه ، و « المجلد » في أصول الفقه .

[فوائد البية ص ١٩٩ والمجاهر الصفة]

المأزري (٤٥٣ وقيل ٤٤٣ - ٥٣٦ هـ)

هو محمد بن علي عمر الشامي المازري . نسبته إلى « مازر » بلدة في صقلية . لقبه بالإمام . فقه أصولي . قال صاحب الديباج : « كان آخر المشتغلين من شيخنا إمامنا شيخنا الفقيه شافعي الفقه ورثة الأئمة » ، ولم يكن في عصره للمالكية أفقه منه ولا أقوم فقههم به .

له « إصباح لمحصل » برهان الأصول لمجربيني ، و « تعلق على المدونة » ، و « نظم الفتاوى في علم الفقه » ، و « شرح التلخيص » لسيد الروهاب في عمر مجتهدات ، و « يكشف والإتياء على الترجمة بالإحياء » .

في الديباج المذهب ص ٢٧١ ، ووصيات الأعيان ٢٨٥/١ ، ودرصادر ، و « معجم المؤلفين » ٥٢٧/١ ، والأعلام

[١٦١/٧]

المقاني ، الناصر (٨٧٣ - ٩٥٨ هـ)

هو محمد بن حسن المقاني ناصر الدين ، أبو عبد الله . من أهل مصر . كان فقيهاً مالكيًا وأصوليًا . انتهت إليه رئاسة إمام مصر بعد موت أخيه الشمس المقاني . واستغنى من سائر الألقاب .

له طرد (حواش) على لتوضيح ، وحاشية على شرح المحلى على جمع الطوايع .

[شجرة النور الزكية ص ٢٧١ ، و « معجم المؤلفين » ١٦٦٧/١ ، و « معجم المطبوعات العربية والمنشورة »

ص ١٦٦٦]

البيت (٩٤ - ١٧٥ هـ)

هو الحديث بن سعد بن عبد الرحمن الشافعي ، بالولاء ، أبو طرود . إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً . قال ابن نعري يروي : « كان كبح الديار لمصر به ، وأمر من بها في عصره ، بحيث إن شافعي وانساب من تحت أمره ومشورته » . أصله من خرمسان ، ومولده في قلقةشنة ، ووفد بالفسطاط . وكان من الكرماء الأجواد . وقال الشافعي : البيت أفقه من مالك . إلا أن أصله لم ينجوا به . له تصانيف .

[لأعلام ١٦٥/١ ، و « وصيات الأعيان » ١٤٣٨/١]

وتدكره الحفاظ ٢٠٧/١

مالك (٩٣ - ١٧٩ هـ)

عنه (٩١ - ٩١٤ هـ)

هو مالك بن أنس بن مالك الأنصاري الإمام دار الهجرة، وأحد أئمة الأثر مع أهل السنة أخذ العلم عن جامع مالك بن أنس، والزهري، وربيعة الرأي، وبشر بن أبي خازيم، وكان مشهوراً بشيعة ونجدة، يفتقر بعض بأخذ عنه، يفتقر هو يروي عن الأحاديث، ويتحدث في الفقه، لا يبالى أنه يقول: «لا أقوى...» وروي عنه أنه قال: «ما صحبتني حتى شهدت سمعوني شيئاً في موضع لدلالة...» تنسب في منهجها في الكتاب والحدود وعن أهل المدينة كان رجلاً مهيباً، وجه إليه الرشيد لئلا يبعثه فأبى وقال: العلم يوتي، فأمر الرشيد فحضر بن يمين مالك، وقد أمد عن قس المال، فخر به أمير المدينة، وروى ثلاثين إلى مائة سورة، ومحدث مائة حتى أعتد، كعادته، وكان سبب ذلك أنه لم يزل يروي عنه، وفيه فروع طلائع الشريعة، سلاماً، ووفاءً، شريعة.

من تصانيفه: «المواضع»؛ وهو أربع مائة، انقربت؛ وضع عشده في «الدعوة»؛ وله «الرد على الضعفاء»؛ «الرملة»؛ في المسائل من عهد [تدريج الذهب من ١١ - ٢٤٨ هـ] تهذيب التهذيب ١: ١٩٠؛ ووفيات الأعيان ١: ١٣٩/١

الماوردي (٣١٤ - ٤٥٠ هـ)

الحب الطبري (٩١٠ - ٩٩٤ هـ)

هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي سببه إلى بيع ماء الزود، وهو يدعى بدار الهجرة، وأما إلى بعده، إمام في مذهب الشافعية، كان حافظاً له، وهو أول من كتب في «أنفس الفقهاء» في عهد القائم بأمره العباسي، وكانت له الكفاية السبعة عند الفقهاء، وعلو شأنه، أقيم الجليل إلى الاعتزاز، توفي في سنة ٤٥٠.

من تصانيفه: «الحادي» في الفقه ٢٠ مجلدات، و«لأحكام المستطابقة»؛ «أصول الدين والدين»؛ و«الذوق للوزارة».

[طبقات الشافعية ٣: ٣٠٣ - ٣١٤، والفتاوى ٢: ٢٨٥ هـ] و«أعلام تركي» ١: ١٦٦/٥

من تصانيفه: كتاب «الأحكام» في الحديث، و«الغنى» في أم القرى، في هذا كتابه، و«دعوات العقب» في سائر ذوي القربى.

[طبقات الشافعية ٢: ٢٨٥ هـ] و«أعلام تركي» ١: ١٦٦/٥

[طبقات الشافعية ٣: ٣٠٣ - ٣١٤، والفتاوى ٢: ٢٨٥ هـ] و«أعلام تركي» ١: ١٦٦/٥

المصريين (١٣١ - ١٣٢ هـ)

هو علي بن أبي بكر بن عبد الحبيب القرطبي الرضا،
 من أهل الدبر. سئل عن إسماعيل: «وهي مدينة من
 ممرغاته وراء سجون وجسوس» من أكابر أهل الحنفية،
 وكنىه «الهدية شح» به إية البيت «مشهور بتداوله
 الحنفية».

منه نصف بوجه أيضا « منقح الفروع » ١٦ « مختار »
نوارن» .

[احوال النخبة ١/ ٢٨٣، وفتاوى النخبة ص ١٤١]
والاعلام للزركلي ٥/ ٧٢٣]

الموتى (١٧٥ - ٢٦٤ هـ)

هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل النزي، أبو إبراهيم
من أهل مصر وأصله من مزينة. صاحب الإمام الشافعي.
كان زاهداً عالماً مجتهداً فقيهاً غوثاً الحجة، خواصاً على الخلفاء
الشافعية، وهو إمام الشافعية، قال به الشافعي «النزي
شافعي مذهب».

من كتبه : «الجامع الكبير» و «جميع أهم» و «التنقيب في الفن» .

{ مائة ثمان الشاعنة للسكنى ٢٣٦/١ - ٢٣٦/٢ : ومجموع
لثلاثين ٢٣٠/١ }

احسن عليہ ری

محمد بن أحمد الحلي، فخر الإسلام الشافعي،

حکومت : : غلامی

فصل (٢٦٦ - ٢٠٤)

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، من ثقات
الحدّاثين. وقد نُسبوا، ورجل إلى إنشاء وصهر واحد في
طلب الحديث. أخذ عن الإمام أحمد بن حنبل وعنه
إمام البخاري وهذا هو، أشهر كتبه «الاصحح» مسلم.

جمع فيه ۱۶۰۰۰ حديثاً انسخها من ۳۰۰۰۰ حديث
مسمومة. وصححه بن صحيح البخاري من حيث
الصحة.

من تعاليمه أجمع : « لا تدركك » « تب عن
الرجل » وكتاب « الليل » وكتاب « سموات أخذ »
وكتاب « أوهام الحديث » .

[تذکرہ الحفظ ۱۴۰۱ : طوالت اخفانہ ۱۳۳۷]
والاعلام لبرکات ۱۸/۸]

معائنہ بر صلیل (۱۰ قی ۱۸ — ۱۸ ۱۸)

هو معاذ بن حنبل بن عمرو بن أسير الأحمري
خبره في أوحد الرض، صحابي جليل، إمام الفقه.
وأحد الأئمة الحلالين والحرام، أسكنه الله الفردوس
في شهر ربيع الغض، ثم شهد غزاً وأُعيداً وأُقتلها
بدر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

جمع المشرقة حل عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان من الذين يمتدحون في ذلك العهد. مثله لسي صلى الله عليه وسلم دعا غيرة نيك قاضي، ومتردا لأهل اليمن، وفي طبقات ابن سعد أنه أرسل معه كتابا إليهم يقول فيه: «إني بعثت إليك عليا ماعلي» «قدم من اليمن إلى المدينة في خلافة علي بن أبي طالب مع أبي هذيل الجراح لي عود الشاء. ولما صيب أبو هذيل في طاعون عمواس استعفى معادا. أفرد عمر، مات في ذلك العام.

(1) انحصارية في تسمية الصحابة ١٢٦/٣: وأما الخاتمة ١٢٦/٤: وحلية الأولياء ١٢٦/٥ والأعلام ١٢٦/٦

معين الدين ممكن : : مثلا ميكي

المجلد الثامن (١٩٩٩ هـ)

هو أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد، الملقب
بالعرب الرشيد. من أهل الأندلس في القرن ١١ هـ.

ن

الناسي : ر عبد النبي انبلسي

الناسي : ر عبد النبي انبلسي

وفصاحته، حفظ القرآن ببلده، وأخذ بها هو العلامة
عبد الرحمن البرنسي وعمه الخاف وعلي الحياط. ثم قدم
المعصرة، وجاور بالجامع الأزهر، وأخذ عن شيخه
كثيرين، ولزم العلامة الشيرازي، وله شرح - يرجع إلى
المعصرة السلفية والخلفية، ويرجع إلى معاصره شيخ
الشامية. وعكف على التدريس، وشهرها شهرة كبيرة.

عن مؤلفه : حاشية على شرح المنهاج للزويل
[خلاصة الأثر ٣٢٢/١، والأعلام ١١٤/١، ومجمع
طوابع السركيس، ص ١٢٦، ومجمع المؤلفين ١٧١/١]

مكتوبون (١١٣ هـ)

مكتوبون : ابن هرايز جهاد، أبو عبد الله، وبغداد.
أبو أيوب، وبغداد : أبو مسلم، مول هرايز، أصله من
العراق. دمشق. سنة ثمان. أغلق مصر، وضع كتابها،
وانشغل في الأضمار، مدة أربعة عام أهل الشام وإمامهم
قال عيسى بن معين : كان فريداً ثم رجع.

[تذكرة الحفاظ ١٠٩/١، وذهب الهنديت
١٠٩/١، والأعلام ١١٣/١]

ملا سكي (٩٥٥ هـ)

هو معين الدين المعروف بسكر، وملا
مسك. فقه حنفي، نقل من هرايز في رسم نسخ
(بمصر الرساقي ص ١٣) عن شرح الآشياء محمدية أنه
أب قال : «ومن الكتب، القريعة ملا مسك عن الكرم
تدبر الاطلاع على حال مؤلفه.. فكتابه مجهول ذلك.

من تصانيفه شرح كذا لعل في نفسه في مروج الذهب
أصفي.

[نه نرجة موحدة في كشف المظنون ص ١١٥٥
ومجمع المؤلفين ١١٣/١]

الموفق (الحسي)

هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة : ر. من قدامة

نافع (١١٧ هـ)

نافع الدين، أبو عبد الله، مول عبد الله بن عمر بن
الخطيب، من أمة الباطني بالمدية. يلقب بالأصل، مكنون
الـ - ب. أصله ابن عمر حبيب أبي بعض مصر به. كان
علامة في فقه الدين، متفعا على رايته. أرسله عمر بن
عبد العزيز بن مصر ليعلم أهلها ليس كان كثير الرواية
لحديثه. ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه.

[الأعلام للسركسي ١١٧/١، وذهب الهنديت
١١٧/١، ووفيات الأعيان ١١٧/١]

السائي (٢١٥ - ٣٠٣ هـ)

وهو أحمد بن علي بن شبيب، السائي الإمام تحدث
صاحب السنن. أصله من (بسا) مصر صاف. خرج منها.
وجاء في العالم لاسلامي يصح الحديث ولفظ شيخ
حنس سريع. ثم استقر مصر. قيل إن شرعه في الرواة أقوى
من شرط السطري ودسم. خرج إلى دمشق فدخل عن
مصابيل معاوية. فأدركه في جدمع وأنجبوه.
فخرج قاصدا مكة، ومات في أرض فلسطين.

منہ آبیکر الأسری، وروی عنہ ابوبکر الغروی وم.
لنہ الحافظ.

١٣٥ : راجع إلى المذكر ١٨٨/٩

من يذهب نيابة : !! الوعاظه في عباده الخائفين ولا يهملوه !!

[شجرة النور التركيبية ص ٩٢ : وضع الخطب ٦٠٧/٢ :
 د. محمد عبد الله : ١٥٠ / ١٣ : د. علاء الدين]

١٤

محکمہ میں سیدہ انصاری (۱۹۶۳ء)

هو يحيى بن محمد بن قيس الأحمري الحنظلي، أبو
سبحه. من أهل المدينة، ذبح كذا جده في الحنظلي،
معضن. وكان فاضلاً على أخيه، روى عنه زهري ومالك
وإبراهيم، وهما. الحنظلي كان يحيى أجداد
المدينة من زهري. شهد له أبواب الفقه، وكان حينئذ
من المدينة، لا ما تركت به أحد أفعه من يحيى بن

پیر محمد بن ابی حمزہ (۵۳ - ۱۲۸ھ)

هو سعد بن أبي حبيب، مولى بني نوفل، كان أسود سرجاً، اسمه في دغلة كان أسد بن حنبل بن عبد عمرو بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وأما قوله في أنفق عمره القيس وقطع عمره، وأخذ عنه الحديث ومحمد بن إسحاق وغيرهما (إن ذكره لحفاظ ١/٢٦٩، والتهذيب ١/١٣٨) وزيكر.

فهرس تفصیلی

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٨ - ٩	تقديم الزاوة	
٧١ - ٧٢	مقدمة الموسوعة	١ - ٧١
٥٠ - ١١	الفقه الإسلامي ، والتعريف بالموسوعة الفقهية	١ - ٤٤
١١	تعريف : الفقه لغة	١
١٢	تعريف : الفقه عند الأصوليين	٢
١٤	تعريف : الفقه عند الفقهاء	٤
١٥ - ٢٠	الانحيازات الصلة بلفظ فقه : دين ، شرع ، شريعة وشريعة ، تشريع ، اجتهاد	٥ - ١٠
٢٠	الفرق بين الفقه الإسلامي ولغة الوضعي	١١ - ١٢
٢٣ - ٣٢	الأطوار التي مر بها الفقه الإسلامي	١٣
٣٣	الصورة الأولى : عصر السوء	١٤
٢٥	الصورة الثانية : عهد الصحابة	١٥
٢٧	الطور الثالث : طور التبعية	١٦
٣١	الطور الرابع : عهد صفاء التابعين وكبار تابعي التابعين	٢٣
٣٢	الطور الخامس : طور الاجتهاد	٢٧
٣٣	علم أصول الفقه	٢٨
٣٤	طبعات المجتهدين والفقه	٣١
٣٦	مذاهب المذاهب وانتشارها	٣٥
٤٠	التقليد	٣٦
٤٣	قضايا باب الاجتهاد	٣٨
٤٣	مصادر الاجتهاد	٣٩
٤٤	المسألة الأولى : حول السنة	٤٠
٤٦	المسألة الثانية	٤١
٤٧ - ٥٠	تقسيمات الفقه	٤٢ - ٤٤
٤٧	تقسيم مسئلة باعتبار أدلته	٤٢

فهرس جزء الأول

الصفحة	العنوان	الصفحات
٤٨	تقسيم النعمه باعتبار موضوعاته	١٣
٤٩	تصنيف النعمه باعتبار حكمتها	٤٤
٥١ - ٧١	الكبرى فى الموسوعة الفقهية	٤٥ - ٧٠
٥١	نظير عرض النعمه (الشذو بن الجساس)	٤٥
٥٢	تعريف « الموسوعة »	٤٧
٥٤	أهداف الموسوعة الفقهية	٤٨
٥٤	تاريخ الموسوعة الفقهية	٤٩
٥٦ - ٥٧	مراحل مشروع الموسوعة الفقهية في الكويت	٥١ - ٥٠
٥٩	(أولاً) : الدورة السابعة	٥٠
٥٧	(ثانياً) : الدورة الحالية لمشروع	٥١
٥٨ - ٥٩	مشمولات الموسوعة	٥٥ - ٥٢
٥٨	موضوع الموسوعة	٥٢
٥٩ - ٥٨	ما يخرج عن الموسوعة	٥٢ - ٥٩
٥٨	أ - أصناف	٥٤
٥٩	ب - كترجى الشخصى	٥٤
٥٩	ج - القضايا الخدمية	٥٥
٦٠ - ٦٢	ملاحق الموسوعة	٥٦ - ٥٩
٦٠	أ - ترجم الأعلام	٥٦
٦٠	ب - أصول النعمه ونواعها	٥٧
٦١	ج - الدائى المنعقدة	٥٨
٦٢	د - عريب حة النعمه	٥٩
٦٢ - ٧٠	خطة كتابة الموسوعة	٦٠ - ٦٩
٦٤	ترتيب - الموسوعة الأعلى	٦١
٦٤	تصنيف المصطلحات الفقهية : الأصليه بالمخرعية - الدلالة	٦٢ - ٦٥
٦٧	عرض الاتجاهات العلمية	٦٦
٦٩	الأسلوب ونواسع	٦٧
٧٠	الأداة وتوجيهها	٦٩

الصفحة	المصنف	الرقم
٧١	حاشية	٧٠
٧٧ - ٧٥	أخفة	٦ - ٦
٧٨ - ٧٧	آباء	١ - ١
٧٨ - ٩١	آثار	١ - ٣٥
٧٨	المبحث الاول	١ - ٢
٧٨ - ٨٠	تعريف بآثار وآداب الحكماء العامة	
٨٠ - ٨١	المبحث الثاني	٣ - ٥
٨١	حضر آباء لإحياء التراث ونقل عن الناس منها	
٨١	أولاً - حضرات لإحياء التراث	٣
٨١	ثانياً - نعاين عن الناس وآثار	٤
٨٢ - ٨٠	المبحث الثالث	٦ - ١٤
٨٢ - ٨٣	جد تشكره في هذا له أثر احدثه مدبر ووجه من آتت به طاهر أورد عليه	
٨٣ - ٨٥	المبحث الرابع	١٥ - ٢٠
٨٣ - ٨٥	أثر وقوع جيون في العلم	
٨٥ - ٨٩	المبحث الخامس	٢١ - ٢٦
٨٥ - ٨٩	نظير الآثار وحكم تعويضها	
٨٩ - ٩١	المبحث السادس	٢٦ - ٣٥
٨٩	آثار آراء الحكماء خاصة	
٩٠	آثار آراء الحكماء العامة	٣٢
٩٠	المبحث السابع	٣٣
٩٢	آباء	١ - ٣
٩٢	آباء	
٩٢	آخر : في	
٩٢	آباء	١ - ٣
٩٢ - ٩٤	آباء	١ - ٣

فهرس الجزء الأول

الصفحة	المصنف	الفقرات
٩٤	الطبر : قضاء الحاجة	آداب الخلاعة
٩٤ - ٩٥	الطبر : آداب	١ - ٢
٩٥	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٥	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٥ - ٩٦	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٦ - ٩٧	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٧	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٧ - ٩٨	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٨ - ٩٩	الطبر : آداب	١ - ٣
٩٩ - ١٠٠	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٠	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٠	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٠	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٢	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٣	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٣ - ١٠٤	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٤	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٤ - ١٠٥	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٥	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٥ - ١٠٦	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٦	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٦ - ١٠٧	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٧	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٧	الطبر : آداب	١ - ٣
١٠٧	الطبر : آداب	١ - ٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٧ - ١٠٩	آله	١ - ٩
١٠٧	التعريف	١
١٠٧	أولاً : الحكم التكميلي لاستعمال الآلات	٢
١٠٨	آلات اللهب والمعب	٣
١٠٨	آلة الذبح وآلة تصيد	٤
١٠٨	آلات جفهاد	٥
١٠٨	آلات استبعاد الفصاحص وانقطع في السرقة	٦
١٠٩	آلات الحشد في الحدود والتمارير	٧
١٠٩	ثانياً : آلات العمل وركابها	٨
١٠٩	ثالثاً : آلة المدوان وأمرها في تحديد نوع الجنابة	٩
١١٠	آمنة	١ - ٤
١١٠ - ١١٧	آمين	١ - ١٨
١١٠	معناه والمقارن التي وردت فيه	١
١١١	حقيقة التأمين	٢
١١١	صفته (حكمه التكميلي)	٣
١١١	نظمي القرآنية عن «آمين»	٤
١١١	مواطن لتأمين	٥
١١٦ - ١١٦	أولاً : لتأمين في الصلاة	٢ - ١٥
١١١	التأمين عقب الفاتحة	٢
١١٢	ارتباط التأمين بالسمع	٦
١١٢	تحريم الاستماع	٧
١١٢	الإسراء بالتأمين والجهرب	٨
١١٣	المقدونة وكسبة في التأمين	٩
١١٤	الفصل بين «آمين» وبين «ولا الضالين»	١٠
١١٤	تكرار آمين وأمر باده بعدهما	١١
١١٥	ترك التأمين	١٢
١١٥	عدم انقطاع لقراءه بالتأمين عن قراءة الإمام	١٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٥	التأمين عقب المانة حرج الصلاة	١٤
١١٥	التأمين عن الصوت	١٥
١١٦ — ١١٧	ثانيا : التأمين خارج الصلاة	١٦ — ١٨
١١٦	التأمين على دعاء الخطيب	١٦
١١٦	التأمين على دعاء الاستسقاء	١٧
١١٦	التأمين على الدعاء دبر الصلاة	١٨
١١٧ — ١٢٤	آنية	١ — ١٨
١١٧	أولا : التبريد	١
١١٧ — ١٢٤	ثانيا : أحكام الآنية من حيث استعمالها	٢ — ١٨
١١٧ — ١٢٢	أ — بالنظر ل ذاتها (مادتها)	٢ — ١٣
١١٧	النوع الأول : آنية الذهب والفضة	٣
١١٨	النوع الثاني : الآنية المنقضة والفضة بالفضة	٤
١١٩	النوع الثالث : الآنية المسوغة والمنشأة بالذهب أو الفضة	٥
١١٩	النوع الرابع : الآنية المنقصة من غير الذهب والفضة	٦
١٢٠	النوع الخامس : الآنية المنقضة من الجند	٩
١٢١	النوع السادس : الأواني المنقضة من العظم	١٠
١٢٢	النوع السابع : الأواني من غير ما سبق	١٣
١٢٢ — ١٢٤	ب — آنية غير المسلمين	١٤ — ١٥
١٢٢	آنية أهل الكتاب	١٤
١٢٤	آنية المشركين	١٥
١٢٤	ثالثا : حكم إنشاء آنية الذهب والفضة	١٦
١٢٤	رابعا : حكم إتلاف آنية الذهب والفضة	١٧
١٢٤	خامسا : زكاة آنية الذهب والفضة	١٨
١٢٤	آيسنة	
	انظر : إلماس	
١٢٤ — ١٢٥	آية	١ — ٣

فهرس الجزء الأول

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٢٥ - ١٢٦	أب	١ - ٢
١٢٦ - ١٣٥	إباحة	١ - ٣٨
١٢٦	التعريف	١
١٢٧	الألغام ذات الصلة : الحوار ، الحق ، الصحة ، التحجير ، العفو	٢
١٢٩	ألقاط الإباحة	٧
١٢٩	من له حق الإباحة	٨
١٢٩	الشارع	٩
١٢٩	المبدأ	٩
١٢٩	دليل الإباحة وأسبابها	١٠
١٣٠	أ - البقاء على الأصل	١١
١٣١	ب - ما جعل حكمه	١٢
١٣١	طرق معرفة الإباحة : النص ، السمع ، العرف ، الاستصلاح (المصلحة المرسلة)	١٣
١٣١	متعلق الإباحة	١٤
١٣١	المأذون به من الشارع	١٥
١٣١ - ١٣٢	المطلب الأول : ما أدن فيه الشارع على وجه المطلق والاستهلاك	١٦
١٣٢	المطلب الثاني : ما أدن فيه الشارع على وجه الانتفاع	١٧
١٣٢	المأذون به من المبدأ	١٨
١٣٢	إباحة الاستهلاك	١٩
١٣٢	إباحة الانتفاع	٢٠
١٣٢ - ١٣٣	تقسيمات الإباحة	٢١ - ٢٣
١٣٢	أ - تقسيمها من حيث مصدرها	٢٢
١٣٣	ب - تقسيمها باعتبار الكيفية والحزبية	٢٣
١٣٣ - ١٣٤	آثار الإباحة	٢٤
١٣٤	الإباحة والتقصمات	٢٦
١٣٤	ما ينشئ به الإباحة	٢٧

الصفحة	العنوان	الصفحات
١٣٥	إتيان	١٣٥ - ١٣٩
١٣٥	إتيان	١
١٣٥	صحة الإتيان (حكمة التكميل)	٢
١٣٥	بم يتحقق الإتيان	٣
١٣٦	أية الإتيان	٤
١٣٦	صحة به الإتيان. لا يتحقق	٥
١٣٦	إتيان على الإتيان. إتيان	٦
١٣٦	صحة ما يتحقق الإتيان	٧
١٣٧	دبة الإتيان من تكون ؟	٨
١٣٧	صحة الإتيان وممن يتحقق ؟	٩
١٣٧	اعتبار الإتيان عبأ في العبد	١٠
١٣٧	إتيان القصد من تحته	١١
١٣٧	عشق الإتيان من ربه	١٢
١٣٧	رد الإتيان ولجلاء به	١٣
١٣٨	مصرفات الإتيان	١٤
١٣٨	إتيان العبد من غير حكمة وأتاه	١٥
١٣٨	تكميل روعة الإتيان	١٦
١٣٨	إتيان العبد من الغنمة قبل القصة	١٧
١٣٨	ادعاء مكية الإتيان وممن شئت ؟	١٨
١٣٩	ركائز الفطر من بعد الإتيان	١٩
١٣٩	عقوبة الإتيان	٢٠
١٣٩ - ١٤٠	إتيان	٢١ - ٢٣
١٤٠	إتيان	
١٤٠	النظر : راحة	
١٤٠ - ١٤٢	إتيان	٢٤ - ٢٦
١٤٢ - ١٤٣	إتيان	٢٧ - ٢٨
١٤٢	النظر : إتيان	٢٩

فهرس الجزء الأول

الصفحة	المحتوى	الفقرات
١٤٢	الألفاظ ذات الصلة : البراءة ، والميزاة ، والاستبراء . الإسقاط ،	٢
١٤٦	الإقرار ، الضمان ، الخط ، الترك	١٢
١٤٧	صفة الإبراء (حكمه التكليفي)	١٤
١٤٨	أقسام الإبراء	١٥
١٤٩	الإبراء للإسقاط أو التخليد	١٥
١٤٩	غلبة أحد المنيين أو تساويهما	١٦
١٤٩	اختلاف الحكم باختلاف الاعتبار	١٧
١٤٩ - ١٥٦	أركان الإبراء	١٨ - ٣٢
١٥٠	المصلحة	١٩
١٥٠	الإيجاب	٢٠
١٥١	القبول	٢٣
١٥٢	رد الإبراء	٢٦
١٥٣	انقضاء وشروطه	٢٧
١٥٤	التوكيل بالإبراء	٢٨
١٥٤	إبراء المريض مرض الموت	٢٩
١٥٤	المبرأ وشروطه	٣٠
١٥٥	المبرأ منه (المحل) وشروطه	٣١
١٥٦ - ١٦٠	شروط الإبراء في ذاته	٣٣ - ٣٨
١٥٦	أ - شرط عدم منافاته للشرع	٣٣
١٥٦	ب - شرط سبق الملك	٣٤
١٥٧	الإبراء بعد سقوط الحق أو دفعه	٣٥
١٥٨	ج - وجوب الحق أو وجوده	٣٦
١٦٠ - ١٦٢	موضوع الإبراء	٣٩ - ٤٣
١٦٠	الإبراء عن الدين	٤٠
١٦٠	الإبراء عن العين	٤١
١٦١	الإبراء من الحقوق	٤٢

الصفحة	العنوان	الظفرات
١٦١	إبراء عن حق لدعوى	١٣
١٦٢	أنواع الإبراء	١٤
١٦٣	شؤون لإبراء من حيث الزمن والقدر	١٥
١٦٤	مروءة من حيث الأشخاص	١٦
١٦٦ - ١٦٦	التسليم والتفويض والإضافة في الإبراء	١٧ - ٢٠
١٦٥	أ - تعليق على شرط	١٨
١٦٥	ب - انقياد بالشرط	٢٩
١٦٦	ج - الإضافة	٣٠
١٦٦	إبراء بشرط أداء البعض	٣١
١٦٧	إبراء بعوض	٣٢
١٦٧	الرجوع عن الإبراء	٣٤
١٦٨	بطلان الإبراء وفساده	٣٥
١٦٨	أثر الإبراء	٣٦
١٧٠	مساج لدعوى بعد الإبراء النعم	٣٩
١٧٠	أثر الإقرار بعد إبراء	٤٠
١٧١	إبراء	١ - ٢
١٧١	أبرص	
١٧١	انظر : برص	
١٧١	إبرصه	
١٧١	انظر : لباس	
١٧٢ - ١٧٨	إيضاع	١ - ١٨
١٧٢	لتعريف	١
١٧٢	لأخذ ذات الصلة : القرض ، القرض ، الوكالة	٢
١٧٢	صفة الإيضاع (حكمه التكيفي)	٣
١٧٣	حكمه تشريعي	٤
١٧٣	صفة الإيضاع	٥
١٧٤	ما يترتب على الإيضاع بلفظ المصادرة	٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٤	الإصاع بأيدى أخرى	٧
١٧٥	إصاع الإصاع ونقد ربة	٨
١٧٦	شروط تصحيف	٩
١٧٥	من علك إصاع الدل : المالك ، العصار ، انشر ملك	١٠
١٧٥	لا اعتبار لشرعي لمصع وتصرفته	١١
١٧٥	شراء المبيع المال نفسه	١٢
١٧٦	لقب المال فو حصارته	١٣
١٧٦	اختلاف : العمل ورب المال	١٤
١٧٨	انتهاء عهد الإصاع	١٨
١٧٨	إبط	١ - ٢
١٧٩ - ١٨٠	إبطان	١ - ٦
١٨١	أنطع	١ - ٣
١٨١ - ١٨٢	أنكم	١ - ٣
١٨٢ - ١٨٣	إبل	١ - ٢
١٨٣	إبلع	
انظر : بلع		
١٨٣ - ١٨٤	ابن	١ - ٣
١٨٤	ابن الامن	١ - ٤
١٨٦ - ١٨٧	ابن الأح	١ - ٣
١٨٧ - ١٨٨	ابن الأحت	١ - ٣
١٨٨ - ١٨٩	ابن السنه	١ - ٤
١٨٩	ابن الخالك	١ - ٢
١٨٩ - ١٩٠	ابن الخاله	١ - ٢
١٩٠ - ١٩١	ابن السبيل	١ - ٣
١٩١ - ١٩٢	ابن العم	١ - ٣
١٩٣	ابن العمة	١ - ٢

الصفحة	العنوان	المقررات
١٩٢ — ١٩٣	ابن المجلد	١ — ١
١٩٣	ابن المختار	١ — ٢
١٩٣ — ١٩٤	أبنة	١ — ٢
١٩٤ — ١٩٥	إيهام	١ — ٣
١٩٥	أبوان	١ — ٣
١٩٥ — ١٩٧	انباغ	١ — ٨
١٩٧	انباغ	
١٩٧	انباغ	
١٩٧ — ١٩٨	انباغ الجنس والنوع	١ — ٣
١٩٩	انباغ الحكم	١
١٩٩ — ٢٠١	انباغ السببه	١ — ٦
٢٠٢	انباغ الصلة	
٢٠٢	انظر : انباغ السببه	
٢٠٢ — ٢١٣	انباغ المجلس	١ — ٣٦
٢٠٢	انباغ المجلس	١
٢٠٢ — ٢٠٥	انباغ المجلس في العبادات	٣ — ٨
٢٠٢	انباغ الوصوه مع انباغ المجلس	٣
٢٠٣	انباغ الفقره في مجلس واحد	٤
٢٠٣	انباغ ثلاثه في مجلس واحد	٥
٢٠٣	انباغ المجلس وواحد	٦
٢٠٤	انباغ للمع	٧
٢٠٤	انباغ على السبب لله عليه وسلم مع انباغ المجلس	٨
٢٠٥ — ٢١٣	ما يشترط فيه انباغ المجلس	٩ — ٢٦
٢٠٥	ولا — ما يشترط فيه انباغ المجلس	٩
٢٠٥	انباغ القول مع انباغ المجلس	١٠
٢٠٦	انباغ انباغ المجلس	١١

فهرس الجزء الأول

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٧	أولاً : الإلتلاف المشروع المنع عن مشروعته	٥
٢١٩	ثانياً — إلتلاف مشروع وفي ترتب الضمان عليه خلاف	١١
٢٢٠	ثالثاً — إلتلاف مختلف في مشروعته	١٤
٢٢٠	رابعاً — إلتلاف غير مشروع يوجب الجراء عقد فـ	١٧
٢٢٢	عمل الإلتلاف	٢٦
٢٢٣	طرق الإلتلاف	٢٧
٢٢٣	إلتلاف بالنسب	٢٨
٢٢٤	من تنفع الدواب	٢٩
٢٢٥	الضمان	٣٢
٢٢٥	ما يشترط ضمان الملتفات	٢٤
٢٢٦	كيفية انضمام الواجب بالإلتلاف	٢٦
٢٢٦	الإكراه على الإلتلاف ومن عليه الضمان	٣٧
٢٢٧	أثر الإلتلاف في تحقق قبض وإسقاطه لأجرة	٢٩
٢٢٨	حدوث الاسترداد بالإلتلاف	٤٣
٢٢٨	الإلتلاف بالسرقة	٤٤
٢٢٨	الإلتلاف نتيجة اضماء	٤٥
٢٢٩	إلتلاف بعض المنقول لسلامة السفينة	٤٧
٢٣٠	إلتلاف الأخير واستأجرها في يده	٥٠
٢٣٠	إلتلاف لمضروب	٥١
٢٣٠	إلتلاف اللقطة والوديعة والعارضة	٥٢
٢٣١ — ٢٣٢	إتمام	١ — ٢
٢٣٢	أنها	
	انظر: تهمة	
٢٣٢ — ٢٤٩	إثبات	(١ — ٢)
٢٣٢	التعريف	١
٢٣	القصد من الإثبات	٢

الصفحة	العنوان	الصفحات
٢٣٢	من يكلف الإثبات	٣
٢٣٣	هل يتوقف القضاء بالإثبات على الحمل؟	٤
٢٣٣-٢٤٩	طرق إثبات الجنون	٥ - ١٢
٢٣٤	الإقرار	٦
٢٣٤	حجية الإقرار	٧
٢٣٥	عقوبة الإقرار بين طرق الإثبات	٨
٢٣٥	مما يكون الإقرار؟	٩
٢٣٥	الشهادة	١٠
٢٣٦	حركاتها	١١
٢٣٦	دليل مشروعيتها	١١
٢٣٦	مدى حجيتها	١٣
٢٣٦	القضاء أو شاهد وثمن	١٤
٢٣٦	حق الاستحلال (طرد المدعى)	٢٢
٢٣٦	ما يخلف به	٢٣
٢٣٦	ما يخلف عليه	٢٤
٢٤٠	قضاء الزوج - بفسخه عنها	٢٥
٢٤٠	تخليط الزهر	١٦
٢٤١	استحالف	٢٧
٢٤١	رد الجزاء	٢٨
٢٤٢	الذكول عن التمين	٢٩
٢٤٣	أعضاء البدني بطله	٣٠
٢٤٤	القضاء بالمرئية اعطاه	٣١
٢٤٥	أعضاء مكتاب القاضي إلى القاضي	٣٢
٢٤٥	عمل القضاء بكتابات اعطاه - شروطه	٣٣
٢٤٦	حجية شرط واختتم	٣٤
٢٤٧	القضاء بغير لفاف	٣٥
٢٤٧	القضاء بالمرعة	٣٦
٢٤٧	قضاء بالمراسة	٣٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٥	القضاء بقول أهل المعرفة (اختصار)	٢٨
٢١٨	البدء بالاستصحاب	٣٩
٢١٨	القضاء بالانضمام	٤١
٢١٨	التقضاء بالعرف و لعادة	٤٢
٢١٩	أمر	٤ - ١
٢٥٠ - ٢٥١	إنهم	٦ - ١
٢٥١ - ٢٥٢	إجابة	٢ - ١
٢٥٢ - ٢٥٣	إجارة	١٥٣ - ١
٢٥٢ - ٢٥٣	الفصل الأول : تعريف الإجارة وحكمها	٩ - ١
٢٥٣	تعريف الإجارة	٩
٢٥٣	الإجارة من حيث المردوم وعدمه	٩
٢٥٣ - ٢٥٤	والمعط ذات الصلة : البيع ، الإجارة ، المعاوضة ، الاستصناع	٨ - ٥
٢٥٤	صفة الإجارة (حكمها التكليفى) و دلالة	٩
٢٥٤ - ٢٥٥	الفصل الثاني : أركان عقد الإجارة	١٠ - ١٤
٢٥٤	تجهيد	١٠
٢٥٥ - ٢٥٦	المبحث الأول : الصفة وشروطها	١١ - ٢٣
٢٥٥	الصفة	١١
٢٥٥	الإجارة بالمعاوضة	١٥
٢٥٦	تسيير الإجارة وإسكانها وتخليتها	١٦
٢٥٨ - ٢٥٩	لمبحث الثاني : المددات وما يشترط فيها	٢٣ - ٢٥
٢٥٨	المدة مقدار	٢٣
٢٥٨	إجارة المصلى	٢٤
٢٥٩ - ٢٦٥	المبحث الثالث : محل الإجارة	٢٦ - ٤٤
٢٥٩ - ٢٦٣	المطلب الأول : صفة محل الإجارة	٢٦ - ٣٩
٢٥٩	شروط انعقد الإجارة على المنفعة	٢٧

فهرس الجزء الأول

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٠	عمومية الصفة	٣٩
٢٦٣	إجارية الشائع	٢٩
٢٦٢ - ٢٦٥	المطلب الثاني : لأجرة	١٠ - ١١
٢٦٤	أثر الإعلان بشرط من لشروط الشرعية	١٢
٢٦٥ - ٢٧١	الاميل الشات : أحكام الإجارة الأصبية والذعية	١٥ - ٥٥
٢٦٥ - ٢٦٨	المطلب الأول : أحكام الإجارة الأصبية	١٥ - ٥٠
٢٦٥	تملك لمعه وتملك الإجارة ووقف	٥٦
٢٦٧	إيجار استأجر العين لأجر	٢٩
٢٦٧	إيجار استأجر لغير المؤجر فزاده	٢٩
٢٦٨ - ٢٧١	المطلب الثاني : الأحكام الذعية التي يلزم بها المؤجر	٥٢ - ٥٨
	والمستأجر	
٢٦٨ - ٢٦٩	الترامات المؤجر	٥٢ - ٥٥
٢٦٨	أ - تسليم العين للمؤجرة	٥٢
٢٦٩	ب - ضمان غصب العين	٥٤
٢٦٩	ج - ضمان العيوب	٥٥
٢٧٠ - ٢٧١	الترامات المستأجر	٥٦ - ٥٨
٢٧٠	أ - دفع الأجرة (وعن المؤجر في حسن لمفرد عليه)	٥٦
٢٧٠	ب - ضمان العين حسب الشرط أو الفرد ، واعاقلة غيرها	٥٧
٢٧٠	ج - رفع المستأجر عنه عن العين عند انتهاء الإجارة	٥٨
٢٧١ - ٢٧٦	الفصل الرابع : إطفاء الإجارة	٥٩ - ٧٦
٢٧١	إنقضاء ائدة	٦٠
٢٧١	انقضاء الإجارة بالإقامة	٦٢
٢٧١	إنقضاء الإجارة بهلاك المأجر	٦٣
٢٧١	مبيع الإجارة للمسر	٦٤
٢٧٣	توقف الفسخ على القضاء	٧٠
٢٧٣	انقضاء الإجارة بالثبوت	٧٧
٢٧٤	أربع العين المؤجرة	٧٢

المصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٥	مصح الإجارة بسبب لعب	٧٤
٢٧٦	الفصل الخامس : الاختلاف بين المؤجر والمستأجر	٧٧
٢٧٦ - ٢٧٧	الفصل السادس : كيفية امتنعاء تعين المتأجرة	٧٨
٢٧٧ - ٣٠٢	الفصل السابع : أنواع الإجارة بحسب ما يؤجر	٧٩ - ١٥٢
٢٧٧ - ٢٨٧	الفرع الأول : إجارة غير الخيون	٧٩ - ١٠٠
٢٧٧ - ٢٨٣	البحث الأول : إجارة الأرضي	٨١ - ٩١
٢٧٧	إجارة لأرض مع ماء أو ترس	٨١
٢٧٧	إجارة لأراضي الرقبة	٨٢
٢٧٨	إجارة لأرض ببعض ما يخرج منها	٨٣
٢٧٩	الدة في الأرض الزراعية	٨٤
٢٧٩	المتركة صفة الإجارة ببعض الثروة	٨٥
٢٨١	أحكام إجارة لأرض زربية	٨٧
٢٨١	لتزامات المؤجر	٨٧
٢٨١	لتزامات المستأجر	٨٨
٢٨٢	تنفيذ إجارة الأرض زربية	٩٠
٢٨٣ - ٢٨٧	البحث الثاني : إجارة الدور والفي	٩٢ - ١٠٠
٢٨٣	م تعين النفعة بها	٩٢
٢٨٦	التزامات المؤجر والمستأجر في إجارة الدور	٩٩
٢٨٧ - ٢٨٨	الفرع الثاني : إجارة الخيون	١٠١
٢٨٨ - ٣٠٢	الفرع الثالث : إجارة الأشخاص	١٠٢ - ١٥٧
٢٨٨ - ٢٩٥	الطلب الأول : الأجير الخاص	١٠٣ - ١٢١
٢٩٠	الإجارة على المعاصي والظلمات	١٠٨
٢٩٣	تنفيذ إجارة الأجير الخاص	١١٥
٢٩٣	إجارة الفدر (الموضع)	١١٦
٢٩٤	إجارة لعاملين في الدولة	١٢٠
٢٩٥ - ٣٠٢	الطلب الثاني : الأجير المشترك	١٢٢ - ١٥٢
٢٩٦	التزامات الأجير المشترك	١٣٠

فهرس عمرة الأول

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٧	نفس الأجر المشرق	١٢٣
٢٩٨	لوط المم بغير الصمان	١٢٥
٢٩٨	لقد أضاف رب نعلن إزاء الأجر المشرق	١٢٧
٢٩٩ — ٣٠٢	أول من الأجر المشرق	١٢٩ — ١٣١
٢٩٩	إعارة أجداد وأطرب وتصميمها	١٣٤
٢٩٩	فدما انعم	١٤١
٣٠١	الإعارة من جهر الأمان	١٤٦
٣٠١	إعارة لروعي	١٥٠
٣٠٢	مقدم العنود وأخرف والهدايا	١٥١
٣٠٢	إعارة ودا من نعلن الطردة	١٥٢
٣٠٢	الإعارة في الإعارة	١٥٢
٣٠٣ — ٣١١	إعارة	١ — ٩
٣٠٣	نصف رب	١
٣٠٣	أولاً : إعارة بمعنى الإعارة	١
٣٠٣	ثانياً :	٢
٣٠٣	١ — إعارة بمعنى	٣
٣٠٣	٢ — إعارة بمعنى إعارة الإعارة	٤
٣٠٤	٣ — إعارة	٥
٣٠٥	٤ — إعارة بمعنى إعارة (مع إعارة)	١٠
٣٠٥	إعارة الأقران	١١
٣٠٦	إعارة المعقد الواردة على إعارة	١١
٣٠٦	إعارة أفعال	١٢
٣٠٧ — ٣٠٩	مبقة (إعارة)	١٥ — ١٦
٣٠٧	الفرقة الأولى : القبول	١٦
٣٠٨	الفرقة الثانية : المعنى	١٦
٣٠٨	الطريقة الثالثة : معنى المعنى في المصنفات الموقوفة	١٧

الصفحة	العنوان	القرارات
٣٠٨	الطريقة الرابعة : القرائن القوية	١٨
٣٠٨	الطريقة الخامسة : زوال حالة أوجعت عدم تفلأذ لشصرف	١٩
٣٠٩	آثار الإجازة	٢١
٣٠٩	رفض الإجازة	٢٢
٣٠٩	الرجوع عن الإجازة	٢٣
٣١٠	ثائب : الإجازة بمعنى الإعطاء	٢٤
٣١٠	ثالث : الإجازة بمعنى الإذن بالإفشاء أو التدريس	٢٥
٣١٠	رابعاً : لإجازة بمعنى الإذن في اأروية	٢٦
٣١٠	أنواع الإجازة ، الكتب	٢٨
٣١١ — ٣١٦	إجبار	١ — ١٩
٣١١	التعريف	١
٣١١	الألفاظ ذات الصلة : الإكراه ، التسخير ، الصنف	٢
٣١٢	صفة لإجبار (حكمه التكليفي)	٣
٣١٢	من له حق الإجبار	٦
٣١٢	الإجبار بحكم الشرع	٧
٣١٣	الإجبار من ولي الأمر	٨
٣١٤	الإجبار من الأفراد	١٢
٣١٦ — ٣١٨	اجتهاد	١ — ٨
٣١٦	التعريف	١
٣١٦	الألفاظ ذات الصلة : لقياس ، التحري ، الاستنباط	٢ — ٤
٣١٧	أهلية الاجتهاد	٥
٣١٧	درجات الاجتهاد	٦
٣١٨	صفة الاجتهاد بالاستعمال الأصولي (حكمه اتكليفي)	٧
٣١٨	صفة الاجتهاد بالاستعمال الفقهي (حكمه التكليفي)	٨

فهرس الجزء الأول

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١٨ — ٣١٩	أجر	١ — ٢
٣١٩	أجر المثل	
	انظر: إجارة ، أجرة	
٣١٩	أجرود	١ — ٢
٣٢٠	أجرة	١ — ٣
٣٢٠	أجرة المثل	
	انظر: إجارة وأجرة	
٣٢١	إجزاء	١ — ٣
٣٢٣	ترجمة الفقهاء الواردة أسماءهم في الجزء الأول	
٣٢٥	فهرس الجزء الأول	

